

مَوْلَانَا الشَّرِيفُ الرَّفِيعُ ١٤١



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران  
تهران - خیابان ولیعصر



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران  
تهران - خیابان ولیعصر

# السَّانِي فِي الْإِمَامَةِ

الشَّرِيفُ الرَّفِيعُ

عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَمُ الْهُدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

الْمَجْلَدُ الثَّانِي

تَحْقِيقُ

مُحَمَّدُ حُسَيْنُ الدَّرَايَنِي

لِلْمَوْلَانَا الشَّرِيفِ الرَّفِيعِ



# الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ

الشَّرِيفُ الْمَرْضِيُّ

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عَلَّامُ الْهُدَى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)



المجلد الثاني

تحقيق

محمد حسين الدَّرَابَتِي

مؤلفات الشريف المرصّي / ١٤



|                       |   |
|-----------------------|---|
| سرتاسره:              | سید مرتضیٰ، علی بن حسین، ۳۵۵ - ۴۳۶ ق.   |
| عنوان و نام پدیدآور:  | الشافی فی الإمامة / للشیرف المرتضیٰ علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی؛ تحقیق محمّد حسین الدرایتی؛ إعداد: مرکز المؤتمرات العلمیة والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دارالحديث. |
| مشخصات نشر:           | مشهد: مجمع البحوث الإسلامیة، ۱۴۴۱ق. - ۱۳۹۸ - ج. ۵   |
| مشخصات ظاهری:         | المؤتمر الدولي للذكری ألفتة الشریف المرتضی. مؤلفات الشریف المرتضی: ۱۴.  |
| فروست:                | دوره: ۹-۴۵-۶۰-۶۰۰-۹۷۸؛ ج. ۲-۳-۴-۷-۶۰-۶۰۰-۹۷۸.   |
| شابک:                 | فیبا.   |
| وضعیت فهرست نویسی:    | یادداشت: عربی.  |
| یادداشت:              | جانب قبلی: تهران: مؤسسة المصادق، ۱۴۱۰ق. = ۱۳۷۰ -  |
| موضوع:                | علی بن ابی طالب ع.، امام اول، ۲۳ قبل از هجرت - ۴۰ ق. - اثبات خلافت.   |
| موضوع:                | امامت.  |
| شناسه افزوده:         | درایتی، محمدحسین، ۱۳۴۳ -  |
| شناسه افزوده:         | بنیاد پژوهشهای اسلامی.  |
| رده بندی دیویی:       | ۲۹۷/۴۵.   |
| رده بندی کنگره:       | ۲۲۳ BP.   |
| شماره کتاب شناسی ملی: | ۵۹۴۶۲۲۸.  |



المؤتمر الدولي للذكری ألفتة الشریف المرتضی - مؤلفات الشریف المرتضی / ۱۴

## الشافی فی الإمامة

### المجلد الثاني

الشریف المرتضی علی بن الحسین الموسوی، علم الهدی

تحقیق: محمّد حسین الدرایتی

الإخراج الفني: محمّد کرم الصالحی

تصميم الغلاف: نیما نقوی

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ق / ۱۳۹۸ش / ۴۰۰ نسخة، وزیری / الثمن: ۷۰۰۰۰ ریال ایرانی

الطباعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضویة المقدسة

مجمع البحوث الإسلامیة، ص.ب. ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف و فاکس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامیة: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلمیة-الثقافیة في دار الحديث، قم، ص.ب. ۸۱۶-۳۷۱۸۵

هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلمیة-الثقافیة في دار الحديث: ۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-ri.ir

info@islamic-ri.ir



## الفهرس الإجمالي

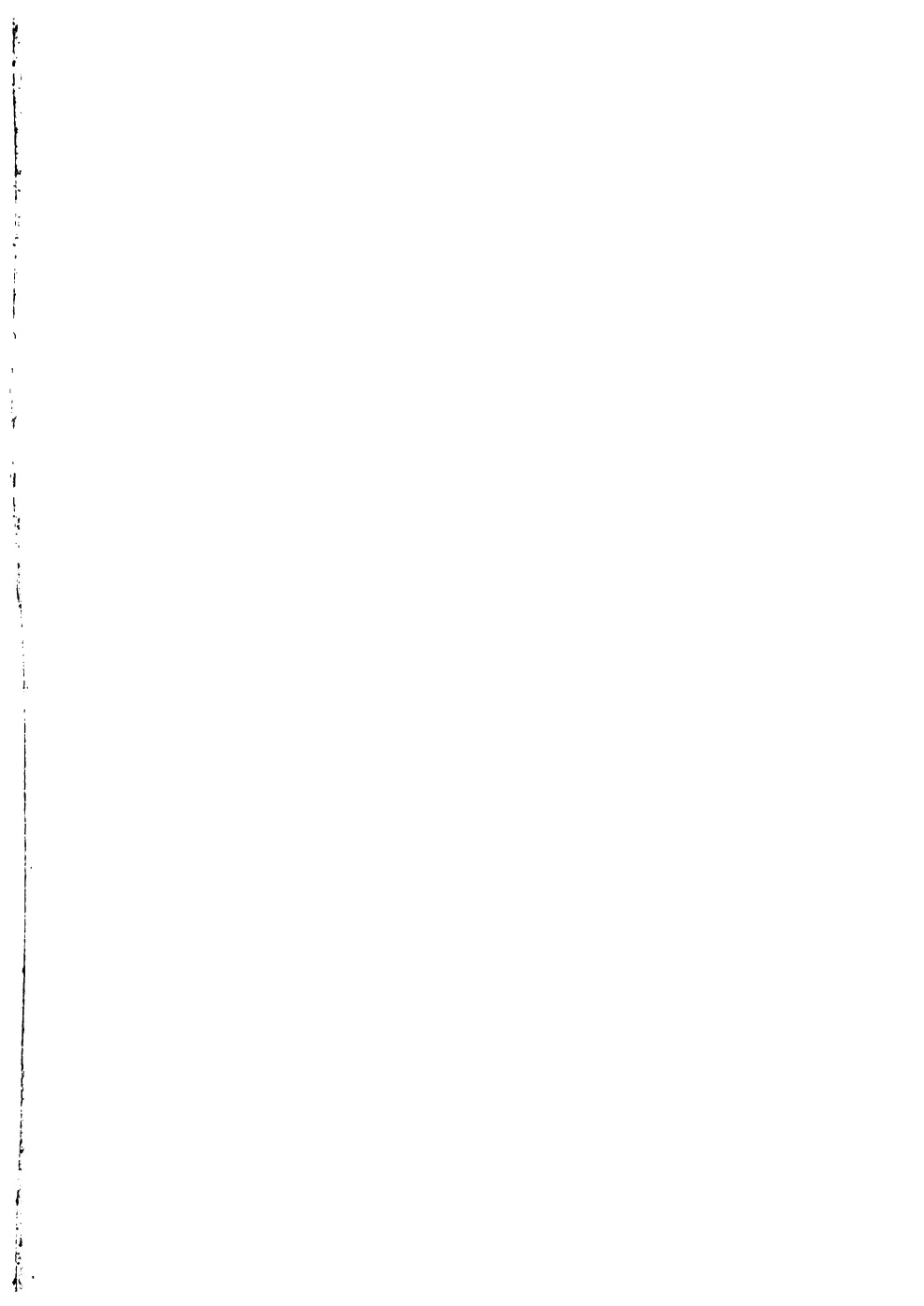
- تَمَّة: ٣. فصل في الكلام على اعتراضه على ما حكاه من أدلتنا في ..... ٧
- الكلام في الإجماع ..... ٩
- مناقشة الحجج التي أقامها صاحب الكتاب لإثبات حجّة الإجماع ..... ٩
- الحجّة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ...﴾ ..... ٩
- الحجّة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَ اتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ ..... ٣٢
- الحجّة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ..... ٣٤
- الحجّة الرابعة: خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ» ..... ٤٦
- الحجّة الخامسة: خبر: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين...» ..... ٥٠
- الحجّة السادسة: خبر: «مَنْ سَرَّهَ أَنْ يَسْكُنَ بِحُبُوحِ الْجَنَّةِ...» ..... ٥٢
- الحجّة السابعة: سيرة الصحابة و التابعين ..... ٥٤
- الحجّة الثامنة: قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ..﴾ ..... ٩٩
- الحجّة التاسعة: دلالة حال الأمة على عدم اتفاقهم على خطأ ..... ١٠٨
- الدليل التاسع: في بيان أن الحافظ للشرع هو الإمام لا التواتر ..... ١٢٣
- الدليل العاشر: لزوم التسلسل عند نفي عصمة الإمام ..... ١٣٤

- الدليل الحادي عشر: الحاجةُ إلى الإمامِ لبيانِ دلالةِ الكتابِ والسُّنةِ ..... ١٥٨
- الدليل الثاني عشر: لزوم عصمة الإمام للزوم الاقتداء به ..... ١٦٩
- الدليل الثالث عشر: في بيان أنَّ الإمامَ يولِّي ولا يولَّى، و..... ١٨٤
- الدليل الرابع عشر: في بيان أنَّ الإمامةَ مستحقَّةٌ ..... ١٩٩
٤. فصل في الكلام على ما اعتمده في دفع وجوب النص من جهة العقل ..... ٢٠٧
٥. فصل في إبطال ما طعن به على ما حكاه من طرقنا في وجوب النص ..... ٢٢٣
- الدليل الأول: كونُ الإمام حجةً و قائماً بمصالح الدين ..... ٢٢٥
- الدليل الثاني: كونُ الإمام على صفةٍ لا طريق للاجتهاد فيها كالعصمة و..... ٢٢٧
- الدليل الثالث: أفضليَّة الإمام ..... ٢٧١
- الدليل الرابع: عصمة الإمام ..... ٢٩١
- الدليل الخامس: أنَّ الإمامة من أركان الدين ..... ٢٩٧
٦. فصل في إبطال ما دفع به ثبوت النص و ورود السمع به ..... ٣٠٩
- الكلام في النص وأقسامه ..... ٣١١
- الكلام في النص الجليّ، والطريق إلى إثبات تواتره ..... ٣١٦
- الكلام في حصول العلم بالنص ..... ٣٣٧
- الكلام في النصّ على إمامة أبي بكرٍ ..... ٣٨٣
- الكلام في النصّ على إمامة العباس ..... ٤٠٥
- الكلام في موقف الصحابة من النص ..... ٤١٣
- الكلام في كتمان النصّ، ومناقشة ما نقله القاضي عن أبي هاشم ..... ٤٤٣

[تَمَّة]

٣. فصل في الكلام على اعتراضه على ما حكاه |

إمن أدلتنا في وجوب الإمامة والعصمة |



## الكلام في الإجماع<sup>١</sup>

[مناقشة حجج صاحب الكتاب في حجية الإجماع]

### [الحجة الأولى<sup>٢</sup>]

[قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ...﴾]

أَحَدُ مَا اعْتَمَدَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطِئٍ وَ أَكَّدَ عِنْدَهُ:  
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ  
الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَ نُصْلِهِ<sup>٣</sup> جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ مَصِيرًا<sup>٤</sup>﴾ وَأَنَّهُ لَمَّا تَوَعَّدَ  
تَعَالَى<sup>٥</sup> عَلَى الْعُدُولِ عَنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ كَمَا تَوَعَّدَ عَلَى مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ بَعْدَ  
الْبَيَانِ، وَجَبَ<sup>٦</sup> أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ صَوَابٌ<sup>٧</sup>، وَلَا يَكُونُ سَبِيلُهُمْ بِهَذِهِ

---

١. في المطبوع والحجري: - «الكلام في الإجماع».

٢. عبّرنا عنها بالحجة كي لا تختلط مع الأدلة - التي تقدّم بعضها و سوف يأتي باقيها - على وجوب الإمامة.

٣. أصلاه الناز: أدخله إياها و أثواه فيها. لسان العرب، ج ١٤، ص ٤٦٧ (صلا).

٤. النساء (٤): ١١٥.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «تعالى».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فيجب».

٧. في «ص، ط، ف»: «أن يدلّ على اتّباع سبيلهم أنّه صواب».

الصفة إلا و هم حُجَّةٌ فيما يَتَّفِقُونَ<sup>١</sup> عليه.<sup>٢</sup>

و هذه الآية لا يُمْكِنُ التعلُّقُ بها؛ مِنْ وجوه:

[١.] مِنْها: أَنَّ لفظَ «المؤمنين» لا يَجِبُ عُمومُهُ لَكُلِّ مؤمنٍ، بل الحقيقة<sup>٣</sup> فيه تناوُلُهُ لثلاثةٍ فصاعداً، فتناوُلُهُ لثلاثةٍ مقطوعٌ عليه، و ما عدا الثلاثةَ مُجَوِّزٌ<sup>٤</sup>. و قد بَيَّنَّا في مواضعٍ أَنَّ هذا اللفظَ لَيْسَ<sup>٥</sup> مِنَ أَلْفاظِ الْعُمومِ الْمُسْتَغْرِقَةِ لِلجنسِ، بل لا لفظَ في اللُّغَةِ يَسْتَغْرِقُ الجنسَ<sup>٦</sup> بصيغتهِ و وضعه<sup>٧</sup>. و إذا لَمْ يُعْقَلْ مِنْ ظاهرِ لفظِ

١. في «د»: «متفقون».

٢. و بيانه: أَنَّ الجنسَ المضافَ و الجمعَ المحلِّي باللام يفيدان العموم، فمعنى الآية: أَنَّ مخالفةَ كُلِّ سبيلٍ ثابتٍ لأحدٍ من المسلمين حرام. و لا ريب أَنَّ مخالفةَ أحدِ المسلمين في المسائل الخلافيةَ لازمةٌ و إلَّا لزم اجتماعُ الضدين، فالمراد النهي عن مخالفةِ سبيلِ كُلِّ مسلمٍ مع عدم لزوم مخالفةِ الغير من متابعتِهِ؛ و هذا إنَّما يكون إذا كانت المسألة إجماعيةً. و لا يخفى أَنَّهُ التزامٌ تخصيصٌ في السبيل، و ليس ذلك بأهون و أسهل من ارتكاب التخصيص في عموم المؤمنين بجماعة لا تختلف أحكامهم و لا يتشاكسون بأرائهم، و هم الأئمةُ الاثنا عشر - صلوات الله عليهم أجمعين - فارتدَّ إليه البصر خاسئاً و هو حسير، كما لا يخفى على اللبيب الخبير. (من حاشية «م»).

٣. في المطبوع: «الحق».

٤. في «ص»: «يجوز». و في المطبوع: «مجوزاً».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنَّ هذه اللفظة ليست».

٦. في «ص، ط، ف»: - «الجنس».

٧. أنكر المصنّف وجودَ لفظٍ في اللغة العربية يدلّ على الاستغراق، و لهذا المبني تعلّق بمبناه في إنكار الوعيد، كما سوف يؤثر هذا المبني على بعض استدلالات المصنّف في هذا الكتاب. راجع: الذريعة، ج ١، ص ٢٠١؛ الذخيرة، ص ٥١٠؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٥٤؛ الشافعي، ج ٣، ص ١٣٩.

و في حاشية «م»: «ذهب قوم إلى أَنَّ جميع الصيغ التي يُدْعَى وضعها للعموم حقيقة في الخصوص، و إنَّما تُستعمل في العموم مجازاً. و قال السيّد و جماعة: إنَّه ليس للعموم لفظ



«المؤمنين» الاستغراق لجميعهم، لم يَسْغِ التعلُّقُ بها في الإجماع على الوجه الذي يدَّعيه الخصوم، و جَرَتْ الآيةُ مَجْرَى الْمُجْمَلِ الذي يَحْتَاجُ في تفسيره و تفصيله إلى بيان<sup>١</sup>.

و إذا لم يَسْغِ لِلْقَوْمِ حَمْلُهَا عَلَى الْكُلِّ لَمْ يَسْغِ أَيْضاً لَهُمْ<sup>٢</sup> حَمْلُهَا عَلَى الْبَعْضِ<sup>٣</sup>؛ لأنه لا شيءَ يَقْتَضِي حَمْلَهَا عَلَى بَعْضٍ مُعَيَّنٍ<sup>٤</sup> دُونَ بَعْضٍ. و لو سَأَغَ ذَلِكَ لَكُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهِ<sup>٥</sup> إِذَا حَمَلْنَاهَا عَلَى الْأَثَمَةِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ<sup>٦</sup>؛ مِنْ حَيْثُ ثَبَّتَ عَصَمَتَهُمْ وَ طَهَارَتَهُمْ، وَ أَمِنَا وَقَوَّعَ شَيْءٌ مِنْ الْخَطَا مِنْهُمْ، وَ كَانُوا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَحَقُّ بِأَنْ يَتَنَاوَلَ لَهُمُ الْآيَةُ.

[٢]. و مِنْهَا: أَنْ لَفْظَةَ «سَبِيلٍ» تَقْتَضِي<sup>٧</sup> الْوَحْدَةَ، وَ لَا يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ<sup>٨</sup>.

﴿موضوع إذا استعمل في غيره كان مجازاً، بل كل ما يدعى من ذلك مشترك بين الخصوص والعموم (ح. س).﴾

١. في «ج، ص»: «يحتاج إلى البيان في تفصيله و تفسيره». و في «ط، ف»: «يحتاج إلى البيان في تفسيره و تفصيله».

٢. في «ج، ص، ف»: «لهم أيضاً». و في «ط»: - «لهم».

٣. في «د، ط»: «على بعض المؤمنين».

و في حاشية «م»: «لعل إثبات أن الحمل على البعض غير صحيح غير مفيد هنا كثيراً؛ إذ الحمل عليه لا يضّر السيد قدس سرّه فتأمل».

٤. في «ط، ف»: «معينين».

٥. في «ج، ص، ف»: «به أحق».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه و عليهم السلام». و في «د»: «صلى الله عليه و آله».

٧. في «ج، ص»: «لفظ سبيل يقتضي».

٨. في حاشية «م»: «و لو حُمِلَ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْوَعِيدُ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ «جَمِيعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ» لَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مُنْفَرِداً؛ فَتَدْبُرُ (ح. س)». و في الحاشية عليه: «فيه أن

فَكَيْفَ يُمَكِّنُ الاستدلالُ بِالْآيَةِ عَلَى أَنْ كُلَّ سَبِيلٍ لِلْمُؤْمِنِينَ صَوَابٌ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ؟  
وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّا نَحْمِلُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ عَلَى الْجَمِيعِ مِنْ حَيْثُ لَمْ تَخْتَصَّ  
سَبِيلًا دُونَ سَبِيلٍ.<sup>٢</sup>

لَأَنَّ ذَلِكَ تَحَكُّمٌ؛ لِأَنَّهُ كَمَا لَمْ تَتَنَاوَلَ اللَّفْظَةُ<sup>٣</sup> سَبِيلًا دُونَ سَبِيلٍ بظَاهِرِهَا، فَلَمْ  
تَتَنَاوَلْ<sup>٤</sup> أَيْضًا بظَاهِرِهَا<sup>٥</sup> جَمِيعَ السُّبُلِ. وَيَجِبُ إِذَا فَقَدْنَا دَلَالََةَ اخْتِصَاصِهَا بِبَعْضِ  
السُّبُلِ<sup>٦</sup> أَنْ تَقَفَ وَتَنْتَظِرَ الْبَيَانَ، وَلاَ يَجِبُ مِنْ حَيْثُ عَدِمْنَا الْاِخْتِصَاصَ أَنْ نَدَّعِيَ  
عُمُومَهَا بِغَيْرِ دَلِيلٍ<sup>٧</sup>، كَمَا لاَ يَجِبُ إِذَا عَدِمْنَا الْعُمُومَ فِيهَا أَنْ نَدَّعِيَ الْاِخْتِصَاصَ،  
وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ مَعَ فَقْدِ الدَّلَالَةِ هُوَ<sup>٨</sup> كَالْآخَرِ.

«الإضافة تفيد الاستغراق الأحادي لا المجموعي؛ كما في قوله سبحانه: ﴿فَلْيَخْذِرِ الَّذِينَ  
يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ إذ المعنى - كما صرحوا به - : يخالفون عن كل واحد، أي على الانفراد،  
بحيث يكون الحكم متعلقاً بكل منها على حدة؛ ولذا تدلّ على كون الأمر حقيقة في الوجوب.  
وكذا الحال في قوله سبحانه: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ و﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ﴾  
وأمثالها؛ فتدبر».

١. في المطبوع: - «حيث».

٢. أو من حيث إن إضافة اسم الجنس تفيد العموم؛ لأن السيد لا يسلم ذلك، كما عرفته. ولعله  
حينئذ راجع إلى الوجه الأول في نفي ألفاظ العموم؛ تدبر. (من حاشية «م»).

٣. في «د، ص، ط، ف»: «لم يتناول اللفظ». وفي «ج» و«الحجري»: «لم يتناول اللفظة».

٤. في «ط، ف»: «بظاهرها». وفي «د»: «لظاهرها».

٥. في النسخ و«الحجري»: «لم يتناول». وما أثبتناه من المطبوع.

٦. في «ص»: «لظاهرها».

٧. في «ج، د، ص»: «السبيل».

٨. رفض المصنف دلالة اللفظ عند الإطلاق على العموم، إلا بدليل (الذريعة، ج ١، ص ٣٥٩،  
و سوف يؤثر هذا المبنى على بعض آرائه في هذا الكتاب.

٩. في «د» و«المطبوع و«الحجري»: - «هو».

[٣]. ومنها: أنه تعالى<sup>١</sup> تَوَعَّدَ<sup>٢</sup> عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٣</sup>، وَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ<sup>٤</sup> عَلَى وَجوبِ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ مَوْقُوفاً عَلَى الدليل.

[٤]. ومنها: على تسليم عموم «المؤمنين» و «السَّيْلِ» أَنَّ الْآيَةَ لَا تَدُلُّ عَلَى وَجوبِ اتِّبَاعِهِمْ فِي كُلِّ عَصْرِ، بَلْ هُوَ كَالْمُجْمَلِ الْمُفْتَقِرِ إِلَى بَيَانٍ<sup>٥</sup>، فَلَا يَصِحُّ التعلُّقُ بظَاهِرِهِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي أَحْمِلُهُ عَلَى كُلِّ عَصْرٍ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ مُخْتَصَّاً بِعَصْرِ دُونَ غَيْرِهِ.

لأن هذه الدعوى نظيرة الدعوى<sup>٦</sup> التي قَدَّمْنَاهَا<sup>٧</sup>، وَ قَدْ<sup>٨</sup> بَيَّنَّا فَسَادَهَا<sup>٩</sup>.  
و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنِّي أَعْلَمُ عُمُومَ وَجوبِ اتِّبَاعِهِمْ فِي الْأَعْصَارِ كُلِّهَا بِمَا عَلِمْتُ بِهِ وَجوبِ اتِّبَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي كُلِّ عَصْرٍ، فَمَا قَدَحَ فِي عُمُومِ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ قَدَحَ فِي عُمُومِ الْآخَرِ.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: - «تعالى».

٢. في «د» و الحجري: «تواعد».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «غير سبيلهم».

٤. في المطبوع: - «دلالة».

٥. في «ف»: «البيان».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «ولا».

٧. في «د، ص» و المطبوع و الحجري: «للدعوى».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «التي قبلها».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: - «قد».

١٠. تقدّم آنفاً عند المناقشة الثانية.

لأنّا لا نَعْلَمُ<sup>١</sup> عُموم<sup>٢</sup> وجوبِ اتِّباعِ الرّسولِ صَلَّى اللهُ عليه و آله في كُلِّ عَصْرِ  
بظاهرِ الخطابِ، بَلْ بَدَلَالَةٍ لا يُمكنُ دَفْعُها؛ فَمَنْ ادَّعى في عُمومِ وجوبِ اتِّباعِ  
المؤمنينَ<sup>٣</sup> دَلالَةً فليُحضِرْها.

[٥]. ومنها: أَنه تَعَالَى حَذَرَ مِنْ مُخَالَفَةِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٤</sup>، وَ عَلَّقَ الْكَلَامَ بِصِفَةِ  
«مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا»؛ فَمِنْ أَيْنَ لُخْصُومِنَا أَنَّهُمْ لا يَخْرُجُونَ عَنْ كَوْنِهِمْ مُؤْمِنِينَ، وَ هُمْ إِذَا  
خَرَجُوا عَنْ<sup>٥</sup> الْإِيمَانِ خَرَجُوا عَنْ الصِّفَةِ الَّتِي تَعَلَّقَ الْوَعْدُ بِخِلَافِ مَنْ كَانَ عَلَيْهَا؟  
[٦]. ومنها: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى «الْمُؤْمِنِينَ» لا يَخْلُو إمَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ الْمُصَدِّقِينَ  
بِالرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَوْ أَنْ يُرِيدَ<sup>٦</sup> الْمُسْتَحِقِّينَ لِلثَّوَابِ عَلَى الْحَقِيقَةِ<sup>٧</sup>.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ بَطْلًا؛ لِأَنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي<sup>٨</sup> التَّعْظِيمَ وَ الْمَدْحَ لِمَنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ مِنْ  
حَيْثُ أَوْجَبَتْ<sup>٩</sup> اتِّبَاعَهُ وَ تَرَكَ خِلَافَهُ، وَ لا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ<sup>١٠</sup> إِلَى مَنْ لا يَسْتَحِقُّ  
التَّعْظِيمَ وَ الْمَدْحَ، وَ فِي الْأُمَةِ مَنْ يَقْطَعُ<sup>١١</sup> عَلَى كُفْرِهِ وَ أَنَّهُ لا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنْهُمَا<sup>١٢</sup>.

١. في المطبوع: «نعلم» بدل «لا نعلم».

٢. في المطبوع والحجري: - «عموم».

٣. في «د»: «المؤمن».

٤. في «د»: «المؤمن».

٥. في المطبوع: «من».

٦. في المطبوع والحجري: - «أن يريد».

٧. في «ص»، ط، ف: - «على الحقيقة».

٨. في الحجري: «يقتضي».

٩. في «د»، ط: «أوجب».

١٠. في «ج»: «أن تتوجه».

١١. في «ج، ص»: «نقطع».

١٢. في «ص، ف»: «منها».

ولأنه كان يجب لو كان المراد بالقول المصدقين دون المستحقين للثواب أن يُعْتَبَر في الإجماع دخول كل مُصَدِّقٍ فيه في شرقٍ و غربٍ، وهذا مما يُعْلَمُ تَعَدُّهُ، و عُمُومُ الْقَوْلِ يَقْتَضِيهِ. و لَيْسَ يَذْهَبُ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَ أَهْلُ نَحْلِهِ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَتُطْبَقُ فِيهِ.

و إن أَرَادَ بِالْمُؤْمِنِينَ مُسْتَحَقِّي الثَّوَابِ وَ الْمَدَحِ وَ التَّعْظِيمِ، فَمِنْ أَيْنَ ثُبُوتُ مُؤْمِنِينَ<sup>٢</sup> بهذه الصفة في كُلِّ عَصْرِ يَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ؟ وَ يَجِبُ أَيْضاً أَنْ لَا يَثْبُتَ الْإِجْمَاعُ إِلَّا بَعْدَ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّ كُلَّ مُسْتَحِقٍّ لِلثَّوَابِ فِي بَرٍّ وَ بَحْرٍ<sup>٣</sup> وَ سَهْلٍ وَ جَبَلٍ قَدْ دَخَلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ عُمُومَ الْقَوْلِ يَقْتَضِيهِ، وَ هَذَا يُوْدِّي إِلَى أَنْ لَا يَثْبُتَ الْإِجْمَاعُ أَبَداً.

و إن حُمِلَ عَلَى بَعْضِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٤</sup> دُونَ بَعْضٍ وَ عَلَى مَنْ عَرَفْنَاهُ دُونَ مَنْ لَمْ نَعْرِفْهُ، خَرَجْنَا عَنْ مَوْجِبِ الْعُمُومِ، وَ جَازَ حَمْلُهُ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ هُمْ أُنْمَتْنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

و إن قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِالْمُؤْمِنِينَ مَنْ كَانَ فِي الظَّاهِرِ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ وَ الْمَدَحَ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ<sup>٥</sup> فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ.

فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ فِي هَذَا الْأِسْمِ عَنِ اللَّغَةِ وَ عَمَّا يُدْعَى أَنَّهُ نُقِلَ إِلَيْهِ فِي الشَّرْعِ جَمِيعاً. وَ لِأَنَّ الْآيَةَ تَقْتَضِي الْمَدَحَ وَ التَّعْظِيمَ مِنْ حَيْثُ أَوْجَبَتْ<sup>٦</sup> عَلَيْنَا اتِّبَاعَ مَنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ، وَ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ وَ لَمْ يُبَيِّنْهُ لَا يَسْتَحِقُّ<sup>٧</sup> التَّعْظِيمَ فِي الْحَقِيقَةِ،

١. في المطبوع: - «في».

٣. في المطبوع: «في بحر و بر».

٤. في «د»: «المؤمن».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يك».

٦. هكذا في «ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «أوجب».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «إذن».

٢. في المطبوع و الحجري: «مؤمن».

ولهذا تُعْبَدُنَا<sup>١</sup> بِمَدْحِهِ بِشَرَطٍ. وَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضاً أَنْ يُعْتَبَرَ فِي الْإِجْمَاعِ دُخُولُ كُلِّ مُظْهِرٍ لِلإِيمَانِ، وَ<sup>٢</sup> مُسْتَحَقُّ فِي الظَّاهِرِ لِلتَّعْظِيمِ<sup>٣</sup>.

[٧]. وَمِنْهَا: أَنَّا لَوْ تَجَاوَزْنَا عَنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَكُنْ فِي<sup>٥</sup> الْآيَةِ دَلَالَةٌ تَتَنَاوَلُ<sup>٦</sup> الْخِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى إِنَّمَا أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حَيْثُ ثَبَّتَ بِالْعُقُولِ أَنَّ فِي جُمْلَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كُلِّ عَصْرِ إِمَاماً مَعْصوماً لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، وَإِذَا جَازَ مَا ذَكَرْنَاهُ سَقَطَ غَرَضُهُمْ فِي الِاسْتِدْلَالِ عَلَى صَحَّةِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَجْرَوْا<sup>٧</sup> بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِحَّ الْإِجْمَاعُ فَيُحْفَظَ الشَّرْعُ بِهِ وَيُسْتَغْنَى عَنِ الْإِمَامِ، وَإِذَا كَانَ<sup>٨</sup> مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ عَلَى صَحَّةِ الْإِجْمَاعِ يَحْتَمِلُ<sup>٩</sup> مَا ذَكَرْنَاهُ فَسَدَ التَّعَلُّقُ بِهِ.

[عدم التلازم بين النهي عن اتباع غير سبيل المؤمنين، وبين الأمر باتباع سبيلهم]

وَأَمَّا<sup>١٠</sup> قَوْلُهُ فِي نُصْرَةِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ - جَوَاباً لِمَا سَأَلَ عَنْهُ نَفْسُهُ<sup>١١</sup>، مِنْ أَنَّ الْآيَةَ

١. فِي «د»: «تُعْبَدُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَهُوَ».

٣. فِي «ص، ط، ف»: «التَّعْظِيمِ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: - «لَوْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: + «هَذِهِ».

٦. فِي الْحَجَرِيِّ: «يَتَنَاوَلُ».

٧. فِي «ج، ص»: «تَعَلَّقُوا».

٨. فِي «ص، ف»: «كَانُوا».

٩. فِي «ص»: «مُحْتَمِلٌ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَأَمَّا».

١١. نَصُّ عِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ هَكَذَا: «فَإِنْ قَالَ: إِنَّهُ جَلٌّ وَعَزٌّ تَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا هَالِ سَبِيلِهِمْ وَهَلْ يَجِبُ اتِّبَاعُهُ أَوْ لَا يَجِبُ، أَوْ يَكُونُ حُجَّةً أَوْ لَا يَكُونُ؛ فَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ، خُصُوصاً مَعَ قَوْلِكُمْ: إِنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِصِفَةِ الشَّيْءِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا



تَقْتَضِي<sup>١</sup> الوعيدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمْ يُذَكِّرْ مَا حَالُ سَبِيلِهِمْ :-  
 قِيلَ لَهُ: إِنَّ الْوَعِيدَ لِمَا عَلَّقَهُ تَعَالَى<sup>٢</sup> بِغَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، حَلَّ مَحَلَّ أَنْ  
 يُعْلَقَهُ بِالْعُدُولِ عَنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَرْكِ اتِّبَاعِهِمْ<sup>٣</sup>، فِي أَنَّهُ يَقْتَضِي لَا  
 مَحَالَةَ أَنْ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ صَوَابٌ، وَأَنَّ<sup>٤</sup> الْوَعِيدَ وَاجِبٌ لِتَرْكِهِ  
 وَ مُفَارَقَتِهِ<sup>٥</sup>.

فَنَحْكُمُ<sup>٦</sup> ظَاهِرًا، وَ دَعَوَى مَحْضَةً؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ  
 مُحَرَّمًا، وَ اتِّبَاعُ<sup>٧</sup> سَبِيلِهِمْ مُبَاحًا أَوْ مُحَرَّمًا أَيْضًا، وَ لَيْسَ هَذَا مِمَّا يَتَنَافَى.  
 يُبَيِّنُ<sup>٨</sup> ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ صَرَّحَ بِمَا تَأَوَّلْنَاهُ<sup>٩</sup> حَتَّى يَقُولَ: «اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ  
 مَحْظُورٌ عَلَيْكُمْ وَ قَبِيحٌ مِنْكُمْ، وَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا وَ غَيْرَ قَبِيحٍ،  
 فَاعْمَلُوا فِيهِ بِحَسَبِ الدَّلَالَةِ» أَوْ يَقُولَ: «وَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ مُبَاحٌ لَكُمْ» لَسَاغَ<sup>١٠</sup> هَذَا  
 الْكَلَامُ وَ لَمْ يَتَنَاقِضْ، وَ إِذَا كَانَ سَائِغًا بَطَلَ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى أَنَّ النِّهْيَ عَنِ اتِّبَاعِ غَيْرِ

﴿ بخلافه، فكأنه تعالى يبين أن خلاف طريقة المؤمنين يحرم اتباعه و يستحق من يتبع ذلك  
 الوعيد، و لم يعرض لذكر سبيل المؤمنين أصلاً. المغني، ج ١٧، ص ١٦١. ﴾

١. في الحجري: «يقتضي».

٢. في المغني: «جل و عز» بدل «تعالى».

٣. في المغني: «و ترك اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: - «أَنَّ».

٥. المغني، ج ١٧، ص ١٦١.

٦. يريد بالتحكم هنا فرض الرأي بلا دليل.

٧. في «ص»: + «عين».

٨. في المطبوع: «و يبين».

٩. في الحجري: «ناولناه».

١٠. في «ص، ط، ف»: «ساغ».

سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ مُوجِبٌ لِاتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ، وَ أَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى التَّحْرِيمِ لِمُفَارَقَةِ سَبِيلِهِمْ وَالْعُدُولِ عَنْهَا.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنْ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعاً لِسَبِيلِهِمْ؛ فَمِنْ هَاهُنَا حَكَمْنَا بِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِيْجَابٌ لِلْآخَرِ.  
وَذَلِكَ: أَنَّ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَاسْطَةً؛ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ الْمُكَلَّفُ مِنْ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ وَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ مَعاً؛ بَأَنَّ لَا يَكُونَ مُتَّبِعاً سَبِيلَ أَحَدٍ.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>١</sup>:

إِنَّهُ عُلِّقَ الْوَعِيدُ بِمَا يَجْرِي<sup>٢</sup> مَجْرَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ حَتَّى لَا يَتِمَّ<sup>٣</sup> مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٤</sup>، فَكَأَنَّهُ<sup>٥</sup> تَعَالَى أَرَادَ مَا يَجْرِي مَجْرَى النَّفْيِ وَإِنْ كَانَ<sup>٦</sup> بِصُورَةِ الْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: «وَلَا يَتَّبِعُ<sup>٧</sup> غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ». وَ هَذَا بَيِّنٌ فِي<sup>٨</sup> التَّعَارُفِ<sup>٩</sup>؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ: «مَنْ أَكَلَ غَيْرَ طَعَامِي<sup>١٠</sup> فَلَهُ الْعُقُوبَةُ» فَالْمَتَعَارَفُ مِنْ

١. في المطبوع: «قولك».

٢. في «ص»: «جري».

٣. هكذا في جميع النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لا يتم».

٤. في المغني بدل: «حتى لا يتم معرفته إلا بمعرفة سبيل المؤمنين» هكذا: «و إذا عرف سبيلهم عرف ذلك الغير الذي يحرم عليه اتباعه و ما حل هذا المحل، فلا بد من أن يدل على أن سبيل المؤمنين بخلافه». و لا يختلف المعنى، غير أن ما في المتن أقل و أدل.

٥. في «ج، د»: «و كأنه». و في الحجري كلاهما معاً.

٦. في المغني: «و لو كان».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و لا تتبع».

٨. في «ف» - «في».

٩. في «ج»: «المتعارف».

١٠. في المغني: «من أكل طعامي و غير ما أباحت من ملكي» بدل «من أكل غير طعامي».

ذلك<sup>١</sup> أن آكل<sup>٢</sup> طعامه مُخَالِفٌ لذلك، وأنَّ العقوبة إنما تَتَعَلَّقُ بِخُرُوجِهِ  
عن أن يَكُونَ آكِلًا لطعامه<sup>٣</sup>.

فغَيْرُ صحيح؛ لأنَّ «غَيْرَ» هَاهُنَا لَيْسَ بِواجِبٍ<sup>٤</sup> أن يَكُونَ بمعنى «إِلَّا» الموضوعية  
للاستثناء، بل جائز أن يَكُونَ<sup>٥</sup> بمعنى «خِلَافٌ». فكأنه<sup>٦</sup> تَعَالَى قَالَ<sup>٧</sup>: «لَا يَتَّبِعُ<sup>٨</sup>  
خِلَافَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَ<sup>٩</sup> مَا هُوَ غَيْرُ سَبِيلِهِمْ<sup>١٠</sup>»، وَلَمْ يُرَدْ: «لَا يَتَّبِعُ<sup>١١</sup> إِلَّا سَبِيلَهُمْ». و  
معرفة الغَيْرِ المحظور<sup>١٢</sup> اتِّبَاعُهُ وإن كَانَتْ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِمَعْرِفَةِ سَبِيلِهِمْ عَلَى مَا ذَكَرَ،  
فغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أن يَكُونَ حُكْمُهُ مُوَافِقًا لِحُكْمِ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ فِي الْحَظَرِ<sup>١٣</sup>، وَلَا يَجِبُ أن  
يَكُونَ وَاجِبًا مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَوَّلُ مُحْظُورًا وَكَانَتْ مَعْرِفَتُهُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِمَعْرِفَتِهِ.

و قد أَصَابَ فِي قَوْلِهِ: «لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ أن يَقُولَ: وَلَا يَتَّبِعُ<sup>١٤</sup> غَيْرَ  
سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ»، غَيْرَ أَنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْمَلَ هَذَا اللَّفْظَ لَفَهِمْنَا مِنْهُ مَا ادَّعَاهُ

١. في المغني: «لذلك» بدل «من ذلك».

٢. هكذا في «ج» والمغني. وفي سائر النسخ: «أكل».

٣. المغني، ج ١٧، ص ١٦٢.

٤. في «ج»: «ليس يجب».

٥. في المطبوع: «تكون».

٦. في «د»: «وكأنه». وفي الحجري كلاهما معاً.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «فكأنه قال تعالى».

٨. في «ج، ص، ف»: «لا يتبع».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «أو».

١٠. في «ج، ص، ف»: «غير سبيلهم».

١١. في «ج، ص، ف»: «لا يتبع».

١٢. في المطبوع: «و».

١٣. الحظر: الحجر، وهو خلاف الإباحة. وحظره فهو محظور، أي محرم. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٦٣٤ (حظر).

١٤. في «ج، ص، ف»: «لا يتبع».

مِنْ إيجاب<sup>١</sup> اتِّباعِ سَبِيلِهِمْ، وَ لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنُّ، بَلِ التَّوِيلُ الَّذِي تَأْوِلُنَاهُ وَ دَلَّلْنَا عَلَى اِحْتِمَالِ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ لَهُ قَائِمٌ فِي الثَّانِي.

و حُكْمُ الْمُثَلِّ الَّذِي ضَرَبَهُ أَيْضاً هَذَا الْحُكْمُ؛ فَإِنْ مَنْ قَالَ: «لَا تَأْكُلْ غَيْرَ طَعَامِي» أَوْ «مَنْ أَكَلَ غَيْرَ طَعَامِي عَاقَبْتُهُ» لَا يُفْهَمُ مِنْ ظَاهِرِ لَفْظِهِ وَ مُجَرَّدِهِ<sup>٢</sup> إيجابُ أَكْلِ طَعَامِهِ، بَلِ الْمَفْهُومُ حَظَرُ أَكْلِ مَا هُوَ «غَيْرٌ» لَطَعَامِهِ<sup>٣</sup>، وَ حَالُ طَعَامِهِ فِي الْحَظَرِ أَوْ الإِبَاحَةِ أَوْ الإِيجَابِ<sup>٤</sup> مَوْقُوفَةٌ عَلَى الدَّلِيلِ.

و أَقْلُ أَحْوَالِ هَذَا اللَّفْظِ - عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ لَفْظَةَ «غَيْرٍ» مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْإِسْتِنَاءِ وَ غَيْرِهِ، وَ أَنَّ ظَاهِرَهَا لَا يُفِيدُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ -: أَنْ يَكُونَ مُحْتَمِلاً لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَظَرِ أَكْلِ غَيْرِ طَعَامِهِ، وَ مُحْتَمِلاً لِإِيجَابِ أَكْلِ طَعَامِهِ وَ وَضَعَ لَفْظَةَ «غَيْرٍ» مَكَانَ لَفْظَةِ «إِلَّا». وَ إِنَّمَا يُفْهَمُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَنْ مُسْتَعْمِلِ هَذَا اللَّفْظِ إيجابُ أَكْلِ طَعَامِهِ لَا بِمُجَرَّدِ اللَّفْظِ؛ بَلِ بَأَن يُعْرَفَ قَصْدُهُ إِلَى الإِيجَابِ، أَوْ بَغَيْرِ<sup>٥</sup> ذَلِكَ مِنَ الدَّلَائِلِ الْمُقْتَرَنَةِ<sup>٦</sup> إِلَى اللَّفْظِ.

و لَوْلَا أَنَّ الْأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ لَمَا حَسُنَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «مَنْ أَكَلَ غَيْرَ طَعَامِي عَاقَبْتُهُ وَ مَنْ أَكَلَ طَعَامِي أَيْضاً عَاقَبْتُهُ» وَ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَقْضُ

١. في المطبوع: - «إيجاب».

٢. في «ص»: «و فحواه».

٣. في «ج، ص»: «طعامه».

٤. في المطبوع: - «أو».

٥. في «ج، ص»: «في الإباحة و الحظر و الإيجاب». و في «ط، ف»: «في الإباحة و الحظر أو الإيجاب».

٦. في «ص» و المطبوع: «لغير».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «المضمومة».

و جاريًا مَجْرَى قَوْلِهِ: «مَنْ أَكَلَ إِلَّا طَعَامِي عَاقِبَتُهُ وَ مَنْ أَكَلَ طَعَامِي عَاقِبَتُهُ». فَلَمَّا حَسُنَ ذَلِكَ مَعَ اسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ «غَيْرِ» وَ لَمْ يَحْسُنْ مَعَ اسْتِعْمَالِ لَفْظَةِ «إِلَّا»، دَلَّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِنَا.

[توجيه معنى الآية بناء على رفض دلالتها على وجوب اتباع سبيل المؤمنين]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و يُبَيِّنُ<sup>١</sup> مَا قَدَّمَنا: أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ<sup>٢</sup> لَمْ يَكُنْ حُجَّةً وَ صَوَاباً<sup>٣</sup>، لَكَانَ حَالُهُ فِي أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَوَاباً وَ خَطأً بِحَسَبِ قِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ<sup>٤</sup> حَالِ اتِّبَاعِ<sup>٥</sup> غَيْرِ سَبِيلِهِمْ فِي أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ صَوَاباً وَ خَطأً، وَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُعْلَقَ<sup>٦</sup> الْوَعِيدُ بِاتِّبَاعِ<sup>٧</sup> غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، دُونَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ<sup>٨</sup>؛ فَكَانَ<sup>٩</sup> يَبْطُلُ مَعْنَى الْكَلَامِ<sup>١٠</sup>.

فَغَيْرُ مُنْكَرٍ<sup>١١</sup> أَنْ يُعْلَقَ الْوَعِيدُ بِاتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَ كَانَ لَا يَبْطُلُ مَعْنَى الْكَلَامِ<sup>١٢</sup>؛

١. في «د، ص» و الحجري: «و نبين». و في المطبوع و المغني: «و بين».

٢. في المطبوع: - «لو». و هو سهو واضح.

٣. في المغني: + «على ما نقوله».

٤. في «ص، ف» و المغني: - «على ذلك».

٥. في «ص»: + «سبيل».

٦. في المغني: «أن يتعلق». و في «ج، ص»: «أن تعلق».

٧. في المطبوع: - «باتتباع».

٨. في المطبوع: - «دون اتباع سبيلهم».

٩. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري و المغني: «و كان».

١٠. المغني، ج ١٧، ص ١٦٢.

١١. في «ص، ط»: «فغير مناف».

١٢. في المطبوع: - «فغير منكر أن يعلق... إلى هنا. و هو سهو».

مِنْ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا خَطَأً، وَ يَكُونُ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَطَأً وَ صَوَاباً. وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَ كَانَ الْأَمْرَانِ مُتَسَاوِيَيْنِ، لَجَازَ أَنْ يُعْلَقَ الْوَعْدُ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ، وَ يَكُونُ الصَّلَاحُ لِلْمُكَلَّفَيْنِ أَنْ يَعْلَمُوا حَظَرَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَ يَعْلَمُوا مُسَاوَاةَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ لَهُ فِي الْحَظَرِ بِدَلِيلٍ آخَرَ، كَمَا يَقُولُهُ [أَكْثَرُ خُصُومِنَا] <sup>٢</sup> - وَ هُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ الْكِتَابِ - أَنَّ قَوْلَهُ [عَلَيْهِ السَّلَامُ]: «فِي سَائِمَةٍ <sup>٣</sup> الْغَنَمِ الزَّكَاةُ» <sup>٤</sup> لَا يَجِبُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ رَفْعُ الزَّكَاةِ عَمَّا لَيْسَ بِسَائِمٍ وَ مُفَارَقَةُ حَالِهِ لِحَالِ السَّائِمَةِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ وَاحِداً، نَعْلَمُهُ <sup>٥</sup> فِي السَّائِمَةِ بِهَذَا الْقَوْلِ، وَ فِي غَيْرِهَا بِدَلِيلٍ آخَرَ.

وَ بِمِثْلِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ الَّتِي تَشَبَّهَتْ بِهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ يَتَعَلَّقُ <sup>٦</sup> مَنْ خَالَفَنَا <sup>٧</sup> فِي «دَلِيلِ الْخُطَابِ» <sup>٨</sup> فَيَقُولُ: لَوْلَا أَنَّ حُكْمَ مَا لَيْسَ بِسَائِمٍ مُخَالَفٌ لِلْسَّائِمِ

١. مثل أبي عليّ و أبي هاشم الجبائيين، فيما ذهب أكثر أصحاب الشافعي إلى خلاف ذلك، فإنهم اعتبروا مفهوم الوصف هاهنا حجة، و أنّ القضية تدلّ على عدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة بهذا الدليل. الذريعة، ج ١، ص ٣٩٢ - ٣٩٤.
٢. ما بين المعقوفين من التلخيص في هذا المورد و الذي يليه.
٣. السائمة: الماشية التي ترسل للمرعى و لا تحتاج إلى العلف. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٣١١ (سوم).

٤. تهذيب الأحكام، ج ١، ص ٢٢٤، ح ٦٤٣؛ صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٤٦؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٩٦ و ٩٨، ح ١٥٦٧ و ١٥٧٠؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ٢١ و ٢٩؛ سنن البيهقي، ج ٤، ص ٨٥ و ٨٦ و ١٠٠؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٩٥، ح ١٢٣١٢.
٥. في «ص»: «يعلم». و في «د»: «فعلمه».
٦. في «ط»: «+ به».
٧. في «د»: «خالفناه».

٨. و هو بحث المفاهيم من علم أصول الفقه، و كان يسمّى سابقاً: «دليل الخطاب». و قد أنكر المصنّف حجّة المفاهيم، مثل مفهوم الوصف، و الشرط، و الغاية، و العدد. راجع: الذريعة، ج ١، ص ٤٠٦ - ٤٠٧.



لَمْ يَكُنْ<sup>١</sup> لتعليق<sup>٢</sup> الزكاة بالسائمة معني، وإذا عُلِّقَ بالسائمة وَجَبَ أَنْ يُخَالَفَ حُكْمُهَا حُكْمَ مَا لَيْسَ بِسَائِمٍ. ولا طريقَ لجمعينا إلى إبطال<sup>٣</sup> هذه الطريقة إذا تَعَلَّقَ بها الناصرُ لدليل الخطاب، إِلَّا ما سَلَكْنَاهُ فِي دَفْعِ مَا أوردَهُ فِي نُصْرَةِ الإجماع. ولا يَزَالُ هَؤُلَاءِ القَوْمُ عَلَى سَنَنِ مِنْ نُصْرَةِ مَذَاهِبِهِمْ وَالدَّبِّ عَنْهَا، حَتَّى إِذَا وَقَعُوا<sup>٤</sup> إِلَى الكَلَامِ فِي الإِمَامَةِ وَما يَتَّصِلُ بِهَا، نَسُوا<sup>٥</sup> كُلَّ ذَلِكَ وَأَعْرَضُوا عَنْهُ، وَقَدَحُوا فِيهَا<sup>٦</sup> بما يَقْدَحُ فِي أَصُولِهِمْ وَيَعْتَرِضُ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ، وَلَيْسَ يُزَيِّنُ هَذَا إِلَّا الهَوَى وَ قُوَّةُ العَصْبِيَّةِ.

[عدم التلازم بين اتباع غير سبيل المؤمنين، وبين الخروج عن سبيلهم]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

عَلَى أَنَّ مَا خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَبِيلًا لِلْمُؤْمِنِينَ إِذَا حَرَّمَ اتِّبَاعَهُ، فَإِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِيهِ لِكُونِهِ «غَيْرًا» لَسَبِيلِهِمْ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ اللفظُ، وَكُونُهُ «غَيْرًا» لَسَبِيلِهِمْ بِمَنْزِلَةِ كُونِهِ<sup>٨</sup> تَرْكًا لَسَبِيلِهِمْ وَخَارِجًا عَنْ سَبِيلِهِمْ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ هُوَ الْوَاجِبُ لِيُخْرَجَ<sup>٩</sup> بِهِ مِنْ<sup>١٠</sup> أَنْ

١. في «ج، ط، ف»: «لم يك»

٢. في «ص، ط، ف»: «لتعلق». وفي حاشية الحجري: «المتعلق».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «بطلان».

٤. في حاشية الحجري: «إذا دُفِعُوا».

٥. في المطبوع و الحجري: «إلى كلام».

٦. في «د»: «أنسوا».

٧. الضمير في «فيها» للإمامة.

٨. في «ج، ص، ف»: «لكونه»، وفي «ط»: «ككونه» كلاهما بدل «بمنزلة كونه».

٩. في «د، ف» و الحجري: «لتخرج».

١٠. في المغني: «من».

يَكُونُ<sup>١</sup> مُتَّبِعاً غَيْرَ سَبِيلِهِمْ. وَ هَذَا كَقَوْلِ أَحَدِنَا لغيره<sup>٢</sup>: «لَا تَتَّبِعْ خِلَافَ طَرِيقَةِ<sup>٣</sup> الصَّالِحِينَ وَ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ» فِي أَنَّهُ بَعَثَ<sup>٤</sup> لَهُ عَلَى اتِّبَاعِ سَبِيلِ الصَّالِحِينَ وَ أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنْ ذَلِكَ، [فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرَهُ وَ يَوْجِبَ اتِّبَاعَهُ، أَوْ يَتَوَعَّدَ عَلَى غَيْرِهِ وَ خِلَافِهِ...]<sup>٥</sup>.

فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ عَلَى الدَّعْوَى، وَ لَوْ سَلَّمْنَا لَهُ مَا ادَّعَاهُ مِنَ التَّعْلِيلِ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْخُرُوجِ عَنْ سَبِيلِهِمْ؛ لِأَنَّ اتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعاً لَسَبِيلٍ مَا لَيْسَتْ<sup>٦</sup> سَبِيلًا لَهُمْ، وَ الْخُرُوجُ عَنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ عَنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ وَ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ بِأَنْ لَا يَكُونَ مُتَّبِعاً لَسَبِيلٍ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ الْاِتِّبَاعَ الَّذِي أُريدَ هَاهُنَا<sup>٧</sup>، أَنْ يَفْعَلَ الْفِعْلَ لِأَجْلِ فِعْلِ الْمُتَّبَعِ عَلَى<sup>٨</sup> جِهَةِ النَّاسِ بِهِ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَحْظُرَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>٩</sup> عَلَى الْمُكَلَّفِ اتِّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

٢٢٤/١

وَ إِذَا<sup>١٠</sup> صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فَسَدَ قَوْلُهُ: «فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدُلَّ<sup>١١</sup> عَلَى أَنْ<sup>١٢</sup> اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ

١. فِي الْحَجَرِي: «أَنْ تَكُونَ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لِلْغَيْر».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «طَرِيق».

٤. أَي حَثٌّ.

٥. الْمَغْنِي، ج ١٧، ص ١٦٢. وَ مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَيْسَ».

٧. فِي «ص»: «أُرِيدَ بِهَا هُنَا»، وَ فِي «ط»: «أُرِيدَ هُنَا» بَدَلِ «أُرِيدَ هَاهُنَا».

٨. فِي «د، ط»: «وَ عَلَى».

٩. فِي «ص»: «+ بِه».

١٠. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «فَإِذَا».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَنْ أَنْ يَكُونَ دَالاً».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ». وَ هُوَ سَهْوٌ.

هو الواجب، لِيُخْرَجَ [به] عن أن يَكُونَ مُتَّبِعاً غَيْرَ<sup>١</sup> سَبِيلِهِمْ؛ إذ قد بَيَّنَّا أَنَّهُ قد يَصِحُّ خُرُوجُهُ عن اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ بأن لا يَكُونَ مُتَّبِعاً سَبِيلَهُمْ.<sup>٢</sup>

فأما قَوْلُ أَحَدِنَا لغيره: «لا تَتَّبِعْ خِلَافَ طَرِيقَةِ الصَّالِحِينَ» فَالْقَوْلُ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَظَاهِرُ اللَّفْظِ وَإِطْلَاقُهُ لا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ اتِّبَاعِ طَرِيقَةِ الصَّالِحِينَ، وَإِنَّمَا يُعْقَلُ بِالذَّلَالَةِ؛ وَلأنَّ الْمُخَاطَبَ بِهَذَا الْقَوْلِ إِذَا كَانَ حَكِيماً عَلِيماً مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يُوَجِّبَ اتِّبَاعَ طَرِيقَةِ الصَّالِحِينَ وَيَحْتَفِظَ بِهَا، وَما يُعْلَمُ لا<sup>٣</sup> مِنْ حَيْثُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ خَارِجٌ عَمَّا نَحْنُ فِيهِ.

وَلَوْ أَنَّ أَحَدَنَا قَالَ بَدَلًا مِنْ ذِكْرِ «الصَّالِحِينَ»: «لا تَتَّبِعْ خِلَافَ طَرِيقَةِ زَيْدٍ»، لَمْ يَجِبْ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِهِ إِجْبَابُ اتِّبَاعِ طَرِيقَتِهِ.

وَلَوْ أَنَّ الْأَمْرَ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى ما قُلْنَا، دُونَ ما ادَّعَاهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّ «غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>٥</sup> بِمَنْزِلَةِ الْخُرُوجِ عَنْهَا، لَوَجَّبَ فِيْمَنْ قَالَ لغيره: «لا تَضْرِبْ غَيْرَ زَيْدٍ» ثُمَّ قَالَ: «وَلَا زَيْدًا» أَنْ يَكُونَ مُنَاقِضًا فِي كَلَامِهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ قَوْلُهُ: «لا تَضْرِبْ غَيْرَ زَيْدٍ» إِجْبَابًا لِضَرْبِهِ، وَقَوْلُهُ: «وَلَا زَيْدًا» حَظَرًا لذلِكَ<sup>٦</sup>. وَفِي الْعِلْمِ بِصَحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ مُسْتَعْمِلِهِ، وَأَنَّهُ غَيْرُ جَارٍ مَجْرَى قَوْلِهِ: «اضْرِبْ زَيْدًا»<sup>٧</sup> وَلا تَضْرِبُهُ» دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِقَامَةِ تَأْوِيلِنَا لِلآيَةِ.

١. في المطبوع: «يَكُونَ مُتَّبِعاً». وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

٢. في المطبوع: - «إِذْ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ...» إِلَى هُنَا. وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

٣. في المطبوع: «إِلَّا» بِدَلِّ «لا». وَهُوَ سَهْوٌ.

٤. في المطبوع وَ الْحَجَرِي: «أَحَدًا».

٥. فِي «ج، ص، ف»: «غَيْرِ السَّبِيلِ» بِدَلِّ «غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَهُ».

٧. فِي «ج، د، ص، ط»: - «و».

[عدم وجوب ثبوت مؤمنين في كل عصر]

فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الاستدلال<sup>١</sup> عَلَى أَنَّ فِي جُمْلَةِ الْأُمَّةِ مُؤْمِنِينَ فِي كُلِّ عَصْرِ<sup>٢</sup>؛  
إِنَّ نَفْسَ الظَّاهِرِ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ مُؤْمِنِينَ يَصِحُّ أَنْ يُتَّبَعَ سَبِيلُهُمْ؛  
لَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ<sup>٣</sup> أَنْ يَتَوَعَّدَ اللَّهُ تَعَالَى تَوَعُّدًا مُطْلَقًا عَلَى الْعُدُولِ<sup>٤</sup> عَنْ  
اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٥</sup> إِلَّا وَ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ<sup>٦</sup> فِي كُلِّ حَالٍ، وَ لَا يَصِحُّ  
دُخُولُهُ فِي أَنْ يَكُونَ مُمَكِّنًا إِلَّا بِأَنْ يَثْبُتَ فِي كُلِّ عَصْرِ جَمَاعَةٌ  
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٧</sup>.

٢٣٥/١

يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ كَمَا<sup>٨</sup> تَوَعَّدَ عَلَى الْعُدُولِ عَنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ، فَكَذَلِكَ تَوَعَّدَ  
عَلَى مُشَاقَّةِ<sup>٩</sup> الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ. فَإِذَا وَجَبَ فِي كُلِّ  
حَالٍ صَحَّةُ الْمُشَاقَّةِ لِيَصِحَّ الْوَعْدُ الْمَذْكُورُ، فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَصِحَّ فِي  
كُلِّ حَالٍ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ وَ الْعُدُولُ عَنْهَا<sup>١٠</sup>.

١. في المطبوع والحجري: «فلا استدلال».

٢. نصّ عبارة المغني هكذا: «فإن قال: و من أين أن في جملة الأمة مؤمنين لا محالة في كل عصر؛  
لأنه لا دليل لكم يدل على ذلك؟ قيل له: قد أجيب عن ذلك بوجهين: أحدهما أن نفس الظاهر  
يقتضي...». المغني، ج ١٧، ص ١٦٧.

٣. في المغني: «لا يجوز».

٤. في «ج، ص، ف» و حاشية «ط»: «أن يتوعد الله تعالى على ذلك توعداً مطلقاً، أعني على  
العدول» بدل «أن يتوعد الله تعالى توعداً مطلقاً على العدول».

٥. في المغني: «عن اتباع المسلمين» بدل «عن اتباع سبيل المؤمنين».

٦. في المطبوع والحجري: «يمكن».

٧. في المغني: + «و في هذا إسقاط السؤال».

٨. في المطبوع: «لما».

٩. المُشَاقَّةُ وَ الشِّقَاقُ: الخِلاف وَ العداوة. «الصحيح، ج ٤، ص ١٥٠٣ (شقق)».

١٠. المغني، ج ١٧، ص ١٦٧ - ١٦٨.

فَلَيْسَ يَجِبُ - مِنْ حَيْثُ تَوَعَّدَ اللَّهُ<sup>١</sup> تَعَالَى تَوَعُّدًا مُطْلَقًا عَلَى الْعُدُولِ عَنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ - ثُبُوتُ مُؤْمِنِينَ<sup>٢</sup> فِي كُلِّ عَصْرِ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي<sup>٣</sup> الْآيَةُ التَّحْذِيرَ مِنَ الْعُدُولِ عَنْ اتِّبَاعِهِمْ إِذَا وَجِدُوا، وَتُمْكُنُ<sup>٤</sup> مِنْ اتِّبَاعِهِمْ وَتَرْكِهِ.

وَلَسْنَا نَعْلَمُ مِنْ أَيِّ وَجْهِ ظَنَّ أَنَّ التَّوَعُّدَ عَلَى الْفِعْلِ يَقْتَضِي إِمَّاكَانَهُ فِي كُلِّ حَالٍ! وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَدْخُلُ<sup>٥</sup> فِيهِ عِنْدَنَا شُبْهَةٌ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْبِشَارَةَ بَنِيْنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ تَقَدَّمَتْ عَلَى لِسَانِ مَنْ سَلَفَتْ<sup>٦</sup> نُبُوَّتُهُ كَمُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَغَيْرِهِمَا، وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى أُمَّتَهُم بِاتِّبَاعِهِ وَتَصْدِيقِهِ، وَأَشَارَ لَهُمْ<sup>٧</sup> إِلَيْهِ بِصِفَاتِهِ وَعِلَامَاتِهِ<sup>٨</sup>، وَتَوَعَّدَهُمْ عَلَى مُخَالَفَتِهِ وَتَكْذِيبِهِ، وَلَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ مَا تَوَعَّدَ عَلَيْهِ مِنْ مُخَالَفَتِهِ، وَأَوْجَبَهُ مِنْ تَصْدِيقِهِ وَاتِّبَاعِهِ مُمَكِّنًا فِي<sup>٩</sup> كُلِّ وَقْتٍ، وَلَا مَانِعًا مِنْ إِطْلَاقِ الْوَعِيدِ.

وَقَدْ<sup>١٠</sup> قَالَ شَيْخُ أَصْحَابِهِ أَبُو هَاشِمٍ<sup>١١</sup> - وَتَبِعَهُ عَلَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ جَمِيعُ

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «اللَّهُ».

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «مؤمن».

٣. كذا في جميع النسخ والحجري. وفي المطبوع: «تقتضي».

٤. في «د» والمطبوع: «ويمكن».

٥. في المطبوع: «تدخل».

٦. في الحجري: «سلف».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «لهم».

٨. في «ج، ص»: «وآياته».

٩. في المطبوع: «من».

١٠. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقد».

١١. أبو هاشم عبد السلام بن محمد الجُبَّانِي، وأبوه أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّانِي، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِمَا «الْجُبَّانِيَانِ» وَكِلَاهُمَا مِنْ رُؤَسَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ. تُوْفِيَ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّانِي سَنَةَ ٣٠٣ هـ، وَتُوْفِيَ ابْنُهُ أَبُو هَاشِمٍ سَنَةَ ٣٢١ هـ. وَقد تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي الْكِتَابِ، وَتَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ.

أصحابه :- إن قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ الآية<sup>٢</sup>، لا يقتضي ثبوت مَنْ يَسْتَحِقُّ الْقَطْعَ عَلَى سَبِيلِ النَّكَالِ، وَلَا يَفْقَرُ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَوْجِبُ أَنْ مَنْ وَقَعَ السَّرِقَةُ الْمَخْصُوصَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ يَسْتَحِقُّ الْقَطْعَ عَلَى سَبِيلِ التَّنْكِيلِ، وَلَوْ لَمْ يَقَعِ التَّمَكُّنُ<sup>٣</sup> أَبَدَ الدَّهْرِ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى مَنْ هَذِهِ حَالُهُ لَمَا أَخْلَ بِفَائِدَةِ الْآيَةِ.

وَعَوَّلَ فِي<sup>٤</sup> قَطْعِ مَنْ يَقْطَعُ مِنَ السُّرَّاقِ - الْمَشْهُودِ عَلَيْهِمْ أَوْ الْمُقَرَّرِينَ<sup>٥</sup> - عَلَى الْإِجْمَاعِ.

وَإِذَا صَحَّ هَذَا، فَكَيْفَ يَجِبُ - مِنْ حَيْثُ أُطْلِقَ الْوَعِيدُ عَلَى الْعُدُولِ عَنْ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ - وَجُودُ مُؤْمِنِينَ فِي كُلِّ عَصْرِ؟ وَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْوَعِيدُ تَعَلُّقًا بِحَالٍ مُقَدَّرَةٍ؛ كَأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: «لَا تَتَّبِعُوا غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>٦</sup> إِذَا حَصَلُوا وَإِذَا وُجِدُوا<sup>٧</sup>؟ وَفَسَادُ مَا تَعَلَّقَ بِهِ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى.

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَالْوَجْهُ الثَّانِي<sup>٨</sup>: أَنَّ الْآيَةَ دَالَّةٌ عَلَى وَجُوبِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٩</sup>.

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «قَوْلُ اللَّهِ».

٢. الْمَائِدَةُ (٥): ٣٨.

٣. فِي «د»: «التَّمَكُّن».

٤. فِي «ص»: «عَلَى».

٥. أَيِ الْمُقَرَّرِينَ عَلَى أَنْفُسِهِم بِالسَّرِقَةِ.

٦. فِي «د»: «الْمُؤْمِن».

٧. فِي «د» وَ الْحَجَرِي: «وَوُجِدُوا»، وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ وَجِدُوا» كِلَاهُمَا بَدَلُ «وَ إِذَا وَجِدُوا».

٨. تَقَدَّمَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ فِي عِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ السَّابِقَةِ، وَ قَدْ أَشْرْنَا إِلَى عِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ الْكَامِلَةِ فِي الْهَامِشِ هُنَاكَ، فَارْجِعْ.

٩. فِي «د»: «الْمُؤْمِن».

و نَعْلَمُ أَنَّ فِي كُلِّ حَالٍ<sup>١</sup> مُؤْمِنِينَ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَ هُوَ مَا ثَبَتَ بِالْقُرْآنِ  
و غَيْرِهِ أَنَّ فِي كُلِّ حَالٍ طَائِفَةً مِنْ أُمَّةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَ أَهْلِ بَيْتِهِ  
عَلَى الْحَقِّ<sup>٢</sup>، وَ أَنَّ فِي كُلِّ عَصْرِ شُهَدَاءَ يَشْهَدُونَ عَلَى الْحَقِّ....<sup>٣</sup>  
فَمَا نَرَاهُ أَحَالَ إِلَّا عَلَى غَيْبٍ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى أَنَّ الْقُرْآنَ وَ غَيْرَهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ فِي كُلِّ  
عَصْرِ مُؤْمِنِينَ<sup>٤</sup> وَ شُهَدَاءَ، وَ مَا نَعْلَمُ<sup>٥</sup> فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، وَ لَا فِي غَيْرِهِ،  
وَ لَوْ تَعَلَّقَ فِيمَا ادَّعَاهُ بِشَيْءٍ لَبَيَّنَّا فَسَادَهُ، وَ لَكِنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَحْضِ الدَّعْوَى.  
وَ لَيْسَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ<sup>٦</sup> بِهِ - مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَ اسْجُدُوا»  
إِلَى قَوْلِهِ: «وَ تَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ»<sup>٧</sup> وَ قَوْلِهِ: «وَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَ رُسُلِهِ أُولَئِكَ  
هُمُ الصَّادِقُونَ وَ الشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ»<sup>٨</sup> وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَ جِئَءَ بِالنَّبِيِّينَ  
وَ الشُّهَدَاءِ»<sup>٩</sup> وَ قَوْلِهِ جَلَّ اسْمُهُ<sup>١٠</sup>: «وَ يَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ»<sup>١١</sup>

٢٢٧/١

١. في «ج، ص، ط، ف»: «عصر».
٢. يشير إلى الحديث المروي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق». صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٨٧؛ وج ٨، ص ١٤٩؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٧٣، ح ١٧٤؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ١٦٥، ح ٣٤٥٠١.
٣. المغني، ج ١٧، ص ١٦٨.
٤. في «ج، ص، ط، ف»: - «و».
٥. في «د، ص»: «و ما يعلم».
٦. في المطبوع: «تعلق».
٧. الحج (٢٢): ٧٧ - ٧٨.
٨. الحديد (٥٧): ١٩.
٩. في «ج، ص، ط، ف»: - «تعالى».
١٠. الزمر (٣٩): ٦٩.
١١. في «ج، ص، ط، ف»: - «جل اسمه».
١٢. هود (١١): ١٨.

- دلالة على مَوْضِعِ الْخِلَافِ، وهو<sup>١</sup> أَنْ فِي كُلِّ عَصْرِ مُؤْمِنِينَ يَشْهَدُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ.  
و أَكْثَرُ مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الْآيَاتُ الَّتِي تَلَوْنَاهَا أَنْ يَكُونَ فِي الْأُمَّةِ شُهَدَاءُ، وَأَنْ مِنْ  
جُمْلَةِ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ يُسْتَشْهَدُ فَيَشْهَدُ، فَأَمَّا أَنْ يَقْتَضِيَ ذَلِكَ وَجُودَ الشُّهَدَاءِ فِي كُلِّ  
عَصْرِ فَبَعِيدٌ.

### [إبطال دلالة الآية على حجية إجماع كل عصر]

فَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ مِنَ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ كُلِّ عَصْرِ حُجَّةٌ بِأَنَّهَا تَقْتَضِي التَّحْذِيرَ مِنْ  
تَرْكِ اتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَيْسَ فِيهَا تَخْصِصُ وَقْتٍ مِنْ وَقْتٍ<sup>٢</sup>.  
فِبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَلْزَمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْآيَةِ تَخْصِصُ وَقْتٍ مِنْ وَقْتٍ أَنْ يُحْمَلَ  
عَلَى كُلِّ الْأَوْقَاتِ؛ وَذَلِكَ<sup>٣</sup> أَنَّهَا كَمَا لَمْ تَخْصَّ<sup>٤</sup> وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ، فَلَمْ تَعْمَ أَيْضًا<sup>٥</sup>  
جَمِيعَ الْأَوْقَاتِ، وَفَقَدْ دَلَّالَةُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كَفَقْدِ دَلَالَةِ الْآخَرِ.  
و لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى عُمُومِهَا فِي الْأَوْقَاتِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ<sup>٦</sup> فِيهَا  
اِخْتِصَاصُ وَقْتٍ، وَبَيْنَ مَنْ خَصَّهَا بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ - إِمَّا وَقْتِ نُزُولِ الْآيَةِ أَوْ غَيْرِهِ -  
و اِحْتِجَّ بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَجِدْ<sup>٧</sup> فِيهَا مَا يَقْتَضِي عُمُومَ سَائِرِ الْأَوْقَاتِ وَلَا تَخْصِصَ<sup>٨</sup>

٢٢٨/١

١. في المطبوع: «في».

٢. المغني، ج ١٧، ص ١٦٩، ونصه هكذا: «فإن قال: أتدل الآية على أن إجماع كل عصر حجة؟  
قيل له: نعم، لأنها تقتضي [التحذير] من يرى [ترك] اتباع سبيل المؤمنين، وليس يخصص وقت  
من وقت». وما بين المعقوفين من الشافعي.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «وذلك».

٤. في «ج، د» والحجري: «لم يخص».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «لم تعم» بدل «فلم تعم أيضاً».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يك».

٧. في «ج، ط، ف»: «لم نجد».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «ولا خصوص».



وقتِ سِوَى الوقتِ الذي عَيَّنْتَهُ<sup>١</sup>.

فإذا قيلَ له<sup>٢</sup>: حُكْمُ الوقتِ الذي عَيَّنْتَهُ<sup>٣</sup> كحُكْمِ غيره في أَنَّ الآيةَ لَا تَقْتَضِي تخصيصَه، فَلَيْسَ تعيينُ وقتِ أولى مِنْ تعيينِ غيره.

قُلْنَا نَحْنُ: وَ حُكْمُ سائرِ الأوقاتِ وَ جميعِها حُكْمُ بعضها في أَنَّ الآيةَ لَا تَقْتَضِي تناوُلَه، فَلَيْسَ مَنْ ادَّعى عُمومَ الأوقاتِ بأولى مِمَّنْ ادَّعى وقتاً مخصوصاً.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «عَيْنَه».

٢. في المطبوع: - «له». وَ صَرَّحَ المحقِّقُ في الهامش بأنَّ «له» كان موجوداً في أصله وَ لكن حذفه باعتقاد أَنَّهُ زائد باعتبار الجواب. إِلَّا أَنَّ المقصود بقوله: «فإذا قيلَ له» أَنَّهُ إذا أَشْكَلَ عليه شخصٌ مثل صاحب الكتاب، قلنا نحن له... .

٣. في «ج، ص، ط»: «عَيْنَه».

## [الحجّة الثانية]

[قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾]

وَمَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي الاستدلالِ عَلَى صَحَّةِ الإجماع - وإن كَانَ قد ضَعَّفَهُ بعضُ  
التضعيفِ - قَوْلُهُ تَعَالَى<sup>١</sup>: ﴿وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾<sup>٢</sup>؛ قَالَ<sup>٣</sup>:  
لأنَّ مَنْ أَنَابَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُمُ الْمُؤْمِنُونَ؛ لِأَنَّهُمْ<sup>٤</sup> الْمُخْتَصُّونَ بِهذه  
الطريقة.<sup>٥</sup>

وَسَلَّكَ فِي تَرْتِيبِ الاستدلالِ بِهَا الْمَسْلَكَ فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ.  
وهذه الْآيَةُ لَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فِي صَحَّةِ الإجماعِ، وَأَكْثَرُ الوجوهِ  
التي ذَكَرْنَاهَا فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ تُبْطِلُ<sup>٦</sup> الاحتجاجَ بِهذه الْآيَةِ<sup>٧</sup>.  
وَأَنْتَ إِذَا تَصَفَّحْتَهَا وَقَفْتَ عَلَى<sup>٨</sup> الْفَصْلِ بَيْنَ مَا يَخْتَصُّ إِحْدَى الْآيَتَيْنِ مِنَ الوجوهِ،

---

١. في «د» و المطبوع و الحجري: - «تعالى».

٢. لقمان (٣١): ١٥.

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «إلى أن قال» بدل «إلي، قال».

٤. في المطبوع و الحجري: + «هم».

٥. المغني، ج ١٧، ص ١٧٠.

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «يبطل».

٧. تقدّمت هذه الوجوه في ص ١٠ و ما بعدها.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «وجدت» بدل «وقفت على».

و ما يُمكنُ أن يَكُونَ كلاماً على الجميع، فلهذا لم نَشَاغَلْ بإعادة شيءٍ مما مضى.  
و مما يَخْصُ<sup>١</sup> هذه الآية أن الإِنباءَ حَقِيقَتُها في اللُّغة هي<sup>٢</sup> «الرجوع»، وإنما  
تُسْتَعْمَلُ في التَّائِبِ مِنْ حَيْثُ رَجَعَ عن المعصية إلى الطاعة، و لَيْسَ يَصِحُّ إجراؤها  
على الْمُتَمَسِّكِ<sup>٣</sup> بطريقة واحدة<sup>٤</sup> لم يَرْجِعْ إليها عن غيرها على سَبِيلِ الحَقِيقَةِ، و لو  
اسْتَعْمِلَ فَيَمَنْ ذَكَرناه لَكَانَ مُسْتَعْمِلُها مُتَجَوِّزاً عِنْدَ جميعِ أَهْلِ اللُّغة. و إذا كَانَتْ  
حَقِيقَةُ الإِنباءِ في اللُّغة هي الرجوع، لم يَصِحَّ إِجْرَاءُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ اتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ  
أَنَابَ إِلَيَّ﴾ على جميعِ<sup>٥</sup> الْمُؤْمِنِينَ حَتَّى يُعَمَّ بِها مَنْ كَانَ مُتَمَسِّكاً بِالْإِيمَانِ و غَيْرِ  
خارجٍ عن غيره إليه، و مَنْ رَجَعَ إِلَى اعتقاده و أَنَابَ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ عَلَى غَيْرِهِ؛  
لَأَنَّا لَوْ فَعَلْنَا ذَلِكَ لَكُنَّا عَادِلِينَ بِاللَّفْظَةِ<sup>٦</sup> عن حَقِيقَتِها<sup>٧</sup> مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، و الواجبُ  
أَنْ يَكُونَ ظاهرها مُتَنَاوِلاً لِلتَّائِبِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ أَنَابُوا إِلَى الْإِيمَانِ و فارقوا  
غَيْرَهُ، و إذا تَنَاوَلَتْ هَؤُلَاءِ لَمْ يَكُنْ دَلَالَةٌ عَلَى مَكَانِ الْخِلَافِ بَيْنَنَا و بَيْنَ خُصُومِنَا  
في الإِجماع.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «يَخْتَصُّ».

٢. في «ج، ص، ط، ف» - «هي».

٣. في المطبوع: «الْتَمَسَّك».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٥. في المطبوع و الحجري: «...مَنْ أَنَابَ» إلى جميع بدل «...مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ» على جميع.

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «باللفظ».

٧. و هي الإِنباء.

### [الحجة الثالثة]

[قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾]

وَمِمَّا تَعَلَّقَ بِهِ أَيْضاً<sup>١</sup> قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾<sup>٢</sup> قَالَ:

الْوَسْطُ<sup>٣</sup> هُوَ الْعَدْلُ، وَ لَا يَكُونُ هَذَا حَالَهُمْ إِلَّا وَ هُمْ خِيَارٌ؛ لِأَنَّ الْوَسْطَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هُوَ الْمُعْتَدِلُ مِنْهُ<sup>٤</sup>، وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ<sup>٥</sup>﴾ الْمَرَادُ بِذَلِكَ خَيْرُهُمْ. وَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يُقَالُ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٦</sup> مِنْ أَوْسَطِ قُرَيْشٍ<sup>٧</sup>؛ يُعْنَى بِذَلِكَ: مِنْ خَيْرِهِمْ، وَ بَيَّنَّ أَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُمْ كَذَلِكَ لِيَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ كَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَهِيدٌ عَلَيْهِمْ،

---

١. فِي «د»: «أَيْضاً بِهِ». وَ فِي «ج، ص، ط، ف»: - «أَيْضاً».

٢. الْبَقَرَةُ (٢): ١٤٣.

٣. فِي «ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِي: «وَالْوَسْط».

٤. فِي الْمَغْنِي: «وَلَا هَذِهِ» بِدَل «وَلَا يَكُونُ هَذَا».

٥. فِي الْمَغْنِي: «فِيهِ».

٦. الْقَلَمُ (٦٨): ٢٨.

٧. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: + «لَهُ».

٨. فِي الْمَغْنِي: «إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ». وَ فِي «ج، ص، ط، ف»: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٩. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «الْعَرَب». وَ فِي الْمَغْنِي: + «نَسْباً».

فكما أنه لا يكون شهيداً إلا وقوله حق وحجة، فكذا القول فيهم<sup>١</sup>.

وهذه الآية لا تدل أيضاً على ما يدّعون:

[١]. لأنه لا يخلو أن يكون المراد بها جميع الأمة المصدقة بالرسول صلى الله

عليه وآله، أو بعضها.

وقد علمنا أنه لا يجوز أن يريد جميعها؛ لأن كثيراً منها ليس بخيار ولا عدول<sup>٢</sup>،  
ولا يجوز من الحكيم تعالى أن يصف<sup>٣</sup> جماعة بأنهم خيار عدول وفيهم من  
ليس بعدل<sup>٤</sup> ولا خير<sup>٥</sup>، وهذا مما يوافقنا عليه صاحب الكتاب<sup>٦</sup>.  
وإن كان أراد بعضها<sup>٧</sup> لم يخل ذلك البعض من أن يكون هو جميع المؤمنين  
المستحقين للثواب، أو يكون بعضاً منهم غير معين.

فإن كان الأول فلا دلالة توجب عمومها في الكل دون حملها على بعض معين؛  
لأنه لا لفظ هاهنا من الألفاظ التي تدعى للعموم كما هو في الآيتين المتقدمتين.  
وإن كان المراد بعضاً معيناً خرجت الآية من أن تكون<sup>٨</sup> فيها دلالة لخصوصنا  
على الخلاف بيننا وبينهم، ولم يكن<sup>٩</sup> بعض المؤمنين بأن يقتضي<sup>١٠</sup> تناولها له أولى

١. المغني، ج ١٧، ص ١٧١.

٢. في «ص، ط، ف»: «و لا عدل».

٣. في «ج، ص، ط»: «أن يوصف».

٤. في الحجري: «+ يعد».

٥. في «د»: «بعدول».

٦. في التلخيص: «أكثر من خالفنا» بدل «صاحب الكتاب».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «بعضهم».

٨. في «ج، ص، ط، ف» و الحجري: «أن يكون».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و لم يك».

١٠. في المطبوع و الحجري و التلخيص: «تقتضي».

مِنْ بَعْضٍ، وَ سَاعَٔ لَنَا أَنْ نَقْصُرَهَا عَلَى الْأُئْمَةِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ٢. وَ يَكُونُ قَوْلُنَا أَثَبَّتَ فِي الْآيَةِ مِنْ كُلِّ قَوْلٍ؛ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ عَلَى عَصْمَةِ مَنْ عَدَلْنَا بِهَا إِلَيْهِ ٣، وَ طَهَارَتِهِ وَ تَمَيُّزِهِ ٤ مِنْ كُلِّ الْأُئْمَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِبْطَالُ الْقَوْلِ يَقْتَضِي دُخُولَ كُلِّ الْأُئْمَةِ فِيهِ لَوْلَا الدَّلَالَةُ الَّتِي دَلَّتْ مِنْ حَيْثُ الْوَصْفِ الْمَخْصُوصِ عَلَى تَخْصِصِ مَنْ اسْتَحَقَّ ٥ الْمَدْحَ مِنْهُمْ وَ الثَّوَابَ، فَإِذَا خَرَجَ مَنْ لَا يَسْتَحَقُّهُمَا ٦ بِدَلِيلٍ، وَجَبَ عُمُومُهَا فِي كُلِّ الْمُسْتَحَقِّينَ لِلثَّوَابِ ٧ وَ الْمَدْحِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هِيَ بِأَنْ تَتَنَاوَلَ ٨ بَعْضاً أَوْلى مِنْ بَعْضٍ.

قِيلَ: إِنْ إِبْطَالُ الْقَوْلِ ٩ لَا يَقْتَضِي كُلَّ الْأُئْمَةِ عَلَى أَصْلِنَا حَتَّى يَلْزَمَ إِذَا أَخْرَجْنَا مَنْ لَا يَسْتَحَقُّ الثَّوَابَ مِنْهُ أَنْ لَا يَخْرُجَ غَيْرُهُ، وَ لَوْ اقْتَضَى ذَلِكَ وَ وَجَبَ تَعْلِيلُ الْآيَةِ ١٠ بِكُلِّ ١١ مَنْ عَدَا الْخَارِجِينَ عَنْ اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ، لَوَجَبَ الْقَضَاءُ بِعُمُومِهَا فِي جَمِيعِ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ الْعُمُومِ يَقْتَضِيهِ عَلَى

٢٣١/١

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَسَاغَ».

٢. فِي «ج»: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ». وَ فِي «د»: «عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ». وَ فِي «ص، ط»: «ص وَ عَلَيْهِمُ أَجْمَعِينَ». وَ فِي «ف»: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ عَلَيْهِمُ أَجْمَعِينَ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «عَلَيْهِمُ السَّلَامُ».

٣. أَيْ عَدَلْنَا بِالْآيَةِ إِلَى الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ.

٤. فِي «د، ص» وَ الْحَجَرِي: «وَ تَمَيُّزُهُ».

٥. فِي التَّلْخِصِ: «يَسْتَحَقُّ».

٦. فِي «ص، ط، ف»: «لَا يَسْتَحَقُّهَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «الثَّوَابِ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَأَنَّهُ لَيْسَ بِأَنْ يَتَنَاوَلَ».

٩. فِي «ج، ص»: «إِنْ الْإِبْطَالُ» بَدَلَ «إِنْ إِبْطَالُ الْقَوْلِ».

١٠. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «الْأُئْمَةِ».

١١. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «تَعْلِيلُ الْأُئْمَةِ» بَدَلَ «تَعْلِيلُ الْآيَةِ بِكُلِّ».

مَذْهَبٍ مَنْ قَالَ بِهِ، فَكَانَ لَا يَسُوغُ حَمْلَ الْقَوْلِ عَلَى إِجْمَاعِ كُلِّ عَصْرٍ؛ لِأَنَّهُ تَخْصِيصٌ لَا يَجِدُ مُقْتَرِحُهُ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ اقْتَرَحَ تَخْصِيصَ فِرْقَةٍ مِنْ كُلِّ عَصْرٍ، وَهَذَا يُبْطِلُ الْغُرْضَ فِي الْاِحْتِجَاجِ بِالْآيَةِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَكُونُ اجْتِمَاعُ جَمِيعِ أَهْلِ الْأَعْصَارِ عَلَى الشَّهَادَةِ حُجَّةً وَصَوَاباً عَلَى مَا أَلْزَمْتُمُونَاهُ، وَلَا يَكُونُ اجْتِمَاعُ<sup>٢</sup> جَمِيعِ<sup>٣</sup> أَهْلِ كُلِّ عَصْرٍ<sup>٤</sup> كَذَلِكَ؟

لَأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يُنْكَرُهُ؛ كَمَا لَمْ يَكُنْ مُنْكَرًا عِنْدَ خُصُومِنَا أَنْ يَكُونَ إِجْمَاعُ أَهْلِ الْعَصْرِ حُجَّةً وَصَوَاباً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اجْتِمَاعُ<sup>٦</sup> كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْ فِرَقِهِمْ كَذَلِكَ. فَإِنْ قِيلَ: بِأَيِّ شَيْءٍ يَشْهَدُ<sup>٧</sup> جَمِيعُهُمْ، وَهُمْ لَا يَصِحُّ<sup>٨</sup> أَنْ يُشَاهِدُوا<sup>٩</sup> كُلُّهُمْ شَيْئاً وَاحِداً<sup>١٠</sup> فَيَشْهَدُوا<sup>١١</sup> بِهِ؟

قِيلَ لَهُ<sup>١٢</sup>: قَدْ تَصَحَّ<sup>١٣</sup> الشَّهَادَةُ بِمَا لَا يُشَاهَدُ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ، كَشَهَادَتِنَا بِتَوْحِيدِ

١. في الحجري: - «جميع».

٢. في «د، ط» والمطبوع: «إجماع».

٣. في «د، ط»: - «جميع».

٤. في «ط»: «أهل العصر» بدل «أهل كل عصر».

٥. في المطبوع والحجري: «لم يُنْكَر».

٦. في «ج، ص»: - «اجتماع». وفي «ط، ف»: «إجماع».

٧. في «ط»: «تشهد».

٨. في «ص»: «لا يصلح».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يشهدوا».

١٠. في «ج، ص»: «بشيء واحد».

١١. في «ص»: «فليشهدوا».

١٢. في «د» والمطبوع والحجري: - «له».

١٣. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «قد يصح».

اللَّهُ تَعَالَى<sup>١</sup> وَعَدْلُهُ، وَنُبُوءَةُ أَنْبِيَائِهِ<sup>٢</sup> عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكْثُرُ تَعْدَادُهُ.  
وَلَوْ قِيلَ أَيْضاً: فَعَلَى مَنْ تَكُونُ<sup>٣</sup> الشَّهَادَةُ إِذَا كَانَ جَمِيعُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأَعْصَارِ<sup>٤</sup>  
هُمُ الشُّهَدَاءُ؟

قُلْنَا: تَكُونُ<sup>٥</sup> شَهَادَتُهُمْ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْقَوْلِ مِنَ  
الْأُمَّةِ، وَيَصِحُّ أَيْضاً أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى بَاقِي الْأُمَّةِ<sup>٦</sup> الْخَارِجِينَ عَنِ الْمِلَّةِ، وَكُلُّ هَذَا  
غَيْرُ مُسْتَبْعِدٍ.

[٢]. وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ فِي أَصْلِ تَأْوِيلِ الْآيَةِ: أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً  
وَسَطًا﴾ إِذَا سَلِمَ أَنْ الْمُرَادَ بِهِ<sup>٧</sup>: جَعَلْنَاكُمْ عُدُولاً أَخْيَاراً<sup>٨</sup>، لَا يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى مَا يُرِيدُهُ<sup>٩</sup>  
النَّصُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيَّنْ هَلْ جَعَلَهُمْ عُدُولاً فِي كُلِّ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ، أَوْ فِي بَعْضِهَا؟  
وَالْقَوْلُ<sup>١٠</sup> مُحْتَمَلٌ. وَمُمَكِّنٌ<sup>١١</sup> أَنْ يَكُونَ تَعَالَى أَرَادَ<sup>١٢</sup> أَنَّهُمْ عُدُولٌ فِيمَا يَشْهَدُونَ  
بِهِ<sup>١٣</sup> فِي الْآخِرَةِ، أَوْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ. فَإِنْ رَجَعَ رَاجِعٌ إِلَى أَنْ يَقُولَ: إِطْلَاقُ الْقَوْلِ

١. في «د» والمطبوع والحجري: «عزّ وجلّ».
٢. في «د» والمطبوع والحجري: «الأنبياء».
٣. في النسخ والحجري: «يكون». وما أثبتناه من المطبوع والتلخيص:
٤. في المطبوع: «إذا كان المؤمنون جميعاً في الأعصار». وفي التلخيص: «إذا كان جميع أهل الأعصار».
٥. في «ج، ص، ط، ف»: «قيل: يكون».
٦. في «ج، ط»: «عليهما في الأمم». وفي «ص»: «عليهم في الأمم» كلاهما بدل «على باقي الأمم».
٧. في «ص» والمطبوع والحجري: «به».
٨. في المطبوع والحجري: «خياراً».
٩. في التلخيص: «يريد».
١٠. في التلخيص: «فالقول».
١١. في «ج، ص، ط، ف»: «ويمكن».
١٢. في المطبوع والحجري: «أراد تعالى» بدل «تعالى أراد». وما أثبتناه مطابق للنسخ والتلخيص.
١٣. في «ج، ص»: «به».



إِنَّمَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ، وَ لَيْسَ هُوَ بِأَنْ يُحْمَلَ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَوْ الْأَقْوَالِ<sup>١</sup> أَوَّلِي مِنْ بَعْضٍ، فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى مَا يُشَبِّهُ هَذَا مُسْتَقْصَى<sup>٢</sup>.

فَأَمَّا حَمْلُ<sup>٣</sup> الْأُمَّةِ<sup>٤</sup> عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٥</sup> فِي بَابِ الشَّهَادَةِ وَ كَوْنِهِ حُجَّةً فِيهَا: فَلَمْ يَكُنْ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٦</sup> حُجَّةً مِنْ حَيْثُ كَانَ شَهِيداً، بَلْ مِنْ حَيْثُ كَانَ نَبِيّاً مَعْصُوماً، فَتَشْبِيهُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ مِنَ الْبَعِيدِ<sup>٧</sup>.

[٣]. وَ مِمَّا يُسْقِطُ التَّعْلُقَ بِالْآيَةِ أَيْضاً: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ﴾<sup>٨</sup> يَقْتَضِي حُصُولَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؛ لِأَنَّ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى مِنَ الْأَوْصَافِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَالُ الْوَاحِدِ فِيهِ كَحَالِ الْجَمَاعَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَسُوعُ أَنْ يُقَالَ فِي جَمَاعَةٍ: «إِنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ» إِلَّا وَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُؤْمِنٌ؟ فَكَذَلِكَ لَا يَسُوعُ أَنْ يُقَالَ<sup>٩</sup>: «إِنَّهُمْ شُهَدَاءُ» إِلَّا وَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَهِيدٌ؛ لِأَنَّ «شُهَدَاءَ» جَمْعُ «شَهِيدٍ» كَمَا أَنَّ «مُؤْمِنِينَ» جَمْعُ «مُؤْمِنٍ». وَ هَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ - أَعْنِي<sup>١٠</sup> مِنَ الْأُمَّةِ - حُجَّةً مَقْطُوعاً عَلَى صَوَابِ فِعْلِهِ وَ قَوْلِهِ<sup>١١</sup>. وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا مَذْهَباً لِأَحَدٍ، وَ كَانَ

١. في التلخيص: «الأمر».

٢. تقدّم في ص ٣٠ و ٣٥.

٣. في التلخيص: «حملهم».

٤. في «ج، ص، ط»: «الآية».

٥. في التلخيص: «عليه و آلہ السلام».

٦. في «د»: «عليه السلام».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «بعيد» بدل «من البعيد».

٨. البقرة (٢): ١٤٣.

٩. في التلخيص: «+ في جماعة».

١٠. في «د» و التلخيص: «- منهم أعني».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «قوله و فعله» بدل «فعله و قوله».

استدلال الخُصوم بالآية يوجبُه، فسَدَ قولُهم، وَجَبَ صرفُ الآيةِ إلى جماعةٍ يَكُونُ كُلُّ واحدٍ مِنْهُم شَهِيداً<sup>١</sup> وَحُجَّةً، وَهُم الأئمةُ عَلَيْهِمُ السَّلامُ الَّذِينَ تَبَيَّنَتْ عَصَمَتُهُمْ وَطَهَارَتُهُمْ.

[٤]. على أن الآية - لو تجاوزنا عن جميع ما ذكرناه فيها - لا يَقْتَضِي<sup>٢</sup> كَوْنُ جميعِ أقوالِ الأئمةِ وأفعالها حُجَّةً؛ لأنها غيرُ مانعةٍ مِنْ وقوعِ الصغائر التي لا تُسْقِطُ العَدالةَ مِنْهُمْ<sup>٣</sup>، فإن أَمَكْنَ تَمييزُ<sup>٤</sup> الصغائرِ مِنْ غيرها كانوا حُجَّةً فيما نَقْطَعُ<sup>٥</sup> عليه، وإن لَمْ يُمْكِنْ<sup>٦</sup> عِلْمُ في الجُملةِ أن الخطأ الذي يَكُونُ كَبِيراً<sup>٧</sup> وَ يُوَثِّرُ في العَدالةِ مَأْمُونٌ مِنْهُمْ وَ غيرُ واقعٍ مِنْ جَهِتِهِمْ، وَأَنْ ما عَداه مُجَوِّزٌ<sup>٨</sup> عَلَيْهِمْ. فَيَسْقُطُ مع ما ذكرناه تَعَلُّقُ المخالِفينَ بالآيةِ<sup>٩</sup> في نُصرةِ الإجماعِ.

٢٣٣/١

١. في «ف»: «أو».

٢. في التلخيص: «لا تقتضي».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «من وقوع صغيرة منهم التي لا تسقط العدالة».

و العدالة لغة مأخوذة من العدل وهو الاستقامة، وعرفها الفقهاء بأنها ملكة اجتناب الكبائر وعدم الإصرار على الصغائر، أو إتيان الواجب وترك المحرم، أو مجرد ترك المعاصي عن ملكة، أو خصوص الكبائر منها، وغير ذلك من التعريفات التي تختلف لفظاً وتقارب معنى. وقد أخذها الفقهاء شرطاً في المفتي، والقاضي، وإمام الجماعة، والشاهد. وتُعرف بالعلم الوجداني من أي أسبابه حصل: بالبيئة العادلة، والشياع المفيد للعلم، وحسن الظاهر، وبالوثوق والاطمئنان الحاصل من علم ومعرفة، لا كتسرع بعض الجهال الذين سرعان ما يثقون، ثم يرجعون بأدنى عارض من الشبهة.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «تمييز».

٥. في «ص، ط»: «يقطع». وفي المطبوع والحجري: «قطع».

٦. في «ص» والتلخيص: «وإن لم يكن».

٧. في المطبوع والحجري: «كثيراً». وما أثبتناه مطابق لجميع النسخ والتلخيص.

٨. في المطبوع والحجري: «يجوز». وما أثبتناه مطابق لجميع النسخ والتلخيص.

٩. في التلخيص: «فسقط بما ذكرناه تعلق المخالف بالآية».

[عدم دلالة الآية على نفي الصغائر عن الشهداء العدول، بناءً على رأي صاحب الكتاب]

فأما قوله في نُصرة هذه الطريقة:

إِنْ كَوْنُهُمْ عُدُولًا كَالْعِلَّةِ وَ السَّبَبِ فِي كَوْنِهِمْ شُهَدَاءَ، وَإِنَّهُ<sup>١</sup> قَدْ صَحَّ فِي التَّعَبُّدِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ لِلشَّهَادَةِ إِلَّا مَنْ تُعْلَمُ<sup>٢</sup> عَدَالَتُهُ أَوْ تُعْرَفُ<sup>٣</sup> بِالْأُمَارَاتِ<sup>٤</sup> الَّتِي تَقْتَضِي<sup>٥</sup> غَالِبَ الظَّنِّ، وَقَدْ صَحَّ<sup>٦</sup> أَنَّ مَنْ نَصَّبَهُ<sup>٧</sup> لِغَالِبِ<sup>٨</sup> الظَّنِّ إِذَا تَوَلَّى اللَّهُ تَعَالَى نَصْبَهُ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ حَالِهِ مَا نَقُطُّهُ<sup>٩</sup>. فَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ يَكُونُوا حُجَّةً فِيمَا يَشْهَدُونَ بِهِ<sup>١٠</sup>، أَوْ لَا يَكُونُوا حُجَّةً<sup>١١</sup>. فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا حُجَّةً<sup>١٢</sup> بَطَلَتْ شَهَادَتُهُمْ؛ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الشَّاهِدِ إِذَا أَخْبَرَ عَمَّا يَشْهَدُ بِهِ أَنْ يَكُونَ خَبْرُهُ حَقًّا، وَإِنْ لَمْ يُجْرِهِ<sup>١٣</sup> مَجْرَى الشَّهَادَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ وَفِعْلُهُمْ صَحِيحًا، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ

٢٣٤/١

١. في المغني: «جَلَّ وعَزَّ جعلهم كذلك ليكونوا شهداء و».

٢. في النسخ والحجري: «يُعلم». و ما أثبتناه مطابق للمغني والمطبوع.

٣. في «د»: «و يُعرف». وفي «ج، ص، ف»: «أو يُعرف».

٤. في «د، ط، ف» والتلخيص والمغني: «الأمارات».

٥. هكذا في التلخيص والمغني. وفي النسخ والمطبوع: «يقتضي».

٦. هكذا في «ج، ص» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وصح».

٧. هكذا في «ج» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ينصبه».

٨. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بغالب».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «ما يظنه». وفي المغني: «كما نقول: إِنَّهُ جَلَّ وعَزَّ لو تَوَلَّى نصب الإمام لوجب أن يكون الشرائط التي نعتبرها ظناً حاصلة فيه على طريق القطع».

١٠. في «د» والمطبوع والحجري: «به».

١١. في المغني: «كذلك» بدل «حجة». وفي «د» والمطبوع والحجري: «حجة».

١٢. في المغني: «فإن قلنا ليسوا بحجة».

١٣. في المغني: «لم نجره». وفي «د» والمطبوع والحجري: «لم يجر».

إِلَّا وَهُمْ حُجَّةٌ، وَ لَيْسَ بَعْضُ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ بِذَلِكَ أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ.<sup>١</sup>  
 فَلَوْ سَلِمَ لَهُ<sup>٢</sup> جَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ لَمْ يَلْزَمِ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ، وَ لَا أَنْ يَكُونُوا حُجَّةً<sup>٣</sup> فِي  
 جَمِيعِ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَدُلُّ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ الْآيَةُ فِيهِمْ أَنْ يَكُونُوا عُدُولاً  
 رُشَّحُوا<sup>٥</sup> لِلشَّهَادَةِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُنْفَى عَنْهُمْ مَا جَرَحَ شَهَادَتَهُمْ<sup>٦</sup>، وَ أَثَرُ فِي عَدَالَتِهِمْ،  
 دُونَ مَا لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ. وَإِذَا كَانَتْ الصَّغَائِرُ عَلَى مَذْهَبِ صَاحِبِ الْكِتَابِ غَيْرَ  
 مُخْرِجَةٍ<sup>٧</sup> عَنِ الْعَدَالَةِ، لَمْ يَجِبْ بِمُقْتَضَى الْآيَةِ نَفْيُهَا عَنْهُمْ.  
 وَ بَطَلَ<sup>٨</sup> قَوْلُهُ «إِنَّهُ لَيْسَ بَعْضُ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ بِذَلِكَ»<sup>٩</sup> أَوْلَى مِنْ بَعْضٍ؛ لِأَنَّا  
 قَدْ بَيَّنَّا فَرْقَ مَا بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْمُسْقِطَةِ لِلْعَدَالَةِ، وَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تُسْقِطُهَا.  
 فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و يُخَالِفُ<sup>١١</sup> حَالَهُمُ حَالَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ مَا نُجَوِّزُهُ<sup>١٢</sup> عَلَيْهِ مِنَ  
 الصَّغَائِرِ لَا يُخْرِجُ مَا يُوَدِّيهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى - مِمَّا هُوَ الْحُجَّةُ فِيهِ - مِنْ أَنْ  
 يَكُونَ مُتَمَيِّزاً، فَيَصِحَّ كَوْنُهُ حُجَّةً. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ لَوْ جَوَّزْنَا عَلَى الْأُمَّةِ

١. المغني، ج ١٧، ص ١٧٨.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: - «له».

٣. في «د» و التلخيص: «لم يلزم أن يكونوا حجة» بدل «لم يلزم الاحتجاج به، و لأن أن يكونوا حجة».

٤. في «ج، ص»: + «بذلك».

٥. في المطبوع: «تدل».

٦. في «ج، د، ص، ط»: «رسخوا».

٧. في «د»: «ما خرج شهادتهم». و في التلخيص: «ما خرج بشهادتهم».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «غير مقتضية الخروج».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «فبطل».

١٠. في المطبوع: - «بذلك».

١١. في المغني: «تخالف».

١٢. في «ج»: «نجوز». و في «ص، ط»: «يجوز». و في «د» و المطبوع: «يجوز».

الخطأ في بعض ما يَقُولُهُ وَتَفَعَّلُهُ<sup>١</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ خُرُوجَ كُلِّ مَا تَجْتَمِعُ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَةَ فِي الْجَمِيعِ وَاحِدَةٌ [فَإِذَا صَحَّ كَوْنُهُمْ حُجَّةً، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَصِحَّ عَلَيْهِمْ - فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ - الصَّغَائِرُ، كَمَا لَا يَصِحُّ عَلَيْهِمُ الْكِبَائِرُ...]<sup>٣</sup>.

فَيَسْقُطُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ تَجْوِيزُ الصَّغَائِرِ عَلَى الرَّسُولِ لَا يُخْرِجُهُ فِيمَا يُؤَدِّيهِ مِنْ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً وَ يَتَمَيَّزَ ذَلِكَ لِلْمَكْلَفِ، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْآيَةُ إِنَّمَا تَقْتَضِي كَوْنَ الْأُمَّةِ عُدُولاً، فَيَجِبُ نَفْيُ مَا أَثَّرَ فِي عَدَالَتِهِمْ، وَ الْقَطْعُ بِإِنْتِفَاءِ الْكَبِيرِ<sup>٤</sup> مِنَ الْمَعَاصِي عَنْهُمْ، وَ تَجْوِيزُ مَا عَدَاهَا عَلَيْهِمْ،<sup>٥</sup> وَ لَا يُخْرِجُهُمْ هَذَا التَّجْوِيزُ مِنْ أَنْ يَكُونُوا حُجَّةً فِيمَا لَوْ كَانَ خَطَأً لَكَانَ كَبِيراً.

وَ قَدْ يَصِحُّ<sup>٦</sup> تَمْيِيزُ<sup>٧</sup> ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ؛ فَإِنْ فِي<sup>٨</sup> الْمَعَاصِي مَا يَقْطَعُ<sup>٩</sup> عَلَى كَوْنِهَا كِبَائِرُ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَى تَمْيِيزِهِ<sup>١٠</sup> سَبِيلٌ لَصَحَّ<sup>١١</sup> الْكَلَامُ أَيْضاً؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْوَاجِبُ

١. في «ط»: «يقوله و يفعله».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «يجتمع». وفي «د»: «يجمع». وفي المغني: «تجمع». وفي التلخيص: «نجمع».

٣. المغني، ج ١٧، ص ١٧٨ - ١٧٩. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «على انتفاء الكبائر». وفي التلخيص: «على انتفاء الكبير».

٥. بحكم قياس الأولوية؛ أي إذا كانت الصغائر جائزة على النبي صلى الله عليه وآله و لم تخل بعصمته، فعدم منافاتها لعدالة غيره أولى.

٦. في حاشية «ف»: «و قد صح».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «تميز»، وكذا فيما بعد.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

٩. في «ج، ط، ف» و التلخيص: «ما يقطع».

١٠. في «ج، ص، ط»: «تميزه».

١١. في «ص، ط»: «يصح».

علينا اعتقاد نفى الكبائر عنهم و تجويز الصغائر، و أن شهادتهم بما لو لم يكن<sup>١</sup> حقاً لكانت الشهادة به<sup>٢</sup> كبيرة لا تقع منهم، وإن جاز وقوع ما لم يبلغ هذه المنزلة، و يكون هذا الاعتقاد مما يجب علينا على سبيل الجملة، وإن تعدد علينا تفصيل أفعالهم و أقوالهم<sup>٣</sup> التي يكونون فيها حجة مما خالفها، لا سيما و شهادتهم ليست عندنا، فيجب علينا تمييز خطئهم من صوابهم<sup>٤</sup>، و إنما هي عند الله تعالى، و إذا كانت عنده جاز أن يكون الواجب علينا هو الاعتقاد الذي ذكرناه.

فأما قوله:

و قد قيل: إن المراد بالآية ليس هو الشهادة في الآخرة، و إنما هو القول بالحق<sup>٥</sup>، و الإخبار بالصدق، كقوله<sup>٦</sup> تعالى: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَ الْمَلَائِكَةُ وَ أُولُوا الْعِلْمِ»<sup>٧</sup> و كُلُّ مَنْ قَالَ حَقًّا فَهُوَ شَهِيدٌ بِهِ. و ليس هذا من باب الشهادة التي تؤدي أو تتحمل بسبيل، و إن كانوا مع شهادتهم بالحق يشهدون في الآخرة بأعمال العباد<sup>٨</sup>، فيجب في كل ما أجمعوا

١. في التلخيص: «مما لو لم تكن» بدل «بما لو لم يكن».

٢. في «ج، ص، ط، ف» - «به».

٣. في «د» و الحجري: «أعمالهم و أقوالهم». و في المطبوع: «أعمالهم و أحوالهم». و في التلخيص: - «و أقوالهم».

٤. في المطبوع: «مما خالفهم». و ما أثبتناه مطابق للنسخ و الحجري و التلخيص.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فيجب تمييز خطئهم من صوابهم علينا».

٦. في المغني: «و قد قيل: إن قوله جل و عز: ﴿لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ ليس المراد بذلك أداء الشهادة في الآخرة، و إنما المراد بذلك قول الحق».

٧. في «ج، ص، ط، ف» و المطبوع و الحجري: «لقوله». و ما أثبتناه مطابق للمغني و التلخيص و «د».

٨. آل عمران (٣): ١٨. و في «د» و المطبوع و الحجري: + «فأثماً بالقسط».

٩. في المغني: + «كما تشهد الجوارح، ليكون اللطف أعظم. و إذا صح ذلك».

٢٣٦/١

عليه قولاً<sup>١</sup> أن يكونَ حقاً، و فعلُهم يَقُومُ مَقَامَ قَوْلِهِمْ، فَيَجِبُ أن يكونَ هذا حاله؛ لأنَّهم<sup>٢</sup> إذا أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ فِعْلاً، و أَظْهَرُوهُ إِظْهَارَ مَا يُعْتَقَدُ أَنَّهُ حَقٌّ، حَلَّ مَحَلِّ الْخَبَرِ، و هذا يوجبُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَبِيرِ و الصَّغِيرِ فِي هَذَا الْبَابِ<sup>٣</sup>.

فَغَيْرُ مُؤَثِّرٍ فِيمَا قَدَحْنَا بِهِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ مِنَ الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ بِكَوْنِهِمْ عُدُولاً، لَا بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ لَوْ كَانَ بِالشَّهَادَةِ لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ شُبْهَةً؛ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ الشَّهَادَةُ لَا تَدُلُّ بِنَفْسِهَا<sup>٤</sup> عَلَى كَوْنِهَا حُجَّةً كَمَا تَدُلُّ الْعَدَالَةُ، و لَوْ تَعَلَّقَ مُتَعَلِّقٌ بِكَوْنِهِمْ شُهُوداً و أوردَ<sup>٥</sup> شَهَادَتَهُمْ لَمْ يَجِدْ<sup>٦</sup> بُدّاً مِنْ اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ و الرُّجُوعِ إِلَيْهَا. و إِذَا كَانَتْ الصَّغَائِرُ لَا تَوْثُرُ فِي الْعَدَالَةِ، و لَا يَمْتَنِعُ وَقُوعُهَا - عَلَى مَذْهَبِ صَاحِبِ الْكِتَابِ و أَهْلِ مَقَالَتِهِ - مِنْ الْعَدْلِ الْمَقْبُولِ الشَّهَادَةِ، فَمَا الْمَوْجِبُ مِنَ الْآيَةِ نَفْيِهَا عَنِ الْأُمَّةِ؟!

و لَا فَرْقَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ فِي الدُّنْيَا و الْآخِرَةِ مَعاً، و بَيْنَ أَنْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ فِي الْآخِرَةِ دُونَ الدُّنْيَا.

فَمَا نَرَاهُ زَادَنَا فِي الْكَلَامِ الَّذِي عَدَلَ إِلَيْهِ شَيْئاً يُنْتَفَعُ بِهِ.

١. في المطبوع و الحجري: «واحداً».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «لأنه».

٣. المغني، ج ١٧، ص ١٧٩.

٤. في المطبوع: «بأن».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «نفسها».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «و يذكر».

٧. في «د، ط» و المطبوع و الحجري: «لم نجد». و ما أثبتناه مطابق للتلخيص و «ج، ص، ف».

## [الحجة الرابعة]

[خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ»]

و مما تعلق به في نصرة الإجماع ما روي من قوله عليه السلام: «لا تجتمع أمتي على خطأ»<sup>١</sup>.

[١.] وهذا الخبر لا شبهة في فساد التعلّق به؛ لأنه من أخبار الآحاد التي توجب الظن، ولا توجب علماً ولا عملاً، فلا يسوغ القطع بمثلها، ولا خلاف في أنّ نقله إلينا من طريق الآحاد.

[٢.] وأكثر ما يتعلّق به الخصوم في تصحيحه تقبّل الأمة له، وتركهم الردّ على راويه<sup>٥</sup>. وليس كلّ الأمة تقبلته<sup>٦</sup>، ولو تقبلته أيضاً لم يكن في تقبّلها دلالة؛

٢٣٧/١

١. المغني، ج ١٧، ص ١٨.

٢. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٩٦، ح ٢٧٢٦٧؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ٥٠٠، ح ٤٢٥٣؛ سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٠٣، ح ٣٩٥٠؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٤٦٦، ح ٢١٦٧؛ المعجم الكبير، ج ٢، ص ٢٨٠، ح ٢١٧١، وج ٣، ص ٢٩٢، ح ٣٤٤٠، وج ١٧، ص ٢٣٩ - ٢٤٠، ح ٦٦٥ و ٦٦٦؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ١، ص ٢٠٠ - ٢٠٢، ح ٣٩٤ - ٣٩٩، وج ٤، ص ٥٩٨ - ٥٩٩، ح ٨٦٦٤ و ٨٦٦٥، مع اختلاف في الألفاظ.

٣. في «د» والتلخيص: - «توجب الظنّ و».

٤. في «ج»، ص، ط، ف: «ولا».

٥. في «د» و الحجري: «رواته».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «تقبله».



لأنَّ<sup>١</sup> الخطأ و دخول الشبهة<sup>٢</sup> جائزان عليها، و كلامنا في ذلك، و ليس يجوز أن يجعل المصحح للخبر إجماع الأمة الذي لا نعلم<sup>٣</sup> صحته إلا بصحة الخبر.<sup>٤</sup>

[٣.] على أنه لو تخطى<sup>٥</sup> الكلام في إثبات الخبر نفسه لم يكن فيه دلالة على ما ذهب إليه القوم؛ لأنه نفى أن يجتمعوا<sup>٦</sup> على خطأ، و لم يبين ما الخطأ الذي لا يجتمعون عليه<sup>٧</sup>، و ليس في اللفظ دلالة على نفى كل الخطأ، و لا نفى بعض معين، فالخبر<sup>٨</sup> إذا كان كذلك فهو كالمجمل<sup>٩</sup> المفتقر إلى بيان.

فإن تعلق متعلق بأنه من حيث لم يكن نفى<sup>١٠</sup> بعض الخطأ أولى من بعض، و جب أن يكون نافياً للجميع، فقد سلف الكلام على فساد هذه الطريقة.

[٤.] و بعد، فليس يخلو قوله: «أمتي<sup>١١</sup>» من أن يكون عنى به جميع المصدقين، أو بعضاً منهم و هم المؤمنون المستحقون للثواب.

١. في المطبوع: «بأن».

٢. في «ط»: «الشبه».

٣. في «د»: «لا يعلم».

٤. في التلخيص: «و ليس لهم أن يقولوا: إن الأمة قد تلقته بالقبول و عملت بها؛ لأننا أولاً لا نسلم أن الأمة كلها تلقته بالقبول. و لو سلمنا ذلك لم يكن أيضاً فيها حجة؛ لأن كلامنا في صحة الإجماع الذي لا يثبت إلا بعد ثبوت الخبر، و الخبر لا يصح حتى يثبت أنهم لا يجتمعون على خطأ». تلخيص الشافي، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨١.

٥. في «د»: «لو يخطى». و في المطبوع: «لو لحظنا».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يجمعوا». و في «د»: «أن تجتمعوا».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «- عليه».

٨. في «ج، ص»: «+ من حيث هو».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «المجمل» بدل «كذلك فهو كالمجمل».

١٠. هكذا في «ج». و في «د، ص، ف»: «بنفي». و في «ط» و المطبوع: «ينفي».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «أمتي لا تجتمع». و في المطبوع: «لا تجتمع أمتي». و ما أثبتناه مطابق للحجري و «د».

فإن كَانَ الْأَوَّلَ وَجَبَ بظَاهِرِ الْكَلَامِ أَنْ لَا يَخْتَصُّ أَهْلُ كُلِّ عَصْرِ، بَلْ يَشِيعُ فِي جَمِيعِ الْمَصَدِّقِينَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ حَتَّى لَا يَخْرُجَ عَنْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ خُصُومِنَا فِي حَمْلِ الْقَوْلِ الْمُطْلَقِ عَلَى عُمُومِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَلَنْ<sup>١</sup> جَازَ لَهُمْ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى الْمَصَدِّقِينَ فِي كُلِّ عَصْرِ، كَانَ هَذَا تَخْصِيصًا بِغَيْرِ حُجَّةٍ، وَلَمْ يَجِدُوا فَرْقًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى فِرْقَةٍ مِنْ أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ. وَإِذَا وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى جَمِيعِ الْمَصَدِّقِينَ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ، لَمْ يَكُنْ دَلِيلًا عَلَى مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِ إِجْمَاعِ أَهْلِ كُلِّ عَصْرِ حُجَّةً.

وإن كَانَ عَنِّي<sup>٢</sup> مَا ذَكَرْنَاهُ ثَانِيًا بَطَلَ بِمِثْلِ مَا أَبْطَلْنَا بِهِ<sup>٣</sup> الْأَوَّلَ، مِنْ وَجُوبِ حَمْلِهِ عَلَى كُلِّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُسْتَحَقِّينَ لِلثَّوَابِ<sup>٤</sup> فِي كُلِّ عَصْرِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ، وَأَنْ مَنْ خَصَّصَ أَهْلَ كُلِّ عَصْرِ بِنَاقِلِ الْقَوْلِ لَهُ كَمَنْ خَصَّصَ<sup>٥</sup> فِرْقَةً مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ. وَيَبْطُلُ هَذَا الْوَجْهُ<sup>٦</sup> أَيْضًا بِأَنَّ الدَّاهِبَ إِلَيْهِ مُقْتَرَحٌ لِمَا<sup>٧</sup> لَا يَقْتَضِيهِ اللَّفْظُ وَلَا تَوَجُّهُ<sup>٨</sup> الْحُجَّةِ، وَلَوْ قِيلَ لَهُ: مِنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّ لَفْظَةَ «أُمَّتِي» تَخْتَصُّ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ كَانَ لِلثَّوَابِ مُسْتَحَقًّا دُونَ غَيْرِهِمْ؟ لَمْ يَجِدْ مُتَعَلِّقًا. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ اقْتَرَحَ هَذَا

٢٣٨/١

١. في المطبوع والحجري: «وإن».

٢. في المطبوع: «على».

٣. في «د»: «أبطلناه». وفي المطبوع والحجري: - «به».

٤. في المطبوع: «الثواب».

٥. في «د، ص، ط»: «يتناول».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «خص».

٧. الذي ذكره ثانياً.

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «ما».

٩. في «ج، ص، ف»: «ولا يوجبه».

التأويل، و بَيَّنَّ مَنْ حَمَلَ اللَّفْظَةَ<sup>١</sup> عَلَى بَعْضٍ مِنَ الْأُمَّةِ أَوْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَخْصُوصِينَ. وَلَيْسَ يُمَكِّنُ فِي هَذَا<sup>٢</sup> الْخَبَرِ مَا أَمَكَّنَ فِي الْآيَاتِ الْمَتَقَدِّمَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْكَلَامَ يَقْتَضِي الْمَدْحَ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِخْرَاجِ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ جُمْلَتِهِ، وَتَبْقِيَةِ مَنْ عَدَاهُمْ. لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي نَفْيِ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الْخَطِإِ عَنْهُمْ دَلَالَةٌ عَلَى مَدْحٍ وَتَعْظِيمٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُعْلَمَ مِنْ حَالِ جَمِيعِهِمْ أَنَّهُمْ<sup>٣</sup> لَا يَخْتَارُونَ الْاجْتِمَاعَ عَلَى الْخَطِإِ، وَإِنْ كَانَ<sup>٤</sup> كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَفْعَلُهُ مَتَفَرِّدًا<sup>٥</sup> بِهِ. وَلَا شُبْهَةٌ فِي أَنْ هَذَا لَا يَقْتَضِي مَدْحًا. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup> مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ بَلْفَظٍ آخَرَ، وَهُوَ: «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالٍ»<sup>٧</sup>.

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ يُفْسِدُ التَّعَلُّقَ بِهَذَا اللَّفْظِ أَيْضًا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِي هَذَا: إِنَّ ظَاهَرَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَجْمَعُ الْأُمَّةَ عَلَى ضَلَالٍ<sup>٨</sup>، وَهَذَا صَحِيحٌ غَيْرُ مَدْفُوعٍ، وَهُوَ لَا يَدُلُّ<sup>٩</sup> عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَخْتَارُونَ الْإِجْمَاعَ<sup>١٠</sup> عَلَى الضَّلَالِ مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ.

١. في «ج، ص» و المطبوع و الحجري: «اللفظ».

٢. في «د» و الحجري: - «هذا».

٣. في المطبوع و الحجري: «لأنهم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: - «كان».

٥. في «ج، ص، ف»: «منفرداً».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: - «عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٧. في «ص»: «على الضلال».

٨. تقدّم تخريجه في ص ٤٦.

٩. من قوله: «وكل ما ذكرناه في اللفظ... إلى هنا ساقط في المطبوع».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «و هو يدل».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «الاجتماع».

### [الحجة الخامسة]

[خبر: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين...»]

فأما ما رواه من قوله: «لا تزال<sup>١</sup> طائفة من أمتي ظاهرين على الحق [حتى يأتي أمر الله]<sup>٢</sup>»<sup>٣</sup> فما قدّمناه يُبطل الاستدلال به. على أن «الظهور على الأمر» في اللغة هو الاطلاع عليه والعلم به، وليس يُفيد التمسك به، ونفي فعل ما يخالفه؛ لأنه قد يظهر على الحق ويعلمه من لا يعمل به. فكان الخبر يُفيد أن طائفة من الأمة لا بُدَّ من<sup>٤</sup> أن تكون ظاهرة على الحق، بمعنى: مطلّعة عليه و<sup>٥</sup> عالمة<sup>٦</sup> به. وهذا لا يمنع<sup>٧</sup> من اجتماع الأمة على فعل الخطأ؛ لأنه جائز أن تكون<sup>٨</sup> هذه الطائفة المطلّعة على

٢٣٩/١

١. هكذا في «ج، ص، ف» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يزال».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. المغني، ج ١٧، ص ١٨٠؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٥٢٣، ح ١٩٢٠ و ١٩٢١؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٥، ح ١٠؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٥٠٤، ح ٢٢٢٩؛ المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٣٥٨، ح ٨٤٠.

٤. في «ج، ص، ط، ف» - «من».

٥. في المطبوع: - «و».

٦. في «د» والحجري: «عاملة».

٧. في «ط»: «لا يمتنع».

٨. في «ج، د، ص، ط، ف» والحجري: «أن يكون».

الْحَقُّ لَا تَعْمَلُ بِهِ، وَتَفْعَلُ الْخَطَأَ وَالْبَاطِلَ عَلَى عِلْمٍ بِالْحَقِّ - وَهَذَا مِمَّا لَا يَمْتَنِعُ<sup>١</sup>  
عِنْدَ خُصُومِنَا عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْأُمَّةِ - وَيَكُونُ بَاقِي الْأُمَّةِ يَفْعَلُ<sup>٢</sup> الْخَطَأَ وَالْبَاطِلَ  
لِلشُّبْهِهِ، فَيَكُونُ الْجَمَاعُ عَلَى الْخَطَا مِنَ الْأُمَّةِ قَدْ حَصَلَ مَعَ سَلَامَةِ الْخَيْرِ.

١. في «ط»: «لا يمتنع».

٢. في «ج، ص، ف»: «تفعل». و في المطبوع: «بفعل».

## [الحجة السادسة]

[خبر: «مَنْ سَرَّه أَنْ يَسْكُنَ بِحُبُوحَةِ الْجَنَّةِ...»]

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ سَرَّه أَنْ يَسْكُنَ بِحُبُوحَةِ الْجَنَّةِ فَلْيَكُنْ مَعَ الْجَمَاعَةِ»<sup>١</sup>، وَ «يَذُ اللَّهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ»<sup>٢</sup> إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُرَغَّبَةِ فِي لُزُومِ الْجَمَاعَةِ وَ تَرْكِ الْخُرُوجِ عَنْهَا.

فَهُوَ مِمَّا يَبْعُدُ التَّعَلُّقَ بِهِ فِي نُصْرَةِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ<sup>٤</sup> «الْجَمَاعَةِ» مُحْتَمِلَةٌ، لَيْسَ يَتَنَازَلُ<sup>٥</sup> بظَاهِرِهَا جَمِيعَ الْأُمَّةِ، وَلَا فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى تَخْصِصِ جَمَاعَةٍ مَعَيَّنَةٍ مِنْهُمْ.

---

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٢٦، ح ١٧٧؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٤٦٥، ح ٢١٦٥؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ٣٨٧، ح ٩٢١٩ و ٩٢٢٠، و ص ٣٨٩، ح ٩٢٢٦؛ المستدرک، ج ١، ص ١٩٧، ح ٣٨٧، و ص ١٩٩، ح ٣٩٠؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ١٨٤، ح ١٦٥٩، و ج ٣، ص ٢٠٤، ح ٢٩٢٩، و ج ٦، ص ٣٠٦، ح ٦٤٨٣، و ج ٧، ص ١٩٣، ح ٧٢٤٩؛ المصنف لعبد الرزاق، ج ١١، ص ٣٤١، ح ٢٠٧١٠.

٢. في «ج» والمطبوع: «مع». وما أثبتناه مطابق لسائر النسخ والحجري والتلخيص والمغني وأكثر المصادر.

٣. السنن الكبرى للنسائي، ج ٧، ص ٩٢، ح ٤٠٢٠؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ٤٦٦، ح ٢١٦٦ و ٢١٦٧؛ المستدرک على الصحيحين، ج ١، ص ١٩٩ - ٢٠٢، ح ٣٩١ و ٣٩٢ و...؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ١٨٦، ح ٤٨٩.

٤. في المطبوع والحجري: «لفظ».

٥. كذا في النسخ والتلخيص، والأصح: «تتناول».

و من مذاهبِ خُصومِنا أنَّ الألفَ و اللامَ إمَّا أن يَدْخُلا لتعريفٍ أو استغراقٍ.<sup>١</sup>  
و الاستغراقُ هاهنا مُحالٌ؛ لأنَّ في الجَماعاتِ<sup>٢</sup> مَنْ لا شُبُهَةَ في قُبْحِ الحَثِّ على  
اتِّباعِهِ. و التعريفُ مفقودٌ في هذا المَوْضِعِ؛ لأنَّنا ما نَعْرِفُ جَماعَةً يَجِبُ<sup>٣</sup> تَناءُلُ هذه  
اللفظةِ<sup>٤</sup> لَهِمَّ على مذاهبِ<sup>٥</sup> مُخالفينا. و مَنْ ادَّعى مِنْهُم جَماعَةً مَعِيْنَةً تَخْتَصُّ<sup>٦</sup> بهذه  
اللفظةِ، كَمَنْ ادَّعى غَيْرَ تِلْكَ الجَماعَةِ.<sup>٧</sup>

١. في «ج، ص، ط، ف»: «للتعريف أو للاستغراق». و في «د»: «للتعريف أو لاستغراق».

٢. في التلخيص: «في الجماعة».

٣. في «ج، ط، ف»: «تجب».

٤. في المطبوع و الحجري: «هذا اللفظ».

٥. في «ص»: «مذهب».

٦. هكذا في «د»، و في سائر النسخ و المطبوع: «يختص».

٧. لاندراج الجميع في لفظة «الجماعة»، و ادعاء اختصاص جماعة دون أخرى تخصيص بلا  
مخصص.

## [الحجة السابعة]

### [سيرة الصحابة و التابعين]

فأما ادّعاؤه<sup>١</sup> - في نُصرة الاستدلال بالخبر الذي ذكرناه<sup>٢</sup> - وقوع العلم بتداول الصحابة و التابعين لذلك، و اعتمادهم على الإجماع، و أنّه ممّا لا يُحتاج إلى تنبُّع الألفاظ فيه<sup>٣</sup>، كما لا يُحتاج إلى تنبُّع الألفاظ في مثله من الأمور الظاهرة كأصول الصلوات و كثير من الفرائض.

٢٤٠/١

[نفي أن يكون جميع الصحابة قد اعتمدوا على الإجماع و خبره]  
ثمّ قوله:

و الذي ندّعيه متعارفاً ظاهراً<sup>٤</sup> في هذا الباب بين الصحابة<sup>٥</sup> إجماع

---

١. في المطبوع: «فأما ما ادّعاه».

٢. لم ينصر القاضي عبد الجبار الاستدلال بالخبر الأخير فقط بعمل الصحابة و التابعين، بل نصر كلّ الأخبار المذكورة أخيراً بعمل الصحابة و التابعين، أي خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ»، و خبر: «لا تزال طائفة...»، و خبر: «من سرّه أن يسكن...»، و خبر: «يد الله مع الجماعة». و على هذا فالظاهر أنّ الصحيح في عبارة المتن أن يقال: «في نصرة الاستدلال بالأخبار التي ذكرناها».

٣. أي ألفاظ الأخبار الدالة على حجّة الإجماع، و التي تقدّمت.

٤. في المغني: «متعارف ظاهر».

٥. في «ف»: - «بين الصحابة».



الأُمَّة<sup>١</sup>، و أنه لا يَكُونُ خطأً ولا ضلّالاً؛ فهذا المعنى منقولٌ معمولٌ به،

و الاحتجاج<sup>٢</sup> به يقع دون اللفظ<sup>٣</sup>.

فمِمَّا لَمْ يَزِدْ فِيهِ عَلَى الدَّعْوَى؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ مَا ذَكَرَهُ، وَلَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ جَمِيعَهُمْ كَانَ يَحْتَجُّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ وَأَهْلُ نَحْلِهِ.

و لَوْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ فِي تَمَسُّكِ الصَّحَابَةِ بِالْإِجْمَاعِ وَاحْتِجَاجِهِمْ بِهِ جَارِياً مَجْرَى أَصُولِ الصَّلَوَاتِ وَالظَّاهِرِ مِنَ الْفَرَائِضِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُخَالَفُ فِي الْإِجْمَاعِ وَالْمُنْكَرُ لَتَمَسُّكِ الصَّحَابَةِ بِهِ وَعَمَلِهِمْ عَلَيْهِ كَالْمُخَالَفِ فِي أَصُولِ الصَّلَوَاتِ وَمَا أَشْبَهَهَا، وَالدَّافِعُ لظهور العمل بها فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا فَرْقَ<sup>٤</sup> مَا بَيْنَ الْمُخَالَفِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ.

و كَيْفَ<sup>٥</sup> يُدْعَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْعِلْمُ الشَّامِلُ لِلْكُلِّ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ كَثْرَةَ مَنْ يُخَالَفُ فِي<sup>٦</sup> الْإِجْمَاعِ، كَالشَّيْعَةِ عَلَى اخْتِلَافِ مَذَاهِبِهَا، وَالنِّزَاحِ<sup>٧</sup> وَأَصْحَابِهِ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ دَفْعُ الضَّرُورَاتِ؛ لِتَدْيِينِهِ بِمَذْهَبِهِ، وَ تَقَرُّبِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٨</sup> بِاعْتِقَادِهِ؟!

١. في «ج»: «احتجاج الصحابة بإجماع الأمة». وفي «ط»: «إجماع الصحابة بإجماع الأمة» بدل «بين الصحابة إجماع الأمة».

٢. في المطبوع والحجري: «ولا احتجاج»، وهو سهو واضح.

٣. المغني، ج ١٧، ص ١٨١. ٤. جواب قوله: «فأما ادّعاؤه».

٥. هكذا في النسخ. وفي المطبوع: «لأننا نعلم».

٦. في «د»: «فرقاً».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «كيفية».

٨. في «ص»: «من».

٩. النظام هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هاني البصري، أحد أئمة المعتزلة؛ وقد مرّت ترجمته في ج ١، ص ٢٩٢.

١٠. في «ط، ف»: «تعالى». وفي «ج، ص»: «عزَّ وجلَّ».

فَأَمَّا مَا ظَنَّنَاهُ مِنْ رُجُوعِنَا فِي إيجابِ أَصُولِ الصَّلَوَاتِ وَ مَا مَائِلًا إِلَيْهَا إِلَى مَا نَعْلَمُهُ مِنْ  
عَمَلِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ بِهَا، وَ أَنَّ مَا عَلِمْنَاهُ<sup>١</sup> مِنْ ذَلِكَ يُغْنِي عَنْ نَقْلِ<sup>٢</sup> لَفْظٍ مُخْصُوصٍ،  
فَظَاهِرُ الْفَسَادِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا سَلَفَ أَنَّ الرُّجُوعَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَاتِ وَ إِيْجَابِهَا إِلَى مَا هُوَ أَقْوَى مِنْ  
نَقْلِ الْأَلْفَاظِ الْمُخْصُوصَةِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ وَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ يَنْقُلُونَ عَنْ  
أَسْلَافِهِمْ أَنَّهُمْ خَبَرُوا عَنْ أَسْلَافِهِمْ حَتَّى يَتَّصِلَ النَّقْلُ بِزَمَانِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ أَنَّهُ أَوْجَبَ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ، وَ أَنَّهُمْ اضْطَرُّوا مِنْ قَصْدِهِ إِلَى إِيْجَابِهَا،  
وَ عَلِمُوا أَمْرًا<sup>٣</sup> دِينَهُ ذَلِكَ كَمَا عَلِمُوا سَائِرَ مَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَ لَا فَقَرْنَا فِي  
الْعِلْمِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ إِلَى نَقْلِ لَفْظٍ مُخْصُوصٍ بِصِغَةٍ مُعَيَّنَةٍ، كَمَا لَا فَقَرْنَا إِلَى ذَلِكَ فِي  
نَقْلِ وَجُودِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ دُعَاؤِهِ إِلَى نَفْسِهِ، وَ تَحْدِيثِهِ بِالْقُرْآنِ، إِلَى غَيْرِ  
مَا عَدَدْنَاهُ<sup>٤</sup> مِنْ الْأَحْوَالِ الظَّاهِرَةِ، وَ إِنَّمَا نَحْتَاجُ<sup>٥</sup> إِلَى تَتَبُّعِ الْأَلْفَاظِ فِيْمَا لَمْ يَبْلُغْ هَذِهِ  
الْمَنْزِلَةَ فِي الظُّهُورِ وَ يَشْتَرِكُ<sup>٦</sup> الْجَمِيعُ فِي نَقْلِهِ وَ الْعِلْمِ بِهِ.

وَ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى فِي اعْتِمَادِ الصَّحَابَةِ عَلَى الْإِجْمَاعِ وَ عَمَلِهِمْ بِهِ مِثْلَ هَذِهِ  
الطَّرِيقَةِ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا مِنْ وَجُودِ مَنْ يُخَالِفُ فِيْمَا ادَّعَى عَلَى الصَّحَابَةِ مِنْ اعْتِقَادِ  
صَحَّةِ الْإِجْمَاعِ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ حَالِ مَنْ خَالَفَ فِي أَمْرِ الصَّلَوَاتِ،  
وَ دَفَعَ ظُهُورَ الْعَمَلِ بِهَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «ما علمنا».

٢. في المطبوع: - «نقل».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «من» بدل «أمر».

٤. في «ج، ص، ف»: «إلى غير ذلك مما هو»، و في «ط»: «إلى غير ذلك مما» بدل «إلى غير ما عددناه».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «يحتاج».

٦. في «ج، ص»: «و يستوي».

و بعدُ، فَلَيْسَ يُدْفَعُ<sup>١</sup> فِي بَعْضِهِمْ أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ الْخُرُوجُ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَ مَفَارَقَتُهَا فِي الْإِعْتِقَادِ، وَ أَكْثَرُ مَا نَعْلَمُ مِنْ حَالِهِمْ فِي بَابِ الْإِجْمَاعِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ لَيْسَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ كَوْنَ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً وَ أَنَّ مَنْ خَالَفَهُ ضَالٌّ، وَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ إِنْكَارُهُمْ عَلَى مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ مِنْ حَيْثُ اعْتَقَدُوا مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ كَوْنُهَا عَلَى الْحَقِّ، لَا مِنْ جِهَةِ الْإِجْمَاعِ، كَمَا يَعْتَقِدُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ ضَلَالًا مَنْ خَالَفَهُ فِي مَذْهَبِهِ مِنْ حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّ الدَّلِيلَ مَعَهُ وَ فِي يَدِهِ.

[بطلان الفرق الذي ذكره صاحب الكتاب بين أخبار الإجماع وأخبار العبادات]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنْ جَازَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ فِي أَخْبَارِ الْإِجْمَاعِ<sup>٢</sup> فَجَوَّزُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّوَاتُرِ الْآنَ أَنْ يَصِيرَ مِنْ بَعْدِ آحَادًا، وَ تَجْوِيزُ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى أَنْ لَا تَأْمَنُوا<sup>٣</sup> فِي أَصُولِ الشَّرَائِعِ مِثْلَ ذَلِكَ، بَلْ فِي الْقُرْآنِ أَنْ يَصِيرَ كَذَلِكَ. لِأَنَّهُ قَدْ أَمِنَّا تَجْوِيزَ ذَلِكَ لَوْجُوهِهِ مِنَ الْإِشْتِهَارِ نَعْلَمُهَا تَزَايِدُ عَلَى الْأَيَّامِ<sup>٤</sup> وَ لَا تَتَنَاقَضُ<sup>٥</sup>، تُفَارِقُ<sup>٦</sup> حَالُهَا فِي ذَلِكَ حَالِ [أَخْبَارِ]<sup>٧</sup> الْإِجْمَاعِ فِي

١. فِي «ج، ص، ف»: «ندفع».

٢. وَ هُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ كَانَتْ مُتَوَاتِرَةً فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَ التَّابِعِينَ وَ مَنْ قَارِبَهُمْ، ثُمَّ صَارَتْ فِي زَمَانِنَا أَخْبَارَ آحَادٍ.

٣. فِي «ج، د، ص، ط، ف»: «أَنْ لَا يَأْمَنُوا».

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «أَنْ تَصِيرَ كَذَلِكَ» بَدَلُ «مِثْلَ ذَلِكَ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «قِيلَ لَهُ: إِنَّا».

٦. فِي «ج، ص، ف»: «تَزَايِدُ الْأَيَّامِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَلَا يَتَنَاقَضُ». وَ فِي «د»: «و لَمْ يَتَنَاقَضْ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «إِنْ لَمْ يَتَنَاقَضْ».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَفَارِقَ». وَ فِي «د»: «- تَفَارَقَ».

٩. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

الزمن الأول؛ لأنها لم تبلغ هذا الحد. وهذا لا بد لكل أحد<sup>١</sup> أن يجيب  
بمثله إذا سُئل عن كثيرٍ من أخبار الآحاد في<sup>٢</sup> الزكوات مما صحَّح<sup>٣</sup> أن  
الحُجَّة قامت به وهو من باب الآحاد في هذا الوقت<sup>٤</sup>.

فغير مُقنع في الفرق بين الأمرين؛ لأنه لم يزد على أن ادَّعى أن خبر الإجماع لم  
يبلغ في الأصل في باب الشهرة مبلغ الأخبار التي عورض بها، وهذا من أين له؟  
وكيف علم<sup>٥</sup> أن أخبار الإجماع لم تبلغ في الظهور إلى حد أخبار الصلوات؟  
وبعد، فليس يُخرجه ما ذكره من<sup>٦</sup> المناقضة؛ لأنه اعتلَّ<sup>٧</sup> في جواز كون أخبار  
الإجماع من باب الآحاد بعد أن كانت من باب التواتر، بأن الإجماع إذا حصل من  
الصحابة عليها، وظهر العمل بينهم بها<sup>٨</sup>، قام هذا مقام التواتر، وكان أكد في معنى  
الحُجَّة منه. وادَّعى أن أخبار الصلوات وكثير من العبادات يجري هذا المجرى  
في<sup>٩</sup> أن حصول الإجماع عليها والعمل بها أغنى<sup>١٠</sup> عن التواتر فيها. وهذه العلّة قائمة  
في جميع أصول الشرائع<sup>١١</sup> وفي القرآن نفسه؛ فما المانع من أن يصير نقل كل<sup>١٢</sup> ذلك

٢٤٣/١

١. في المغني: + «من».

٢. في المغني: - «الآحاد في».

٣. في المغني: «يصح».

٤. المغني، ج ١٧، ص ١٨٤.

٥. في المطبوع والحجري: - «علم».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «عن».

٧. في «د»: «اعتدل».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فظهر بينهم العمل» بدل «و ظهر العمل بينهم بها».

٩. في «ج، ص، ط»: «و» بدل «في».

١٠. في «د» والمطبوع والحجري: «غني».

١١. في «د»: «الشرعية».

١٢. في المطبوع: - «كل».

من<sup>١</sup> طريقِ الآحادِ بعدَ أنْ كَانَ متواتراً، وَ يَكُونُ الإجماعُ وَ ظهورُ العملِ بهِ مِنَ الصحابةِ مُغْنِيَيْنِ عَنْ غَيْرِهِمَا فِي مَعْنَى الْحُجَّةِ؟

و لَيْسَ يَفْرُقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنْ أَحَدَهُمَا تَمَادَّتْ<sup>٢</sup> بِنَقْلِهِ الْأَزْمَانُ، وَ ثَقُلَ مِنْ طَرِيقِ التَّوَاتُرِ عَلَى مَرِّ الْأَيَّامِ، أَوْ ظَهَرَ فِي الْأَصْلِ ظُهُوراً لَمْ يَكُنْ لَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ تَخْصِصٌ لِلْعَلَّةِ، وَ تَلَافٍ لِلْفَارِطِ<sup>٣</sup> فِي<sup>٤</sup> إِطْلَاقِ الْقَوْلِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «و لَا بُدَّ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُجِيبَ بِمِثْلِ جَوَابِنَا إِذَا سُئِلَ عَنْ كَذَا وَ كَذَا»<sup>٥</sup>، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْجَوَابَ الصَّحِيحَ غَيْرُ جَوَابِهِ، وَ أَوْضَحْنَا الْقَوْلَ فِي جِهَةِ حُصُولِ الْعِلْمِ بِأَصُولِ الصَّلَوَاتِ وَ الزَّكَوَاتِ وَ مَا أَشَبَّهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ بِمَا يُسْتَغْنَى عَنْ ذِكْرِهِ<sup>٦</sup>.

[شدة الحاجة إلى الإجماع - عند المخالفين - و إلى معرفة العبادات]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و قد عَلِمْنَا أَنَّ الدَّاعِيَ إِلَى نَقْلِ الْقُرْآنِ إِنْ لَمْ يَقَوَّ عَلَى الْأَيَّامِ لَمْ يَضْعُفْ؛ وَ ذَلِكَ لِشِدَّةِ<sup>٧</sup> الْحَاجَةِ مِنْ جِهَةِ الدِّينِ إِلَيْهِ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي أُصُولِ الدِّينِ [فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَضْعُفَ ثِقَلُهُ]<sup>٨</sup>. وَ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى؛

٢٤٤/١

١. في المطبوع و الحجري: «في».

٢. تَمَادَى فِي فِعْلِهِ: إِذَا دَامَ عَلَى فِعْلِهِ. رَاجِعُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ج ٢، ص ٥٦٧ (مدى).

٣. الْفَارِطُ مِنْ «فَرَطَ»: الَّذِي يَتَجَاوَزُ الْحَدَّ فِي الْأَمْرِ.

٤. فِي «٥»: «مِنْ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَا بُدَّ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ أَنْ يُجِيبَ بِمِثْلِهِ إِذَا سُئِلَ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ أَخْبَارِ الزَّكَوَاتِ...» وَ قَدْ تَقَدَّمَ نَصُّهُ قَبْلَ هَذَا.

٦. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً فِي ص ٥٦.

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ كَذَلِكَ مَا اشْتَدَّتْ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ كَذَلِكَ شِدَّةً».

٨. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

لأنَّ نَقْلَ الْمُعْجِزِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ اضْطِرَاراً؛<sup>١</sup> لَتُعْلَمَ بِهِ نُبُوَّتُهُ<sup>٢</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ،<sup>٣</sup> وَلَا يَجُوزُ أَنْ لَا تُزَاحَ<sup>٤</sup> عِلَّةُ الْمَكْلَفِينَ فِيهِ أَبَداً، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَالطَّرِيقَةُ فِي نَقْلِ الْجَمِيعِ إِذَا تَسَاوَتْ لَمْ يَجْزِ اخْتِلَافُ حَالِهَا. وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا جَوَّزَنَاهُ فِي خَبَرِ الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَةَ فِيهِ مُخَالِفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْقُرْآنِ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ<sup>٥</sup> الْحُجَّةُ فِي الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَّةِ فِيهِ قَائِمَةٌ أَوَّلًا بِالتَّوَاتُرِ، ثُمَّ تَصِيرَ الْحُجَّةُ فِيهَا مِنْ الْوَجْهِ الْآخِرِ.<sup>٦</sup>

فَالْعِلَّةُ<sup>٧</sup> الَّتِي ذَكَرَهَا فِيهَا أَبَاهُ<sup>٨</sup> قَائِمَةٌ فِيهَا التَّزَمُهُ؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ أَيْضاً مِنْ أُصُولِ الدِّينِ الْكِبَارِ، وَ لَوْ شِئْنَا لَقُلْنَا إِنَّهُ كَالْأَصْلِ لِسَائِرِ الْأُصُولِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ مَدَارَ عَمَلِ مُخَالِفِينَا، وَإِلَيْهِ يَفْرَعُونَ فِي سَائِرِ الدِّينِ أَوْ أَكْثَرِهِ. فَإِنْ كَانَ نَقْلُ الْقُرْآنِ وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ يَجِبُ أَنْ يَقْوَى<sup>٩</sup> عَلَى الْأَيَّامِ وَلَا يَضْعُفُ؛ لِشِدَّةِ الْاِحْتِيَاجِ مِنْ جِهَةِ

١. في المغني: «باضطرار».

٢. في المطبوع والحجري: «للعلم به وبنبوته». وفي «د»: «للعلم» بدل «لتعلم». وفي المغني: «ليعلم» بدل «لتعلم».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». وفي المغني: «صلى الله عليه».

٤. في «د» والحجري: «لا يزاح».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يكون».

٦. المغني، ج ١٧، ص ١٨٥. والمراد بالوجه الآخر هو عمل الصحابة بمفاد خبر الإجماع، فإن عملهم سيكون هو الدليل على حجية خبر الإجماع، بعد أن صار هذا الخبر من أخبار الأحاد في زماننا.

٧. في «ص، ط»: «و العلة».

٨. في «د» والحجري: «أباه».

٩. في «ط»: «يسائر».

١٠. في «ص»: «+ نقله».

الدِّينِ إليه، فما تَمَسُّ<sup>١</sup> الحاجة من جهة الدِّينِ إليه أيضاً و تَشْتَدُّ<sup>٢</sup> يَجِبُ أن يَقْوَى نَقْلُهُ ولا يَضَعُفُ؛ فَكَيْفَ تَمَّ في أخبارِ الإجماعِ مع الحاجةِ الماسَةِ إليها ما تَمَّ من ضَعْفِ نَقْلِهَا و رُجُوعِهَا إِلَى الْأَحَادِ بَعْدَ التَّوَاتُرِ، وَلَمْ يَجُزْ أن يَتِمَّ مِثْلُ ذَلِكَ في غَيْرِهَا؟ و هل تَعاطِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا مَحْضُ الْاِقْتِرَاحِ؟!

و بَعْدُ، فَقَدْ صَرَّحَ صَاحِبُ الْكِتَابِ في جَمِيعِ كَلَامِهِ - الَّذِي حَكَيْنَا مِنْهُ بَعْضاً وَ تَرَكْنَا آخَرَ<sup>٣</sup> - بِأَنَّ أَخْبَارَ الصَّلَوَاتِ وَ الزَّكَوَاتِ وَ كَثِيرٍ مِنْ أُصُولِ الْعِبَادَاتِ انْتَقَلَ نَقْلُهَا إِلَى الْأَحَادِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَوَاتِرًا؛ مِنْ حَيْثُ أَغْنَى الْإِجْمَاعُ وَ ظُهُورُ الْعَمَلِ عَنْ نَقْلِ الْأَلْفَاظِ الْمَخْصُوصَةِ. ثُمَّ رَأَيْنَاهُ يَمْنَعُ في هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي قَدْ انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنْ يَتِمَّ في أُصُولِ الدِّينِ مِثْلُ ذَلِكَ، وَ يَعْتَلُّ بِأَنَّ شِدَّةَ الْحَاجَةِ مِنْ جِهَةِ الدِّينِ إِلَى الْأَمْرِ الْمَنْقُولِ يَمْنَعُ مِنْ ضَعْفِ نَقْلِهِ.

و هَذَا مِنْ أَعْجَبِ الْعَجَبِ؛ لِأَنَّا مَا نَعْرِفُ شَيْئًا مِنْ أُصُولِ الدِّينِ يَفُوقُ<sup>٥</sup> في بَابِ شِدَّةِ الْحَاجَةِ - مِنْ جِهَةِ الدِّينِ - إِلَيْهِ، الصَّلَوَاتِ وَ الزَّكَوَاتِ الَّتِي أَقَرَّ بِأَنَّ نَقْلَهَا قَدْ ضَعُفَ بَعْدَ الْقُوَّةِ! وَ لَوْ صَرَّحَ بِذِكْرِ مَا امْتَنَعَ مِنْ أَنْ يَضَعُفَ نَقْلُهُ بَعْدَ الْقُوَّةِ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ لَظَهَرَ لِكُلِّ أَحَدٍ تَحَكُّمُهُ؛ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ مَا التَزَمَ جَوَازَ ضَعْفِ نَقْلِهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ وَ الزَّكَوَاتِ، وَ بَيْنَ مَا امْتَنَعَ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِيهِ؛ لَكِنَّهُ أَبْهَمَ<sup>٧</sup> الْكَلَامَ سِتْرًا عَلَى نَفْسِهِ.

١. في «ج، د» والحجري: «يمس».

٢. في «د، ط، ف»: «ويشتد».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «بعضاً».

٤. في «ج»: «العجيب».

٥. في «د» وحاشية الحجري: «يفرق». وفي «ط»: «تفرق».

٦. هكذا في «ج»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذا».

٧. يقال: كلام مبهم، أي لا يعرف له وجه ولا معنى له. واستبهم عليه الكلام: استغلق. والمراد أنه جاء بكلام لا وجه له. راجع: أساس البلاغة، ص ٥٦ (بهم).

## [عدم إخلال انقطاع نقل القرآن بكونه معجزاً]

فأما الجهة الأخرى التي ظنَّ أن نقل القرآن لا يَضَعُفُ مِنْ أَجْلِهَا، فَسَبِّهَتْ فِي الضَّعْفِ<sup>١</sup> وَالْفَسَادِ بِالْأُولَى؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ لَمْ يُنْقَلْ عَلَى وَجْهِ الدَّهْرِ، لَمْ يُخْلَ ذَلِكَ بِالْعِلْمِ بِالنُّبُوَّةِ وَكَوْنِهِ مُعْجِزاً دَالاً عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ فِي الْأَصْلِ، وَقَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ، وَنُقِلَ مَا يَقْتَضِي قِيَامَ الْحُجَّةِ بِهِ مِنْ فَقْدِ مُعَارَضَتِهِ<sup>٢</sup>، وَالتَّسْلِيمِ لَهُ، فَقَدْ وَجَبَتْ<sup>٣</sup> الْحُجَّةُ عَلَى سَائِرِ الْمَكْلُفِينَ الْمَوْجُودِينَ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ بِهَذَا الْقَدْرِ وَإِنْ لَمْ يُنْقَلْ<sup>٤</sup> أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ. وَلَوْ كَانَ الْإِخْلَالُ بِنَقْلِ الْقُرْآنِ مُخْلَلاً بِالِاسْتِدْلَالِ عَلَى كَوْنِهِ مُعْجِزاً وَدَالاً عَلَى النُّبُوَّةِ، لَكَانَ هَذَا حُكْمَ سَائِرِ الْمُعْجِزَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي زَمَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَلَمْ تَسْتَمِرَّ حَالاً بَعْدَ حَالٍ.

فَإِذَا قِيلَ فِي تِلْكَ الْمُعْجِزَاتِ: «إِنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَسْتَمِرَّ، فَإِنَّ نَقْلَ كَوْنِهَا وَوُجُودَهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْتَضِي خَرَقَ الْعَادَةِ بِهَا كَافٍ فِي إِزَاحَةِ عِلَّةِ الْمَكْلُفِ»، قُلْنَا مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ.

وَإِنْ ادَّعِيَ وَجُوبَ نَقْلِهِ لِمَا يَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ، قُلْنَا: قَدْ<sup>٥</sup> يَجُوزُ أَنْ يُغْنِيَ عَنْ ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى تِلْكَ الْأَحْكَامِ وَظُهُورُ الْعَمَلِ مِنْهُمْ<sup>٦</sup> بِهَا، كَمَا أَغْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَالِهِمْ عِنْدَ صَاحِبِ الْكِتَابِ عَنْ نَقْلِ أَخْبَارِ الْإِجْمَاعِ وَأَخْبَارِ الصَّلَوَاتِ وَالزَّكَوَاتِ عَلَى الْوُجُوهِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي الْأَصْلِ عَلَيْهَا،<sup>٧</sup> مِنَ الظُّهُورِ وَالِانْتِشَارِ وَنَقْلِ الْجَمَاعَاتِ.

٢٤٦/١

١. في المطبوع: «بالضعف».

٢. في «ج، ص»: «معارضه».

٣. في «ج»: «وجب».

٤. في المطبوع: «لم تنقل».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «وقد».

٦. في المطبوع والحجري: «بينهم».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «وقعت عليها في الأصل».



[مناقشة ما استدلّ به صاحب الكتاب على عمل الصحابة بالإجماع و غيره]

فأما قوله:

و اعلم أنه لا بُدَّ من إثبات ثلاثة أمور ليصح ما قدّمناه<sup>١</sup>:

أحدها: صحّة الخبر عنهم أنهم عملوا بموجب<sup>٢</sup> هذا الخبر.

و الثاني: أنهم تمسّكوا به لأجله<sup>٣</sup> دون غيره.

و الثالث: أن عملهم به على هذا الحدّ [و تمسّكهم به]<sup>٤</sup> يدلّ على صحّة

الخبر، لا من جهة الإجماع، لكن لأنّ ذلك طريقة<sup>٥</sup> في صحّة الأخبار

الواردة في أحكام الشريعة<sup>٦</sup>.

فأما نقل تمسّكهم بالإجماع و ظهور ذلك فيهم مع ذكر هذه الأخبار

فطريقه التواتر، و علّمنا<sup>٧</sup> بذلك من حال الصحابة كعلّمنا بأنهم تمسّكوا

بالرجوع إلى أخبار الآحاد، بل العلّم بذلك أقوى<sup>٨</sup>، و الأمر ظاهر عنهم

١. استدلّ صاحب الكتاب هنا على ما تقدّم من تمسّك الصحابة بالإجماع و خبره، و دلالة ذلك

على صحّة خبر الإجماع. و قد قدّم لذلك ثلاث مقدّمات، و سوف يقوم المصنّف بمناقشة هذه  
المقدّمات كلّها.

٢. في المغني: «بصحّة».

٣. أي تمسّكوا بالإجماع لأجل الخبر.

٤. ما بين المعقوفين من المغني.

٥. في «ج، د، ص، ط، ف»: «طريقه».

٦. في المغني: - «صحّة».

٧. في المغني: «الشرعية».

٨. في «ص»: «فعلّمنا».

٩. في «د»: «لقوي».

أَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ<sup>١</sup> مَجْرَى الْقُرْآنِ وَ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْجَهْدَ يَنْقَطِعُ عِنْدَهُ....<sup>٢</sup>  
فَلَا شَكَّ فِي<sup>٣</sup> أَنَّ ثُبُوتَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَقْسَامِ يُثَبِّتُ<sup>٤</sup> الْاِحْتِجَاجَ بِالْخَبَرِ، وَلَكِنْ  
دُونَ ثُبُوتِهِ خَرَطُ الْقِتَادِ!<sup>٥</sup>

[مناقشة المقدمة الأولى: عدم تمسك الصحابة بالإجماع وخبره]

و<sup>٦</sup> أَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِي ادَّعَى فِيهِ حُصُولَ الْعِلْمِ بِتَمَسُّكِ الصَّحَابَةِ بِالْإِجْمَاعِ  
وَالرَّجُوعِ إِلَيْهِ، فَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَهُ<sup>٧</sup>، وَأَنَّهُ مُقْتَصِرٌ فِيهِ عَلَى دَعْوَى، وَذَكَرْنَا حَالَ مَنْ يُحَالِفُ  
فِي الْإِجْمَاعِ مِمَّنْ لَا يَعْتَرِفُ بِصِحَّةِ مَا ذَكَرَهُ، وَلَا هُوَ بِصُورَةٍ مَن يَدْفَعُ الضَّرُورَاتِ<sup>٨</sup>.

٢٤٧/١

[إشارة إلى حدوث العمل بالإجماع وعدم تقدمه]

و هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَشْرْنَا إِلَيْهِمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْاِحْتِجَاجَ بِالْإِجْمَاعِ مِمَّا وَلَّدَ<sup>٩</sup> الْفُقَهَاءُ  
الْاِحْتِجَاجَ بِهِ عَنْ قُرْبٍ<sup>١٠</sup> وَ تَبِعَهُمْ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَإِنَّ الصَّحَابَةَ وَ مَنْ  
كَانَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ لَمْ يَعْرِفُوهُ لَا سِيَّمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي يَدَّعِيهِ الْمُخَالِفُونَ،

١. أي أجروا الإجماع.

٢. المغني، ج ١٧، ص ١٨٨.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «في».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «ثبوت».

٥. القناد: شجر له شوك أمثال الإبر، والخرط: أن تقبض على أعلاه ثم تمر يدك إلى أسفله.

و المثل يضرب للشيء صعب المنال. راجع: الصحاح، ج ٢، ص ٥٢١ (قند) و ج ٣، ص ١١٢٢ (خرط).

٦. في «د، ص، ط، ف»: - «و».

٧. تقدم في ص ٥٥.

٨. أي لا هو ممن يعترف بعمل الصحابة بخبر الإجماع، ولا هو ممن يدفع الضرورات.

٩. ولده: صنعه. و ولد كلاماً: استحدثه. راجع: أساس البلاغة، ص ٦٨٨ (ولد).

١٠. أي عن قريب.

و إنما كانوا يُنكرون على مَنْ خَالَفَ الْحَقَّ وَ خَرَجَ<sup>١</sup> عَنِ الْمَذْهَبِ الَّذِي تَعَصَّدُهُ الدَّلَائِلُ<sup>٢</sup>، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ الْمَذْهَبُ إِجْمَاعاً أَوْ خِلَافاً.

و قد أَصَابَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - وَ إِنْ كَانَ لَمْ يَقْصِدِ الْإِصَابَةَ - فِي قَوْلِهِ: «إِنْ حَالَ تَمَسُّكُهُم بِالْإِجْمَاعِ كَحَالِ رُجُوعِهِمْ إِلَى أَخْبَارِ الْأَحَادِ» لِأَنَّ الْأَمْرَيْنِ غَيْرُ مَعْلُومَيْنِ وَ لَا ثَابِتَيْنِ، وَ الْمُدَّعِي لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بُعْدِهِ عَنِ الْحَقِّ كَالْمُدَّعِي لِلْآخَرِ.

[مناقشة المقدمة الثانية: عدم تمسك الصحابة بالإجماع لأجل الخبر]

فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى أَنَّهُمْ تَمَسَّكُوا بِذَلِكَ لِأَجْلِ الْخَبَرِ:

إِنَّ<sup>٣</sup> شَيْخَنَا أَبُو هَاشِمٍ عَوَّلَ فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ كَمَا نُقِلَ عَنْهُمْ التَّمَسُّكُ بِالْإِجْمَاعِ، فَقَدْ نُقِلَ عَنْهُمْ الْاِحْتِجَاجُ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ [فَيَجِبُ أَنْ نَحْكَمَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَةَ فِيهِمَا وَاحِدَةً]<sup>٤</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا تَقْلُ فِي الْأَوَّلِ<sup>٥</sup>، وَ لَا عِلْمٌ حَاصِلاً عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَى<sup>٦</sup>.

فَإِنْ كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يَدَّعِي تَقْلاً مَخْصُوصاً فِي اِحْتِجَاجِ الصَّحَابَةِ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ فَيَجِبُ أَنْ يُشِيرَ لَنَا إِلَيْهِ<sup>٧</sup>؛ فَإِنَّا مَا نَعْرِفُ خَبِراً عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَنَّهُ كَانَ يَحْتَجُّ فِي الْإِجْمَاعِ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ الْمُدَّعَاةِ، بَلْ قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ اِحْتِجَاجُ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْخُصُومُ جُمْلَةً، وَ مَنْ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ وَ رَاعَى النُّقْلَ

١. في «ص، ف»: «لأنه خرج» بدل «و خرج».

٢. في «د، ط، ف»: «يعضده الدلائل». و في «ج»: «يعضده الدلالة».

٣. في المغني: «فإن».

٤. المغني، ج ١٧، ص ١٨٨. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٥. تقدّم في ص ٥٥.

٦. في «ف»: «ادّعاء».

٧. في «ج، ص»: «فيجب أن يدلنا عليه».

عَلِمَ فَسَادَ هَذِهِ الدَّعْوَى مِنْ أَبِي هَاشِمٍ.

وإن ادَّعى في احتجاجهم بهذه الأخبارِ النَّقْلَ الشائعَ العامَّ الذي يَشْتَرِكُ الجميعُ فيه، ولا يَفْتَقِرُ إلى لَفْظٍ مخصوصٍ؛ لظهوره و شُهْرَتِهِ، كما ذَكَّرْنَا<sup>١</sup> مِثْلَ ذَلِكَ فِي الصَّلَوَاتِ وَ مَا أَشْبَهَهَا<sup>٢</sup>، فَيَجِبُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ أَنْ يَرْتَفَعَ الْخِلَافُ فِي هَذَا كَمَا ارْتَفَعَ فِي ذَلِكَ وَ يَكُونُ<sup>٣</sup> صَوْرَةُ الْمَخَالَفِ فِيهِمَا وَاحِدَةً. وَ هَذَا مِمَّا لَا يَبْلُغُ إِلَيْهِ مُحْصَلٌ. وَ أَمَّا قَوْلُهُ:

و قد ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ<sup>٥</sup> أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ تَمَسُّكُهُمْ بِذَلِكَ وَ عَمَلُهُمْ<sup>٦</sup> بِمَوْجِبِ هَذِهِ<sup>٧</sup> الْأَخْبَارِ، وَ لَمْ يَظْهَرْ فِيهَا<sup>٨</sup> بَيِّنُهُمْ إِلَّا هَذِهِ الْأَخْبَارُ، فَيَجِبُ أَنْ يُقَطَعَ<sup>٩</sup> عَلَى أَنَّ عَمَلَهُمْ بِذَلِكَ لِأَجْلِهَا دُونَ غَيْرِهَا، كَمَا يَجِبُ أَنْ يُقَطَعَ عَلَى أَنَّ تَمَسُّكَهُمْ بِالرَّجْمِ لِأَجْلِ الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ<sup>١٠</sup> فِي ذَلِكَ، وَ أَنَّ قَطْعَهُمْ

١. في «ص»: «ذكرناه». و في المطبوع: «ذكر».

٢. تقدّم في ص ٥٦.

٣. في المطبوع: «و تكون».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

٥. هو الحسين بن علي بن إبراهيم البصري، من أكابر علماء المعتزلة. أخذ عن أبي علي بن خلاد أولاً، ثم أخذ عن أبي هاشم، وهو أستاذ صاحب الكتاب. وقد بلغ بجدّه واجتهاده ما لم يبلغه غيره من أصحاب أبي هاشم، وكانت له شهرة واسعة، وله عدّة مؤلفات هامة. ويميل إلى أمير المؤمنين عليه السلام ميلاً عظيماً، و صنّف كتاب التفضيل و أحسن فيه غاية الإحسان. وُلِدَ فِي الْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢٨٨ هـ وَ تَوَفَّى بِبَغْدَادِ سَنَةِ ٣٦٧ هـ أَوْ ٣٦٩ هـ. البداية و النهاية، ج ١١، ص ٧٢٩؛ المستظم، ج ٧، ص ١٠١؛ شذرات الذهب، ج ٣، ص ٦٨؛ طبقات المعتزلة، ص ١٠٥ - ١٠٦؛ الأعلام، ج ٢، ص ٢٤٤.

٦. في المغني: «و علمهم».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «هذه».

٨. في المطبوع: «فيما».

٩. في «ف»: «أن نقطع».

١٠. في المغني: «المنقول». و في «د» و المطبوع و الحجري: «المدعى».

للسارق<sup>١</sup> المُسْتَحِقَّ للْقَطْعِ و الزاني المُسْتَحِقَّ للْجُلْدِ<sup>٢</sup> لأجل الآيات<sup>٣</sup>  
التي ذكروها.<sup>٤</sup>

فشبهة في البطلان بما تقدّم، وليس يجب من حيث ظهر عملهم بالإجماع،  
و ظهرت رواية الأخبار التي ادّعوها - لو سلمنا هذين الأمرين، على بطلانها - أن  
يكون عملهم بالإجماع من أجل الأخبار، دون أن يكون لأجل الآيات التي يحتج  
بها مخالفتنا في صحة الإجماع، وقد ذكرها صاحب الكتاب و اعتمدها.

٢٤٩/١

فأما عملهم بالرجم و القطع لأجل الآيات دون غيرها، فليس المرجع فيه إلى ما  
ظنه من أن عملهم بذلك لما ظهر و كانت الآيات ظاهرة بينهم و جب<sup>٥</sup> القضاء  
بأنهم عملوا بها<sup>٦</sup> لأجلها، بل المرجع في ذلك إلى حصول العلم و زوال الشك<sup>٧</sup>  
لكل أحد بعمل القوم على هذه الآيات و من أجلها، و ليس يمكن أن يدعى مثل  
ذلك في أخبار الإجماع.

[إلزام صاحب الكتاب بأن عمل الصحابة بالإجماع كان لأجل آيات الإجماع لا أخباره]  
فأما قوله:

و الواجب<sup>٨</sup> في الصحابة - إذا علم أنهم تمسكوا بطريقة في الدين،

١. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «السارق».

٢. في «ج، د، ط، ف» و المغني: «للحد».

٣. في المغني: «الآية».

٤. المغني، ج ١٧، ص ١٨٨.

٥. في «د»: «و صاحب» بدل «وجب».

٦. في «ط»: «بها».

٧. في «د»: «الريب».

٨. في «ص» و المغني: «فالواجب». و نص عبارة المغني قبل ذلك، ما يلي: «فإن قيل: إنما وجب

و الْمُتَعَالَمُ<sup>١</sup> مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرْجِعُونَ فِيمَا يَتَمَسَّكُونَ بِهِ مِنَ  
الْأَحْكَامِ إِلَى الْأَدِلَّةِ - أَنْ يُحْمَلَ<sup>٢</sup> تَمَسُّكُهُمْ بِذَلِكَ عَلَى الْأَمْرِ<sup>٣</sup> الَّذِي  
يُظْهَرُ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَهُ وَجَبَ<sup>٤</sup> حَمْلُ تَمَسُّكِهِمْ  
بِالْحُدُودِ وَالْأَحْكَامِ عَلَى أَنَّهُ لِأَجْلِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ أَنَّهُمْ<sup>٥</sup> تَمَسَّكُوا  
بِذَلِكَ وَلَمْ يَظْهَرْ فِيهِمْ سِوَاهُ. وَ هَذَا قَائِمٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ [فَالْوَاجِبُ أَنْ  
تَقْطَعَ بِصَحَّتِهِ].<sup>٦</sup>

فهذا إِنَّمَا كَانَ يَجِبُ لَوْ لَمْ يَظْهَرْ بَيْنَهُمْ إِلَّا مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ، فَأَمَّا وَ<sup>٧</sup> ظُهُورُ  
الْآيَاتِ الَّتِي أَشَرْنَا<sup>٨</sup> إِلَيْهَا بَيْنَهُمْ مَعْلُومٌ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَمَلُهُمْ إِنَّمَا كَانَ  
لِأَجْلِهَا، دُونَ الْأَخْبَارِ؟

وَمَا رَأَيْنَا أَطْرَفَ<sup>٩</sup> مِنْ إِقْدَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ عَلَى أَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ بَيْنَهُمْ إِلَّا  
الْأَخْبَارُ الَّتِي ادَّعَيْتَ فِي الْإِجْمَاعِ، وَ تَكَرَّرَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَظْهَرْ بَيْنَهُمْ»<sup>١٠</sup>

« ذلك فيما ذكرتم لأنه مقطوع به، وليس كذلك هذه الأخبار؛ لأنكم لا تقطعون بها وبنقلها. قيل  
له: تقطع بشيئونها لأجل هذه الطريقة كما تقطع بما ذكرته، فالواجب...».

١. هكذا في المطبوع والمغني. وفي النسخ: «و متعالم».

٢. في المغني: «أن نحيل».

٣. في المطبوع: «أن» بدل «الذي».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «وجب له».

٥. في «ص، ط، ف» - «أنهم».

٦. المغني، ج ١٧، ص ١٨٩. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٧. في «ج» - «و».

٨. في «ج»: «أشرت».

٩. في «د» و المطبوع: «أطرف».

١٠. في «ج، ص، ط»: «عنهم».

غَيْرَهَا»<sup>١</sup> مع علمه<sup>٢</sup> بَأَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي يَتَضَمَّنُ الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقُ بِهَا فِي الْإِجْمَاعِ قَدْ كَانَ ظُهُورُهُ بَيْنَهُمْ<sup>٣</sup> أَقْوَى مِنْ ظُهُورِ كُلِّ خَبَرٍ.

و بَعْدُ، فَيَلْزِمُهُ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي سَلَكَهَا الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ عَمَلَ الصَّحَابَةِ بِالْإِجْمَاعِ إِنَّمَا كَانَ لِلآيَاتِ دُونَ الْأَخْبَارِ، فَضْلاً عَنِ التَّجْوِيزِ لِدَلَالَتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجِبَ عَلَى مَا ادَّعَاهُ فِي الصَّحَابَةِ إِذَا عَلِمَ تَمَسُّكُهُمْ بِطَرِيقَةٍ فِي الدِّينِ أَنْ يُحَكِّمَ بَأَنَّ تَمَسُّكَهُمْ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ مَا يَظْهَرُ بَيْنَهُمْ مِنَ الْأَدَلَّةِ دُونَ غَيْرِهَا، فَهَكَذَا يَجِبُ إِذَا عَلِمَ تَمَسُّكَهُمْ بِالْإِجْمَاعِ، وَظَهَرَ بَيْنَهُمْ<sup>٥</sup> أَمْرَانِ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فَضْلٌ عَظِيمٌ فِي الظُّهُورِ وَ الشُّهُرَةِ وَ الْقُوَّةِ، أَنْ يَقْضَى<sup>٦</sup> بَأَنَّ عَمَلَهُمْ إِنَّمَا كَانَ مِنْ أَجْلِ الْقَوِيِّ الْعَالِي الرُّتْبَةِ فِي الظُّهُورِ؛ لِأَنَّ حُسْنَ الظَّنِّ بِهِمْ هُوَ<sup>٧</sup> الَّذِي يَقْتَضِي حَمْلَ أَعْمَالِهِمْ عَلَى الصَّحَةِ، وَ مُوَافَقَةَ الْحَقِّ وَ الدِّينِ يَقْتَضِي هَذَا، بَلْ يَجِبُ - إِذَا ظَهَرَ عَمَلُهُمْ وَ تَمَسُّكُهُمْ وَ اتَّفَقَ عَلَى أَمْرِ ظَهَرَ بَيْنَهُمْ<sup>٨</sup> وَ اشْتَهَرَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونُوا فَعَلُوا لَهُ وَ مِنْ أَجْلِهِ، وَ ادَّعَى ظُهُورُ أَمْرٍ آخَرَ بَيْنَهُمْ لَمْ يَقَعْ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ وَ لَا التَّسْلِيمُ مِنْ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ لَهُ - أَنْ يُحَكِّمَ بَأَنَّ تَمَسُّكَهُمْ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْمَعْلُومِ الْمُتَيَقِّنِ دُونَ الْمَشْكُوكِ فِيهِ.

و هَذَا يَوْجِبُ الْقَطْعَ عَلَى أَنَّ عَمَلَهُمْ بِالْإِجْمَاعِ - إِنْ كَانُوا عَمِلُوا بِهِ - لِأَجْلِ<sup>٩</sup>

١. المغني، ج ١٧، ص ١٨٩.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «مع أنه قد علم».

٣. في «د»: «منهم». و في المطبوع و الحجري: «فيهم».

٤. في المطبوع: «أوجب».

٥. في «ط»: «بينهما».

٦. في «ج»: «يقضي».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «هو».

٨. في «ج، د، ص»: «فيهم».

٩. في المطبوع: «من أجل».

الآيات التي قد عَلِمَ ظُهورُها بَيْنَهُمْ، وَ اتَّفَقَ عَلَى<sup>١</sup> وَقوفِهِمْ عَلَيْها وَ معرفَتِهِمْ بِها،  
دُونَ الْخَبَرِ الَّذِي يَعْتَقِدُ كَثِيرٌ مِنَ الْأُمَّةِ أَنَّهُ مُؤَلَّدٌ<sup>٢</sup> مَصْنُوعٌ لَمْ تَعْرِفْهُ الصَّحَابَةُ وَ لَا  
سَمِعَتْ بِهِ.

[مناقشة المقدمة الثالثة: جواز خطأ الصحابة في التمسك ببعض الأخبار الباطلة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَ قد صَحَّ مِنْ عَادَةِ الصَّحَابَةِ وَ مَنْ بَعْدَهُمْ<sup>٣</sup> فِي الْأَخْبَارِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ  
فِيمَا لَا يَعْظُمُ الْوِزْرُ وَ الْخَطَأُ فِيهِ<sup>٤</sup>؛ مِثْلُ الَّذِي رُوِيَ<sup>٥</sup> عَنْ عُمَرَ<sup>٦</sup> فِي  
الاسْتِئْذَانِ<sup>٧</sup> وَ غَيْرِهِ [وَ مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يُحْلِفُ مَنْ  
كَانَ يُخْبِرُهُ الْخَبَرَ عَنِ الرَّسُولِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛]<sup>٨</sup> فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَجْرِيَ<sup>٩</sup>

٢٥١/١

١. في المطبوع والحجري: - «على».

٢. في «د»: «مؤلف».

٣. في المطبوع والحجري: «بعده».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «لا يعظم الوزر فيه والخطأ».

٥. في المغني: + «فيه».

٦. في «د»: + «و غيره».

٧. رواه البخاري في صحيحه (ج ٧، ص ١٣٠) في كتاب الاستئذان عن أبي سعيد الخدري، قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً، فلم يؤذن لي، فرجعتُ. فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعتُ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع». فقال: والله لتقيمن عليه بيئة. أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم؟ فقال أبي بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم. فكنْتُ أصغر القوم، فقمْتُ معه، فأخبرتُ عمر أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك.

٨. ما بين المعقوفين من المغني.

٩. في المغني: «تجري».



بِمِثْلِ<sup>١</sup> ذَلِكَ<sup>٢</sup> عَادَتْهُمْ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الدِّيَانَةِ وَشِدَّةِ التَّحَرُّزِ مِنَ الْغُلْطِ فِيهَا، وَ مَعَ ذَلِكَ يَتَمَسَّكُونَ بِالْإِجْمَاعِ، وَ يَجْعَلُونَهُ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ، وَ يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ، وَ يَقْطَعُونَ عِنْدَهُ الْجَاهِدَ وَ الرَّأْيَ لِأَجْلِ خَبَرٍ ذَكَرُوهُ غَيْرِ صَحِيحٍ عِنْدَهُمْ، وَ الْعَادَةُ الظَّاهِرَةُ عَنْهُمْ أَنَّ مَا طَرِيقُهُ الْخَبَرُ الَّذِي لَمْ يَثْبُتْ<sup>٣</sup> صَحَّتْهُ قَدْ كَانَ يَقْبَلُهُ وَاحِدٌ وَ يَرُدُّهُ آخَرُ، وَ إِنَّمَا كَانُوا يُطَبِّقُونَ<sup>٤</sup> عَلَى الْخَبَرِ وَ الْعَمَلِ بِهِ إِذَا جَمَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْعِلْمِ<sup>٥</sup> بِصَحَّةِ<sup>٦</sup> ذَلِكَ....<sup>٧</sup>

فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ فِي الصَّحَابَةِ أَنْ يَتَوَقَّفُوا فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ لَضَعْفِ الشُّبْهَةِ فِيهِ، وَ يُمَضُّوا غَيْرَهُ وَ يَعْتَقِدُوا صَحَّتَهُ لِقُوَّةِ الشُّبْهَةِ<sup>٨</sup>؛ إِمَّا<sup>٩</sup> لِأَنَّهُمْ أَحْسَنُوا الظَّنَّ بِرَأْيِهِ وَ غَلَبَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ ثِقَتِهِ وَ أَمَانَتِهِ مَا دَعَاهُمْ إِلَى اعْتِقَادِ صِحَّةِ خَبَرِهِ، أَوْ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَافَقَ مِنْهُمْ اعْتِقَاداً مُتَقَدِّماً لِمَعْنَاهُ فَاعْتَقَدُوا صَحَّتَهُ مِنْ حَيْثُ طَابَقَ مَا فِي نَفْسِهِمْ، أَوْ لِأَنَّهُمْ وَجَدُوهُ مُوَافِقاً لِلآيَاتِ الَّتِي يُتَعَلَّقُ بِهَا فِي صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ وَ كَانُوا مُعْتَقِدِينَ

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «مثل».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «+ من».

٣. في المطبوع: «لم تثبت».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «يظهرون الإطباق» بدل «يطبقون».

٥. في المطبوع: «إذا حملهم ذلك على العلم» بدل «إذا جمعهم على ذلك العلم».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «بصحته» بدل «بصحّة ذلك».

٧. المغني، ج ١٧، ص ١٩٠ - ١٩١.

٨. أي تارة يكون بعض الأخبار الباطلة يشبه الحقَّ شَبْهاً ضعيفاً و تكون الشبهة فيه ضعيفة، فيتوقفون فيه، و أخرى يكون شَبْه ذلك البعض بالحقَّ قوياً و تكون الشبهة فيه قوية، فيعتقدون صحته على نحو الخطأ.

٩. في «ص»: «- إِمَّا».

فيها أنها دالة على كون الإجماع حجةً فصَدَّقوا به من هذا الوجه، إلى غير ما ذكرناه من وجوه الشبهة<sup>١</sup> وطُرُقها، وهي كثيرة.

و ليس يجب إذا ردوا باطلاً أو<sup>٢</sup> توقفوا في مشكوك فيه أن يفعلوا ذلك في كل ما جرى هذا المجرى؛ لأن المسارعة إلى قبول الباطل قد تقع من العقلاء وأهل الدين لقوة الشبهة، وإن<sup>٣</sup> لم يجب أن يسارعوا إلى التصديق بكل باطل وإن ضَعُفَت شُبُهَتُهُ.

٢٥٢/١

ومحصول كلام صاحب الكتاب: أنهم إذا أصابوا في شيء فلا بد أن يُصيبوا في كل شيء، وعلى هذا بنى دعواه أن عادتْهم جَزَتْ بأن لا يقبلوا إلا الصحيح. وهذا ظاهر الفساد؛<sup>٤</sup> لأن المصيب في أمور كثيرة لا يمتنع أن يخطئ في غيرها، وليس هذا مما يُراعى فيه عادة، على أنه أيضاً مدَّع في العادة.

ولو قيل له: من أين لك أن جميع ما ردَّوه كان باطلاً، وكل ما قبلوه كان صحيحاً؟ لم يجد متعلّقاً، وليس يثبت<sup>٥</sup> له العادة التي ذكرها إلا بعد ثبوت أنهم لم يقبلوا إلا الصحيح، ولم يدفعوا إلا الباطل. وهذا غير مُسلم في كل شيء ردَّوه<sup>٦</sup> وقبلوه<sup>٧</sup>. ولا فرق بين المُعتمد على هذه الطريقة، وبين مَنْ قال في نفسه<sup>٨</sup> أو غيره: إذا

١. في «ط»: «الشبهة».

٢. في «ط»: «و».

٣. في «ج، ص، ط»: «ولأنه».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «+ ما هو».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و ظاهر فساد ذلك».

٦. في المطبوع: «و ليس تثبت».

٧. في «د»: «+ له».

٨. في المطبوع: «أو».

٩. في «ج»: «سأل من نفسه». وفي «ص»: «سأل نفسه».

كُنْتُ أَوْ كَانَ فَلَانٌ مُصِيباً فِي كُلِّ أَعْمَالِهِ وَ اعْتِقَادَاتِهِ، وَ مَتَمَسِّكاً بِالْحَقِّ، وَ دَافِعاً لِلْبَاطِلِ، وَ كَانَ هَذَا مَعْلُوماً وَ<sup>١</sup> مُسَلِّماً، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ<sup>٢</sup> هَذِهِ عَادَةً مُسْتَمِرَّةً مَانِعَةً مِنْ<sup>٣</sup> أَنْ يُخْطِئَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، أَوْ يَعْتَقِدَهُ بَاطِلاً.

فَإِذَا كَانَ هَذَا الْقَائِلُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ مُبْطِلاً وَاضِعاً لِلْقَوْلِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ<sup>٤</sup>، وَ كَانَ جَوَابُهُمْ لَهُ: أَنْ فُلَاناً وَ إِنْ كَانَ مُصِيباً عِنْدَنَا فِي اعْتِقَادَاتِهِ وَ أَعْمَالِهِ - كَمَا ذَكَرْتَ - فَلَيْسَ هَذَا بِعَاصِمٍ لَهُ مِنْ اعْتِقَادِ بَاطِلٍ تَقْوَى<sup>٥</sup> شُبْهَتُهُ عَلَيْهِ، وَ إِنَّمَا حَكَمْنَا بِصَوَابِ أَعْمَالِهِ مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا بِالِدَلِيلِ صِحَّتَهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حُكْمَنَا فِي جَمِيعِ مَا يَعْتَقِدُهُ وَ يَفْعَلُهُ<sup>٦</sup>، وَ لَا نَجْعَلُ<sup>٧</sup> صَوَابَهُ فِي الْبَعْضِ دَلَالَةً عَلَى صَوَابِهِ فِي الْكُلِّ.

وَ هَذِهِ صُورَةٌ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِيمَا تَعَلَّقَ<sup>٨</sup> بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُ مِثْلَ ذَلِكَ. وَ نِهَايَةُ مَا يَقْتَضِيهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِالصَّحَابَةِ، وَ حَمْلُ أُمُورِهِمْ عَلَى مَا يُشَبِّهُ مَا اسْتَقَرَّ فِي النُّفُوسِ مِنْ تَعْظِيمِهِمْ وَ تَبْجِيلِهِمْ: أَنْ يُحْكَمَ<sup>٩</sup> بِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا الْخَبَرَ<sup>١٠</sup> الْمَذْكُورَ<sup>١١</sup>.

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «و».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فيجب أن يكون».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «من».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أو يعدّ باطلاً قوله، واضعاً القول في غير موضعه» بدل «أو يعتقده باطلاً. فإذا كان» إلى قوله: «في غير موضعه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «يقوى».

٦. في «د»: «ما نعتقده ونفعله».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ولا يجعل».

٨. في «ص»: «يتعلّق».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يحكموا».

١٠. أي أخبار الإجماع.

١١. في «ج»: - «المذكور».

و يَعدِلُوا عن رَدِّهِ و تكذيبِ رَاوِيهِ<sup>١</sup> إِلَّا بَعْدَ أَنْ اعْتَقَدُوا صِحَّتَهُ، وَ قَوَّيْتُ الشُّبْهَةَ عَلَيْهِمْ فِي أَمْرِهِ.

و هذا قد فَعَلْنَاهُ، وَ لَيْسَ يَنْتَهِي حُسْنُ الظَّنِّ بِهِمْ إِلَى أَنْ يَوْجِبَ عَلَيْنَا الْقَطْعَ عَلَى عَصَمَتِهِمْ، وَ أَنَّهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ إِلَّا الْحَقَّ، وَ لَا يَدْفَعُونَ إِلَّا الْبَاطِلَ!!

على أَنَا إِذَا زِدْنَا فِي حُسْنِ الظَّنِّ - وَ قُلْنَا: إِنَّهُمْ لَمْ يَتَلَقَّوْا أَخْبَارَ الْإِجْمَاعِ عَنِ الْآحَادِ، بَلْ عَنِ الْجَمَاعَةِ - لَمْ يَنْبُتْ مَا يُرِيدُهُ الْخُصُومُ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْتَقِدُوا فِي الْجَمَاعَةِ الَّتِي أوردَتْ عَلَيْهِمْ تِلْكَ الْأَخْبَارَ صِفَةَ الْمُتَوَاتِرِينَ فَيُصَدِّقُوهُمْ وَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْحَقِيقَةِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِصِفَةِ الْجَمَاعَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ الَّتِي يَقْطَعُ خَبَرُهَا الْعُذْرُ لَيْسَ يَحْصُلُ ضَرُورَةٌ، بَلْ الطَّرِيقُ إِلَى اسْتِدْرَاكِهِ الْاسْتِدْلَالُ، الَّذِي يَجُوزُ عَلَى الصَّحَابَةِ - وَ إِنْ تَدَيَّنَتْ، وَ حَسُنَتْ طَرَائِقُهَا<sup>٢</sup> - الْغَلْطُ فِيهِ.

وَ أَرْجُو أَنْ لَا يَنْتَهِيَ<sup>٣</sup> الضَّرُورَةُ بِصَاحِبِ الْكِتَابِ إِلَى أَنْ يَدَّعِي أَنَّ الصَّحَابَةَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا الْغَلْطُ فِي الْاسْتِدْلَالِ عَلَى كَوْنِ الْخَبَرِ مُتَوَاتِرًا، وَ إِنْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ قَرِيبًا مِنْ هَذَا. وَ مَتَى طَوَّلَ حَامِلٌ نَفْسِهِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ<sup>٤</sup> بِالذَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِهِ ظَهَرَ عَجْزُهُ، وَ بَانَ أَمْرُهُ مِنْ قُرْبٍ<sup>٥</sup>.

وَ قَوْلُهُ فِي<sup>٦</sup> خِلَالِ كَلَامِهِ: «فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلُوا كَذَا وَ كَذَا لِأَجْلِ خَبَرٍ غَيْرِ صَحِيحٍ عِنْدَهُمْ»<sup>٧</sup> تَمُويَّةٌ؛ لِأَنَّا لَمْ نَقُلْ أَنَّهُمْ قَبِلُوا مَا هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ عِنْدَهُمْ، وَ إِنَّمَا

٢٥٤/١

١. في «د»: «رواته».

٢. في «ص»: «طريقها».

٣. في المطبوع: «لا تنتهي».

٤. في «د»: «الأمور».

٥. في «ص»: «من قريب».

٦. في المطبوع: «من».

٧. المغني، ج ١٧، ص ١٩٠.

أَجَزْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ يَقْبَلُوا مَا هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ فِي الْحَقِيقَةِ وَإِنْ اعْتَقَدُوا بِالشُّبْهَةِ صِحَّتَهُ.

[عدم رواية جميع الصحابة لجميع الأخبار أو أكثرها]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الثَّانِيَةُ<sup>١</sup> فَقَدْ ذَكَرَهَا فِي «الْبَغْدَادِيَّاتِ»<sup>٢</sup>، وَ قَالَ<sup>٣</sup>: وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ<sup>٤</sup>، مُلَازِمِينَ لَهُ فِي أَكْثَرِ الْأَزْمَانِ<sup>٥</sup> إِلَّا فِي الْأَوْقَاتِ الْيَسِيرَةِ، وَ التَّعَبُّدُ بِمَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ يَشْمَلُ<sup>٦</sup> الْخَاصَّةَ وَ الْعَامَّةَ. فَلَوْ قَالَ لَهُمْ قَائِلٌ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٧</sup> قَالَ: «إِنَّ أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلَالٍ»<sup>٨</sup>، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَجْرِي [مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ]<sup>٩</sup> [مَجْرَى مَا تَقُومُ<sup>١٠</sup> بِهِ

١. وَ هِيَ الدَّلِيلُ الثَّانِي عَلَى أَنَّ تَمَسُّكَ الصَّحَابَةِ بِخَيْرِ الْإِجْمَاعِ يَدُلُّ عَلَى صِحَّتِهِ. وَ قَدْ تَقَدَّمَ الطَّرِيقَةُ الْأُولَى فِي الْمَغْنِيِّ، ج ١٧، ص ١٨٧، وَ لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَصْنُفُ لِمُنَاقَشَتِهَا، لَكِنَّهُ سَوْفَ يَشِيرُ إِلَيْهَا فِي ص ٢٥٩ عِنْدَ قَوْلِهِ: «عَلَى أَنَّهُ قَدْ مَضَى فِي كَلَامِهِ...».

٢. وَ هِيَ مَسَائِلُ تَكَلَّمَ فِيهَا أَبُو هَاشِمٍ الْجَبَائِي عَلَى نَقْضِ مَذَاهِبِ الْبَغْدَادِيِّينَ مِنَ الْمَعْتَزَلَةِ. الشَّامِلُ فِي أُصُولِ الدِّينِ، ص ٢٥٨.

٣. فِي «ج»، ص، ط، ف: - «وَقَالَ».

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «قَدْ» بِدُونِ الْوَاوِ.

٥. فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «ثُمَّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِيِّ.

٦. فِي «د» وَ الْحَجَرِيِّ وَ الْمَغْنِيِّ: - «فِي أَكْثَرِ الْأَزْمَانِ». وَ فِي «ص، ط»: «الزَّمَانِ» بِدَلِّ الْأَزْمَانِ.

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «ثُمَّ».

٨. فِي «ص، ط»: «يَشْتَمِلُ».

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ».

١٠. قَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ هَذَا الْحَدِيثِ فِيمَا تَقَدَّمَ.

١١. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَغْنِيِّ.

١٢. فِي «ط»: «يَقُومُ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «يَقِيمُ».

الحُجَّةُ مِنْهُ<sup>١</sup> عَلَى النَّاسِ، وَ لَمْ يُخَيِّرْ بِذَلِكَ إِلَّا وَاحِدًا لَا يَعْرِفُونَ صِدْقَهُ،  
لَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يُرَدَّوْهُ وَيَقْفُوا عِنْدَ قَوْلِهِ؛ فَلَمَّا رَأَيْنَاهُمْ قَدْ أَدْعَنُوا  
لهذا الخبرِ وَ لَمْ يُنْكِرُوهُ، عَلِمَ<sup>٢</sup> أَنَّهُ صَحِيحٌ.<sup>٣</sup>

فَلَوْ وَجِبَ أَنْ يُرَدَّ الصَّحَابَةُ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا لَمْ يَسْمَعَهُ جَمِيعُهُمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ، لَوْ جَبَ  
رَدُّهُمْ كُلِّ الْأَخْبَارِ الْمَرْوِيَةِ أَوْ أَكْثَرَهَا؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ مِنَ الْأَخْبَارِ قَدْ تَفَرَّدَ بِتَقْلِهِ جَمَاعَةٌ  
دُونَ غَيْرِهَا، وَ<sup>٤</sup> أَحَادٌ دُونَ جَمَاعَةٍ، وَ لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ الْأَصْحَابِ<sup>٥</sup> مُتَلَاذِمِينَ لِلنَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ، بَلْ قَدْ كَانَ يَشْهَدُ مِنْهُمْ بَعْضٌ وَ يَغِيبُ آخَرُ،  
وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِهَذَا<sup>٦</sup> الْخَبَرِ جَمَاعَةٌ لَا يَكُونُ مِثْلُهَا قَاطِعًا لِلْعُذْرِ  
فِي الْحَقِيقَةِ إِذَا أُنْعِمَ النَّظَرُ<sup>٧</sup> فِي أَمْرِهِمْ، فَيَعْتَقِدُوا صِحَّةَ قَوْلِهِمْ بِالشُّبْهَةِ الدَّاخِلَةِ مِنْ  
بَعْضِ الْوُجُوهِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا<sup>٨</sup>. وَ لَا يَكُونُ لَهُمْ رَدُّ خَبَرِهِمْ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَشْهَدْهُ  
جَمِيعُهُمْ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَيْفًا مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ مَا تُقَلِّ مِنَ الْأَخْبَارِ قَدْ كَانَ يَحْضُرُهُ بَعْضُهُمْ  
وَ يَغِيبُ عَنْهُ سَائِرُهُمْ. وَ لَا يَكُونُ لَهُمْ أَيْضًا رَدُّهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَضَمِّنًا مَا يَعْمُ  
فَرَضُهُ. وَ لَمْ يُرَدَّ مِنْ جِهَةٍ تَقْطَعُ<sup>٩</sup> الْعُذْرَ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ اعْتَقَدُوا فِي الْخَبَرِ - لِقُوَّةِ الشُّبْهَةِ -  
أَنَّهُ قَاطِعٌ لِلْعُذْرِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

٢٥٥/١

١. في المغني: - «منه».

٢. في المغني: + «بذلك و حاله ما ذكرناه».

٣. المغني، ج ١٧، ص ١٩١.

٤. في «ج»: «أو».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «الصحابة».

٦. في «د» و الحجري و المطبوع: «هذا».

٧. أنعم النظر فيه: إذا أطال التفكير فيه. النهاية، ج ٥، ص ٨٣؛ لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٨٦ (نعم).

٨. تقدّمت في ص ٧١.

٩. في الحجري: «يقطع».

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْغُلَطَ فِي الْاِسْتِدْلَالِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ!!  
و هذا إن قِيلَ عَقْلًا عُرِفَتْ صُورَةُ قَائِلِهِ، وَ إِنْ قِيلَ سَمْعًا فَنَحْنُ فِي الْكَلَامِ عَلَى  
السَّمْعِ الْمُتَدَعِي، وَ قَبْلَ تَصْحِيحِهِ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى ذَلِكَ.  
وَ قَوْلُهُ فِي كَلَامِهِ: «وَلَمْ يُخْبَرْ بِذَلِكَ إِلَّا وَاحِدًا لَا يَعْرِفُونَ صِدْقَهُ» قَدْ مَضَى  
الْكَلَامُ عَلَى مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُمْ وَ إِنْ لَمْ يَعْرِفُوا صِدْقَهُ مُعْتَقِدُونَ لَهُ.  
وَ قَوْلُهُ: «لَقَدْ كَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَرُدُّوهُ وَ يَقْفُوا»<sup>١</sup> عِنْدَ قَوْلِهِ «صَحِيحٌ، غَيْرَ أَنَّ الْوَاجِبَ  
يَجُوزُ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ، وَ كَلَامُنَا فِيمَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلُوهُ أَوْ يُخْلَوْا بِهِ، لَا  
فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ. وَ لَيْسَ يَكُونُ نَتِيجَةُ تَقْدِيمِهِ أَنَّ «الْوَاجِبَ أَنْ يَرُدُّوهُ وَ يَقْفُوا  
عِنْدَهُ»، أَنَّهُمْ<sup>٢</sup> «إِذَا أَدْعَنُوا لَهُ وَ لَمْ يُنْكِرُوهُ عَلِمَ أَنَّهُ صَحِيحٌ»؛ بَلْ إِنَّمَا تَكُونُ هَذِهِ  
النَّتِيجَةُ إِذَا تَقَدَّمَ - مَعَ أَنَّ «الْوَاجِبَ أَنْ يَرُدُّوهُ» - أَنَّهُمْ<sup>٣</sup> «لَا يَعْدِلُونَ عَنْ وَاجِبٍ وَ لَا  
يُخْلَوْنَ بِهِ»، وَ هِيَ هَاتَانِ أَنْ يَصِحَّ هَذَا.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَ نَظِيرُ ذَلِكَ<sup>٤</sup> أَنْ نَجِدَ إِنْسَانًا يَرُوي خَبْرًا عَنْ مَجْلِسٍ حَافِلٍ<sup>٥</sup> وَ مَجْمَعٍ  
عَظِيمٍ، فَالْمَعْلُومُ أَنَّهُ مَتَى كَانَ كَاذِبًا أَنْكَرَ عَلَيْهِ مَنْ يَحْضُرُ ذَلِكَ الْمَجْلِسَ،

١. في المطبوع و الحجري: - «قد».

٢. في «ص، ط، ف»: «ردّه و أن يقفوا» بدل «أن يردّوه و يقفوا».

٣. خبر «يكون».

٤. في النسخ و الحجري: «يكون».

٥. فاعل «تقدّم».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «و».

٧. أي نظير ما تقدّم في المقطع السابق المنقول من المغني حول سلوك الصحابة.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «حفل».

و إذا لم يُنكرْهُ<sup>١</sup> عَلِمَ صِدْقَهُ في خبره.<sup>٢</sup>

فباطل؛ لأنه غَيْرُ مُتَمَتِّعٍ أَنْ يُمَسِكَ أَهْلُ الْمَجْمَعِ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنْ كَاذِبٍ يَعْرِفُونَ كَذِبَهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ غَرَضُ لَهُمْ، أَوْ كَانَ فِي الْإِمْسَاكِ عَنْ تَكْذِيبِهِ دَفْعُ ضَرَرٍ<sup>٣</sup> عَنْهُمْ، أَوْ جَرُّ نَفْعٍ إِلَيْهِمْ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ<sup>٤</sup> لِأَهْلِ هَذَا الْمَجْمَعِ<sup>٥</sup> بَعْضُ النَّاسِ عَنَايَةً، وَ كَانَ شَرِيكًا لَهُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ، أَوْ قَرِيبًا إِلَيْهِمْ فِي نَسَبِهِمْ، وَ كَانُوا قَدْ أَحْسَنُوا مِنْ بَعْضِ السُّلَاطِينِ الظُّلْمَةَ يَطْمَعُ فِي حَالِهِ وَ مَالِهِ<sup>٦</sup>، وَ قَامَ هَذَا الْمُخْبِرُ الْكَاذِبُ بِحَضْرَةِ ذَلِكَ السُّلْطَانِ، أَوْ بِحَضْرَةِ مَنْ يُبْلَغُهُ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَقَالَ وَ أَهْلُ الْمَجْمَعِ حُضُورٌ: هَؤُلَاءِ يَعْلَمُونَ أَنَّ فُلَانًا - وَ أَشَارَ إِلَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ شَرِيكٌ لِلْقَوْمِ، أَوْ هُمْ عَلَى عَنَايَةٍ شَدِيدَةٍ بِهِ - فَقِيرٌ لَا حَالَ لَهُ وَ لَا مَالَ، وَ أَنَّهُ حَضَرَهُمْ فِي يَوْمٍ كَذَا، فَسَأَلَهُمْ مَا يُصْلِحُ بِهِ حَالَهُ، وَ يَلُمُّ بِهِ شَعْتَهُ<sup>٧</sup>، لَكَانَ جَمِيعُ أَهْلِ الْمَجْمَعِ<sup>٨</sup> يُمَسِكُونَ عَنِ الرَّدِّ عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِكَذِبِهِ، بَلْ رُبَّمَا صَدَّقُوهُ وَ شَهِدُوا لِفُظٍّ بِمِثْلِ قَوْلِهِ، وَ مَنْ دَفَعَ هَذَا كَانَ مُكَابِرًا لِعَقْلِهِ.

١. في المغني: «فإذا لم ينكره».

٢. المغني، ج ١٧، ص ١٩١ - ١٩٢.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «ضرر يندفع» بدل «دفع ضرر».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «كان».

٥. في «د»: «الجمع».

٦. الحال: التراب اللين الذي يقال له: السهلة، و الطين الأسود. و المال في الأصل: الذهب و الفضة، ثم أُطلق على كل ما يَتَنَتَّى وَ يُمْلِك. فعليه يكون الحال و المال كل ما يُمْلِك من نقد و غيره.

٧. «يَلُمُّ»، أي يجمع؛ وَ لَمْ الشَّيْءُ يَلُمُّهُ لَمَّا، أي جمعه و أصلحه. وَ «الشَّعْتُ» وَ «الشَّعْتُ»: انتشار الأمر و خَلُّهُ؛ يقال: لَمْ اللَّهُ شَعْتَهُ، أي جمع ما تَفَرَّقَ من أموره و أصلحه. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٤٧ (لمم)؛ وَ ج ٢، ص ١٦٠ (شعث).

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «لكان أهل المجمع جميعهم».



على أن ما ضربه من المثل غير مثبته لما نحن فيه لو سلم له؛ لأن خبر الإجماع لم يدعه<sup>٢</sup> الراوي على الصحابة، ولا استشهدهم عليه؛ لأننا قد بينا بطلان ما ظنه من وجوب حضور جميع الصحابة كل الأقوال المسموعة من الرسول صلى الله عليه وآله<sup>٣</sup>، وأن المعلوم من حالهم تفرد بعضهم بسماع ما لم يسمعه الجميع، وإذا صح هذا لم يلزم أن يكذبوا رواية<sup>٤</sup> قياساً على<sup>٥</sup> تكذيب أهل المجلس لمن<sup>٦</sup> يروي عنهم خبراً، أو يستشهدهم على ما يعلمون أنه كاذب فيه. وجرى أمر الصحابة والخبر المروي بحضرتها في الإجماع مجرى من يروي خبراً في مجلس لا يدعيه عليهم، ولا يستشهدهم على صحته، ومتى فرض على هذا الوجه، كان جائزاً منهم أن يصدقوه إذا أحسنوا الظن به<sup>٧</sup> ودخلت عليهم الشبهة في صحة قوله.

فأما قوله:

وقد يُمثل ذلك<sup>٨</sup> بما هو أوقع في القلب مما نعرفه من حال أصحاب العالم الواحد، الذي جرت عادتهم بمعرفة مذاهبه وأقوايله، والتشدد في ذلك والتبجح بالرواية له<sup>٩</sup>، فغير جائز والحال هذه أن يحكي

١. في المطبوع: «ولو».

٢. في «د» و المطبوع: «لم يدعيه».

٣. تقدم أنفاً في ص ٧٦.

٤. في «ج، ص، ط»: «راويه».

٥. في «ط»: «في».

٦. في «ص»: «بمن».

٧. في المطبوع والحجري: «أو».

٨. أي ما تقدم في المقطع قبل السابق المنقول من المغني، والمتعلق بسلوك الصحابة.

٩. في «ف»: «في الرواية له». وفي المغني: - «له».

الواحد منهم عنه مذهباً تَشْتَدُّ<sup>١</sup> به العناية، والباقون مُجْتَمِعُونَ<sup>٢</sup> فَيَسْلَمُوا له<sup>٣</sup>، وذلك المذهب<sup>٤</sup> مِمَّا لَوْ كَانَ حَقًّا لَظَهَرَ ظُهُورًا لَا يَخْتَصُّ بِهِ ذَلِكَ الواحد. والمعلوم من حاله عليه السلام<sup>٥</sup> في أصحابه أَنَّهُمْ إِنْ لَمْ يَزِيدُوا معه فيما يُبْلَغُونَهُ<sup>٦</sup> مِنْ شَرَائِعِهِ<sup>٧</sup> وَتَقْلُونَهُ لَمْ يَنْقُصُوا مِمَّا ذَكَرْنَاهُ<sup>٨</sup>؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ مع كَوْنِ الإجماعِ أَحَدَ الْأَصُولِ لِلدِّينِ<sup>٩</sup> أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِهِ بِخَبَرٍ<sup>١٠</sup> واحدٍ؟ مع عِلْمِهِمْ<sup>١١</sup> أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخُصَّ بِذَلِكَ - مع أَنَّهُ مِنْ<sup>١٢</sup> عِلْمِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ - الْوَاحِدَ وَالْاِثْنَيْنِ، وَأَنَّهُ فِي بَابِهِ أَوْجَبُ إِظْهَارًا مِنْ أَكْثَرِ<sup>١٣</sup> أَرْكَانِ الدِّينِ، وَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ عَنْ<sup>١٤</sup> طَرِيقَةِ<sup>١٥</sup> الْعَادَاتِ. [وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُنْكِرَ صِحَّةَ ذَلِكَ بِأَنْ يَظُنَّ أَنَّا صَحَّحْنَا خَبَرَ

٢٥٨/١

١. في «د، ص، ط» و «الحجري»: «يشتد».

٢. في «ج، ص»: «يجتمعون».

٣. في المغني: «والباقون يخضعون له» بدل «والباقون مجتمعون فيسلموا له».

٤. في «د»: «المذاهب».

٥. في المغني: «صلى الله عليه». وكذا في المورد الذي يليه.

٦. في المغني: «يفعلونه».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «شريعته».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «لم ينقصوه» بدل «لم ينقصوا مما ذكرناه». وفي المغني: «لم ينقص فيما ذكرناه».

٩. في المغني: «أصول الدين».

١٠. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «به». وفي المغني: «الخبر» بدل «بخبر».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «علمهم».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

١٣. في المطبوع: «أكثرهم».

١٤. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

١٥. في «ج، ص» و «المغني»: «طريق».

الإجماع باجتماعهم على العمل أو على ترك التكبير؛ وذلك لأننا اعتمدنا على العادات التي تقتضي صحة الأخبار، حتى لو لم يكن الإجماع حقاً لم يؤثر في أن هذه الطريقة تُعرف بها صحة الخبر، كما يبيّنه في باب الأخبار<sup>١</sup>.

فقد تقدّم الكلام على معناه في الفصل الذي خرّجنا عنه<sup>٢</sup> إلى حكاية كلامه هذا، وبيّنا أنه غير مُمتنع أن تُمسك<sup>٣</sup> الجماعة عن الإنكار على كاذب يُعلم كذبه وإن كان مُدّعياً عليها إذا حصل هناك غرض قوي.

والقول في هذا المثال الذي صار إليه كالقول في المثال الأول الذي ضرّبه؛ لأننا نعلم أن أصحاب هذا العالم - الذي وصف حاله، وشدّة عنايتهم بحفظ مذهبهم وضبطها - لو كانوا بحضرة سلطانٍ قاهرٍ ظالم، وكان له مذهبٌ يخالف مذهب العالم الذي يصحّبونه، يُعادي<sup>٤</sup> فيه الخارج عنه، ولا يؤمن على من عرفه بمخالفته سطوته، حتى يقوم قائم في المجلس الذي جمعهم، ويحكي عن ذلك العالم القول بالمذهب الذي يعتقده سلطانهم، ثم طمعو<sup>٥</sup> في تمويه الحال عليه، وكون ما جرى سبباً لكفّ شرّه عنه وعنهم، لكانت الجماعة تُمسك عن تكذيبه وتظهر تصديقه، هذا إن لم يُقسّم على صدقه وصحة خبره بأغلظ الأيمان!!

وقد بيّنا أيضاً أن ذلك لو لم يَجْز على هذا الوجه لجاز على طريق الشبهة،

١. المغني، ج ١٧، ص ١٩٢. وما بين المعقوفين أضفناه من المصدر.

٢. أي الفصل أو المقطع السابق.

٣. في «ج، ط، ف»: «بمسك».

٤. في «ج، ص، ط، ف» و المطبوع: «كان».

٥. في «ج»: «و يعادي».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «و طمعو».

لَكِنْ لَيْسَ بِأَنْ يَكُونَ الْحَالُ عَلَى التَّقْدِيرِ الَّذِي قَدَّرَهُ؛ لِأَنَّهُ أَدْخَلَ فِي جُمْلَةِ كَلَامِهِ: «وَذَلِكَ الْمَذْهَبُ مِمَّا لَوْ كَانَ حَقًّا لَظَهَرَ ظُهُورًا لَا يَخْتَصُّ بِهِ الْوَاحِدُ»؛ فَكَانَتْهُ فَرَضَ فِيهِمْ أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> كُلُّ مَا لَمْ يَعْرِفْهُ جَمَاعَتُهُمْ مَذْهَبًا لِلْعَالَمِ بِاطِلَاءٍ، وَلَيْسَ هَذَا مِثَالُ مَسْأَلَتِنَا؛ لِأَنَّا قَدْ مَنَعْنَاهُ مِنْ مِثْلِ<sup>٢</sup> ذَلِكَ فِي الصَّحَابَةِ<sup>٣</sup>، وَأَعْلَمْنَاهُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَنْقُولِ عَنْ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٤</sup> لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ الْأَصْحَابِ شَاهِدًا لَهُ<sup>٥</sup>، فَكَيْفَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ<sup>٦</sup> مَا لَمْ تَعْرِفْهُ الْجَمَاعَةُ وَتَسْمَعَهُ بِاطِلَاءٍ يَجِبُ عَلَيْهِمْ رَدُّهُ وَتَكْذِيبُ رَاوِيهِ؟<sup>٧</sup>

٢٥٩/١

وَإِذَا<sup>٨</sup> لَمْ تَكُنْ<sup>٩</sup> هَذِهِ حَالَهُمْ لَمْ يَكُنْ مَا رَتَّبَهُ مِثَالًا صَحِيحًا فِيهِمْ، وَكَانَ الْمِثَالُ الصَّحِيحُ أَصْحَابَ عَالِمٍ وَاحِدٍ قَدْ جَرَتْ عَادَتُهُ بِأَنْ يُلْقَى بَعْضُ مَذَاهِبِهِ إِلَى بَعْضِهِمْ<sup>١٠</sup>، وَيُعَوَّلُ فِي وَصُولِ الْبَعْضِ الْآخَرِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ عَلَى خَيْرِ الْبَعْضِ الَّذِي أُلْقِيَ إِلَيْهِ. وَإِذَا<sup>١١</sup> قُدِّرَتْ الْحَالُ هَذَا التَّقْدِيرَ لَمْ يَجِبْ أَنْ يُكْذَّبَ هَؤُلَاءِ الْأَصْحَابُ مَنْ أَخْبَرَهُمْ عَنِ الْعَالَمِ بِمَذْهَبٍ لَمْ يَسْمَعُوهُ مِنْهُ، بَلْ جَائِزٌ أَنْ يُصَدِّقُوا هَذَا الْمُخْبِرَ<sup>١٢</sup> إِذَا

١. في «ص، ف»: «يكونوا». وفي «ط»: «يقولوا».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «مثل».

٣. تقدم في ص ٧٦.

٤. في «ج، ص، ط»: «عليه السلام».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «جميع الصحابة مشاهدين له».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «كل».

٧. في «د»: «رواته».

٨. في المطبوع والحجري: «وإذا».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يكن».

١٠. في «د» والمطبوع: «إلى بعض».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «فإذا».

١٢. في «ج»: «الخبر».

غَلَبَ فِي ظَنِّهِمْ صِدْقُهُ، أَوْ اعْتَقَدُوا ذَلِكَ لِبَعْضِ الشُّبْهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ كَاذِبًا. وَ قَوْلُهُ: «فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَمَسَّكُوا بِهِ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ؟» إِنَّمَا يَكُونُ حِجَابًا لِمَنْ قَطَعَ عَلَى أَنْ خَبَرَ الْإِجْمَاعَ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِمْ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْوَاحِدِ، وَ هَذَا مِمَّا لَمْ نُقْلِهِ وَلَا عَوَّلْنَا عَلَيْهِ، بَلْ قَدْ مَضَى فِي كَلَامِنَا أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونُوا تَلَقَّوْهُ مِنْ جَمَاعَةٍ لَا يَقْطَعُ مِثْلُهَا<sup>١</sup> الْعُذْرَ، وَاعْتَقَدُوا فِيهَا بِالشُّبْهِهَ أَنَّهُا تَقْطَعُ الْعُذْرَ<sup>٢</sup>. فَإِنْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ قَادِحًا فِي أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوهُ مِنْ جِهَةِ الْوَاحِدِ، فَلَيْسَ بِقَادِحٍ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ.

اللَّهُمَّ إِلَّا<sup>٣</sup> أَنْ يَقُولَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْمَعُوهُ أَيْضًا مِنْ جَمَاعَةٍ إِلَّا وَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ تَكْذِيبُهَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ<sup>٤</sup> فِي حَالِهَا، وَ هَلْ يَقْطَعُ امْتِثَالُهَا الْعُذْرَ أَمْ لَا؟ مِنْ حَيْثُ لَوْ كَانَ خَبَرُهَا صَحِيحًا لَعَرَفَهُ الْكُلُّ، وَ لَمَا اخْتَصَّ بِهِ جَمَاعَةٌ دُونَ جَمَاعَةٍ. وَ هَذَا إِنْ قَالَهُ أَبْطَلَ بِمَا تَقَدَّمَ.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ مَضَى فِي كَلَامِهِ عِنْدَ حِكَايَتِهِ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ ذِكْرُ الْأَقْسَامِ الَّتِي عَرَفَتْ مِنْهَا<sup>٥</sup> الصَّحَابَةُ صِحَّةَ الْخَبَرِ<sup>٦</sup>، عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّمَا أَنْ يَكُونُوا عَلِمُوا ذَلِكَ لِكَذِّهَا، أَوْ يَكُونُوا<sup>٧</sup> عَلِمُوا ذَلِكَ بِالْإِسْتِدْلَالِ<sup>٨</sup>؛ مِنْ حَيْثُ أَخْبَرَهُمْ<sup>٩</sup>»<sup>١٠</sup> بِهِ<sup>١١</sup> جَمَاعَةٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ

١. هكذا في «د» و الحجري. و في سائر النسخ و المطبوع: «بمثلها».

٢. تقدّم في ص ٧٦.

٣. في «ط»: - «إلا».

٤. في المطبوع و الحجري: «عنهم».

٥. في المطبوع و الحجري: «نظير».

٦. في «ط»: «فيها».

٧. و هذه هي الطريقة الأولى التي تقدّمت الإشارة إليها في الهامش قبل عدّة صفحات.

٨. في المطبوع: «و أن يكونوا» بدل «أو يكونوا».

٩. هكذا في «ج» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع و الحجري: «باستدلال».

١٠. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «خبرهم».

١١. في المطبوع: - «به».

التواطؤ<sup>١</sup>. وهذا مُحَقَّقٌ<sup>٢</sup> لإلزامنا، و ناقِضٌ لِمَا اعتمدَ عليه في الفصل الذي نحنُ في نقضه، و للمثال الذي<sup>٣</sup> أوردَه فيه.

أما تحقيقه للإلزامِ فَمِنْ حَيْثُ يُقَالُ له<sup>٤</sup>: إذا أَجَزْتَ<sup>٥</sup> أَنْ يَكُونُوا اسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ، فَمَا يَوْمُنْكَ<sup>٦</sup> مِنْ أَنْ يَكُونُوا غَلِطُوا فِي الاسْتِدْلَالِ، وَ اعْتَقَدُوا فَيَمَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّوَاطُّؤُ، وَ لَا يَقْطَعُ خَبْرُهُ الْعَدْرَ، خِلَافَ مَا هُمْ عَلَيْهِ، وَ هَذَا مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَى دَفْعِهِ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ نَاقِضاً لِكَلَامِهِ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ: فَلَا تَهْ عَوَّلَ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُخْبِرَ إِذَا أَخْبَرَ الصَّحَابَةَ بِمَا<sup>٧</sup> لَمْ تَسْمَعْهُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ جَبَّ أَنْ يَرُدُّوا خَبْرَهُ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُتَضَمِّناً لِمَا يَشْمَلُ<sup>٨</sup> وَ جَوَّبَ الْعِلْمَ بِهِ الْخَاصَّ وَ الْعَامَّ، وَ هُوَ يَقُولُ فِيمَا حَكَيْنَاهُ<sup>٩</sup> عَنْهُ: «إِنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابَةُ اسْتَدَلَّتْ عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ خَبَرَهَا<sup>١٠</sup> بِهِ جَمَاعَةٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا التَّوَاطُّؤُ» وَ لَمْ يَوْجِبْ عَلَيْهِمْ رَدُّهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوهُ كَسَمَاعِهِمْ<sup>١١</sup> مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

و هَذَانِ الْمَوْضِعَانِ يَتَنَاقِضَانِ كَمَا تَرَى؛ لِأَنَّهُ إِنْ صَحَّ وَ جَوَّبَ رَدُّ مَا لَمْ

١. المغني، ج ١٧، ص ١٨٧. وَ نَصَّ عِبَارَةَ الْمَغْنِيِّ هَكَذَا: «إِنَّ لَشَيْخِنَا أَبِي هَاشِمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي ذَلِكَ طَرِيقَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا مَا ذَكَرَهُ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - وَ مَنْ بَعْدَهُمْ صَحَّ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ احْتَجَّجُوا عَلَى صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ بِالْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ فِي ذَلِكَ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ عَرَفُوا صَحَّتْهُ بِأَحَدٍ وَجْه: إمَّا أَنْ يَكُونُوا سَمِعُوا ذَلِكَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَ اضْطَرُّوا إِلَى أَنَّهُ قَالَهُ بِخَبَرٍ غَيْرِهِمْ، أَوْ عَلِمُوا ذَلِكَ بِالْاسْتِدْلَالِ مِنْ حَيْثُ خَبَرَهُمْ بِهِ جَمَاعَةٌ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا التَّوَاطُّؤُ».

٢. فِي «ص»: «يَحَقِّقُ».

٣. فِي «ص»: «+» أَشْرَنَاهُ الَّذِي.

٤. فِي «ج»: «أُجِيزَ».

٥. فِي «ج، ص»: «- لَهُ».

٦. فِي «ص»: «نُؤْمِنُكَ».

٧. فِي «د»: «بِشْتَمَلُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «حَكَاهُ».

٩. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَخْبَرَهَا».

١٠. فِي «ط» - «كَسَمَاعِهِمْ».

يَسْمَعُهُ جَمِيعُ الصَّحَابَةِ<sup>١</sup> أَوْ أَكْثَرُهُمْ وَإِنْ كَانَ الْمُخْبِرُ جَمَاعَةً، بَطَلَ قَوْلُهُ: «إِنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا عَلَى صَحَّةِ الْخَبَرِ بِنَقْلِ مَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّوَاتُؤُ»؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَسْمَعُوهُ يَجِبُ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يَرُدُّوهُ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ سَمِعُوهُ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلُّوا عَلَيْهِ؟<sup>٢</sup> وَإِنْ صَحَّ اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى الْخَبَرِ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ رَدُّ مَا لَمْ يَسْمَعُوهُ وَيَعْرِفُوهُ وَاجِبًا عَلَيْهِمْ.

[مساواة حال أقتنا لسائر الأمم في قبول الأخبار الصحيحة و الباطلة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَإِنْ قَالَ: إِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَيَجِبُ أَنْ تَقُولُوا<sup>٣</sup> بِمِثْلِ<sup>٤</sup> هَذِهِ الْعَادَةِ<sup>٥</sup> فِي غَيْرِ أُمَّتِنَا<sup>٦</sup> [أَنَّهَا بِمَنْزِلَتِهَا فِي أُمَّتِنَا فِي صَحَّةِ التَّوَصُّلِ إِلَى ثُبُوتِ الْأَخْبَارِ]<sup>٧</sup> وَ هَذَا يَوْجِبُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُثَبِّتُوا أَخْبَارَ النَّصَارَى<sup>٨</sup> فِي صَلْبِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

قِيلَ لَهُ: إِنَّا<sup>٩</sup> عَرَفْنَا هَذِهِ الْعَادَةَ<sup>١٠</sup> فِي أُمَّةٍ نَبَّيْنَا وَ لَمْ نَعْرِفْ مِثْلَهَا<sup>١١</sup> فِي

١. في «ج، ص، ط، ف»: «ما لم يسمعه بأسرهم» بدل «ما لم يسمعه جميع الصحابة».

٢. في المطبوع والحجري: + «وإلا صح».

٣. في «د، ص، ط، ف»: «يقولوا».

٤. في المغني: «في مثل».

٥. في «ص، ط، ف» و المطبوع: + «في امتناعها».

٦. في «ص، ط، ف»: - «في غير أمتنا».

٧. ما بين المعقوفين من المصدر.

٨. في «ط»: + «قبل».

٩. في «ج، ص، ط»: «إنما».

١٠. في المغني: «هنا العلة» بدل «هذه العادة».

١١. في المغني: «فلم نعلم» بدل «و لم نعرف مثلها».

غَيْرِهِمْ، وَ الْعَادَاتُ إِذَا كَانَتْ تَابِعَةً لِلتَّمَسُّكِ بِالذِّينِ<sup>٢</sup> لَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَخْتَلِفَ<sup>٣</sup> أَحْوَالُ أَهْلِ الدِّينِ فِيهَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عِنْدَنَا مِنْ حَالِ سَائِرِ الْأُمَمِ فِي التَّمَسُّكِ فِي بَابِ الدِّينِ وَ مَا يُنْقَلُ فِيهِ مِنَ الْأَخْبَارِ مَا ثَبَتَ<sup>٤</sup> فِي أُمَّةٍ نَبَيُّنَا [فَلَا يَلَزُمُ أَنْ تَقْطَعَ بِذَلِكَ، وَ لَوْ كَانَ حَالُهُمْ كَحَالِ أُمَّةٍ نَبَيُّنَا كُنَّا نَجُوزُ الْإِتِّفَاقَ فِيهِ].<sup>٥</sup>

وَأَمَّا خَبَرُ الصَّلْبِ فَبَعِيدٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَذْكُرُ فِي ذَلِكَ<sup>٦</sup> مَا يُنْقَلُ فِي بَابِ الدِّينِ وَ التَّمَسُّكِ بِهِ [فَلَا وَجْهَ لِمَا أوردتموه...].<sup>٧</sup>

فَمَا نَعْرِفُ لِأُمَّتِنَا مَزِيَّةً فِيهَا ادَّعَاهُ نَبِيُّنَا بِهَا<sup>٨</sup> مِنْ سَائِرِ الْأُمَمِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَ الْعَقْلِ وَ التَّدِينِ - مِنْ أَيِّ أُمَّةٍ<sup>٩</sup> كَانُوا - لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَّا مَا يَعْلَمُونَ أَوْ يَعْتَقِدُونَ صِحَّتَهُ، وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ رَدُّهُمْ لِبَعْضِ الْبَاطِلِ - إِذَا زَالَتْ عَنْهُمْ الشُّبْهَةُ فِي أَمْرِهِ - دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ بَاطِلًا وَ إِنْ قَوِيَتْ شُبْهَتُهُ.

وَ الْمَقْدَارُ<sup>١٠</sup> الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ<sup>١١</sup> أُمَّتَنَا لَا تَقْبَلُ<sup>١٢</sup> إِلَّا الْحَقَّ مُوجُودًا فِي كُلِّ أُمَّةٍ؛ لِأَنَّا كَمَا وَجَدْنَا أَهْلَ مِلَّتِنَا قَدْ رَدُّوا كَثِيرًا مِمَّا لَمْ يَصِحَّ عَنْدهُمْ أَوْ مِمَّا اعْتَقَدُوا

١. في المطبوع و الحجري: «إن».

٢. في «د»: «في الدين».

٣. في المغني: «تختلف».

٤. في «ج، د، ط»: «ما ثبت».

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. في المطبوع: «في هذا».

٧. المغني، ج ١٧، ص ١٩٢ - ١٩٣. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٨. تبيين: أي تفرق. و في المطبوع: «فيها» بدل «بها».

٩. في «ط، ف»: «ملة».

١٠. في «ج، ص»: «المقدر».

١١. في المطبوع: - «أن».

١٢. في المطبوع و الحجري: «لا يقبل».



بُطْلَانَهُ، فَقَدْ وَجَدْنَا أَيْضاً جَمَاعَةً مِنَ الْأُمَمِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْمِلَّةِ قَدْ اسْتَعْمَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ، وَرَدُّوا كَثِيراً مِمَّا لَمْ يَصِحَّ عَنْدهُمْ.

٢٤٢/١

فَإِنْ قَالَ خُصُومُنَا: إِنَّهُمْ وَإِنْ رَدُّوا بَعْضَ الْبَاطِلِ فَقَدْ قَبِلُوا كَثِيراً مِنْهُ بِالشُّبْهَةِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا هَذَا مِنْ حَالِهِمْ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُسَاوِيَ حَالَهُمْ حَالُ أُمَّتِنَا وَلَمْ نَعْتَرِ مِنْهُمْ عَلَى قَبُولِ بَاطِلٍ؟

قُلْنَا: فَقَدْ بَطُلَ<sup>٢</sup> إِذَنْ مَا وَقَعَ مِنَ التَّعْوِيلِ مِنْكُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَدْفَعَ بَعْضُ الْبَاطِلِ وَلَا يَتَّقِبَلَهُ مَنْ يَتَّقِبَلُ بَاطِلاً آخَرَ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَذِهِ حَالُ أُمَّتِنَا؟ فَلَا يَكُونُ<sup>٣</sup> مَا سَلَّمَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مِنْ دَفْعِهِمْ لِمَا لَمْ يَصِحَّ عَنْدهُمْ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ مُسْتَعْمِلُونَ لِهَذِهِ<sup>٤</sup> الطَّرِيقَةِ فِي كُلِّ مَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

فَأَمَّا الدَّعْوَى لِأَنَّهُ<sup>٥</sup> لَمْ يُعْتَرِ مِنْهُمْ عَلَى تَسْلِيمِ بَاطِلٍ وَ تَقْبُلِهِ: فَغَيْرُ مُسْلَمَةٍ<sup>٦</sup>، وَلَا طَرِيقَ إِلَى تَصْحِيحِهَا، وَ الْمُدَّعَى لَهَا كَالْمُسْتَسْلِمِ<sup>٧</sup> نَفْسَ مَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ.

وَ أَكْثَرُ مَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحَهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ: أَنَّهُمْ رَدُّوا بَعْضَ الْأَخْبَارِ لِمَا لَمْ يَقْطَعُوا عَلَى صِحَّتِهَا، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلْقَطْعِ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَتَّقِبَلُونَ إِلَّا الصَّحِيحَ.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُرْجَحَ حَالُ أُمَّتِنَا فِي هَذِهِ الْعَادَةِ الْمُدَّعَاةِ بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِهِمْ مِنْ شِدَّةِ التَّمَسُّكِ بِالْدِّينِ، وَ قُوَّةِ الْحِرْصِ وَ الْجَهْدِ<sup>٨</sup> فِي تَشْيِيدِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ

١. في «ف»: «لم يعثر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فقد أبطلنا بذلك».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و لا يكون».

٤. في «ص»: «بهذه».

٥. في «د»: «أنه».

٦. في «ج، ص»: «مسلم».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «كالمستسلم».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «بالاجتهاد» بدل «و الاجتهاد».

ضُرُورَةً مِنْ حَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْأُمَمِ - مِنْ شِدَّةِ التَّمَسُّكِ وَ قُوَّةِ التَّدْيِينِ وَ الاجْتِهَادِ فِي التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى<sup>١</sup> - مِثْلَ مَا نَعَلَّمَهُ مِنْ حَالِ أَمْنِنَا أَوْ قَرِيباً مِنْهُ<sup>٢</sup>، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَاصِماً لَهُمْ مِنْ اعْتِقَادِهِمُ الْبَاطِلَ<sup>٣</sup> مِنْ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ لِلشُّبْهَةِ، وَكَذَلِكَ<sup>٤</sup> حَالُ أَمْنِنَا. فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ<sup>٥</sup> خَبَرَ الصَّلْبِ لَيْسَ دَاخِلاً فِي هَذَا الْبَابِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ الدِّينِ» فَطَرِيفٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَاعَى<sup>٦</sup> فِي هَذَا الْوَجْهِ اعْتِقَادُ النَّاqِلِينَ<sup>٧</sup> فِي الشَّيْءِ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الدِّينِ أَوْ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنْهُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْيَهُودَ تَدْيِينُ<sup>٨</sup> بِنَقْلِ خَبَرِ الصَّلْبِ وَ بَتَصْدِيقِ نَاقِلِيهِ؛ لِاعْتِقَادِهَا الْمَعْرُوفِ الَّذِي يَقْتَضِي كَوْنَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مِنْ أَكْبَرِ أَبْوَابِ الدِّينِ، وَ النَّصَارَى أَيْضاً فِي نَقْلِ الْخَبَرِ وَ تَقْبِيلِهِ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، وَإِنْ كَانَ تَدْيِينُهَا بِنَقْلِهِ وَ قَبُولِهِ يُخَالِفُ الْوَجْهَ الَّذِي مِنْهُ تَدْيِينَتِ الْيَهُودَ بِنَقْلِهِ. وَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ جَمِيعاً لَا يَخْرُجُ الْخَبَرُ عِنْدَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْ يَكُونَ دَاخِلاً فِي بَابِ الدِّينِ.

٢٤٣/١

[بطلان دعوى الاضطراب في معرفة صحة أخبار الإجماع]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَقَدْ ذَكَرَ شَيْخُنَا أَبُو هَاشِمٍ فِي «نَقْضِ الْإِلْهَامِ»<sup>١٠</sup> أَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ<sup>١١</sup>

١. فِي «ج، ط، ف» - «تَعَالَى».

٢. فِي «د»: «مِنْ اعْتِقَادِ بَاطِلٍ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي» بَدَلَ «إِنَّ».

٤. فِي «ص، ط، ف»: «النَّاقِلِ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يَتَدَيَّنُ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَقَدْ».

٧. يَعْنِي أَبَا هَاشِمٍ الْجَبَّانِي، وَ نَقْضَ الْإِلْهَامِ مِنْ كِتَابِهِ، وَ قَدْ أَرْجَعَ الْقَاضِي إِلَيْهِ فِي مَوَارِدٍ أُخْرَى أَيْضاً مِنْ كِتَابِهِ. رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٩ (التَّوْلِيد)، ص ١٣٨؛ وَ ج ١٢ (النَّظَرُ وَ الْمَعَارِفُ)، ص ١٣٣.

٨. أَيْ أَخْبَارُ الْإِجْمَاعِ.

يُعلم<sup>١</sup> صحتها باضطرارٍ؛ لأنها متظاهرة فاشية، كما يعلم باضطرارٍ أنه عليه السلام رجمَ إلى غير ذلك. و عدلَ عن سائر ما ذكرناه من الاحتجاج بالعادة. و هذا إذا صحَّ فهو أحسنُّ للأشاعير<sup>٢</sup> [و قد روي عن الصحابة - رضي الله عنهم - ما يقوي ذلك، و أنهم كانوا يتواصون بالتمسك بالاجماع، و يذمون الشارد عنهم، و يذكرون ذلك في العهود و الكتب المتضمنة للأحكام، و كل ذلك مناسب في القوة...].<sup>٣</sup>

فلا شك أن ما ادعاه أبو هاشم لو صحَّ كان حاسماً للأشاعير، غير أن مرام تصحيحه بعيد.

و كيف يستجيز<sup>٤</sup> متدين أن يدعي في صحة الأخبار التي يسندون إليها الإجماع<sup>٥</sup> الاضطرار، مع كثرة من يخالف فيها ممن لا يجوز على بعضهم دفع الاضطرار؟ و لم نجد أحداً ممن نصر الإجماع من المتكلمين و الفقهاء أقدم على ادعاء الاضطرار في الأخبار التي يتعلّق بها في صحته؛ بل الجميع معترفون بأنها أخبار آحاد، و إنما يتوصلون إلى تصحيحها بالاستدلال الذي سلّكه صاحب الكتاب، و بالغ فيه<sup>٦</sup> إلى هذا

٢٦٤/١

١. في المغني: «تعلم».

٢. الشغب و الشغب و التشغيب: تهيج الشر و الفتنة و الخصام. راجع: لسان العرب، ج ١، ص ٥٠٤؛ تاج العروس، ج ٢، ص ١٢١ (شغب).

٣. المغني، ج ١٧، ص ١٩٣. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٤. الرؤم: طلب الشيء، و المرام: المطلب. كتاب العين، ج ٨، ص ٢٩١ (روم).

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «يستحسن».

٦. في «د» و المطبوع: «يستندون».

٧. في «د»: «في صحة أخبار الإجماع» بدل «في صحة الأخبار التي يسندون إليها الإجماع».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «في ذلك».

المَوْضِع، وَمَنْ حَمَلَ<sup>١</sup> نَفْسَهُ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَلَى ادِّعَاءِ الضَّرُورَةِ عُرِفَتْ<sup>٢</sup> صَوْرَتُهُ.

[عَوْدَةُ إِلَى حَدِيثٍ «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطِئٍ»]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: «الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُمْ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى الْخَطِئِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى السَّهْوِ»<sup>٣</sup> لَا وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَصُّ الْأُمَّةَ؛ لِأَنَّ حَالَ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ كَحَالِهِمْ فِي ذَلِكَ، وَ<sup>٤</sup> لِأَنَّ ذَلِكَ<sup>٥</sup> مِمَّا لَا يَقْتَضِي فِيهِمْ طَرِيقَةَ الْمَدْحِ، وَلَا<sup>٦</sup> الْإِخْتِصَاصَ الَّذِي يُوَجِبُ تَمَيُّزَهُمْ مِنْ سَائِرِ الْأُمَمِ.<sup>٧</sup>

[بَيَانُ الْمُصَنِّفِ حَوْلَ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ]

فَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ لَفْظَةَ «الْخَطِئِ» كَالْمُجْمَلَةِ<sup>٨</sup>، وَأَنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْ ظَاهِرِهَا نَفْيُ جَمِيعِ الْخَطِئِ، وَلَا نَفْيُ بَعْضٍ مِنْهُ مَعَيَّنٍ. وَأَنَّ الْوَاجِبَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ الْإِمْسَاكُ عَنِ الْقَطْعِ، وَانتِظَارُ الدَّلِيلِ الْمُنْبِئِ<sup>٩</sup> عَنِ الْمُرَادِ بِهِ.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُرِيدَ بِالْكَلَامِ نَفْيُ السَّهْوِ عَنْهُمْ وَإِنْ شَارَكَهُمْ فِي ذَلِكَ سَائِرُ الْأُمَمِ، وَكَانَ حُكْمُ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ كَحُكْمِ جَمَاعَتِهِمْ فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ نَفْيَ السَّهْوِ عَنِ الْأُمَّةِ حُكْمٌ مَنْطُوقٌ بِهِ فِيهِمْ، وَلَيْسَ يَدُلُّ تَعْلِيقُ<sup>١٠</sup> هَذَا الْحُكْمِ بِالْأُمَّةِ عَلَى نَفْيِهِ عَنْ عَدَاهُمْ، بَلْ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ حُكْمٌ غَيْرُهُمْ فِيهِ كَحُكْمِهِمْ<sup>١١</sup>. وَهَذَا أَصْلٌ يُوَافِقُنَا

١. فِي «د، ص»: «حمله».

٢. فِي «د»: «عرف».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «الشبهة».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «و».

٥. فِي «د»: «وَلِأَنَّ ذَلِكَ».

٦. فِي «د»: «- لا».

٧. الْمَغْنِيُّ، ج ١٧، ص ١٩٤.

٨. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٣٧.

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «المبين».

١٠. فِي «ج، ص، ف»: «تعلق».

١١. تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ كَانَ يُنْكِرُ حُجِّيَّةَ الْمَفَاهِيمِ، وَهُوَ الْبَحْثُ الَّذِي كَانَ يُسَمَّى: «دَلِيلُ الْخَطَابِ».

عليه<sup>١</sup> صاحب الكتاب، إلا أنه رُبِمَا تناساه حيث<sup>٢</sup> يَضُرُّهُ التمسُّكُ به.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فالعقل دالٌّ على نَفْيِ السهو عنهم، فأَيُّ وجهٍ لحمل<sup>٣</sup> الخبرِ على ذلك مع دلالة العقلِ عليه؟ والواجبُ أن نَحْمِلَهُ<sup>٤</sup> على أمرٍ لا نَسْتَفِيدُهُ<sup>٥</sup> بالعقل، وهو الخطأُ من<sup>٦</sup> طريقِ الشُّبْهَةِ.

و ذلك: أنَّ العقلَ وإن كَانَ دالًّا على ما ذُكِرَ<sup>٧</sup>، فغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يَرِدَ السَّمْعُ به على سبيلِ التأكيد. و لو أَبْطَلْنَا ورودَ السمعِ بما يَدُلُّ العقلُ عليه<sup>٨</sup> لَلَزِمْنَا إِبْطَالَ أَكْثَرِ السمع، أو كَثِيرٍ منه. وإذا كَانَ ورودُ السمعِ مُوَكَّدًا لِمَا فِي العقلِ مِمَّا لَا يَأْبَاهُ أَحَدٌ مِنَ النَّظَارِ<sup>٩</sup>، وَصَحَّ أَيْضًا الْأَصْلُ الْأَخِيرُ<sup>١٠</sup> - الذي هو أَنَّ تَعْلِيْقَ الْحُكْمِ بِمَوْصُوفٍ لَا يَدُلُّ على أَنَّ مَا عَدَاهُ بِخِلَافِهِ<sup>١١</sup> - بَطَلَ سَائِرُ مَا تَعَلَّقَ به فِي هَذَا الْمَوْضِعِ<sup>١٢</sup>: مِنْ إنْكَارِ وُروُدِ السمعِ بما يَدُلُّ العقلُ عليه، وَ مِنْ أَنَّ اخْتِصَاصَ اللَّفْظِ بِالْأُمَّةِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهَا بِالْحُكْمِ، وَ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ حُكْمًا يَشْرَكُهَا فِيهِ غَيْرُهَا. و لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدْحِ حَسَبَ مَا تَوَهَّمَهُ، وَ أَكْثَرُ مَا فِيهِ نَفْيُ الْخَطَأِ

١. في المطبوع: «فيه».

٢. هكذا في «ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «بحيث».

٣. في «د»: «يحمل».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «يحملة». و في «ط»: «تحمله».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «لا يستفيدة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عن».

٧. في «ج، ف»: «ذكرناه». و في «د»: «ذكره».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «بما يدلُّ عليه العقل».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «النظارين». و النظار: أهل النظر و الفكر.

١٠. في «د» و حاشية «ف»: «الآخر».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «يخالفه».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «الأمر».

عنهم. وإذا كَانَ نَفْيُ الخطأِ عَلَى بعضِ الوجوهِ يَكُونُ مَدْحًا، وَ عَلَى بعضِهَا لَا يَكُونُ مَدْحًا، لَمْ يُسْتَفَدْ<sup>١</sup> مِنْ ظَاهِرِ الكلامِ مَا يَقْتَضِي المَدْحَ، وَ كَانَ مَنْ ادَّعَى ذَلِكَ مُفْتَرًّا إِلَى الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الخطأَ المَنفِيَّ هَاهُنَا هُوَ الواقعُ عَنِ الشُّبْهَةِ لَا عَنِ السُّهْوِ؛ لِيَصِحَّ أَنْ يَكُونُوا ممدوحينَ بِهِ<sup>٢</sup>. وَ هَذَا مِمَّا لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ.

وَ إِذَا كَانَ قَدْ اعْتَمَدَ فِي الاستدلالِ عَلَى أَنَّ الخطأَ المُرَادَ لَيْسَ هُوَ الواقعُ بالسُّهْوِ عَلَى ادِّعَاءِ المَدْحِ، وَ كَانَ المَدْحُ لَا يَتَّبِعُ لَهُ إِلَّا بَعْدُ أَنْ يَتَّبِعَ أَنَّ الخطأَ المَنفِيَّ هُوَ مَا أَرَادَهُ وَ ادَّعَاهُ، فَقَدْ بَانَ بُطْلَانُ اعْتِمَادِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَ قَوْلُهُمْ: «إِنَّ المُرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَجْمَعُهُمْ عَلَى الخطأِ» يَبْطُلُ بِمِثْلِ مَا قَدَّمْنَاهُ<sup>٣</sup>.

فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الوجهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا<sup>٤</sup>، وَ أَبْطَلْنَاهُمَا: وَاحِدُهُمَا: أَنَّ الكلامَ يَقْتَضِي التَّخْصِصَ، وَ وَصَفَ الأُمَّةَ بِمَا لَا يَشْرُكُهَا فِيهِ غَيْرُهَا.

وَ الْآخَرُ: أَنَّهُ مُقْتَضٍ لِلْمَدْحِ، فَلَا<sup>٥</sup> يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَا مَدْخَلَ لِلْمَدْحِ فِيهِ. وَ قَدْ أَفْسَدْنَا الوجهَيْنِ بِمَا يَمْنَعُ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِهِمَا أَوَّلًا وَ ثَانِيًا<sup>٦</sup>.

١. فِي «ج، ط، ف»: «لَمْ نُسْتَفَدْ».

٢. فِي «ج»: «بِدُونِهِ». وَ فِي «ص»: «بِدُونِ هَذَا».

٣. المَغْنِي، ج ١٧، ص ١٩٤.

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «ذَكَرْنَاهُمَا».

٥. فِي المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «و».

٦. فِي «د» وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَلَا».

٧. فِي «ص، ط، ف» وَ حَاشِيَةِ «ج»: «فَقَدْ».

### [تهافت كلام صاحب الكتاب في تأويل ألفاظ الحديث المختلفة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فإن قيل<sup>١</sup>: فما معنى ما رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ: «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَ أُمَّةَ نَبِيِّهِ

عَلَى الْخَطَا؟»<sup>٢</sup>

قيل له<sup>٣</sup>: الْمُرَادُ بِهِ<sup>٤</sup> أَنَّهُ تَعَالَى<sup>٥</sup> لَا يَلْطَفُ لَهُمْ إِلَّا فِي الْحَقِّ دُونَ الْبَاطِلِ،

وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى<sup>٦</sup> يَصْرِفُهُمْ<sup>٧</sup> عَنِ الْإِسْتِفْسَادِ الَّذِي يَتَّفِقُونَ عِنْدَهُ<sup>٨</sup> عَلَى

الْخَطَا، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَانِعاً مِنْ طَرِيقَةِ التَّكْلِيفِ، وَ مِنْ صَحَّةِ الْخَبَرِ

الْآخِرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى الْخَطَا بِاخْتِيَارِهِمْ<sup>٩</sup>.

فَكَانَهُ<sup>١٠</sup> كَلَامٌ مَنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِمَا حَكَيْنَاهُ قُبِيلٌ<sup>١١</sup> هَذَا الْفَصْلِ؛ لِأَنَّهُ عَوَّلَ

«فِي رَدِّ الْإِزَامِ مَنْ الزَّمَهُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَا الْمُرَادُ بِمَعْنَى السَّهْوِ فِي الرِّوَايَةِ

الْأُولَى» عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي تَخْصِيصاً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ غَيْرِهَا، وَعَلَى أَنَّ الْكَلَامَ

مُقْتَضٍ لِلْمَدْحِ.

١. في المغني: «فإن قالوا».

٢. تقدّم تخريجه في ص ٤٦.

٣. في المغني: «قيل لهم».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: - «به».

٥. في المغني: «جَلَّ و عَزَّ».

٦. في المغني: «وَأَنَّهُ» و في «ج، ص، ط، ف»: «وَأَنَّهُمْ».

٧. في المطبوع و الحجري: «لَا يَصْرِفُهُمْ» و في «ص، ط، ف»: «+ «تعالى»».

٨. في المغني: «عِنْدَهُ يَتَّفِقُونَ».

٩. المغني، ج ١٧، ص ١٩٤.

١٠. في المطبوع: «وَكَاثَهُ».

١١. في «د، ص»: «قَبْلَ».

و الوجهانِ جميعاً بدُخْلانِ على جوابِهِ هذا الذي نحنُ في الكلامِ عليه؛ لأنَّه تأوَّلَ قَوْلَهُ: «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ تَعَالَى لِيَجْمَعَ أُمَّةٌ نَبِيَّهَ عَلَى الْخَطَا» على أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَلْطُفُ لَهُمْ<sup>١</sup> فِي الْبَاطِلِ وَلَا يَسْتَفْسِدُهُمْ، وَ هَذَا حُكْمٌ يَنْعُمُ سَائِرُ الْمَكْلُفِينَ وَ جَمِيعُ الْأُمَمِ؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ أَمَّنَ مِنْ أَنْ يَلْطُفَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ<sup>٢</sup> - أَعْنِي الْمَكْلُفِينَ - فِي قَبِيحٍ أَوْ يَسْتَفْسِدَهُمْ<sup>٣</sup>، وَلَا يَفْتَرِقُ<sup>٤</sup> فِي هَذَا الْبَابِ حُكْمُ أُمَّةٍ مِنْ أُمَّةٍ.

و لَا مَدْحٌ أَيْضاً فِي مَوْجِبِ تَأْوِيلِهِ هَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ لُطْفِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ فِي الْقَبِيحِ مِمَّا لَوْ اقْتَضَى مَدْحاً فِيهِمْ لَاقْتَضَاهُ فِي الْفَرَاعِنَةِ<sup>٥</sup> وَ الشَّيَاطِينِ وَ الْكُفَّارِ، وَ كُلٌّ مِّنْ قَطْعِنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْطُفَ لَهُ فِي قَبِيحٍ.

فَإِنْ اعْتَمَدَ صَاحِبُ الْكِتَابِ عَلَى بَعْضِ مَا يَقْتَضِي مَزِيَّةً - مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْمَكْلُفِينَ وَ إِنْ اشْتَرَكُوا فِيهِمَا ذَكَرْتُمُوهُ، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ<sup>٦</sup> هَذَا الْقَوْلُ صَدَرَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَنْ<sup>٧</sup> سَبَبٍ يَقْتَضِي تَخْصِيصَ أُمَّتِهِ بِهَذَا الْكَلَامِ؛ إِمَّا بَأَنَّ<sup>٨</sup> يَكُونَ مُعْتَقَدٌ اعْتَقَدَ ذَلِكَ فِيهِمْ، أَوْ سَائِلٌ<sup>٩</sup> سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ مِنْ حَالِهِمْ<sup>١٠</sup>، إِلَى

٢٦٧/١

١. فِي «ص»: «بِهِمْ».

٢. فِي «ص»: «بِهِمْ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «أَنْ يَلْطُفَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَكْلُفَ فِي الْقَبِيحِ أَوْ [أَنْ - الْمَطْبُوع] يَسْتَفْسِدُهُ».

٤. فِي «ص»: «و لَا يَتَمَيَّزُ». وَ فِي «ج»: «و لَا يَمَيَّزُ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «و فِي».

٦. فِي الْمَطْبُوع: - «يَكُونُ».

٧. فِي «ص، ط، ف» وَ الْحَجَرِي: «عِنْدُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ».

٩. فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «و سَائِلٌ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «و سَائِلٌ عَنْ ذَلِكَ قَدْ سَأَلَ مِنْ حَالِهِمْ».



غَيْرِ ذَلِكَ<sup>١</sup> مِنَ الْأَسْبَابِ - كَانَ لَنَا أَنْ نَعْتَمِدَ فِي بَابِ السَّهْوِ عَلَى مِثْلِ مَا أَوْزَدَهُ،  
و نَدْفَعُ<sup>٢</sup> بِهِ كَلَامَهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ.

فَقَدْ<sup>٣</sup> وَضَحَ أَنَّ الَّذِي دَفَعَ بِهِ الْإِلْزَامَ عَنْ نَفْسِهِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى يُفْسِدُ تَأْوِيلَهُ  
الَّذِي اعْتَمَدَهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَ أَتَاهُمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَا فِي الصَّحَّةِ. وَ لَسْنَا  
نَعْلَمُ كَيْفَ ذَهَبَ مِثْلُ هَذَا عَلَيْهِ؟

[بيان المرجع في دلالة قوله: «لا تجتمع» على الخبر أو النهي]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و قَوْلُ مَنْ قَالَ -: إِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَأٍ»  
وَ إِنْ كَانَ بِصُورَةِ الْخَبَرِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْإِلْزَامُ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَجِبُ أَنْ لَا  
يَجْتَمِعُوا<sup>٤</sup> عَلَى خَطَأٍ - بَعِيدٌ<sup>٥</sup>؛ وَ ذَلِكَ لِأَنَّ<sup>٦</sup> ظَاهَرَ الْخَبَرِ لَا يُتْرَكُ لِلْمَجَازِ  
بَغَيْرِ دَلَالَةٍ. عَلَى أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَوْجِبُ أَنْ لَا مَرَيَّةَ لَهُمْ عَلَى سَائِرِ الْأُمَمِ،  
وَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَلْحَقَهُمْ بِذَلِكَ مَدْحٌ. وَ هَذَا بَاطِلٌ<sup>٧</sup>.

فَلَيْسَ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ فِي دَفْعِ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ إِلْزَامًا بِشَيْءٍ، وَ إِنَّمَا الْمَرْجِعُ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «غير هذا».

٢. في «ط»: «و يدفع».

٣. في «ف»: «و قد».

٤. في «ج، د، ص، ف»: «لا يجتمع». و في المغني: «لا تجمع».

٥. في المطبوع: «على الخطأ».

٦. في «ج، ص، ف»: «لا يجتمع أمتي». و في «ط»: «لا تجتمع أمتي».

٧. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «بعيد».

٨. في «د» و الحجري: «أُنْ». و في المطبوع: - «لأن».

٩. المغني، ج ١٧، ص ١٩٤.

ففي حَمَلِ الكلام على الخبرِ أو النهي<sup>١</sup> إلى الرواية؛ فإن وَرَدَتْ بتحريكِ لفظِ «تَجْتَمِعُ»<sup>٢</sup> فالمرادُ الخبرُ، وإن وَرَدَتْ بِجَزْمِهَا فالنهي<sup>٣</sup>، و لَيْسَ لِلْمَجَازِ والحقيقةِ هَاهُنَا مَدْخَلٌ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَجَابَ بِمَا أَجَابَ بِهِ عَنْ سُؤَالِ مَنْ يَسْأَلُهُ مُعَ تَسْلِيمِ حَرَكَةِ لَفْظَةِ «تَجْتَمِعُ»<sup>٤</sup> وَيُلْزِمُهُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَكُونَ خَبْرًا. وَالْجَوَابُ أَيْضًا عَنْ هَذَا بِمَا قَالَهُ<sup>٥</sup> غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلِ الْوَاجِبُ فِي جَوَابِ هَذَا السَّائِلِ أَنْ يُقَالَ لَهُ: لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُفْهَمَ النَّهْيُ مِنْ لَفْظَةِ «لَا تَجْتَمِعُ»<sup>٦</sup> مَعَ الْحَرَكَةِ؛ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا.

[بيان دلالة الحديث على حجية إجماع أهل عصر واحد أو جميع الأعصار]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

٢٦٨/١

وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْخَبَرَ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ مَنْ كَانَ<sup>٨</sup> فِي زَمَنِهِ مِنْ أُمَّتِهِ حُجَّةٌ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْإِجْمَاعَ فِي سَائِرِ الْأَعْصَارِ حُجَّةٌ؟» غَلَطُ. وَذَلِكَ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ أُمَّتَهُ تَقَعُ عَلَى مَنْ يَجِيءُ بَعْدَهُ<sup>٩</sup> مِنَ الْمَكْلُفِينَ، كَمَا تَقَعُ عَلَى مَنْ كَانَ فِي زَمَنِهِ، فَالْكُلُّ<sup>١٠</sup> دَاخِلُونَ فِيهِ<sup>١١</sup>.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «و النهي».

٢. في «ج، ص، ف»: «يجتمع».

٣. يعني إن كانت بالرفع فهو إخبار عنهم، وإن كانت بالجزم فهو نهي لهم.

٤. في «ج، ص، ف»: «يسأل». ٥. في «ج، ص، ط، ف» و الحجري: «يجتمع».

٦. هكذا في «ف» و في «ج، ص، ط»: «بما سأله»، و في «د»: «إنما قاله». و في المطبوع و الحجري:

«مما قاله» كلها بدل «بما قاله». و في حاشية «ج»: «بهذا عما سأله» بدل «عن هذا بما قاله».

٧. في «ج، د، ص، ط، ف» و الحجري: «لا يجتمع».

٨. في المغني: «الإجماع ممن كان».

٩. في المغني: «من بعده».

١٠. هكذا في «ج» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع و الحجري: «بل كل».

١١. في «ج، ص، ف»: «فيها».

على أَنَّ المَحْكِيَّ عنهم أَنَّهُمْ جَعَلُوا الإِجْمَاعَ حُجَّةً، فَإِذَا كَانَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً، وَ ثَبَّتَ عَنْهُمْ جَعْلُهُمُ الإِجْمَاعَ حُجَّةً فِي كُلِّ وَقْتٍ<sup>١</sup>، فَقَدْ صَحَّ مَا ذَكَرْنَاهُ...<sup>٢</sup>

فمؤكدٌ لِمَا كُنَّا قَدَّمْنَاهُ فِي إِبْطَالِ التَّعْلُقِ بالخبر<sup>٣</sup>؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «أُمْتِي» إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُخْتَصَّةٍ بِمَنْ كَانَ فِي زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَسَبَ مَا ادَّعَاهُ<sup>٤</sup>، وَ وَجَبَ حَمْلُهَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ يَأْتِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ، فَقَدْ تَأَكَّدَ الْإِزَامُنَا لَهُ<sup>٥</sup> أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بالخبر إِجْمَاعُ سَائِرِ الْأُمَمِ فِي جَمِيعِ الْأَعْصَارِ عَلَى سَبِيلِ الْجَمْعِ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا أُخِذَ بِعُمُومِهِ اقْتَضَى ذَلِكَ. وَ مَنْ ادَّعَى أَنَّ إِجْمَاعَ سَائِرِ الْأَعْصَارِ دَاخِلٌ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ لَا الْجَمْعِ، كَانَ مَخْصَصًا لظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَ مُطَرِّقًا لَخَصْمِهِ<sup>٦</sup> أَنْ يَجْعَلَهُ مُخْتَصًّا بِبَعْضِ أَهْلِ كُلِّ عَصْرٍ<sup>٧</sup> دُونَ جَمِيعِهِمْ.

وَ قَدْ رَضِينَا بِمَا ذَكَرَهُ مِنْ<sup>٨</sup> قَوْلِهِ: «إِنَّ أُمَّتَهُ تَقَعُ عَلَى مَنْ يَجِيءُ بَعْدَهُ»<sup>٩</sup> مِنَ الْمَكْلَفِينَ، كَمَا تَقَعُ عَلَى مَنْ كَانَ فِي زَمَانِهِ؛ فَالْكُلُّ دَاخِلُونَ فِيهِ» وَ فِيهِ شَاهِدٌ<sup>١٠</sup> لِصَحَّةِ

١. في المغني: «في كل وقت حجة».

٢. المغني، ج ١٧، ص ١٩٥.

٣. تقدّم في ص ٤٦ - ٤٩.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٥. في «د، ط»: «ادعى».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «له».

٧. في «ج، ص، ف»: «لظاهر اللفظ ومنطوقه، و لخصمه». و مُطَرِّقًا، أَي مُدْخِلًا.

٨. في المطبوع: «العصر».

٩. في «ط»: «في».

١٠. في «ف» و المغني: «من بعده».

١١. في «ج»: «ففيه شاهد». و في «د»: «شاهدًا» بدل «و فيه شاهد». و في المطبوع و الحجرى:

«شاهد» بدل.

إلزامنا؛ لأنَّ وقوع اللفظ على الكل لا يكون إلا على الجمع دون البدل.

و ليس<sup>٢</sup> ما ادَّعاه من جعلهم الإجماع حجة في كل وقت<sup>٣</sup> بصحيح؛ لأننا لا نعرف<sup>٤</sup> عنهم ذلك ولا نتحققه. ونهاية ما يمكن أن يدَّعى أنهم كانوا يكرهون الخروج عن أقوالهم ومذاهبهم<sup>٥</sup>، ويبدعون من خالفهم. فأما اعتقادهم أن ذلك واجب في كل عصر وأوانٍ فغير معلوم. وقد صار صاحب الكتاب - على ما نراه - يضيف ما يتحرز<sup>٦</sup> به من المطاعين في كلامه إلى الصحابة، ويجعله معلوماً من جهتهم، وقلما ينفع ذلك.

٢٦٩/١

١. في «ج، ط، ف»: «بصحة إلزامنا». وفي المطبوع: «لصحته إلزاماً».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فليس».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «كل عصر».

٤. في «د»: «ما نعرف». وفي المطبوع والحجري: «لم نعرف».

٥. في «ص»: «ومذاهبهم».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «ما يحترز».

## [الحجة الثامنة]

[قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...﴾<sup>١</sup>]

فأما قوله:

و قد استدلَّ الخلقُ على صِحَّةِ الإجماع بقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>٢</sup>.  
[فوصفهم بهذه الصفات الموجبة لكون فعلهم صواباً]. وهذا إن دلَّ  
فإنما يدلُّ على أنَّ الكِبائرَ لا تقعُ منهم<sup>٣</sup>؛ لأنَّ حالَ جميعهم<sup>٤</sup> كحالِ  
الواحدِ إذا وُصفَ بهذه الصفة، وقد علمنا أنَّ ذلك لا يمتنعُ من وقوعِ  
الصغيرِ منهم<sup>٥</sup>، فكذلك حالُ جميعهم.

وليس لأحدٍ أن يقول: وقوعُ الصغيرِ<sup>٦</sup> منهم لا يمتنعُ من كونهم<sup>٧</sup> حُجَّةً كما  
لا يمتنعُ ذلك في<sup>٨</sup> الرسولِ عليه السلام.

---

١. هذا دليل آخر أقامه البعض على حججة الإجماع، وقد ناقشه صاحب الكتاب ولم يرضَ به.

٢. آل عمران (٣): ١١٠.

٣. في المطبوع: «منه».

٤. في المغني: «جمعهم».

٥. في المطبوع والحجري: «الصغيرة».

٦. في «د»: «كونه».

٧. في المغني: «من».

لأنّا قد بينّا أنّ الذي نُجيزُهُ في<sup>١</sup> الرسول لا يَمْنَعُ مِن تَمَيُّزِ أفعاله و أقواله التي هو<sup>٢</sup> حُجَّةٌ فيها مِنَ الصغائر التي نُجيزُها عليه<sup>٣</sup>، و لا طريقَ في ذلك يَتَمَيَّزُ به الصغيرُ مِنَ الكبيرِ<sup>٤</sup> فيما يُضَافُ إِلَى الأُمَّةِ [فتجوزُ الصغائرُ عليهم يَقْتَضِي تجوزَ كبيرٍ مِنَ الكبائرِ ممّا لا نَعْلَمُهُ؛ لأنّ ما يَجوزُ كونه صَغِيرًا أو كَبِيرًا لا دَلِيلَ عليه. و إذا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُمْ حُجَّةٌ إِلَّا فيما لَوْ وَقَعَ لَكَانَ كَبِيرًا. و الاستغناء في معرفة ذلك عنهم حاصل؛ لِلدَّلِيلَةِ القَائِمَةِ، فلا يَتَبَيَّنُ مع ذلك كَوْنُهُمْ حُجَّةً في شَيْءٍ]<sup>٥</sup>.

[تَهافت كلام صاحب الكتاب في استدلاله ببعض الآيات على حجية الإجماع دون بعض] فقد سَلَكَ في الطعنِ عَلَى الاستدلالِ بهذه الآيةِ مَسْلَكَنَا<sup>٦</sup> في الطعنِ عَلَى استدلالِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا»<sup>٧</sup>، فَصَارَ مَا أوردَهُ هَاهُنَا مِنَ الطعنِ طَعْنًا في كَلَامِهِ الْمُتَقَدِّمِ و اعتراضاً عليه؛ لِأَنَّهُ إذا كَانَ ما يَقْتَضِيهِ<sup>٨</sup> هذه الآيةُ هُوَ نَفْيُ الكبائرِ التي يَخْرُجُونَ بِهَا مِنْ أَن يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ، و لا حَظَّ لَهَا في نَفْيِ

١. في المغني: «من».

٢. هكذا في جميع النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «تتميز».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «هي».

٤. في «ج، ص، ط»: «عليها». و ضمير «عليه» يرجع إلى النبي صَلَّى الله عليه و آله لأنهم يجيزون عليه فعل الصغائر من الذنوب، و نحن نبرأ إلى الله و إلى رسوله من هذا الاعتقاد.

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «الكبير من الصغير».

٦. المغني، ج ١٧، ص ١٩٦ - ١٩٧. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ما سلكنا».

٨. البقرة (٢): ١٤٣. و قد تقدّم إشكال المصنّف في ص ٢٣٣.

٩. في «ج، د، ص، ط، ف» و المطبوع: «يقضيه».

الصغائر، وكانت<sup>١</sup> حال جميعهم كحال واحدٍ لو<sup>٢</sup> وُصِفَ<sup>٣</sup> بهذه الصفة على ما قرَّره<sup>٤</sup>، فهكذا القول في الشُّهداء<sup>٥</sup>؛ لأنَّ أكثرَ ما تَقْتَضِيهِ<sup>٦</sup> الشهادةُ نفي الكبائر عن صاحبها دون الصغائر، و حال الجميع في ذلك كحال الواحد و الاثنين<sup>٧</sup> لو وُصِفَا<sup>٨</sup> بهذه الصفة. فإن خَرَجَتْ إحدى الآيتين من أن تدلَّ على صحَّة الإجماع خَرَجَتْ الأُخرى.

فإن أعادَ هاهنا ما كنَّا حَكَيْنَاهُ عنه؛ مِن أنَّ تجويزَ الصغائرِ على الشُّهداءِ يُخرِجُهم من أن يكونوا حُجَّةً في شيءٍ من أفعالهم و أقوالهم، و قد ثَبَتَ بِمُقْتَضَى الآيةِ أَنَّهُم حُجَّةٌ، فإذا<sup>٩</sup> ثَبَتَ ذلك و لم يَكُنْ بعضُ أقوالهم و أفعالهم<sup>١٠</sup> بذلك أولى من بعض، مَنَعْنَا مِن وقوعِ الصغائرِ مِنْهم.<sup>١١</sup>

قيل له: فكيف أنسيْتَ هذا الضربَ من الاستخراج في هذه الآية؟ و ألا سَوَّغْتَ مَنْ تَعَلَّقَ بها أن يَعْتَمِدَ مثله فيقول: قد ثَبَتَ أنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ يَقْتَضِي<sup>١٢</sup> كَوْنَ المَوْصُوفِينَ بِالآيةِ حُجَّةً، و لَيْسَ بعضُ أقوالهم

١. في المطبوع: «وكان».

٢. في «ج، ص»: «إذا».

٣. في المطبوع و الحجري: «وصفت».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «قَدَّرَهُ».

٥. إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾.

٦. في «ج، ص، ط، ف» و الحجري: «يقتضيه».

٧. في «د» و المطبوع: «أو الاثنين».

٨. في «ج، ص»: «إذا وصفوا».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و إذا».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «بعض أفعالهم و أقوالهم».

١١. تقدم في ص ٤١ - ٤٣.

١٢. في المطبوع: «تقتضي».

و أفعالهم<sup>١</sup> بذلك أولى من بعض؛ لأنها لا تَمَيِّزُ كَتَمَيِّزِ<sup>٢</sup> أفعالِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عليه وآله<sup>٣</sup>، فيَجِبُ نفي الصغائرِ عنهم، وإلا خَرَجَ<sup>٤</sup> جميعُ أقوالهم و أفعالهم من أن يَكُونُ<sup>٥</sup> حُجَّةً.

و قد كُنَّا أبطلنا هذه الطريقةَ عند اعتصامه بها في الآية<sup>٦</sup> المتقدمة و بيَّنا فسادَها،<sup>٧</sup> فلا حاجةَ بنا إلى إعادةِ كلامنا عليها، و إنما قَصَدنا بما أوردناه<sup>٨</sup> هاهنا إلزامه تصحيحَ التعلُّقِ بالآيتين، أو اطراحهما و الكشفَ عن دُخُولِ ما طُعِنَ به في إحداهما على الأخرى. و الصحيح ما بيَّناه من فسادِ التعلُّقِ بكُلِّ واحدةٍ منهما في صِحَّةِ الإجماعِ.  
فأما قَوْلُه:

على أن قَوْلَه تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» إن كانت إشارةً إلى جميعِ المُصَدِّقِينَ فالمُتَعَالَمُ مِنْ حَالِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ، و إن كانت إشارةً إلى غَيْرِهِمْ فذلك مجهولٌ لا يُعْلَمُ به<sup>٩</sup> حالُ جماعةٍ مخصوصةٍ يَصِيرُ إجماعُها حُجَّةً.<sup>١٠</sup>

٢٧١/١

١. في «ج، ص، ط، ف»: «بعض أفعالهم و أقوالهم».

٢. في المطبوع: «كتمييز بعض».

٣. في «ج، د، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٤. في «د» و المطبوع: «خرجت».

٥. في المطبوع: «أن تكون».

٦. في «ج»: «بالآية» بدل «في الآية».

٧. تقدّم في ص ٤٢ - ٤٤.

٨. في «ط»: «أوردنا».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «لأننا لا نعلم به» بدل «لا يعلم به».

١٠. المغني، ج ١٧، ص ١٩٧.



وَقَوْلُهُ:

فإن قال: إذا أجمع<sup>١</sup> المُصدِّقونَ على شيءٍ يُعلمُ دخولُ هذه الجماعةِ فيهم، فيصيرُ الإجماعُ حُجَّةً، كما ذُكرتم في الشُّهداءِ و المؤمنين. قيل له: إنما يصحُّ<sup>٢</sup> ذلكَ لأنَّهم وُصفوا بصفةٍ<sup>٣</sup> عَلِمنا معها دُخولَهم تحتَ المُصدِّقينَ و خُروجَهم عن سِواهم، و ليسَ كذلكَ الحالُ فيما تَعَلَّقَتْ به من هذه الآية؛ لأنَّه يجوزُ<sup>٤</sup> أن يكونَ المرادُ بها مَنْ كان في عهدِ الرِّسولِ صَلَّى اللهُ عليه و عند نزولِ الخطابِ؛ لأنَّهم في تلكَ الحالِ كانوا بهذه الصِّفةِ، فمن أين أنَّ غيرَهم بمنزِلَتهم<sup>٥</sup>؟ و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ﴾ يدلُّ على ذلكَ. و يُفارقُ في<sup>٦</sup> هذا الوجه ما قدَّمناه من<sup>٧</sup> قَوْلِهِ: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ﴾؛ لأنَّ تلكَ الآيةَ و إن كانت تَقْتَضِي الإشارةَ ففيها ما يدلُّ على<sup>٨</sup> العمومِ؛ و هو قَوْلُهُ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ و ليسَ في هذه الآيةَ ما يَقْتَضِي هذا المعنى<sup>٩</sup>.

فما نراه يخرجُ - فيما يورده من الكلام على من تَعَلَّقَ بالآية التي ذكرها - عما يأتي

١. في المغني: «اجتمع».

٢. في «ف» و المغني: «صح».

٣. في المغني: «بصيغة».

٤. في المطبوع و الحجري: «لأنَّه لا يجوز».

٥. في «ج»: «عليه السلام».

٦. في المغني: «أنَّ غيرَهم تَمَيَّزَ بعينهم».

٧. في المطبوع: «من».

٨. في المطبوع: «و هو» بدل «من».

٩. في المغني: + «أنَّ المراد».

١٠. المغني، ج ١٧، ص ١٩٧.

على جميع ما اعتمده في الآية الأولى، حتّى<sup>١</sup> كأنه يُناقض من تعلق بالآيتين معاً. ولَمَن استدلّ<sup>٢</sup> بالآية التي يَضَعُ التعلُّق بها أن يقول: ليس المعني بها جميع المُصدِّقين، بل من كان مؤمناً خيراً يستحق ما تضمّنته الآية من الأوصاف، ونعلم<sup>٣</sup> إجماعهم عند علمنا بإجماع المُصدِّقين الذين هم في جُمليتهم.

وما ذكره في الشُّهداء والمؤمنين - من أنهم وُصفوا بصفة علمنا معها دخولهم تحت المُصدِّقين وُخروجهم عن سواهم - قائم في الآية الأخرى؛ لأنها تتضمّن من أوصاف المدح والتعظيم ما يقتضي كون المراد بها في جملة المُصدِّقين وإن لم يكن جميعهم، و يقتضي أيضاً خروجهم عن سواهم.

وتخصيصه الآية<sup>٤</sup> بمن كان في عصر الرسول صلى الله عليه وآله يلزمه مثله في الآية الأخرى، ويُقابل بمثل كلامه، فيقال: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ خطاب لمن كان في عهد الرسول صلى الله عليه وآله. ولأنهم كانوا في تلك الحال بهذه الصفة، فمن أين أن غيرهم بمنزلة؟ والإشارة التي تشبّه بها في إحدى الآيتين مثلها في الأخرى؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً﴾ يجري في الإشارة مجرى قوله: ﴿كُنْتُمْ﴾.

و ترجيحه الآية<sup>٥</sup> التي اعتمدها مع اعترافه بالإشارة فيها بقوله<sup>٦</sup>: ﴿لِتَكُونُوا

١. في المطبوع: «و حتّى».

٢. في المطبوع: «وإن استدلّ» بدل «و لمن استدلّ».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و يعلم».

٤. في «ج، ط، ف»: «للآية».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٦. في «ج، د، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «للآية».

٨. في المطبوع: «+ تعالى».

شُهَدَاءٌ طَرِيفٌ؛ لِأَن قَوْلَهُ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ﴾<sup>١</sup> بِنَاءٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكَلَامِ؛ فَإِذَا كَانَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ﴾ يَقْتَضِي التَّخْصِصَ مِنْ حَيْثُ الْإِشَارَةُ - عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ - فَمَا هُوَ بِنَاءٌ عَلَيْهِ وَ مَتَعَلِّقٌ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ جَارٍ مَجْرَاهُ فِي الْخُصُوصِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ، دُونَ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ.

عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ لِنَفْسِهِ بِمَا ذَكَرَهُ فَلْيَرْضَ بِمِثْلِهِ إِذَا قَالَ لَهُ خَصْمُهُ: وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ﴾ وَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ فَقَدْ تَلَاهُ مَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ، وَ يَخْرُجُ عَنْ مَعْنَى التَّخْصِصِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾.

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَقَوْلُهُ تَعَالَى<sup>٢</sup>: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾<sup>٣</sup> لَيْسَ<sup>٤</sup> فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ لَا يَأْمُرُونَ إِلَّا بِهِ، حَتَّى يُسْتَدَلَّ<sup>٥</sup> بِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ<sup>٦</sup>، وَ إِنَّمَا بَيَّنَّ<sup>٧</sup> بِذَلِكَ<sup>٨</sup> أَنَّ هَذِهِ طَرِيقَتُهُمْ<sup>٩</sup> وَ سَجِيَّتُهُمْ عَلَى طَرِيقِ

١. في المطبوع: - «طريف؛ لِأَن قَوْلَهُ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ﴾».

٢. في المغني: «فَأَمَّا قَوْلُهُ» بدل «و قَوْلُهُ تَعَالَى».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: + «وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ».

٤. في المغني: «فليس».

٥. في المغني: «نستدل».

٦. في «ص»: + «و أَنَّهُمْ أَيْضاً شُهَدَاءُ بِكُلِّ أَمْرٍ».

٧. هكذا في «ص، ط، ف» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «يبين».

٨. في المغني: «ذلك».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «هذه طريقة لهم».

المدح، فلا يَمْتَنِعُ<sup>١</sup> أن يَقَعَ مِنْهُمْ خِلَافُهُ إِذَا لَمْ يُخْرِجْهُمْ مِنْ طَرِيقَةٍ<sup>٢</sup>  
المدح، ولأن ذلك يوجبُ تَقَدُّمَ<sup>٣</sup> المعرفة بالمعروفِ و المنكرِ، ويُخرجُ  
بذلك أمرهم من أن يكونَ دالًّا على أن المأمورَ به من قِبَلِهِمْ معروفٌ،  
و المنهَى عنه من قِبَلِهِمْ مُنْكَرٌ.<sup>٤</sup>

فكذلك قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ لَيْسَ فِيهِ  
دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُمْ خِيَارٌ عُدُولٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَلَا أَنَّهُمْ أَيْضًا شُهُودٌ بِكُلِّ  
أَمْرٍ وَ فِي كُلِّ حَالٍ. وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُخْرِجُوا مِنْ أَنْ يَكُونُوا شُهَدَاءَ<sup>٥</sup>؛ فَلَا يَجِبُ<sup>٦</sup> أَنْ  
يَكُونُوا عُدُولًا.

على أنه في هذا الكلام تاركٌ لعموم القولِ بظاهره<sup>٧</sup> الذي لا يزالُ يَتَعَلَّقُ بِهِ  
و يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ تَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ إِذَا  
أُخِذَ عَلَى عُمُومِهِ<sup>٨</sup> لَمْ يَسْغُ<sup>٩</sup> مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّجْوِيزِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَأْمُرُوا بِغَيْرِ الْمَعْرُوفِ؛  
لِأَنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ تَخْصِصٌ لِلْعُمُومِ الَّذِي يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ عَلَى أَصْلِهِ.

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلا يمنع من».

٢. في «ج، ص»: «طريق».

٣. في «ص»: «تقديم».

٤. المغني، ج ١٧، ص ١٩٧ - ١٩٨.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «شهوداً».

٦. في «ج، ط، ف»: «و لا يجب».

٧. في «د» و الحجري: «تارك بظاهر عموم القول» بدل «تارك لعموم القول بظاهرة». و في «ص».

«الظاهر» بدل «بظاهرة».

٨. في «ج»: «على العموم».

٩. في «ج»: «لم يمنع». و في «د»: «لم يسمع».

و لَيْسَ يَجِبُ تَقَدُّمُ<sup>١</sup> المعرفة لنا بالمعروفِ و المُنْكَرِ كما ظَنَّنَه، بَلْ لَا يُنْكَرُ أَنْ  
يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ الَّذِي يَعْلَمُهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَلِكَ، وَ يَنْهَوْنَ عَنِ  
الْمُنْكَرِ عَلَى هَذَا السَّبِيلِ؛ فَيَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ<sup>٢</sup> عَلَى الْأَمْرِ بِالشَّيْءِ<sup>٣</sup> دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ  
مَعْرُوفٌ، وَ نَهْيُهُمْ عَنْهُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مُنْكَرٌ، وَ لَسْنَا نَعْلَمُ مِنْ أَيِّ وَجْهِ<sup>٤</sup> يَلْزَمُ أَنْ يَتَقَدَّمَ  
عِلْمُنَا بِالْمَعْرُوفِ وَ الْمُنْكَرِ فِي هَذَا الْقَوْلِ؟

١. في «ص، ط»: «تقديم».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «إجماعهم».

٣. في «ص»: «بشيء».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «جهة».

## [الحجة التاسعة]

[دلالة حال الأمة على عدم اتفاقهم على خطأ]<sup>١</sup>

[تجويز الخطأ على الأمة لورود شبهة عليها]

فأما<sup>٢</sup> قوله:

٢٧٤/١

و أما التعلُّقُ في صِحَّةِ الإجماعِ - بأنَّ المتعلِّمَ من حالِ أُمَّةِ الرسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ<sup>٣</sup> عُدُولُهُمْ عَنِ الْأَوْطَانِ<sup>٤</sup> وَ اللَّذَاتِ عَلَى جِهَةِ التَّدْيِينِ، وَ أَتَمَّتْهُمْ<sup>٥</sup> مِنَ الْكَذِبِ، وَ إِظْهَارُهُمُ الْعَارَ فِي اتِّبَاعِ الْغَيْرِ وَ تَقْلِيدِهِ إِلَّا بَعْدَ وُضُوحِ الْحُجَّةِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ وَ هَذِهِ حَالُهُمْ أَنْ يَتَّفَقُوا عَلَى الْخَطِإِ؟ - فَبَعِيدٌ. وَ ذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ الَّذِي ذَكَرُوهُ<sup>٦</sup> لَا يَمْنَعُ مِنْ صِحَّةِ

---

١. لقد أنكر صاحب الكتاب أيضاً دلالة هذا الدليل على حجّية الإجماع.

٢. في المطبوع و الحجري: «أما».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». و لم ترد في المغني.

٤. في «ج، ص، ف» و المغني: «الأوطار». و علّق على ذلك محقّق المغني بقوله: قد يقرأ الأصل «الأوطان» بالنون، لكن اشتباهها بالراء في خطّ الناسخ قويّ، و ما هنا مناسب للسياق.

٥. في «ج، د، ص، ط»: «و أنفهم».

٦. في «ج»: «عن».

٧. في «ف» و الحجري: «ذكره».

اتَّفَاقِهِمْ عَلَى الشَّيْءِ بِشُبْهَةٍ<sup>١</sup> ظَنُّوا أَنَّهَا<sup>٢</sup> دَلَالَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ قَائِمَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ أُمَمٍ مِّنْ تَقَدَّمَ، وَ قَدْ اتَّفَقُوا مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْخَطِإِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَ هِيَ أَيْضاً قَائِمَةٌ فِي الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ مِنَ الْأُمَّةِ<sup>٣</sup>، وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ اتِّفَاقِهَا عَلَى الْخَطِإِ مِنْ هَذِهِ<sup>٤</sup> الْجَهَةِ<sup>٥</sup>، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ مِثْلِهِ فِي إِجْمَاعِ<sup>٦</sup> كُلِّ الْأُمَّةِ؟ فَلَا بُدَّ لِلتَّمَسُّكِ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ حُجَّةٌ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.<sup>٧</sup>

فمُبْطَلٌ<sup>٨</sup> أَيْضاً مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ قَبْلُ فِي تَصْحِيحِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ عَلَى الْقَوْمِ - مَعَ اسْتِبْدَادِهِمْ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرَهَا - أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَى الْخَطِإِ لِلشُّبْهَةِ، وَ لَا يَكُونُ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَحْرِيِ الْحَقِّ وَ تَجَنُّبِ الْخَطِإِ عَاصِماً مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَالْأَجَازُ أَيْضاً عَلَيْهِمْ - وَ إِنْ كَانَتْ عَادَتُهُمْ جَارِيَةً بِأَنْ يَرُدُّوا السَّقِيمَ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَ يَقْبَلُوا الصَّحِيحَ مِنْهَا، وَ يَتَّبِعُوا<sup>٩</sup> فِي قَبُولِهَا - أَنْ يَقْبَلُوا بِالشُّبْهَةِ خَبَرًا غَيْرَ صَحِيحٍ وَ يُجْمِعُوا عَلَيْهِ، وَ لَا يَكُونُ مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُهُمْ مَانِعاً مِمَّا ذَكَرْنَاهُ؟

وَ مَا نَجِدُ<sup>١٠</sup> بَيْنَ<sup>١١</sup> الطَّرِيقَةِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا وَ الَّتِي أَبْطَلَهَا فَرْقاً يَرْجِعُ إِلَى الْمَعْنَى،

١. في المعنى: «الشُّبْهَةُ».

٢. في «د»: «يُظَنُّونَهَا»، وَ فِي الْمَعْنَى: «ظَنُّوْهَا»، وَ فِي «ج، ص»: «ظَنُّوا بِهَا» كُلُّهَا بَدَلِ «ظَنُّوا أَنَّهَا».

٣. في «ج، د، ص، ط، ف»: «الْأُمَمُ».

٤. في «ج»: «مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

٥. في «ج، ص»: «و حِينَئِذٍ».

٦. في المطبوع: «اجْتِمَاعٌ».

٧. المعنى، ج ١٧، ص ٢٠١.

٨. في المطبوع: «مُبْطَلٌ».

٩. في «د» وَ الْحَجَرِي: «و يَتَّبِعُوا». وَ فِي الْمَطْبُوع: «لِيَتَّبِعُوا».

١٠. في «ج»: «و لَا نَجِدُ». وَ فِي «ص»: «و مَا نَجِدُهُ».

١١. في «ص، ط، ف»: «مِنْ» بَدَلِ «بَيْنَ».

وإن كَانَ قد ذَكَرَ في إحداهما العادةَ و لَمْ يَذْكُرْها في الأُخْرَى، بَلْ أَوْرَدَ معناها، و جَعَلَهَا في طَريقَتِهِ عادةً في قَبُولِ الصَّحِيحِ مِنَ الْأَخْبَارِ دُونَ السَّقِيمِ، و في هذا المَوْضِعِ عادةً في تَجَنُّبِ الخَطِإِ عَلَى سَبِيلِ الجُمْلَةِ. و لا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ في المَعْنَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَوَّزَ عَلَيْهِمُ خِلَافَ المَعْلُومِ مِنْهُمْ مِنْ قَصْدِ الحَقِّ و مُفَارَقَةِ الباطِلِ و تَجَنُّبِهِ عَلَى سَبِيلِ الجُمْلَةِ، جَوَّزَ عَلَيْهِمُ خِلَافَ المَعْلُومِ مِنْهُمْ مِنْ رَدِّ سَقِيمِ الْأَخْبَارِ و قَبُولِ صَحِيحِهَا و ما قَامَتْ بِهِ الحُجَّةُ مِنْهَا؛ فَإِنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ ضَرْبٌ مِنْ تَفْصِيلِ الجُمْلَةِ<sup>١</sup> المَجْوزَةِ<sup>٢</sup> عَلَيْهِمُ.

فَأَمَّا<sup>٣</sup> قَوْلُهُ: «و هذه القَضِيَّةُ قائِمةٌ في كَثِيرٍ مِنْ أُمَّمٍ مَن تَقَدَّمَ، و هي أَيْضاً قائِمةٌ في الجَماعَةِ<sup>٤</sup> الكَثيرةِ مِنَ الْأُمَّةِ<sup>٥</sup>» فَكَذَلِكَ<sup>٦</sup> ما ذَكَرَهُ مِنْ قَبُولِ الثَّابِتِ مِنَ الْأَخْبَارِ و رَدِّ المَشْكُوكِ فِيهِ، هُوَ قائِمٌ في الجَماعَاتِ مِنْ أُمَّتِنَا و غَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمَّمِ المُتَقَدِّمَةِ، و لَمْ يَمْنَعْ<sup>٧</sup> حُصُولُهُ فِيهِمْ مِنَ الخَطِإِ بِالشُّبْهَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَجُوزَ مِثْلُهُ عَلَى الكُلِّ.

انْتَهَى الكَلَامُ فِي الإِجْمَاعِ<sup>٨</sup>، وَ نَحْنُ نَعُودُ إِلَى حِكَايَةِ<sup>٩</sup>

كَلَامِهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالإِمَامَةِ و النَقِضِ عَلَيْهِ.

١. في «ج، ص»: «الجهالة».

٢. في المطبوع و الحجري: «المجوز».

٣. في «ص»: «و أمّا».

٤. في «د» و الحجري و المطبوع: «الجماعات».

٥. في النسخ و الحجري: «الأمم». و ما أثبتناه من المغني، و قد تقدّم قبل قليل.

٦. في «د»: «و كذلك».

٧. في «ط، ف»: «و لن يمنع».

٨. إلى هنا انتهى ما نقله المصنّف رحمه الله من كلام القاضي عبد الجبار في الإجماع، و قد حذف ما لا يتعلّق بمراحده منه، و تجده كاملاً في المغني، ج ١٧ (الشرعيّات)، ص ١٥٣ - ٢٠٤.

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: - «حكاية».



[عدم حفظ الشريعة بواسطة التواتر و القياس]

قال صاحبُ الكتاب:

على أنه لو صحَّ ما قالوه، كان لا يَجِبُ إثباتُ معصومٍ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ<sup>١</sup>  
الشريعةُ محفوظةً بالتَّغْلِ الْمَتَوَاتِرِ، كما أنَّ الْقُرْآنَ محفوظٌ بهذه الطريقة،  
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ السُّنَنِ؛ فَكَانَ لَا يَمْتَنِعُ فِي كُلِّ شَرَعٍ أَنْ يَكُونَ مُنْقَسِمًا<sup>٢</sup>  
إِلَى مَا يَثْبُتُ بِالتَّوَاتُرِ، وَ إِلَى مَا يَثْبُتُ بِطَرِيقَةِ الاجتهادِ وَ القياسِ [الذي  
يَتِمَكَّنُ الْعُلَمَاءُ مِنْهَا، فَلَا يَبْطُلُ كَوْنُ الشَّرِيعَةِ مُحْفَوظَةً وَ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِمَامٌ  
معصومٌ]<sup>٣</sup>.

يُقَالُ لَهُ<sup>٤</sup>: قَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى هَذَا؛ حَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّ التَّوَاتُرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْفَظَ<sup>٥</sup> بِهِ  
الشريعةُ<sup>٦</sup> - وَ إِنْ كَانَتْ الْحُجَّةُ تَثْبُتُ بِهِ<sup>٧</sup> عِنْدَ وُجُودِهِ - وَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَعْصُومٍ يَكُونُ  
وَرَاءَ النَّاقِلِينَ.

١. في «ج، د، ص» و الحجري: «أَنْ يَكُونَ».

٢. في المغني: «مُنْتَسِبًا».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٠. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٤. في المطبوع و الحجري: «فَيُقَالُ لَهُ».

٥. في المطبوع: «أَنْ تُحْفَظَ».

٦. تقدّم في ج ١، ص ٢٧٦.

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «بِهِ تَثْبُتْ».

فأما<sup>١</sup> الاجتهاد والقياس فقد بيّنا بطلانهما في الشريعة، وأنهما لا يُثمران فائدة، ولا يُتيجان<sup>٢</sup> علماً ولا ظناً، فضلاً عن أن يكون<sup>٣</sup> الشريعة محفوظةً بهما.<sup>٤</sup>

[إشارة إلى كيفية معرفة الإمام]

قال صاحب الكتاب:

و لا بُدَّ للقوم ممّا ذكرناه في الطريق الذي يُعرَف به الإمام المعصوم؛  
لأنّه لا بُدَّ من أن يرجعوا فيه إلى التواتر. فإذا صار ذلك محفوظاً و هو  
من أصل الشريعة، لم يمتنع مثله فيما عداه، وإلا أدى ذلك إلى إثبات  
أئمة لا نهاية لهم، [على ما تقدّم القول فيه].<sup>٥</sup>

وهذا أيضاً ممّا قد مضى الكلام عليه؛ لأنّا قد بيّنا أن المعرفة بوجود إمام معصوم  
حُجّة في كلّ زمانٍ لا يفتقر إلى التواتر والنقل؛ بل هو مُستفاد بأدلة العقول.<sup>٦</sup>

فأما المعرفة بعين الإمام، وأنه فلانٌ دون فلانٍ، فهو وإن كان معلوماً بالنقل فالأمان  
حاصل للمكلفين من ضياعه<sup>٧</sup>؛ لعلمهم<sup>٨</sup> بوجود معصوم في الزمان، فمتى<sup>٩</sup> لم يتم

٢٧٧/١

١. في «ج، ص، ف»: «وأما».

٢. في «ص»: «ولا يثيران».

٣. في المطبوع: «أن تكون».

٤. تقدّم في ج ١، ص ٤٣٠.

٥. في «د» والمطبوع والحجري: «فلا بد».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٠، وما بين المعقوفين من المصدر.

٧. تقدّم في ج ١، ص ٣١٤.

٨. في «ج، ف» و حاشية الحجري: «من اشتباهه».

٩. في المطبوع والحجري: «بعلمهم».

١٠. في «ج، ط»: «حتّى لو» بدل «فمتى».

الناقلون بما يجب عليهم من النقل للنص على عَيْنِ الإمام، ظَهَرَ الإمام، وذلَّ على نفسه بالمُعْجَزِ. وهذا بخلاف<sup>١</sup> ما ظَنَّهُ صاحبُ الكتابِ<sup>٢</sup>.

[في بيان الحاجة إلى الإمام، حتَّى مع كون الشريعة واصله بالتواتر]

قال صاحبُ الكتابِ:

ولا بُدَّ لهم من<sup>٣</sup> ذلك<sup>٤</sup> من وجهٍ آخر؛ وذلك أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ الإمامَ الذي يَحْفَظُ الشَّرْعَ لا يَلْقَى كُلَّ المَكْلَفِينَ، ولا يَلْقَاهُ جَمِيعُهُمْ، فلا<sup>٥</sup> بُدَّ فيما يَحْفَظُهُ أَنْ يُبَلِّغَهُ الْمُحْتَاجَ إِلَيْهِ مِنْهُمْ بِطَرِيقِ التَّوَاتُرِ. فإذا صَحَّ فيما يَحْفَظُهُ أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى المَكْلَفِينَ بهذا الوجه، لَمْ يَمْتَنِعْ<sup>٦</sup> مِثْلُهُ فِي شَرِيعَةِ الرِّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ يُسْتَفْنَى عَنْ إِبْثَاتِ المَعْصُومِ، [كما اسْتَفْنَى عَنْ إِبْلَاغِ المَعْصُومِ مَا يَحْفَظُهُ إِلَيْهِمْ عَنْ مَعْصُومٍ آخَرَ].<sup>٧</sup>

و هذا ممَّا قد تَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّ الشَّرْعَ وَإِنْ كَانَ وَاصِلًا إِلَى مَنْ نَأَى عَنْ الإمامِ بالتَّوَاتُرِ، فَإِنَّهُ مَحْفُوظٌ بِالْإِمَامِ<sup>٨</sup>؛ لِكُونِهِ مُرَاعِيًا لَهُ، وَ مُتَلَفِيًا لِمَا يَعْرِضُ<sup>٩</sup> فِيهِ مِنْ خَطَاٍ وَ إِخْلَالٍ بِوَاجِبٍ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «خلاف».

٢. في «ج»: - «صاحب الكتاب».

٣. في المطبوع: «في».

٤. أي من القول بأن الشريعة يمكن أن تكون محفوظة بالتواتر.

٥. هكذا في «ج، ص، ف» والمغني، وفي «د» والمطبوع والحجري: «ولا بد».

٦. في المطبوع: «لم يمنع».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٠، وما بين المعقوفين من المصدر.

٨. في المطبوع: «في الإمام».

٩. هكذا في «د». وفي سائل النسخ والمطبوع: «و مراقباً لتلافى ما يعرض».

فإن أَلَزَمْنَا مُخَالَفَنَا الْقَوْلَ بِوُصُولِ شَرِيعَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَيْنَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ التَّزَمْنَاهُ؛ لِأَنَّا لَا نَأْبَى أَنْ يَكُونَ<sup>٢</sup> الشَّرِيعَةُ وَاصِلَةً إِلَيْنَا بِنَقْلِ مُتَوَاتِرٍ يَكُونُ مِنْ وَرَائِهِ مَعْصُومٌ يُرَاعِيهِ وَتَلَاْفِي مَا يَعْرِضُ فِيهِ<sup>٣</sup>، بَلْ هَذَا هُوَ نَصُّ مَذْهَبِنَا. وَإِنْ أَرَادُوا الْإِزَامَنَا كَوْنُ الشَّرِيعَةِ مَنْقُولَةً إِلَيْنَا وَلَا مَعْصُومَ وَرَاءَهَا، لَمْ يَكُنْ هَذَا مُشَبِّهًا لِمَا نَقُولُهُ فِيمَا يُنْقَلُ عَنِ الْإِمَامِ وَهُوَ حَيٌّ إِلَى مَنْ نَأَى عَنْهُ فِي أَطْرَافِ الْبِلَادِ، وَصَارَ قَوْلُهُمْ لَنَا: «قُولُوا فِي هَذَا مَا قُلْتُمُوهُ فِي ذَلِكَ»<sup>٤</sup> لَا مَعْنَى لَهُ.

[عدم مانعية غلبة الخوارج أو وقوع الغيبة، من حفظ الإمام للشرع]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ عَنْدهُمْ قَدْ يَكُونُ مَغْلُوبًا بِالْخَوَارِجِ وَغَيْرِهِمْ، وَلَا بُدَّ - مَعَ ثَبَاتِ<sup>٥</sup> التَّكْلِيفِ - مِنْ مَعْرِفَةِ الشَّرَائِعِ<sup>٦</sup>؛ فَإِذَا صَحَّ أَنْ يَعْرِفُوهَا<sup>٧</sup> وَ الْحَالُ هَذِهِ لَا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ، فَلَا يَمْتَنِعُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ مِثْلُهُ، وَ يُسْتَعْنَى عَنِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ. وَ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ مُنْذُ زَمَانٍ غَيْرُ مَعْلُومٍ عَيْنُهُ، وَإِنْ كَانَ لَهُ عَيْنٌ فَغَيْرُ مَعْلُومٍ مَكَانُهُ، وَ غَيْرُ مَتَمِّيزٍ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ أَنْ يُقْصَدَ، وَ قَدْ صَحَّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ نَعْرِفَ<sup>٨</sup> الشَّرَائِعَ وَ نَقُومَ<sup>٩</sup> بِهَا؛ فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ

٢٧٨/١

١. فِي «ط، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تَكُونَ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِنْ خَطَأً».

٤. فِي «ج، ف»: «ذَلِكَ».

٥. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «إِثْبَات».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الشَّرْع».

٧. فِي الْحَجَرِيِّ: «أَنْ يَعْرِفُوهُ».

٨. فِي «ج، ط، ف»: «أَنْ تَعْرِفَ».

٩. فِي «ج، د، ص»: «يَقُومُ». وَ فِي «ط»: «تَقُومُ». وَ فِي «ف»: «يَقُومُ - يَقُومُ» كِلَاهُمَا مَعًا.

### مثله في سائر الأزمنة.<sup>١</sup>

يَقَالُ له: أَمَّا غَلْبَةُ الْخَوَارِجِ فَغَيْرُ مَانِعَةٍ مِنْ حِفْظِ الشَّرْعِ، وَأَمَّا مَعْرِفَتُهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ - يَعْنِي أَحْوَالَ غَلْبَتِهِمْ - فَيَكُونُ بِالنَّقْلِ عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ، أَوْ عَمَّنْ تَقَدَّمَ إِمَامَ الزَّمَانِ مِنَ الْأَثْمَةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ النَّقْلُ مُحْفُوظًا بِإِمَامِ الزَّمَانِ. وَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَنْتَهِيَ<sup>٢</sup> غَلْبَةُ الْخَوَارِجِ إِلَى حَدٍّ يَمْنَعُ الْإِمَامَ مِنْ بَيَانِ مَا ضَاعَ مِنَ الشَّرْعِ<sup>٣</sup> وَأَخْلَ بِهِ النَّاقِلُونَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ عُلِمَ لَمَا كُلِّفْنَا اللَّهُ تَعَالَى الْعَمَلُ بِالشَّرْعِ وَالثِّقَةُ بِهِ وَالْقَطْعُ عَلَى وَصُولِهِ إِلَيْنَا، وَفِي الْعِلْمِ بَأَنَّا مَكْلُفُونَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ دَلِيلٌ<sup>٤</sup> عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْتَهِيَ بِهِ غَلْبَةُ الْخَوَارِجِ إِلَى حَدٍّ يَمْنَعُهُ مِنْ بَيَانِ مَا يَضِيعُ مِنَ الشَّرْعِ. فَمَّا حَالَ الْغَيْبَةِ فَغَيْرُ مَانِعَةٍ مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِالشَّرْعِ، وَفِي حِفْظِهِ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ، وَلَمْ نَقُلْ: «إِنَّا نَحْتَاجُ إِلَى الْإِمَامِ فِي كُلِّ حَالٍ» لِتَعَرُّفِ الشَّرْعِ، بَلْ لِنَتَّقِ بَوْصُولَهُ إِلَيْنَا، وَنَحْنُ نَتَّقِي بِذَلِكَ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ؛ لِإِلْعَانِ بَأَنَّهُ لَوْ أَخْلَى النَّاقِلُونَ مِنْهُ بَشِيءٌ يَلْزَمُنَا مَعْرِفَتُهُ لَظَهَرَ الْإِمَامُ، وَبَيَّنَّ بِنَفْسِهِ عَنْهُ.

[بيان الفرق بين وجود الإمام الغائب وبين عدمه، وأيضاً الفرق بينه وبين جبرئيل]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَقَدْ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ<sup>٥</sup>: إِنْ كَانَ الْغَرَضُ إِثْبَاتَ إِمَامٍ فِي الزَّمَانِ، وَإِنْ لَمْ يُبْلَغْ<sup>٦</sup> وَلَمْ يَقُمْ بِالْأُمُورِ، وَصَحَّ ذَلِكَ، فَمَا الْأَمَانُ مِنْ أَنَّهُ<sup>٧</sup> جَبْرَائِيلُ أَوْ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٠.

٢. في المطبوع: «أن تنتهي».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «من الشريعة».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «لما ذكرناه دلالة» بدل «بما ذكرناه دليل».

٥. وهو أبو علي الجبائي.

٦. في «ص»: «وإن لم ينفع». وفي المغني: «وإن لم يقع» وهو تحريف.

٧. في «ج، ص»: «فما المانع من أن يكون» بدل «فما الأمان من أنه».

بعضُ الملائكةِ في السماءِ، و يُسْتَفْنَى<sup>١</sup> عن إمامٍ في الأرض؛ لأنَّ المعنى الذي لأجله يُطَلَّبُ<sup>٢</sup> الإمامُ عندكم يَقْتَضِي ظُهورَهُ، فإذا لم يَظْهَرْ كان وجودُهُ كعدمِهِ، و كانَ كونهُ في الزمانِ بمنزلةِ كَوْنِ<sup>٣</sup> جَبْرِئِلَ في السماءِ [بل إثباتُ جَبْرِئِلَ مُتَيَقَّنٌ، وإثباتُ هذا الإمامِ مشكوكٌ فيه...].<sup>٤</sup>

يُقالُ له: لا شَكَّ في أنَّ الغرضَ ليسَ هو وجودُ الإمامِ فقط، بل أمرُهُ ونهيُهُ و تصرُّفُهُ؛ لأنَّ بهذه الأمورِ ما يَكُونُ المكلَّفونَ مِنَ القبيحِ أبعدَ، و إلى فعلِ الواجبِ أقربَ، غَيْرَ أنَّ الظالمينَ مَنَعُوهُ<sup>٥</sup> ممَّا هو الغرضُ، فاللومُ<sup>٦</sup> فيه عليهم، واللَّهُ المَطْلَبُ لَهُمْ<sup>٧</sup>.

و لَمَّا كانَ ما هو الغرضُ لا يَتِمُّ إِلَّا بِوُجودِهِ أوجَدَهُ اللَّهُ تَعَالَى، و جعلَهُ بحيثُ لو شاءَ المكلَّفونَ أن يَصِلُوا إليه و يَتَفَعَّلُوا بِهِ لَوَصَلُوا و انْتَفَعُوا، بأن يَعدِلُوا عَمَّا أوجَبَ خَوْفَهُ و تَقْيَّتَهُ، فيَقَعَ منه الظهورُ الذي أوجَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عليه مع التمكنِ.

و لَمَّا كانَ المانعُ مِنَ تصرُّفِهِ و أمرِهِ و نهيِهِ غَيْرَ مانعٍ مِنَ وُجودِهِ، لَمْ يَجِبْ<sup>٨</sup> مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَ عليه التصرُّفُ بِفعلِ الظلمَةِ<sup>٩</sup> أن يُعَدِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، أو<sup>١٠</sup> أن لا يوجِدَهُ في

١. في «ج»: «و نستغني».

٢. في المغني: «نطلب».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «ككون» بدل «بمنزلة كون».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨١.

٥. في «ص، ط» و الحجري: «منعوا».

٦. في «د، ص، ط» و المطبوع و الحجري: «و اللوم».

٧. في «ج»: «بهم».

٨. في «ص»: «لم يجز».

٩. في «ص»: «الظالم».

١٠. في «ج»: «و».

الأصل؛ لأنه لو فعل<sup>١</sup> ذلك لكان هو المانع حيثنذ للمكلفين لطفهم، و لكانوا إنما أتوا<sup>٢</sup> في فسادهم وارتفاع صلاحهم من جهته<sup>٣</sup>؛ لأنهم غير متمكنين مع عدم الإمام من الوصول إلى ما فيه لطفهم ومصلحتهم. فجميع ما ذكرناه يفرق بين وجود الإمام مع الاستتار وبين عدمه.

و بما تقدم يعلم أيضاً الفرق بينه وبين جبرئيل في السماء؛ لأن الإمام إذا كان موجوداً مستتيراً كانت الحجة لله تعالى على المكلفين به ثابتة؛ لأنهم قادرون على أفعال تقتضي ظهوره، ووصولهم من جهته إلى منافعهم ومصلحتهم، وكل هذا غير حاصل في جبرئيل عليه السلام؛ فالمعارض به<sup>٥</sup> ظاهر الغلط.

[في بيان أن الاستدلال بالإجماع إنما يصح عند عدم تميز الإمام]

قال صاحب الكتاب:

و متى قالوا بأن الإجماع حق لكون الإمام فيه، أريناهم أنه لا فائدة تحت هذا القول؛ لأن الحجة هي قول الإمام، فضم سائرهم إليه لا وجه له، كما لا يجوز أن يقال<sup>٦</sup>: إن إجماع النصاري حق إذا كان عيسى فيهم، وقول اليهود حق إذا كان موسى فيهم، وكما لا يجوز أن يقال<sup>٧</sup>:

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «و لو فعل» بدل «لأنه لو فعل».

٢. في المطبوع و الحجري: «أو أتوا».

٣. في «ط، ف»: «جهتهم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «في السماء».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «به».

٦. في «ج، ص» و المغني: «أن نقول». و في «ط، ف»: «أن يقول».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «إن».

٨. في «ج، ص» و المغني: «أن نقول». و في «د، ط» و الحجري: «أن يقول».

إِنَّ إِجْمَاعَ الْكُفَّارِ حَقٌّ إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>١</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِمْ؛ فَقَدْ<sup>٢</sup> بَيَّنَّا  
مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُحَقِّقٍ<sup>٣</sup> فِي الْأُمَّةِ مِنَ الشُّهَدَاءِ وَغَيْرِهِمْ، عَلَى مَا  
يَقُولُهُ<sup>٤</sup> شَيْخُنَا أَبُو عَلِيٍّ.

فَإِنْ رَجَعُوا بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَيْنَا فِي الشُّهَدَاءِ لَمْ يَكُنْ لَزِمًا؛ لَأَنَّا لَا نُعَيِّنُهُمْ،  
وَلَا يَمْتَنِعُ لِقَدْرِ التَّعْيِينِ<sup>٥</sup> أَنْ يُجْعَلَ<sup>٦</sup> الْإِجْمَاعُ الَّذِي هُوَ حُجَّةٌ إِجْمَاعُ  
الْمُؤْمِنِينَ، وَلَوْ تَمَيَّزُوا<sup>٧</sup> لَجَعَلْنَا إِجْمَاعَهُمْ هُوَ الْحُجَّةَ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ مَا  
قَالَ الْقَوْمُ؛ لِأَنَّ<sup>٨</sup> الْإِمَامَ عِنْدَهُمْ مَتَمِّيزٌ<sup>٩</sup>، فَالَّذِي أَلَزَمْنَاهُ<sup>١٠</sup> مَتَوَجَّهٌ، وَهُوَ  
عِنَّا<sup>١١</sup> زَائِلٌ.<sup>١٢</sup>

يُقَالُ لَهُ: قَوْلُ الْإِمَامِ وَإِنْ كَانَ بَانْفِرَادِهِ حَقًّا، وَلَا تَأْثِيرَ لَصَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ  
يَكُونَ جَوَابُ مَنْ سَأَلَ عَنِ الْإِجْمَاعِ الَّذِي الْإِمَامُ فِي جُمْلَتِهِ أَنَّهُ حَقٌّ، كَمَا يَكُونُ مِثْلُ  
ذَلِكَ الْجَوَابِ لِمَنْ سَأَلَ عَنْ عَشْرَةٍ<sup>١٣</sup> فِي جُمْلَتِهِمْ نَبِيٌّ.

٢٨١/١

١. في المغني: «رسولنا».

٢. في «ج» و«المغني»: «وقد».

٣. في «ج، ص، ف»: «المحققين». وفي «ط»: «المحققين».

٤. في «ج، ص، ط»: «ما يقول».

٥. في المطبوع و«الحجري»: «التعين».

٦. في المغني: «أن نجعل».

٧. في المطبوع: «تميز و» بدل «تميزوا». وهو تصحيف.

٨. في المطبوع: «بأن».

٩. في المطبوع: «مميزاً». وفي «د»: «مميز».

١٠. في المغني: «ألزمناهم».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «زائل عتاً».

١٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨١.

١٣. في «ط»: «عن غيره».



فأما الفائدة في ذكر غير الإمام معه، والحجة هي قوله<sup>١</sup> بعينه، فإنما يُسأل<sup>٢</sup> عنها من استعمل<sup>٣</sup> هذه اللفظة<sup>٤</sup> مُبتدئاً مع تَمييز قول الإمام، ونحن لا نكاد نَسْتَعْمِلُهَا<sup>٥</sup> في مثل هذه الحال، وإنما نُجِيبُ بالصحيح<sup>٦</sup> عندنا فيه عند سؤال المُخَالِفِ عنه.

وإن كان لا يَمْتَنِعُ أن يكونَ لذلك فائدة، وهي أن قول الإمام قد يكون غير متمييز في بعض الأحوال؛ كأحوال الغيبة والخوف التي لا يُعرَفُ قول الإمام فيها على سبيل التفصيل<sup>٨</sup>، فلا يَمْتَنِعُ في مثل هذه الأحوال أن يُعْتَبَرَ الإجماع؛ لِعِلْمِنَا بدخول الإمام فيه، كما يقولُ خصومنا في الشُّهَدَاءِ والمؤمنين؛ لأنَّ إجماع<sup>٩</sup> هؤلاء عندهم هو الحجة، ولا<sup>١٠</sup> تأثير لضم<sup>١١</sup> غيره إليه<sup>١٢</sup>، ومع ذلك فنحن نَراهم يَعْتَبِرُونَ إجماع الأمة؛ من حيث لم يَتَمَيَّزْ عندهم أقوال الشُّهَدَاءِ و<sup>١٣</sup> المؤمنين، وعلِموا دُخُولَهَا في جُمْلَةِ أقوال الأمة.

١. في «د» و الحجري: «و الحجة هي في قوله». و في المطبوع: «و الحجة في قوله».

٢. في «ص، ط»: «نَسأل».

٣. في «ج، ص، ط»: «يَسْتعمل».

٤. في «ج، ط، ف»: «هذا اللفظ».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «نَسْتعمله».

٦. في «ط»: «بالتصحيح».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «لا نعرف قول».

٨. في «د، ط» و الحجري: «التفضيل».

٩. في «ص»: «اجتماع».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «فلا».

١١. في المطبوع: «بضم».

١٢. كذا، و الأنسب: «لضم غيرهم إليهم».

١٣. في «ج»: «أو».

وبهذا الجواب الذي ذكرناه يَجِبُ أن<sup>١</sup> يُجِيبَ<sup>٢</sup> مَنْ سَلَّمَ الْخَبْرَ<sup>٣</sup> - الْمَرْوِيُّ فِي  
 الْإِجْمَاعِ<sup>٤</sup> الذي هو قَوْلُهُ: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي<sup>٥</sup> عَلَى ضَلَالٍ» إِذَا تَأَوَّلَهُ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ<sup>٦</sup>  
 حَقٌّ لِمَكَانِ الْإِمَامِ الْمَعْصُومِ وَدُخُولِهِ<sup>٧</sup> فِي جُمْلَتِهِمْ - مَتَى سُئِلَ فَقِيلَ لَهُ: إِذَا كَانَ قَوْلُ  
 الْإِمَامِ هُوَ الْحُجَّةُ بَانْفِرَادِهِ، فَأَيُّ مَعْنَى لَصَمَّ غَيْرَهُ إِلَيْهِ؟! لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا الْوَجْهَ فِي حُسْنِ  
 اسْتِعْمَالِ<sup>٨</sup> ذَلِكَ ابْتِدَاءً، وَبَنَيْنَا عَلَى وَجْهِ<sup>٩</sup> الْفَائِدَةِ فِيهِ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَتَمَيَّزُ قَوْلُ  
 الْإِمَامِ فِيهَا، وَبَيَّنَّا أَيْضاً الْفَرْقَ بَيْنَ مَا يَبْتَدِئُ<sup>١٠</sup> الْمُسْتَعْمِلُ بِاسْتِعْمَالِهِ<sup>١١</sup> مِنَ الْكَلَامِ  
 فَيَلْزِمُهُ الْمَطَالَبَةُ بِفَائِدَتِهِ<sup>١٢</sup>، وَبَيْنَ مَا يَتَنَاوَلُهُ<sup>١٣</sup> مِنْ سُؤَالِ خَصْمِهِ وَيُخْرِجُ لَهُ الْوَجْهَ.  
 وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُجِيبَ مَنْ سُئِلَ<sup>١٤</sup> عَنْ إِجْمَاعِ النَّصَّارِيِّ إِذَا كَانَ عَيْسَى عَلَيْهِ  
 السَّلَامُ فِيهِمْ بِأَنَّهُ حَقٌّ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي إِجْمَاعِ الْيَهُودِ إِذَا كَانَ قَوْلُ<sup>١٥</sup> مُوسَى عَلَيْهِ

٢٨٢/١

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «يَجِبُ أَنْ».

٢. فِي «ص»: «نَجِيب».

٣. سَلَّمَ الْخَبْرَ، أَيَّ عَدَّهُ سَالِماً مِنَ الطَّعْنِ وَالْخَدَشِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «الاجْتِمَاع».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أُمَّتِي لَا تَجْتَمِعُ» بَدَلِ «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «اجْتِمَاعُهُمْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَدُخُولُهُمْ».

٨. فِي «ج»: «اسْتِعْمَالُنَا».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «وَجْه».

١٠. فِي «ص، ط»: «مَبْتَدِئٌ» بَدَلِ «مَا يَبْتَدِئُ».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «اسْتِعْمَالُهُ».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «لِفَائِدَتِهِ».

١٣. فِي «د، ف»: «يَنَاقِلُهُ».

١٤. فِي «ج، ص، ط»: «يَسْأَلُ».

١٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «قَوْلُ».

السلام في جملة أقوالهم؛ لأننا إن لم نُقل أنه حق فلا بُدَّ من أن يكون باطلاً؛ وكيف يكون باطلاً وفي جملتهم نبي مقطوع على صدقه؟!

اللهم إلا أن يُسأل عن الفائدة في الابتداء بهذا القول<sup>٢</sup>، فقد قلنا: إنه لا فائدة فيه إذا كان قول عيسى عليه السلام منفرداً متميزاً، ولو عُدَّ تميُّزه في بعض الأحوال لحسن استعماله، كما حسن ذلك في الإمام عند الغيبة على مذهبنَا<sup>٣</sup>، وفي الشهداء والمؤمنين على مذاهب خصومنا.

فأما تعاطيه<sup>٤</sup> الفرق بين قولنا في الإمام وقوله في الشهداء؛ لأن الإمام متميزٌ والشهداء غير متميزين.

فقد بينّا أن قول الإمام قد يكون غير متميز في بعض الأحوال، فيجب أن يسوغ لنا فيه ما ساع له في الشهداء.

ثم يقال له: لو تعيّن الشهداء عندكم<sup>٥</sup> وتميزوا وسُئلت عن إجماع الأمة هل هو حق، بأي شيء كنت تُجيب؟ فإذا قال: أُجيب<sup>٦</sup> بأنه حق.

قلنا: فلم عبت علينا أن نُجيب بمثل ذلك إذا سُئلنا عن إجماع الأمة؟ وألا منعك من الجواب بأنه حق تميُّز الشهداء<sup>٧</sup> وتعيّنهم، وأنه لا تأثير لضم غيرهم إليهم؟

١. في «د» و المطبوع و الحجري: - «من».

٢. أي في الابتداء بالاستدلال بإجماع النصارى أو اليهود.

٣. في «ج، ص، ط، ف» و الحجري: «على مذاهبنا».

٤. فلان يتعاطى كذا، أي يخوض فيه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٣١ (عطا).

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «عندك».

٦. في «د»: «أجبت».

٧. في «ص، ف» و المطبوع: «أو».

فإن قال: كُلُّ هذا لا يَمْنَعُ مِنَ الجوابِ بأنَّه حَقٌّ إذا سُئِلْتُ عن ذلك؛ لأنَّه لا بُدَّ أن يَكُونَ حَقًّا إذا فَرَضْنَا<sup>١</sup> هذا الفَرَضَ، وإِنَّمَا المَعِيبُ<sup>٢</sup> أن أضَمَّ<sup>٣</sup> مُبْتَدِئًا إلى الشُّهَداءِ مع تَعْيِينِهِمْ و تَمْيِيزِهِمْ غَيْرَهُمْ، ثُمَّ أَقْضِيَ<sup>٤</sup> بَأَنَّ في<sup>٥</sup> قَوْلِهِم الحَقُّ. قُلْنَا: أَصَبْتَ في هذا التفصيلِ، و بِمِثْلِهِ أَجَبْنَا.

١. في «ج، ط، ف»: «إذا فرضناه».

٢. هكذا في «د، ط». و في سائر النسخ و المطبوع: «العييب».

٣. في المطبوع و الحجري: «إذا ضم».

٤. في المطبوع و الحجري: «قضى» بدل «أقضى».

٥. في «ج، ص، ف»: - «في».

## [الدليل التاسع]

[في بيان أن الحافظ للشرع هو الإمام لا التواتر]

قال صاحبُ الكتاب:

شبهةٌ أخرى لهم<sup>١</sup>:

قالوا: إذا كان لا بُدَّ في شريعةٍ محمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ - وهو خاتمُ الأنبياء - من حافظٍ و مبلغٍ، وكان لا يَصِحُّ أن يَقَعَ ذلك بالتواتر، فلا بُدَّ من إثباتِ إمامٍ معصومٍ يَكُونُ في كُلِّ حالٍ بمنزلةِ الرسولِ في أَنَّهُ يُبَلِّغُ<sup>٢</sup> وَيُعَلِّمُ وَيُرْجِعُ إليه في المُشْكِلِ، ويؤخِّذُ عنه الدِّينُ. وكَمَا<sup>٣</sup> لا يَجُوزُ أن لا يَكُونَ الرسولُ في كُلِّ حالٍ<sup>٤</sup> مع الحاجةِ إلى معرفةِ الشرعِ<sup>٥</sup>، فكذلك لا يَجُوزُ أن لا يَكُونَ الإمامُ في كُلِّ حالٍ مع الحاجةِ إلى ذلك.

١. في «د، ف» و المطبوع و الحجري: «شبهة لهم أخرى».

٢. في «ص»: «مبلغ».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فكما».

٤. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: - «في كل حال».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «الشريعة».

وَقَدَحُوا فِي التَّوَاتُرِ بُجُوهٍ قَدْ<sup>١</sup> قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا فِي بَابِ الْأَخْبَارِ<sup>٢</sup>؛  
وَاحِدُهَا: أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا جَازَ أَنْ يَكْتُمَ النُّقْلَ وَيَكْذِبَ وَيُغَيِّرَ،  
فَيَجِبُ جَوَازُ ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَأَنْ لَا يَصِحَّ الْقَطْعُ عَلَى صِحَّةِ خَبَرِهِمْ.<sup>٣</sup>  
يُقَالُ لَهُ: هَذِهِ الطَّرِيقَةُ صَحِيحَةٌ مُعْتَمَدَةٌ، وَيُؤَيِّدُهَا مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ مِنْ<sup>٤</sup> أَنْ  
التَّوَاتُرَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي حِفْظِ الشَّرْعِ وَأَدَائِهِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ<sup>٥</sup>  
مَعْصُومٌ وَرَأَاهُ.<sup>٦</sup>

### [فِي بَيَانِ اعْتِبَارِ التَّوَاتُرِ وَحُجَّتِهِ]

فَأَمَّا الْقَدْحُ فِي التَّوَاتُرِ: فَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ تَرَاهُ أَوْ<sup>٧</sup> تَذْهَبَ إِلَيْهِ. فَإِنْ كَانَ يَظُنُّ أَنَّهُ  
إِذَا مَنَعْنَا مِنْ أَنْ يُحْفَظَ الشَّرْعُ بِهِ فَقَدْ قَدَحْنَا فِيهِ، فَقَدْ أَبْعَدَ؛ لِأَنَّ الْقَدْحَ فِيهِ  
إِنَّمَا يَكُونُ بِالطَّعْنِ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً، وَطَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ عِنْدَ وُجُودِهِ عَلَى شَرَائِطِهِ، فَأَمَّا  
لِمَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا.

وَقَوْلُهُ فِي الْحِكَايَةِ عَنَّا: «إِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا جَازَ أَنْ يَكْتُمَ وَيَكْذِبَ، فَيَجِبُ  
جَوَازُ ذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَأَنْ لَا يَصِحَّ الْقَطْعُ عَلَى صِحَّةِ خَبَرِهِمْ» غَلَطَ طَرِيقُ<sup>٨</sup>؛  
لَأَنَّا لَا نُجِيزُ الْكَذِبَ عَلَى جَمَاعَتِهِمْ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي أَجْزَنَاهُ عَلَى أَحَادِهِمْ، وَلَوْ كُنَّا

١. فِي «ص، ف»: «وَقَدْ».

٢. الْمَغْنِي، ج ١٦ (إِعْجَازُ الْقُرْآنِ)، ص ٩ وَمَا بَعْدَهَا.

٣. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٨٢.

٤. فِي «ف» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِيُّ: - «مِنْ».

٥. فِي «ص»: + «إِمَام».

٦. تَقَدَّمَ فِي ص ١١٣ - ١١٤.

٧. فِي «ج»: «و».

٨. فِي «د» وَالْحَجَرِيُّ: «ظَرِيف».

نُجِيزُ ذَلِكَ لَلْحَقْنَا<sup>١</sup> بِمُنْكَرِي<sup>٢</sup> الْأَخْبَارِ وَالذَّاهِبِينَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَوْجِبُ عِلْمًا،  
وَالْمَعْلُومُ مِنْ مَذْهَبِنَا خِلَافُ هَذَا<sup>٣</sup>.

وَأَمَّا الْكِتْمَانُ: فَإِذَا جَازَ عَلَى أَحَادِهِمْ وَجَمَاعَاتِهِمْ، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَانِعًا  
مِنَ الْقَطْعِ عَلَى صِحَّةِ خَبَرِهِمْ إِذَا وَرَدَ عَلَى الشَّرَائِطِ الْمَخْصُوصَةِ. وَإِنَّمَا يَكُونُ مَانِعًا  
مِنْ كَوْنِهِمْ حَافِظِينَ لِلشَّرْعِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَمْ يَثْبُتْ<sup>٥</sup> بِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ إِلَّا  
بِأَنْ يَقْطَعَ<sup>٦</sup> عَلَى وُجُودِ مَعْصُومٍ يَكُونُ وَرَاءَهُمْ<sup>٧</sup> مَتَى وَقَعَ مِنْهُمْ الْكِتْمَانُ الْجَائِزُ  
عَلَيْهِمْ تَلَاْفَاهُ وَبَيَّنَّ عَنْهُ، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَخْلِطَ صَاحِبُ الْكِتَابِ جَوَازَ الْكِتْمَانِ  
بِجَوَازِ الْكُذْبِ<sup>٨</sup>، وَإِخْرَاجَهُمْ مِنْ أَنْ يَكُونُوا حَافِظِينَ لِلشَّرْعِ بِإِخْرَاجِهِمْ مِنْ أَنْ  
يَكُونُوا حُجَّةً فِيمَا يَتَوَاتَرُونَ بِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَخْتَلِطُ إِلَّا عِنْدَ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَمْثَالَ هَذِهِ الشُّبْهَةِ<sup>٩</sup> لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأُهَا إِلَّا مِنْ<sup>١٠</sup>  
مُلْحِدٍ طَاعِنٍ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا صَحَّتْ وَجَبَ بُطْلَانُ النُّبُوَّةِ وَالْإِمَامَةِ؛

١. في «ف»: «ألحقنا».

٢. في «ج»: «بمنكر».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «ذلك».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

٥. في «ط»: «لم يبق».

٦. في «ج»: «نقطع».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «معصوم من ورائهم» بدل «معصوم يكون وراءهم».

٨. في «ج، ص، ف»: «بجواز الكذب جواز الكتمان».

٩. في المغني: «الشُّبْهَة».

١٠. في «ص»: «- من».

لأنّا إنّما<sup>١</sup> نَعْلَمُ بالتواترِ كَوْنَ النَّبِيِّ وَكَوْنَ الْقُرْآنِ وَوُقُوعَ التَّحْدِي<sup>٢</sup>،  
وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مِنْ جَهْتِهِمْ مَعَارِضَةٌ، وَبِهِ نَعْلَمُ<sup>٣</sup> ثُبُوتَ الشَّرَائِعِ وَنَسْخَ  
الْمَنْسُوخِ مِنْهَا، وَبِهِ نَعْلَمُ<sup>٤</sup> أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَأَنَّ شَرِيعَتَهُ  
ثَابِتَةٌ، وَأَنَّهُ لَا نَبِيَّ مَعَهُ وَلَا بَعْدَهُ [إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ]<sup>٥</sup>.

فَالطَّاعِنُ فِي التَّوَاتُرِ يُرِيدُ التَّشْكِيكَ فِي جَمِيعِ مَا قَدَّمَاهُ مِمَّا بِإِبْطَالِهِ أَوْ<sup>٦</sup>  
بِإِبْطَالِ<sup>٧</sup> بَعْضِهِ يَبْطُلُ الدِّينُ، فَكَيْفَ<sup>٨</sup> يُعْلَمُ مَعَ فَسَادِ التَّوَاتُرِ الْقُرْآنُ  
وَتَمْيِزُهُ<sup>٩</sup> مِنْ غَيْرِهِ حَتَّى يَكُونَ حُجَّةً؟ وَهَذَا الْقَوْلُ أَذَاهُمْ إِلَى جَوَازِ  
الزِّيَادَةِ فِي الْقُرْآنِ وَأَنَّهَا قَدْ كُتِمَتْ<sup>١٠</sup>.

يُقَالُ<sup>١١</sup> لَهُ: أَمَّا التَّوَاتُرُ: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّا<sup>١٢</sup> لَا نَطْعُنُ<sup>١٣</sup> عَلَيْهِ وَلَا نَقْدَحُ فِيهِ<sup>١٤</sup>، بَلْ هُوَ

٢٨٥/١

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «إنّما».
٢. في المطبوع: + «به».
٣. في «ص، ط، ف»: «وأنّهم».
٤. في «ج، ص، ط، ف» و«المغني»: «يعلم».
٥. في «المغني»: «ثبات».
٦. في «ج، ص، ط، ف» و«المغني»: «يعلم».
٧. ما بين المعقوفين من «المغني».
٨. في «ص»: «و».
٩. في «ص، ط، ف»: «إبطال».
١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «وكيف».
١١. في «المغني»: «وتميّزه».
١٢. «المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٢».
١٣. في «الحجري»: «فيقال».
١٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أنّه».
١٥. في «ص، ط»: «لا يطعن».
١٦. تقدّم آنفاً.



عَدْنَا مِنْ حُجَجِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ، وَ أَحَدُ الطَّرِيقِ إِلَى الْعِلْمِ، فَمَنْ ظَنَّ عَلَيْنَا خِلَافَ هَذَا، أَوْ زَمَانًا بِإِبْطَالِهِ، فَهُوَ مُبْطِلٌ مَتَشَوِّقٌ.<sup>١</sup>

وَالَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْكِتْمَانِ وَالْعُدُولِ عَنِ النُّقْلِ عَلَى النَّاظِلِينَ لَا يَقْتَضِي إِبْطَالَ التَّوَاتُرِ وَ تَرْكَ الْعَمَلِ عَلَيْهِ إِذَا وَرَدَ عَلَى شَرَائِطِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ حُجَّةً إِذَا قَامَ الرُّوَاةُ بِأَدَائِهِ وَ نَقْلِهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فَقَدْ سَقَطَتِ الْحُجَّةُ بِهِ.<sup>٢</sup>

[فِي بَيَانِ مَا يَثْبُتُ بِالتَّوَاتُرِ وَمَا لَا يَثْبُتُ]

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَهُ - وَ جَعَلَ التَّوَاتُرَ طَرِيقًا إِلَيْهِ، مِنَ الْعِلْمِ بِكَوْنِ النَّبِيِّ وَالْقُرْآنِ وَ وَقُوعِ التَّحْدِيثِ - صَحِيحٌ، وَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَيْنَا؛ بَلْ عَلَى مَنْ طَعَنَ عَلَى التَّوَاتُرِ، وَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِطَرِيقٍ إِلَى الْعِلْمِ.

فَأَمَّا عَدَمُ الْمَعَارِضَةِ، وَ ادِّعَاؤُهُ أَنَّ<sup>٣</sup> الطَّرِيقَ إِلَى فَقْدِهَا<sup>٤</sup> هُوَ التَّوَاتُرُ، وَ إِدْخَالُهُ ذَلِكَ فِي جُمْلَةٍ مَا تَقَدَّمَ؛ فَطَرِيقٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُعْلَمُ بِالتَّوَاتُرِ، وَ لَا يَصِحُّ النُّقْلُ فِيهِ، وَ إِنَّمَا يُعْلَمُ فَقْدُ الْمَعَارِضَةِ مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا تَوَفُّرَهُ<sup>٥</sup> دَوَاعِي الْمُخَالَفِينَ إِلَى نَقْلِهَا، وَ حِرْصِهِمْ عَلَى ذِكْرِهَا وَ الْإِشَادَةِ<sup>٦</sup> بِهَا لَوْ كَانَتْ مَوْجُودَةً، فَإِذَا<sup>٧</sup> فَقَدْنَا الرُّوَايَةَ لَهَا مَعَ

١. هكذا في «د»، أي شديد الشوق إلى الباطل. و في المطبوع: «سرف». و في سائر النسخ: «متشوق».

٢. في «د»: «بهم».

٣. في «د» و الحجري: «وَأَنَّ». و في «ط»: «إِلَى أَنَّ».

٤. الضمير للمعارضة.

٥. في «ص»: «توافر».

٦. في «ط، ف» و المطبوع: «و الإشارة». و الإشادة: رفع الصوت بالسيئ. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٢٤ (شيد).

٧. في «ج، ص، ف»: «و إذا».

قُوَّةُ الدَّوَاعِي وَشِدَّةُ الْبَوَائِحِ قَطَعْنَا عَلَى نَفْيِهَا.

وَأَمَّا<sup>١</sup> ثُبُوتُ الشَّرَائِعِ، وَالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ، وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُمَا: فَتَعَلَّمُ<sup>٢</sup> مِنْ جِهَةِ التَّوَاتُرِ مَا وَرَدَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ الْمُتَوَاتِرَةُ، وَتَعَلَّمُ<sup>٣</sup> أَنَّ جَمِيعَ الشَّرْعِ وَاصِلٌ إِلَيْنَا مِنْ جِهَتِهِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَنْكَتَمْ عَنَّا مِنْهُ شَيْءٌ بِالطَّرِيقِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ<sup>٤</sup>، وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ الْمُعَصُومَ إِذَا كَانَ مُوجُوداً فِي كُلِّ زَمَانٍ وَ جَرَى فِي الشَّرِيعَةِ مَا قَدَّرْنَاهُ<sup>٥</sup> وَجَبَ عَلَيْهِ الظُّهُورُ وَ الْبَيَانُ، وَ إِيصَالُ الْمَكْلُفِينَ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا طَوَاهُ النَّاَقِلُونَ؛ فَتَعَلَّمُ<sup>٦</sup> بِفَقْدِ تَنْبِيهِهِ عَلَى الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الشَّرِيعَةِ عَدَمَ ذَلِكَ.

٢٨٤/١

فَأَمَّا الْقَوْلُ بَأَنَّ فِي الْقُرْآنِ زِيَادَةً كُتِبَتْ وَ لَمْ تُنْقَلِ<sup>٧</sup>: فَلَمْ يَتَعَدَّ الْذَاهِبُونَ إِلَيْهِ مَا تَنَاصَرَتْ بِهِ الرِّوَايَاتُ<sup>٨</sup> وَ أَجْمَعَ<sup>٩</sup> عَلَيْهِ الرُّوَاةُ مِنْ نَقْلِ آيٍ وَ أَلْفَاظٍ كَثِيرَةٍ شَهِدَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهَا كَانَتْ تُقْرَأُ فِي جُمْلَةِ الْقُرْآنِ وَ هِيَ غَيْرُ مُوجُودَةٍ فِيْمَا تَضَمَّنَهُ مُصَحَّفُنَا. وَ الْحَالُ فِيْمَا رُوِيَ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرَةٌ<sup>١٠</sup>، وَ لَيْسَ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَأَمَّا».

٢. فِي «ج، ط، ف»: «فِيَعْلَمُ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْمُتَوَاتِرَةَ مِنْهُ، وَ يَعْلَمُ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٧٨.

٥. فِي «ص»: «مَا قَدَّمْنَا».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِيَعْلَمُ».

٧. فِي الْحَجَرِيِّ: «و لَمْ يَنْتَقِلْ».

٨. فِي «د»: «الرِّوَايَةُ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «و أَجْمَعْتُ».

١٠. كَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ فِي صَحِيحِهِ (ج ٣، ص ١٣١٧، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ رَجْمِ الثَّيِّبِ فِي الزَّانِي) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَ هُوَ جَالِسٌ عَلَى مَنبَرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ: «إِنْ اللَّهُ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ بِالْحَقِّ، وَ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةً

المُعَوَّلُ<sup>١</sup> فيما جرى مجرى الثقل على مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ مِمَّنْ يَدْفَعُ بِاقْتِرَاحِ<sup>٢</sup> كُلِّ مَا تَلَمَّ اعتقاداً له أو خالف مذهباً يذهب إليه.

و لَيْسَ يَلْزَمُ لأجل هذا التجويز ما لا يَزَالُ يَقُولُهُ لَنَا<sup>٣</sup> مُخَالِفُونَا مِنَ الزَّامِهِمُ التَّجْوِيزَ لِأَنْ يَكُونَ فِي جُمْلَةٍ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنَا مِنَ الْقُرْآنِ فَرَائِضُ وَ سُنَنُ وَ أَحْكَامُ؛ لِأَنَّا نَأْمُرُ ذَلِكَ بِالْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَ عَوَّلْنَا عَلَيْهِ فِي الثِّقَةِ<sup>٤</sup> بِوُصُولِ جَمِيعِ الشَّرْعِ إِلَيْنَا.

و لَيْسَ الْمُلْحَدُ الْمُشَكِّكُ فِي الدِّينِ هُوَ<sup>٥</sup> مَنْ لَمْ يَجْعَلِ الْأُمَّةَ الْمُخْتَلِفَةَ الْمُتَعَادِيَةَ<sup>٦</sup>

﴿الرجم قرأناها وعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده، فأخشي إن طال بنا الزمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله، فيضلّوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة، أو كان الحبل، أو الاعتراف﴾ فيكون هذا من باب ما نسخ رسمه وبقي حكمه، أو كما روي عن ابن مسعود أنه كان إذا قرأ ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ يتبعها: «بعلي» فيكون هذا من باب التوضيح وتبيين سبب النزول، لا أنها من نفس القرآن الكريم. وكل ما ورد من الروايات سواء كان من طريق أهل السنة أو الشيعة مرفوضة مردودة على روايتها، لأن القرآن كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد تعهد سبحانه بحفظه ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ وكل من ادعى غير ذلك فهو مخترق أو مغالط أو مشتبّه. هذا غير القراءات التي لا تغير مباني الكلمات التي أذن الله بها على لسان نبيه صلى الله عليه وآله، كما هو معروف بين المسلمين كافة. وللمزيد من الاطلاع يراجع البيان للسيد الخوئي، وعقائد الشيعة الإمامية للمظفر، وأصل الشيعة وأصولها للكاشف الغطاء، ومراد المصنّف رحمه الله أن ذلك وارد، لا أنه يعتقد صحته، وعلى كل حال فإجماع الأمة على أن من زعم أن شيئاً مما بين الدفتين ليس من القرآن فهو خارج عن الملة. وانظر الإتيان للسيوطي، ج ١، ص ١٠١ و ١٢٠؛ ج ٢، ص ٤٠ و ٤١.

١. في المطبوع والحجري: «المعقول».

٢. في «ج، د، ص، ط»: «بالراح».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «لنا».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «بالثقة».

٥. في المطبوع: «هو».

٦. في المطبوع والحجري: «المتضاربة».

- التي يَجُوزُ عليها الخطأُ والضَّلالُ - حُجَّةٌ في حِفْظِ الشَّرْعِ، وَ قَصَرَ حِفْظُهُ عَلَى معصومٍ كاملٍ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا عَدَدْنَاهُ، بَلِ الْمُلْجِدُ الْمَشْكُوكُ فِي الدِّينِ النَّاظِقُ بِلِسَانِ أَعْدَائِهِ وَ خُصُومِهِ هُوَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الشَّرْعَ مُحْفُوظٌ بِمَنْ وَصَفْنَا حَالَهُ؛ لِأَنَّ النَّاطِقَ الْمُتَمَامِلَ إِذَا فَكَّرَ فَيَمْنُ جَعَلَهُ<sup>١</sup> هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ حُجَّةً فِي الشَّرْعِ حَافِظاً<sup>٢</sup> لَهُ، وَ رَأَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْخَطَا، وَ الْإِعْرَاضِ عَنِ النُّقْلِ، وَ الْمِيلِ إِلَى الْهَوَى وَ أَسْبَابِهِ، كَانَ هَذَا لَهُ طَرِيقاً مَهْيِئاً<sup>٣</sup> إِلَى الشُّكِّ فِي الدِّينِ، وَ ارْتِفَاعِ الثِّقَةِ بِالشَّرِيعَةِ، إِنْ لَمْ يُؤَفِّقْهُ اللَّهُ تَعَالَى<sup>٤</sup> لِإِصَابَةِ الْحَقِّ، وَ يُلْهِمَهُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْحَافِظَ لِلشَّرْعِ وَ الْحُجَّةَ فِيهِ هُوَ الْمَعْصُومُ الْخَارِجُ عَنْ صِفَاتِ الْأُمَّةِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ التَّوَاتُرُ، كَيْفَ يُعْلَمُ<sup>٥</sup> الْإِمَامُ الْمَعْصُومُ؟ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِي إِبْتَاهِهِ إِلَّا أَحَدَ طَرِيقَيْنِ: إِمَّا النَّصَّ أَوِ الْمُعْجِزَ، وَ لَا بُدَّ فِي صِحَّتِهِمَا مِنَ التَّوَاتُرِ<sup>٦</sup> [لَأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِثْبَاتُ النَّصِّ عِنْدَ كُلِّ مَكْلَفٍ إِلَّا بِهَذَا الْوَجْهِ، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْمُعْجِزِ إِذَا كَانَ بِهِ يَتَبَيَّنُ الْإِمَامُ مِنْ غَيْرِهِ، وَ بِهِ تُعْرَفُ إِمَامَتُهُ. وَ كَيْفَ يُعْلَمُ<sup>٧</sup> مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ مَا يَتَحَمَّلُهُ<sup>٨</sup> مِنَ الشَّرْعِ وَ مَا يَحْفَظُهُ

١. فِي «ج»: «جَعَلَ».

٢. فِي «د»: «حَافِظَيْنِ».

٣. طَرِيقٌ مَهْيِئٌ: وَاسِعٌ. الْمُحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج ٢، ص ٧٨ (هَيْع).

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «تَعَالَى».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ إِنْ لَمْ يَثْبُتِ التَّوَاتُرُ فَكَيْفَ نَعْلَمُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: + «وَ كَيْفَ يَعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ مَا يَتَحَمَّلُهُ مِنَ الشَّرْعِ».

٧. فِي «د»: «نَعْلَمُ». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «يَعْرِفُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «تَحْمَلُهُ».

و ما تَزُولُ به الشُّبهةُ، و فَقَدْ الجميعُ متَعَذِّرُ إنْ لَمْ يَصِحَّ التَّوَاتُرُ؟! و هذا  
يُوجِبُ إثباتَ معصومينَ حتَّى يَكُونَ كُلُّ مبلِّغٍ عن الإمامِ معصوماً...<sup>١</sup>.  
و هذا كُلُّهُ ممَّا قد مَضَى الكلامُ عليه مكرراً.

[جواز الاعتماد على التواتر من دون معرفة الإمام]

قالَ صاحبُ الكتابِ:

على أنَّ ذلكَ يَجْري مَجْرى البُهْتِ<sup>٢</sup>؛ لَأَنَّا نَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا أَنَّا نَعْرِفُ  
أركانَ<sup>٣</sup> الشرائعِ<sup>٤</sup> بالتواترِ و إنْ لَمْ نَعْرِفِ<sup>٥</sup> الإمامَ المعصومَ [و لا نَعْرِفُ  
صِحَّتَهُ]،<sup>٦</sup> و لا يُمكنُهُمْ أَنْ يَدَّعُوا علينا هذا الاعتقادَ و نحنُ نَعْلَمُ مِنْ  
أَنْفُسِنَا خِلَافَهُ، بَلْ يَعْلَمُونَ ذلكَ مِنْ حَالِنَا. [و يَلْزَمُهُمْ على هذه الطريقةِ  
أَنْ لا يَعْرِفَ الشريعةَ إِلَّا مَنْ يَعْرِفُ الإمامَ المعصومَ، و ذلكَ يوجبُ  
عليهم في سائرِ الفِرَقِ أَنْ لا يَعْرِفُوا ذلكَ، و لو لَمْ يَعْرِفُوهُ لَمَّا عَرَفَهُ  
غَيْرُهُمْ. فكيفَ يَصِحُّ ذلكَ و القَوْلُ بإثباتِ إمامٍ معصومٍ لَيْسَ بِمُتَقَدِّمٍ،  
و إِنَّمَا حَدَثَ في الأزمانِ المتقاربةِ، فيَجِبُ أَنْ لا يُعْرِفَ الشرعُ أصلاً؛  
لأنَّ مَنْ تَقَدَّمَ لَمْ يَعْرِفْهُ، و إذا لَمْ يَعْرِفِ المتأخِّرُ إِلَّا بِنَقْلِ المتقدِّمِ الذي لَمْ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٢ - ٨٣. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٢. البُهْت: البهتان، و هو الكذب على الغير، مأخوذ من الحيرة؛ لأنَّ المكذوب عليه إذا سمعه تأخذه الحيرة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١٢ - ١٣ (بهت).

٣. في المطبوع و الحجري: «إن كان» بدل «أركان» و هو تصحيف.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «الشريعة».

٥. في «ط» و المغني: «لم يعرف».

٦. ما بين المعقوفين من المغني.

يَعْرِفُ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يَعْرِفَهُ أَحَدٌ...<sup>١</sup>.

يُقَالُ لَهُ: هَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَلْزَمُ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ التَّوَاتُرَ لَا يُعْرِفُ بِهِ صِحَّةَ شَيْءٍ،  
أَوْ<sup>٢</sup> إِنْ عُرِفَ<sup>٣</sup> بِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ<sup>٤</sup> مَعْرِفَةِ الْإِمَامِ. وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا نَذْهَبُ إِلَيْهِ وَلَا  
نَرَاهُ<sup>٥</sup>؛ بَلْ قَدْ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْاِسْتِدْلَالِ بِالتَّوَاتُرِ مَنْ يَجْهَلُ الْإِمَامَ.

فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّا نَجِدُ مِنْ أَنْفُسِنَا مَعْرِفَةَ أَرْكَانِ الشَّرَائِعِ»<sup>٦</sup> مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا قَدْ  
تَوَاتَرَ الْخَبَرُ بِهِ وَ قَامَتْ حُجَّتُهُ بِالنَّقْلِ، فَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ.

وَإِنْ أَرَادَ بِهِ<sup>٩</sup> أَنَّهُ يَعْرِفُ مِنْ نَفْسِهِ الثِّقَةَ بِأَنَّ شَيْئاً مِنَ الشَّرْعِ لَمْ يَنْطَوِ عَنْهُ وَ لَمْ  
يَخَفْ عَلَيْهِ وَ إِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْإِمَامَ - لِيَبْطُلَ بِذَلِكَ مَا اعْتَمَدْنَاهُ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الثِّقَةَ لَا  
تَحْصُلُ إِلَّا مُسْتَنِدَةً إِلَى الْإِمَامِ<sup>١٠</sup> - فَعَبْرُ مُسْلِمٍ لَهُ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَ عِنْدَنَا أَنَّهُ  
مَتَوَهَّمٌ غَيْرُ عَارِفٍ، وَ مَعْتَقَدٌ غَيْرُ عَالِمٍ<sup>١١</sup>، وَ كَوْنُ الْإِنْسَانِ عَارِفاً فِي الْحَقِيقَةِ لَا

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٣.

٢. في المطبوع والحجري: «و».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عرفت».

٤. في «ط» والمطبوع والحجري: «تقدمة».

٥. في «ط»: «و لا تراه».

٦. في المطبوع والحجري: «إن كان»، وفي «ص»: «إمكان» وكلاهما تصحيف واضح.

٧. في «د» والمطبوع والحجري: «الشرع».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: - «قد».

٩. في «د» والمطبوع والحجري: - «به».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى إمام» بدل «إلى الإمام».

١١. الاعتقاد: معنى أعم من العلم والجهل والتقليد والتبعية. والعلم: اعتقاد يقتضي سكون النفس. فهو أخص من الاعتقاد. والمتكلمون لا يذكرون الاعتقاد في تعريف العلم مع تصريحهم بأن العلم من سنخ الاعتقاد؛ وذلك لأمر ذكروها في كتبهم. راجع: الذخيرة، ص ١٥٤؛ الحدود، ص ٨٨ - ٩٠.

يَعْلَمُهُ<sup>١</sup> الواحد<sup>٢</sup> مِنَّا مِنْ نَفْسِهِ ضَرُورَةً. وَ لَيْسَ هَذِهِ الدَّعْوَى بِأَكْثَرَ مِنْ دَعْوَى سَائِرِ  
 الْمُبْطِلِينَ، مِنْ الْمُجْبِرَةِ وَ غَيْرِهِمْ<sup>٣</sup> أَنَّهُمْ عَارِفُونَ بِصِحَّةِ مَذَاهِبِهِمْ وَ عَالِمُونَ بِهَا؛  
 فَكَمَا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُلْتَفَتٍ إِلَيْهِ مِنْهُمْ<sup>٤</sup>، فَكَذَلِكَ مَا ادَّعَاهُ.

---

١. في «ص»: «لا يعلم».

٢. في المطبوع: «الواح» و هو خطأ واضح.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «من دعوى سائر مخالفينا من المجبرة و غيرهم من المبطلين».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «- منهم».

## [الدليل العاشر]

### [لزوم التسلسل عند نفي عصمة الإمام]

قال صاحبُ الكتاب:

شبهةٌ أخرى لهم<sup>١</sup>:

قالوا: متى جَوَزنا على الإمام أن لا يكون معصوماً يؤمنُ سهوُه  
و غَلَطُه، جَوَزنا أن يُقدِّمَ على ما يوجبُ الحدَّ و سائرَ ما احتيجَ من  
أجلِه إلى الإمام، و ذلك يوجبُ أنه مُشاركٌ<sup>٢</sup> للرعيَّة فيما له احتاجت  
إلى الإمام، و هذا يوجبُ حاجته إلى إمامٍ آخر. و القولُ فيه كالقولِ في  
هذا الإمام إن لم يكن معصوماً. و لا يمكنُ التخلُّصُ من ذلك إلا بإثباتِ  
معصومٍ في الزمانِ<sup>٣</sup> على ما نقولُه.

٢٨٩/١

ثمَّ قال:

و اعلَمْ أنَّ ذلك يَنْتَقِضُ عليهم بالأَمير؛ لأنَّهم يجوِّزونَ عليه ما يجوِّزونَ<sup>٥</sup>

---

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «شبهة لهم أخرى».

٢. في المغني: «مساو».

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «في الزمان».

٤. في المطبوع: - «ثم».

٥. في النسخ و المطبوع و الحجري: «ما يجوز». و ما أثبتناه من المغني.



على رعيته، و لم يَمْنَعْ ذلك من كونه أميراً يُقِيمُ عليهم الحدود، و لا يُقِيمُونَهَا عليه. و متى قالوا في الأمير: إنه متى أقدم على ما يوجب الحدّ فالإمام يُقِيمُ الحدّ عليه، لم يَمْنَعْ ذلك من صحّة التفرقة بيّنه و بين رعيته. و إنّما أردنا بالكلام<sup>٢</sup> إبطال<sup>٣</sup> قولهم: إن كونه غير معصوم يؤدّي إلى أن لا يكون بيّنه و بين رعيته فرق؛ لأنّه قد ظهر الفرق بما ذكرناه؛ فكما يجوز في الأمير<sup>٤</sup> أن يقوم بهذه الأمور و يكون له المزيّة عليهم، فإذا أحدث حدثاً وجب عزله، و لم يقدح عزله في مزيّته عليهم من قبل، فكذا القول عندنا في الإمام.

[و لا فرق بين أن يُقال في الأمير: إنه عند الحدّ مُسْتَبَدَّلُ به، و بين أن يُقال في الإمام: إنه عند الحدّ يُقامُ غيره بدلاً منه؛ لأنّ طوائف الأمّة متمكّنة من ذلك كتَمَكَّنِ الإمام من نصب الأمراء].<sup>٥</sup>

### [التقرير الأوّل لدليل عصمة الإمام]

فيقال له<sup>٦</sup>: هذا الدليل من آكد ما اعتمد عليه في عصمة الإمام من طريق العقول؛ و ترتيبه: أنّ حاجة الناس إلى الإمام إذا وجبت بالعقل، لم يخل من وجهين: إما أن

١. في المغني: «و لا يقيمون».

٢. قوله «بالكلام» ساقطة من المغني، و قال محققه في الهامش: كلمة غير واضحة في الأصل.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يبطل» بدل «إبطال».

٤. في «ص»: «قد يظهر».

٥. في المغني: «في الإمام»، و هو سهو.

٦. في «ص، ف»: «فإن».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأوّل)، ص ٨٤.

٨. في «د، ص، ط، ف»: «يقال له».

يَكُونُ ثَبَّتَ وَجُوبُهَا لارتفاعِ العصمةِ عنهم و جوازِ فعلِ القبيحِ منهم، أو لغيرِ ذلك. فإن كانَ لغيرِهِ لم يمتنع أن يثبت<sup>١</sup> حاجتهم إلى الإمام مع عصمة كل واحدٍ منهم؛ لأنَّ العِلَّةَ إذا لم تكن ما ذكرناه لم يكن لفقدِها تأثيرٌ، و جاز أن يثبت الحاجة بثبوت مقتضاها؛ ألا ترى أن المتحركَ لَمَا<sup>٢</sup> لم تكن العِلَّةُ في كونه متحركاً سَوَادَهُ، جاز أن يكونَ متحركاً مع عَدَمِ السوادِ؟<sup>٣</sup>

٢٩٠/١

و لو جاز أن يحتاج المكلَّفون إلى الإمام مع عصمتهم، لجاز أن يحتاج الأنبياء إلى الأئمة<sup>٤</sup> والرعاة<sup>٥</sup> مع ثبوت عصمتهم و القطع على أنهم لا يُقَارِفُونَ<sup>٦</sup> شيئاً من القبايح. وهذا معلومٌ فسادُهُ<sup>٧</sup>.

على أنه لو لم يكن<sup>٨</sup> العِلَّةُ في حاجتهم ارتفاعَ العصمة لجاز أن يستغنوا عنه مع كونهم غيرَ معصومين، و ليس يجوز أن يستغنوا عن الإمام و أحوالهم هذه؛ لما دللنا عليه عند الكلام في وجوب الإمامة، و لا شيء أظهر في إثبات العِلَّةِ من وجود الحكم تابعاً لوجودها<sup>٩</sup>، و ارتفاعه بارتفاعها.

و إن كانت الحاجة إلى الإمام إنما وجبت لارتفاع<sup>١٠</sup> العصمة و جواز الخطأ

١. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «أن تثبت». وكذا في المورد القادم.

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: - «لَمَا».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يكن».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «مع عدم سواده».

٥. في المطبوع و الحجري: «الأئمة».

٦. قَارَفَهُ: قَارَيْتَهُ وَ خَالَطَهُ. المغرب، ج ٢، ص ١٧١ (قرف).

٧. في «ج»: «الفساد».

٨. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لم تكن».

٩. في المطبوع: «لوجوده».

١٠. في المطبوع: «بارتفاع».

و فعل القبيح<sup>١</sup>، لم يخل حال الإمام نفسه من وجهين: إما أن يكون معصوماً مأموناً منه<sup>٢</sup> فعل القبيح، أو غير معصوم.

فإن لم يكن معصوماً وجب حاجته إلى إمام<sup>٣</sup> بحصول<sup>٤</sup> علة الحاجة فيه، و لم يخل إمامه<sup>٥</sup> أيضاً من أن يكون معصوماً أو غير معصوم. فإن لم يكن معصوماً احتاج إلى إمام، واتصل ذلك بما لا نهاية له.

فلم يبق إلا القول بعصمة الإمام، و<sup>٦</sup> انتهاء الأمر في الرئاسة<sup>٨</sup> والإمامة إلى معصوم لا يجوز عليه فعل القبيح.

[عدم المنافاة بين ثبوت معصوم تكون عصمته بالإمام، و بين القول بعدم حاجة المعصوم

إلى إمام]

فإن قيل: قد بنيتم كلامكم على أن المعصوم لا يحتاج إلى إمام<sup>٩</sup>، و عوّلتم في ذلك على أمر الأنبياء عليهم السلام، فلم زعمتم أن كل من ثبتت<sup>١٠</sup> عصمته لا يحتاج إلى إمام<sup>١١</sup>؟ و لم<sup>١٢</sup> أنكرتم أن يعلم الله تعالى من بعض عباده أنه إذا نصب له إماماً

١. في «د»: «و جواز فعل القبيح» بدل «و جواز الخطأ و فعل القبيح».

٢. في «ص» و المطبوع: «من».

٣. في المطبوع و الحجري: «إلى الإمام».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «لحصول».

٥. في المطبوع: «إمام».

٦. في «ص»: «+ نفسه».

٧. في «د»: «أو».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و انتهاء أمر الرئاسة».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن قال: قد بنيتم الكلام على أن المعصوم لا يجوز أن يحتاج إلى الإمام».

١٠. في «د، ص، ط» و الحجري: «يثبت». و في «ج»: «ثبت».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى الإمام».

١٢. في «ج، ص»: «- لم».

اخْتَارَ الامْتِنَاعَ مِنْ كُلِّ الْقَبَائِحِ وَفَعَلَ جَمِيعَ الْوَاجِبَاتِ؟ وَهَلْ يَنْصِبُ لَهُ إِمَامًا لَمْ يَخْتَرْ ذَلِكَ، فَيَكُونُ مَعْصُومًا مَعَ أَنَّ لَهُ إِمَامًا؟

٢٩١/١

قِيلَ لَهُ: هَذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي قَدَّرْتَهُ لَوْ وَقَعَ لَمْ يَقْدَحْ فِي قَوْلِنَا: «إِنَّ الْمَعْصُومَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِمَامٍ مَعَ عَصْمَتِهِ»؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَتْ عَصْمَتُهُ بِالْإِمَامِ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى إِمَامٍ مَعَ عَصْمَتِهِ<sup>٢</sup>، وَإِنَّمَا احْتَاجُ<sup>٣</sup> إِلَيْهِ لِيَكُونَ مَعْصُومًا بِهِ، فَلَمْ تَسْتَقِرَّ لَهُ الْعَصْمَةُ بِغَيْرِ الْإِمَامِ مَعَ حَاجَتِهِ إِلَى الْإِمَامِ<sup>٤</sup>، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُفْسِدًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٥</sup> مَعَازَضَتَكَ<sup>٦</sup> لَنَا عَلَى مَعْصُومٍ لَمْ تَكُنْ<sup>٧</sup> عَصْمَتُهُ ثَابِتَةً بِالْإِمَامِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى إِمَامٍ<sup>٨</sup>.

عَلَى أَنَّ مَا بَيَّنَّا عَلَيْهِ الدَّلِيلَ يُسْقِطُ هَذِهِ الْمُعَارَضَةَ؛ لِأَنَّا عَلَّلْنَا وَجُوبَ<sup>٩</sup> حَاجَةِ النَّاسِ إِلَى ذَلِكَ<sup>١٠</sup> الْمَعْصُومِ، وَقَضَيْنَا بِأَنَّ مَنْ كَانَ مَعْصُومًا لَا تَجِبُ<sup>١١</sup> حَاجَتُهُ إِلَى

١. فِي «ج، ص»: «وَأِنْ».

٢. لَمْ يَرِدْ فِي الْمَطْبُوعِ قَوْلُهُ: «قِيلَ لَهُ: هَذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي قَدَّرْتَهُ لَوْ وَقَعَ لَمْ» وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ.

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «إِنَّ الْمَعْصُومَ لَا يَحْتَاجُ مَعَ عَصْمَتِهِ إِلَى الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَتْ بِالْإِمَامِ عَصْمَتُهُ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى الْإِمَامِ مَعَ عَصْمَتِهِ».

٤. فِي «ج»: «يَحْتَاجُ». وَفِي «ص»: «اِحْتِيجُ».

٥. فِي «د، ص، ط، ف»: «فَلَمْ يَسْتَقِرَّ».

٦. فِي «ط، ف»: «بِغَيْرِ الْإِمَامَةِ مَعَ حَاجَتِهِ إِلَى الْإِمَامَةِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف» وَحَاشِيَةِ الْحَجَرِيِّ: «لِمَا اعْتَمَدْنَاهُ».

٨. فِي «د، ط، ف» وَالحَجَرِيِّ: «مُؤَافَقَتَكَ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَمْ تَكُ».

١٠. فِي «ص»: «إِلَى الْإِمَامِ».

١١. فِي «ج، ص، ف»: «دَلَّلْنَا عَلَى وَجُوبِ» بَدَلَ «عَلَّلْنَا وَجُوبَ».

١٢. فِي «د»: «ذَلِكَ».

١٣. فِي «ط» وَالحَجَرِيِّ: «لَا يَجِبُ».

إمام، و تقديرُك هذا ليسَ بموجِبِ حاجةٍ<sup>١</sup> المعصومِ إلى إمامٍ<sup>٢</sup>، وإنّما يقتَضِي - إذا صَحَّ - تجويزَ ذلك، و التجويزُ لا يَقْدَحُ فيما اعْتَمَدناه؛ لأنَّ الحاجةَ إلى الإمامِ<sup>٣</sup> لا تَجِبُ للمعصوم.

[في بيان استغناء المعصوم عن الإمام]

فإن قيل<sup>٤</sup>؛ وَلِمَ أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ<sup>٥</sup> يَحْتَاجُ المعصومُ مع عصمته الثابتة بغير إمامٍ<sup>٦</sup> إلى إمامٍ؛ لِيَكُونَ مع وجودِهِ أَقْرَبَ إلى فِعْلِ الواجبِ و تَرْكِ الْقَبِيحِ؟  
قيل له: لَيْسَ يَجِبُ عِنْدَنَا إِذَا فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى مَا يَعْلَمُ أَنَّ الْعَبْدَ يَفْعَلُ عِنْدَهُ الْوَاجِبَ و يَتْرُكُ<sup>٧</sup> الْقَبِيحَ، أَنْ يَفْعَلَ بِهِ جَمِيعَ مَا يَكُونُ مَعَهُ أَقْرَبَ إلى فِعْلِ الْوَاجِبِ و تَرْكِ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ مِمَّا قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُخِلُّ مَعَهُ بِالْوَاجِبِ يُغْنِي و يَكْفِي. و إِذَا ثَبَتَتْ<sup>٨</sup> هَذِهِ الْجُمْلَةُ بَطَلَّ مَا سَأَلَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ - الَّذِي قَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ شَيْئًا مِنَ الْقَبَائِحِ عِنْدَ مَا فَعَلَهُ بِهِ مِنَ الْأَلْطَافِ الَّتِي لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا الْإِمَامَةُ - هُوَ مُسْتَغْنٍ عَنِ إِمَامٍ يَكُونُ عِنْدَ وجودِهِ أَقْرَبَ إلى مَا ذَكَرَهُ<sup>٩</sup>.

١. في «د»: «بحاجة».

٢. في «ج، ط، ف»: - «و تقديرُك هذا...» إلى هنا.

٣. في المطبوع: «إلى إمام».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن قال».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «يكون».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «بغير الإمام».

٧. في المطبوع و الحجري: «و ترك».

٨. في «ج، د، ص» و الحجري: «ثبت».

٩. في المطبوع و الحجري: «ما ذكر».

## [شمول التكليف بالمعرفة للمعصومين]

٢٩٢/١

فإن قيل<sup>١</sup>: ما ذكرتموه يؤدّي إلى أن يكون المعصومون مُسْتَغْنَيْنَ عن تكليف المعرفة بالله تعالى<sup>٢</sup> بعصمتهم<sup>٣</sup> كما استغنوا بعصمتهم عن الإمام، وإلا فإن وجب أن يحتاجوا إلى المعرفة مع عصمتهم ليكونوا عندها أقرب إلى فعل المُرَادِ وتجنب المكروه، وجب أن يحتاجوا إلى الإمام<sup>٤</sup> مع عصمتهم لمثل ذلك. قيل له<sup>٥</sup>: ليس يُنكَرُ<sup>٦</sup> أن يكون المعصومون إنما<sup>٧</sup> كُلّفوا المعرفة بالله تعالى؛ لأن بها يتكامل<sup>٨</sup> عصمتهم، ومن أجلها لم يختاروا فعل القبيح، ولو جاز أن يتكامل<sup>٩</sup> لهم<sup>١٠</sup> العصمة من دون تكليف المعرفة لم يجب تكليفهم المعرفة، كما لا يجب<sup>١١</sup> إقامة أئمة لهم إذا ثبتت<sup>١٢</sup> عصمتهم من دون الإمام، فيكون الدليل الدال على عموم تكليف المعرفة للخلق<sup>١٣</sup> كاشفاً عن وقوع ما قدرناه في المعصومين منهم، من أن بالمعرفة يتكامل<sup>١٤</sup> عصمتهم.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن قال».

٢. حيث إن معرفته تعالى واجبة لأنها لطف في أداء الواجبات واجتناب المقبّحات، كما يقول به القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة، ص ٣٣.

٣. في «ج»: «لعصمتهم».

٤. في المطبوع والحجري: «إلى إمام».

٥. في «ج»: «بمثل».

٦. في «ص»: «فيقال له».

٧. في «ص»: «- إنما».

٨. في «ص، ط، ف»: «ليس ننكر».

٩. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «تتكمّل».

١٠. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «تتكمّل».

١١. في «ط، ف»: «بهم».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ليس يجب».

١٣. في «ج، د، ص» والحجري: «إذا ثبت».

١٤. في «د»: «للحق».

١٥. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «تتكمّل».

فإن قيل<sup>١</sup>: هذا كلامٌ من يجوز أن لا يكلف الله تعالى معرفته المعصومين على حالٍ من الأحوال، وهي الحال<sup>٢</sup> التي يعلم أن عصمتهم تحصل من دون المعرفة. فإذا جاز ذلك عندكم، فما الدليل الموجب لعموم تكليف المعرفة للمعصومين؟ وإذا كنتم قد أفسدتم التعلّق بطريقة<sup>٣</sup> الأقرب، فلم يبق لكم معتمد في عموم تكليفها. قيل له<sup>٤</sup>: ليس الأمر كما ظننت من تعدُّر<sup>٥</sup> الدلالة على عموم تكليف المعرفة علينا إذا لم نعتمد<sup>٦</sup> طريقتك، وعندنا أن طريقة السمع هي الدالة<sup>٧</sup> على عموم تكليفها لسائر<sup>٨</sup> من تكاملت شروطه، ولا شبهة في دلالة السمع على ذلك؛ لأن الأمة مجمعة على تساوي أحوال العباد في باب المعرفة؛ لأن من ذهب إلى أنها مستدل<sup>٩</sup> عليها يذهب إلى عموم الخلق بتكليفها إذا تكاملت شروط<sup>١٠</sup> تكليفهم، ومن قال فيها<sup>١١</sup> بالاضطرار يقول في عمومها بمثل ذلك. ولو لم يكن في هذا إلا ما يعلم ضرورة من دين النبي صلى الله عليه وآله<sup>١٢</sup> - من أن تكليف معرفة الله تعالى

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن قال».

٢. في «ص»: «الحالة».

٣. في «ج، ص»: «بطريق».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: - «له».

٥. في المطبوع: «بعد» بدل «تعدّر».

٦. في «ط»: «يعتمد».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «الدلالة».

٨. في «ص»: «بسائر».

٩. في «ص»: «يستدل».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «شروطه».

١١. في «ج، ص، ط»: «منها».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «إلا ما يعلم من دين النبي صلى الله عليه وآله ضرورة».

و معرفة رُسُلِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَامَّةً لِلْعُقَلَاءِ، وَ أَنَّهُ لَا تَخْصِصَ فِيهَا وَ لَا تَمِيزَ<sup>١</sup>  
إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَتَكَامَلْ<sup>٢</sup> شُرُوطُهُ<sup>٣</sup> - لَكَانَ مُقْنِعًا.

و بَعْدُ، فَقَدْ عَلِمَ أَيْضًا مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ<sup>٤</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عُمُومٌ وَ جُوبُ  
الصَّلَوَاتِ<sup>٥</sup>، وَ مَا أَشْبَهَهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، لَكُلِّ مَنْ تَكَامَلَتْ<sup>٦</sup> شُرُوطُهُ مِنَ  
الْمُكَلَّفِينَ عَلَى وَجْهِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ لَا يَصِحُّ وَقُوعُهَا  
قُرْبَةً وَ عَلَى الْوُجُوهِ الَّتِي وَجَبَتْ عَلَيْهَا مِمَّنْ هُوَ جَاهِلٌ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ<sup>٧</sup> غَيْرِ عَالِمٍ بِهِ؛  
بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ مَعْرِفَتِهِ<sup>٨</sup> تَعَالَى بِصِفَاتِهِ، وَ مَعْرِفَةِ صِدْقِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَ آلِهِ<sup>٩</sup>. وَ فِي هَذَا أَوْضَحُ دَلَالَةٍ عَلَى وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ فِعْلُ الْوَاجِبِ إِلَّا  
بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَهَذِهِ<sup>١٠</sup> الْعِبَادَاتُ قَدْ<sup>١١</sup> تَسْقُطُ عَنْ بَعْضِ الْعُقَلَاءِ لِأَعْذَارٍ  
مَعْلُومَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ تَسْقُطَ<sup>١٢</sup> الْمَعْرِفَةُ بِسُقُوطِهَا، حَتَّى يُقْضَى عَلَى كُلِّ مَنْ لَا يَلْزَمُهُ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و لا تميز».

٢. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لم تتكامل».

٣. أي شروط التكليف.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «من دين النبي».

٥. في «ج، د»: «الصلاة».

٦. في «ج، ص، ط»: «تكامل».

٧. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أو».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «+ بالله».

٩. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

١٠. في المطبوع و الحجري: «هذه».

١١. في «ص، ط»: «- قد».

١٢. في «د» و الحجري: «يسقط».



فَعَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ بِزَوَالِ تَكْلِيفِ الْمَعْرِفَةِ عَنْهُ.  
لأنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُرْجَعَ - فِي ثُبُوتِهَا عَلَى مَنْ سَقَطَتْ عَنْهُ الْعِبَادَاتُ الشَّرْعِيَّةُ  
لِبَعْضِ الْعُذْرِ - إِلَى ضَرْبٍ آخَرَ مِنَ الْإِعْتِبَارِ؛ وَهُوَ أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةً عَلَى أَنَّ سُقُوطَ  
فَرَضِ الْمَعْرِفَةِ غَيْرُ تَابِعٍ<sup>٢</sup> لِسُقُوطِ فَرَضِ<sup>٣</sup> هَذِهِ الْعِبَادَاتِ. وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ؛  
لَأَنَّ مَنْ ذَهَبَ فِيهَا إِلَى الْضَرُورَةِ لَا يَجْعَلُ فَرَضَهَا ثَابِتًا عَلَى الْمَكْلُوفِ فِي حَالٍ مِنْ  
الْأَحْوَالِ<sup>٤</sup>، فَكَيْفَ يَجْعَلُ سُقُوطَهَا<sup>٥</sup> تَابِعًا لِسُقُوطِ الْعِبَادَاتِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ؟ وَ مَنْ  
ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا اكْتِسَابٌ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ، لَا شُبْهَةَ فِي قَطْعِهِ عَلَى عُمُومِ تَكْلِيفِهَا، وَأَنَّهَا<sup>٦</sup>  
مِمَّا لَا تَتَّبِعُ فِي الزَّوَالِ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةَ. وَالذَّاهِبُ إِلَى أَنَّهَا تَقَعُ بِالطَّبْعِ بَعْدَ النَّظَرِ لَا  
يُخَالِفُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ غَيْرُ تَابِعَةٍ فِي الزَّوَالِ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ.<sup>٧</sup>

٢٩٤/١

### [التقرير الثاني لدليل عصمة الإمام]

وَاعْلَمْ أَنَا إِنَّمَا سَلَكْنَا فِي تَرْتِيبِ الدَّلَالَةِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا عَلَى عَصْمَةِ الْإِمَامِ مَسْلَكًا  
مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ سَلَفِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ<sup>٨</sup>، وَإِنْ كُنَّا قَدْ احْتَرَزْنَا فِي إِثْبَاتِهَا<sup>٩</sup> بِالْأَفَافِ

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: - «هَذِهِ».

٢. هَكَذَا فِي النِّسْخِ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «غَيْرُ مَانِعٍ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: - «فَرَضٍ».

٤. فِي «ج»: «مِمَّا».

٥. فَإِنَّ الْأُمُورَ الْضَرُورِيَّةَ غَيْرَ الْاِكْتِسَابِيَّةَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا تَكْلِيفٌ.

٦. فِي «ج»، ص، ط، ف: «سُقُوطُهُ».

٧. فِي «د»: «وَأَنَّهُ».

٨. فِي التَّلْخِصِ: «وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا اكْتِسَابٌ مِنْ أَهْلِ الْحَقِّ، لَا شُبْهَةَ فِي قَطْعِهِ عَلَى وَجُودِهَا،  
وَأَنَّهَا لَا تَتَّبِعُ فِي الزَّوَالِ زَوَالِ الْعِبَادَاتِ».

٩. فِي «ج»، ص، ط، ف: «رَضَوَانَ اللَّهَ عَلَيْهِمْ».

١٠. فِي «ط، ف» وَالْمَطْبُوعِ: «أَنَّا نَهَا».

مُسْقِطَةً لِبَعْضِ شُبُه الخُصُومِ اللّازِمَةِ عَلَى مَنْ<sup>١</sup> يُخَالِفُ تَرْتِيبَنَا، وَاسْتَقْصَيْنَا الْجَوَابَ عَنْ قَوِيٍّ مَا يُمَكِّنُ إِرَادَهُ عَلَيْهَا مِنَ الْمَطَاعِينَ وَالْإِعْتِرَاضَاتِ.

و يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِمَعْنَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي تُرْتَّبُهُ<sup>٢</sup> الْآنَ:

فَنَقُولُ<sup>٣</sup>: إِذَا ثَبَّتَ وَجُوبُ الْإِمَامَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي تَقْدَمُ بَيَانُهُ، فَالطَّرِيقُ الَّذِي بِهِ يُعْلَمُ<sup>٤</sup> وَجُوبُهَا، بِهِ يُعْلَمُ جِهَةُ الْوَجُوبِ<sup>٥</sup> وَ الْمُقْتَضِي لَهُ؛ لِأَنَّ الطَّرِيقَ إِلَى وَجُوبِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ إِذَا كَانَ هُوَ كَوْنُهُ لُطْفًا فِي ارْتِفَاعِ الْقَبِيحِ وَ فِعْلِ الْوَاجِبِ<sup>٦</sup>، وَ قَدْ ثَبَّتَ<sup>٧</sup> أَنْ فِعْلَ الْقَبِيحِ وَ الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ لَا يَكُونَانِ إِلَّا مِمَّنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ؛ فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ جِهَةَ الْحَاجَةِ هِيَ ارْتِفَاعُ الْعَصْمَةِ وَ جَوَازُ فِعْلِ الْقَبِيحِ، وَ اقْتَرَنَ الْعِلْمُ بِالْحَاجَةِ بِالْعِلْمِ بِجِهَتِهَا، وَ<sup>٨</sup> صَارَتْ الْحَاجَةُ إِلَى وَجُوبِ الْإِمَامَةِ مَا ثَبَّتَ مِنْ كَوْنِهَا لُطْفًا، وَ جِهَةُ الْحَاجَةِ إِلَى كَوْنِهَا لُطْفًا ارْتِفَاعُ الْعَصْمَةِ وَ جَوَازُ فِعْلِ الْقَبِيحِ؛ فَالْإِنْفَاقُ<sup>٩</sup> لِحِجَّةِ<sup>١٠</sup> الْحَاجَةِ وَ مُقْتَضِيهَا كَالْإِنْفَاقِ لِنَفْسِ الْحَاجَةِ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «ما».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «رُتَّبَتُهُ».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «فيقال».

٤. تقدم في ج ١، ص ٢٢٢.

٥. في «ج»: «يعلم به» بدل «به يعلم».

٦. في المطبوع: «و».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و في فعل الواجب».

٨. في المطبوع: «قد» بدون الواو. و في التلخيص: «فقد».

٩. في «ج»: «+ له».

١٠. في «ص، ط»: «أو». و في «ج»: «إذ».

١١. في «ج، ص، ط»: «و النافي».

١٢. في «ج، د، ص، ط»: «بجهة».

و جرى هذا في بابهِ مَجْرَى ما نَعْتَبِرُهُ<sup>١</sup> فِي تَعَلُّقِ أَفْعَالِنَا بنا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُحَدَّثَةً<sup>٢</sup>؛ لِأَنَّا نَقُولُ: ما دَلَّ عَلَى تَعَلُّقِهَا بنا و حاجَتِهَا إلينا هو بَعِينُهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهَا احتاجت إلينا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُحَدَّثَةً؛ لِأَنَّا إِنَّمَا اثْبَتْنَا التَّعَلُّقَ و الحاجة مِنْ حَيْثُ وَجَبَ وَقوعُهَا بِحَسَبِ قُصُودِنَا<sup>٣</sup> و أحوالِنَا<sup>٤</sup> مع السَّلامَةِ، و إذا وَجَدْنَا الصِّفَةَ الَّتِي تَحْصُلُ عَلَيْهَا<sup>٥</sup> عِنْدَ قَصْدِنَا<sup>٦</sup> هِيَ الحُدُوثُ، قَطَعْنَا عَلَى حاجَتِهَا إلينا فِي الحُدُوثِ. و مِثْلُ هَذَا الإِعْتِبَارِ اسْتَعْمَلْنَاهُ فِي اسْتِخْرَاجِ جِهَةِ الحاجةِ إِلَى الإِمَامِ، فَلَا بُدَّ عَلَى هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ الإِمَامُ مَعْصُومًا لِيُخْرِجَ<sup>٧</sup> عَنِ الْعِلَّةِ الْمُحَوِّجَةِ إِلَى الإِمَامِ، وَإِلَّا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى وُجُودِ ما<sup>٨</sup> لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الأَثْمَةِ.

و مَتَى اعْتَمِدَ فِي عِصْمَةِ الإِمَامِ<sup>٩</sup> هَذَا التَّرْتِيبُ الَّذِي اخْتَرْنَاهُ، سَقَطَ سَائِرُ ما يَعْتَرِضُ بِهِ الْمُخَالَفُونَ فِي اسْتِخْرَاجِ عِلَّةِ الحاجةِ إِلَى الإِمَامِ، وَ خَفَّ بِذَلِكَ شُغْلٌ كَثِيرٌ.

[تجوز حجة المعصوم إلى إمام في غير فعل الطاعات و تجنب المقبحات]

و يَسْقُطُ أَيْضًا ما لَا يَزَالُونَ يَتَعَلَّقُونَ بِهِ، فيَقُولُونَ: كَيْفَ<sup>١٠</sup> تَحْكُمُونَ بِأَنَّ

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «يعتبره».

٢. في التلخيص: «حادثة».

٣. في المطبوع: «قصورنا»، و هو سهو.

٤. في «د» و المطبوع: «و أقوالنا».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «علينا».

٦. في التلخيص: «قصودنا».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «فيخرج».

٨. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «مَنْ».

٩. في «ج» و حاشية «ف» + «على».

١٠. في المطبوع: «كي». و هو سهو واضح.

المعصوم لا تَجِبُ<sup>١</sup> حاجته إلى الإمام، مع اعتقادكم كَوْنُ أمير المؤمنين عليه السلام معصوماً في حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وهو مع ذلك مُحْتَاجٌ إليه ومؤتمُّ به؟ وكذلك القول في الحَسَنِ والحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ في حَيَاةِ أمير المؤمنين عليه السلام. اللَّهُمَّ<sup>٢</sup> إِلَّا أَنْ تَزْعُمُوا أَنَّ أمير المؤمنين عليه السلام لَمْ يَكُنْ محتاجاً إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَتَخْرُجُوا عَنِ الدِّينِ، أَوْ تَزْعُمُوا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ معصوماً في تِلْكَ الْحَالِ فَتَتْرُكُوا مَذْهَبَكُمْ<sup>٣</sup>.

وذلك أنا إِنَّمَا مَنَعْنَا حَاجَةَ المعصوم إلى إمام يَكُونُ لُطْفاً لَهُ فِي تَجَنُّبِ الْقَبِيحِ وَفِعْلِ الْوَاجِبِ، وَلَمْ نَمْنَعْ<sup>٤</sup> حاجته إليه مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ<sup>٥</sup>. أَلَا تَرَى أَنَّ كَلَامَنَا إِنَّمَا كَانَ<sup>٦</sup> فِي تَعْلِيلِ الْحَاجَةِ إِلَى إمام يَكُونُ لُطْفاً فِي الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْمَقْبَحَاتِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي تَعْلِيلِ غَيْرِ هَذِهِ الْحَاجَةِ؟ فَإِذَا ثَبَّتَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ لَمْ يَمْتَنِعِ<sup>٧</sup> استغناء أمير المؤمنين عليه السلام بعصمته في حَالِ حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْهُ<sup>٨</sup> فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَغْنِياً عَنْهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَعْلِيمٍ وَتَوْقِيفٍ<sup>٩</sup> وَمَا أَشْبَهَهُمَا<sup>١٠</sup>.

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا يجب».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: - «اللهم».

٣. في «د»: «مذاهيبكم».

٤. في «ص، ط» والحجري: «و لم يمنع».

٥. في المطبوع: «هذه الوجهة».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «يكون».

٧. في «ص»: «لم يمنع».

٨. في «ج، ط، ف»: - «عنه».

٩. أي أَنَّهُ يَسْتَغْنِي بعصمته عنه بَأَن يَكُون لُطْفاً لَهُ فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْقَبِيحِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ تَعْلِيمِهِ - لِأَنَّهُ بَابُ مَدِينَةِ عِلْمِهِ - وَتَوْقِيفِهِ عَلَى مَا يَخْتَصُّ الْإِمَامَةَ. وَفِي «ط»: «توفيق» بدل «توقيف».

١٠. في «د» والمطبوع والحجري: «أشبههما».

وكذلك القول في الحسنِ والحسينِ عليهما السلام أنهما يستغنيان<sup>١</sup> بعصمتيهما عن إمام يكون لطفاً لهما في الامتناع عن القبيح، وإن جازت حاجتهما إلى الإمام للوجه الذي ذكرناه.

[نفي انحصار الحاجة إلى الإمام في أمور أخرى غير كونه لطفاً في فعل الطاعات و تجنب المقبحات]

٢٩٦/١

فأما قول بعضهم: إن الإمام إنما احتيج إليه لإقامته الحدود، و صلاة الجمعة، و الغزو بالمسلمين، و قسمة الفيء.

فبيطل بما بيناه<sup>٢</sup> من ثبوت الحاجة إليه من الوجه الذي ذكرناه، وبأن الحاجة إليه عقلية و سائر ما ذكر<sup>٣</sup> سمعي، وبأن سائر ما ذكر قد يسقط عن بعض الأمة لأعذار مع ثبوت الحاجة إلى الإمام<sup>٤</sup>.

على<sup>٥</sup> أنه ليس يخلو ما ذكره من إقامة الحدود أن يريدوا به إقامتها على مستحقيها، أو يريدوا أن الإمام يحتاج إليه قبل استحقاقها؛ ليتولى إقامتها عند استحقاق الجناة لها.

فإن أرادوا الوجه الثاني، فإننا لا نضابق فيه؛ لأن المعنى يرجع إلى ما أردناه؛ لأن من لم يفارق<sup>٦</sup> ما يوجب الحد إذا احتاج إلى إمام قبل مفارقه<sup>٧</sup> فلم يحتج إليه إلا للوجه

١. في «ج، ص، ف»: «استغنيا». و في «ط»: «قد استغنيا».

٢. في المطبوع و الحجري: «بيننا».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «ذكره».

٤. في «ج، ط، ف»: «إلى إمام».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و على».

٦. في «د، ط»: «لم يفارق». و قارقه: قارنه و خالطه. المغرب، ج ٢، ص ١٧١ (قرف).

٧. في «د، ط»: «مفارقه».

الذي نَعْتَبِرُهُ، وَهُوَ كَوْنُهُ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَيُقَارِفَ<sup>١</sup> مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ التَّأْدِيبَ.  
وإنَّ أَرَادُوا الْوَجْهَ الْأَوَّلَ بَطَلٌ بِأَنَّهُ مُؤَدِّ إِلَى أَنْ يَكُونَ أُبْرَارُ الْأُمَّةِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ  
عَلَى حَالِ السَّلَامَةِ غَيْرَ مُحْتَاجِينَ إِلَى إِمَامٍ<sup>٢</sup>، وَأَنْ تَكُونَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ مُخْتَصَّةً  
بِالْفُسَاقِ وَمُسْتَحِقِّي الْحُدُودِ. وَهَذَا فَاسِدٌ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ مَعاً.

### [بيان الفرق بين الإمام والامير في الحاجة إلى إمام و عدمها]

وَأَمَّا مَعَارِضَةُ صَاحِبِ الْكِتَابِ لَنَا بِالْأَمِيرِ<sup>٣</sup> وَقَوْلُهُ: «إِذَا جَوَزْتُمْ عَلَيْهِ مَا تَجَوَّزُونَهُ  
عَلَى رَعِيَّتِهِ وَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ إِبْثَابِ فَرْقٍ مَّا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَعِيَّتِهِ، فَقُولُوا فِي  
الْإِمَامِ مِثْلَهُ»<sup>٤</sup>.

فَظَاهِرُهُ<sup>٥</sup> الْبَطْلَانِ؛ لِأَنَّا أَوَّلًا لَمْ نَقُلْ: إِنَّ الْإِمَامَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا لَوَجِبَ أَنْ لَا  
يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَعِيَّتِهِ فَرْقٌ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ؛ بَلْ قُلْنَا: كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فَرْقٌ  
فِيمَا احْتَاجُوا مِنْ أَجْلِهِ إِلَيْهِ. وَهَكَذَا حَكَاهُ<sup>٦</sup> عَنَّا فِي الْكَلَامِ الَّذِي تَعَاطَى اعْتِرَاضَهُ،  
وَلَا نَدْرِي كَيْفَ اسْتَحْسَنَ حِكَايَةَ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ عَلَى غَيْرِهِ<sup>٧</sup>  
وَلَمْ نَقُلْ أَيْضًا: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ مَنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَحِقَّ إِقَامَتَهُ عَلَيْهِ.  
وَالَّذِي قُلْنَاهُ غَيْرُ هَذَا، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ، وَهُوَ مَفْهُومٌ.

٢٩٧/١

فَأَمَّا الْأَمِيرُ: فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا، وَشَارَكَ رَعِيَّتَهُ فِي عِلَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامَةِ

١. فِي «د، ط»: «و يَفَارِقُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «إِلَى الْإِمَامِ».

٣. أَيِ الْمَنْصُوبِ مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ فِي بَعْضِ الْجِهَاتِ.

٤. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٨٤ مَعَ تَلْخِصٍ.

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «فَظَاهِرٌ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَبَعْضِ النُّسَخِ: «حُكْمِي».

٧. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «حِكَايَةُ شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِهِ».

و السياسة، قَضَيْنَا بِحَاجَتِهِ إِلَى إِمَامٍ كَمَا قَضَيْنَا بِحَاجَتِهِمْ؛ فإمامه<sup>١</sup> هو إمام الكل و رَئِيسُ الْجَمِيعِ<sup>٢</sup>. فَيَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ إِذَا أَلَزَمْنَا حَمَلَ حَالِ الْإِمَامِ عَلَى حَالِ الْأَمِيرِ<sup>٣</sup> أَنْ يَلْتَزِمَ<sup>٤</sup> كَوْنُ الْإِمَامِ - إِذَا كَانَ غَيْرَ مَعْصُومٍ - مَأْمُومًا بِغَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ، كَمَا كَانَ الْأَمِيرُ كَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُحَدِّثَ<sup>٥</sup>. وَ لَوْ جَازَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ الْإِمَامُ - مَعَ كَوْنِهِ مُشَارِكًا لِرَعِيَّتِهِ وَ الْأَمْرَاءِ مِنْ قَبْلِهِ فِي كَوْنِهِمْ غَيْرَ مَعْصُومِينَ - عَنْ إِمَامٍ إِلَى أَنْ يُحَدِّثَ، لَجَازَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ الْأَمِيرُ وَ أَهْلُ الْأُمَّةِ عَنِ الْإِمَامِ إِلَى أَنْ يُحَدِّثُوا. وَ إِذَا كَانَ اسْتِغْنَاءُ هَؤُلَاءِ عَنْهُ مُحَالًا وَ جَبَّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِيهِ مِنْ لُزُومِ الْحَاجَةِ إِلَى إِمَامٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و متى قالوا بأنَّ ذلك<sup>٦</sup> لا يَصِحُّ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ<sup>٧</sup> بالاختيار، بَيَّنَّا فَسَادَ قَوْلِهِمْ بِمَا نَذْكُرُهُ<sup>٨</sup> مِنْ بَعْدِ<sup>٩</sup>.  
يُقَالُ لَهُ: الْاِخْتِيَارُ وَ إِنْ كَانَ عِنْدَنَا فَاسِدًا بِمَا سُنَّبِيْنَاهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ بُلُوغِنَا

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و إمامه».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «إمام الجميع و رئيس الكل» بدل «إمام الكل و رئيس الجميع».

٣. في «ص»: «إِذَا أَلَزَمْنَا حَدَّ حَالِ الْإِمَامِ إِلَى حَالِ الْأَمِيرِ».

٤. في «ص، ط»: «أَنْ يَسْتَلْزِمَ».

٥. هذا إشارة إلى عبارة المغني المتقدمة في بداية البحث عن دليل عصمة الإمام، حيث قال القاضي هناك عند حديثه عن الأمير: «فإذا أحدث حدثاً وجب عزله...».

٦. أي عزل الإمام و استبداله بغيره. و هو إشارة إلى عبارة المغني المتقدمة و التي أضفناها إلى المتن و وضعناها بين معقوفين، حيث قال القاضي هناك: «و لا فرق بين أن يقال في الأمير: إنه عند الحدث مستبدل به، و بين أن يقال في الإمام: إنه عند الحدث يُقامُ غَيْرُهُ بدلاً منه».

٧. في المغني: «لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ».

٨. في المغني: «بما يذكر».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٤.

إلى كلامك فيه<sup>١</sup>، فإننا غير محتاجين في كسر اعتراضك على دليلنا في العصمة إلى ذكره، وفي بعض ما أوردناه كفاية في إبطاله<sup>٢</sup>.

[إعادة مختصرة لدليل عصمة الإمام، وبيان أن الإمام لم يصبح إماماً لأجل عصمته]  
قال صاحب الكتاب - بعد كلام في الحدود ذكره<sup>٣</sup> لا ترتضيه ولا تتعلّق بمثله :-  
على أن الذي ذكروه<sup>٤</sup> دعوى<sup>٥</sup> لا دلالة عليها<sup>٦</sup>، فيقال لهم: فما<sup>٧</sup>  
الذي يمنع من أن يجوز على الإمام الحدّ، و مع ذلك يفارق<sup>٨</sup> حاله  
حال الرعية؟ لأنه إنما صار إماماً لا من حيث لا يجوز عليه الحدّ،  
لكنّ لطريق<sup>٩</sup> مخصوص حصل فيه و لم يحصل في أحد<sup>١٠</sup> من رعيته،

٢٩٨/١

١. يأتي في بداية الجزء الرابع من هذا الكتاب.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و في بعض ما قد أوردناه متقدماً كفاية في إبطال ذلك».

٣. في المغني: «و متى قالوا: إن ذلك لا يصحّ لأنه يوجب أن يتعلّل الحدّ، أريناهم خلاف ذلك من حيث إذا نصب إمام آخر أقام هذا الحدّ، كما قالوه في الأمير. على أننا قد بينّا أن في الحدود ما يتعلّل عند العذر وغيره، فما الذي يمنع من أن يكون هذا من جملته؟ وإذا جاز إثبات إمام معصوم عندهم و هو مغلوب بالخوارج و غيرهم و لا يقيم الحدود و لا يؤدّي إلى فساد، فما الذي يمنع ممّا يلزم من كان إماماً في الحدود مثله؟ فإذا كان في هذا الزمان الحدود عندهم معطلة و لا يؤدّي إلى فساد، فما الذي يمنع مثله فيما سألوه عنه؟ على أن الذي ذكروه...».

المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٤ - ٨٥.

٤. هكذا في «د» و الحجري و المغني. و في «ج، ص، ط، ف»: «ذكره». و في المطبوع: «أوردتموه» مستنداً على ما في المغني، بينما الذي في المغني: «ذكره» كما في المتن.

٥. في المطبوع: «من دعوى».

٦. يريد دعوى عصمة الإمام.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و ما».

٨. في المغني: «تفارق». و في المطبوع و الحجري: «يقارن».

٩. في «ج، ص، ط»: «بطريق».

١٠. في المغني: «حصل منه و لم يحصل من أحد».



فكان<sup>١</sup> له أن يقوم بالحدود والأحكام دونهم؛ فإن<sup>٢</sup> جازَ عليه في المستقبل ظهورُ الحدّث، فما الذي يَمْنَعُ من ذلك؟<sup>٣</sup>

يُقَالُ له: إذا جازَ عليه الحدّث فقد شارك الرعيّة فيما من أجله احتاجت إليه، ووجبت حاجته إلى إمام كما وجبت حاجتهم إليه، ومفارقته للرعيّة في غير ذلك مع مشاركتهم لهم في علّة الحاجة لا يَمْنَعُ<sup>٤</sup> من حاجته إلى إمام كحاجتهم. فأما قولك: «إنما صار إماماً لا من حيث لا يجوزُ عليه الحدّث» فهو صحيح، إلّا أنّه ردٌّ على غيرنا؛ لأنّا لم نقل ذلك ولم نَعْتَمِده<sup>٥</sup>، وإن كان الإمام عندنا لا بدّ أن يكون ممّن لا يجوزُ عليه الحدّث؛ للوجه الذي ذكرناه، لا لأنّه إنّما صار إماماً لأنّ الحدّث لا يجوزُ عليه.

[إثبات عصمة الإمام حتّى مع فرض عدم كونه حجّة فيما يؤدّيه]

قال صاحبُ الكتاب:

فإن قالوا: لو جازَ ذلك فيه لجازَ في الرسولِ عليه السلام حتّى لا يبيّن<sup>٦</sup> من أمّته ولا تجب<sup>٧</sup> عصمته.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «وكان».

٢. في «د»: «وإن».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٥.

٤. في «ط»: «لا تمنع».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «وأمّا».

٦. في «ص»: «و لم نعتبره».

٧. لا يبين، أي لا يفرق.

٨. في «د، ص، ط» والمطبوع والحجري: «و لا يجب». وفي المغني: «حتّى لا يتبين من أمّته ولا

فُلْنَا لَهُمْ: إِنَّمَا وَجَبَ ذَلِكَ فِي الرَّسُولِ لِأَنَّهُ حُجَّةٌ فِيْمَا يُؤَدِّيهِ، لَا لِلْوَجْهِ  
الَّذِي ذَكَرْتُمْ؛ فَمَا الَّذِي<sup>١</sup> يَمْنَعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذِهِ حَالَةً<sup>٢</sup> الْإِمَامِ<sup>٣</sup> أَنْ يَكُونَ  
بِمَنْزِلَتِهِمْ فِي جَوَازِ ذَلِكَ عَلَيْهِ؟ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَانَ مِنْهُمْ بِأَنْ حَصَلَ مَعَهُ  
الطَّرِيقُ الَّذِي لَهُ كَانَ إِمَامًا....<sup>٤</sup>

٢٩٩/١

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا فِيْمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِمَامَ حُجَّةٌ فِيْمَا يُؤَدِّيهِ مِنَ الشَّرْعِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ  
يَكُونَ مَعْصُومًا؛ لِتَأْمَنِ مِنْ<sup>٥</sup> خَطْئِهِ فِيْمَا يُؤَدِّيهِ كَالرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ،  
وَأَبْطَلْنَا أَنْ يَكُونَ الشَّرْعَ مَحْفُوظًا مُؤَدَّى<sup>٦</sup> بِالْأُتَمَّةِ بِمَا نَسْتَعْنِي<sup>٧</sup> عَنْ إِعَادَتِهِ<sup>٨</sup>، وَهُوَ  
مَوْجِبٌ لِحَصُولِ الْعِلَّةِ - الَّتِي ارْتَضَاهَا الْقَوْمُ فِي عَصْمَةِ الرَّسُولِ - فِي الْإِمَامِ، غَيْرَ أَنَّ  
كَلَامَنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ هُوَ<sup>٩</sup> فِي نُصْرَةِ الدَّلِيلِ الَّذِي حَكَاهُ عَنَّا، وَرَتَّبْنَاهُ عَلَى الْوَجْهِ  
الَّذِي يَصِحُّ مَعَهُ دَلَالَتُهُ عَلَى الْعَصْمَةِ.

فَيُقَالُ لَهُ: لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِيْمَا يُؤَدِّيهِ - تَبَرُّعًا وَلِئَلَّا نَخْرُجَ<sup>١٠</sup>  
مِنْ دَلِيلٍ إِلَى غَيْرِهِ - لَوَجَبَتْ عَصْمَتُهُ<sup>١١</sup> بِمَا<sup>١٢</sup> قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ؛ لِأَنَّ عِلَّةَ الْحَاجَةِ

١. فِي «ط»: «فَمَنْ ذَا الَّذِي».

٢. فِي الْمَغْنِي: «إِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ حَالَهُ».

٣. أَيِ إِذَا لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فِيْمَا يُؤَدِّيهِ.

٤. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٨٥.

٥. فِي «ج، ص، ف»: «مِنْهُ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَأُؤَدَّى».

٧. فِي «ج، ص، ط»: «يَسْتَعْنِي».

٨. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٤٥١ - ٤٥٣.

٩. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: - «هُوَ».

١٠. فِي «ص، ط»: «وَلِئَلَّا يَخْرُجَ».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَصْمَةُ الْإِمَامِ».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «لِإِمَامٍ».

إليه إذا كانت هي<sup>١</sup> جوازَ فعلِ القَبِيحِ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ<sup>٢</sup> معصوماً لَجَازَ عَلَيْهِ فَعْلُ القَبِيحِ وَ لَاحْتِاجٌ إِلَى إِمَامٍ - لِحُصُولِ عِلَّةِ الْحَاجَةِ فِيهِ - وَ لَأَتَّصَلَ<sup>٣</sup> ذَلِكَ بِمَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ. وَ لَيْسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ<sup>٤</sup> الْعِلَّةُ فِي عَصْمَةِ الرِّسُولِ بِعَيْنِهَا حَاصِلَةً فِي الإِمَامِ، يَجِبُ<sup>٥</sup> أَنْ تُنْفَى<sup>٦</sup> عِصْمَتُهُ، بَلْ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ تَثْبُتَ<sup>٧</sup> عِصْمَتُهُمَا جَمِيعاً بِطَرِيقَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ.

[جواز مشاركة الإمام لرعيته في بعض الصفات، دون ما احتاجوا من أجله إليه]

قالَ صاحبُ الكتابِ:

عَلَى أَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ عَلَى عِلَّتِهِمْ هَذِهِ: فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ فِي رَعِيَةِ الإِمَامِ عِنْدَكُمْ مَنْ يُشَارِكُهُ فِي الْعَصْمَةِ لِيَكُونَ بَائِئِناً مِنْهُمْ، وَ إِلَّا فَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ<sup>٨</sup> مَنْ يَكُونُ حَالُهُ كَحَالِهِمْ<sup>٩</sup>، وَ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ<sup>١٠</sup> كَوْنِهِ إِمَاماً دُونَهُمْ لِمَزِيَّةٍ<sup>١١</sup> فِي طَرِيقَةِ<sup>١٢</sup> إِثْبَاتِ الإِمَامَةِ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ مِثْلِهِ فِيمَا

١. في «د» و المطبوع و الحجري: - «هي».

٢. في «د»: - «هو».

٣. في «د»: «و لا يصل».

٤. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لم تكن».

٥. في «د»: «ما يجب».

٦. هكذا في «ج، د» و الحجري. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن ننفي».

٧. في «ج، ط، ف»: «أن يثبت».

٨. في المغني: «منهم».

٩. هكذا في النسخ، و في المطبوع و الحجري: «كحاله».

١٠. في «ص»: «عن».

١١. في المغني: «لمهمة». و في المطبوع: «يلزمه».

١٢. هكذا في «ج، ط» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «طريقه» بالهاء.

نَذْهَبُ<sup>١</sup> إِلَيْهِ؟...<sup>٢</sup>

يُقَالُ لَهُ<sup>٣</sup>: هَذَا الْكَلَامُ إِنَّمَا يَلْزَمُ عَلَى الْعِلَّةِ الَّتِي تَظُنُّهَا، لَا عَلَى الْعِلَّةِ<sup>٤</sup> الَّتِي حَكَيْتَهَا عَنَّا، وَلَا عَلَى مَا رَبَّنَاهُ؛ لِأَنَّا لَمْ نَقُلْ: أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ<sup>٥</sup> أَنْ يُشَارِكَ الرَّعِيَّةَ<sup>٦</sup> فِي شَيْءٍ مِنَ الصِّفَاتِ، فَيَلْزَمَنَا أَنْ لَا تُجُوزَ<sup>٧</sup> أَنْ يَكُونَ فِي رَعِيَّتِهِ مَعْصُومٌ. وَالَّذِي قُلْنَاهُ وَحَكَيْتَ عَنَّا مَعْنَاهُ هُوَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُشَارِكَ رَعِيَّتَهُ فِيمَا احتاجوا مِنْ أَجْلِهِ إِلَيْهِ<sup>٨</sup>؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

٣٠٠/١

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ مِثْلِهِ فِيمَا نَذْهَبُ<sup>٩</sup> إِلَيْهِ؟» فَالَّذِي يَمْنَعُ مِنْهُ: أَنَّا إِذَا أَثَبَّنَا فِي الرَّعِيَّةِ مَعْصُومًا مُشَارِكًا لِلْإِمَامِ فِي الْعَصْمَةِ، لَمْ نَقْضِ<sup>١٠</sup> بِحَاجَتِهِ إِلَى الْإِمَامِ فِي الْوَجْهِ الَّذِي يَكُونُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ لُطْفًا فِي ارْتِفَاعِ الْقَبِيحِ؛ لِحُصُولِ عِلَّةِ الْغِنَى، وَ لَمْ تُنَاقِضْ<sup>١١</sup>.

وَأَنْتَ إِذَا أَثَبَّنْتَ الْإِمَامَ غَيْرَ مَعْصُومٍ وَجَوَزْتَ عَلَيْهِ الْقَبِيحَ، لَرِمَاكَ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمَامٌ؛ لِحُصُولِ عِلَّةِ الْحَاجَةِ، فَمَتَى أَثَبَّنْتَ ذَلِكَ نَاقِضَتْ.

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «يَذْهَبُ».

٢. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٨٥ - ٨٦.

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «لَهُ».

٤. فِي «ج، ط، ف»: - «الْعِلَّةُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «يَجُوزُ» بَدَلَ «لَا يَجُوزُ». وَ فِي «ج، ص، ط، ف»: + «عَلَيْهِ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «رَعِيَّتَهُ».

٧. فِي «ج، ص، ط»: «لَا يَجُوزُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِيمَا احتاجوا إِلَيْهِ مِنْ أَجْلِهِ».

٩. فِي «ص، ط» وَ الْمَغْنِيِّ: «يَذْهَبُ».

١٠. فِي «د، ط»: «لَمْ يَقْضِ».

١١. فِي «د، ص، ط، ف»: «و لَمْ يَنَاقِضْ».

قال صاحب الكتاب - بعد كلام في معنى العصمة وحدها لا حاجة بنا إلى ذكره -:

فإن قالوا: إنما نمنع من مشاركة الإمام رعيته فيما له وقعت الحاجة إلى الإمام، وهو جواز الحدّث؛ فأما أن يُشاركهم في العصمة فمما لا نُنكره؛ لأنّ ذلك بأن يكون مُغنياً عن الإمام أولى من أن يكون سبباً للحاجة إليه [فكيف يلزمنا ما ذكرتموه؟]¹.

قيل لهم: ذلك لازم² لا من الوجه الذي ظننتم³، لكن بأن نقول⁴: إذا كان في رعيته من يستغني عنه فيما ذكرتم ولم يمنع ذلك من كونه بائناً منه بطريق الإمامة، فما الذي يمنع من مثله فيما نذهب إليه؟ ولا يجب أن لا يلزم⁵ الكلام إلا على طريق المناقضة؛ بل قد يلزم على هذا الوجه الذي ذكرناه، ويقع به التنبيه⁶ على أن الذي أوردتموه دعوى لا دلالة عليها⁷.

يقال له: وهذا كالأول في أنه كلام على غير ما اعتدنا، و اعتراض على غير اعتدالنا، وقد بينا علتنا وطريق توجُّهها، وأنا لم نُحلل⁸ مشاركة الإمام للرعية في

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في المغني: «لك».

٣. في المغني: «ظننته».

٤. هكذا في «ج، ط، ف» والمغني. وفي «د، ص» والمطبوع والحجري: «يقول».

٥. في المطبوع: «أن يلزم» بدل «أن لا يلزم».

٦. في «ط»: «التنبيه».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٧.

٨. أي لم نجعله محالاً.

بعض الصفات، والذي أحلناه وأبطلناه قد أفصحنا عنه.

و الجواب عن<sup>١</sup> قولك: «فما الذي يَمَنعُ من مثله فيما نذهبُ إليه؟» فقد تقدّم، و جملته أنك تثبت للإمام الصفة الموجبة للحاجة و تمنع من حاجته! و نحن إذا أثبتنا الصفة<sup>٢</sup> المغنية<sup>٣</sup> لبعض الرعية لم ندفع<sup>٤</sup> القطع على استغنائه، بل قضينا بذلك على الوجه الذي تقدّم بياؤه<sup>٥</sup>؛ اللهم إلا أن تلزم<sup>٦</sup> حاجة الإمام إلى إمام<sup>٧</sup>؛ لحصول<sup>٨</sup> علة الحاجة، كما فعلنا نحن عكس ذلك عند حصول علة الاستغناء، و هذا إذا صرت إليه أبطل بما ذكرناه من أنه يؤدي إلى ما لا نهاية له من الأئمة<sup>٩</sup>.

قال صاحب الكتاب:

على أن القوم إذا اعتلّوا بهذه العلة عقلاً فهي غير مسلمة؛ لأننا نجوز في العقل ورود الشرع بأن يجعل<sup>١١</sup> إقامة الحد إلى من يلزمه<sup>١٢</sup> الحد، كما لا يمتنع ورود الشرع بأن يكون على المقدم على المنكر إنكار مثله.

١. في المطبوع: «من».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «قد».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «الصفات».

٤. في «د، ص، ط»: «المعينة».

٥. في المطبوع: «لم تدفع».

٦. تقدّم في ص ١٣٦.

٧. في «ط»: «يلزم». و في «ج، ص، ف»: «يلتزم». و في الحجري: «تلتزم».

٨. في المطبوع: «إلى إمام».

٩. في «ص»: «بحصول».

١٠. تقدّم في ص ١٣٧.

١١. هكذا في «د». و في «ج»: «ثجعل». و في سائر النسخ و المطبوع: «بأن نجعل».

١٢. في «ص»: «يلزم».

وإن كانوا يُعَوِّلُونَ في ذلكَ عَلَى السَّمْعِ، فَيَجِبُ أَنْ يُبَيِّنُوا طَرِيقَهُ<sup>١</sup> [وَأَنْ لَا يَعْتَمِدُوا عَلَى مَا أَوْزَدَهُ مِمَّا فِيهِ مِنَ الْمُنَازَعَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ...]<sup>٢</sup>.  
يُقَالُ لَهُ: مَا اعْتَلَلْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ إِلَّا عَقْلًا، مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ إِلَى السَّمْعِ، أَوْ تَعَلُّقٍ بِهِ.  
وَقَوْلُكَ: «يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ<sup>٣</sup> إِقَامَةُ الْحَدِّ إِلَى مَنْ يَلْزَمُهُ الْحَدُّ»، إِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ يُجْعَلُ  
إِلَى مَنْ هَذِهِ حَالُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ وَرَاءَهُ رَاعٍ أَوْ إِمَامٌ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ مَنْ جُعِلَ  
إِلَيْهِ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ عَلَيْهِ، إِنَّمَا احتَاجَ إِلَى كَوْنِهِ مِنْ وَرَائِهِ؛ لَجَوَازِ وَقُوعِ مَا يُوْجِبُ الْحَدَّ  
مِنْهُ. وَإِذَا<sup>٤</sup> كَانَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ قَائِمَةً فِي الْمُقِيمِ لِلْحَدِّ<sup>٥</sup>، احتَاجَ إِلَى مِثْلِ نَفْسِهِ.  
وَأِنْ أَرَدْتَ جَوَازَ إِقَامَةِ الْحَدِّ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحِقَّ الْحَدَّ مَعَ أَنَّ لَهُ إِمَامًا مِنْ  
وَرَائِهِ يُقِيمُ عَلَيْهِ الْحَدَّ<sup>٦</sup> عِنْدَ اسْتِحْقَاقِهِ، فَهَذَا مِمَّا لَا نَأْبَاهُ. وَهَذِهِ<sup>٧</sup> حَالُ الْأُمَرَاءِ  
وَجَمِيعِ خُلَفَاءِ الْإِمَامِ عِنْدَنَا<sup>٨</sup>.

٣٠٢/١

١. في المغني: «فيجب أن يثبتوا طريق ذلك».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٧ - ٨٨. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٣. في المطبوع: «أن تُجعل».

٤. في المطبوع و الحجري: «فإذا».

٥. في «ج»: «في مقيم الحد».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «يقيم عليه» بدل «يقيم عليه الحد».

٧. في «د» و المطبوع: «و هذا».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و جميع الخلفاء للأئمة عندنا نحن».

## [الدليل الحادي عشر]

### [الحاجة إلى الإمام لبيان دلالة الكتاب و السُّنة]

قال صاحبُ الكتاب:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ<sup>١</sup>: رُبَّمَا قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ إِمَامٍ مَعْصُومٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ؛  
لأنَّ أدلَّةَ الشَّرْعِ مِنْ كِتَابٍ وَ سُنَّةٍ لَا تُدَلُّ بِنَفْسِهَا؛ لِاحْتِمَالِهَا<sup>٢</sup>، وَ لِذَلِكَ  
اخْتَلَفُوا<sup>٣</sup> فِي مَعْنَاهَا مَعَ اتِّفَاقِهِمْ فِي كَوْنِهَا دَلَالَةً؛ فَلَا بُدَّ مِنْ مُبَيِّنٍ عَرَفَ  
مَعْنَاهَا اضْطِرَّاراً مِنَ الرَّسُولِ أَوْ مِنْ إِمَامٍ سِوَاهُ.  
قَالُوا<sup>٤</sup>: فَلَوْ جَازَ خِلَافُهُ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُنْزَلَ<sup>٥</sup> تَعَالَى كِتَاباً وَ لَا نَبِيٌّ فِي  
الزَّمَانِ، فَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ<sup>٦</sup> - مِنْ حَيْثُ لَا بُدَّ مِنْ مُبَيِّنٍ لِلْمُرَادِ بِالْكِتَابِ؛  
لِلْإِحْتِمَالِ الْحَاصِلِ فِيهِ -، فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْإِمَامِ.

---

١. فِي «ص، ط، ف»: «شُبْهَةٌ لَهُمْ أُخْرَى».

٢. أَيْ لِأَنَّهَا تَحْتَمِلُ عَدَّةَ وَجُوهِ.

٣. أَيْ الْمُسْلِمُونَ.

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «فَقَالُوا».

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «اللَّهُ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «ذَلِكَ».



قال:

و هذا مبني على أن الكلام لا يدل بظاهره، و قد بينّا فيما تقدّم أنه يدلّ،  
و أبطلنا الأقاويل المخالفة<sup>١</sup> لذلك، و بينّا ما يلزم عليها من الفساد  
[و ذلك يُبطل هذه الشبهة]<sup>٢</sup>.

[اختلاف أدلة الشرع من حيث الدلالة، و بيان الحاجة إلى الإمام]

يقال له: لسنّا نقول: إن جميع أدلة الشرع مُحتملة غير دالة بنفسها، بل فيها ما  
يدلّ إذا كان ظاهره مطابقاً لحقائق اللغة، و تقدّم العلم للمستدل بأن المخاطب به  
حكيم، و أنه لا يجوز أن يُريد خلاف الحقيقة من غير أن يدلّ<sup>٣</sup> عليه.

و لا شبهة في أن جميع أدلة الشرع ليست بهذه الصفة؛ لأنّا نعلم أن في القرآن  
مُشابهات، و في السنة مُحتملاً، و أن العلماء من أهل اللغة قد اختلفوا في المراد

٣٠٣/١

١. في «ص»: «المختلفة».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٨.

٣. في المطبوع و الحجري: «تدل».

٤. في القرآن الكريم آيات محكمات و أخر متشابهات؛ فالمحكم هو ما علم المراد بظاهره من  
غير قرينة تقترب إليه و دلالة تدل على المراد به لوضوحه؛ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ  
النَّاسَ شَيْئاً﴾ و قوله تعالى: ﴿لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ لأنه لا يحتاج في معرفة المراد إلى دليل.  
و المتشابه ما لا يعلم المراد بظاهره حتى يقترب به ما يدل على المراد منه، نحو قوله تعالى:  
﴿وَ أَضَلُّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ﴾ فإنه يفارق قوله: ﴿وَ أَضَلُّهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ لأن إضلال السامري قبيح،  
و إضلال الله - بمعنى حكمه بأن العبد ضال - ليس بقبيح بل هو حسن. كما عرّف المحكم  
و المتشابه بتعاريف أخرى أكثرها يختلف لفظاً، و يتقارب معنى؛ يُنظر في ذلك النبيان للشيخ  
الطوسي عند تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ  
الْكِتَابِ وَ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ...﴾ آل عمران (٣): ٧.

٥. أي يحتمل عدة وجوه.

بِهِمَا، وَتَوَقَّفُوا فِي الْكَثِيرِ مِمَّا لَمْ يَصِحَّ طَرِيقُهُ، وَمَالُوا<sup>١</sup> فِي مَوَاضِعَ إِلَى طَرِيقَةِ  
الظَّنِّ وَالْأَوَّلَى؛ فَلَا بُدَّ وَالحَالُ هَذِهِ مِنْ مُبَيِّنٍ لِلْمُشْكِلِ وَ مُتَرْجِمٍ لِلْغَامِضِ، يَكُونُ  
قَوْلُهُ حُجَّةً كَقَوْلِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

وَلَيْسَ يَبْقَى بَعْدَ هَذَا<sup>٢</sup> إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْقُرْآنِ إِمَّا مَعْلُومٌ بِظَاهِرِ  
اللُّغَةِ، أَوْ<sup>٣</sup> فِيهِ بَيَانٌ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٤</sup> يُفَصِّحُ عَنِ الْمُرَادِ بِهِ<sup>٥</sup>، وَ إِنَّ السُّنَّةَ  
جَارِيَةً هَذَا الْمَجْرَى.

وَهَذَا قَوْلٌ نَعْلَمُ<sup>٦</sup> بَطْلَانَهُ ضَرُورَةً؛ لَوْجُودِنَا مَوَاضِعَ كَثِيرَةً مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ قَدْ  
أَشْكَلَتْ عَلَيْنَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَأَعْيَاهُمْ الْقَطْعُ فِيهَا عَلَى شَيْءٍ بَعَيْنِهِ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ  
فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَا لَا خِلَافَ فِي وُجُودِهِ<sup>٧</sup> وَلَا يَتِمَّ كُنْ مِنْ دَفْعِهِ؛ وَهُوَ الْمُجْمَلُ الَّذِي لَا  
شَكَّ<sup>٨</sup> فِي حَاجَتِهِ إِلَى الْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً<sup>٩</sup>  
وَقَوْلِهِ: ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَغْلُومٌ<sup>١٠</sup>﴾ إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

١. فِي «ص»: «وَقَالُوا».

٢. فِي «ج، ص»: «هَذِهِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «و» بِدَلِّ «أَوْ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ وَالحَجَرِي: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بِهِ».

٦. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَعْلَم».

٧. هَكَذَا فِي «د». وَفِي «ج، ص، ط، ف» وَالحَجَرِي: «مَا لَا خِلَافَ فِيهِ وَفِي وَجُودِهِ». وَفِي

الْمَطْبُوعِ: «مَا لَا خِلَافَ فِيهِ وَلَا فِي وَجُودِهِ».

٨. هَكَذَا فِي «د» وَالحَجَرِي. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِيهِ أَغْنَى».

٩. التَّوْبَةُ (٩): ١٠٣.

١٠. الْمَعَارِجُ (٧٠): ٢٤.

٣٠٤/١

و إذا كانَ هذا ممَّا لا بُدَّ مِنْ تَرْجَمَتِهِ وَ الْبَيَانِ عَنْ<sup>١</sup> الْمُرَادِ بِهِ، فَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ  
الرَّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> قَدْ تَوَلَّى بَيَانًا<sup>٣</sup> جَمِيعٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيَانِ مِنْهُ، وَ لَمْ يُخْلَفْ<sup>٤</sup>  
مِنْهُ شَيْئًا عَلَى بَيَانِ خَلِيفَتِهِ وَ الْقَائِمِ بِالْأَمْرِ بَعْدَهُ، عَلَى نِهَايَةِ مَا يَقْتَرِحُهُ<sup>٥</sup> الْخُصُومُ فِي  
هَذَا الْمَوْضِعِ، لَكَانَتْ الْحَاجَةُ مِنْ بَعْدِهِ<sup>٦</sup> إِلَى الْإِمَامِ فِي هَذَا الْوَجْهِ ثَابِتَةً؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ  
بَيَانَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ إِنْ كَانَ حُجَّةً عَلَى مَنْ شَافَهُهُ بِهِ وَ سَمِعَهُ مِنْ لَفْظِهِ، فَهُوَ حُجَّةٌ  
أَيْضًا عَلَى مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ مِمَّنْ<sup>٧</sup> لَمْ يُعَاصِرْهُ وَ يَلْحَقْ زَمَانَهُ<sup>٨</sup>. وَ ثَقُلَ الْأُمَّةُ لِذَلِكَ الْبَيَانِ  
قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ، وَ أَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ مِنْهُمْ الْعُدُولُ عَنْهُ. وَ قَدْ تَقَدَّمَ اسْتِقْصَاءُ  
هَذَا الْمَوْضِعِ وَ تَكَرَّرَ.

فَلَا بُدَّ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِمَامٍ مُؤَدِّ لَتَرْجَمَةِ<sup>٩</sup> النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُشْكِلِ  
الْقُرْآنِ، وَ مُوَضِّحِ عَمَّا غَمَضَ عَنَّا مِنْ ذَلِكَ.  
فَقَدْ ثَبَّتَ<sup>١٠</sup> الْحَاجَةُ إِلَى الْإِمَامِ مَعَ التَّسْلِيمِ لَكَثِيرٍ مِمَّا<sup>١١</sup> يُنَازَعُ فِيهِ الْمُخَالِفُ.

١. في المطبوع و الحجري: «من».

٢. في المطبوع و الحجري: «صلى الله عليه و آله».

٣. في «ص»: «ببيان».

٤. في «د»: «و لم يخل» و لم يخلف، أي لم يترك. راجع: المحكم و المحيط الأعظم، ج ٥، ص ١٩٨ (خلف).

٥. في «ج، ص»: «لم يقترح».

٦. في «ص، ط، ف»: «من بعد».

٧. في المطبوع و الحجري: «فمن».

٨. لأن شريعته صلى الله عليه و آله خاتمة الشرائع، فتعم جميع البشر بعد وفاته، كما هي لجميع البشر في حياته.

٩. في «ج»: «من جهة»، و في «ص»: «له من جهة» بدل «لترجمة».

١٠. في «ج، ص»: «فقد ثبت»، و في «د»: «فقد يثبت».

١١. في «ص»: «عمًا».

قال صاحب الكتاب:

و يُقَالُ لَهُمْ: إِنَّ الْكِتَابَ يُعْرَفُ بِهِ الْمُرَادُ، وَإِذَا لَمْ يُعْرَفْ بَعْضُهُ، قَارَنَهُ مَا يُعْرَفُ بِهِ الْمُرَادُ مِنْ سُنَّةٍ وَغَيْرِهَا؛ فَلِمَاذَا يَجِبُ أَنْ<sup>٢</sup> يَحْتَاجَ إِلَى مُبَيِّنٍ؟ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِباً فَوَاجِبٌ فِي نَفْسِ<sup>٣</sup> الْإِمَامِ أَنْ يُعْرَفَ<sup>٤</sup> مَنْ غَابَ عَنْهُ بِكَلَامِهِ الْمُرَادُ؛ فَإِذَا<sup>٥</sup> بَيَّنَّ تَأْوِيلَ الْآيَةِ وَصَحَّ أَنْ يُعْرَفَ<sup>٦</sup> الْغَائِبُ عَنْهُ بِكَلَامِهِ، فَكَذَلِكَ<sup>٧</sup> الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ.

و بَعْدُ، فَلَوْ صَحَّ مَا قَالَهُ<sup>٨</sup> لَكَانَ<sup>٩</sup> لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ بَيَانُ الرَّسُولِ يُنْقَلُ بِالتَّوَاتُرِ فَيُغْنِي عَنِ الْإِمَامِ، كَمَا أَنَّ بَيَانَ الْإِمَامِ يُنْقَلُ إِلَى الْغَائِبِ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ وَ يُغْنِي عَنِ إِمَامٍ سِوَاهُ.<sup>١٠</sup>

يُقَالُ لَهُ: قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ فِي الْكِتَابِ مِثَالَهَا لَا يَقْطَعُ عَلَى الْمُرَادِ بِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعْ مِنَ السُّنَّةِ مَا يَكُونُ مَبِيناً لِذَلِكَ<sup>١١</sup> مُوَضِّحاً عَنْهُ<sup>١٢</sup>، وَكَلَامُكَ فِي هَذَا الْفَصْلِ كَلَامٌ مِّنْ

٣٠٥/١

١. في المغني: «وإن».

٢. في «د» و الحجري و المغني: - «يجب أن».

٣. في المغني: «تبيين».

٤. في المغني: «أن لا يعرف».

٥. في المغني: «وإذا».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يعرف».

٧. في «د» و الحجري: «و كذلك». و في المطبوع: «كذلك».

٨. في «ج، ص، ط»: «قالوا».

٩. في «ج، ص، ط» و المغني: «كان».

١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٩.

١١. في «ج»: - «و».

١٢. تقدّم آنفاً في ص ١٥٩ - ١٦٠.

يُنَازِعُ فيما ذكرناه؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الدَفْعَ لَهُ مُكَابَرَةٌ ظَاهِرَةٌ. وَ الْمِحْنَةُ بَيْنَنَا وَ بَيْنَكَ إِذَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ مَا هُوَ بِالْمَنْزِلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؛ فَإِنَّهَا تَكْشِفُ<sup>١</sup> عَنِ الْحَقِيقَةِ فيما اختلفنا فيه.

### [بيان الفرق بين بيان الرسول المتواتر و بيان الإمام لمن غاب عنه]

فَأَمَّا كَلَامُ الْإِمَامِ الَّذِي عَارَضَتْ بِهِ وَ مَعْرِفَةُ مَنْ غَابَ عَنْهُ مُرَادُهُ بِهِ، فَغَيْرُ مُشْبِهِ لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ غَيْرِ مُحْتَمِلٍ، فَلَا يَشْتَبِهَ عَلَى السَّامِعِ وَلَا عَلَى الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْكَلَامُ مُرَادُهُ مِنْهُ. وَ يُمَكِّنُ إِذَا كَانَ كَلَامُهُ مُحْتَمِلًا أَنْ يَضْطَرَّ السَّامِعُ إِلَى مُرَادِهِ بِمَخَارِجِهِ<sup>٢</sup> وَ قَرَائِنِهِ، وَ مَنْ غَابَ عَنْهُ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُضْطَرًّا فَإِنَّهُ يَعْرِفُ الْمُرَادَ بِنَقْلِ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ<sup>٣</sup> الْإِمَامِ مِمَّنِ الْإِمَامُ<sup>٤</sup> مُرَاعٍ لِقَلْبِهِمْ وَ حَافِظٌ لِأَمْرِهِمْ؛ فَمَتَى عَلِمَ<sup>٥</sup> أَنَّهُمْ قَدْ أَخْبَرُوا عَنْهُ عَلَى وَجْهِ لَا حُجَّةَ فِيهِ أَوْ<sup>٦</sup> لَا يُنْبِئُ عَنْ مُرَادِهِ، أَرَدَفَهُمْ<sup>٧</sup> بِغَيْرِهِمْ مِنَ النِّقْلَةِ، أَوْ يَتَوَلَّى<sup>٨</sup> الْإِفْهَامَ بِنَفْسِهِ. وَ هَذَا كُلُّهُ مَفْقُودٌ فِي الْقُرْآنِ؛ لِاحْتِمَالِ<sup>٩</sup> مَوَاضِعَ مِنْهُ<sup>١٠</sup> وَ اشْتِبَاهِهَا، وَ لِأَنَّ مَا يَثْبُتُ بِالسُّنَّةِ فِي بَيَانِ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ لَوْ كَانَ ثَابِتًا<sup>١١</sup>

١. هكذا في «د». و في المطبوع و الحجري و بعض النسخ: «فإنما تكشف».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و الحجري: «لمخارج».

٣. في «ج، ص، ط»: «عن».

٤. في «ط»: - «ممن الإمام».

٥. في التلخيص: «علم الإمام».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و» بدل «أو».

٧. أَرَدَفَهُمْ: أَي أَتْبَعَهُمْ؛ وَ كُلُّ شَيْءٍ تَبَعَ شَيْئًا فَهُوَ رَدْفُهُ. الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٣٦٣ (ردف).

٨. في «د» و الحجري: «يُولِّي».

٩. في التلخيص: «لإجمال».

١٠. في «ج، ص»: «فيه».

١١. في «د» و المطبوع و الحجري: «لو كانت ثابتة». و في التلخيص: «لكان ثابتًا» بدل «لو كان ثابتًا».

إذا لم يَكُن وراءَ الناقلين لها مَنْ يَرعاهُمْ - كما أثبتنا وراءَ النقلة<sup>١</sup> عن الإمامِ مَنْ يَرعاهُمْ<sup>٢</sup> - و يتلافى ما يعرض فيه، لم يؤمن<sup>٣</sup> فيه الإخلال و العدول عن الواجب. وهذا هو الفرق بين بيان الرسول عليه السلام<sup>٤</sup> المنقول بالتواتر، و بين بيان الإمام المنقول إلى<sup>٥</sup> الغائب عنه.

و معنى هذا الكلام كله قد تقدم؛ حيث دَللنا على أن حفظ الشريعة لا يجوز أن يكون بالتواتر من غير إمام في الزمان.

### [بيان كيفية المعرفة بمراده تعالى في الكتاب]

٣٠٦/١ قال صاحبُ الكتاب:

على أن الإمام عَرَفَ<sup>٦</sup> من قِبَلِ الرَّسُولِ<sup>٧</sup>، و لا بُدَّ<sup>٨</sup> من أوَّلِ عَرَفَهُ من قِبَلِ اللَّهِ تعالى، و لا يَعْلَمُ<sup>٩</sup> مُرَادَهُ باضطرارٍ. فإذا صَحَّ أن يُعْرَفَ<sup>١٠</sup> مُرَادَهُ بكلامه و لا ضرورة، فما<sup>١١</sup> الذي يَمْنَعُ من مثله في كُلِّ زمانٍ؟ و لا

١. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «الناقلين».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «من يرعاه».

٣. في «ج»: «و لم يؤمن». و في التلخيص: «من لم يؤمن».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فهذا».

٥. في المطبوع و الحجري: «صلى الله عليه و آله».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «المنقول إلى».

٧. أي عرف المراد بالكتاب.

٨. في المغني: «الرسول».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «فلا بد».

١٠. في المغني: «و لا نعلم».

١١. في المغني: «أن نعرف».

١٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «فمن».

يُمْكِنُهُ<sup>١</sup> التَّخْلُصُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بَأَنْ يَوْجِبَ أَنْ كُلَّ أَحَدٍ جَاهِلٌ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى ذَاهِبٌ عَنِ الْحَقِّ: فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَفِي كُلِّ زَمَانٍ كَانَ الْإِمَامُ مَغْلُوبًا عَلَيْهِ فِيهِ<sup>٢</sup>؛ فَيَجِبُ مِنْ ذَلِكَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْكُلِّ بِالْجَهْلِ وَالْكُفْرِ، وَ أَنْ يَلْزَمَهُ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ مُحِقًّا<sup>٣</sup>.

يُقَالُ لَهُ: مَا قَدَّمْتَهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ ظَنَنْتَ عَلَيْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلَامِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ هُ ضَرُورَةٌ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُعْلَمْ، وَأَنَا نَفْصِلُ بَيْنَ الْقُرْآنِ فِي الْعِلْمِ بِالْمُرَادِ مِنْهُ وَ بَيْنَ كَلَامِ الْإِمَامِ، بَأَنَّ<sup>٤</sup> كَلَامَ الْإِمَامِ يُعْلَمْ<sup>٥</sup> مُرَادُهُ بِاضْطِرَارٍ<sup>٦</sup>، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْقُرْآنُ. وَ هَذَا ظَنٌّ بَعِيدٌ وَ غَلَطٌ شَدِيدٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي قُلْنَاهُ وَ ذَهَبْنَا إِلَيْهِ هُوَ غَيْرُ مَا ظَنَنْتَهُ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَ السُّنَّةِ الْحَاجَةَ إِلَى مُتَرَجِّمٍ لِلْاحْتِمَالِ وَ الْاشْتِبَاهِ وَ فَقَدْ الدَّلِيلِ الْمَقْطُوعِ بِهِ عَلَى الْمُرَادِ، لَا لَفَقْدِ الْعِلْمِ الْضَرُورِيِّ. وَ لَوْ كَانَ جَمِيعُ الْقُرْآنِ وَ السُّنَّةِ مُحْكَمًا غَيْرَ مُتَشَابِهٍ، وَ مَفْصَلًا غَيْرَ مُجْمَلٍ، لَصَحَّ<sup>٧</sup> أَنْ يُعْلَمْ الْمُرَادُ بِهِمَا<sup>٨</sup>. فَأَمَّا الْأَوَّلُ الَّذِي عَرَفَ<sup>٩</sup> مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ أَوْ الرُّسُولِ وَ كَيْفِيَّةَ عِلْمِهِ بِمُرَادِ اللَّهِ

١. هكذا في «ص، ط، ف» و المغني. و في «ج، د» و المطبوع: «و لا يمكن».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «المراد».

٣. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «فيه».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٩.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «لم يعرف».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «بل» بدل «بأن».

٧. في «ص»: «نعلم». و في «ف»: «تعليم».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «منه ضرورة» بدل «باضطرار».

٩. في «د، ص» و المطبوع و الحجري: «يصح».

١٠. في «ج، ص، ط»: «بها».

١١. في «ج»: «يعرف».

تَعَالَى: فَيَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ<sup>١</sup> مُرَادَهُ - جَلَّ اسْمُهُ -: بِأَنْ يُخَاطَبَهُ بِلُغَةٍ لَا مَجَازَ فِيهَا وَ لَا  
احْتِمَالًا، أَوْ يُخَاطَبَهُ بِمَا ظَاهِرُهُ مُطَابِقٌ<sup>٢</sup> لِحَقَائِقِ اللُّغَةِ وَ يُعْلِمُهُ أَنَّهُ لَمْ يُرَدْ إِلَّا الظَّاهِرُ.  
و لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعَى فِي جَمِيعِ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ مِثْلَ ذَلِكَ.

٣٠٧/١

فَأَمَّا زَمَانُ<sup>٣</sup> الْعِيبَةِ فَلَيْسَ يَجِبُ الْجَهْلُ بِمُرَادِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا أُلْزِمَتْ؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا  
تَأْوِيلَ مُشْكِْلِ الْقُرْآنِ وَ الدِّينِ<sup>٤</sup> بَيَانٍ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُئِمَّةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، الَّذِينَ  
لَقِبَتْهُمْ الشَّيْعَةُ وَ أَخَذَتْ عَنْهُمْ الشَّرِيعَةَ، فَقَدْ بَشَّوْا<sup>٥</sup> مِنْ ذَلِكَ وَ نَشَرُوا مَا دَعَتْ  
الْحَاجَةُ إِلَيْهِ، وَ نَحْنُ آمِنُونَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ لَمْ يَتَّصِلْ<sup>٦</sup> بِنَا؛ لَكُونَ إِمَامَ  
الزَّمَانِ مِنْ وَرَاءِ النَّاقِلِينَ، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ وَ فَصَّلْنَاهُ.

[بيان أن الحاجة إلى الإمام ناشئة من وجود الاحتمال في الشرعيات لا من وجود

الاختلاف فيها]

قال صاحبُ الكتاب:

وَ إِذَا جَازَ أَنْ يَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْعَقْلِيَّاتِ، وَ الْمُحِقُّ يَرْجِعُ إِلَى الدَّلِيلِ  
القَائِمِ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ مِثْلِهِ فِي الشَّرْعِيَّاتِ؟ وَ إِذَا جَازَ - وَ الْإِمَامُ  
الَّذِي هُوَ أَعْظَمُ الْأُئِمَّةِ حَاضِرٌ<sup>٧</sup> - أَنْ يَقَعَ الْاِخْتِلَافُ الشَّدِيدُ كَمَا وَقَعَ فِي

١. في المطبوع و الحجري: «أن يكون يعلم».

٢. في المطبوع و الحجري: «متطابق».

٣. في «ط، ف»: «أزمان».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «مشكل الدين» بدل «مشكل القرآن و الدين».

٥. في «ص»: «فقد بينوا».

٦. في «د»: «لم يصل».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و إذا جاز في الإمام الذي هو أعظم الأئمة». و في المغني: «قائم» بدل «حاضر».



أيام<sup>١</sup> أمير المؤمنين عليه السلام<sup>٢</sup> و لم يَمْنَعْ ذلك من ثُبُوتِ الدليل، فما الذي يَمْنَعُ مع الاختلاف الشديد من أن يَدُلَّ القرآنُ و السُّنَّةُ عَلَى الْحَقِّ، و إن ذَهَبَ بَعْضُهُمْ عنه؟ و إذا جازَ عِنْدَهُمْ في دليلِ الإمامَةِ أن يَذْهَبَ بَعْضُهُمْ عنه و لا يُخْرِجَهُ مِنْ أن يَكُونَ دالًّا و إن لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ الاضطرارُّ، فما الذي يَمْنَعُ مِنْ مثله في سائرِ الأدلَّةِ؟ [و لولا مَنْ يَعْتَمِدُ عليه في نُصرةِ مَذاهِبِهِمْ لِمَثَلِ ذلك لَمَا اسْتَحَقَّ التَّشَاغُلَ بِهِ]<sup>٣</sup>.

يُقَالُ لَهُ: هذا كَلَامٌ مَنْ لَمْ يُنْعِمِ النَّظَرَ فِي الاستدلالِ الذي حكاه عَنَّا و حقيقة مُرادِنَا بِهِ؛ لِأَنَّنا لَمْ نَوْجِبِ الإمامَةَ لِأجلِ الاختلافِ الحاصلِ في الشرعيَّاتِ، و لا ذَهَبْنَاهُ إِلَى أن الاختلافَ في الشَّيْءِ مُزِيلٌ لقيامِ الحُجَّةِ بِهِ إذا كَانَتْ الأدلَّةُ عَلَيْهِ منصوبةً، و الطُّرُقُ إِلَيْهِ واضحةً مسلوكةً. و إِنَّمَا أَوْجَبْنَا الحاجةَ إِلَى الإمامِ في الشرعيَّاتِ لِإِشْتِبَاهِ كَثِيرٍ مِنْهَا و احتمالِهِ و وُروُدِهِ مُجْمَلًا غَيْرَ مَفْصَّلٍ، و لَفَقْدِنَا فِي كَثِيرٍ مِنْهَا الأدلَّةَ القاطعةَ عَلَى المُرادِ بَعَيْنِهِ، حَتَّى أَوْجَبَ ذلك وُقُوفَ بَعْضِنَا فِي المُرادِ، و مِيلَ بَعْضٍ آخَرَ إِلَى طَرِيقَةِ الظَّنِّ و الاجتهادِ. و لو كَانَ جَمِيعُ الشَّرْعِ

٣٠٨/١

١. في «ج، ص»: «في إمامة».

٢. قال الدكتور زكي مبارك: «أمير المؤمنين هو اللقب الاصطلاحي لعلي بن أبي طالب، فإذا رأى القارئ هذا اللقب في كتاب قديم من غير نص على اسم فليعلم أن المراد علي بن أبي طالب». انظر: عبقرية الشريف الرضي، ج ٢، ص ٢٢٨.

و القاضي عبد الجبار عاداته في المعنى إطلاق هذا اللقب و لا يريد به إلا الإمام علياً عليه السلام، كما يظهر ذلك بحسب مقتضى كلامه.

٣. المعنى، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٨٩. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «و هذا».

٥. في المطبوع: «و ذهبنا بدل «و لا ذهبنا»، و هو سهو.

٦. في المطبوع و الحجري: - «مسلوكة. و إنما».

نَصِلُ<sup>١</sup> إليه<sup>٢</sup> بالأدلة القاطعة كما نَصِلُ<sup>٣</sup> إلى الحق في العقليات بمثل ذلك، كما وَجَبَت الحاجة إلى الإمام من هذا الوجه كما لم تَجِبْ<sup>٤</sup> الحاجة<sup>٥</sup> إليه في العقليات من هذا الوجه.

و هذه الجملة تُسْقِطُ جميعَ كلامه في هذا الفصل، و مُعَارَضَتَهُ بالاختلاف الواقع في أتيام أمير المؤمنين عليه السلام، و في الإمامة نفسها؛ لأنه مَبْنِيٌّ عَلَى التَّوَهُّمِ علينا إيجاب الإمامة من حيث الاختلاف، و الذي قَصَدْنَاهُ قَدْ أَوْضَحْنَاهُ<sup>٦</sup> عنه.

١. في «ج، د، ص، ط، ف»: «يصل».

٢. في «ج»: «إلينا».

٣. في «ج، د، ص، ط، ف»: «يصل».

٤. في «د، ص، ف»: «لم يجب».

٥. في المطبوع: - «الحاجة».

٦. في «ج»: «أفصحنا».

## [الدليل الثاني عشر]

### [لزوم عصمة الإمام للزوم الاقتداء به]

قال صاحبُ الكتاب:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ:

و رُبَّمَا تَعَلَّقُوا فِي إثْبَاتِ [إمام]¹ معصومٍ بَأَنَّهُ يَجِبُ الِاتِّمَامُ بِهِ وَ الْقَبُولُ مِنْهُ² وَ الِاتِّقَادُ لَهُ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا لَمْ يَوْمَنْ فِيهِمَا يَأْتِيهِ وَ يَأْمُرُ بِهِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُكَلَّفَ³ الرَّعِيَّةُ الْإِقْتِدَاءَ بِمَنْ هَذِهِ⁴ حَالُهُ، وَ التَّزَامُ⁵ طَاعَتِهِ، بَلْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا أَنْ يَرْتَدَّ وَ يَدْعُو إِلَى الْإِرْتِدَادِ. وَ فَسَادُ ذَلِكَ يَوْجِبُ كَوْنَهُ مَعْصُومًا، وَ لَيْسَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَصْمَةِ إِلَّا الْقَوْلُ بَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ مَنْصُوصٍ عَلَيْهِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

قال:

و هذا بعيد؛ لَأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِمَا إِلَى الْإِمَامِ، وَ عِنْدَنَا أَنَّ الَّذِي إِلَيْهِ الْقِيَامُ

---

١. ما بين المعقوفين من في المغني.

٢. في «ج»: «عنه».

٣. في المغني: «أن تكلف».

٤. في المغني: «هذا».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «و إلزام».

بأُمُورٍ مُبَيَّنَةٍ فِي الشَّرْعِ، وَ<sup>١</sup> الَّذِي يَلْزَمُ مِنْ<sup>٢</sup> طَاعَتِهِ فِيهِ<sup>٣</sup> مَا بَيَّنَّ الشَّرْعُ أَنَّ ذَلِكَ يَحْسُنُ، وَ لَسْنَا نَجْعَلُهُ إِمَاماً مِنْ حَيْثُ يُتَّبَعُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، بَلْ نَقُولُ فِيهِ مِثْلَ الَّذِي رُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: «أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللَّهَ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللَّهَ فَلَا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ». وَ هَذِهِ طَرِيقَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا كَانَ يَأْمُرُ بِهِ.<sup>٤</sup>

٣٠٩/١

### [تقرير المصنّف لدليل عصمة الإمام]

يُقَالُ لَهُ: قَدْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْوَجْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى عَصْمَةِ الْإِمَامِ، وَ أَقْوَى مَا يُنْصَرُّ بِهِ أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُقْتَدِيًّا بِهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْإِمَامَةِ مُسْتَقٌّ مِنْ مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ وَ الْاِتِّبَاعِ. وَ الْإِجْمَاعُ أَيْضاً حَاصِلٌ عَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ؛ يَعْنِي<sup>٥</sup> أَنَّ الْإِمَامَ مُقْتَدِيًّا بِهِ، وَ إِنْ كَانَ الْخِلَافُ وَاقِعاً فِي كَيْفِيَّةِ الْاِقْتِدَاءِ<sup>٦</sup> وَ صَوْرَتِهِ.

وَ إِذَا ثَبَتَ وَجُوبُ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ<sup>٧</sup> وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً؛ لِأَنَّهُ إِذَا<sup>٨</sup> كَانَ غَيْرَ مَعْصُومٍ لَمْ نَأْمَنْ<sup>٩</sup> فِي بَعْضِ أَفْعَالِهِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحاً، وَ يَجِبُ عَلَيْنَا مَوَافَقَتُهُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ. وَ فِي اسْتِحَالَةِ تَعَبُّدِنَا بِالْأَفْعَالِ الْقَبِيحَةِ دَلِيلٌ عَلَى

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَوْ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِيِّ: - «مِنْ».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «مِنْهُ».

٤. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٨٩ - ٩٠.

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَعْنِي».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: + «بِهِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «بِهِ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَوْ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَمْ يَأْمَنْ».

أَنْ مَنْ أَوْجِبَ عَلَيْنَا الْاِقْتِدَاءُ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْهُ مَأْمُونًا، وَلَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ مَعْصُومٌ.

### [بيان معنى الاقتداء]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَلِمَ<sup>٢</sup> أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْاِقْتِدَاءُ بِالْإِمَامِ إِنَّمَا يَجِبُ فِيمَا نَعْلَمُهُ حَسَنًا، فَأَمَّا مَا نَعْلَمُهُ قَبِيحًا، أَوْ نَشْكُ فِي حَالِهِ، فَلَا يَجِبُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِيهِ؟  
قِيلَ لَهُ: هَذَا<sup>٣</sup> إِسْقَاطٌ لِمَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ جُمْلَةً، وَإِزَالَةٌ لَهُ<sup>٤</sup> عَنْ وَجْهِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْ يُعْمَلُ بِالشَّيْءِ لَا مِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ<sup>٥</sup> بِهِ<sup>٦</sup>، وَلَا مِنْ حَيْثُ كَانَ حُجَّةً فِيهِ، مُقْتَدًى بِهِ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ، لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُنَا مُقْتَدِيًا بِبَعْضٍ فِي جَمِيعِ أَفْعَالِهِ الَّتِي اتَّفَقْنَا عَلَيْهَا<sup>٧</sup>، وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ الْقَوْلِ أَوْ نَفْعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ مِنْ أَجْلِ قَوْلِ بَعْضِنَا بِهِ أَوْ فَعَلِهِ لَهُ<sup>٨</sup>.

وَلَوْ جَبَّ<sup>٩</sup> أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مُقْتَدِينَ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ لِمُوَافَقَتِنَا لَهُمْ فِي الْإِقْرَارِ<sup>١٠</sup> بِبُيُوتِ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَإِنْ كُنَّا لَمْ نَعْتَرِفْ بِبُيُوتِهِمَا مِنْ أَجْلِ إِقْرَارِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِهِمَا.

١. في «ج، ف»: «+ من».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و «الحجري»: «فلم».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «+ هو».

٤. في «د» و «المطبوع و الحجري»: «- له».

٥. أي لا من أجل عمل الإمام به. و الضمير في «عمله» راجع إلى الاسم الموصول «من».

٦. في «د» و «الحجري»: «- به».

٧. في «د» و «التلخيص»: «فيه».

٨. في «ج، ص، ط، ف» و «التلخيص»: «- له».

٩. في «د»: «و يوجب».

١٠. في «المطبوع و الحجري»: «بالإقرار».

و لَزِمَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ نَفْسُهُ مُقْتَدِياً بِرَعِيَّتِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.  
و فَسَادُ مَا أَذَى إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>١</sup> ظَاهِرٌ.

### [بَيَانُ أَنَّ الْإِمَامَ حُجَّةٌ فِي جَمِيعِ الشَّرْعِيَّاتِ وَالْعَقْلِيَّاتِ]

فَإِنْ قَالَ: لَوْ كَانَ الْإِمَامُ إِنَّمَا يُقْتَدَى بِهِ فِيمَا يُعَلِّمُ صَوَابَهُ بِهِ<sup>٢</sup>، وَ لَا يَكُونُ إِمَاماً  
و مُقْتَدَى بِهِ فِيمَا عُرِفَ صَوَابُهُ بغيرِهِ<sup>٣</sup>، لَزِمَ مِنْ هَذَا أَنْ لَا يَكُونُ الْإِمَامُ إِمَاماً لَنَا  
فِي أَكْثَرِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُ مَعْلُومٌ بِالْأَدْلَةِ الَّتِي لَيْسَ مِنْ جُمْلَتِهَا قَوْلُ الْإِمَامِ، وَ لَزِمَ  
أَيْضاً أَنْ لَا يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِمَاماً لَنَا فِيمَا أَكَّدَهُ مِنَ الْعَقْلِيَّاتِ.  
قِيلَ لَهُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَوَهَّمْتَ؛ لِأَنَّ الَّذِي أَفْسَدَنَاهُ هُوَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ<sup>٤</sup> مُقْتَدَى  
بِهِ فِيمَا لَا يَكُونُ قَوْلُهُ أَوْ<sup>٥</sup> فَعَلُهُ حُجَّةً فِيهِ وَ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ بِصَوَابِهِ، وَ لَمْ يُفْسِدْ<sup>٦</sup> أَنْ  
يَكُونُ إِمَاماً فِيمَا عَرَفْنَا صَوَابَهُ بغيرِهِ إِذَا كُنَّا نَعْرِفُ بِهِ أَيْضاً صَوَابَهُ<sup>٧</sup>.  
فَالْإِمَامُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ<sup>٨</sup> حُجَّةٌ فِي جَمِيعِ الشَّرْعِيَّاتِ وَالْعَقْلِيَّاتِ؛ لِأَنَّ مَا عَلِمَ  
مِنْ جُمْلَتِهَا<sup>٩</sup> بِأَدْلَتِهِ فَقَوْلُ الْإِمَامِ أَيْضاً حُجَّةٌ فِيهِ وَ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ بِصَوَابِهِ، وَ مَا كَانَ

١. في المطبوع والحجري: «ما ذكرنا».

٢. في «د» و المطبوع والحجري: «+ كان».

٣. في «د» و المطبوع والحجري: «منه».

٤. في «ص»: «الغيره».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «هو».

٦. في المطبوع: «أَنَّ الْإِمَامَ» بدل «أَنْ يَكُونَ الْإِمَامَ».

٧. في «ج، ص، ف»: «و» بدل «أو».

٨. في «ص، ط»: «و لم يفسد».

٩. في المطبوع: «أَيْضاً نَعْرِفُ صَوَابَهُ» بدل «نَعْرِفُ بِهِ أَيْضاً صَوَابَهُ».

١٠. في «ج، ص، ط»: «التقرير».

١١. في «د»: «جهتها».

هو الطريق إليه دون غيره فكونه حجة فيه ظاهر.

### [نقد كلام ابن الراوندي]

و قد ذكر ابنُ الراوندي في كتابه في الإمامة في نُصرة هذا الدليل شيئاً ليس بمَرْضِيٍّ ولا مُسْتَمَرٍّ؛ لأنه قال:

لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُعْمَلُ بِالشَّيْءِ لَا مِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ بِهِ وَفِعْلِهِ لَهُ إِمَاماً فِيهِ وَ قُدُوءٌ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَنْ يُعْمَلُ بِالشَّيْءِ<sup>١</sup> مِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ بِهِ وَ يُعْرِفُ صَوَابَهُ بِفِعْلِهِ لَهُ لَا يَكُونُ إِمَاماً فِيهِ.

و هذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الذي قَدَّرَهُ إِنَّمَا يَسُوعُ لَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ مُنْفَصِلاً مِنَ الْآخَرِ وَ غَيْرَ مُنْطَوٍ عَلَيْهِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذِهِ حَالَهُ لَمْ يَسْتَقِمَّ مَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ عَمِلَ بِالشَّيْءِ مِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ بِهِ، أَوْ عُرِفَ<sup>٢</sup> صَوَابُهُ بِفِعْلِهِ لَهُ، لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً فِيهِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَعْنَى الْإِمَامَةِ وَ الْأَمْرِ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ كَانَ الْإِمَامُ إِمَاماً حَاصِلِينَ فِيهِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ - يَعْنِي كَوْنَهُ مِمَّنْ يُعْمَلُ بِالشَّيْءِ مِنْ أَجْلِ عَمَلِهِ بِهِ - تَشْتَمِلُ<sup>٣</sup> عَلَى الْأُولَى وَ<sup>٤</sup> تَزِيدُ<sup>٥</sup> عَلَيْهَا، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ<sup>٦</sup> مَعَ اشْتِمَالِهَا عَلَى مَا لَهُ كَانَ الْإِمَامُ إِمَاماً وَ زِيَادَتِهَا عَلَيْهِ تَحْصُلُ لِمَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ؟

و لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّائِدِيِّ وَ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «الشيء».

٢. في المطبوع و الحجري: «و عرف».

٣. في النسخ و الحجري: «يشتمل».

٤. في «ص»: «أو».

٥. في النسخ و الحجري: «يزيد».

٦. في المطبوع: - «أن يكون».

الإمامَ غَيْرَ نَبِيٍّ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ غَيْرَ إِمَامٍ، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْأَمِيرُ غَيْرَ إِمَامٍ لَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ لَا يَتَصَرَّفُ<sup>١</sup> فِيمَا يَلِيهِ الْأُمَرَاءُ، وَلَا يَشْتَمِلُ وَلَا يَتَّبِعُهُ عَلَى مَا يَتَوَلَّاهُ الْأُمَرَاءُ.

وإذا كَانَ كُلُّ هَذَا يَفْسُدُ مِنْ<sup>٢</sup> الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَحِقَ بِهِ فِي الْفَسَادِ مَا اعْتَبَرَهُ ابْنُ الرَّائِدِيِّ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ الْإِمَامَ يُطَاعُ فِيمَا بَيَّنَّ الشَّرْعُ أَنَّهُ يَحْسُنُ» فَسَاقِطٌ بِمَا<sup>٣</sup> بَيَّنَّاهُ فِي مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ بِالْإِمَامِ،<sup>٤</sup> وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ<sup>٥</sup> أَنْ يَكُونَ مُقْتَدِيٌّ بِهِ مِنْ حَيْثُ قَالَ وَفَعَلَ، وَفِيمَا يَكُونُ قَوْلُهُ وَفِعْلُهُ حُجَّةً فِيهِ<sup>٦</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَسْنَا نَجْعَلُهُ إِمَاماً مِنْ حَيْثُ يُتَّبَعُ فِي كُلِّ شَيْءٍ» فَيَفْسُدُ بِأَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً فِي سَائِرِ الدِّينِ، فَمَا خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَّبِعاً فِيهِ مِنَ الدِّينِ يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً فِيهِ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا خِلَافَ فِيهَا؛ يَعْنِي أَنَّ الْإِمَامَ إِمَامٌ فِي جَمِيعِ الدِّينِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي كَيْفِيَّةِ الْاِقْتِمَامِ بِهِ وَالْاِتِّبَاعِ لَهُ فِي الدِّينِ. فَلَيْسَ لِأَخَذِ أَنْ يُنَازَعَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمُنَازَعَةَ فِي هَذَا<sup>٧</sup> الْإِطْلَاقِ خَرَقُ لِلْإِجْمَاعِ.

وَإِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ، وَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَجَازَ أَنْ لَا يَكُونَ الْإِمَامُ يَتَصَرَّفُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «- مِنْ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «فِيمَا».

٤. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً فِي ص ١٧١.

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «- مِنْ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يَكُونُ قَوْلُهُ حُجَّةً فِيهِ أَوْ فِعْلُهُ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «هَذِهِ»، وَهُوَ سَهْوٌ.



قَدَرْنَاهُ، ثَبَّتَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَّبَعًا وَمُقْتَدَى بِهِ<sup>١</sup> فِي جَمِيعِ الدِّينِ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَخَطَّيَ<sup>٢</sup> مَعَهُ هَذَا الْمَوْضِعُ، وَ سَلَّمَ<sup>٣</sup> أَنَّ الْإِمَامَ يَكُونُ إِمَامًا فِي بَعْضِ الدِّينِ، لَمْ يُخِلَّ ذَلِكَ بِمَا قَصَدْنَاهُ مِنْ دَلِيلِ الْعَصْمَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُتَّبَعًا فِي بَعْضِ الدِّينِ وَمُقْتَدَى بِهِ، وَ كَانَ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَ أَفْسَدْنَا مَا عَدَاهُ، وَجَبَتْ عَصْمَتُهُ، وَ إِلَّا أَذَى ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ يَتَعَبَّدَنَا بِفِعْلِ الْقَبِيحِ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوَجُوهِ.

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْخَبَرِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ، وَ أَنَّ طَاعَتَهُ تَجِبُ مَا أَطَاعَ اللَّهَ؛ فَإِنَّمَا يَلْزَمُ مَنْ<sup>٤</sup> جَمَعَ<sup>٥</sup> بَيْنَ الْقَوْلِ بِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ وَ الْاسْتِدْلَالِ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَ مَعْلُومٌ أَنَّا لَا نَجْمَعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا كَانَ يَأْمُرُ بِهِ» فَمَا زَادَ عَلَى الدَّعْوَى، وَ لَمْ يَذْكُرْ رَوَايَةً عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَقْتَضِي<sup>٦</sup> ذَلِكَ، وَ لَا دَلَالَةً فَتَنَكَّلَمَ عَلَيْهَا. وَ الَّذِي يُؤْمِنُنَا مِمَّا ظَنَّهُ قِيَامُ الدَّلَالَةِ عَلَى إِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٧</sup>، وَ قِيَامُهَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا<sup>٨</sup> مُقْتَدَى بِهِ<sup>٩</sup> فِي جَمِيعِ الدِّينِ.

١. في المطبوع والحجري: «فيه».

٢. في المطبوع والحجري: «نتخطي». وفي بعض النسخ: «نخطي».

٣. في «ج، ص»: «و نسلم».

٤. في المطبوع: «مع».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فلا يلزم إلا من جمع».

٦. في «د، ص، ط، ف»: «يقتضي».

٧. في «د»: «صلوات الله عليه».

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «معصوماً».

٩. في المطبوع والحجري: «به».

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالَ: أَرَأَيْتُمْ إِذَا دَعَا قَوْمًا إِلَى مُحَارَبَةٍ أَوْ غَيْرِهَا<sup>١</sup> وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ<sup>٢</sup> وَجَهَهَا: أَيْلِزْمُ<sup>٣</sup> طَاعَتَهُ؟  
قِيلَ لَهُ: نَعَمْ.

فَإِنْ قَالَ: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ جَازَ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا.

قِيلَ لَهُ: إِنَّ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا فَالْقَائِلُ بِقَوْلِهِ وَالْمُطِيعُ لَهُ فَاعِلٌ لِلْحَسَنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ فِيمَا حَلَّ هَذَا الْمَحَلَّ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا، وَأَنْ لَا يَتَّبِعَ فِي الْقَبِيحِ حَالَ الْأَمْرِ وَالْمُتَّبِعِ<sup>٤</sup>. يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ كُفِّ الْعَبْدُ أَنْ يُطِيعَ مَوْلَاهُ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ قَبِيحًا وَإِنْ كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْقَبِيحِ، لَكِنَّهُ بِمَا يَفْعَلُهُ<sup>٥</sup> مُقَدِّمٌ<sup>٦</sup> عَلَى حَسَنِ مِنْ حَيْثُ يَفْعَلُهُ، لَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَقْبَحُ. فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي رَعِيَّةِ الْإِمَامِ<sup>٧</sup>.

٣١٣/١

يُقَالُ لَهُ: مُحَالٌ أَنْ يَقَعَ الْفِعْلُ قَبِيحًا عَلَى وَجْهِ مِنْ بَعْضِ الْفَاعِلِينَ، وَ يَقَعَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ مِنْ فَاعِلٍ آخَرَ فَلَا يَكُونُ قَبِيحًا. فَالْمُحَارَبَةُ إِذَا دَعَا الْإِمَامُ إِلَيْهَا وَفَعَلَهَا

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و غيرها».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «+ (في ذلك)».

٣. في المغني: «وجهه، أ تلزم».

٤. في المغني: «حال الأمر والمنع». وفي «ج، ص»: «حال الأمر والمبلغ». وفي حاشية «ج»: «حالة» بدل «حال».

٥. في «د» و المغني: «فعله».

٦. في «د»: «تقدم». وفي المغني: «يقدم».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٠.

وَكَانَتْ قَبِيحَةً مِنْهُ، فَلَمْ تَقْبُحْ مِنْهُ لِأَنَّهُ عَالِمٌ بِقُبْحِهَا، بَلْ لِأَنَّهُ مَتَمَكِّنٌ مِنَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ؛  
لَأَنَّ التَّمَكُّنَ فِي هَذَا الْبَابِ يَقُومُ مَقَامَ الْعِلْمِ. وَرَعِيَّةُ الْإِمَامِ إِذَا كَانُوا مَتَمَكِّنِينَ مِنَ  
الْعِلْمِ بِقُبْحِ الْمُحَارَبَةِ وَمَا يَعُودُ بِهَا<sup>١</sup> مِنَ الْفَسَادِ فِي الدِّينِ قُبِّحَتْ<sup>٢</sup> مِنْهُمْ وَإِنْ لَمْ  
يَعْلَمُوا وَجْهَهَا فِي الْحَالِ؛ لِأَنَّ تَمَكُّنَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِقُبْحِهَا يَجْرِي مَجْرَى عِلْمِهِمْ  
بِذَلِكَ، وَلَا بُدَّ<sup>٣</sup> أَنْ يَكُونُوا مَتَمَكِّنِينَ؛ فَكَيْفَ تَكُونُ<sup>٤</sup> الْمُحَارَبَةُ قَبِيحَةً مِنْهُ غَيْرُهُ  
قَبِيحَةٌ مِنْهُمْ عَلَى هَذَا؟

وَلَوْ سَلَّمْنَا جَوَازَ كَوْنِهِمْ غَيْرَ مَتَمَكِّنِينَ مِنَ الْعِلْمِ بِحَالِ الْمُحَارَبَةِ فِي الْقُبْحِ<sup>٥</sup>  
وَالْحُسْنِ<sup>٦</sup>، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُخِلًّا بِمَا قَصَدْنَاهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِيمَا تَمَكَّنُوا مِنَ الْعِلْمِ  
بِحَالِهِ مِنْ جُمْلَةٍ مَا دَعَاهُمْ الْإِمَامُ إِلَى فِعْلِهِ.

وَلَوْ اسْتَقَامَ لَهُ أَيْضاً مَا أَرَادَهُ فِي الْمُحَارَبَةِ، لَمْ يَسْتَقِمْ لَهُ مِثْلُهُ فِي غَيْرِهَا مِنْ  
أُمُورِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً فِي سَائِرِ الدِّينِ، وَمُقْتَدَى بِهِ  
فِي جَمِيعِهِ<sup>٧</sup>؛ مَا كَانَ مِنْهُ مَعْلُوماً لِلرَّعِيَّةِ وَجْهَهُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُوماً لَهُمْ؛ عَلَى مَا  
دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ<sup>٨</sup>؛ فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا<sup>٩</sup> أَنْ لَوْ دَعَاهُمْ إِلَى غَيْرِ الْمُحَارَبَةِ مِمَّا

١. في «ج، ص، ط، ف»: «إليها» بدل «بها».

٢. في «د، ص، ط»: «فيجب».

٣. في «د» و «المطبوع و الحجري»: «فلا بد».

٤. في «ج، د، ص، ط، ف»: «يكون».

٥. في «ج، ص، ف»: «و غير».

٦. في «د، ص»: «القبيح».

٧. في «د» و «المطبوع و الحجري»: «أو الحسن».

٨. في «ج، ص، ط»: «في جميع».

٩. تقدّم آنفاً في ص ١٧٤.

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «+ الوجه».

لا يُمكن<sup>١</sup> صاحب الكتاب أن يدَّعي كونه حسنًا منهم، أن يلزم<sup>٢</sup> طاعته و الانقياد لأمره<sup>٣</sup> من حيث وجب الاقتداء به.

فأما العبد فلم يُكَلَّف طاعة مولا<sup>٤</sup> فيما لا يَعْلَمُه قبيحاً ممَّا يَتِمَكَّن<sup>٥</sup> من العلم بقبحه، و حُكْم ما يَتِمَكَّن من العلم بقبحه حُكْم ما يَعْلَمُه قبيحاً. فأما ما لا سبيل له<sup>٦</sup> إلى العلم<sup>٧</sup> بحاله، فيجوز أن لا يَقْبَح منه و إن قُبِح من المولى. و ليس هذه حال الإمام؛ لأنَّ كلامنا على ما أمرنا بالتأبعه فيه ممَّا نَتِمَكَّن<sup>٨</sup> من العلم بحاله، فلا بد أن يكون القبيح منه قبيحاً مِنَّا.

### [بيان الفرق بين الإمامة و إمامة الصلاة]

قال صاحب الكتاب:

و قد ثَبَت<sup>٩</sup> أيضاً أنه يلزمُ المأموم في الصلاة أن يَتَّبِع الإمام إذا لم يَعْلَمْ صلاته فاسدة<sup>١٠</sup>، و لا يخرج من أن يكون مُطيعاً و إن جَوَّز في صلاة الإمام أن تكون قبيحة؛ لأنه إنما كُلف أن يلزم أتباعه في أركان الصلاة،

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «لم يمكن».

٢. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «أن تلزم».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «له» بدل «لأمره».

٤. في المطبوع: «إلا».

٥. في «ط، ف»: «يمكن». و في «د» و المطبوع و الحجري: «تمكن».

٦. في المطبوع و الحجري: «- له».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يعلم» بدل «العلم».

٨. في «ص، ط»: «يتمكن».

٩. في «ص»: «فقد بينا».

١٠. في «د»: «أنه لا يلزم المأمور في الصلاة أن يتبع الإمام إذا يعلم صلاته فاسدة».

و لَمْ يُكَلَّفْ أَنْ يَعْلَمْ بِاطْنِ فِعْلِهِ. فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْإِمَامِ.

و عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ يَجْرِي الْكَلَامُ فِي الْفَتَاوَى<sup>٢</sup> وَ الْأَحْكَامِ وَ غَيْرِهَا<sup>٣</sup>. يُقَالُ لَهُ: أَمَّا إِمَامَةُ الصَّلَاةِ فَلَيْسَتْ بِإِمَامَةٍ حَقِيقَةٍ<sup>٤</sup>؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ فِيهَا مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ الْحَقِيقِيِّ. وَ لَوْ تَبَرَّعْنَا بِتَسْلِيمِ كَوْنِهَا إِمَامَةً عَلَى<sup>٥</sup> الْحَقِيقَةِ، لَمْ تَخُلْ<sup>٦</sup> الْمَعَارِضَةُ بِهَا: إِمَّا<sup>٧</sup> أَنْ تَكُونَ مِنْ حَيْثُ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْقَبِيحُ مِنَ الْإِمَامِ غَيْرَ قَبِيحٍ مِنَ الْمَأْمُومِ. فَهَذَا إِنَّمَا جَازَ فِيْمَا لَا يَعْلَمُهُ الْمَأْمُومُ قَبِيحاً وَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْعِلْمِ بِهِ، كَقُصُودِ إِمَامِ الصَّلَاةِ وَ عَزُومِهِ، وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُمَا مِنْ بَاطِنِ أَمْرِهِ، وَ كَلَامُنَا فِي الْإِمَامِ عَلَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِ فِيْمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعْلَمْ كَوْنُهُ حَسَناً أَوْ قَبِيحاً.

أَوْ أَنْ يَكُونَ<sup>٨</sup> الْمَعَارِضَةُ مِنْ حَيْثُ اقْتَدَيْنَا بِمَنْ هُوَ غَيْرُ مَعْصُومٍ، فَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ لَيْسَ هُوَ الَّذِي أَحَلَّنَا أَنْ يَنْبُتَ إِلَّا لِلْمَعْصُومِ<sup>٩</sup>، وَ الْاِقْتِدَاءُ بِالْإِمَامِ يُخَالِفُ الْاِقْتِدَاءَ بِإِمَامِ الصَّلَاةِ، بَلْ يُخَالِفُ كُلَّ اقْتِدَاءٍ بِمَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ مِنْ رَعِيَّتِهِ. وَ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ نَوْمَرَ<sup>١٠</sup> بِالْاِقْتِدَاءِ بِمَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ مَا لَمْ يَظْهَرْ لَنَا قُبْحُ<sup>١١</sup> فِعْلِهِ، فَإِذَا ظَهَرَ لَنَا ذَلِكَ<sup>١٢</sup> لَمْ

١. في المطبوع و الحجري: «فكذا».

٢. في المطبوع: «الفتوى».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٠.

٤. في المطبوع و الحجري: «حقيقية».

٥. في «ج»، ص، ط، ف: «في».

٦. في الحجري: «لم يخل».

٧. في «د»: - «إمّا».

٨. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «أن تكون».

٩. في «د»: «بمعصوم».

١٠. هكذا في الحجري. و في «ج»، ص، ف و المطبوع: «أن يؤمر». و في «د»، ط: «أن يؤم».

١١. في «ص»: «قبيح».

١٢. في المطبوع: - «ذلك».

يَلْزَمُنَا الْاِقْتِدَاءَ بِهِ. وَ لَيْسَ يَصِحُّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْاِقْتِدَاءِ بِالْإِمَامِ؛ لَوْجُوبِ حُصُولِ الْمَرْيَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَ بَيْنَ رَعِيَّتِهِ وَ خُلَفَائِهِ فَرْقٌ وَ مَرْيَةٌ فِي مَعْنَى الْاِئْتِمَامِ وَ الْاِقْتِدَاءِ. وَ إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، وَ لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُشَارَ إِلَى مَرْيَةٍ مَعْقُولَةٍ سِوَى مَا ذَكَرْنَاهُ - مِنْ أَنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِالْإِمَامِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيمَا عُرِفَ صَوَابُهُ بِهِ<sup>١</sup>، وَ كَانَ فِعْلُهُ حُجَّةً فِيهِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْاِقْتِدَاءُ بغيرِهِ مِنْ أَمْرَائِهِ وَ خُلَفَائِهِ - وَضَحَّ<sup>٢</sup> مَا قَصَدْنَا<sup>٣</sup> إِضَاحَهُ.

وَ الْقَوْلُ فِي الْمُفْتَى وَ وُجُوبِ اتِّبَاعِهِ كَالْقَوْلِ فِي إِمَامِ الصَّلَاةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ الْكَلَامُ فِيهِمَا مَجْرَى وَاحِدًا.

### [ضرورة وجود مزية بين الإمام و من هو دونه]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَ بَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَوْجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا تَنْقَادَ<sup>٤</sup> الرَّعِيَّةُ لِلْأَمْرَاءِ إِذَا لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ؛ لِمِثْلِ<sup>٥</sup> هَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرُوهَا. وَ إِذَا<sup>٦</sup> لَمْ يَجِبْ لِأَجْلِ ذَلِكَ عَصْمَتُهُمْ، وَ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ وُجُوبِ طَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَعْلَمْ<sup>٧</sup> دُعَاؤُهُمْ

١. فِي «ج، ص، ط، ف» - «بِهِ».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي «ط» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «وَ صَحَّ» وَ فِي سَائِرِ النُّسخ: «صَحَّ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِلَى».

٤. فِي «د، ف» وَ الْحَجَرِيِّ: «لَا يَنْقَادُ».

٥. هَكَذَا فِي «ج، ط، ف» وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي «د، ص» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «بِمِثْلِ».

٦. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَإِذَا».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «[أَنَّهُ]» هَكَذَا بَيْنَ مَعْقُوفِينَ. وَ قَالَ الْمُحَقِّقُ فِي الْهَامِش: مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ يَدْعُو إِلَيْهِ السِّيَاقُ.

إلى المعصية، فكذلك القول في الإمام، ....<sup>١</sup>

يُقَالُ له: قد بَيَّنَّا أَنَّ الاقتداءَ بالإمام لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا للاقتداءِ بِكُلِّ مَنْ هُوَ دُونَهُ مِنْ أَمِيرٍ وَ قَاضٍ وَ حَاكِمٍ<sup>٢</sup>، وَلِأَنَّ<sup>٣</sup> مَعْنَى الْإِمَامَةِ أَيْضًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخَالَفًا لِمَعْنَى الْإِمَارَةِ، مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ إِلَى اخْتِلَافِ الْإِسْمِ. وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ مَرَيَّةٍ بَيْنَ الْإِمَامِ وَ بَيْنَ<sup>٤</sup> مَنْ ذَكَرْنَاهُ<sup>٥</sup> مِنَ الْأَمْرَاءِ وَ غَيْرِهِمْ فِي مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ، فَلَا مَرَيَّةَ يُمَكِّنُ إِثْبَاتُهَا إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ.

٣١٦/١

و لَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْإِمَامَ يُخَالِفُ الْأَمِيرَ بِكَثْرَةِ رَعِيَّتِهِ، وَ سَعَةِ عَمَلِهِ<sup>٦</sup>.  
لَأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَسْتَخْلِفَ الْإِمَامُ عَلَى جَمِيعِ أَعْمَالِهِ وَ سَائِرِ رَعِيَّتِهِ خَلِيفَةً<sup>٧</sup> أَوْ خُلَفَاءَ، فَيَجْعَلَ إِلَيْهِمُ التَّصَرُّفَ فِيمَا إِلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِيهِ، مِنْ تَدْبِيرِ الْأُمُورِ الْحَاضِرَةِ وَ الْغَائِبَةِ، وَ تَوَلِيَةِ الْوَلَاةِ، وَ اسْتِخْلَافِ الْخُلَفَاءِ فِيمَا نَأَى مِنَ الْبِلَادِ، إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يَتَصَرَّفُ فِيهِ الْإِمَامُ وَ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ؛ لَأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَتَوَلَّى جَمِيعَهُ بِنَفْسِهِ جَازَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى جَمِيعِهِ، كَمَا أَنَّهُ لَمَّا جَازَ أَنْ يَتَوَلَّى بَعْضَهُ بِنَفْسِهِ جَازَ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَلَى بَعْضِهِ.  
فَلَوْلَا أَنَّ الْحَالَ فِي ثُبُوتِ الْمَرَيَّةِ فِي مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَ الْأَمِيرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَا قَدَّرْنَاهُ وَ أَجْزَنَاهُ - مِنْ اسْتِخْلَافِ الْإِمَامِ عَلَى جَمِيعِ مَا إِلَيْهِ خَلِيفَةٌ، إِذَا كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ بِهِمَا وَ الْاِثْتِمَامِ، عَلَى مَا يَدَّعِيهِ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩١.

٢. تقدم هذا آنفاً.

٣. في المطبوع و الحجري: «لأن» بدون الواو.

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «بين».

٥. في المطبوع و الحجري: «ذكرنا».

٦. في «ج، د»: «علمه».

٧. في المطبوع و الحجري: «و».

٨. في المطبوع: «إذ».

الْخُصُومُ - قَادِحًا فِي الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ فِي الزَّمَانِ إِلَّا وَاحِدًا.  
و إِذَا وَجَبَتْ عَلَيْنَا حِرَاسَةُ هَذَا الْإِجْمَاعِ، وَ يُطَالُ مَا أَدَّى إِلَى الْقَدَحِ فِيهِ، وَ جَبَّ  
الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ حَالَ الْإِمَامِ مُخَالَفَةً فِي مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ لِحَالِ خُلَفَائِهِ وَ الْوَلَاةِ مِنْ قَبْلِهِ.  
و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا انْعَقَدَ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ فِي الزَّمَانِ<sup>١</sup>  
إِلَّا وَاحِدًا؛ عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْأَمَّةَ لَا تُؤَلِّي إِلَّا وَاحِدًا، أَوْ<sup>٢</sup> الرَّسُولَ لَا يَنْصُصُ إِلَّا عَلَى  
وَاحِدٍ. فَأَمَّا جَوَازُ تَوَلِيَةِ الْإِمَامِ خَلِيفَةً يَكُونُ حُكْمُهُ كَحُكْمِهِ فِي مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ وَ سَعَةِ  
الْعَمَلِ، فَلَيْسَ يَمْنَعُ مِنْهُ الْإِجْمَاعُ.  
لأنَّ هَذَا الْقَوْلَ مِنْ مُخْرِجِهِ تَخْصِيصٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَ إِطْلَاقُهُ يَقْتَضِي إِطْلَالَ<sup>٣</sup> هَذَا  
الْقَوْلِ وَ مَا مِثْلَهُ.

٣١٧/١

و لَيْسَ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا مَنَعَ مِنْ ثُبُوتِ إِمَامَيْنِ فِي عَصْرِ وَاحِدٍ  
يَتَسَمَّيَانِ بِالْإِمَامَةِ وَ يَدْعِيَانِ بِهَا، وَ لَيْسَ بِمَانِعٍ مِنْ كَوْنِ أَحَدِ الْمُتَوَلِّينِ عَلَى الْأَمَّةِ  
مُلقَّبًا بِالْإِمَامَةِ، وَ الْآخَرَ مُلقَّبًا بِالْإِمَارَةِ.  
لأنَّ الْأَسْمَاءَ لَا مُعْتَبَرٌ بِهَا، وَ إِنَّمَا الْمُعْتَبَرُ بِالْمَعْنَى؛<sup>٤</sup> فَإِذَا ثَبَتَ مَعْنَى الْإِمَامَةِ فِي  
الْاِثْنَيْنِ<sup>٥</sup> كَانَا إِمَامَيْنِ؛ سَوَاءً لُقِّبَا بِالْإِمَامَةِ أَوْ لَمْ يُلْقَّبَا، وَ الْإِجْمَاعُ مَانِعٌ مِنْ هَذَا.

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «فِي الزَّمَانِ».

٢. فِي «ج، ص، ط»: «و».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْقَوْلُ بِيُطَالُ» بَدَلَ «يُطَالُ».

٤. فِي «ج»: «لَا اِعْتِبَارُ».

٥. فِي «ج»: «الْمَعْنَى».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ إِذَا».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي اثْنَيْنِ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَوْ بِالْإِمَارَةِ» بَدَلَ «أَوْ لَمْ يُلْقَّبَا».



على أنه لو لم يتَّسَمَّ الواحدُ بالإمامة، و تَصَرَّفَ فيما يَتَصَرَّفُ فيه الأئمَّةُ،  
و حَصَلَ على الصفاتِ التي تَقْتَضِي كَوْنَ الإمامِ إماماً، لَوَجَبَ كَوْنُهُ إماماً على  
الحقيقة، مِنْ غَيْرِ اعتبارٍ بالتسمية و اللَّقَبِ<sup>١</sup>. و كذلك<sup>٢</sup> القَوْلُ في الاثْنَيْنِ.

---

١. في المطبوع: «أو اللقب».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فكذلك».

### [الدليل الثالث عشر]

[في بيان أن الإمام يُولَّى ولا يُولَّى، ولا يُعزَّل ولا يُعزَّل،]

[و لزوم العصمة من ذلك]

قال صاحبُ الكتاب:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ:

رُبَّمَا قَالُوا: قَدْ ثَبَّتَ<sup>١</sup> أَنَّ مِنْ حَقِّ الإِمَامِ أَنْ يَكُونَ وَاحِداً فِي الزَّمَانِ،  
وَأَنَّهُ يُؤَلَّى وَلَا يُؤَلَّى<sup>٢</sup>، وَيُعزَّلُ وَلَا يُعزَّلُ، وَيَأْخُذُ عَلَى غَيْرِهِ،  
وَلَا يُوْخَذُ عَلَى يَدِهِ، وَيَجِبُ عَلَى غَيْرِهِ طَاعَتُهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ<sup>٣</sup> طَاعَةُ  
غَيْرِهِ؛ فَحَلَّ مَحَلَّ الرُّسُولِ. فَإِذَا<sup>٤</sup> وَجَبَتْ عَصْمَةُ الرُّسُولِ وَجَبَتْ عَصْمَةُ  
الإِمَامِ، وَإِذَا وَجَبَ فِي الرُّسُولِ أَنْ يَكُونَ مَتَمِّيزاً مِنْ سَائِرِ الْوُلَاةِ فَكَذَلِكَ  
الإِمَامُ، وَلَيْسَ بَعْدَ صِحَّةِ ذَلِكَ إِلَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ مَعْصُومٍ فِي  
كُلِّ زَمَانٍ<sup>٥</sup>.

---

١. في المغني: «قَدْ بَيَّنَّا».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و لَا يُولَّى عَلَيْهِ».

٣. كَذَا فِي النسخ والحجري والمغني. وفي المطبوع: «و لَا تَلْزَمُهُ».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «وَ إِذَا».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «فِي كُلِّ زَمَانٍ».

قال:

و اعلم أن جميع ما أوردوه ليس بعلة في عصمة الرسول، وإنما يجب حمل الإمام على الرسول في العصمة إذا بين علة العصمة في الرسول، وأنها قائمة في الإمام، ولا يقتصر على الدعوى. وليست العلة ما ذكروها، لكنها التي ذكرناها في كتابنا<sup>١</sup>، وهو أنه إذا كان حجة فيما يؤدبه عن الله تعالى فيجب أن لا يجوز عليه ما ينقض كونه حجة، من الغلط والسهو وغير ذلك [و لذلك لم تقطع بعصمته فيما عدا ذلك، وجوزنا وقوع بعض الصغائر منه إذا لم تكن منفرة...]<sup>٢</sup>.

٣١٨/١

## [تفصيل المصنف لدليل عصمة الإمام]

يقال له: ليس ما ذكرته على الترتيب الذي رتبته بدالاً عندنا على وجوب عصمة الإمام؛ لأنك إنما جمعت فيما حكيت بين أشياء لا تأثير لها جملة، و بين أشياء مؤثرة، وأخرى<sup>٤</sup> تؤثر إذا ردت<sup>٥</sup> إلى بعض الأصول المقررة<sup>٦</sup> و بُنيت عليها. ونحن نُفصل هذه الجملة تفصيلاً يوضح عما قصدناه، ثم نعرض جملة<sup>٧</sup> كلامك الذي اعترضت به هذه الطريقة، و بُين<sup>٨</sup> عن مواقع الخلل فيه و الفساد؛

١. راجع: المغني، ج ١٥ (التنوّات والمعجزات)، ص ٢٨١، ٣٨٧.

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩١ - ٩٢. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٣. في «د، ص، ط»: - «إنما».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و آخر».

٥. في «ج، د، ف» و الحجري: «إذا زدت».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «المقدرة».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «جملة».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فبين».

فَقَدْ ضَمَمَتْ أَيْضاً فِي الِاعْتِرَاضِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ - الَّتِي لَمْ تَرْتَضِ تَرْتِيبَهَا،  
و اسْتَضَعَفْنَا الِاسْتِدْلَالَ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي حَكَيْتَهُ - بَيْنَ صَحِيحٍ وَ سَقِيمٍ، وَ قَادِحٍ  
وَ غَيْرِ قَادِحٍ.

و لَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّنِي مَا حَكَيْتُ إِلَّا مَا اعْتَمَدَهُ<sup>١</sup> أَصْحَابُكُمْ فِي كُتُبِهِمْ.  
فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَصْحَابَنَا اعْتَمَدُوا مَا حَكَيْتَهُ عَلَى تَرْتِيبِكَ، وَ لَعَلَّ بَعْضَهُمْ إِنْ كَانَ  
اعْتَمَدَهُ فَعَلَى طَرِيقِ التَّقْرِيبِ، وَ رُبَّمَا أَوْرَدُوا هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى طَرِيقِ  
الْفَصْلِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَ الْأَمِيرِ فِي وَجوبِ الْعَصْمَةِ إِذَا أَلْزَمَهُمْ مُخَالَفَتَهُمْ أَنْ يُسَاوُوا  
بَيْنَهُمَا. وَ مَتَى حُكِيَ<sup>٢</sup> هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي حَكَيْتَهُ عَلَى سَبِيلِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْإِمَامِ  
وَ الْأَمِيرِ، وَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ<sup>٣</sup>، بَعُدَ عَنِ الْفَسَادِ.

و لَيْسَ كُلُّ مَا يورَدُ<sup>٤</sup> عَلَى سَبِيلِ الْفَرْقِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ<sup>٥</sup> يَحْسُنُ أَنْ يُجْعَلَ اعْتِلَالاً؛  
فَإِنَّ لِلْاعْتِلَالِ مَذْهَباً<sup>٦</sup> يُخَالِفُ مَذْهَبَ الْفُصُولِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ وَ الْفُرُوقِ، وَ هَذَا  
مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ.

و نَحْنُ نَعُودُ إِلَى مَا وَعَدْنَا بِهِ مِنَ التَّفْصِيلِ:

أَمَّا كَوْنُ الْإِمَامِ وَاحِداً فِي الزَّمَانِ: فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ جُمْلَةً فِي وَجوبِ عَصْمَتِهِ.  
و أَمَّا كَوْنُهُ يَوْلياً: فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ تَأْثِيرٌ؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنِ الْخَطَأُ عَلَيْهِ

٣١٩/١

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «ما اعتمد».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و متى ذكرنا».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و بين الأمير».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «نورد».

٥. في المطبوع و الحجري: «الشئتين».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «لأن الاعتلال له مذهب» بدل «فإن للاعتلال مذهباً».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

مأموناً لم يؤمن أن يؤلّي من لا يحسن ولايته و من يكون ولايته<sup>١</sup> سبباً لهلاك الدين وفساد المسلمين.

فأما كونه لا يؤلّي: فله تأثير واضح؛ لأنه إذا كان المراد بهذا القول أن أحداً من البشر لا يؤلّيهِ وأن ولايته إنما تكون من قبل القديم - علام الغيوب تعالى - فلا بُدَّ من<sup>٢</sup> أن يكون معصوماً؛ لأن القديم تعالى لا يجوز أن يؤلّيهِ إلا مع العلم بطهارة مغيبه؛ لأنه - جلّ و عزّ - عالمٌ بذلك. وإنما جازَ عند من جَوَزَ<sup>٣</sup> اختيار الإمام أن يُختارَ على ظاهره؛ من حيث لم يكن للبشر سبيل إلى العلم بمغيبه، ولو كان لهم إلى ذلك سبيل<sup>٤</sup> لما جازَ أن يُقيموا إلا من يعلمون من حاله الطهارة وحسن الطريقة ويقطعون على باطنه، كما أنهم لما كان لهم طريق<sup>٥</sup> إلى غلبة الظن فيمن<sup>٦</sup> يختصّ بهذه الأحوال لم يُجزَ أن يُقيموا إلا من يغلب على ظنهم ما ذكرناه من حاله.

فأما كونه يعزّل: فتأثيره كتأثير كونه يؤلّي، وقد بيّناه.

وأما كونه لا يعزّل: فلا تأثير له في عصمته؛ على ما ذكرناه في اشتراط أن يكون واحداً.

فأما كونه يأخذ على يد غيره ولا يؤخذ على يده، ويحب على غيره طاعته ولا يلزمه طاعة غيره: فله تأثير صحيح.

١. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «من لا تحسن ولايته ومن تكون ولايته».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: - «من».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «سوغ».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «سبيل إلى ذلك» بدل «إلى ذلك سبيل».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «سبيل».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «كون الإمام».

أَمَّا كَوْنُهُ أَخْذًا عَلَى يَدِ غَيْرِهِ<sup>١</sup> وَيَجِبُ عَلَى الْغَيْرِ طَاعَتُهُ: فَيَرْجِعُ تَأْثِيرُهُ إِلَى دَلِيلِ  
الِاقْتِدَاءِ الَّذِي تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: إِذَا ثَبَّتَ<sup>٢</sup> طَاعَتُهُ وَأَخْذَهُ عَلَى الْأَيْدِي عَلَى الْوَجْهِ  
الَّذِي يَجِبُ لِلْأُئِمَّةِ - وَهُوَ عَلَى جِهَةِ الْاقْتِدَاءِ الْمَخْصُوصِ الَّذِي بَيَّنَّاهُ - وَجَبَ أَنْ  
يَكُونَ مَعْصُومًا، وَإِلَّا أَدَّى إِلَى وَجُوبِ الْاقْتِدَاءِ بِهِ فِي الْقَبِيحِ. فَإِنْ وَقَعَتِ الْمَعَارِضَةُ  
بِالْأَمِيرِ وَوُجُوبِ الْاقْتِدَاءِ بِهِ مَعَ سُقُوطِ عَصَمَتِهِ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ<sup>٣</sup>، وَ قَدْ  
مَضَى الْكَلَامُ فِي نُصْرَةِ هَذَا الدَّلِيلِ مُسْتَقْصًى<sup>٤</sup>.

وَأَمَّا كَوْنُهُ مَمَّنً لَا يُلْزَمُهُ طَاعَةُ غَيْرِهِ<sup>٥</sup> وَلَا يُؤْخَذُ عَلَى يَدِهِ: فَيَرْجِعُ تَأْثِيرُهُ إِلَى  
الدَّلِيلِ الَّذِي اعْتَبَرْنَا فِيهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا لَاحْتِيَاجَ إِلَى إِمَامٍ لِحُصُولِ عِلَّةِ  
الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَّتَ<sup>٦</sup> أَنَّهُ مَمَّنٌ<sup>٧</sup> لَا يُؤْخَذُ عَلَى يَدِهِ وَلَا طَاعَةً لِأَحَدٍ عَلَيْهِ، لَمْ يَخُلْ  
حَالُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، أَوْ غَيْرَ مَعْصُومٍ. فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَعْصُومٍ  
وَجَبَتْ حَاجَتُهُ إِلَى مَنْ يَأْخُذُ عَلَى يَدِهِ؛ لِحُصُولِ الْعِلَّةِ الْمُحَوِّجَةِ إِلَيْهِ فِيهِ. وَلَوْ جَازَ  
أَنْ لَا يَأْخُذَ<sup>٨</sup> عَلَى يَدِهِ أَحَدٌ<sup>٩</sup> مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْصُومٍ، لَجَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ،

١. سقط من المطبوع من قوله: «و لا يؤخذ على يده، و يجب على غيره طاعته...» إلى هنا. و هذه  
العبارات موجودة في جميع النسخ و الحجري.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ثَبَّتَ».

٣. تقدم في ص ١٧٩ - ١٨٠.

٤. تقدم في ص ١٧٠.

٥. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «لا تلزمه».

٦. في المطبوع و الحجري: «إِذَا أَثْبَتَ».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «مَمَّن».

٨. في «ف»: «لَا يَكُونُ يَأْخُذُ».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «و لو جاز أن لا يكون على يده أخذ» بدل «و لو جاز أن لا  
يأخذ على يده أحد».

بَلْ فِي جَمِيعِهِمْ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ فَسَادُ هَذَا؛ فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا.  
و قَدْ سَلَفَ مِنْ نُصْرَةِ هَذَا الدَّلِيلِ وَ ذِكْرِ الزِّيَادَاتِ عَلَيْهِ مَا<sup>١</sup> فِيهِ كِفَايَةٌ.<sup>٢</sup>  
فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «إِنَّ الْعِلَّةَ فِي عَصْمَةِ الرَّسُولِ لَيْسَتْ مَا ذَكَرْتُمُوهُ، وَإِنَّمَا  
الْعِلَّةُ ثُبُوتُ كَوْنِهِ حُجَّةً»<sup>٣</sup> فَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَيْضًا حُجَّةٌ فِي الْأَدَاءِ،  
فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، عَلَى الطَّرِيقَةِ الَّتِي فَرَعَ إِلَيْهَا صَاحِبُ الْكِتَابِ، وَ ظَنُّ أَنَّا لَا  
نَتَمَكَّنُ مِنْ مِثْلِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّهُ يُنَازَعُ<sup>٥</sup> فِي كَوْنِ الْإِمَامِ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُؤَلَّى وَلَا يُؤَلَّى، وَادِّعَاؤُهُ أَنَّهُ  
عَلَى مَذْهَبِهِ يُؤَلَّى وَ يُنْصَبُ كَالْأَمِيرِ<sup>٦</sup>، وَ قَوْلُهُ:

وَمَتَى قَالُوا: «إِنَّ الْإِمَامَةَ تَثْبُتُ<sup>٧</sup> بِالنَّصِّ، فَلِذَلِكَ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يُؤَلَّى»، فَقَدْ  
صَارُوا يَعْتَمِدُونَ فِي أَنَّهُ مَعْصُومٌ عَلَى النَّصِّ<sup>٨</sup>، وَ فِي النَّصِّ عَلَى أَنَّهُ  
مَعْصُومٌ.<sup>٩</sup>

فَمِمَّا لَا يَقْدَحُ فِي الْكَلَامِ الَّذِي حَكَاهُ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ بَنَوْا كَلَامَهُمْ عَلَى أَصُولِهِمْ، فَلَا

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «مما».

٢. تقدّم في ص ١٣٦ - ١٣٧.

٣. نقل هنا كلام القاضي بمعناه. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٢.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

٥. في «ج، ف»: «منازع».

٦. إشارة إلى كلام القاضي عبد الجبار في المغني: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُؤَلَّى وَلَا يُؤَلَّى،  
فَمُنْتَازِعٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّهُ يُؤَلَّى وَ يُنْصَبُ كَالْأَمِيرِ، وَ أَنَّ أَهْلَ الصَّلَاحِ وَ الْعِلْمِ يَنْصُبُونَهُ إِمَامًا،  
فَكَيْفَ يَصِحُّ مَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ أَنْ يَعْتَمِدُوا عَلَيْهِ؟». المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٢ - ٩٣.

٧. في المغني: «قَدْ صَحَّ أَنَّ الْإِمَامَةَ ثَبِتَتْ».

٨. في المطبوع: - «عَلَى النَّصِّ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٣، نقلًا بالمعنى.

يَضُرُّهُمْ خِلَافٌ مِّنْ خَالَفَهُمْ فِي أَنَّ الْإِمَامَ يُؤَلَّى إِذَا رَجَعُوا فِي فَسَادٍ<sup>١</sup> ذَلِكَ إِلَى الدَّلِيلِ الْوَاضِحِ، وَلَهُمْ عَلَى وَجوبِ النَّصِّ وَ فسادٍ<sup>٢</sup> الاختيارِ أدلةٌ غَيْرُ وَجوبِ العصمة، وَإِنْ كَانَ دَلِيلُ الْعَصْمَةِ أَقْوَاهَا؛ فَلَيْسَ يَجِبُ تَعْلِيْقُ مَا ظَنَّهُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

أَلَيْسَ مَنْ يُنْصُّ عَلَيْهِ يُؤَلِّيهِ؟ فَلِمَ قُلْتُمْ أَنَّهُ لَا يُؤَلَّى؟ وَإِنَّمَا يُفَارِقُ حَالَ الْأَمِيرِ بِأَنَّهُ يُؤَلَّى بَعْدَ الْمَوْتِ، وَالْأَمِيرُ يُؤَلَّى فِي حَالِ الْحَيَاةِ<sup>٣</sup>.  
فَإِنْ قَالُوا: إِذَا نَصَّ عَلَيْهِ الرَّسُولُ أَوْ الْإِمَامُ الْمُتَقَدِّمُ، فَهُوَ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا أَنَّهُ يُؤَلَّى.

قِيلَ لَهُمْ<sup>٤</sup>: لَا فَرْقَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ قَالَ فِي الْأَمِيرِ إِذَا وَلَّاهُ الْإِمَامُ: إِنَّهُ مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى!<sup>٥</sup>

فَظَاهِرُ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّ مُرَادَ الْقَوْمِ بِقَوْلِهِمْ: «إِنَّهُ لَا يُؤَلَّى» مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أَنَّ الْبَشَرَ لَا يُؤَلَّوْنَهُ، وَلَا يَكُونُ<sup>٦</sup> وَلَايَتُهُ إِلَّا مِنْ قِبَلِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَيَجِبُ أَنْ يُكَلِّمُوا<sup>٧</sup> عَلَى غَرَضِهِمْ، وَ يُرْجَعَ إِلَيْهِمْ فِي مُرَادِهِمْ بِمَا أَطْلَقُوهُ مِنَ اللَّفْظِ.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «في إفساد».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «و إفساد».

٣. عبارة المغني هكذا: «و متى قالوا: قد صحَّ أَنَّ الإمامة ثبتت بالنص، فلذلك قلنا: إِنَّهُ لَا يُؤَلَّى، وَ إِنَّمَا يُفَارِقُ حَالَ الْأَمِيرِ بِأَنَّهُ يُؤَلَّى بَعْدَ الْمَوْتِ وَ الْأَمِيرُ يُؤَلَّى فِي حَالِ الْحَيَاةِ».

٤. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «قيل له».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٣.

٦. في «ط»: «و لا تكون».

٧. في «ص»: «أَنْ تَكَلِّمُوا». و في «ف»: «أَنْ يَتَكَلَّمُوا».



و المعارضةُ بالأمرِ لا تَلْزَمُ؛ لأنَّهم يَقُولُونَ: إنَّ الدَّلِيلَ الدَّالَّ<sup>٢</sup> عَلَى فَسَادِ اخْتِيَارِ  
الإمامِ و وجوبِ نَصْبِهِ مِنْ قِبَلِ<sup>٣</sup> الْقَدِيمِ تَعَالَى، لَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْأَمْرِ.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و بَعْدُ، فَإِنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَا يُؤَلَّى، فَمِنْ أَيْنَ تَبَيَّنَ<sup>٥</sup> أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ  
مَعْصُومًا؟ و مَا تَأْثِيرُ هَذِهِ الصِّفَةِ فِي الْعَصْمَةِ حَتَّى يَجِبَ لِأَجْلِهَا ثُبُوتُهَا؟  
و هَلَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَمَّنْ يُؤَلَّى و لَا يُؤَلَّى و لَا يَكُونَ مَعْصُومًا؟  
و لَوْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَصَّ عَلَى الْإِمَامِ، مَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا  
عِنْدَنَا، كَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُؤَلَّى الْأُمَرَاءُ و إِنْ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ.<sup>٦</sup>

فَلَيْسَ يَخْلُو كَلَامُهُ هَذَا مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى تَسْلِيمٍ مُرَادِنَا بِقَوْلِنَا أَنَّهُ لَا يُؤَلَّى، أَوْ عَلَى  
الْمُنَازَعَةِ فِي ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ مَعَ التَّسْلِيمِ، فَقَدْ دَلَّلْنَا عَلَى تَأْثِيرِ هَذِهِ الصِّفَةِ فِي الْعَصْمَةِ بِمَا لَا مَطْعَنَ<sup>٧</sup>  
عَلَيْهِ، وَ لَيْسَ صَاحِبُ الْكِتَابِ مَمَّنْ يُخَالِفُنَا فِي أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ تَوَلَّى اللَّهُ تَعَالَى نَصْبَهُ  
لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ مَأْمُومًا الْبَاطِنِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي كَلَامِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِذَلِكَ.<sup>٨</sup>

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «لا يلزم».

٢. في «ج، ص، ط، ف» - «الدال».

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «من جهة».

٤. في المغني: «فإذا» بدل «فإنه إذا».

٥. في المغني: - «ثبت».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٣.

٧. في «ج، ص، ط» - «لا يطعن».

٨. فقد قال: «... قيل له: إنه تعالى إذا أئزنا أن لا نقيم إلا من يغلب على الظن من حاله أنه صالح لا  
يغير ولا يبذل، فلا بد لنا - لو علمنا ما حاله ذلك بدلاً من الظن - أنه كان يلزم أن لا نقيم إلا من

و إن كَانَ مُنَازِعاً فِيمَا أَرَدْنَاهُ بِقَوْلِنَا أَنَّ الْإِمَامَ لَا يُؤَلِّي، فَلَا مَعْنَى لِإِخْرَاجِهِ كَلَامَهُ  
مَخْرَجَ التَّسْلِيمِ وَ إِظْهَارِهِ الْعُدُولَ عَنْ<sup>١</sup> الْمَخَالَفَةِ إِلَى الْمَوَافَقَةِ، وَ مَفْهُومُ كَلَامِهِ: أَنَّ  
الْأَمْرَ إِذَا كَانَ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ، فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ<sup>٢</sup> يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً؟ وَ قَدْ كَانَ  
يَجِبُ إِذَا كَانَ مُنَازِعاً أَنْ يُقِيمَ عَلَى كَلَامِهِ الْأَوَّلِ وَ لَا يَعْدِلَ عَنْهُ.

[دلالة كون الإمام ممن يولي، على العصمة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و بَعْدُ، فَلَوْ أَنَّهُ تَعَالَى تَعَبَّدَ الْإِمَامَ بِأَنْ يَقُومَ بِالْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ، وَ لَمْ  
يُجُوزْ لَهُ<sup>٣</sup> أَنْ يُؤَلِّيَ، كَانَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ<sup>٤</sup> التَّوَلِيَةُ إِلَى صَالِحِي الْأُمَّةِ،  
فَلَيْسَتْ هَذِهِ الصِّفَةُ بَوَاجِبَةً لِلْإِمَامِ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ تُجْعَلَ<sup>٥</sup> عِلَّةً فِي الْعَصْمَةِ.<sup>٦</sup>  
فَلَسْنَا نَعْلَمُ مِنْ أَيِّ وَجْهِ كَانَ كَلَامُهُ هَذَا مُفْسِداً لِتَأْثِيرِ كَوْنِ الْإِمَامِ مَمَّنْ يُؤَلِّي<sup>٧</sup> فِي  
الْعَصْمَةِ؟

فَيُقَالُ لَهُ: أَوْ جِبَ عَصْمَتُهُ إِذَا كَانَ لَهُ أَنْ يُؤَلِّيَ، وَ إِنْ سَلَّمْنَا لَكَ تَطَوُّعاً جَوَازَ رَدِّ  
التَّوَلِيَةِ إِلَى صَالِحِي الْأُمَّةِ وَ الْعُدُولِ بِهَا عَنْهُ، عَلَى فُسَادِ ذَلِكَ عِنْدَنَا؟ فَإِنْ قَالَ: لَا،

« هذه حاله. فإذا كان تعالى عالماً بذلك، لم يجز أن يقيم إلا من هذه حاله... ». المغني، ج ٢٠  
(القسم الأول)، ص ٩٤.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

٢. في «ص»: - «أنه».

٣. في «ج، ط، ف»: - «له».

٤. هكذا في المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يكون».

٥. هكذا في المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن يجعل».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٥.

٧. في «د» و المطبوع: «تولي».

قِيلَ لَهُ: فَلَمْ تَرَكَ<sup>١</sup> أَفَسَدْتَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْ ذِكْرِ تَقْدِيرٍ لَمْ يَثْبُتْ؛ وَهُوَ تَقْدِيرُكَ أَنْ تَكُونَ<sup>٢</sup> الْوَلَايَةُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَوْ ثَبَّتَ<sup>٣</sup> لَهُ<sup>٤</sup> لَمْ يَبْطُلْ مَا قَصَدْنَاهُ بِالْكَلَامِ مِنْ إِيْجَابِ كَوْنِ الْإِمَامِ مَعْصُومًا إِذَا كَانَتْ إِلَيْهِ الْوَلَايَةُ<sup>٥</sup>. وَهَذَا مَوْضِعُ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَخْتَلِفْ فِي عَصْمَةِ<sup>٦</sup> مَنْ لَا يُؤَلِّي، بَلْ فَيَمْنُ لَهُ أَنْ يُؤَلِّيَ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ عِلَّةً فِي الْعَصْمَةِ لِلزِّمَتِ وَوَجَبَتْ عَلَى أَصْلِحِكُمْ، وَإِذَا جَازَ بِمَا قَدَّرْتَهُ خُرُوجَ الْإِمَامِ عَنْهَا بَطَلَ أَنْ تَكُونَ<sup>٧</sup> عِلَّةً<sup>٨</sup>.

٣٢٣/١

قِيلَ لَهُ: وَلِمَ لَا يَكُونُ عِلَّةً فِي الْعَصْمَةِ وَإِنْ لَمْ تَلْزَمْ فِي كُلِّ<sup>٩</sup> حَالٍ؟ لِأَنَّهَا عِلَّةٌ فِي الْعَصْمَةِ<sup>١٠</sup> مِنْ<sup>١١</sup> جُمْلَةِ عِلَلٍ، فَقَدْ يَجُوزُ<sup>١٢</sup> أَنْ تَزُولَ، وَتَثْبُتَ<sup>١٣</sup> عَصْمَةُ الْإِمَامِ لَغَيْرِهَا<sup>١٤</sup> مِمَّا لَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ عَنْهُ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ تَأْثِيرِ الْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْعَصْمَةِ إِذَا ثَبَّتَتْ.

١. فِي «ج»: «فَلَمْ رَأَتْكَ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ يَكُونَ».

٣. فِي «ج، د، ص، ط، ف»: «وَلَوْ ثَبَّتْ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَهُ».

٥. فِي «ص»: «التَّوَلَّى».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «صَفَةً».

٧. هَكَذَا فِي «ج» وَالْمَطْبُوعِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ: «أَنْ يَكُونَ».

٨. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «عَلَّتَهُ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «كُلَّ».

١٠. فِي «د»: «فِي الْعَصْمَةِ».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «فَقَدْ أُرْدِنَا».

١٣. فِي «ج، د، ط» وَالْحَجَرِيِّ: «أَنْ يَزُولَ وَيَثْبُتْ».

١٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بَغَيْرِهَا».

و بَعْدُ، فَإِنْ مَنِ اعْتَلَّ بِهَذَا الْوَجْهِ لَمْ يَعتَلَّ لِعِصْمَةِ<sup>١</sup> الْإِمَامِ عَلَى سَائِرِ الْوُجُوهِ،  
و عَلَى كُلِّ حَالٍ يُقَدَّرُ لَهُ وَ يُمَكِّنُ أَنْ يَحْصُلَ عَلَيْهَا؛ بَلْ إِنَّمَا اعْتَلَّ لِعِصْمَتِهِ<sup>٢</sup> مَعَ  
أَنَّهُ عَلَى الصِّفَاتِ الْمَعْلُومِ حُصُولُهَا لَهُ، الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا كَوْنُهُ مَمَّنْ يُؤَلِّي، وَ فِي  
عِصْمَةٍ مِّنْ هَذِهِ حَالُهُ خَالَفَهُمْ خُصُومُهُمْ، فَيَجِبُ أَنْ يَفْسُدَ اعْتِلَالُهُمْ عَلَى وَجْهِهِ،  
و لَمْ تَجِدْكَ تَعَرَّضْتَ لِذَلِكَ.

فَأَمَّا مَا طَعَنَ بِهِ مِنْ كَوْنِهِ يَعَزِلُ<sup>٣</sup>؛ فَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِيهِ<sup>٤</sup> كَالْكَلَامِ فِيْمَا طَعَنَ بِهِ فِي<sup>٥</sup>  
كَوْنِهِ يُؤَلِّي؛ لِأَنَّهُ طَعَنَ فِي الْأَمْرَيْنِ بِمَا ذَكَرَهُ<sup>٦</sup> مِنَ التَّقْدِيرِ، وَ قَدْ مَضَى بَيَانُ فَسَادِهِ.

### [ضرورة وجود مزية بين الإمام والرعية في باب الطاعة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَأَمَّا قَوْلُهُمْ:»<sup>٧</sup> [إِنْ كَوْنُهُ<sup>٨</sup> لَا يُؤْخَذُ عَلَى يَدِهِ وَ يَأْخُذُ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ<sup>٩</sup>  
فَغَيْرُ<sup>١٠</sup> مُسْلَمٌ] - قَالَ: -

لَأَنَّ عِنْدَنَا أَنَّ<sup>١١</sup> الْإِمَامَ يَأْخُذُ عَلَى يَدِهِ الْعُلَمَاءُ وَ الصَّالِحُونَ، وَ يُنَبِّهُونَهُ<sup>١٢</sup>

١. فِي «د»، ص، ط: «بعصمة».

٢. فِي «ص»: «بعصمته».

٣. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ٩٥.

٤. هَكَذَا فِي «د»، ط، ف، وَ الْحَجَرِي. وَ فِي «ج، ص» وَ الْمَطْبُوع: «عَلَيْهِ» بَدَلَ «عَلَيْهِ فِيهِ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَلَى».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بِمَا ذَكَرْنَاهُ».

٧. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مِنَ الْمَغْنِي.

٨. فِي الْمَغْنِي: «إِنَّهُ» بَدَلَ «إِنْ كَوْنُهُ».

٩. فِي الْمَطْبُوع: «إِنْ كَوْنُهُ يَأْخُذُ عَلَى يَدِ غَيْرِهِ» بَدَلَ «إِنْ كَوْنُهُ لَا يَأْخُذُ عَلَى يَدِهِ وَ يَأْخُذُ عَلَى يَدِ  
غَيْرِهِ».

١٠. هَكَذَا فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِي، وَ فِي النُّسخِ وَ الْحَجَرِي: «غَيْرِ» بَدَلَ «غَيْرِ».

١١. فِي الْمَغْنِي: - «أَنَّ».

١٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «و يُنَبِّهُونَهُ».

على غَلَطِهِ، وَيُرَدُّوَنَهُ عَنْ بَاطِلِهِ، وَيُذَكِّرُونَهُ بِمَا زَلَّ عَنْهُ.<sup>١</sup>

فَقَدْ أَطْلَقَ فِي الْإِمَامِ وَرَعِيَّتِهِ مَا كُنَّا نَعْتَدُ أَصْحَابَهُ يَتَجَافَوْنَ<sup>٢</sup>، وَيَعْتَذِرُونَ مِنْ إِطْلَاقِهِ<sup>٣</sup>، وَلَمْ يَبَقْ بَعْدَ مَا أَطْلَقَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: «إِنْ طَاعَتُهُمْ عَلَيْهِ مُفْتَرَضَةٌ، وَإِنَّهُمْ أَمَّةٌ لَهُ، وَرُعَاةٌ لِأَمْرِهِ»، وَإِنْ كَانَ قَدْ أُعْطِيَ مَعْنَى ذَلِكَ فِيمَا صَرَّحَ بِهِ<sup>٥</sup>.

وَكُلُّ هَذَا لَوْ سَلِمَ مِنَ الْفَسَادِ لَمْ يَكُنْ مُخْلًا بِالْمُرَادِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ رَدَّ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْإِمَامِ وَتَنْبِيهِهِمْ لَهُ عَلَى الْغَلَطِ - عِنْدَ مَنْ جَوَّزَهُ - إِنَّمَا يَخْتَصُّ حَالَ الْخَطِئِ الْوَاقِعِ مِنَ الْإِمَامِ، وَلَا يَدُلُّ لَهْمُ عَلَيْهِ، وَلَا يَسُوعُ لَهُمْ مِنْ تَنْبِيهِهِ وَالْأَخْذِ عَلَى يَدِهِ مَا يَسُوعُ لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ مَعَهُمْ، وَلِذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ طَاعَتُهُمْ، وَلَا يَلْزَمُهُمْ<sup>٦</sup> طَاعَتُهُ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا خِلَافَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ مُنْعَقِدًا عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَرِيَّةٍ ثَابِتَةٍ بَيْنَ الْإِمَامِ وَرَعِيَّتِهِ فِي بَابِ الطَّاعَةِ وَالْأَخْذِ عَلَى الْيَدِ. وَكَيْفَ لَا يَكُونُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ مَرِيَّةٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمَرِيَّةَ لَوْ ارْتَفَعَتْ<sup>٧</sup> حَتَّى يَجِبُ عَلَى كُلِّ<sup>٨</sup> وَاحِدٍ مِنْ طَاعَةِ الْآخَرِ فِي الشَّيْءِ بَعَيْنِهِ مِثْلُ مَا يَجِبُ لِلْآخَرِ عَلَيْهِ، لَكَانَ ذَلِكَ فَاسِدًا مُسْتَحِيلًا لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ بُطْلَانُهُ؟

وَإِذَا ثَبَّتَ مَا أَرَدْنَاهُ مِنَ الْمَرِيَّةِ لِلْإِمَامِ عَلَى الرَّعِيَّةِ فِي بَابِ الطَّاعَةِ وَالْأَخْذِ عَلَى الْيَدِ،

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٦.

٢. يتجافونه، أي يتباعدون عنه. وفي «ج، ص، ط»: «يتخافونه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و يعتذرون منه أن يطلقوه».

٤. في المطبوع والحجري: «ودعاة».

٥. هكذا في «د» والحجري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيما تقدم و صرح به».

٦. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «وتلزمهم».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و نحن نعلم أنه لو ارتفعت المريّة».

٨. في المطبوع: «+ حال».

استَحَالَ أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> الْعِلَّةُ الْمُحَوِّجَةُ إِلَى مَنْ لَهُ تِلْكَ الْمَزِيَّةُ حَاصِلَةً فِي الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حَصَلَتْ فِيهِ كَحُصُولِهَا فِي رَعِيَّتِهِ لَاحْتِاجَ إِلَى مِثْلِهِ. وَقَدْ مَضَى هَذَا الْكَلَامُ مُسْتَوْفَى.<sup>٢</sup>

[ضرورة وجود مزية بين الإمام والأمير في باب الولاية والعصمة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ الْإِبْتِدَاءِ: إِذَا كَانَ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْأَمِيرُ وَلَا مَزِيَّةَ لَهُ<sup>٣</sup>، وَلَمْ يَجِبْ فِي الْأَمِيرِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، فَكَذَلِكَ<sup>٤</sup> فِي الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْعَصْمَةَ لَوْ وَجِبَتْ فِيهِ<sup>٥</sup> لَكَانَ إِنَّمَا تَجِبُ لِأَمِيرٍ يَقُومُ بِهِ، لَا لِشَيْءٍ<sup>٦</sup> يَرْجِعُ إِلَى خَلْقَتِهِ<sup>٧</sup> وَأَوْصَافِهِ وَتَكْلِيفِهِ فِي نَفْسِهِ<sup>٨</sup>. فَهَدَّ بَيْنَنَا أَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ يُفَارِقُ لِمَا يَقُومُ بِهِ الْأَمِيرُ<sup>٩</sup>، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مَزِيَّةٍ بَيْنَ مَا يَتَوَلَّاهُ الْإِمَامُ وَالْأَمِيرُ، وَذَكَرْنَا أَنَّ الْقَوْلَ بِتَسَاوِيهِمَا يُؤَدِّي إِلَى الْقَدَحِ فِي الْإِجْمَاعِ الْمُتَعَقِّدِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ كَوْنُ إِمَامَيْنِ<sup>١٠</sup>. عَلَى أَنَّهُ<sup>١١</sup> لَوْ كَانَ الَّذِي يَقُومَانِ بِهِ وَتَوَلَّيَانِهِ وَاحِدًا - كَمَا يُرِيدُ<sup>١٢</sup> الْخُصُومُ - لَمْ

١. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «أن تكون».

٢. تقدّم في ص ١٨٨.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «له». وفي المغني: «و من لا مزية له».

٤. في «ج، ص، ط»: «وكذلك».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «له».

٦. في «ج» و المطبوع والحجري: «شيء» بدل «لشيء».

٧. في «د» و المطبوع: «خليقته».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٦ - ٩٧.

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «مفارق لما يقوم به الأمراء».

١٠. تقدّم في ص ١٨١ - ١٨٣.

١١. في المطبوع: «على أن».

١٢. في «ج، ص، ف»: «كما أقر به».

يَجِبُ<sup>١</sup> عَصْمَةُ الْأَمِيرِ قِيَاساً<sup>٢</sup> عَلَى عَصْمَةِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْصُوماً لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ إِمَامٌ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا إِمَامَ لَهُ، فَيَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى عَصْمَتِهِ. وَالْأَمِيرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْصُوماً وَاحْتِاجَ إِلَى إِمَامٍ فَلَهُ إِمَامٌ، وَهُوَ إِمَامُ الْجَمَاعَةِ<sup>٣</sup>. وَلَمْ يَخْرُجِ الْأَمِيرُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مِنْ جُمْلَةِ الرَّعِيَةِ الْمُؤْتَمِنِينَ بِالْإِمَامِ؛ فَلَا وَجْهَ يَقْتَضِي عَصْمَتَهُ.

### [كيفية دلالة نص الرسول على عصمة الإمام]

وَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَمَتَى تَوَصَّلُوا بِنَصِّ الرَّسُولِ عَلَى الْإِمَامِ إِلَى الْعَصْمَةِ، لَزِمَهُمْ فِيمَنْ يُؤَلِّيهِ الْإِمَامُ وَوَلَاةَ الرَّسُولِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ أَنْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ<sup>٥</sup>. وَمَتَى جَازَ أَنْ يُؤَلِّيَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأُمَرَاءَ - وَهُوَ حَيٌّ - عَلَى النَّوَاحِي وَ لَا عَصْمَةٍ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ لَوْ نَصَّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ لَا يَكُونَ مَعْصُوماً؟<sup>٦</sup>

فَرُجُوعُ مِنْهُ إِلَى التَّوَهُّمِ الْأَوَّلِ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَذْهَبَ بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ تَوَصَّلَ مِنْ نَصِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٧</sup> عَلَى الْإِمَامِ إِلَى الْعَصْمَةِ، لَمْ يَذْهَبْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ النَّصَّ - وَإِنْ كَانَ صَادِراً مِنْ جِهَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٨</sup> وَ مَسْمُوعاً

١. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «لم تجب».

٢. في المطبوع: «قياماً»، وهو سهو.

٣. يريد إمام الجميع، وهو المعصوم.

٤. في «ج، د، ص، ط»: «فأما».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يكون معصوماً».

٦. نُقِلَ هَذَا الْمَقْطَعُ بِالْمَعْنَى. رَاجِع: الْمَغْنِي، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٣ و ٩٧ - ٩٨.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

مِنْ لَفْظِهِ - وَاقَعَ بِرَأْيِهِ وَ رَاجِعٌ إِلَى اخْتِيَارِهِ، بَلْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ - جَلَّتْ عَظَمَتُهُ - وَإِنَّ الرِّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ١ مُؤَدِّ لَهُ وَ مُعَبِّرٌ عَنْهُ.

و لَيْسَ هَذَا بِمُشْكِلٍ مِنْ مَذْهَبِهِمْ، وَ غَامِضٍ مِنْ قَوْلِهِمْ، حَتَّى يَشْتَبِهَ مِثْلُهُ عَلَى خُصُومِهِمْ. وَ إِذَا كَانُوا بِهَذَا النَّصِّ تَوَصَّلُوا إِلَى الْعَصْمَةِ لَمْ يَكُنْ مَا ذَكَرَهُ قَادِحًا، وَ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ عَلَيْهِمْ إِيْجَابُ عَصْمَةِ الْإِمَامِ لِرَدِّهَا إِلَى نَصِّ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ ٢ الَّذِي صَدَرَ مِنْ جِهَتِهِ، وَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ حُكْمُ جَمِيعِ الْأُمَرَاءِ وَ الْخُلَفَاءِ فِي حَيَاتِهِ؟

وَ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ اعْتِقَادِ عَصْمَةِ الْإِمَامِ لِنَصِّ الرِّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ٣ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي رَاعَيْنَاهُ ٤ لَا لغيرِ ذَلِكَ، وَ اعْتِقَادِ كَوْنِ الْأُمَرَاءِ مَعَ أَنَّهُمْ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ غَيْرِ مَعْصُومِينَ؟ وَ هَذَا سُوءُ ظَنٍّ بِهِمْ ٥ شَدِيدٌ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٣. في المطبوع و الحجري: «لرَدِّهَا إِلَى نَصِّ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ» بدل «لنَصِّ الرِّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَام».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه على الوجه الذي عَيَّنَاهُ» بدل «على الوجه الذي راعيناه».

٥. في «ج»: «به».



## [الدليل الرابع عشر]

### [في بيان أن الإمامة مستحقة<sup>١</sup>]

قال صاحب الكتاب:

شبهة أخرى لهم<sup>٢</sup>:

و رُبَّمَا أَوْجِبُوا الإمامَةَ لِمَنْ هُوَ أَفْضَلُ فِي الزَّمَانِ بِأَنْ يَقُولُوا: إِنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ بِالْفَضْلِ لِمَا يُقَارَنُهَا مِنَ التَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ بِنَفَازِ الْأَمْرِ<sup>٣</sup> وَلُزُومِ الْإِنْقِيَادِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا إِذَا كَانَ حَالُهُ هَذَا، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ إِلَّا بِأَمْرِ يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ نَصٍّ أَوْ مُعْجِزٍ.

قال<sup>٥</sup>:

و قد بيَّنا في الكلام في التَّوْبَاتِ<sup>٦</sup> [مِنْ هَذَا الْكِتَابِ]<sup>٧</sup> أَنَّ الرِّسَالَةَ لَيْسَتْ

---

١. لقد سقطت بداية هذا الدليل من المغني المطبوع، و لذلك بدا للناس أن صاحب الكتاب قد أورد ثلاثة عشر دليلاً - والتي سماها: شبهة -، إلا أنه في الحقيقة قد أورد أربعة عشر دليلاً تماماً كما هو موجود هنا في نسخ الشافعي.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «شبهة لهم أخرى».

٣. من قوله: «شبهة أخرى لهم» إلى هنا سقط من المغني المطبوع.

٤. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «هذا حاله» بدل «حاله هذا».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «قال».

٦. المغني، ج ١٥ (التبوتات و المعجزات)، ص ٧٠ و ما بعدها.

٧. ما بين المعقوفين من المغني.

مُسْتَحَقَّةٌ، و أَنَّهَا تَكْلِيفٌ لِأَمْرِ تَعْظُمُ<sup>١</sup> فِيهِ الْمَشَقَّةُ، وَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الرَّفْعَةَ لِقِيَامِهِ بِذَلِكَ، وَ تَوَطُّيْنِهِ النَّفْسَ عَلَى الصَّبْرِ عِنْدَ الْعَوَاضِ، [و بِمَا يُقَدَّمُ مِنْ طَاعَاتِهِ]<sup>٢</sup>، وَ دَلَّلْنَا عَلَى ذَلِكَ بِوُجُوهِ كَثِيرَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ كَمِثْلِهَا<sup>٣</sup>، بَلْ هِيَ أَوْلَى بِذَلِكَ؛ فَإِذَا بُنِيَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى كَوْنِهَا مُسْتَحَقَّةً - وَ ذَلِكَ لَا يَصِحُّ - فَقَدْ بَطَلَ قَوْلُهُمْ<sup>٤</sup>.

[نفي أن تكون الإمامة مستحقة]

و الَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ: أَنَّ الْإِمَامَةَ غَيْرُ مُسْتَحَقَّةٍ<sup>٥</sup>، وَ كَذَلِكَ الرِّسَالَةُ. وَ أَنَّ الَّذِي يَذَهَبُ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا مِنْ أَنَّهُمَا يُسْتَحَقَّانِ<sup>٦</sup> اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ وَ الْجَزَاءِ بِاطِّلَ لَا شُبْهَةَ فِي مِثْلِهِ.

٣٢٧/١

وَ فِي إِفْسَادِ كَوْنِهِمَا مُسْتَحَقَّيْنِ طُرُقَ كَثِيرَةٍ، فَمَا<sup>٨</sup> أَشَارَ إِلَيْهِ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْ ذِكْرِ الْمَشَقَّةِ وَ الْكُلْفَةِ أَحَدُهَا، وَ هُوَ آكُذُّهَا.

١. في «د» و الحجري: «يعظم». و في «ج، ص، ط، ف»: «عظيم».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في «ص»: «مثلها». و في «د»: «كمثلها». و في «ط، ف» و المغني: «كمثل».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «هذا».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٧.

٦. اختلف الإمامية حول أَنَّ النبوة و الإمامة تَفَضَّلُ أَوْ اسْتِحْقَاقُ؟ فَذَهَبَ جُمْهُورُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تَفَضَّلُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ اخْتَصَّهُ بِكَرَامَتِهِ؛ لِعِلْمِهِ بِحَمِيدِ عَاقِبَتِهِ وَ اجْتِمَاعِ الْخِلَالِ الْمَوْجِبَةِ لِنَفْضِهِ عَلَى غَيْرِهِ. فِيمَا ذَهَبَ بَعْضُهُمْ - وَ مِنْهُمْ بَنُو نُوْبَخْت - إِلَى أَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ لِلنَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ لِأَعْمَالٍ مُتَقَدِّمَةٍ قَامُوا بِهَا. وَ قَدْ اخْتَارَ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَ مِنْ قَبْلِهِ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ الْقَوْلَ بِالتَّفَضُّلِ. رَاجِعْ: أَوَائِلُ الْمَقَالَاتِ، ص ٦٣ - ٦٤؛ الذَّخِيرَةُ، ص ٣٢٥.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «مستحقان».

٨. في «د» و الحجري: «ما». و في المطبوع: «فمما».

و نحنُ و إن لم نُقل في الإمامة أنها مُستَحَقَّةُ بأعمالٍ متقدِّمةٍ على الوجه الذي رَغَبنا عنه، فإنَّا لا نُوجِبُها إلَّا للأفْضَلِ؛ لما سَنَذْكُرُه<sup>١</sup> عند الكلام في المفضول<sup>٢</sup>.

[ما يدل عليه الاستحقاق و ما لا يدل]

على أن مَنْ ذهبَ فيها إلى الاستحقاق لا يَصِحُّ أن يَسْتَدِلَّ على وجوب الإمامة بما حكاه؛ لأنَّه قد يَجُوزُ<sup>٣</sup> أن لا يَكُونَ في الزمانِ مَنْ بَلَغَتْ أَعْمَالُهُ القَدْرَ الذي يُسْتَحَقُّ<sup>٤</sup> بِمِثْلِهِ الإمامةُ، و لَيْسَ بواجِبٍ أن يَكُونَ في كُلِّ زمانٍ مَنْ تَبْلُغُ<sup>٥</sup> أَعْمَالُهُ إلى هذا الحدِّ.

و لا يَصِحُّ أيضاً<sup>٦</sup> أن يُسْتَدَلَّ بطريقة الاستحقاق على العصمة؛ لأنَّه قد يَجُوزُ أن يَسْتَحِقَّها بأعماله و كثرة ثوابه مَنْ لَمْ يَكُنْ معصوماً. و غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أن تَزِيدَ<sup>٧</sup> طاعاتُ مَنْ<sup>٨</sup> لَيْسَ بمعصومٍ على طاعاتِ المعصوم، فَيَزِيدَ ما يَسْتَحِقُّه بها مِنْ<sup>٩</sup> الثَّوابِ على ثَوَابِ المعصومِ.

فَلَوْ سَلِمَ لِلْقَوْمِ<sup>١٠</sup> أن الإمامة مُسْتَحَقَّةٌ بالأعمالِ<sup>١١</sup>، لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُمْ وجوبها على

١. في المطبوع و الحجري: «سنذكر».

٢. سوف يأتي في ص ٢٧٢ من هذا المجلد، و ج ٤، ص ٤٥.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «قد جُوزَ».

٤. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «تُسْتَحَقُّ».

٥. في الحجري: «يبلغ». و في «ص»: «بلغ من» بدل «تبلغ».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «أيضاً».

٧. في الحجري: «أن يزيد».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «الطاعات مَمَّن» بدل «طاعات من».

٩. في المطبوع: + «الطاعات».

١٠. أي لمن ذهب من الإمامية إلى أن الإمامة مستحقة.

١١. في «د» و المطبوع و الحجري: «بأعمال».

الْحَدِّ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، وَ لَا الْعَصْمَةُ أَيْضاً مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي أَوْضَحْنَاهُ، فَتَشَاغُلُ  
صَاحِبِ الْكِتَابِ مَعَ هَذَا بِمُنَازَعَتِهِ لَهُمْ فِي الْاسْتِحْقَاقِ لَا وَجْهَ لَهُ مَعَ بُطْلَانِ قَوْلِهِمْ  
مِنْ دُونِهِ.

وَ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِكَوْنِ الْإِمَامَةِ مُسْتَحَقَّةً مَنْ يَذْهَبُ<sup>١</sup> إِلَى ذَلِكَ فِيهَا عَلَى أَنَّ  
الْإِمَامَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ وَجْهًا يُتَعَلَّقُ بِمِثْلِهِ، وَ إِنْ كَانَ الْأَصْلُ الَّذِي بُنِيَ  
عَلَيْهِ<sup>٢</sup> فَاسِداً.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: ٣٢٨/١

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: لَا فَرْقَ بَيْنَكُمْ فِي قَوْلِكُمْ<sup>٣</sup>: إِنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ فَيُطْلَبُ  
لَهَا الْمَعْصُومُ وَالْأَفْضَلُ، وَ بَيْنَ مَنْ قَالَ بِمِثْلِهِ فِي الْإِمَارَةِ؛ لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا  
أَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ هُوَ مَا يَقُومُ بِهِ الْأَمِيرُ ظَاهِراً<sup>٤</sup> [وَ إِنْ اخْتَلَفَا فِي  
سَعَةِ الْوِلَايَةِ وَ كَثَرَتِهَا وَ قِلَّتِهَا، وَ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ لَا يُؤَثِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ. فَإِذَا  
لَمْ يَجِبْ فِي الْأَمِيرِ أَنْ يَكُونَ مَعْصوماً وَ أَنْ تَكُونَ إِمَارَتُهُ مُسْتَحَقَّةً،  
فَكَذَلِكَ الْإِمَامُ]<sup>٥</sup>.

فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّا لَا نَذْهَبُ فِي الْإِمَامَةِ إِلَى أَنَّهَا مُسْتَحَقَّةٌ<sup>٦</sup> وَ لَا نَجْعَلُ كَوْنَهَا مُسْتَحَقَّةً

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «من ذهب».

٢. و هو أَنَّ الإمامة مستحقة.

٣. في «د» و المغني: «لا فرق بين قولكم».

٤. في «ج، ص، ف» و المغني: «أَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْأَمِيرُ هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ» بدل «أَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ هُوَ مَا يَقُومُ بِهِ الْأَمِيرُ ظَاهِراً».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٧ - ٩٨. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٦. في المطبوع: «و قد».

٧. تقدّم آنفاً.

علّة فيما ذكره، وفصلنا فيما تقدّم بين الإمام والأمر في معنى الولاية.<sup>١</sup> ثم على تسليم تساويهما في الولاية لا يلزم تساويهما في غيرها؛ لما<sup>٢</sup> بيّنّا به أن ما يوجب عصمة أحدهما لا يوجب عصمة الآخر، وتكرار ذلك لا فائدة فيه.

### [دفاع المصنّف عن القائلين بالاستحقاق من الإمامية]

فأما قوله:

و بعدُ، فإنّ علّتهم<sup>٣</sup> تُوجبُ أنّ غيرَ الإمام لا يُساويه في العصمة والفضل، وإلا كان يجب أن يكون إماماً، ولما صحّ القولُ بأنّ الإمام لا يكون إلا واحداً، [فقد بيّنّا أنّ ذلك لا يُمكن القطع عليه، بل الدلالة من جهة السمع قد دلّت على خلافه].<sup>٤</sup>

فغير لازم للقولِ بالذاهيين في الإمامة إلى الاستحقاق؛ لأنّ لهم أن يقولوا: إنّ الاعتبار في استحقاق الإمامة ليس بالعصمة وحدها، فيلزمنا أن نمنع من مساواة غير الإمام له في العصمة؛ بل الاعتبار بزيادات الفضل وكثرة الثواب.

وليس يجوز أن يساوي الإمام عندهم في الفضل المستحقّ به الإمامة من ليس بإمام، وهذا نصّ مذهبيهم وصريحه.

والعقل يجوزُ ثبوتَ عدّةِ أئمةٍ، وإنّما السمعُ منعٌ<sup>٥</sup> من ذلك. وعند منع السمعِ

١. تقدّم في ص ١٩٦ - ١٩٧.

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «بما».

٣. أي دليل الاستحقاق.

٤. في المطبوع: - «القول»، وهو سهو.

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٨.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «وإنّما منع السمع».

مِنْهُ قَطَعَ الْقَوْمُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَّفِقُ لِاثْنَيْنِ مِنَ الْفَضْلِ مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الْإِمَامَةُ، وَإِنْ جَازَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَدْ اتَّفَقَ فِيهَا مَضَى.

و نَحْنُ وَإِنْ لَمْ نَذْهَبْ فِي الْإِمَامَةِ إِلَى الْإِسْتِحْقَاقِ، وَكَانَ<sup>١</sup> مَذْهَبُنَا فِيهَا مُوَافِقاً لِمَذْهَبِ<sup>٢</sup> صَاحِبِ الْكِتَابِ، فَغَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ نُبَيِّنَ<sup>٣</sup> فُسَادَ مَا قَدَّرْنَا أَنَّهُ يَلْزَمُ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ وَ لَيْسَ بِإِلَازِمٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَ تُمَيِّزُ صَحِيحَ ذَلِكَ مِنْ بَاطِلِهِ؛ إِذْ كَانَ الْخِلَافُ فِي الطَّرِيقَةِ إِلَى نُصْرَةِ الْمَذْهَبِ رُبَّمَا<sup>٥</sup> لَا يَكُونُ خِلَافاً فِي الْمَذْهَبِ نَفْسِهِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

و يَلْزَمُ الْقَوْمَ فِي أَيَّامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَكُونَ حَالُ الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ كَحَالِهِ فِي الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهُمَا مَعْصُومَانِ فَاضِلَانِ. وَ أَنْ لَا يُمَكِّنَ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرَيَّةً فِي الْإِمَامَةِ»، وَ ذَلِكَ يَوْجِبُ ثُبُوتَ أَتَمَّةٍ فِي الزَّمَانِ. وَ يَلْزَمُهُمْ أَنْ لَا يُصَيِّرُوا الثَّانِي إِمَاماً عِنْدَ تَقْضِي<sup>٦</sup> الْأَوَّلِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً مَعَهُ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرُوهَا. بَلْ يَلْزَمُهُمْ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٧</sup> فِي أَيَّامِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ<sup>٨</sup> إِمَاماً [وَأَنْ يَصِحَّ أَنْ يَقُومَ

٣٢٩/١

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَكَانَ».

٢. فِي «ص»: «بِمَذْهَبِ».

٣. فِي «ص»: «أَنْ يُبَيِّنَ».

٤. فِي «د، ص»: «إِذَا».

٥. فِي «ط» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «و رُبَّمَا».

٦. فِي «د، ط» وَ الْمَطْبُوع: «عِنْدَ تَقْضِي». وَ فِي الْمَغْنِي: «عِنْدَ نَقْص».

٧. فِي الْمَغْنِي: - «عَلَيْهِ السَّلَام».

٨. فِي «ج، ط، ف» وَ الْمَغْنِي: - «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ». وَ فِي «ص»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

بِالْحُدُودِ وَ الْأَحْكَامِ مِنْ غَيْرِ مُرَاجَعَةٍ...<sup>١</sup>.

فَمِمَّا لَا يَلَزُمُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ لَيْسَ<sup>٢</sup> تُسْتَحَقُّ عَنْدهُمْ<sup>٣</sup> بِالْعَصْمَةِ حَسَبَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ<sup>٤</sup>، وَلَا بِهَا وَبَضْرِبٍ مِنَ الْفَضْلِ غَيْرِ مَخْصُوصٍ<sup>٦</sup>؛ بَلْ إِنَّمَا تُسْتَحَقُّ عَلَى مَذْهَبِهِمْ بِقَدْرِ مِنَ الْفَضْلِ مَخْصُوصٍ، مَنْ<sup>٧</sup> انْتَهَى إِلَيْهِ كَأَنَّهُ إِمَامًا. وَ عَنْدهُمْ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَنْتَهَ فِي أَيَّامِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ<sup>٨</sup> إِلَى ذَلِكَ الْقَدْرِ مِنَ الْفَضْلِ، وَإِنَّمَا انْتَهَى إِلَيْهِ فِي الْحَالِ الَّتِي وَجَبَتْ لَهُ فِيهَا الْإِمَامَةُ، وَ هِيَ بَعْدَ الرَّسُولِ<sup>٩</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ بِإِلَافِصِلٍ<sup>١٠</sup>. وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْحَسَنِ وَ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي أَيَّامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَ هَذِهِ أَيْضًا حَالُ كُلِّ إِمَامٍ يَثْبُتُ<sup>١١</sup> لَهُ الْإِمَامَةُ بَعْدَ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا فِي حَالٍ مَنْ كَانَ إِمَامًا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الْفَضْلِ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْقَدْرُ الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الْإِمَامَةُ.

وَ سَقُوطُ هَذَا عَنِ الْقَوْمِ وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٨، و ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «لا».

٣. أي عند مَنْ ذهب إلى الاستحقاق من الإمامية.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

٥. تقدّم آنفاً.

٦. في المطبوع: «المخصوص» بدل «غير مخصوص»، و هو سهو.

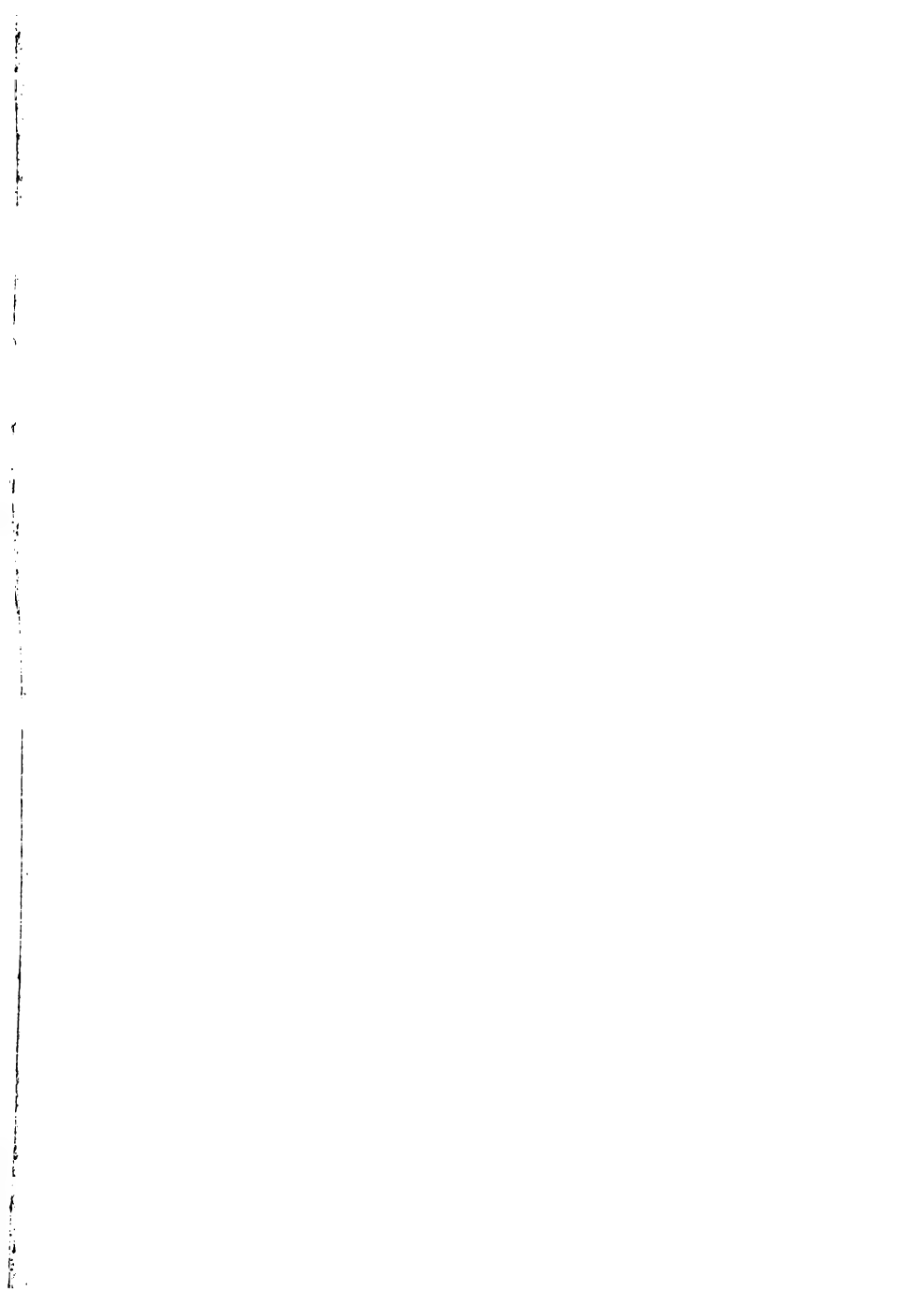
٧. في المطبوع و الحجري: «و مَنْ».

٨. في «ج، ط»: «عليه السلام».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «بعد رسول الله».

١٠. في المطبوع: «بإلإفصِل».

١١. هكذا في النسخ و الحجري، و في المطبوع: «ثبت».





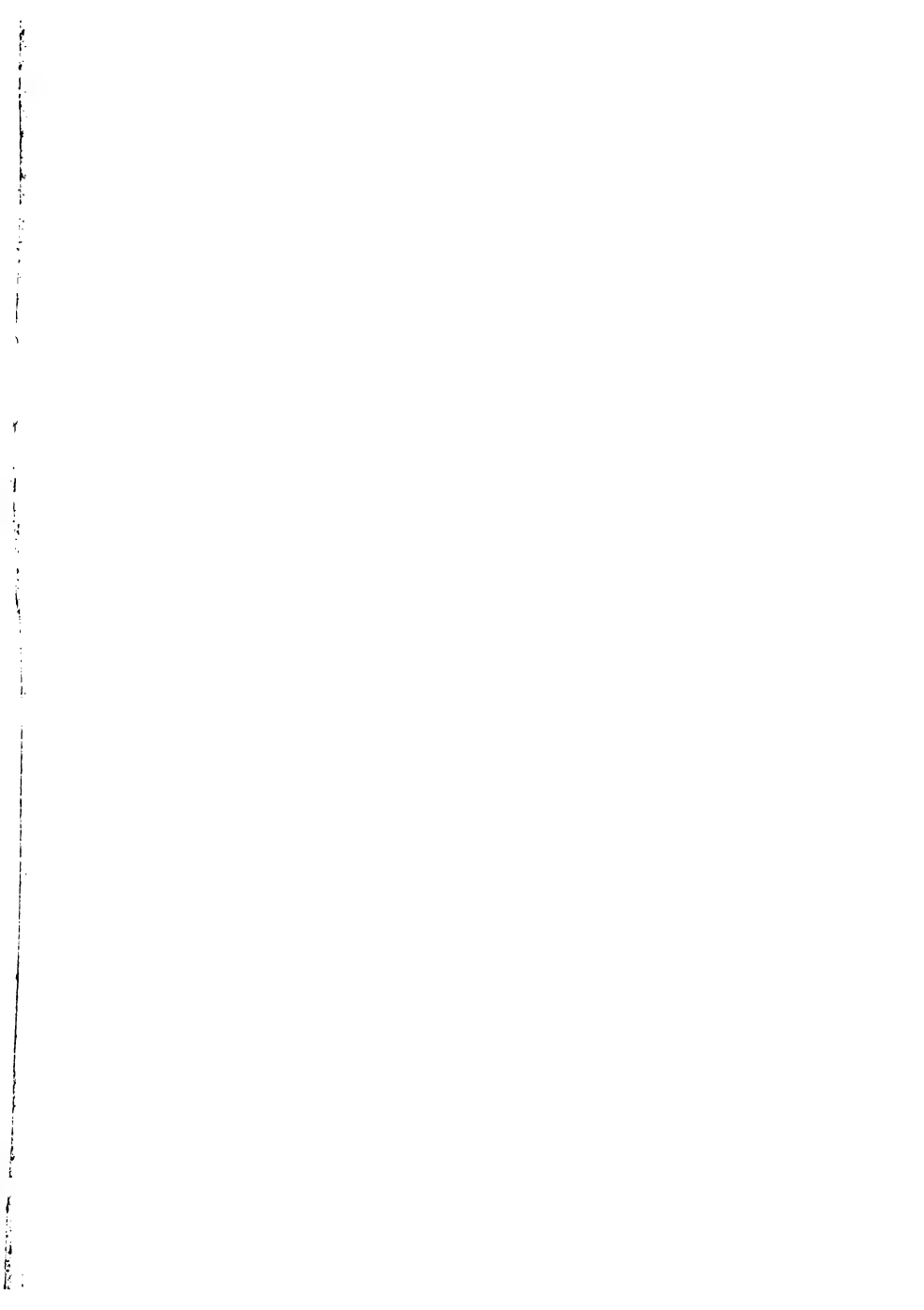
[ ٤ ]

فصلُ في الكلامِ على ما اعتمدَه في<sup>١</sup>  
دفعِ وجوبِ النَّصِّ<sup>٢</sup> مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ

---

١. في المطبوع: «من».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «دفع النص ووجوبه».



## [مقدمة في بيان الأدلة على وجوب النص عقلاً]

الواجب أن نُقدِّم<sup>١</sup> - قبل حكاية كلامه و مناقضته<sup>٢</sup> - الدلالة على وجوب النص، ثم نعترض<sup>٣</sup> جملة ما أورده صاحب الكتاب<sup>٤</sup> في هذا الفصل.

## [الدليل الأول]

فمما يدلُّ من طريقِ العقولِ<sup>٥</sup> على وجوب النص: أنَّ الإمامَ إذا وَجَّبتِ عصمتهُ بما قدَّمناه من الأدلة<sup>٦</sup>، وكانتِ العصمةُ غيرَ مُدرَكةٍ فُتستفادُ<sup>٧</sup> من جهةِ الحواسِّ، ولم يكنْ أيضاً عليها<sup>٨</sup> دليلٌ يوصلُ إلى العلمِ بحالٍ مَنْ اختصَّ بها فيتوصلُ إليها بالنظرِ في الأدلة، فلا بُدَّ مع صحَّةِ هذه الجملةِ من وجوبِ النصِّ على الإمامِ بعينه<sup>٩</sup>،

١. في «د، ص، ط، ف»: «أن يقدم».

٢. في «ص» و المطبوع: «ومناقضة».

٣. في «د، ف»: «يعترض».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: - «صاحب الكتاب».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «من طريق العقول».

٦. تقدَّم في ص ١٣٥ وما بعدها.

٧. في الحجري والتلخيص: «فيستفاد».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «عليها أيضاً» بدل «أيضاً عليها».

٩. وهذا الدليل مرويٌّ عن أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ فقد روي عن الإمام علي بن الحسين

أو إظهار المعجز - القائم مقام النص - عليه. و أي الأمرين صحّ بطل الاختيار الذي هو مذهب المخالف، و من أجله تكلفنا الدلالة على وجوب النص. وإنما بطل<sup>١</sup> من حيث كان في تكليفه مع ثبوت عصمة الإمام تكليف لإصابة ما لا دليل عليه، و ذلك في القبح يجري مجرى تكليف<sup>٢</sup> ما لا يُطاق<sup>٣</sup>.

فإن قيل: و لم لا جاز<sup>٤</sup> - مع ثبوت العصمة التي ادّعيتوها - تكليف الاختيار؟ بأن يعلم الله تعالى أن المختارين للإمام<sup>٥</sup> لا يختارون إلا معصوماً، و لا يتفق لهم إلا اختيار المعصوم، فيحسن تكليفهم الاختيار مع العلم بما ذكرناه من حالهم. قلنا: ليس ما ذكرتموه بمخرج هذا التكليف من اللّحوق بتكليف ما لا يُطاق، و لا دليل عليه<sup>٦</sup>. و لا معتبر بالعلم في هذا الباب؛ لأنّ علم الله تعالى من حال المكلف أنه يتفق له اختيار المعصوم، ليس بدلالة<sup>٧</sup> على عين الإمام<sup>٨</sup> المعصوم؛ فقد آل الأمر إلى أنه تكليف لما لا دليل عليه، و قبح ذلك ظاهر. و قد عورض من أجاز ما تضمنه هذا السؤال، و ألزم إجازة تكليف اختيار<sup>٩</sup>

٦/٢

« زين العابدين عليه السلام أنه قال: «الإمام منا لا يكون إلا معصوماً، و ليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، و لذلك لا يكون إلا منصوفاً». معاني الأخبار، ص ١٣٢.

١. أي الاختيار.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و ذلك يجري مجرى تكليف ما لا يطاق في القبح».

٣. لاتحادهما في الملاك، و هو التكليف بغير المقدور عقلاً.

٤. في التلخيص: «و لم لا يجوز».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «بأن المختارين بدل «أن المختارين للإمام».

٦. في «د» و التلخيص: - «لا يختارون إلا معصوماً».

٧. أي و الحال أنه لا دليل على عين الإمام.

٨. في «ف» + «له».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: - «الإمام».

١٠. في «ج، ص»: «التكليف باختيار».

الشرائع والأنبياء، والإخبار عما كانَ و يَكُونُ مِنَ الْغَائِبَاتِ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ مَنْ كُفِّلَ ذَلِكَ يَتَفَقَّ له في الشرائع ما فيه<sup>١</sup> المصلحة، وفي الأنبياء مَنْ يَجِبُ بَعْثُهُ<sup>٢</sup>، وفي الأخبارِ الصِّدْقُ مِنْهَا دُونَ الْكَذِبِ. وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ أَجَازَ اخْتِيَارَ الْمُعْصُومِ وَ بَيْنَ مَنْ أَجَازَ كُلَّ مَا ذَكَرْنَاهُ.

و في النَّاسِ مَنْ ارْتَكَبَ جَوَازَ اخْتِيَارِ الشَّرَائِعِ وَالْأَنْبِيَاءِ، وَ قَدْ حُكِيَ ذَلِكَ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ<sup>٣</sup>. فَأَمَّا الْإِخْبَارُ عَمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ مِنَ الْأُمُورِ الْكَائِنَاتِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرْتَكِبْ حُسْنَ تَكْلِيفِهَا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا ارْتَكَبَهُ مِمَّا حَكَيْنَاهُ وَ بَيْنَ مَا لَمْ يَرْتَكِبْهُ<sup>٤</sup>؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّهُ تَكْلِيفٌ لِمَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ، وَ ذَلِكَ يَجْرِي مَجْرَى تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ.

وَيُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّا نَعْلَمُ - وَ كُلُّ عَاقِلٍ - قُبْحَ تَكْلِيفِ أَحَدِنَا غَيْرَهُ<sup>٥</sup> الْإِخْبَارَ عَمَّا

١. في «ج، ص، ط، ف»: «+ من».

٢. في «ج، ف» و التلخيص: «بعثته».

٣. في «ج، ص» و الحجري: «يونس بن عمران». و في التلخيص: «موسى بن عمران». و ما أثبتناه في المتن مطابق لنسختي «د، ط» و مواضع متعدّدة من المغني. منها: المغني، ج ١٢، ص ٢٣٨: «فإن قيل: أُلستم أنكرتم قول موسى بن عمران و من تبعه في قوله: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجُوزُ أَنْ يَكْلِفَ الْعَبْدَ أَنْ يَفْعَلَ بِاخْتِيَارِهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ إِلَّا الصَّلَاحَ...». و ج ١٧، ص ٣٧٢: «...» و لم ينفصلوا في ذلك عَمَّا حُكِيَ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ أَنَّهُ جَلَّ وَ عَزَّ يَجُوزُ أَنْ يَكْلِفَ أَنْ يَفْعَلَ الْعَالَمَ عَلَى مَا يَقَعُ فِي خَاطِرِهِ وَ يَخْتَارُهُ». و قال في طبقات المعتزلة (ص ٧١) عند ذكر الطبقة السابعة: «و من هذه الطبقة موسى بن عمران الفقيه، ذكر أبو الحسين أَنَّهُ وَاسِعَ الْعِلْمِ فِي الْكَلَامِ وَ الْفَتَا، وَ كَانَ يَقُولُ بِالْإِرْجَاءِ». و للمزيد راجع: أِبْكَارُ الْأَفْكَارِ فِي أَصُولِ الدِّينِ، ج ٥، ص ٨٧؛ طبقات المعتزلة، ص ٦٨؛ الملل و النحل، ج ١، ص ١٦٠ و ١٦٥.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و لا فرق بين مَنْ ارْتَكَبَ مَا حَكَيْنَاهُ وَ بَيْنَ مَنْ لَمْ يَرْتَكِبْهُ».

٥. في «ج، ط، ف»: «لغيره». و في «ص»: «بغيره».

يَفْعَلُهُ الْمَكْلُوفُ مُسْتَسِرّاً بِهِ،<sup>١</sup> وَ عَنْ مَبْلَغِ أَمْوَالِهِ الَّتِي لَا طَرِيقَ - لِمَنْ كَلَّفَهُ الْإِخْبَارَ عَنْهَا - إِلَى الْعِلْمِ بِمَبْلَغِهَا. وَ لَيْسَ يُخْرِجُ هَذَا التَّكْلِيفُ مِنَ الْقُبْحِ غَلْبَةً ظَنُّ الْمَكْلُوفِ أَنَّ الْمَكْلُوفَ يُصِيبُ اتِّفَاقاً أَوْ عِلْمُهُ بِذَلِكَ؛ فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَهُ مِنْ جِهَةِ نَبِيٍّ صَادِقٍ. وَإِذَا قُبِحَ هَذَا التَّكْلِيفُ، وَ ظَهَرَ<sup>٢</sup> سَفَهُ مَكْلُوفِهِ لِكُلِّ عَاقِلٍ - وَ لَمْ يَكُنِ الْعِلَّةُ فِي قُبْحِهِ إِلَّا فَقْدُ الدَّلِيلِ - وَ جَبَّ قُبْحُ كُلِّ نَظِيرٍ لَهُ مِنَ التَّكْلِيفِ.

وَ هَذَا الدَّلِيلُ آكَدُ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي وَجوبِ النَّصِّ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ، بَلْ هُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ.

### [الدليل الثاني]

وَ يَتْلُوهُ فِي الْقُوَّةِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ<sup>٣</sup> كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا أَيْضاً عَلَى وَجوبِ النَّصِّ، فَقَالُوا: قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَ أَعْلَاهُمْ مَنَزَلَةً فِي الثَّوَابِ فِي زَمَانِهِ<sup>٤</sup> وَ عِنْدَ ثُبُوتِ إِمَامَتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ إِمَاماً لِكُلِّ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنَ الْكُلِّ. وَ سَتَأْتِي<sup>٥</sup> الدَّلَالَةُ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فِيمَا يَأْتِي مِنَ الْكِتَابِ<sup>٦</sup>.

وَ إِذَا ثَبَتَ كَوْنُهُ أَفْضَلَ، وَ لَمْ يُمْكِنْ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ بِالْأَدَلَّةِ وَ لَا بِالْمُشَاهَدَةِ، وَ جَبَّ النَّصُّ أَوْ الْمُعْجِزُ، عَلَى الْحَدِّ الَّذِي رَتَّبْنَاهُ<sup>٧</sup> عِنْدَ التَّعْلُقِ بِالْعَصْمَةِ<sup>٨</sup>.

١. مستسراً به، أي مستخفياً.

٢. في «ج، ط»: «فظهر».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «ما قد استدلل به».

٤. أحد معاني «الأفضلية» هو كثرة الثواب، فيكون قوله: «و أَعْلَاهُمْ مَنَزَلَةً فِي الثَّوَابِ عَطْفاً تفسيراً لِمَا قَبْلَهُ. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ١٠٩ و ٣٠١؛ و ج ٢، ص ١٥٥.

٥. في «ج، ص، ط، ف» و «الحجري»: «و سيأتي».

٦. سوف يأتي في ص ٢٧٢ و ما بعدها من هذا المجلد، و ج ٤، ص ٤٥ و ما بعدها.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ببَيِّنَاتِهِ».

٨. أي في الدليل الأول المتقدم.

و إذا سُئِلَ على هذا الدليل عما ذكرناه في دليل العصمة، فالجواب عنه<sup>١</sup> ما ذكرناه هناك؛ لأن مرجع الطريقين إلى أصل واحد.

### [الدليل الثالث]

و قد استدل على وجوب النص على الإمام، بكونه عالماً بجميع الأحكام حتى لا يفوته شيء منها، و أن كونه عالماً بها لا يمكن الوصول إليه إلا بالنص، و لو أمكن الوصول إليه بالامتحان لم يجز أن يكون الممتحن له إلا من هو عالم بجميع الأحكام، و قد علمنا أن من يمكنه اختيار الإمام و امتحانه من جماعات الأمة لا يعلم ذلك ولا يحيط به. و رُتِبَ الكلام في هذه الطريقة ترتيبه في الطريقين المتقدمين. و هذا الدليل ليس يرجع فيه إلى مجرد العقل، بل لا بد فيه من ثبوت أمر لا يتبث إلا بالسمع؛ لأن التعبد بالأحكام الشرعية في الأصل كان يجوز في العقلي سقوطه و ارتفاعه عن المكلفين، و لا شيء من هذه الأحكام إلا و العقل يجوز أن لا يرد التعبد به بأن لا يكون فيه مصلحة. و إذا كان العقل غير موجب لثبوت هذه الأحكام في حال<sup>٢</sup>، فكيف يجب فيه كون الإمام عالماً بها في كل حال، و يجعل علمه بذلك من شروط إمامته؟

و الذي يقتضيه مجرد العقل أن الإمام لا بد أن يكون مضطرباً بما أسند إليه، عالماً بما عول فيه عليه في التدبير. فأما العلم بالأحكام الشرعية الواردة من

١. في «ج، ص، ف»: «هو».

٢. في حاشية «ج»: «جميع».

٣. في «ص، ف»: «إذا كان العقل غير موجب لهذه الأحكام أن تثبت في كل حال».

٤. في «ص، ف»: «من شرط».

٥. في هامش المطبوع عن نسخة: «مطلعا». و اضطلع به، أي قوي و قدر عليه و نهض و قام به مع ثقله. راجع: النهاية، ج ٣، ص ٩٧؛ مجمع البحرين، ج ٤، ص ٣٦٦ (ضلع).

طريق<sup>١</sup> السمع فليس في العقل، إلا أن السمع إذا وَرَدَ بها عَلِمْنَا بالقياس العقلي أن الإمام لا بُدَّ أن يَكُونَ عالِماً بجميعِها، على ما سَنَدُكُرُّه.<sup>٢</sup>  
فأَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الْفَصْلِ:

[قد عَلِمْنَا]<sup>٣</sup> أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ<sup>٤</sup> تَعَالَى أَنَّ الصَّلَاحَ أَنْ لَا يُقَامَ الْإِمَامُ أَصْلًا [على ما قَدَّمْنَاهُ مِنْ قَبْلُ]، فَكَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فَجَازَهُ أَنْ يَكُونَ الصَّلَاحُ إِقَامَتَهُ بِطَرِيقَةٍ<sup>٥</sup> الْاجْتِهَادِ إِذَا تَبَيَّنَ<sup>٦</sup> وَتُبِّنَ<sup>٧</sup> مَوْضِعُهُ؛ بَأَن يَدُلَّ تَعَالَى عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي إِذَا كَانَ عَلَيْهَا مَنْ يُقِيمُهُ كَانَ صَلَاحًا [فَيَصِحُّ التَّوَصُّلُ عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى إِقَامَةِ الْوَاجِبِ فِيهِ، كَمَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّلَاحَ أَنْ يَنْصُصَ تَعَالَى عَلَى عَيْنِهِ...]<sup>٨</sup>.

فَمِمَّا قَدْ تَقَدَّمَ فَسَادُهُ بِمَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ، وَ عَلَى أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْإِمَامِ عَلَيْهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُسْتَفَادَ مِنْ جِهَةِ الْاجْتِهَادِ،<sup>٩</sup> وَأَنَّهَا مِمَّا لَا يَقُومُ عَلَى مِثْلِهِ دَلَالَةٌ؛ فَيَعْلَمُ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ فِي الْأَدْلَةِ. وَ لَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا كَوْنُهُ مَعْصُومًا، لَكَفَى فِي وَجوبِ النَّصِّ عَلَيْهِ وَ فَسَادِ اخْتِيَارِهِ.

٩/٢

١. في «ص، ف»: «قيل».

٢. يأتي في ص ٢٢٩ وما بعدها.

٣. ما بين المعقوفين من المغني، وهكذا في الموارد الآتية.

٤. في «ص، ف»: «+ الله».

٥. في المغني: «فجائز».

٦. في المغني: «بطريق».

٧. في المغني: «وتبين».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٩٩. وما بين المعقوفين من المصدر.

٩. في «ص، ف»: «لا بُدَّ أن يكون».

١٠. تقدّم في ج ١، ص ٤٢٩ وما بعدها.



## [بيان الفرق بين الإمام والأمرء وغيرهم المستلزم لوجوب النص:]

فأما معارضة لنا بالأمرء والعَمَالِ والحُكَّام، ثُمَّ بالشُّهُودِ والأوصياءِ - وإلزامه التسويةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْأَئِمَّةِ في وجوبِ النَّصِّ<sup>١</sup> - فغَيْرُ لَازِمَةٍ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَنْ ذُكِرَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَيْسَ يَجِبُ اخْتِصَاصُهُ بِصِفَةٍ لَا سَبِيلَ إِلَى الْوُصُولِ إِلَيْهَا بِالْإِمْتِحَانِ عَلَى حَدِّ مَا قُلْنَاهُ فِي الْإِمَامِ.

و قد فَرَّقْنَا بَيْنَ الْإِمَامِ وَأَمْرَائِهِ - وَ سَائِرِ الْمُتَوَلِّينَ مِنْ قِبَلِهِ - فِي الْعَصْمَةِ<sup>٢</sup> بِمَا يَقْتَضِي الْفَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ<sup>٣</sup> فِي وَجوبِ النَّصِّ أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مَا أَوْجَبَ النَّصَّ عَلَيْهِ مِنَ الْإِخْتِصَاصِ بِالْعَصْمَةِ غَيْرَ مَوْجُودٍ فِيهِمْ، لَمْ يَجِبْ مَسَاوَاتُهُمْ لَهُ فِي وَجوبِ النَّصِّ عَلَيْهِمْ، وَ جَازَ أَنْ يُرْجَعَ فِي وَلَايَتِهِمْ إِلَى الْإِخْتِيَارِ.

و الْقَوْلُ فِي الشُّهُودِ<sup>٥</sup> وَ الْأَوْصِيَاءِ<sup>٦</sup> كَالْقَوْلِ فِي الْأَمْرَاءِ وَ الْحُكَّامِ فِي أَنَّهُ لَا صِفَةَ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٠. وَ نَصَّ عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ هَكَذَا: «يَبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالْشَّرْعِ أَنَّ الصَّلَاحَ فِي إِقَامَةِ الْأَمْرَاءِ وَ الْعَمَالِ وَ الْحُكَّامِ أَنْ يَكُونَ عَلَى اجْتِهَادٍ وَ اخْتِيَارٍ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الصِّفَةِ، وَ كَذَلِكَ لَا يَمْتَنِعُ مِثْلُهُ فِي الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ أَنْ يَثْبُتَ إِلَّا بِنَصٍّ يَوْجِبُ مِثْلَهُ فِي الْأَمْرَاءِ وَ الْعَمَالِ وَ الْحُكَّامِ».

٢. فِي «ص»: «بِالْعَصْمَةِ».

٣. فِي «ص، ف»: «بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ».

٤. فِي «ص، ف»: «إِنْ».

٥. هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ الْمَغْنِيِّ: «عَلَى أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الَّذِي يَقُومُ بِهِ الْإِمَامُ مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَ تَفْذِيلِ الْأَحْكَامِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالشُّهُودِ، وَ قَدْ صَحَّ أَنَّ النَّصَّ عَلَى عَيْنِهِمْ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الصَّلَاحُ أَنْ يَبَيِّنَ صِفَتَهُمْ وَ يَجْعَلَ الْجَهْدَ إِلَى الْإِمَامِ، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْإِمَامِ نَفْسُهُ؟». الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠١.

٦. وَ هَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِ الْمَغْنِيِّ: «عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَى الْإِنْسَانِ عِنْدَ حُضُورِ الْمَوْتِ أَنْ يَوْصِيَ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِمَصَالِحِ دِينِهِ وَ أَمْرِ مَخْلُوقِيهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَ قَدْ جُعِلَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ إِلَى اخْتِيَارِهِ وَ اجْتِهَادِهِ بَعْدَ مَا يَبَيِّنُ لَهُ الصِّفَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْدَلَ عَنْهَا، وَ كَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْإِمَامِ». الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٢.

لَهُمْ يَسْتَحِيلُ أَنْ تُعْلَمَ بِالْإِمْتِحَانِ، بَلِ الَّذِي<sup>١</sup> يُعْتَبَرُ فِيهِمْ مِنْ حُسْنِ الظَّاهِرِ وَالْعَدَالَةِ الْمَظْنُونَةِ - دُونَ الْمَعْلُومَةِ - يُمَكِّنُ الْوَصُولَ إِلَيْهِ، وَلَا يَجْرِي مَجْرَى الْعَصْمَةِ الَّتِي لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِهَا بِالْإِمْتِحَانِ وَالِاخْتِبَارِ.

### [بيان التسوية بين النبي والإمام في بطلان الاختيار:]

فَأَمَّا الزَّامَةُ نَفْسَهُ إِقَامَةُ الْأَنْبِيَاءِ بِالِاجْتِهَادِ وَالِاخْتِبَارِ قِيَاسًا عَلَى الْأُئِمَّةِ، وَقَوْلُهُ فِي الْجَوَابِ:

إِنَّ الَّذِي لَهُ يَجِبُ فِي الرَّسُولِ أَنْ يَكُونَ مَعِينًا هُوَ كَوْنُهُ حُجَّةً فِيمَا حَمَلَ مِنَ الرِّسَالَةِ، فَلَا بُدَّ<sup>٢</sup> مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى قَدْ حَمَلَهُ<sup>٣</sup> الرِّسَالَةَ بَعِينَهُ، ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدَّعِي وَيُصَدِّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِدَلَالَةِ الْإِعْجَازِ لِتَحْصِيلِ الْبُعْغَةِ<sup>٤</sup>، وَذَلِكَ لَا يَأْتِي<sup>٥</sup> فِي الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي شَيْءٍ يَتَحَمَّلُهُ<sup>٦</sup>، وَإِنَّمَا يَقُومُ بِالْأُمُورِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِمَّا قَدْ وَجَبَتْ<sup>٧</sup> بِالْشَّرْعِ [فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهُ الْإِخْتِبَارَ وَالِاجْتِهَادَ، وَأَنْ يَحُلَّ مَحَلَّ الْأُمَرَاءِ وَالْعَمَالِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُمْ؟]<sup>٨</sup>.

١. في المطبوع والحجري: «بالذي» بدل «بل الذي».

٢. في المغني: «و لا بد».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» والمغني. وفي «د» والمطبوع: «من».

٤. في المغني: «البعثة».

٥. في المغني: «لا يتأتى».

٦. في «د»: «تحمله». وفي المغني: «يحملة».

٧. في المغني: «قد علمت». وفي «ج، ص، ط، ف»: «قد وجب».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠١. ونص عبارة المغني هكذا: «فإن قالوا: لو جاز ثبوت الإمام بغير نص يقع به التعيين، لم يمتنع مثله في النبي بأن يجعل كونه نبياً بالاجتهاد والاختيار؛ فإذا امتنع ذلك وجب مثله في الإمام. قيل لهم: إن الذي له يجب في الرسول...».

فلنا أن نقول له: إذا أوجبَت الدلالة على عَيْنِ الرسولِ وأبطلت اختيارَه لأجل كونه <sup>١</sup> حُجَّةً وصادقاً فيما ادَّعاه لأن ذلك ممَّا لا يُعَلِّمُ بطريقة الاختيارِ، فأوجب أيضاً في الإمام <sup>٢</sup> مثله؛ لأننا <sup>٣</sup> قد دَلَّلنا على وجوب عصمته <sup>٤</sup>، و العصمة ممَّا لا يُمكنُ أن يُعَلِّمَ <sup>٥</sup> بالاختيارِ. فكان <sup>٦</sup> تحصيلُ السؤالِ الذي ذَكَرْتُ و سَأَلْتُ نَفْسَكَ عنه <sup>٧</sup> أن يُقالَ: لو جازَ ثبوتُ الإمامِ مع وجوبِ عصمته بغيرِ نصٍّ لم يمتنعِ مثله في النبيِّ.

وإنما عدَلنا عن معارَضَتِهِ بكونِ الإمامِ حُجَّةً كما أنَّ النبيَّ <sup>٨</sup> حُجَّةٌ - وإن كانتِ الدلالةُ قد سَوَتْ <sup>٩</sup> بينهما في معنى الحُجَّةِ عندنا، و قد تقدَّم ذِكْرُها فيما مضى مِنَ الكتابِ؛ حيثُ دَلَّلنا على أنَّ الإمامَ حافظٌ للشرعِ و مؤدِّ له إلينا - لأنَّ دَلالةَ كَوْنِ الإمامِ حُجَّةً على هذا الوجهِ <sup>١٠</sup> يَرِجِعُ <sup>١١</sup> إلى أمرٍ مُتعلِّقٍ بالسمعِ <sup>١٢</sup>، و كَلَامُنَا في هذا الفصلِ على ما يَقْتَضِيهِ مجرَّدُ العُقُولِ؛ فلا بُدَّ مِنَ العُدُولِ عَمَّا لا يُعَلِّمُ ثبوتهُ إلا بالسمعِ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «لكونه» بدل «لأجل كونه».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «الإمامة».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «لأنه».

٤. تقدَّم في ص ١٣٥.

٥. هكذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: «أن تُعلم».

٦. في «د» و حاشية الحجري: «وكان».

٧. و قد نقلنا قبل قليل نصَّ هذا الإشكال من المعنى.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «الرسول».

٩. في «ج»: «قد سويت».

١٠. و هو كونه حافظاً للشرع و مؤدِّياً له إلينا.

١١. كذا في النسخ. و في المطبوع و الحجري: «ترجع».

١٢. و هو التعبد بالأحكام الشرعية، فإنه لا يثبت إلا بالسمع. و قد تقدَّم كلام المصنِّف رحمه الله حول ذلك في كلامه على الدليل الثالث المتقدم في هذا الفصل.

[نفي ورود السمع على صحة الاختيار في باب الإمامة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْفَصْلِ:

عَلَى أَنَّ السَّمْعَ قَدْ وَرَدَ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى مَا سُبِّحَتْهُ مِنْ  
بَعْدُ، وَثُبُوتُ السَّمْعِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِنْ  
ثُبُوتِ ذَلِكَ بِغَيْرِ النَّصِّ.<sup>١</sup>

فَدَعَوَى مِنْهُ عَلَى السَّمْعِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ، وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى سَمْعٌ يَقُومُ<sup>٢</sup>  
بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ فِي بَابِ الْإِخْتِيَارِ، وَأَكْثَرُ مَا يُمَكِّنُ ادِّعَاؤُهُ<sup>٣</sup> فِي السَّمْعِ وَرُودُهُ بِأَنَّ  
إِخْتِيَاراً وَقَعَ لِبَعْضِ مَنْ ادَّعَيْتَ إِمَامَتَهُ، وَلَمْ يَتَّبِعْ أَنَّ الْمُخْتَارَيْنِ كَانَ لَهُمْ فِعْلٌ مَا  
فَعَلُوهُ، وَلَا أَنَّ الَّذِي عَقَدُوا لَهُ الْإِمَامَةَ يَثْبُتُ<sup>٤</sup> لَهُ إِمَامَةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَنَحْنُ لَمْ نَمْنَعُ  
مِنْ إِخْتِيَارِ مَنْ يُدْعَى<sup>٥</sup> لَهُ الْإِمَامَةُ وَلَيْسَ بِإِمَامٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَا مِنْ إِخْتِيَارِ  
الْإِمَامِ الَّذِي تَثْبُتُ إِمَامَتُهُ وَتَصِحُّ<sup>٦</sup>. وَسَتَكَلِّمُ عَلَى مَا وَعَدَ<sup>٧</sup> بِإِيرَادِهِ مِنَ السَّمْعِ عِنْدَ  
الْبُلُوغِ إِلَيْهِ، بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

[مخالفة جماعة من أجلة السلف في أصل الاختيار و عدم حصول رضاهم فيما بعد]

فَأَمَّا قَوْلُهُ:

١١/٢

و تَبَّتْ أَيْضاً أَنَّ أَحَدًا مِنَ السَّلَفِ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِمَامَةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٢.

٢. كذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «يقوم».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ يُدْعَى» بدل «ادِّعَاؤُهُ».

٤. كذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «تثبت».

٥. كذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «تُدْعَى».

٦. في «د، ص، ط»: «يثبت إمامته و يصح».

٧. هكذا في «د» و الحجري. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما وعدنا».

بالتَّصُّص، و قد جَرَتْ فيها الخُطُوبُ<sup>١</sup>، و أنَّ<sup>٢</sup> العقلَ يَقْتَضِي ذلكَ فيها؛  
 لِيُصَرِّفَ<sup>٣</sup> بذلكَ عَمَّا كانوا عَلَيْهِ على<sup>٤</sup> اختلافِ أحوالِهِمْ.<sup>٥</sup>  
 فباطل؛ لَأَنَّهُ لا شُبْهَةٌ في أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَجَلَةٍ<sup>٦</sup> السَّلَفِ خَالَفَتْ في أَصْلِ الاختِيَارِ،  
 على ما سَنَذَكُرُهُ مِنْ بَعْدِ عِنْدَ الكلامِ في إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.<sup>٧</sup>  
 و قد دَلَّ الدَّلِيلُ على أَنَّ إنكارَ هَؤُلَاءِ كَانَ لأَصْلِ الاختِيَارِ و إن لَمْ يُصَرِّحُوا به،  
 و اكتَفَوْا بالتَّكْثِيرِ على الجُمْلَةِ. و لو لَمْ يَدُلَّ الدَّلِيلُ على ذلكَ لَكَانَ إنكارُهُمْ  
 مُحْتَمِلًا لِلأَمْرَيْنِ؛ يعني: إنكارَ أَصْلِ الاختِيَارِ جُمْلَةً، و إنكارَ إِمَامَةِ الْمُخْتَارِ في تِلْكَ  
 الحَالِ؛ و إذا كان مُحْتَمِلًا بَطَلَ ادِّعَاؤُهُ الإِطْبَاقَ، و أَنَّ أَحَدًا مِنَ السَّلَفِ لَمْ يَقُلْ في  
 الإِمَامَةِ أَنَّهَا لا تَكُونُ إِلَّا بالتَّصُّص، و صارَ مُحْتَاجًا إلى أن يَدُلَّ على أَنَّ الإنكارَ الواقعَ  
 الذي بَيَّنَّا أَنَّهُ مُحْتَمِلٌ لِلأَمْرَيْنِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا لأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؛ و أَتَى له بذلكَ؟  
 فَإِنْ عَوَّلَ صَاحِبُ الكِتَابِ على ما لا يَزَالُ أَصْحَابُهُ يَعْتَمِدُونَهُ - مِنْ رُجُوعِ مَنْ

١. الخطوب، جمع «خُطْب» و هو الأمر العظيم.

٢. في المغني: «فإن».

٣. كذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «لتصرف».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٢.

٦. هكذا في «ج، ص». و في «د، ف»: «من جَلَّة». و في المطبوع و الحجري: «من جملة».  
 و يقصد بهم أمير المؤمنين عليه السلام و المنحازين إليه يوم السقيفة، كالزبير و سلمان و  
 المقداد

و أبي ذرَّ و عَمَّار، و خالد و أبان ابْنَي سعيد بن العاص، و أبي الهيثم بن التيهان، و سهل و عثمان  
 ابْنَي حنيف، و خزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، و أبي أيوب الأنصاري، و أبي بن كعب، و بريدة  
 الأسلمي، و العباس و أولاده، بل بني هاشم كافة و غيرهم.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «تعالى».

ذَكَرْنَاهُ<sup>١</sup> مِنَ الْمُخَالِفِينَ، وَوُقُوعِ الرِّضَا مِنْهُمْ - فَسُبُّنُ بَطْلَانٍ هَذَا فِيمَا بَعْدَ، وَنَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّضَا لَمْ يَعْلَمْ، وَأَكْثَرُ مَا عَلِمَ الْكَفُّ عَنِ النَّكِيرِ الْمَخْصُوصِ، وَذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا فِي مِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ.

عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُنْكَرِينَ لِإِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، مِمَّنْ ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَقُلْ أَيْضًا: «إِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدِي مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ الْإِخْتِيَارِ<sup>٢</sup>، وَإِنَّمَا خِلَافِي هَذَا فِي عَيْنِ الْمُخْتَارِ لَا فِي أَصْلِ الْإِخْتِيَارِ» كَمَا<sup>٣</sup> لَمْ يَقُلْ عِنْدَ إِظْهَارِهِ<sup>٤</sup> الْخِلَافَ: «إِنِّي مُخَالِفٌ فِي أَصْلِ الْإِخْتِيَارِ وَمُبْطَلٌ لَجَمِيعِهِ، وَلَيْسَ خِلَافِي<sup>٥</sup> خِلَافَ مَنْ يُنْكَرُ اخْتِيَارًا وَيُصَحِّحُ آخَرَ».

١٢/٢

فَإِنْ جَازَ عِنْدَ خُصُومِنَا أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٦</sup> أَوَّلًا مُسْتَقَرًّا فِي نُفُوسِ الْقَوْمِ الْمُخَالِفِينَ فِي إِمَامَةِ الرَّجُلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ - وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ، وَعَوَّلُوا عَلَى مَا يَرْجِعُ إِلَى الدَّلِيلِ فِيهِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ - جَازَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَخِيرًا<sup>٧</sup> كَانَ فِي نُفُوسِهِمْ وَلَمْ يُظْهِرُوهُ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذُكِّرَتْ أَوْ لغيرِهَا.

وَمَا يَدْعَى<sup>٨</sup> فِي الْأَنْصَارِ مِنْ أَنَّ ظَاهَرَ خِلَافِهِمْ كَانَ فِي عَيْنِ الْمُخْتَارِ لَا فِي أَصْلِ الْإِخْتِيَارِ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يَدْعَى فِي غَيْرِهِمْ مِمَّنْ ذُكِرَ خِلَافُهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ.

وَأَمَّا الشُّرُوءُ وَمَا يَدَّعُونَهُ مِنْ أَنَّ دُخُولَ الْجَمَاعَةِ فِيهَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الرِّضَا بِالْإِخْتِيَارِ، فَسُبُّنُ أَيْضًا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ الدَّاخِلِينَ فِيهَا كَانَ رَاضِيًا بِالْإِخْتِيَارِ، إِذَا انْتَهَيْنَا

١. في المطبوع والحجري: «ذكرنا».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «بالاختيار».

٣. في المطبوع: «وكما».

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «إظهار» بدل «إظهاره».

٥. في «ج، ص»: «خلافه».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «ما ذكره».

٧. في «ج، ص، ف»: «آخرًا».

٨. في «ف»: «تدعى».

إلى الكلام فيما يتعلّق بالشورى.<sup>١</sup>

على أنّ الخطوب لم تجر<sup>٢</sup> في أنّ العقل يدُلّ على فساد الاختيار أم على صحته، وإنما جرت في أعيان المختارين، وقد خولف في ذلك بما أقلّ أحواله أن يكون مُحتملاً لإنكار<sup>٣</sup> أصل الاختيار كاحتماله لغيره. وليس يجب على المنكر في كل حال أن يبيّن<sup>٤</sup> وجه إنكاره على سبيل التفصيل و جهته، فإذا لم يجب ذلك لم يكن ترك القوم للتصريح - بأنّ إنكارهم إنّما كان لأصل الاختيار دون فرعه - دالاً<sup>٥</sup> على أنهم لم يكونوا منكرين لأصله؛ لأنّ النكير على سبيل الجملة يكفي في مثل تلك الحال.

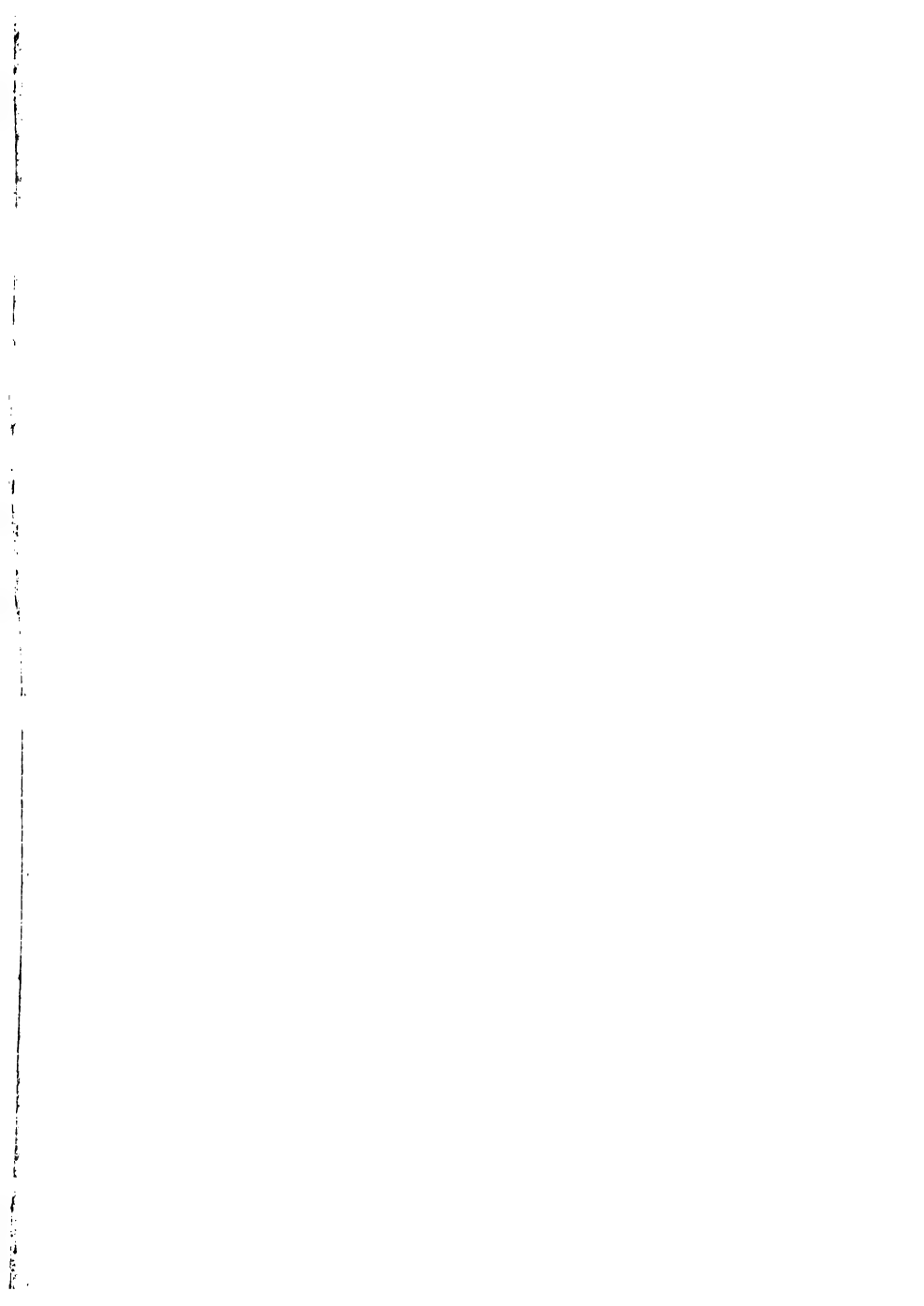
١. سوف يأتي في ج ٥، ص ٨٤.

٢. في «د، ف»: «لم يجز».

٣. في المطبوع: «بإنكار».

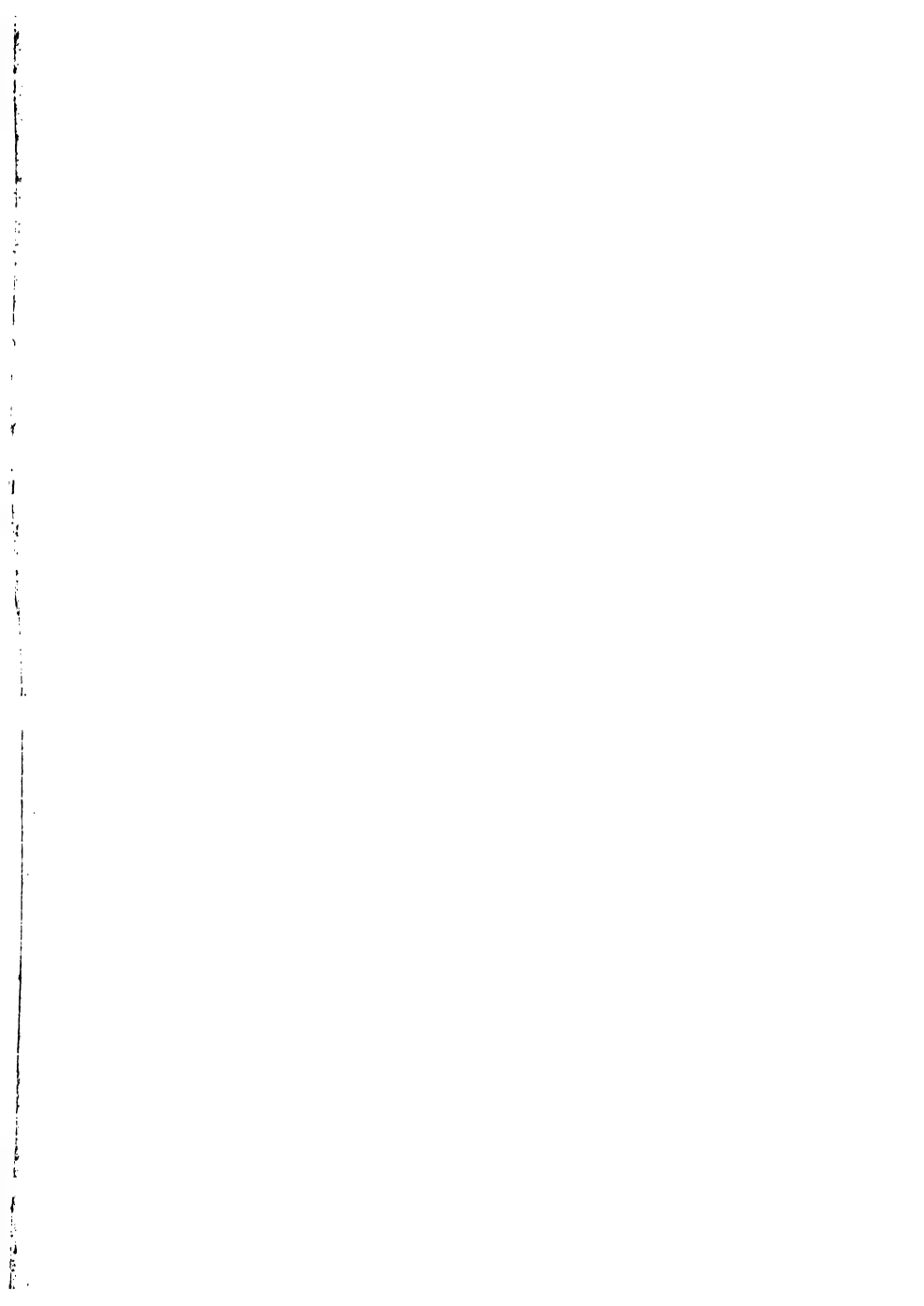
٤. في المطبوع: «أن يبيّن»، وهو سهو.

٥. في المطبوع: «إلا» بدل «دالاً».





فصلُ في إبطالِ ما طَعَنَ به على ما حَكَاهُ  
مِنْ طُرُقِنَا في وجوبِ النَّصِّ



## [الدليل الأول]

### [كونُ الإمام حجةً و قائماً بمصالح الدين]

قال صاحبُ الكتاب:

أَحَدُ مَا يَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ: مَا تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ؛ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً، وَ مُسْتَوْدَعًا لِلشَّرِيعَةِ، [وَ قِيَمًا بِحِفْظِهَا وَ أَدَائِهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعِينًا يَتِمِّيزُ مِنْ غَيْرِهِ]¹، وَ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ مُعْجِزٍ. وَ رُبَّمَا قَالُوا: إِذَا كَانَ يَقُومُ بِمَصَالِحِ الدِّينِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا مِنْ إِقَامَةِ² الحُدُودِ وَ مَا أَشْبَهَهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ عَصَمَتِهِ³، وَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِلَّا بِالتَّعْيِينِ [الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ مُعْجِزٍ؛ إِلَى سَائِرِ مَا يُشَاكِلُ ذَلِكَ مِمَّا قَدَّمَاهُ].

قال:

وَ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَ الْجَوَابُ عَنْهُ⁴؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا بَنَوْا

---

١. ما بين المعقوفين من المغني.

٢. في المغني «إقامة». و في «ج، د، ص، ط، ف»: «في إقامة».

٣. في المغني: «إقامة الحدود، و تنفيذ الأحكام، و قسمة الفيء و الغنيمة، و جباية الخراج، إلى غير ذلك، فلا بد من أن يكون معصوماً، لا يزل ولا يضل» بدل: «من إقامة الحدود و ما أشبهها، فلا بد من عصمته». فما نقله المصنّف رحمه الله إجمالاً للمذكور هناك.

٤. في المطبوع و المغني: - «قد».

٥. في «د» و المغني: «و كل ذلك مما تقدم الجواب عنه».

النَّصَّ عَلَيْهِ و قد بَيَّنَّا فسادَ التعلُّقِ به، فيجِبُ أن لا يَصِحَّ إثباتُ النَّصِّ  
مِن جهةِ العقلِ [مِن هذا الوجهِ و ما يُشاكِلُهُ؛ ممَّا نَبَّهنا بما أوردناه  
عَلَيْهِ].<sup>١</sup>

يُقَالُ له: قد تقدَّم كلامنا على ما ظَنَنْتَ أَنَّهُ مُفْسِدٌ<sup>٢</sup> لِمَا حَكَيْتَهُ عَنَّا، وَكَشَفْنَا مِن  
بُطْلَانِهِ ما<sup>٣</sup> لا يَدْخُلُ على مُنَصِّفٍ فِيهِ شُبْهَةٌ، فَإِذَا كُنْتَ مُعْتَمِدًا فِي دَفْعِ اسْتِدْلَالِنَا  
بِمَا حَكَيْتَهُ عَلَى ما قَدَّمْتَهُ - و قد بَيَّنَّا فسادَهُ بما تقدَّم - فَقَدْ سَلِمَ ما نَطَرَقْنَا به إِلَى  
وَجوبِ النَّصِّ، وَخَلَصَ مِن كُلِّ شُبْهَةٍ.

١٤/٢

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٣.

٢. في «ص»: «معتمد».

٣. في «د، ص» و المطبوع و الحجري: «بما».

٤. في المطبوع: - «فيه».

٥. في «د»: «و إذا».

## [الدليل الثاني]

[كونُ الإمام على صفةٍ لا طريق للاجتهاد فيها،]

[كالعصمة و العلم بجميع الأحكام]

قالَ صاحبُ الكتابِ:

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ:

و رُبَّمَا قَالُوا: لَا بُدَّ لِمَنْ يَكُونُ إِمَامًا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَالٍ وَ صِفَةٍ لَا طَرِيقَ لِلِاجْتِهَادِ<sup>١</sup> فِيهَا؛ فَلَا بُدَّ مِنْ<sup>٢</sup> أَنْ يَكُونَ بَنَصًّا. وَ رُبَّمَا ذَكَرُوا فِي هَذِهِ الصِّفَةِ كَوْنَهُ مَعْصُومًا، إِلَى سَائِرِ مَا تَقَدَّمَ. وَ الْجَوَابُ عَنْهُ قَدْ سَلَفَ.

قَالَ:

و رُبَّمَا ذَكَرُوا غَيْرَهُ<sup>٣</sup> بِأَنْ يَقُولُوا: لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ حَتَّى لَا يَشُدَّ عَلَيْهِ<sup>٤</sup> شَيْءٌ مِنْهَا، وَ إِلَّا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَكُونَ<sup>٥</sup>

---

١. فِي «د»: «لِاجْتِهَاد».

٢. فِي «ص»: «- مِنْ».

٣. أَيِ غَيْرِ كَوْنِهِ مَعْصُومًا.

٤. فِي الْمَغْنِيِّ: «عَنْهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَ إِلَّا لَزِمَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ» بَدَلَ «وَ إِلَّا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَكُونَ».

قد كُلفَ القيام بما لا سبيلَ له إليه<sup>١</sup>، و يحلُّ<sup>٢</sup> محلُّ تكليف ما لا يُطاق؛ فلا بُدَّ من نصِّ عليه؛ لأنَّه لا طريقَ للمُجتهدينَ إلى معرفة ذلك من حاله؛ لأنَّه إنَّما يُعلَّم<sup>٣</sup> حاله في استغراق<sup>٤</sup> هذه العلوم<sup>٥</sup> أجمَع، فإذا لم يكن فيهم من يستغرق ذلك أجمَع<sup>٦</sup> لم يصحَّ<sup>٧</sup> لهم معرفته. ولأنَّ معرفة ذلك لا يصحُّ<sup>٨</sup> إلَّا بامتداد الأوقات، وبالتجربة والامتحان؛ فإذا لم يُمكن<sup>٩</sup> وقوف أحدٍ من الأُمَّةِ عليه، لم يجز أن يكلف<sup>١٠</sup> الاجتهاد [و الاختيار] في ذلك؛ فلا بُدَّ من النصِّ.

ثمَّ قال:

يُقالُ لهم<sup>١١</sup>: أ من جهة العقلِ تعلَّمون أنَّ كونه عالمًا بجميع هذه الأحكام من شرط كونه إمامًا، أو بالسمع؟ فإن قالوا: بالسمع، قيلَ لهم: إنَّما نُكلِّمكم في طريقة العقل، فكيف يصحُّ أن تلجأوا إلى السمع الذي يجري مجرى الفرع للعقل، والذي إذا ثبتَّ

١٥/٢

١. الضمير في «له» للإمام، وفي «إليه» لما يكلف القيام به.

٢. في المطبوع: «ذلك».

٣. في المطبوع: «ذلك من».

٤. في المطبوع: «المعلوم من يعرف».

٥. في المغني: «ممن يعرف هذه العلوم».

٦. سقط من المطبوع: «فإذا لم يكن فيهم من يستغرق ذلك أجمع»، وهو سهو.

٧. في المطبوع والحجري: «لم تصح».

٨. في المطبوع والمغني: «لا تصح».

٩. في «د» و المطبوع والحجري: «لم يكن».

١٠. في المغني: «أن يكلفوا».

١١. في «د» و الحجري والمطبوع: «قال: ثمَّ يقال لهم».

لَمْ يَدُلَّ<sup>١</sup> عَلَى أَنَّ قَضِيَّةَ الْعَقْلِ تَقْتَضِيهِ؟ [لأنه قد ثَبَتَ بِالسَّمْعِ مَا كَانَ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ خِلَافَهُ].

فَلَا بُدَّ مِنْ<sup>٢</sup> أَنْ يَقُولُوا: إِنَّا عَلِمْنَا ذَلِكَ بِالْعَقْلِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: وَ أَيْ دَلِيلٍ فِي الْعَقْلِ يَقْتَضِي مَا ذَكَرْتُمُوهُ، مَعَ عَلِمْنَا بِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ بِكُلِّ مَا فُوضَ إِلَيْهِ عَلَى حَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ؟<sup>٣</sup>

### [الادلة العقلية على ضرورة كون الإمام عالماً بجميع الأحكام]

#### [الدليل الأول]

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ كَوْنِ الْإِمَامِ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ، فَهُوَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ الْإِمَامَ إِمَامًا فِي سَائِرِ الدِّينِ، وَ مَتَوَلَّى لِلْحُكْمِ<sup>٤</sup> فِي جَمِيعِهِ؛ جَلِيلُهُ وَ ذَفِيقُهُ، ظَاهِرُهُ<sup>٥</sup> وَ غَامِضُهُ. وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ الدِّينِ وَ الْأَحْكَامِ<sup>٦</sup> وَ هَذِهِ صِفَتُهُ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمُتَقَرَّرِ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ قُبْحَ اسْتِكْفَاءِ الْأَمْرِ وَ تَوَلِيَّتِهِ<sup>٧</sup> مَنْ لَا يَعْلَمُهُ وَ إِنْ كَانَ لِمَنْ وَلَّوْهُ وَ اسْتَكْفَوْهُ سَبِيلًا إِلَى عِلْمِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ عِنْدَهُمْ كَوْنُ الْمُؤَلَّى عَالِمًا بِمَا<sup>٨</sup> وَلِيَّ

١. في المغني: «إنما نكلمكم في طريقة العقل بالذي إذا ثبت لم تدل» بدل «إنما نكلمكم في طريقة العقل، فكيف يصح أن تلجأوا إلى السمع...» والذي إذا ثبت لم يدل.

٢. في المغني: «فلا بد عند ذلك».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٣ - ١٠٤. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٤. في «ج»: «الحكم».

٥. في «ص»: «و ظاهره».

٦. في «د»: «جميع الأحكام» بدل «جميع الدين و الأحكام».

٧. في «ص»: «و توليه».

٨. في «ص»: «لما».

و مُضْطَلَعاً بِهِ، وَ لَا مَعْتَبَرَ بِإِمْكَانِ تَعْلُمِهِ وَ كَوْنِهِ مُخْلَى بَيْنَهُ وَ بَيْنَ طَرِيقِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ حَاصِلاً فَلَا يُخْرِجُ<sup>١</sup> وَ لَا يَتَّبِعُهُ مِنْ أَنْ تَكُونَ<sup>٢</sup> قَبِيحَةً إِذَا كَانَ فَاقِداً لِلْعِلْمِ بِمَا فُوضَ إِلَيْهِ.

يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْمَلِكَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَوِزَرَ بَعْضَ أَصْحَابِهِ وَ يَسْتَكْفِيَهُ تَدْبِيرَ جُيُوشِهِ وَ مَمْلَكَتِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَخْتَارَ لِذَلِكَ مَنْ يَثِقُ مِنْهُ بِالْمَعْرِفَةِ وَ الْإِضْطِلَاعِ، حَتَّى أَنَّهُ زُبَيْناً جَرَّتُهُ فِي بَعْضِ مَا يَشْكُ<sup>٣</sup> فِيهِ مِنْ حَالِهِ، وَ فِيمَا لَا يَكُونُ وَاثِقاً بِمَعْرِفَتِهِ بِهِ وَ اضْطِلَاعِهِ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ. وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَفُوضَ أَمْرَ وَزَارَتِهِ وَ تَدْبِيرَ أُمُورِهِ وَ سِيَاسَةَ جُنْدِهِ إِلَى مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ مِمَّنْ يَتِمَكَّنُ مِنَ التَّعْلُمِ وَ التَّعَرُّفِ، وَ لَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْبَحْثِ وَ الْمَسْأَلَةِ. وَ مَتَى اسْتَكْفَى الْمَلِكُ مَنْ هَذِهِ حَالُهُ - يَعْنِي<sup>٥</sup> فَقَدْ الْعِلْمَ وَ الْإِضْطِلَاعَ - كَانَ مَقْبَحاً مُهِمَّلاً لِأَمْرِ وَزَارَتِهِ<sup>٦</sup>، وَاضِعاً لَهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَ اسْتَحَقَّ مِنْ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ نَهَايَةَ اللَّوْمِ لَهُ<sup>٧</sup> وَ الْإِزْرَاءَ عَلَيْهِ.

١٦/٢

وَ هَذَا حُكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنَا مَعَ مَنْ يَسْتَكْفِيهِ مُهِمَّاً مِنْ أُمُورِهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَفُوضَ أَحَدُنَا مَا يُرِيدُ أَنْ يَصْنَعَهُ إِلَى مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ<sup>٨</sup> بِتِلْكَ الصَّنَاعَةِ، لَكِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ تَعَرُّفِهَا<sup>٩</sup>.

١. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «فلا تخرج».

٢. في الحجري: «أن يكون».

٣. في «د»: «ما شك».

٤. في «ج، ط، ف»: «و اطلّاعه».

٥. في «ج، ف»: «أو».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «+ في».

٧. في حاشية «ج»: «مقبحاً أمر وزارته، مهملاً» بدل «مقبحاً مهملاً لأمر وزارته».

٨. في المطبوع و الحجري: - «له».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «عنده» بدل «له».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «معرّفتها».



- و تعلمها، وكل من رأيناه فاعلاً لذلك عدّناه في جملة السفهاء<sup>١</sup>.
- ولا فرق فيما اعتبرناه بين فقد المستكفي للعلم بجميع ما أسند إليه، وبين فقدّه للعلم ببعضه؛ لأن العلة التي لها قبح العقلاء<sup>٢</sup> ولاية الشيء من لا يعلم جميعه هي فقدّه للعلم بما تولاه، وهذه العلة قائمة في البعض؛ لأنه إذا كان حكم البعض حكم الكل في الولاية والاستكفاء، فقد المولى للعلم بالبعض كفقده للعلم بالكل.
- وليس يشك العقلاء في أن بعض الملوك لو ولي وزارته أو كتابته من لا يعلم أكثر أحكام الكتابة والوزارة أو شطرها<sup>٣</sup>، لكان حكمه في فعل القبيح حكم من ولي وزارته من لا يعلم شيئاً منها، وكذلك القول في الكتابة.
- وليس تجري الولاية والاستكفاء مجزئ التكليف؛ فإن تكليف الشيء من لا يعلمه<sup>٤</sup> إذا كان له سبيل إلى علمه حسن، ولايته واستكفاء أمره من لا يعلمه<sup>٥</sup> قبيحان<sup>٦</sup> وإن كان المولى متمكناً من أن يعلم.
- وللفرق أيضاً بين الأمرين مثال في الشاهد؛ لأن أحدنا يحسن منه أن يكلف بعض غلمانهِ أو أحد أولاده<sup>٧</sup> علم بعض الصناعات إذا كان متمكناً من الوصول
- 
١. في «ج، ص، ط، ف»: «فاعلاً كذلك عدّناه من جملة السفهاء».
  ٢. هكذا في «ص، ط، ف»: «و التلخيص. وفي «د»: «قبح العلماء العقلاء». وفي «ج» و المطبوع و الحجري: «قبح العلماء». وفي هامش المطبوع عن نسخة: «قبح العلماء والحكماء».
  ٣. شطر الشيء: نصفه، والمراد هنا القيام ببعضها. راجع: «الصالح، ج ٢، ص ٦٩٧ (شطر).
  ٤. في «د» و الحجري: «و ليس يجري».
  ٥. هكذا في «ص، ط، ف» و التلخيص. وفي سائر النسخ و المطبوع: «لا يعلم».
  ٦. في «ف»: «لا يعلم».
  ٧. هكذا في «د» و الحجري. وفي «ج، ص، ط، ف»: «قبيحة». و المطبوع: «قبح».
  ٨. في «ج، ط»: «و أحد اولاده». وفي «ف، ص»: «و خدامه» بدله.
  ٩. في «ج، ص، ف»: «لأن يتعلم بدل علم».

إلى العلم بها، ولا يحسنُ منه أن يُولِّيه صناعةً و يجعله رئيساً فيها و قدوةً و هو لا يُحسِنُها أو<sup>١</sup> لا يُحسِنُ أكثرها.

و مما يوضح ما ذكرناه: أن اعتذارَ مَنْ عَدَلَ عن ولايةٍ غيرِه أَمراً من الأمورِ بأنه لا يَعْلَمُه و لا يُحسِنُه واضحٌ واقعٌ موقَّعه عندَ العقلاء، كما أن اعتذارَه في العُدُولِ عنه بأنه لا يَقْدِرُ على ما عُدِلَ فيه عنه<sup>٢</sup> أيضاً صحيحٌ واضحٌ. فلو لا أن ولايةَ الشيءِ من لا يَعْلَمُه قبيحةٌ غيرُ جائزة، لَمَ يُحسِنِ الاعتذارُ بأنه لا يُحسِنُ و لا يَعْلَمُ، كما لا يحسنُ الاعتذارُ بغيرِ ذلك ممَّا لا تأثيرَ له في قُبْحِ الولاية؛ كالهَيْئَةِ و الخَلْقَةِ.

و ليس لأحدٍ أن يقول: «إن الإمامَ إمامٌ فيما عَلِمَه من الأحكام، دونَ ما لَمَ يَعْلَمُه» و يَطْعَنَ بذلك فيما اعتمدناه.

لأنَّ الإجماعَ يَمْنَعُ من ذلك، و لا خِلافَ في أنَّ الإمامَ إمامٌ في سائرِ الدينِ و إن اختلفَ في تأويلِ معنى الإمامةِ.

و إنما بَنَيْنَا الكلامَ في الدَّلالةِ على وجوبِ كونه عالِماً بجميعِ الأحكام، على كونه إماماً في سائرِ الدينِ، و لو جازَ أن يكونَ إماماً في بعضٍ من<sup>٣</sup> الدينِ دونَ بعضٍ، لَمَ يَجِبْ عندنا أن يكونَ عالِماً ببعضِ الذي ليس هو إماماً فيه<sup>٤</sup>.

### [الدليل الثاني]

و ممَّا يَدُلُّ أيضاً على ذلك: أنَّ الإمامَ قد ثَبَّتَ كونه حُجَّةً في الدينِ و حافظاً

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «- عنه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «- من».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «الذي هو إمام فيه» بدل «الذي ليس هو إماماً فيه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «- أيضاً».

للشريع، بما تقدم من الأدلة<sup>١</sup>، فلو جَوَزْنَا ذَهَابَ بعض الأحكام عنه، لَفَدَحَ ذلك<sup>٢</sup> في كونه حُجَّةً من وجهين:

أحدهما: أننا لا نأمن أن يكون ما ذهب عنه من أمر الدين ولم يكن عالماً به، ممَّا اتَّفَقَ لِلأُمَّةِ كِتْمَانُهُ وِالإِعْرَاضُ عَنْ نَقْلِهِ وَأَدَائِهِ؛ لَأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَإِذَا كُنَّا إِنَّمَا نَفْرَعُ فِيمَا يَجُوزُ عَلَيْهَا مِنَ الْكِتْمَانِ إِلَى بَيَانِ الْإِمَامِ وَاسْتِدْرَاكِه<sup>٣</sup> عَلَيْهَا، فَمَتَى جَوَزْنَا عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَذْهَبَ عَنْهُ بَعْضُ الْأَحْكَامِ، ارْتَفَعَتْ ثَقَّتُنَا بِوُصُولِ جَمِيعِ الشَّرْعِ إِلَيْنَا، وَهَذَا قَادِحٌ فِي كَوْنِ الْإِمَامِ حُجَّةً بِلَا شَكٍّ. وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ تَجْوِيزَ ذَهَابِ بَعْضِ الدِّينِ عَنْهُ وَإِشْكَالِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِ مِنْفَرٌّ عَنْ قَبُولِ قَوْلِهِ وَالْإِنْقِيَادِ لَهُ، وَ مَا نَفَرُّ<sup>٤</sup> عَنْ قَبُولِ قَوْلِهِ قَادِحٌ فِي كَوْنِهِ حُجَّةً.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ تَجْوِيزَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ غَيْرُ مِنْفَرٍّ، فَيَجِبُ أَنْ تَدْلُوا<sup>٥</sup> عَلَى كَوْنِهِ مِنْفَرًّا؛ وَ مَا تُنْكِرُونَ<sup>٦</sup> عَلَى مَنْ قَالَ لَكُمْ: «إِنَّ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ لَوْ كَانَ مِنْفَرًّا لَوْجَبَ أَنْ لَا يَصِحَّ مِمَّنْ جَوَزَهُ عَلَى الْإِمَامِ قَبُولُ قَوْلِهِ وَالْإِنْقِيَادُ لَهُ، وَ فِي الْعِلْمِ بَأَنَّ مَنْ جَوَزَ مَا ذَكَرْتُمُوهُ يَصِحُّ أَنْ يَنْقَادَ لَهُ وَ يَمْتَثِلَ<sup>٧</sup> أَمْرَهُ دَلَالَةً عَلَى بَطْلَانِ مَا اعْتَبَرْتُمُوهُ؟» لَأَنَّا لَمْ نَعِنِ بِالتَّنْفِيرِ<sup>٨</sup> مَا يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ الْقَوْلِ وَ يَرْفَعُ صَحَّةَ الْإِنْقِيَادِ، وَ لَيْسَ هَذَا

١. في «ج، ص، ط، ف»: «من الدلالة».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: - «ذلك».

٣. في «د»: «باستدراكه» بدل «و استدراكه».

٤. في المطبوع: «ينفر».

٥. في «د، ط، ف»: «أن يدلوا».

٦. في «د، ط، ف»: «و ما ينكرون».

٧. في «ط، ف» و الحجري: «و تمثيل». و في «د»: «و يمثل».

٨. في «ط»: «بالتنفر».

مُرَاد أَحَدٍ مِنَ الْمُحَصِّلِينَ بِذِكْرِ التَّنْفِيرِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا. وَالَّذِي أَرَدْنَاهُ أَنْ رَعِيَةَ الْإِمَامِ لَا يَكُونُونَ عِنْدَ تَجْوِيزِهِمْ عَلَيْهِ الْجَهْلَ بَعْضُ الدِّينِ وَشَطْرِهِ فِي السُّكُونِ إِلَى قَوْلِهِ وَالْإِنْقِيَادَ لَهُ<sup>١</sup> وَالْإِنْتِهَاءَ إِلَى أَمْرِهِ<sup>٢</sup>، كَهُمْ<sup>٣</sup> إِذَا لَمْ يَجُوزُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّهُ عَالِمٌ بِجَمِيعِ مَا هُوَ إِمَامٌ فِيهِ.

فَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَالَيْنِ فِيمَا يَقْتَضِي السُّكُونُ وَالْقُرْبَ مِنَ الْقَبُولِ كَانَ مُكَابِرًا لِعَقْلِهِ، وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُمْ فِي الْحَالَيْنِ مَعًا يَصِحُّ مِنْهُمْ الْقَبُولُ وَالْإِنْقِيَادُ وَلَا يُنْكِرُ<sup>٤</sup> وَقَوْعَهُمَا<sup>٥</sup> مِنْ جَهْتِهِمْ كَانَ مُحِقًّا إِلَّا أَنَّهُ<sup>٦</sup> غَيْرُ طَاعِنٍ عَلَى كَلَامِنَا؛ لِأَنَّا لَمْ نُرِدْ بِالتَّنْفِيرِ رَفْعَ<sup>٧</sup> الْإِمَامَانِ وَالصَّحَّةِ، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا مَا ذَكَرْنَاهُ.

عَلَى أَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٨</sup> مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْفَرًّا وَقَوْعُ الْقَبُولِ مِمَّنْ جَوَّزَهُ، لَأَخْرَجَ تَجْوِيزَ الْكِبَائِرِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَ حَالِ النُّبُوَّةِ وَفِي حَالِهَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنْفَرًّا وَقَوْعُ تَصْدِيقِهِمْ وَالْعَمَلِ بِشَرَائِعِهِمْ مِمَّنْ جَوَّزَهَا، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مُخْرَجٍ لَتَجْوِيزِ الْكِبَائِرِ مِنْ حُكْمِ التَّنْفِيرِ - الَّذِي هُوَ أَنَّ الْمَكْلُفِينَ لَا يَكُونُونَ عِنْدَهُ مِنَ السُّكُونِ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي يَكُونُونَ عَلَيْهِ إِذَا أَمِنُوهَا وَوَثِقُوا بِبَرَاءَتِهِ مِنْهَا - فَكَذَلِكَ

١. في «د»: - «والانقياد له».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «أمره».

٣. هكذا في «د» وحاشية «ج، ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «مثلهم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «ولا ينكرون».

٥. في «ط، ف»: «وقوعها».

٦. في المطبوع والحجري: «لأنه» بدل «إلا أنه».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «دفع».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «ما اعتبرناه».

٩. في «ج»: «وإذا».

القول فيما حَكَمْنَا به مِنْ حُصُولِ التَّنْفِيرِ عَمَّنْ جُوزَ عَلَيْهِ الْجَهْلُ بِأَكْثَرِ الدِّينِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَعْنِ بِهِ إِلَّا مَا عَنَاهُ مَنْ جَعَلَ تَجْوِيزَ الْكِبَائِرِ مَنْفَرًّا عَنِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

### [الدليل الثالث]

١٩/٢

و يَدُلُّ أَيْضاً عَلَى كَوْنِ الْإِمَامِ عَالِماً بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ: مَا ثَبَّتَ مِنْ وَجوبِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ فِي جَمِيعِ الدِّينِ، وَ لَيْسَ يَصِحُّ<sup>١</sup> الْاِقْتِدَاءُ فِي الشَّيْءِ بِمَنْ لَا يَعْلَمُهُ<sup>٢</sup>.  
وَ لَيْسَ لِلْمُخَالَفِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّا نَقْتَدِي بِهِ فِي مَا يَعْلَمُهُ، دُونَ مَا لَا يَعْلَمُهُ<sup>٣</sup>؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ قَبْلُ أَنَّهُ إِمَامٌ فِي جَمِيعِ الدِّينِ، وَأَنْ ثُبُوتَ كَوْنِهِ إِمَاماً فِي جَمِيعِهِ يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُقْتَدِئاً بِهِ فِي الْكُلِّ.

وَ إِذَا ثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَجوبُ كَوْنِهِ عَالِماً بِكُلِّ الْأَحْكَامِ اسْتِحَالَ اخْتِيَارُهُ، وَ وَجَبَ النَّصُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَقُومُ بِاخْتِيَارِهِ مِنَ الْأُمَّةِ لَا يَعْلَمُ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَخْتَارَ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ؟

فَأَمَّا حَوَالَةُ صَاحِبِ الْكِتَابِ - فِي أَوَّلِ مَا حَكَيْنَاهُ مِنْ كَلَامِهِ فِي هَذَا الْفَصْلِ - عَلَى مَا سَلَفَ لَهُ فِي إِبْطَالِ كَوْنِ الْإِمَامِ مَعْصُوماً، فَمَا أَحَالْنَا عَلَيْهِ قَدْ بَيَّنَّا بُطْلَانَهُ، وَ اسْتَقْصَيْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ عِنْدَ نُصْرَتِنَا الْأَدْلَةَ فِي وَجوبِ عَصْمَةِ الْإِمَامِ<sup>٤</sup>.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي مَا حَكَاهُ عَنَّا مِنَ الاسْتِدْلَالِ: «و إِلَّا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَكُونَ قَدْ كُلفَ الْقِيَامُ بِمَا لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ، وَ يَحُلُّ مَحَلَّ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ».

١. فِي «ص»: «بصحيح».

٢. فِي «ص»: «لا يعلم».

٣. فِي «ص»: «لا يعلم».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ١٢٣ وَ ١٣٥ وَ مَا بَعْدَهَا.

فإنّا لا نَعْتَمِدُ على ما ظَنَّهُ، ولا نُلْزِمُهُ<sup>١</sup> إِيَّاهُ أيضاً؛ بل الذي يُوَدِّي إلى ذلك<sup>٢</sup> من الفسادِ وفِعْلِ القَبِيحِ هو ما ذَكَرْنَاهُ<sup>٣</sup> في صَدْرِ كَلَامِنَا هَذَا وَاشْتَبَعْنَاهُ<sup>٤</sup>.  
و قد بَيَّنَّا أَنَّ الْعُقَلَاءَ يَسْتَقْبِحُونَ اسْتِكْفَاءَ الْأَمْرِ مِنْ لَا يَعْلَمُهُ<sup>٥</sup>، وَإِنْ كَانَ لَهُ إِلَى عِلْمِهِ سَبِيلٌ، وَ لَيْسَ إِذَا لَمْ يَقْبَحْ هَذَا<sup>٦</sup> الْفِعْلُ مِنْ حَيْثُ كَانَ تَكْلِيفاً لِمَا لَا يُطَاقُ لَا يَجِبُ قُبْحُهُ؛ لِأَنَّ جِهَاتِ الْقُبْحِ كَثِيرَةٌ، مِنْ جُمْلَتِهَا تَكْلِيفُ مَا لَا يُطَاقُ، وَ قد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا لَمْ يَقْبَحْ لِهَذَا<sup>٧</sup> الْوَجْهِ يَقْبَحُ لَغَيْرِهِ<sup>٨</sup>.  
فَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَنَّ جِهَةَ الْعَقْلِ عَلِمْتُمْ أَنَّ كَوْنَهُ<sup>٩</sup> عَالِماً بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنْ شَرَطٍ كَوْنِهِ إِمَاماً، أَوْ بِالسَّمْعِ؟».

فَقَدْ بَيَّنَّا فِي الْفَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ كَوْنَ الْإِمَامِ عَالِماً بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ لَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ الَّتِي لَا بُدَّ فِي الْعَقْلِ مِنْهَا<sup>١٠</sup>؛<sup>١١</sup> لِأَنَّ الْعَقْلَ كَانَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَقَعَ<sup>١٢</sup> الْعِبَادَةُ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ مِنْ شُرُوطِ<sup>١٣</sup> كَوْنِهِ إِمَاماً فِي الْعَقْلِ مَا يَجُوزُ فِي

٢٠/٢

١. في «د»: «ولا يلزمه».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «- أيضاً».

٣. في المطبوع: «+ إليه».

٤. في المطبوع والحجري: «ما ذكرناه».

٥. تقدّم في ص ٢٢٩.

٦. في «ص»: «لا يعلم».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ذلك».

٨. في «ج»: «بهذا».

٩. في «ج، ص»: «بغيره».

١٠. في «ص»: «أن يكون» بدل «أن كونه».

١١. تقدّم في ص ٢١٣.

١٢. في المطبوع والحجري: «منها في العقل» بدل «في العقل منها».

١٣. كذا في جميع النسخ والحجري. وفي المطبوع: «لا تقع».

١٤. في «د»: «شروطه».

العقل ثبوته وانتفاؤه معاً؟! وليس يجري<sup>١</sup> هذه الصفة مَجْرَى العصمة؛ لأن تلك يجب كون الإمام عليها في العقل وقبل الشرع وبعده. غير أنا وإن لم نجعل كونه عالماً بجميع الأحكام من الشروط العقلية في الإمامة، فإننا<sup>٢</sup> بعد العبادة بالشرائع<sup>٣</sup> وثبوت كون الإمام إماماً في جميع الدين نعلم<sup>٤</sup> بدليل العقل وقياسه أنه لا بد من أن يكون عالماً بجميع الأحكام، من الوجوه التي ذكرناها.

فإن أراد صاحب الكتاب بإضافة<sup>٥</sup> ذلك إلى العقل ما ذكرناه أولاً، فقد بينا أننا لا نجعل هذه الصفة من الشرائط العقلية الواجبة؛ لتجوز العقل ارتفاع العبادة بالشرائع. وإن أراد<sup>٦</sup> ما ذكرناه ثانياً، فليس يمنع من إضافته إلى العقل؛ بمعنى أننا نعلم بالعقل وأدلتيه بعد استقرار الشرائع وجوب كون الإمام عالماً بجميعها.

[قبح الإمامة مع فقد العلم، سواء كان هناك سبيل لتحصيل العلم، أم لا]

قال صاحب الكتاب:

فإن قالوا: كيف يصح أن يقوم بذلك، والقيام بالعمل لا يصح إلا مع العلم؟

قيل لهم: بأن يستدلّ حالاً بعد حالٍ ويجهّد، فيعرف ما ينزل من النوازل التي يلزمه الحكم فيها، وبأن يرجع في كثير من ذلك<sup>٧</sup> إلى

١. كذا في جميع النسخ والحجري. وفي المطبوع: «تجري».

٢. في «ج، ص، ط»: «فأما».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «بالشرع».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «يعلم».

٥. في «ج»: «بإضافته»، وفي «ط، ف»: «بإضافة».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «كان المراد» بدل «أراد».

٧. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «منها» بدل «من ذلك».

الرأي و الاجتهاد؛ كالجهاد و غيره.

و قد يجوز أيضاً أن يقوم بذلك على حقه، بأن يُراجع العلماء و يستشيرهم، فيحكم بما ثبت<sup>١</sup> عنده من أصح الأقاويل.  
و قد يجوز أيضاً من جهة العقل أن يكلف القبول من العلماء و أن يحكم بذلك؛ كما يقول كثير من الناس في حكم الحاكم، و كما نقوله<sup>٢</sup> [فيما كُلف به كثير من الناس]<sup>٣</sup> في باب الفتوى.

٢١/٢

و قد يجوز أيضاً أن يستدرك<sup>٤</sup> علم ما فُوض إليه [من الأحكام] بالرجوع إلى أخبار الآحاد، أو إلى قول الأمة التي قد ثبت أنها حجة<sup>٥</sup>.  
و قد يجوز أن يكلف فيما فُوض إليه أن ما علمه يحكم فيه، و ما لم يعلمه يتوقف فيه<sup>٦</sup>؛ لأن جميع الذي ذكرناه مما يجوز في العقل ورود التعلد<sup>٧</sup> به. [و إذا كان الأمر على ما ذكرناه، فمن أين أنه يجب أن يكون عالماً بجميع الأحكام، على السبيل الذي تعلّقوا به؟]<sup>٨</sup>  
يُقال له: هذا كلام من يظن أننا قبحنا ولاية الإمام و هو لا يعلم جميع

١. في حاشية «ف» و المغني: «يثبت».

٢. في «ط» و المغني: «كما يقوله». و في «ص»: «كما نقول».

٣. ما بين المعقوفين من المغني، و هكذا في الموارد الآتية.

٤. في «ج»: «أن يستدل». و في المغني: «أن يستند لعلم» بدل «أن يستدرك لعلم».

٥. في المغني: «الذي قد ثبت بالدليل أنه حجة». فعليه يكون مرجع الضمير في «أنه» إلى «قول الأمة»، و على ما في المتن يرجع الضمير إلى «الأمة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و ما لم يعلم توقف فيه».

٧. في المغني: «التعبير».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٤ - ١٠٥. و ما بين المعقوفين من المصدر.



الأحكام من حيث لم يكن له إلى العلم بها<sup>١</sup> سبيل، و قد بينّا أن وجود السبيل في هذا الموضع كعدمها إذا كان العلم بما أُسند إلى المولى مفقوداً<sup>٢</sup>، وأنه لا بُد من قُبْح هذه الولاية مع فَقْد العلم. فلا حاجة بنا إلى الكلام على ما عدّدته من وجوه العلم التي يجوز أن يرجع الإمام إليها؛ لأنه لو<sup>٣</sup> ثبّت في جميعها أنه طريق إلى العلم، و موصل إلى المعرفة بالأحكام، لم يُخل بما اعتمدناه؛ فكيف و أكثر ما أوردته لا يوصل عندنا إلى علم بكنهه<sup>٤</sup> و لا إلى ظنٍّ صحيح!

و قد قدّمنا الفرق بين التكليف و الولاية<sup>٥</sup>، فليس لمُتعلّق أن يتعلّق به.

ثم يُقال له: فأجز - قياساً<sup>٦</sup> على ما ذكرته - أن يستكفي بعض حُكماء ملوكنا<sup>٧</sup> أمر وزارته<sup>٨</sup> و تدبير مملكته من لا يعلم شيئاً من أحكام الوزارة و شروطها، أو لا يعلم جُلّها و جمهورها<sup>٩</sup>، و يحسن ذلك منه؛ من حيث كان الوزير مُتمكناً من أن يسأل عما يحتاج إليه أهل المعرفة، و يستفيد منهم حالاً بعد حال. و يعدل عن أن يوليها من يثق منه بالمعرفة و الكفاية<sup>١٠</sup>، و لا يحتاج<sup>١١</sup> في العلم بشروط الوزارة

١. في «ج»: - «بها».

٢. تقدّم في ص ٢٢٩.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «إن».

٤. كنه الشيء: نهايته، يقال: أعرّفه كُنه المعرفة. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٤٧ (كنه).

٥. تقدّم في ص ٢٣١.

٦. في «ص، ط، ف»: «فيما بينّا» بدل «قياساً».

٧. في «ص»: «بعض الحكّام بأن يكل» بدل «بعض حُكماء ملوكنا».

٨. في «د، ف»: «وزرائه».

٩. جمهور الناس، أي جُلهم. المغرب، ج ١، ص ١٥٧؛ شمس العلوم، ج ٢، ص ١١٦٩ (جمهور).

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «و الهداية».

١١. في «ص»: «فلا يحتاج».

و أحكامها إلى استزادةٍ و استفادةٍ، مع أنَّ أوصافهما و أحوالهما فيما يُظنُّ بهما مُساويةٌ إلَّا فيما ذكراه.

فإن<sup>١</sup> أجازَ هذا وَقَفَ مَوْقِعًا لَا يَشْكُ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ فِي قُبْحِهِ، وَ طَوْلَبَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ مَا أَجَازَهُ<sup>٢</sup> وَ بَيْنَ سَائِرِ مَا يَرْجِعُ فِي قُبْحِهِ إِلَى الْعُقَلَاءِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ فَرْقًا. وَ إِنْ مَنَعَ مِنْهُ قِيلَ لَهُ: وَ أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ هَذَا وَ بَيْنَ مَا أَجَزْتَهُ فِي الْإِمَامِ، وَ الْعِلَّةُ الَّتِي تَطَرَّقَتْ بِهَا<sup>٣</sup> إِلَى حُسْنِ وَ لَايْتِهِ مَعَ فَقْدِهِ لِلْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ حَاصِلَةٌ فِيمَا عَارَضْنَاكَ بِهِ، وَ هِيَ إِمْكَانُ التَّعْرِيفِ وَ التَّعَلُّمِ؟

فَإِنْ قَالَ: لَيْسَ يُشْبِهُ مَا أَجَزْتَهُ فِي الْإِمَامِ مَا عَارَضْتُمْ بِهِ؛ لِأَنِّي لَمْ أَجِزْ أَنْ يُؤَلَّى الْإِمَامَةُ مَنْ لَا يَعْلَمُ الْأَحْكَامَ، وَ يُعَدَّلُ بِهَا عَمَّنْ يَعْلَمُهَا، وَ الْإِزَامُكُمْ تَضَمَّنَ هَذَا الْوَجْهَ. قِيلَ لَهُ: لَا بُدَّ مِنْ جَوَازِ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِكِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ<sup>٤</sup> عِنْدَكَ كَوْنُ الْإِمَامِ<sup>٥</sup> عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شُرُوطِهَا عِنْدَكَ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ وَ أَكْثَرُهُمْ ثَوَابًا. وَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَا ذَكَرْنَاهُ شَرْطًا جَازًا أَنْ يُعَدَّلَ عَمَّنْ حَصَلَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْغَيْرُ مِمَّنْ يَتِمَكَّنُ<sup>٦</sup> مِنَ التَّعْرِيفِ وَ التَّوَصُّلِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الشَّرْطُ عِنْدَكَ، دُونَ الْأَوَّلِ.

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا قَبِحَ مِنَ الْمَلِكِ أَنْ يُؤَلَّى وَ زَارَتْهُ مَنْ لَا يَعْلَمُهَا وَ يُسَيِّدُ أَمْرَ كِتَابَتِهِ إِلَى مَنْ لَا يُحْسِنُهَا - وَ إِنْ كَانَ لَهُمَا إِلَى التَّعْرِيفِ سَبِيلٌ - مِنْ حَيْثُ كَانَ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌّ

١. في «ج»: «فإذا».

٢. في «ص»: «+ «به»».

٣. في المطبوع و الحجري: - «بها».

٤. في «ص»: «الإمام».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «كونه» بدل «كون الإمام».

٦. في «ص»: «يمكن».

عَلَيْهِ وَتَفْوِيتٌ لِمَنَافِعِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَضِرَّ بِمَا يَتَأَخَّرُ مِنْ تَدْبِيرِ أَمْرِ مَمْلَكَتِهِ، وَيَتِمَادَى مِنْ تَنْفِيزِ أُمُورِهِ. وَلَيْسَ هَذَا حُكْمَ الْإِمَامَةِ<sup>٢</sup>؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي يَتَوَلَّاهَا الْإِمَامُ لَا ضَرَرَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي تَأَخُّرِهَا وَلَا عَلَى أَحَدٍ، وَإِذَا كَانَتِ الْعِبَادَةُ بِهَا فِي الْأَصْلِ غَيْرَ وَاجِبَةٍ بِالْعَقْلِ، فَتَأَخُّرُهَا أَوْلَى بِأَنْ يَجُوزَ الْعَقْلُ.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ظَنَنْتَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قُبْحُ هَذِهِ الْوَلَايَةِ<sup>٣</sup> الَّتِي قَدَرْنَاهَا يَرْجِعُ إِلَى اسْتِضْرَارِ الْمَلِكِ وَفَوْتِ مَنَافِعِهِ، لَوَجَبَ أَنْ يَحْسُنَ مِنْهُ وَلَايَةً مَن ذَكَرْنَا حَالَهُ عَلَى بَعْضِ مَنْ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي تَأَخُّرِ أَمْرِ تَدْبِيرِهِ، وَلَا يُلْحَقُهُ مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ فَوْتِ مَنَافِعِهِ. وَلَيْسَ هَذَا التَّقْدِيرُ بِمُسْتَبْعَدٍ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ رَعَايَا الْمَلِكِ قَدْ يَخْتَلِفُ<sup>٤</sup> أَحْوَالُهُمْ فِيمَا يَمَسُّ الْمَلِكَ مِنْ أُمُورِهِمْ؛ فَيَكُونُ فِيهِمْ مَنْ يَسْتَضِرُّ بِتَأَخُّرِ أَمْرِ تَدْبِيرِهِمْ وَسِيَاسَتِهِمْ، وَفِيهِمْ مَنْ لَا يَكُونُ هَذَا حُكْمَهُ. وَإِذَا كَانَ جَمِيعُ الْعُقَلَاءِ يَسْتَقْبِحُونَ هَذِهِ الْوَلَايَةَ وَإِنْ لَمْ يَعُدَّ مِنْهَا ضَرَرٌ عَلَى الْمَلِكِ كَاسْتِقْبَاحِهِمُ الْأُولَى<sup>٥</sup>، عَلِمْنَا أَنَّهُ<sup>٦</sup> لَا مُعْتَبَرَ بِالضَّرَرِ، وَأَنَّ<sup>٧</sup> عِلَّةَ الْقُبْحِ فَقَدْ عِلِمَ الْمُسْتَكْفَى بِمَا فُوضَ إِلَيْهِ. وَبَعْدُ، فَلَوْ قُبِحَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّاهِدِ لِمَا يَعُودُ بِهِ مِنَ الضَّرَرِ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَسْتَقْبَحَهُ مِنَ الْعُقَلَاءِ إِلَّا مَنْ عِلِمَ بِحُصُولِ الضَّرَرِ فِيهِ عَلَى الْمُؤَلِّي، وَلَوَجَبَ أَنْ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «تدبيره».

٢. في «ج، ص»: «الإمام».

٣. في «د»: «الوزارة».

٤. كذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «قد تختلف».

٥. وهي تولية من يعود الضرر بولايته على المؤلي.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أن».

٧. كذا في جميع النسخ والحجري. وفي المطبوع: «[وأنه ليس]»، وقال المحقق في الهامش:

«التكلمة لاستقامة المعنى». وهو كما ترى.

يَكُونُ اسْتِقْبَاحُهُمْ لَهُ مِمَّنْ كَثُرَ<sup>١</sup> مَا يَعُودُ بِهِ مِنَ الضَّرَرِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ، وَلَوْ مُمْهِمٌ لَهُ<sup>٢</sup> أَعْظَمُ، حَتَّى يَكُونَ الاسْتِقْبَاحُ تَابِعاً لِلضَّرَرِ؛ يَزِيدُ بزيادته، وَيَنْقُصُ بِنقصانه؛ وَكُلُّ هَذَا مِمَّا يُعْلَمُ خِلَافُهُ.

٢٤/٢

على أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ جَعَلَ قُبْحَ اسْتِكْفَاءِ الْأَمْرِ مِنْ لَا يَعْلَمُهُ وَلَا يَضْطَلِعُ بِهِ رَاجِعاً إِلَى مَا يَعُودُ بِهِ مِنَ الضَّرَرِ، وَبَيْنَ الْمُجْبِرَةِ إِذَا ادَّعَتْ أَنَّ جَمِيعَ الْقَبَائِحِ - كَالظُّلْمِ وَالكَذِبِ وَتَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ - إِنَّمَا اسْتَقْبَحَهَا الْعُقْلَاءُ فِي الشَّاهِدِ لِمَا يَلْحَقُ فَاعِلِهَا<sup>٣</sup> مِنَ الضَّرَرِ، إِمَّا بِاسْتِحْقَاقِ الْعِقَابِ، أَوْ بِاللُّومِ وَالتَّهْجِينِ<sup>٤</sup> مِنَ الْعُقْلَاءِ، وَتَطَرَّقَتْ بِذَلِكَ إِلَى حُسْنِهَا مِنْ فِعْلِ اللَّهِ<sup>٥</sup> تَعَالَى مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجُزْ عَلَيْهِ الْإِسْتِضْرَارُ!

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «يَجُوزُ<sup>٦</sup> أَنْ يُكَلَّفَ الْقَبُولَ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَمَا يُقَالُ فِي الْفَتَوَى، وَيَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي حُكْمِ الْحَاكِمِ».

فَإِنَّ الْعَامِّيَّ إِنَّمَا سَأَغَ<sup>٧</sup> فِي الْعَقْلِ أَنْ يُكَلَّفَ<sup>٨</sup> الْقَبُولَ مِنْ غَيْرِهِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ<sup>٩</sup> مُتَوَلِّياً لِلْحُكْمِ فِيمَا جَهَلَهُ وَلَا مَنْصوباً لِلْقَضَاءِ فِيهِ، فَجَازَ أَنْ يَرْجَعَ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فَرَضُهُ. وَلَيْسَ هَذَا حُكْمَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ الْحَاكِمُ فِي سَائِرِ الدِّينِ،

١. في المطبوع: «من كثرة» بدل «ممن كثر».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فاعلها».

٤. تهجين الأمر: تقييحه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢١٧ (هجن).

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «القديم» بدل «الله».

٦. في «ص، ط، ف»: «يجواز».

٧. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «إنما يسوغ».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن العامي يسوغ له ذلك في العقل وأن يكلف».

٩. في «ص، ط»: «لم ينكر».

و المنصوب للقضاء في جميعه. ولو كان بمنزلة العامي<sup>١</sup> في سقوط ولاية الحكم عنه، لجاز أن يتساوى منزلتهما في التعبد بالرجوع إلى العلماء. فأما الحاكم فليس يجوز<sup>٢</sup> أن يجهل شيئاً مما نُصِبَ للحكم فيه، ومن نصب حاكماً لا معرفة عنده بالحكم كان سفيهاً، وكل ما يجهله الحُكَّامُ المُتَوَلَّونَ مِن قِبَلِ الإمام فهو خارج من ولايتهم،<sup>٣</sup> و موقوف على حكم الإمام، أو حكم غيره ممن له معرفة به.

### [ضرورة كون الرسول عالماً بجميع الأحكام]

قال صاحب الكتاب:

فإن قالوا: لو جاز في الإمام ما ذكرتم، لجاز في الرسول مثله. قيل لهم: إنا نجزئ من جهة العقل كثيراً مما ذكرناه، بأن يستعبد<sup>٥</sup> الله تعالى في الأحكام بأن يجتهد، أو بأن يحكم بما تقرَّرَ عنده في عقله، أو بأن يتوقف في كثير من ذلك إلى ما شاكله<sup>٦</sup>، وإنما نمنعه الآن لا لأن في العقل كان لا يجوز التعبد به، بل لأن الدلالة في الشرع دلت على خلافه....<sup>٨</sup>

١. في «ج، ص»: «فلو كان يجوز له ما يجوز للعامي».

٢. في «ج، ف»: «+ «له»».

٣. في «ج»: «- «و»».

٤. في «ج»: «جاز».

٥. الضمير راجع إلى الرسول.

٦. في المغني: «و ما شاكله» بدل «إلى ما شاكله».

٧. هكذا في جميع النسخ و الحجري و المغني. و في المطبوع: «- في». و قال المحقق في الهامش:

«في الأصل: في العقل»، و أصلنا العبارة عن المغني. مع أن ما في المغني مطابق للمتن.

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٥.

يُقَالُ له: إذا أَجَزْتَ ذَلِكَ فِي الرِّسُولِ كإِجَازَتِكَ إِيَّاهُ فِي الْإِمَامِ، كَانَ الْكَلَامُ عَلَيْكَ فِي الْأَمْرَيْنِ<sup>١</sup> وَاحِدًا، وَمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٢</sup> مِنَ الْأَدْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ يَتَنَاوَلُ الْخِلَافَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ؛ لِأَنَّ الرِّسُولَ إِذَا كَانَ حَاكِمًا فِي سَائِرِ الدِّينِ، وَإِمَامًا فِي جَمِيعِهِ، وَجَبَ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِالْأَحْكَامِ مَا أَوْجَبْنَاهُ فِي الْإِمَامِ.

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «يَحْكُمُ بِمَا تَقَرَّرَ فِي عَقْلِهِ، وَتَتَوَقَّفُ فِي مَوَاضِعَ».

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِ حُكْمٌ مَشْرُوعٌ نَصَبَهُ لِلْحُكْمِ بِهِ وَجَعَلَهُ الْإِمَامَ فِيهِ، فَهَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ، وَهُوَ الَّذِي بَيَّنَّا فَسَادَهُ بِكُلِّ الَّذِي تَقَدَّمَ. وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ يَتَوَقَّفُ أَوْ يَرْجِعُ<sup>٣</sup> إِلَى الْعَقْلِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ حُكْمٌ مَشْرُوعٌ نُصِبَ حَاكِمًا بِهِ وَمُمْضِيًا لَهُ، بَلِ الْعِبَادَةُ فِيهِ هِيَ التَّوَقُّفُ أَوْ الرَّجُوعُ إِلَى الْعَقْلِ، فَهَذَا مِمَّا لَا نَأْبَاهُ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَوْجِبُ أَنْ يَعْلَمَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمَشْرُوعَةِ الَّتِي جُعِلَ إِمَامًا فِيهَا وَحَاكِمًا بِهَا؛ فَمَا<sup>٥</sup> لَا حُكْمَ فِيهِ، أَوْ فِيهِ حُكْمٌ لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْعِ الَّذِي هُوَ إِمَامٌ فِيهِ<sup>٦</sup> لِأَهْلِهِ خَارِجٌ عَمَّا أَوْجَبْنَاهُ.

وَإِلَى مَعْنَى هَذَا الْجَوَابِ نَرْجِعُ إِذَا سُئِلْنَا عَنْ سَبَبِ مَا رَوَى مِنْ تَوَقُّفِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ - كَقِصَّةِ الْمُجَادَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا -؛ لِأَنَّ الَّذِي تَوَقَّفَ<sup>٧</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حُكْمٌ فِي شَرْعِهِ فَيَجِبُ عِلْمُهُ بِهِ،

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «فِي الْأَمْرَيْنِ عَلَيْكَ» بَدَل «عَلَيْكَ فِي الْأَمْرَيْنِ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: «وَمَا ذَكَرْنَاهُ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَيَرْجِعُ».

٤. فِي «ج، ط»: «مَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: «مِمَّا».

٦. فِي «د»: - «فِيهِ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَتَوَقَّفُ».

و فرضه فيه هو ما صنعه عليه السلام<sup>١</sup> من التوقيف و انتظار الوحي. و ليس هذا حكم ما أنكرناه من فقد علم الإمام بالأحكام المشروعة المبيّنة التي هو إمام فيها<sup>٢</sup>.

٢٦/٢

[ضرورة علم الإمام بالأحكام، دون بواطن الأمور]

قال صاحب الكتاب:

و بعدُ، فإنّه يُقال لهم: أيجب في جملة<sup>٣</sup> العقل أن لا يقع من الإمام الخطأ فيما يقوم به؟

فإن قالوا بذلك لزمهم أن يكون عالماً بالأمور الباطنة<sup>٤</sup> ممّا يُرفعُ إليه كما يكون عالماً بالأحكام؛ لأنّهم إن لم يقولوا بذلك فلا بُدَّ من تجويزهم الغلط عليه.

ثم ذكر إقامة الحدّ على من يكذب عليه الشهود، وأخذ المال من زيد ودفعه إلى عمرو وهو لا يستحقّه؛ قال:

و هذا يوجب عليهم أن يكون عالماً بالغيب و سائر أحوال الناس. و على هذا الوجه ألزمهم شيوخنا أن يكون الإمام عارفاً بالصنائع و الحرّف، إلى غير ذلك ممّا يصحُّ الترافع فيه<sup>٥</sup>.

١. في «ج، ص»: «صلى الله عليه وآله».

٢. في «ج، ص، ف» و الحجري: «المشروعة التي هي مبيّنة و هو إمام فيها».

٣. في المطبوع و الحجري: «في حكمة». و في المغني: «جملة».

٤. في «د»: «الباطنة».

٥. في «ج، ص، ط» و المغني: «يدفع».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٥ - ١٠٦ نقلاً بالمعنى، و نصّ عبارته هكذا: «... فلا بدّ من تجويزهم الغلط عليهم بأن يعرف أنّ الحكم فيما تنازعه إذا ثبت أنّ الحدّ واجب لله

يُقَالُ له: كَيْفَ ظَنَنْتَ أَنَّ الْعِلْمَ بِبَوَاطِنِ الْأُمُورِ وَمَغْيِبِهَا<sup>١</sup> يَجْرِي مَجْرَى مَا أَوْجَبْنَاهُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ؟! أَوْ مَا عَلِمْتَ أَنَّا إِنَّمَا أَوْجَبْنَا إِحَاطَةَ الْإِمَامِ بِالْأَحْكَامِ مِنْ حَيْثُ كَانَ لِلَّهِ تَعَالَى حُكْمٌ مُشْرُوعٌ فِي الْحَوَادِثِ أَوْ جَبَّ عَلَيْهِ إِمْضَاءُهُ، وَجَعَلَهُ حَاكِمًا بِهِ وَإِمَامًا فِيهِ؟ فَهَلْ لِلَّهِ تَعَالَى فِي بَاطِنِ الْحَوَادِثِ حُكْمٌ يَخَالِفُ الظَّاهِرَ<sup>٢</sup> شَرَعَهُ وَ<sup>٣</sup> أَوْ جَبَّ<sup>٤</sup> عَلَى الْإِمَامِ الْعَمَلُ بِهِ؟

و كَيْفَ عَدَدْتَ مِنْ<sup>٥</sup> جُمْلَةِ الْغُلَطِ فِي الْحُكْمِ إِقَامَةَ الْحَدِّ عَلَى مَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ وَأَخَذَ الْمَالَ مِمَّنْ هُوَ فِي الْبَاطِنِ بَرِيءٌ<sup>٦</sup> الذِّمَّةِ مِنْهُ؟ وَ أَيْ غُلَطٍ فِي ذَلِكَ وَ هُوَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٦</sup> فِي هَذِهِ الْحَوَادِثِ الَّذِي أَوْجَبَ عَلَى الْإِمَامِ إِقَامَتَهُ وَ إِمْضَاءَهُ، دُونَ

٢٧/٢

«و يشهد مع ذلك الشهود زوراً و كذباً، فيلزمه إقامة الحد، و يكون مقيماً له في غير موضعه، أو يكون أخذاً للمال من زيد، دافعاً إلى عمرو، و ليس هو في الباطن بحق له. فلا بد من أن يجوزوا عليه هذا الغلط و يقولوا بأنه كما يعلم الأحكام يعلم ما يجري مجرى الغيب من الفصل بين الدعوى الصحيحة و الدعوى الفاسدة و بين من يشهد بالحق أو بالباطل، أو بأن يعرف أن ما تحاكموا فيه ثابت أو ليس بثابت، أو أنه مما قصر أو لم يقصر، إلى غير ذلك من بواطن هذه الأمور. و هذا يوجب عليهم أن يكون عالماً بالغيب و بسائر أحوال الناس؛ لأنه لا شيء يُذكر في ذلك إلا و قد بصح أن تقع فيه المنازعة و يحصل فيه الترافع؛ فإذا لم يجب ذلك فغير ممتنع أن يكون عالماً بالأحكام و يكلف الاجتهاد فيه و إن جاز معه الغلط على غير تعمد؛ لأنه لو وجب من جهة العقل أن يكون محروماً من ذلك لوجب مثله في سائر ما قدّمناه. و على هذا ألزمهم شيوخنا - رحمهم الله - أن يكون الإمام عارفاً بالصنائع و الجرف، إلى غير ذلك مما بصح وقوع الترافع فيه، و شنعوا عليهم بما لا يلتزمه العقلاء».

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و مغايبها».

٢. في «ج» و المطبوع و الحجري: «للظاهر» بدل «الظاهر».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «والمطبوع: «واجب».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

٦. في المطبوع و الحجري: «- تعالى».



الباطن الذي لا عبادة على الإمام فيه؟

ثم يقال له: أليس جائزاً عندك في العقل أن يكون لله تعالى حكمٌ أو أحكامٌ في الشريعة بينها و دلّ عليها لا يعلمها الإمام؟

فلا بُدَّ من «بلى»؛ لأنه في <sup>٢</sup> تعاطي نُصرة هذا المذهب.

فيقال له: فهل لله تعالى حكمٌ في بواطن <sup>٣</sup> الحوادث تبعاً للإمام به أو غيره؟ كأنه مثلاً تبعاً بمعرفة كون المشهود عليه مستحقاً للحدّ على الحقيقة، وأن الشهود صادقون في شهادتهم.

فإذا قال: «لا»، قيل له: فكيف <sup>٤</sup> ألزمت من أوجب علم الإمام بالأحكام المشروعة أن يعلم ما لا شرع فيه ولا عبادة به؟! وإنما كان يلزم كلامك على سبيل المناقضة أن لو كان الله تعالى قد تبعاً في الباطن بعبادات وأحكام وأوجب على الإمام العمل بها، فأجزناه عليه أن لا يعلمها، وهذا ممّا لم نُجزه. والفرق بين ما أنكرناه وأجزناه واضح.

فإن قال: فأنأقول أيضاً: إن حكم الله تعالى فيما لا يعلمه الإمام، وفرضه عليه هو الاجتهاد والاستدلال.

قيل له: ليس الاستدلال هو الحكم المتعبد بامضائه، بل الاستدلال هو الطريق

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

٣. في «ص»: «باطن».

٤. في «ص»: «كيف».

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و أجزنا».

٦. في المطبوع: «وهذا».

إِلَى الْحُكْمِ، وَالْحُكْمُ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ؛ فَإِذَا كَانَ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْحَادِثَةِ التَّحْرِيمَ أَوْ التَّحْلِيلَ، وَالْإِمَامُ حَاكِمٌ فِي جَمِيعِ الدِّينِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْحُكْمِ نَفْسِهِ لَا بِالطَّرِيقِ إِلَيْهِ، وَإِلَّا أَذَى إِلَى جَوَازِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يَسْتَقْبِحُهُ الْعُقَلَاءُ.

### [بيان الفرق بين علم الإمام و علم الأمراء]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

٢٨/٢

و بَعْدُ، فَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ يَلْزَمُهُمْ فِي الْأُمَرَاءِ، فَيُقَالُ لَهُمْ: فَيَجِبُ إِذَا كَانُوا يَقُومُونَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ أَنْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِكُلِّ الْأَحْكَامِ؛ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ، وَأَنْ لَا يَجُوزَ أَنْ يَرُدَّ التَّعَبُّدُ بِاخْتِيَارِ أَمِيرٍ وَ حَاكِمٍ لَا يَكُونُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. وَ بُطْلَانُ ذَلِكَ يُبَيِّنُ فُسَادَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ.

فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ أَلْزَمَهُمْ شَيْوْخُنَا فِي أُمَرَاءِ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِكُلِّ مَا يَعْلَمُهُ الْإِمَامُ.<sup>٣</sup>

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ أُمَرَاءُ الْإِمَامِ وَ حُكَّامُهُ بِوَلَاةٍ فِي جَمِيعِ الدِّينِ، وَ لَيْسَ إِلَيْهِمُ الْحُكْمُ فِي جَمِيعِ مَا يَحْكُمُ فِيهِ الْإِمَامُ، وَ لَوْ كَانُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَلَزِمَ فِيهِمْ مَا أَوْجَبْنَاهُ فِي الْإِمَامِ. وَ كَيْفَ يَكُونُونَ حُكَّامًا فِي جَمِيعِ الدِّينِ، وَ قَدْ يَلْزَمُهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْحَوَادِثِ وَ النُّوَائِبِ مُطَالَعَةُ الْإِمَامِ وَ الرَّجُوعُ إِلَى حُكْمِهِ فِيهَا، وَ يَكُونُ مُحْظُورًا عَلَيْهِمُ الْإِسْتِبْدَاءُ بِأَمْصَانِهَا دُونَهُ؟

١. في «د»: «وإذا».

٢. في «ج، ص»: «و».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٦.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «كل».

٥. في حاشية «ص»: «متابعة». و طالع فلاناً: نظر ما عنده.

والذي يَجِبُ في الأميرِ والحاكمِ أن يكونَ كُلُّ واحدٍ<sup>١</sup> مِنْهُمَا عالِماً بما أُسِنَدَ إليه، و قَصُرَتْ وِلَايَتُهُ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ؛ ولهذا ما<sup>٣</sup> يَكُونُ للإمامِ في البَلَدِ الواحدِ خُلَفَاءُ جَمَاعَةً، فَيَكُونُ بَعْضُهُمْ خَلِيفَةً لَهُ عَلَى تَدْبِيرِ الْجَيْشِ<sup>٤</sup> وَ الْحَرْبِ وَ سَدِّ الثُّغُورِ، وَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْخَرَجِ وَ جَبَايَةِ الْأَمْوَالِ، وَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْأَحْكَامِ وَ الْقَضَاءِ<sup>٥</sup> بَيْنَ النَّاسِ. وَ يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ لَهُ عَلَى الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ جَمَاعَةٌ<sup>٦</sup> مِنَ الْخُلَفَاءِ؛ يَخْتَصُّ كُلُّ<sup>٧</sup> وَاحِدٍ مِنْهُمْ<sup>٨</sup> بِوِلَايَةِ الْحُكْمِ فِي الْجُزْءِ الَّذِي يُحْسِنُهُ مِنَ الشَّرِيعَةِ وَ يَقُومُ بِهِ. وَ كُلُّ هَذَا مِمَّا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِمَامِ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ وِلَايَتَهُ عَامَّةٌ غَيْرُ خَاصَّةٍ، وَ هُوَ إِمَامٌ فِي الْكُلِّ وَ حَاكِمٌ فِي الْجَمِيعِ.

وَ فِي الْجُمْلَةِ<sup>٩</sup> فَالَّذِي يَجِبُ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِنَا فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ الْأَمِيرُ أَوْ الْحَاكِمُ<sup>١٠</sup> عالِماً بما تَوَلَّاهُ وَ فُوُضَ إِلَيْهِ، وَ هَكَذَا نَقُولُ.

عَلَى أَنَّ الْأَمْرَاءَ لَوْ وَجَبَ فِيهِمُ الْعِلْمُ بِسَائِرِ الْأَحْكَامِ مِثْلَ الْإِمَامِ، لَمْ يَسْتَجِزْ حُصُولُ وِلَايَتِهِم بِالْإِخْتِيَارِ، وَ لَمْ يَجِبْ<sup>١١</sup> النَّصُّ عَلَيْهِمْ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ

١. في «ص»: - «واحد».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و قصر في ولايته».

٣. في «ص»: «كما».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «تدبير الجماعة».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «على القضاء و الأحكام».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عدة».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: - «كل».

٨. في المطبوع و الحجري: - «منهم».

٩. في المطبوع و الحجري: - «و في الجملة».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «و الحاكم».

١١. في «ج، ص، ط»: «و يجب».

في الإمام؛ لأننا إنما أخلنا اختيار الإمام مع كونه عالمًا بكل الأحكام من جهة أن المتولي لاختياره من الأمة<sup>١</sup> لا يعلم جميع الأحكام، فلا يصح منهم اختيار من هذه صفته. والإمام يعلم سائر الأحكام، فيجوز أن يختار من يعلمها، ويفرق بين العالم بها وبين من ليس بعالم بالامتحان؛ لأنه عالم بها وبوجه<sup>٢</sup> المحنة فيها.

وأكثر ما يمكن أن يقال هاهنا: أن اختيار من يعلم كل الأحكام يطول و يتمادى<sup>٣</sup> أو لا يضبط؛ لإتساع الأحكام وتفرعها.

و يمكن من ينصر هذه الطريقة أن يقول: إن الأحكام وإن كثرت فقد ثبت بالدليل أن لله تعالى في كل شيء منها حكمًا مبيّنًا؛ إما بنص مجمل أو مفصل، وقد يجوز أن يحيط بذلك عالم واحد، وكما يجوز أن يحيط به فيجوز أن يمتحن فيه بالمسألة عن جملة جملة،<sup>٤</sup> وإن كانت مستعملة على فروع كثيرة<sup>٥</sup> وأحكام في أعيان لا تحصي؛ فإن<sup>٦</sup> ذلك لا يبعد على العالم بما يمتحن فيه، لا سيما إذا كان معصومًا مؤققًا وإن بعد على غيره.

على أن المحنة لو تطاولت وتمادى زمانها واستبعدت لهذا الوجه، لم يخل بما أوردناه بالكلام؛ لأن غرضنا بيان أن الوجه الذي منه يستحيل اختيار الإمام ويجب

١. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

٢. في المطبوع: «و بوجهة». وفي الحجري: «و بوجهه».

٣. هكذا في «ج، د، ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «العالم الواحد بذلك» بدل «بذلك عالم واحد».

٥. في «د»: «جملة» الثانية.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «كثيرة».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «وإن».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «من الكلام».

النَّصُّ عَلَيْهِ غَيْرُ حَاصِلٍ فِي الْأُمَرَاءِ؛ لِيَبْطُلَ بِذَلِكَ قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأُمَرَاءُ<sup>١</sup> عَالَمِينَ بِكُلِّ الْأَحْكَامِ، وَأَنْ لَا يَجُوزَ أَنْ يَرِدَ التَّعَبُّدُ<sup>٢</sup> بِاخْتِيَارِ أَمِيرٍ وَحَاكِمٍ؛ لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ». وَمَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا أَقْوَى وَأَوْلَى بِأَنْ يَعْتَمِدَهُ<sup>٣</sup>.

[نفي أفضلية الإمام على الرسول في العلم]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَيَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَفْضَلَ حَالًا فِي الْعِلْمِ مِنَ الرَّسُولِ؛ لِأَنَّهُ لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ كُلَّ الْأَحْكَامِ، بَلْ كَانَ الْوَحْيُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ بَوَاطِينَ الْأُمُورِ؛ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٥</sup> أَنَّهُ كَانَ يَحْكُمُ بِالظَّاهِرِ وَيَتَوَلَّى اللَّهُ تَعَالَى السَّرَائِرَ، وَأَنَّهُ يَقْضِي بَنَحْوِ مَا يَسْمَعُ، وَأَنَّهُ إِذَا قَضَى بِشَيْءٍ لِوَاحِدٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ إِذَا عَلِمَ خِلَافَهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا رُوِيَ عَنْهُ<sup>٧</sup> فِي هَذَا الْبَابِ. وَكُلُّ قَوْلٍ يُوَدِّي إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَعْلَى رُتْبَةً مِنَ الرَّسُولِ وَجَبَ فَسَادُهُ<sup>٨</sup>.

١. في «د»: «فيجب أن يكونوا، يعني الأمراء».

٢. من هنا إلى قوله بعد صفحتين تقريباً: «لأن كل ذلك مما يجوز التعبد به» قد سقط من نسخة «ط».

٣. في «ج، ص، ف»: «و أولى أن يعتمد».

٤. في «د، ط» والمطبوع والحجري: «لا شك أنه». وفي المغني: - «لا شك في أنه».

٥. في «ج، ص، ف» والمغني: - «عليه السلام».

٦. في «ج»: «لو». وفي «ص»: «إن».

٧. في «ص»: - «عنه».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٦ - ١٠٧.

فَيُقَالُ لَهُ: كَيْفَ يَلْزَمُ أَنْ يَزِيدَ الْإِمَامُ فِي الْعِلْمِ عَلَى الرَّسُولِ وَالْإِمَامُ مُسْتَمِدٌّ<sup>١</sup> مِنَ الرَّسُولِ، وَ مَا حَصَلَ لَهُ عِلْمُهُ مِنْ أَحْكَامِ الدِّينِ فَعَنهُ أَخَذَهُ، وَ مِنْ جِهَتِهِ اسْتَفَادَهُ؟ فَأَمَّا مَعْرِفَةُ الرَّسُولِ بِالشَّيْءِ إِذَا نَزَلَ بِهِ الْوَحْيُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِهِ: فَلَأَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ الْوَحْيِ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَرْعِهِ وَ لَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا هُوَ إِمَامٌ فِيهِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِنَا<sup>٢</sup>؛<sup>٣</sup> غَيْرَ أَنَّهُ بَعْدَ تَكَامُلِ الشَّرْعِ وَ نُزُولِ الْوَحْيِ بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَارِفٍ بَعْضُهَا. وَ كَمَا أَنَّ الرَّسُولَ قَبْلَ تَكَامُلِ الشَّرْعِ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِسَائِرِ الْأَحْكَامِ، كَذَلِكَ الْإِمَامُ قَبْلَ حَالِ إِمَامَتِهِ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْأَحْكَامِ، وَ إِنَّمَا يَجِبُ فِي النَّبِيِّ وَالْإِمَامِ مَعَ الْعِلْمِ بِمَا كَانَا إِمَامَيْنِ فِيهِ، وَ مُتَعَبِّدَيْنِ بِالْحُكْمِ بِهِ؛ فَمَا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوعًا خَارِجًا عَنْ هَذَا، وَ كَذَلِكَ<sup>٤</sup> الْأَحْوَالُ الَّتِي تَتَقَدَّمُ حَالَ الْإِمَامَةِ.

فَأَمَّا الْعِلْمُ بِالْبَوَاطِينِ فَمِمَّا لَا يَجِبُ<sup>٥</sup> فِي النَّبِيِّ وَ لَا فِي<sup>٦</sup> الْإِمَامِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ<sup>٧</sup>. وَ قَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الْعِلْمِ بِأَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الظَّاهِرَةِ بِمَا لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ<sup>٨</sup>.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا جَارَى فِي الرَّسُولِ أَنْ يَعْلَمَ ذَلِكَ حَالًا بَعْدَ حَالٍ لِأَمْرِ يَرْجِعُ

١. فِي «ص، ف» وَ حَاشِيَةِ «ج»: «يَسْتَمِدُّ».

٢. فِي «ج، ص، ف» + «أَنَّهُ كَذَلِكَ».

٣. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٤٤.

٤. فِي «ج، ص، ف»: «فَكَذَلِكَ».

٥. فِي «ج، ص، ف»: «لَمْ يَجِبْ».

٦. فِي «ج، ص، ف»: «فِي».

٧. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٤٦.

٨. فِي «د»: «مُتَأَمِّلُهُ». وَ فِي «ج، ص، ف»: «مُتَأَمِّلٌ مُحْصَلٌ».

إلى تَمَكُّنِهِ مِنَ الْوَحْيِ وَتَوْقُّعِهِ<sup>١</sup> لَهُ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْوَحْيَ عَنْهُ مُنْقَطِعٌ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي ابْتِدَاءِ أَمْرِهِ مُسْتَعْرِقًا لِلْعُلُومِ [وَأَنْ يَكُونَ أَوَّلُ أَمْرِهِ كَأَمْرِ الرَّسُولِ]<sup>٢</sup>.

قِيلَ لَهُمْ: فَمَا<sup>٣</sup> الَّذِي يَمْنَعُ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَرْجِعَ فِي الْأَحْكَامِ الَّتِي تَعْرِضُ<sup>٤</sup> حَالًا بَعْدَ حَالٍ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٥</sup>؛ مِنْ تَعَرُّفِ الْأَخْبَارِ<sup>٦</sup>، أَوْ إِلَى قَوْلِ الْأُمَّةِ، أَوْ إِلَى طَرِيقَةِ الاجْتِهَادِ؟ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مِمَّا يَجُوزُ التَّعَبُّدُ بِهِ عَقْلًا، فَسَبِيلُهَا سَبِيلُ انْتِظَارِ الْوَحْيِ؛ فَجَوَّزُوا ذَلِكَ، بَلْ جَوَّزُوا أَنْ يَلْزَمَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا لَا يَعْلَمُ إِلَى طَرِيقَةِ الْعَقْلِ، أَوْ يَلْزَمَهُ التَّوَقُّفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ<sup>٨</sup>. يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ نَرْتَضِي السُّؤَالَ الَّذِي حَكَيْتَهُ، وَ لَا نَسْأَلُكَ عَنْ مِثْلِهِ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ السَّبَبِ<sup>٩</sup> الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ جَازَ أَنْ يَتَوَقَّفَ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ، وَ بَيَّنَّا أَنَّهُ بَعْدَ تَكَامُلِ شَرْعِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَذْهَبَ عَنْهُ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ مِنْ الْأَحْكَامِ، كَمَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْإِمَامِ إِذَا<sup>١٠</sup> اسْتَقَرَّتْ إِمَامَتُهُ<sup>١١</sup>.

١. في «د»: «و توقُّعه».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في المغني: «ما».

٤. في «ج، ف»: «منع».

٥. في المغني: «تعترض».

٦. في المطبوع و الحجري: «ما ذكرناه».

٧. في «د»: «+ له».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٧.

٩. في المطبوع: «و السبيل».

١٠. في «ج، ص، ط»: «إن».

١١. تقدّم هذا البحث آنفاً.

وَلَمْ يُمْنَعْ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ غَيْرَ عَارِفٍ بِبَعْضِ الْأَحْكَامِ، مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْهَا لَمْ يَكُنْ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى عِلْمِهَا، بَلْ مِنْ حَيْثُ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ وَالِيًا لِلْحُكْمِ فِي جَمِيعِ الدِّينِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بَعْضَهُ، وَضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ الْوَاضِحَةَ<sup>١</sup>؛ فَلَوْ ثَبَّتْ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْتَهُ<sup>٢</sup> أَنَّهُ طَرِيقٌ إِلَى الْعِلْمِ<sup>٣</sup> وَوَصَلَةٌ<sup>٤</sup> إِلَيْهِ<sup>٥</sup> لَمْ يُخْلَلْ بِصِحَّةِ كَلَامِنَا. وَقَوْلُكَ: «جَوَزُوا أَنْ يَلْزَمَهُ الرَّجُوعُ فِيمَا لَا يَعْلَمُهُ<sup>٦</sup> إِلَى طَرِيقَةِ الْعَقْلِ<sup>٧</sup>، أَوْ يَلْزَمَهُ التَّوَقُّفُ» فَقَدْ مَضَى تَقْسِيمُنَا لَهُ<sup>٨</sup>، وَأَنْتَ إِنْ أَرَدْتَ بِهِ رَجُوعَهُ إِلَى الْعَقْلِ، أَوْ تَوَقُّفَهُ فِيمَا لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِ حُكْمٌ مَشْرُوعٌ - يَلْزَمُهُ الْقِيَامُ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ إِمَامًا فِيهِ وَحَاكِمًا بِهِ - لَيْسَ<sup>٩</sup> هُوَ التَّوَقُّفُ وَلَا<sup>١٠</sup> الرَّجُوعُ إِلَى الْعَقْلِ، فَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

وِإِنْ أَرَدْتَ بِمَا أَلْزَمْتَهُ<sup>١١</sup> مِنَ التَّوَقُّفِ أَوْ الرَّجُوعِ<sup>١٢</sup> إِلَى الْعَقْلِ: أَنْ يَسْتَعْمِلَهُمَا<sup>١٣</sup> الْإِمَامُ<sup>١٤</sup> فِيمَا لَا حُكْمَ لِلَّهِ تَعَالَى فِيهِ، وَلَا فَرَضَ عَلَى الْإِمَامِ سِوَى التَّوَقُّفِ أَوْ

٣٢/٢

١. راجع ص ٢٢٩، و ٢٣٨ - ٢٤٠.

٢. في «ص»: «ما ذكرتموه».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «طريق للعلم».

٤. في «د، ف» و الحجري و المطبوع: «و وصله».

٥. في «ط، ف» و المطبوع و الحجري: «إليها».

٦. في «ص»: «لا يعلم».

٧. في المطبوع و الحجري: «العلم».

٨. تقدم في ص ٢٤٤.

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «وليس».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «لا».

١١. في «ج، ص، ط»: «ألزمت».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و الرجوع».

١٣. في «ج، ص»: «أن يستعملها».

١٤. في «ج، ص، ط، ف»: «الإمام».



الرجوع إلى العقل، فقد أجبتك إلى جواز ذلك، وبيّنا أنه خارج عما أنكراه.<sup>١</sup>

[الفرق بين ولاية الإمام مع جهله بالأحكام، وبين ولايته مع منعه من إقامة الأحكام]

قال صاحب الكتاب:

لأنه إذا جاز<sup>٢</sup> عندكم أن يكون الإمام قائماً<sup>٣</sup> في الزمان،  
و يصير ممنوعاً من إقامة الحدود و الأحكام و سائر ما فوّض<sup>٤</sup> إليه،  
فما الذي يمنع مع تمكنه من أن يتوقّف في بعض ذلك؟ وإنما  
نذكر هذه الأمور من جهة العقل؛ فليس لأحد أن يعترض علينا بورود  
السمع بخلافه.<sup>٥</sup>

يقال له: بين ولاية الإمام و هو لا يعرف الأحكام التي تولّاها و جعل حاكماً  
بها،<sup>٦</sup> و بين ولايته و هو عالم بها مع تجويز أن يمنع<sup>٧</sup> من إمضاها و يحال بينه  
و بين إقامتها، فرق واضح لا يذهب على المتأمل؛ لأن ولايته مع الجهل بما تولّاه  
تُلحق بمؤليه غاية الذم؛ لما دللنا عليه من قبل<sup>٨</sup>، و ليس هذا حكم ولايته مع معرفته  
بما أسند<sup>٩</sup> إليه و اضطلاع به و إن منع من تنفيذ الأحكام و إقامتها؛ لأن الذم

١. تقدّم في ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

٢. في المغني: «إذا كان».

٣. في «ج، ص، ط»: «عالمًا».

٤. في «ط»: «ما فرض».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٧.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فيها».

٧. في «ص»: «أن يمنع».

٨. تقدّم في ص ٢٢٩.

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «بما يسند».

في هذه الحال راجع إلى<sup>١</sup> المانع للإمام مما<sup>٢</sup> تعبده الله تعالى بإقامته، ولا لوم على مؤليه<sup>٣</sup> وجاعله إماماً.

و المثال الذي ضربناه فيما تقدم<sup>٤</sup> يفرق أيضاً بين الأمرين؛ لأنه لا يقبض من الحكيم من الملوك أن يرد أمر وزارته إلى من يثق منه بالمعرفة والغناء<sup>٥</sup> وإن جاوز أن يحول بعض رعاياه بين وزيره وبين كثير من تدبيره وتصرفه، و يقبض منه أن يوليّه وهو لا يعلم أحكام الوزارة ولا يحسنها<sup>٦</sup>.

[في بيان أن خطأ الولاة المنصوبين من قبل المعصومين كان عمدياً]

قال صاحب الكتاب:

و يقال لهم: أليس قد ثبت عنه عليه السلام و عن أمير المؤمنين عليه السلام<sup>٧</sup> أنهما وليا من أخطأ و زل<sup>٨</sup> عن الطريق؟ فلا بد<sup>٩</sup> من الإقرار بذلك؛ لتواتر الخبر به<sup>١٠</sup>.

فيقال لهم: فإذا<sup>١١</sup> جاز ذلك و لم يوجب<sup>١٢</sup> فساداً، فما الذي يمنع من أن

٣٣/٢

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «على».

٢. في «د»: «بما».

٣. في «د»: «مؤليه».

٤. تقدم في ص ٢٣٠.

٥. الغناء - بالفتح -: النفع. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٤٩ (غنى).

٦. في «ج، ص، ط، ف» و حاشية الحجري: «و لا يحسن منها شيئاً».

٧. في «د» و المغني: - «عليه السلام».

٨. في «د» و المغني: «و زال».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و لا بد».

١٠. في المغني: «فيه».

١١. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «إذا».

١٢. في «د» و المطبوع و الحجري و المغني: «و لا يوجب».

لا يَكُونُ<sup>١</sup> الإمام عالِماً بالأحكامِ وَيَجْتَهِدُ<sup>٢</sup> فيما يَتَوَلَّاهُ؟<sup>٣</sup> لَأَنَّهُ إِذَا جازَ أَنْ يَجْتَهِدَ فَيَمُنَّ<sup>٤</sup> يُؤَلِّيهِ وَيَجُوزُ<sup>٥</sup> الغلطُ فيه، جازاً<sup>٦</sup> أَنْ يَجْتَهِدَ فيما<sup>٧</sup> يَتَوَلَّاهُ وَإِنْ جازَ مع ذلك الغلطُ<sup>٨</sup>، وَلَوْ مَنَعَ العقلُ مِنْ أَحَدِهِمَا لَوَجَبَ أَنْ يَمَنَعَ مِنَ الْآخَرِ<sup>٩</sup>.

يُقَالُ لَهُ<sup>١٠</sup>: أَمَّا خَطَأُ مَنْ تَوَلَّى مِنْ قِبَلِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ بَعْدَهُ فَظَاهِرٌ فِي الرِّوَايَةِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَيْضاً ثَابِتاً بِالرِّوَايَةِ لَكُنَّا نَجُوزُهُ وَلَا نَمْنَعُ مِنْهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ أَنَّ خَطَأَهُمْ كَانَ عَنْ جَهْلِ بِمَا تَوَلَّاهُ، بَلْ جَائِزٌ أَنْ يَكُونُوا تَعَمَّدُوا<sup>١١</sup> مَا فَعَلُوهُ مِنَ الْخَطَا، وَذَلِكَ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَقْطُوعُ عَلَيْهِ<sup>١٢</sup> عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَلِّيَ الْأَمْرَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ<sup>١٣</sup> وَيَعْلَمُ أَحْكَامَهُ، وَإِنْ جازَ أَنْ يُؤَلِّيَهُ فَتَعَمَّدُ<sup>١٤</sup> الْخَطَأَ فِيهِ.

١. في «د» والمغني: «من أن يكون».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و أن يجتهد».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فيما تولاه».

٤. في المغني: «فيما».

٥. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه».

٦. في المغني: «كان له» بدل «جاز».

٧. في «ص، ط، ف»: «فيمن».

٨. في المطبوع: «و إن جاز ذلك مع الغلط». وفي المغني: «الغلط».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٧.

١٠. في «ص»: «فيقال له».

١١. أي الولاية.

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «المقطوع به».

١٣. الضمير راجع إلى «الأمر».

١٤. في «ط، ف»: «فيعمد». و فاعل «فتعمد» ضمير راجع إلى الوالي الذي ولّاه الإمام.

وَقَوْلُكَ: «فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ لَا يَكُونَ الْإِمَامُ عَالِمًا بِالْأَحْكَامِ؟» فَالْمَانِعُ مِمَّا  
الزَّمْتَهُ قَدْ تَقَدَّمَ وَتَكَرَّرَ. وَخَطَا الْوَلَاةِ مِنْ قَبْلِهِ تَعَمُّدًا جَائِزٌ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ أَنَّ  
عَصَمَتَهُمْ غَيْرُ وَاجِبَةٍ.<sup>١</sup>

وَقَوْلُكَ: «لَأَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَجْتَهِدَ فِيمَنْ يُولِيهِ وَيجوزُ الغلطُ فيه، جَازَ أَنْ يَجْتَهِدَ  
فِيمَا يَتَوَلَّاهُ وَإِنْ جَازَ الْغَلْطُ» مَبْنِيٌّ عَلَى ظَنِّكَ أَنَّ الْإِمَامَ اجْتَهِدَ، فَظَنَّ أَنَّ الَّذِي  
وَلَّاهُ عَالِمٌ بِمَا أَسْنَدَهُ<sup>٢</sup> إِلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ؛ لَوْ قَوِيَ الْخَطَأُ مِنْهُ، وَأَنَّ الْغَلْطَ جَرَى  
عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

٣٤/٢

وَهَذَا ظَنٌّ بَعِيدٌ لَا يَرْجِعُ إِلَى حُجَّةٍ وَلَا إِلَى شُبْهَةٍ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّاهُ أَنَّ الَّذِينَ أَخْطَأُوا  
مِنَ الْوَلَاةِ كَانُوا عَالِمِينَ، وَإِنَّمَا تَعَمَّدُوا الْخَطَأَ، وَلَمْ يَقُمْ<sup>٣</sup> عَلَى الْإِمَامِ غَلْطٌ  
فِي أَمْرِهِمْ؛ فَلَيْسَ يَجِبُ مَا أَلْزَمْتَنَا عَلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْغَلْطِ عَلَى الْإِمَامِ فِي اجْتِهَادِهِ  
فِيمَا يَتَوَلَّاهُ.

عَلَى أَنَّ الْإِزَامَ مُبَايِنٌ فِي الظَّاهِرِ لِتَقْرِيرِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ إِذَا وَلَّى الْإِمَامُ مَنْ  
وَقَعَ مِنْهُ الْخَطَأُ أَنْ يَكُونَ هُوَ نَفْسُهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِالْأَحْكَامِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَتَّبَعَ هَذَا  
الْإِزَامُ ذَلِكَ التَّقْرِيرَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الَّذِينَ وَقَعَ مِنْهُمْ الْخَطَأُ مِنْ وَلَاتِهِ لَمْ يَتَعَمَّدُوا الْخَطَأَ،  
بَلْ كَانَ مِنْهُمْ عَنْ جَهْلٍ أَوْ ارْتِفَاعِ عِلْمٍ، وَلَمْ تَرَكَ<sup>٥</sup> قَرَّرْتَ<sup>٦</sup> ذَلِكَ، وَلَوْ قَرَّرْتَهُ لَمَا  
أَجَبْنَاكَ إِلَيْهِ، وَلَطَالِبُنَاكَ بِتَصْحِيحِ دَعْوَاكَ فِيهِ.

١. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٥٠٥.

٢. فِي «ج»: «أَسْنَدَ».

٣. فِي «د»، «ف» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «وَلَمْ يَتِمَّ».

٤. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «لِلتَّقْدِيرِ».

٥. فِي «ج»: «وَلَمْ تَكُنْ». وَفِي «ص»: «وَلَمْ تَكْ».

٦. فِي «د»: «قَدَّرْتَ».

[تأويل ما دلّ بظاهره على جهل أمير المؤمنين عليه السلام ببعض الأحكام]

قال صاحب الكتاب:

ثُمَّ يُقَالُ لَهُمْ: أَلَيْسَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَرْجِعُ  
فِي تَعْرِفِ الْأَحْكَامِ إِلَى غَيْرِهِ:  
نَحْوُ مَا ثَبَتَ عَنْهُ فِي الْمَذْيِ<sup>١</sup>.

و نَحْوُ مَا ثَبَتَ عَنْهُ مِنْ رُجُوعِهِ فِي مَوَالِي صَفِيَّةَ<sup>٢</sup> عِنْدَ اخْتِصَامِهِ مَعَ

١. مسألة المذي مروية في كتب الحديث مثل صحيح البخاري، ج ١، ص ٧١، في كتاب الغسل، باب غسل المذي والوضوء منه، وصحيح مسلم، ج ١، ص ٢٤٧ في كتاب الحيض، وفي غير الصحيحين أيضاً، وإجمالها أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «كنت رجلاً مذاءً، فأمرت رجلاً أن يسأل النبي صلى الله عليه وآله (و في مسلم: أنه المقداد بن الأسود) لمكان ابنته فسأله فقال: «توضاً واغسل ذكرك». والمصنف رحمه الله وإن وجه المسألة على وجه الفرض، ولكن هذا محال؛ لأن معنى «مذاء» أن تلك الحالة كانت تعاوده مرةً بعد أخرى، فكيف يجهل أمير المؤمنين عليه السلام حكماً يتعلق بالطهارة التي هي شرط الإيمان وكيف كان يعمل في الأيام التي سبقت اليوم الذي أرسل فيه المقداد؟ وكيف أهمل السؤال عن مسألة تتعلق بالصلاة؟ مضافاً إلى أن المعروف من فقه الأئمة من أهل البيت عليهم السلام أن المذي إذا عُرف لا يلزم غسله، ولا يجب له الوضوء، وقد روى الشيخ قريباً من هذه الرواية في الاستبصار، ج ١، ص ٩٢، بعدة وجوه، وكان جوابه صلى الله عليه وآله: «ليس بشيء».

٢. صفية بنت عبد المطلب بن هاشم، وأمها هالة بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة (خاله النبي)، وهي شقيقة حمزة، والمقوم، وحجل؛ بني عبد المطلب. تزوجها في الجاهلية الحارث بن حرب بن أمية، ثم خلف عليها العوام بن خويلد، فولدت له الزبير، والسائب، وعبد الكعبة. أسلمت قبل الهجرة بكثير، وهاجرت مع النبي صلى الله عليه وآله إلى المدينة، وحضرت مع نسائه جميع غزواته. عُرفت بالشجاعة من دون نساء آل عبد المطلب. فمن شجاعتها يوم أحد حين انهزم المسلمون: أنها انطلقت في الميدان، وأخذت رمحاً بيدها، فأخذت تضرب في وجوه القوم، وتصيح: انهزمتم عن رسول الله، فالتفت النبي إلى الزبير، وأمره بإرجاعها لئلا ترى شقيقها حمزة في وسط الميدان قتيلاً ممثلاً به. ومن مواقفها البطولية يوم الخندق حينما قتلت

الزُّبَيْرِ - وَقَوْلُهُ: «نَحْنُ نَعْقِلُهُمْ وَنَرِثُهُمْ»، وَقَوْلِ الزُّبَيْرِ: «أَنَا أَرِثُهُمْ»<sup>١</sup> - إِلَى عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ:<sup>٢</sup> «حَكَمَ<sup>٣</sup> النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلْإِبْنِ وَالْعَقْلُ<sup>٥</sup> عَلَى الْعَصْبَةِ».

«اليهودي وراء الحصن بعد أن جبن عنه حسان بن ثابت. كانت من النساء المثریات في الجاهلية والإسلام، حتّى كان لها من الممالك الذين يتاجرون لها ما لا يحصى عددهم، ولكنها كانت تعتقهم وتغلهم في التجارة. ومن هنا تجيء مسألة النزاع بين أمير المؤمنين عليه السلام والزبير في إرث مواليتها المعتقين من قبلها وذلك أنّها أعتقت عبيداً لها فمات العبيد ولم يخلّفوا، فطلب الزبير ميراثهم؛ لأنّ أمه أعتقتهم، فولاؤهم لها وهو وارثها، وطلب أمير المؤمنين عليه السلام ميراثهم؛ لأنّ المعتق إذا كان امرأة فولاء مولاها لعصبتها مطلقاً. وهذا الرأي منقول عن أمير المؤمنين عليه السلام في كتب الفريقين، يقول ابن رشد في بداية المجتهد، باب الولاء: «وفي هذا الباب مسألة مشهورة، وهي إذا ماتت امرأة ولها ولاد ولد وعصبة لمن ينتقل الولاء؟ فقالت طائفة لعصبتها؛ لأنّهم الذين يعقلون عنها، ولا ولاء للولد، وهو قول عليّ بن أبي طالب. وقال قوم لابنها، وهو قول عمر بن الخطّاب، وعليه فقهاء الأمصار».

توفيت صفية في خلافة عمر بن الخطّاب، ودفنت في البقيع بفناء دار المغيرة بن شعبة. الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٣٤، الرقم ٣٩٣٥؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٨٧٣، الرقم ٤٠٨؛ أسد الغابة، ج ٦، ص ١٧٢، الرقم ٧٠٥٩؛ الإصابة، ج ٨، ص ٢١٣، الرقم ١١٤١١؛ بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٦٥.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «وارثهم».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فقال». وفي المغني: «لأنّه على» كلاهما بدل «لأنّه قال».

٣. في المطبوع: «إنّ» بدل «حكم».

٤. في المطبوع: «+ قال».

٥. العقْل - بفتح الحين - مصدر عقل يعقل، وبابه «ضَرَبَ». والعاقلة هم «العصبة» بفتح الحين أيضاً. و«عصبة الرجل» أو لياؤه الذكور؛ هذا لغة (راجع: كتاب العين، ج ١، ص ٣٠٨؛ لسان العرب، ج ١، ص ٦٠٥ «عصب»).

أمّا في اصطلاح الفقهاء: هم الذين ليس لهم سهم مقدّر في الميراث. والتعصيب صحيح عند فقهاء العامة، وعزّفوا العصبة بأقرب ذكر لا تتوسّط بينه وبين الميّت أنثى، فخرج بذلك الخال والأخ للأُم؛ لأنّهما يدلّيان للميّت بأنثى. ولهم أدلّة على ذلك تطلب من مظانّها. وأجمع فقهاء

و تَبَتَّ عَنْهُ أَيْضاً<sup>١</sup> أَنَّهُ كَانَ يَرْجِعُ فِي السَّنَنِ الَّتِي لَمْ يَسْمَعْهَا إِلَى خَيْرِ  
غَيْرِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ: «كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
حَدِيثاً، نَفَعَنِي اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْهُ<sup>٢</sup>، وَإِذَا حَدَّثَنِي<sup>٣</sup> غَيْرُهُ اسْتَحْلَفْتُهُ<sup>٤</sup>، فَإِذَا  
حَلَفَ لِي<sup>٥</sup> صَدَّقْتُهُ. وَ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَ صَدَّقَ أَبُو بَكْرٍ<sup>٦</sup>».

فَكَيْفَ يُقَالُ مَعَ ذَلِكَ: «إِنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ<sup>٧</sup> عَالِماً بِجَمِيعِ  
الْأَحْكَامِ» وَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ غَايَةُ الْقَوْمِ وَ أَعْلَاهُمْ رُتْبَةً حَالَهُ مَا  
ذَكَرْنَاهُ<sup>١٠</sup>؟

«إِلَامِيَّة عَلَى بَطْلَانِ التَّعْصِيبِ، وَ قَالُوا: لَا يَسْتَحَقُّ الْمِيرَاثُ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، وَ إِنَّمَا  
يُورِثُ بِالْفَرْضِ الْمُسَمَّى أَوْ الْقُرْبَى أَوْ الْأَسْبَابِ الَّتِي يُورِثُ بِهَا مِنْ زَوْجِيَّةٍ أَوْ وِلَاءٍ، وَ اسْتَشْنَوْا مِنْ  
ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَعْتَقُ امْرَأَةً، فَوَلَاءُ مَوْلَاهَا لِعَصْبَتِهَا دُونَ وَلَدِهَا، سِوَاءَ كَانُوا ذَكَوَرًا أَوْ إِنَاثًا؛ عَمَلًا  
بِرَوَايَةِ مَوَالِي صَفِيَّةٍ وَ رَوَايَاتٍ أُخْرَى، مُضَافًا إِلَى أُدْلَةٍ أُخْرَى تَطْلُبُ فِي مِظَانِهَا فِي كِتَابِهِمْ. رَاجِعُ:  
بَدَايَةُ الْمُجْتَهِدِ، ج ٢، ص ٣٦٥؛ الْخِلَافُ، ج ٤، ص ٦٧، الْمَسْأَلَةُ ٨٠، وَ ص ٨١، الْمَسْأَلَةُ ٨٦؛  
جَوَاهِرُ الْكَلَامِ، ج ٣٩، ص ٢٢١.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: - «أَيْضاً».
٢. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي «ج، ف» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ مَا شَاءَ». وَ فِي  
«ص، ط»: «نَفَعَنِي اللَّهُ بِهِ».
٣. فِي الْمَطْبُوعِ: + «عَنْهُ».
٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «اسْتَحْلَفْتُهُ».
٥. فِي الْمَغْنِي: «فَإِنْ».
٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: - «لِي».
٧. سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ، ج ١، ص ٤٧٥، ح ١٥٢١؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٢، ص ٢٥٧، ح ٤٠٦، وَ ج ٥،  
ص ٢٢٨، ح ٣٠٠٦.
٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يَجِبُ كَوْنُهُ».
٩. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ: - «غَايَةُ الْقَوْمِ وَ».
١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «مَا ذَكَرْنَاهُ».

و ثَبَّتَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَجْتَهِدُ فَيَرْجِعُ<sup>١</sup> مِنْ رَأْيٍ إِلَى رَأْيٍ.

و كُلُّ ذَلِكَ يُبْطِلُ تَعَلُّقَهُمْ بِمَا ذَكَرُوهُ.<sup>٢</sup>

يُقَالُ لَهُ<sup>٣</sup>: قَدْ جَمَعْتَ بَيْنَ أَشْيَاءَ مَا كُنَّا نَنْظُرُ أَنْ مِثْلَكَ يَجْعَلُهَا شُبْهَةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ:

أَمَّا خَيْرُ الْمَذْيِ وَ رَجُوعُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحُكْمِ فِيهِ<sup>٤</sup> إِلَى مُرَاسِلَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْمِقْدَادِ عَلَى مَا ثَبَّتَ<sup>٥</sup> بِهِ الرَّوَايَةُ: فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِحٍ فِيمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ لِأَنَّا لَا نَوْجِبُ ذَلِكَ فِي الْإِمَامِ مِنْ لَدُنْ خَلْقِهِ وَ كَمَالِ عَقْلِهِ، وَ إِنَّمَا نَوْجِبُهُ فِي الْحَالِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا إِمَامًا، وَ سَوَالُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمَذْيِ إِنَّمَا كَانَ فِي زَمَانِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ فِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُحِيطًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ. وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ حُكْمِ الْمَذْيِ الَّذِي لَمْ يَعْرِفْهُ ثُمَّ عَرَفَهُ، وَ بَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي اسْتَفَادَهَا مِنْ جِهَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٦</sup> عِلْمُهَا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِهَا؛ فَلَا اقْتِصَارَ عَلَى ذِكْرِ الْمَذْيِ<sup>٧</sup> وَ حُكْمِ سَائِرِ الدِّينِ حُكْمَهُ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى<sup>٨</sup>.

فَأَمَّا الْقَوْلُ فِي مَوَالِي صَفِيَّةٍ: فَأَكْثَرُ مَا وَرَدَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ أَنَّهُ نَازَعَ الزُّبَيْرَ فِي مِيرَاثِهِمْ،

١. فِي «ص، ط، ف»: «و يرجع».

٢. الْمَغْنِي، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٠٨.

٣. فِي «ص»: «يُقَالُ لَهُ».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: - «فِيهِ».

٥. فِي «د، ط» وَ الْحَجَرِي: «مَا ثَبَّتَ». وَ فِي «ص»: «مَا يَثْبِتَ».

٦. فِي «د»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى حُكْمِ الْمَذْيِ».

٨. فِي «ج، ص، ف»: «لَا تَعْرِفُ لَهُ مَعْنَى». وَ فِي «ط»: «لَا يَعْرِفُ لَهُ مَعْنَى» بَدَلَ «لَيْسَ لَهُ مَعْنَى».



و اختَصَمَا إلى عُمَرَ في استحقاق الميراث، فَقَضَى بَيْنَهُمَا بما هو مذكور،  
و الإختصامُ في الشيء لا يدلُّ على فَقْدِ عِلْمِ الْمُخَاصِمِ فيه<sup>١</sup>، و كذلك الترافُعُ إلى  
الحُكَّامِ لا يدلُّ أيضاً على ارتفاعِ العلمِ بحُكْمِ ما وَقَعَ الترافُعُ فيه، و قد تَخَاصَمَ إلى<sup>٢</sup>  
الحُكَّامِ و تَرَفَّعَ<sup>٣</sup> إلى حُكْمِهِمْ مَنْ هو أَعْلَمُ مِنْهُم بِالْحُكْمِ.

و لَيْسَ يدلُّ أيضاً قَضَاءُ عُمَرَ بَيْنَهُمَا بما قَضَى به على أَنَّ أميرَ المؤمنين عليه  
السلامَ لَمْ يَكُنْ مُحِقّاً فيما ادَّعاه، و لا يدلُّ صَبْرُهُ تَحْتَ الْقَضِيَّةِ و إظهارُهُ الرضا بها<sup>٤</sup>  
على الرجوعِ عن اعتقاده الأول؛ لَأَنَّهُ لا شُبْهَةَ في أَنَّ أَحَدَنَا يَلْتَزِمُ مِنْ حُكْمِ الحاكمِ  
عَلَيْهِ ما لا يَعْتَقِدُهُ، و لا يَدِينُ اللهَ بِصِحَّتِهِ. و لَمْ يَرْجِعْ أميرُ المؤمنين عليه السلامُ إلى  
عُمَرَ على سَبِيلِ الاستفادَةِ و التعلُّمِ، بَلْ على طريقِ<sup>٥</sup> الحُكُومَةِ؛ فَمِنْ أَيْنَ يُظَنُّ<sup>٦</sup> أَنَّهُ  
عليه السلامُ لَمْ يَكُنْ عالِماً بالحُكْمِ في تلكَ الحالِ الحادثةِ<sup>٧</sup>؟ و الظاهرُ مِنْ مَذْهَبِهِ  
عليه السلامُ أَنَّ عَصَبَةَ المرأةِ الْمُعْتَقَةِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهَا أَحَقُّ بِالْوَلَاءِ و الميراثِ مِنْ  
وَلَدِهَا، ذُكُوراً كانوا أو إناثاً، و قد رُوِيَ أَنَّهُ مَذْهَبُ عُثْمَانَ<sup>٩</sup> أيضاً.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: - «فيه».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: - «إلى».

٣. في «د» و الحجري: «يخاصم» بدل «تخاصم» و «يرافع» بدل «ترافع».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «تحت القضاء و إظهاره الرضا به».

٥. في المطبوع و الحجري: «طريقة».

٦. في «ج، ط، ف»: «نظن».

٧. في المطبوع: «صلوات الله عليه».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «بالحادثة».

٩. لم نثر على رأي عثمان في المسألة، و لكن ذكر أَنَّ هذا رأي أبان بن عثمان، و لا جرم أَنَّ  
المصنف رحمه الله أدرى بما نقل، أو لعلَّ «أبان بن» سقطت من نسخ الكتاب. انظر: المغني لابن

قدامة، ج ٦، ص ٣٧٢؛ المحلى لابن حزم، ج ٩، ص ٣٠٠.

فَأَمَّا مَا رَوَاهُ مِنَ الْخَبَرِ فِي الْإِسْتِحْلَافِ: فَأَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ شُبْهَةً فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِمَّا تَقَدَّمَ<sup>١</sup>؛ لِأَنَّ اسْتِحْلَافَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَنْ يُخْبِرُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْأَخْبَارِ فِي الْأَحْكَامِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا، بَلْ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ سَبَبُ اسْتِحْلَافِهِ لِيَعْلَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ<sup>٢</sup> لِيَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ<sup>٣</sup> أَنَّ الْمُخْبِرَ صَادِقٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيمَا رَوَاهُ<sup>٤</sup> وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ بِعَيْنِهِ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ. وَقَدْ<sup>٥</sup> يُمَكِّنُ الشُّكَّ فِي الْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ وَصِدْقِ رَاوِيهِ<sup>٦</sup> مَعَ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ الْحُكْمِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ<sup>٧</sup> الْخَبَرَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ<sup>٨</sup> الْخَبَرَ فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ لَمْ يَسْمَعْ ذَلِكَ الْحُكْمَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَيْسَ<sup>٩</sup> الْمَعْرِفَةُ بِالْحُكْمِ تَابِعَةً لِتَصَدِيقِ الرَّاوي<sup>١٠</sup> فِي الْخَبَرِ.

٣٨/٢

عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخَبَرِ تَأْرِيخٌ وَبَيَانُ الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ يَسْتَحْلِفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُخْبِرِينَ فِيهِ. وَإِذَا<sup>١١</sup> لَمْ يَكُنْ فِيهِ بَيَانٌ لِلْوَقْتِ<sup>١٢</sup> أَمْكَنَ أَنْ يَكُونَ اسْتِحْلَافُهُ إِنَّمَا

١. فِي «ص»: «وَمَا تَقَدَّمَ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «و» بَدَل «أَوْ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «أَوْ لِيَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: + «أَوْ يَغْلِبُ ذَلِكَ عَلَى ظَنِّهِ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «قَدْ».

٦. فِي «ج، ص» وَ التَّلْخِص: «رَوَاتِهِ».

٧. فِي «ج، ط، ف»: «يَتَضَمَّنُهُ». وَ فِي «ص»: «يَتَضَمَّنْ».

٨. فِي «ص»: «مَا تَضَمَّنْ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِص: «فَلَيْسَ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الرَّوَاةُ».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَإِذَا».

١٢. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بَيَانُ الْوَقْتِ».

وَقَعَ فِي أَيَّامِ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١</sup>، وَفِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَكُنْ مُحِيطًا بِجَمِيعِ الْأَحْكَامِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ<sup>٢</sup>. وَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يُحَدِّثَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٣</sup> فِي حَيَاتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَارَفٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِ مُسْتَنْكَرٍ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَالِمًا بِالْحُكْمِ، فَأَيُّ فَائِدَةٍ فِي أَنْ يَعْلَمَ أَوْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُ الرَّاوِي، وَهُوَ إِذَا صَدَّقَ لَمْ يَزِدْهُ مَعْرِفَةً؟

لَأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَزِدْهُ<sup>٤</sup> مَعْرِفَةً بِنَفْسِ الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ مِنْ دِينِ الرِّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٥</sup>، فَإِنَّهُ يَعْرِفُ أَوْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ<sup>٦</sup> أَنَّ الرِّسُولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٧</sup> نَصَّ عَلَيْهِ فِي مَقَامٍ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ بِنَصِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ<sup>٨</sup>، وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى تَكَرُّرِ الْأَدْلَةِ وَتَأْكِيدِهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ نَنْظُرَ<sup>٩</sup> فِي دَلِيلٍ بَعْدَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ لَنَا بِمَدْلُولِهِ مِنْ جِهَةِ دَلَالَةِ أُخْرَى، وَأَنْ نَنْظُرَ<sup>١٠</sup> فِي الْخَبَرِ هَلْ<sup>١١</sup> هُوَ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ وَإِنْ تَقَدَّمَ لَنَا الْعِلْمُ بِمُخْبَرِهِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». وفي التلخيص: «عليه وآله السلام».

٢. في «ص، ط»: «ذلك».

٣. تقدّم أنفاً.

٤. في التلخيص: «عليه وآله السلام».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «من» بدل «بين».

٦. في «ج، ص»: «تزد».

٧. في «د»: «صلى الله عليه وآله». وفي المطبوع والحجري: «عليه السلام».

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «في ظنه».

٩. في المطبوع والحجري: «صلى الله عليه وآله».

١٠. في التلخيص: «بنصه عليه فيه» بدل «بنصه عليه السلام فيه».

١١. في «ص، ط»: «أن ينظر».

١٢. في «ص، ط» والتلخيص: «أن ينظر».

١٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و هل».

فَأَمَّا التَّعْلُقُ بِقَوْلِهِ: «و حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَ صَدَقَ أَبُو بَكْرٍ» ففِي غَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي كَلَامُنَا الْآنَ<sup>١</sup> عَلَيْهِ<sup>٢</sup>، فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ: إِنَّ تَصَدِيقَهُ لَهُ مِنْ حَيْثُ سَمِعَ مَا سَمِعَهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي سَمِعَهُ عَلَيْهِ<sup>٣</sup>.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُحَدِّثَهُ بِمَا قَدْ اشْتَرَكَا فِي سَمَاعِهِ؟ لِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ بَأَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ أُنْسِي مُشَارَكْتَهُ<sup>٤</sup> لَهُ فِي السَّمَاعِ، أَوْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا فِي الْأَصْلِ بِسَمَاعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٥</sup> لَهُ جُمْلَةً - فَقَدْ يُمْكِنُ أَنْ يَسْمَعَ الْحَاضِرُونَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ خَبْرًا وَ لَا يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ عَالِمًا بِمُشَارَكَةِ الْآخَرِ لَهُ فِي سَمَاعِهِ؛ إِمَّا بَأَنْ يَكُونَ بَعِيدًا مِنْهُ، أَوْ فِي غَيْرِ جِهَةٍ مُقَابِلَةٍ لَهُ -، أَوْ لَغَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَسْبَابِ<sup>٦</sup>، وَ هِيَ كَثِيرَةٌ. ٣٩/٢

عَلَى أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الَّذِي حَكَاهُ، عِنْدَنَا بَاطِلٌ لَا يَرْجِعُ فِي نَقْلِهِ إِلَّا إِلَى أَحَادٍ مَتَّهَمِينَ فِي الرِّوَايَةِ وَ الْإِعْتِقَادِ، وَ مَذْهَبُنَا فِي أَخْبَارِ الْأَحَادِ إِذَا كَانُوا مِنْ ذَوِي الثِّقَةِ وَ الْعَدَالَةِ مَعْرُوفٌ، فَكَيْفَ إِذَا لَمْ يَكُونُوا بِهَذِهِ الصِّفَةِ؟ وَ بِمِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ لَا يُعْتَرَضُ عَلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالْأَدْلَةِ.

وَ إِنَّمَا<sup>٧</sup> لَمْ نُقَدِّمَ مَا عِنْدَنَا فِي بُطْلَانِ الْخَبَرِ وَ سُقُوطِهِ، وَ بَدَأْنَا بِتَأْوِيلِهِ وَ تَخْرِيجِهِ<sup>٨</sup>

١. فِي «ج، ص، ط»: - «الآن».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «فِيهِ».

٣. فِي «د»: - «عَلَيْهِ».

٤. فِي «ج، ف»: + «عَلَيْهِ السَّلَام».

٥. فِي «ج، ف»: - «عَلَيْهِ السَّلَام».

٦. فِي «د»: «مِنَ الْأَشْيَاء».

٧. فِي «د»: «وَ إِنَّا».

٨. فِي «ج، ص»: «وَ تَخْرِجُهُ».

على ما يصح؛ لأن طريق دفعه معلوم<sup>١</sup>. والأظهر<sup>٢</sup> في إقامة الحجة وحسم الشبهة ما فعلناه، من التأويل الذي أوضحناه<sup>٣</sup> أن الخبر لو كان صحيحاً لم يكن منافياً لمذهبنا. فأما ما ادعاه<sup>٤</sup> على أمير المؤمنين عليه السلام من الاجتهاد<sup>٥</sup> والرجوع من رأي إلى رأي: فقد تقدم<sup>٦</sup> فسادُه فيما مضى<sup>٧</sup> من الكلام، وبيّنّا أن الذي تعلّق به عليه صلوات الله عليه<sup>٨</sup> من توهم<sup>٩</sup> رجوعه عن<sup>١٠</sup> رأي إلى رأي لا يقتضي ما توهمه، فلا حاجة بنا إلى إعادته<sup>١١</sup>.

[لزوم علم الأوصياء والوكلاء بما فوّض إليهم]

قال صاحب الكتاب:

ولا فرق بين من قال: إنّ من جهة العقل يجب في الإمام أن يكون عالماً بكلّ<sup>١٢</sup> الأحكام، وبين من قال: إنّّه يجب<sup>١٣</sup> من جهة العقل في<sup>١٤</sup>

١. في «ج، ص، ط، ف»: «معروف».

٢. في المطبوع: «وإلا ظهر».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أوضحناه».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما ادعاه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و الرأي».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فقد بيّنّا».

٧. تقدم في ج ١، ص ٤٨٩.

٨. في «د» و المطبوع والحجري: «عليه السلام».

٩. في «د»: «تفاهم».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

١١. تقدم في ج ١، ص ٤٤٢.

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «بجميع».

١٣. في المغني: «ثبت».

١٤. في المغني: «أنّ» بدل «في».

كُلِّ مَنْ يَقُومُ بِأَمْرِ يَتَّصِلُ بِمَصَالِحِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا ذَاكَ<sup>١</sup>، حَتَّى يَقُولَهُ<sup>٢</sup>  
فِي الْأَمْرَاءِ وَالْعُمَّالِ وَالْأَوْصِيَاءِ وَالْوُكَلَاءِ<sup>٣</sup>.

عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَازَ أَنْ يَرِدَ التَّعَبُّدُ بِرُجُوعِ الْعَامِيِّ إِلَى الْعَالِمِ فِي الْفَتْوَى مَعَ  
تَجْوِيزِ الْغُلَطِ عَلَيْهِ<sup>٤</sup>، فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِثْلَهُ فِي الْإِمَامِ وَالْحَاكِمِ؟ وَإِنَّمَا  
نَمْنَعُ نَحْنُ الْآنَ مِنْ ذَلِكَ سَمْعاً، لَا لِأَنَّ الْعَقْلَ كَانَ يَمْنَعُ مِنْهُ<sup>٥</sup>.

يُقَالُ لَهُ<sup>٦</sup>: أَمَّا الْقَوْلُ فِي الْأَمِيرِ وَالْحَاكِمِ فَقَدْ مَضَى<sup>٧</sup>، وَأَمَّا الْأَوْصِيَاءُ وَالْوُكَلَاءُ  
فَيَجْرُونَ عِنْدَنَا مَجْزَى الْأَمْرَاءِ وَالْحُكَّامِ فِي أَنَّهُمْ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِمَا  
فُوضَ إِلَيْهِمْ وَمُضْطَلَعِينَ بِهِ. وَأَيُّ عَاقِلٍ يَخْفَى عَلَيْهِ أَنَّ أَحَدَنَا مَتَى أَرَادَ أَنْ يُوَكَّلَ  
وَكَيْلًا يُسْنَدُ إِلَيْهِ تَدْبِيرَ ضَيْعَتِهِ وَأُمُورِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَخْتَارُ إِلَّا مَنْ يَشِقُّ مِنْهُ بِالْكَفَايَةِ  
وَحُسْنِ الْبَصِيرَةِ وَالِإِضْطِلَاعِ؛ وَأَنَّهُ<sup>٨</sup> مَتَى اسْتَكْفَى أَمْرَ وَكَالَتِهِ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ  
بَهَا أَوْ بِأَكْثَرِهَا، وَمَنْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَتَعَرَّفَهَا وَيَتَعَلَّمَهَا<sup>٩</sup>، كَانَ سَفِيهاً مُهِمِلاً لِأُمُورِهِ،  
مَعْرُضاً<sup>١٠</sup> لَهَا لِلضَّيَاعِ وَالتَّلَفِ؟!

٤٠/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: «ذلك». وفي المغني: «كذلك».

٢. في المغني: «حَتَّى يَقُولُوا».

٣. في المغني: «وغيرهم».

٤. في المغني: «مع تجويزه».

٥. أي على العالم.

٦. في المطبوع والحجري والمغني: «لأن» بدل «لا لأن». وفي «د»: «لا أن».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٨.

٨. في «ص»: «فيقال له».

٩. تقدّم في ص ٢٤٨.

١٠. في «د» والمطبوع والحجري: «فإنه».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «ويعلمها بالتعلم» بدل «ويتعلمها».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ومعرضاً».

[وجه جواز رجوع العامي إلى العالم في الفتوى، مع تجويز الغلط عليه]

فَأَمَّا الْعَامِيُّ وَرَجُوعُهُ إِلَى الْعَالِمِ فِي الْفَتْوَى، فَإِنَّمَا سَأَلَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْعَالِمُ مُتَوَلِّياً لِلْحُكْمِ فِيمَا اسْتَفْتِيَ فِيهِ، وَلا لَهُ رِئَاسَةٌ وَإِمَامَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْهُ. وَلَيْسَ هَذِهِ حَالُ<sup>٢</sup> الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ الْمَنْصُوبُ لِلْحُكْمِ فِي جَمِيعِ الدِّينِ، فَلَا بُدَّ مِنْ<sup>٣</sup> أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِهِ. وَهَذَا أَيْضاً مِمَّا قَدْ مَضَى.<sup>٤</sup>

عَلَى أَنَّا لَمْ نَمْنَعْ فِي الْإِمَامِ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْعُلَمَاءِ فِي الْأَحْكَامِ لِأَجْلِ جَوَازِ الْغَلْطِ عَلَيْهِمْ، وَإِنَّمَا مَنَعْنَاهُ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا لَهُ<sup>٥</sup>، فَلَا مَعْنَى لِلْإِعْتِرَاضِ عَلَيْنَا بِأَنَّ الْعَامِيَّ يَرْجِعُ إِلَى الْعَالِمِ فِي الْفَتْوَى مَعَ جَوَازِ الْغَلْطِ عَلَيْهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا نُصِبَ لِلْقِيَامِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ كُلُّهَا<sup>٦</sup>، فَيَجِبُ فِي الْحَكِيمِ<sup>٧</sup> أَنْ يَنْصِبَهُ<sup>٨</sup> عَلَى أَقْوَى الْوُجُوهِ وَأَقْرَبِهَا إِلَى أَنْ لَا يَغْلُطَ وَيَقُومَ بِذَلِكَ عَلَى حَقِّهِ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِالْأَحْكَامِ كُلِّهَا. قِيلَ لَهُمْ: وَلَا<sup>٩</sup> يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِبَوَاطِنِ الْأَحْكَامِ، وَبِأَحْوَالِ مَنْ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «وَأَمَّا».

٢. في «د» و«المطبوع والحجري»: «حالة».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «- مِنْ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٢٩ وَ ٢٤٤.

٥. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٢٩.

٦. فِي «د» وَ الْمَغْنِي: «- كُلُّهَا».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِي: «فِي الْحَكْم».

٨. فِي الْمَغْنِي: «+ اللَّهُ».

٩. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «فَلَا».

يَحْكُمُ لَهُ وَ عَلَيْهِ، وَ بِأَحْوَالِ الشُّهُودِ، [فَيَلْزَمُكُمْ أَنْ يَعْلَمَ كُلُّ ذَلِكَ.  
و يَلْزَمُكُمْ مِثْلُهُ فِي الْأُمَرَاءِ وَ الْحُكَّامِ وَ الْعُمَّالِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ قَائِمَةً...].<sup>١</sup>

٤١/٢

يُقَالُ لَهُ<sup>٢</sup>: لَسْنَا<sup>٣</sup> نَرْتَضِي مَا حَكَيْتَهُ عَنَّا مِنَ السُّؤَالِ، وَ لَا نَعْتَلُ<sup>٤</sup> بِمَا تَضَمَّنَهُ مِنَ  
الاعتلالِ، وَ عَلَيْنَا قَدْ تَقَدَّمَتْ. وَ مَضَى أَيْضاً فَرَقْنَا بَيْنَ الْعِلْمِ بِالظَّاهِرِ<sup>٥</sup> وَ الْعِلْمِ  
بِالْبَاطِنِ<sup>٦</sup>، وَ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا جَهِلَ بَعْضَ الْأَحْكَامِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهَا الْمُتَعَبَّدُ بِإِقَامَتِهَا،  
فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ غَالِطاً، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِوَاطِنِ الْأُمُورِ وَ مُغَيَّبِ  
الشُّهُودِ؛ فَبَطَلَ قَوْلُكَ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ: «و لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِوَاطِنِ  
الأحكامِ، وَ مَعَ الْعِلْمِ بِأَحْوَالِ مَنْ يَحْكُمُ لَهُ وَ عَلَيْهِ».

١ . المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٨ - ١٠٩. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٢ . في «ص»: «فيقال له».

٣ . في «ج، ص، ط، ف»: «ليس».

٤ . في «د»: «و لا نقبل».

٥ . في «د» و المطبوع و الحجري: «و بين».

٦ . تقدّم في ص ٢٤٦.



## [الدليل الثالث]

### [أفضلية الإمام]

قال صاحبُ الكتابِ:

شبهةٌ أخرى لهم:

ورُبَّما قالوا: <sup>١</sup> من حقِّ الإمام أن يكونَ أفضلَ من <sup>٢</sup> في الزمانِ، وذلكَ لا يُستَدْرَكُ إلَّا بالنَّصِّ عليه <sup>٣</sup>؛ لأنَّه لا يُعلَمُ أنَّه أفضلُ إلَّا بأن يُعلَمَ سلامَةُ طاعته <sup>٤</sup> و ثوابها و أنَّه أكثرُ <sup>٥</sup> ثواباً من غيره <sup>٦</sup>، و لا مدخلَ للاجتهادِ في ذلكَ؛ فيجبُ أن يكونَ الإمامُ منصوباً عليه من جهةِ العقلِ. فإنَّ أوجبوه سَمْعاً، فللكلامِ عليهم موضعٌ سوى هذا الفصلِ. وإن قالوا به <sup>٧</sup> من جهةِ العقلِ، قيلَ لهم: فأَيُّ دليلٍ في العقلِ يَتَضَيُّ ما ذُكِرْتُموه؟ <sup>٨</sup>

---

١. في «ج، ص، ط، ف»: «إن».

٢. في «ج، ص، ف»: «من».

٣. في «ج، ص، ف» والمغني: «عليه».

٤. في «ج، ط، ف»: «طاعاته».

٥. في المغني: «أكبر».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أكثر من غيره ثواباً».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «فإن قالوا: إنَّه» بدل «و إن قالوا به».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٩. وفيه: «... فبأي دليل يقتضي في العقل ما أوجبوه عقلاً؟».

## [الأدلة على أفضلية الإمام]

## [الدليل الأول]

يُقَالُ له<sup>١</sup>: الذي يَدُلُّ على أَنَّ الإمامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ رَعِيَّتِهِ فِي الثَّوَابِ وَ الْعُلُومِ - وَ سَائِرِ ضُرُوبِ الْفَضْلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْدِّينِ، الدَّاخِلَةِ تَحْتَ مَا كَانَ رَئِيساً فِيهِ - مَا نَعْلَمُهُ<sup>٢</sup> وَ كُلُّ الْعُقَلَاءِ مِنْ قُبْحِ جَعْلِ الْمَفْضُولِ فِي شَيْءٍ بَعَيْنِهِ إِمَاماً وَ رَئِيساً لِلْفَاضِلِ فِيهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ مِنَّا أَنْ نَعْقِدَ<sup>٣</sup> لِمَنْ<sup>٤</sup> لَا يَحْسُنُ مِنَ الْكِتَابَةِ إِلَّا مَا يُحْسِنُهُ الْمُبْتَدِئُ الْمُتَعَلِّمُ رِئَاسَةً فِي الْكِتَابَةِ عَلَى مَنْ هُوَ فِي الْجِدْقِ بِهَا وَ الْقِيَامِ بِحُدُودِهَا بِمَنْزِلَةِ ابْنِ مُقْلَةٍ<sup>٥</sup> حَتَّى نَجْعَلَهُ<sup>٦</sup> حَاكِماً عَلَيْهِ فِيهَا وَ إِمَاماً لَهُ فِي جَمِيعِهَا؟! ٤٢/٢

١. في «ص»: «يُقَالُ له».

٢. في «ص، ط، ف»: «ما نعلمه».

٣. في «ج، ط، ف»: «أَنْ نَعْتَقِدَ». وَ فِي «ص»: «أَنْ نَعْتَقِدَ».

٤. في «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «وَ كَانَ».

٥. مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُقْلَةٍ، أَبُو عَلِيٍّ، الْوَزِيرُ، الْكَاتِبُ الْمَشْهُورُ، اشْتَهَرَ بِحَسَنِ الْخَطِّ حَتَّى ضُرِبَ بِهِ الْمَثَلُ، وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ نَقَلَ خَطَّ الْكُوفِيِّينَ إِلَى الْخَطِّ الْمَأْلُوفِ الْيَوْمِ. وَلِي بَعْضُ أَعْمَالِ فَارَسَ وَ تَنَقَّلَ بِهِ الْأَعْمَالُ وَ الْأَحْوَالُ حَتَّى وَزَرَ لِلْمُقْتَدِرِ سَنَةَ ٣١٦ هـ، وَ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ غَضِبَ عَلَيْهِ وَ نَفَاهُ إِلَى فَارَسَ سَنَةَ ٣١٨ هـ. ثُمَّ اسْتَوَزَرَهُ الْقَاهِرُ بِاللَّهِ سَنَةَ ٣٢٠ هـ، فَجِئَ بِهِ مِنْ فَارَسَ، وَ سَرَعَانَ مَا اتَّهَمَهُ الْقَاهِرُ بِالْمُؤَامَرَةِ عَلَى قَتْلِهِ، فَاخْتَبَأَ سَنَةَ ٣٢١ هـ. ثُمَّ وَزَرَ لِلرَّضَايِيِّ بِاللَّهِ سَنَةَ ٣٢٢ هـ، ثُمَّ نَقِمَ عَلَيْهِ سَنَةَ ٣٢٤ هـ، فَسَجَنَهُ مَدَّةً، ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أَحَدِ الْخَارِجِينَ عَلَيْهِ يَطْمَعُهُ بِدُخُولِ بَغْدَادَ، فَقَبِضَ عَلَيْهِ وَ قَطَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى، وَ كَانَ يَشَدُّ الْقَلَمَ عَلَى سَاعِدِهِ وَ يَكْتُبُ بِهِ، فَقَطَعَ لِسَانَهُ وَ يَدَهُ، وَ سَجَنَهُ حَتَّى مَاتَ سَنَةَ ٣٢٨ هـ. مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ٦، ص ٢٥٧٤ - ٢٥٧٦، الرِّقْمُ ١٠٨٥؛ وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ، ج ٥، ص ١١٣ - ١١٦، الرِّقْمُ ٦٩٨؛ الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ، ج ٤، ص ١٠٩، الرِّقْمُ ١٥٩٨.

٦. في «د»: «يَجْعَلُهُ».

وكذلك لا يحسن أن نُقدِّم رئيساً في الفقه - وهو لا يقوم من علوم الفقه إلا بما يتضمَّنه بعض المختصرات - على من هو في الفقه بمنزلة أبي حنيفة<sup>١</sup>. وهذه الجملة ليس مما يدخل على أحد فيه<sup>٢</sup> شبهة، وإن جاز أن يدخل<sup>٣</sup> في ضروب من تفصيلها وإحاط غيرها بها. وما نعلم عاقلاً يتمكَّن من دفع العلم بقبح تقديم من ذكرناه في الكتابة، ومن وصفنا حاله في الفقه.

وإذا كان ما ادَّعينا معلوماً متقررّاً في العقول، ولم نجد لقبه<sup>٥</sup> علة إلا كَوْن المرووس أفضل من الرئيس في الشيء الذي كان رئيساً فيه - بدلالة: ارتفاع القبح

١. أبو حنيفة، النعمان بن ثابت بن زوطي، مولى لبني تيم الله بن ثعلبة بن بكر بن وائل (٨٠ - ١٥٠هـ). ولد في الكوفة في عهد الحجاج بن يوسف الثقفي من أصل فارسي أو كابلي، وكان أبوه عبداً مملوكاً لرجل من بني تيم، ولذلك كان تيمى الولاء. كان في بدء حياته يتعاطى بيع الخبز وعمله، فلذلك كان على ثروة كبيرة استطاع بها أن يستغني من جوائز الدولة. نشأ في الكوفة وتربى على حلقاتها العلمية. كان جريئاً في الفتيا والعمل بالقياس والرأي إلى حد بعيد، وتأثر في ذلك بأستاذه حماد، وأستاذه هذا تأثر بأستاذه إبراهيم النخعي (٩٥هـ) من قبل. ولقد كان الإمام الصادق عليه السلام يؤثبه كثيراً على عمله بالقياس والرأي. وربما كان أبو حنيفة يعتز برأيه مقابل الإمام عليه السلام ويخالفه كثيراً. ولكن ذلك كله ما كان يؤخره عن الاعتراف بفضل الإمام واستفادته من حضور مجلسه؛ فقد أثر عنه قوله المشهور: «لولا السستان لهلك النعمان» يعني الستين اللتين كان يختلف بهما إلى مجلس الصادق عليه السلام. أراداه المنصور قاضياً على بغداد، فامتنع عليه، فحبسه حتى مات في الحبس، ودفن في بغداد بمقابر الخيزران. من آثاره: الفقه الأكبر في الكلام، المسند في الحديث، العالم والمتعلم في العقائد، الرد على القدرية. راجع: الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٣٤٨، الرقم ٢٦٣١؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٨٤؛ تاريخ بغداد، ج ١٣، ص ٣٢٥، الرقم ٧٢٩٧؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٥٥٣، الرقم ٥٢٣٣؛ وفيات الأعيان، ج ٥، ص ٤٠٥، الرقم ٧٦٥.

٢. في المطبوع: «فيها».

٣. في المطبوع والحجري: «تدخل».

٤. في «ص»: «من دفعه للعلم».

٥. في «د» والمطبوع والحجري: «بقبحه».

عند ارتفاعِ العلة: بأن يكونَ المُقَدَّم هو الفاضِل<sup>١</sup> و المؤخَّر هو المفضول، و ثبوته عند ثبوتها - وَجَبَ قُبْحُ كُلِّ وِلايَةٍ كَانَ الْمُتَوَلَّى لَهَا<sup>٢</sup> أَنْقَصَ مَنْزِلَةً فِي الشَّيْءِ الَّذِي تَوَلَّاهُ مِنَ الْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ.

و إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ الْإِمَامَ إِمَامٌ<sup>٣</sup> لَنَا فِي جَمِيعِ الدِّينِ وَ عُلُومِهِ وَ أَحْكَامِهِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنَّا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

و فِي ثُبُوتِ كَوْنِهِ أَفْضَلَ وَ أَكْثَرَ ثَوَاباً وَ جُوبُ النَّصِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ<sup>٥</sup> بِالْإِخْتِيَارِ.

#### [دلالة العصمة على أفضلية الإمام]

٤٣/٢

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لَيْسَ يَجِبُ<sup>٦</sup> مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ - لَوْ سَلِمَ - كَوْنُ<sup>٧</sup> الْإِمَامِ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ رَعِيَّتِهِ<sup>٨</sup>، وَ أَكْثَرَ مَا يَجِبُ إِذَا كَانَ إِمَاماً لَهُمْ فِي الْعِبَادَاتِ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْهُمْ فِيهَا؛ بِمَعْنَى أَنَّهُ أَحْسَنُ ظَاهِراً وَ أَفْضَلُ حَالاً فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ طَاعَاتِهِ وَ عِبَادَاتِهِ، وَ كَوْنُ تِلْكَ الْعِبَادَاتِ مِمَّا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ثَوَابِنَا أَوْ مِمَّا عَلَيْهِ ثَوَابٌ فِي الْجُمْلَةِ لَيْسَ بِمَعْلُومٍ وَ لَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ رَعِيَّتِهِ؟

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الأفضل».

٢. فِي «ص»: «بها».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: - «إِمَام».

٤. فِي «ص»: «لوجب».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِمَّا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَتُهُ».

٦. فِي «د، ط» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «لَيْسَ يَجِبُ».

٧. فِي «ج»: «أَنَّ».

٨. تَقَدَّمَ أَنَّ أَحَدَ مَعَانِي الْأَفْضَلِيَّةِ هُوَ كَثْرَةُ الثَّوَابِ.

قيل له: إذا وَجَبَ بما ذكرناه أن يَكُونَ الإمامُ أَفْضَلَ مِنْ رَعِيَّتِهِ فِي الْعِبَادَاتِ التي كان إماماً لَهُمْ فيها، وأن يَكُونَ ظاهرُهُ أَفْضَلَ مِنْ ظاهرِهِمْ، وَجَبَ أن يَكُونَ أَكْثَرُهُمْ ثَوَاباً؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ أن يَكُونَ أَكْثَرُهُمْ ثَوَاباً مع فَضْلِ طَاعَاتِهِ و عِبَادَاتِهِ وَ كَثَرَتِهَا<sup>٢</sup> إِلَّا لِأَنَّهُ بَاطِنُهُ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ، وَ الدَّلَالَةُ عَلَى عَصَمَتِهِ تَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ. فَإِذَا<sup>٣</sup> وَجَبَ بِدَلِيلِ عَصَمَتِهِ أن يَكُونَ ظاهرُهُ كِبَاطِنُهُ، وَ كَانَ أَفْضَلَ ظَاهِراً فِي الْعِبَادَاتِ مِنْ رَعِيَّتِهِ، وَجَبَ أن يَكُونَ أَكْثَرُهُمْ ثَوَاباً.

### [عدم الاستغناء بدليل العصمة عن دليل كثرة الثواب على وجوب النص]

فإن قال: إِذَا كُنْتُمْ تَرْجِعُونَ فِي الْعِلْمِ بَأَنَّ الْإِمَامَ أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ رَعِيَّتِهِ إِلَى عَصَمَتِهِ، وَ كَانَ هَذَا الْعِلْمُ الَّذِي هُوَ عِلْمٌ<sup>٥</sup> بَأَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَاباً لَا يَثْبُتُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ الْعَصْمَةِ، وَ الْعَصْمَةُ إِنْ ثَبَّتْ دَلَّتْ بِنَفْسِهَا عَلَى وَجوبِ النَّصِّ<sup>٦</sup>؛ فَأَيُّ حَاجَةٍ بِكُمْ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِكَوْنِ الْإِمَامِ أَكْثَرَ ثَوَاباً عَلَى وَجوبِ النَّصِّ، وَ ذَلِكَ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بَعْدَ الْعِلْمِ بِمَا يَقْتَضِي وَجوبِ النَّصِّ، وَ هُوَ الْعَصْمَةُ؟ وَ هَذَا يُوجِبُ أَنَّ الطَّرِيقَةَ الصَّحِيحَةَ هِيَ طَرِيقَةُ الْعَصْمَةِ، وَ أَنَّ طَرِيقَةَ الْفَضْلِ<sup>٧</sup> وَ كَثَرَةِ الثَّوَابِ لَا فَائِدَةَ فِيهَا.

قيل له: هذه الطريقة وإن كانت مَبْنِيَّةً عَلَى دَلِيلِ الْعَصْمَةِ، فَقَدْ يُمَكِّنُ أن يَعْلَمَ بِهَا

١. في «ص، ط، ف»: «أفضل».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «لأنه لا يخرج عن ذلك».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «وإذا».

٤. في «ج، ص، ط»: «إن».

٥. في «ج، ف»: «علم».

٦. تقدّم الاستدلال بالعصمة على وجوب النص في صدر هذا الجزء من الكتاب.

٧. في «ج»: «العمل». و في «ف»: «العقل».

المُسْتَدِلُّ في الأصلِ وجوب النَّصِّ؛ لأنَّه إذا عَلِمَ أَنَّ الإمامَ لا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ رَعِيَّتِهِ فِي الْعِبَادَاتِ وَالطَّاعَاتِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَلِيمَ الْبَاطِنِ بِدَلِيلِ عَصَمَتِهِ، عَلِمَ أَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا، وَهُوَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الإمامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْعَصْمَةَ لَا يُمْكِنُ الْمَعْرِفَةُ بِهَا مِنْ طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ النَّصِّ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَعْلَمُ إِلَّا بِنَظَرٍ مُسْتَأْنَفٍ، وَضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ مُفْرَدٍ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْلَمَهُ مَعْصُومًا وَأَكْثَرَ ثَوَابًا ثُمَّ يَنْظُرَ فِي كَوْنِهِ أَكْثَرَ ثَوَابًا؛ وَهَلْ هُوَ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُعْرَفَ بِالِاسْتِنْبَاطِ، أَمْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِالنَّصِّ؟

فَإِذَا عَرَفَ أَنَّهُ مِمَّا لَا يَعْلَمُ إِلَّا بِالنَّصِّ، خَلَصَ لَهُ بِهَذَا الطَّرِيقِ الْعِلْمُ بِوَجوبِ النَّصِّ، وَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ كَثْرَةَ الثَّوَابِ لَا تُعْلَمُ بِالِاخْتِيَارِ وَأَنَّهَا لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالنَّصِّ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُ بِهِ أَنَّ الْعَصْمَةَ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، وَهَذَا لَا يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا عَلِمَ وَجوبَ النَّصِّ بِطَرِيقَةٍ<sup>٢</sup> كَثْرَةَ الثَّوَابِ.

وَبَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى الْمُخَالَفِ فِي وجوبِ النَّصِّ بِطَرِيقَةٍ<sup>٣</sup> كَثْرَةَ الثَّوَابِ، وَبَيْنَ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِطَرِيقَةِ<sup>٤</sup> الْعَصْمَةِ؛ لِإِشْتِرَاكِهِمَا فِي امْتِنَاعِ دُخُولِ الْإِسْتِنْبَاطِ فِيهِمَا، وَإِنْ كَانَ الْإِسْتِدْلَالُ بِالْعَصْمَةِ مَعَ تَقَدُّمِ الْعِلْمِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَحْصَى وَأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يُزِيحُ فِي الْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا رُتْبَةً مِنَ الْكَلَامِ ثَانِيَةً<sup>٥</sup> يُحْتَاجُ فِي تَصْحِيحِهَا إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْكُلْفَةِ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و ليس».

٢. في «ج»: «بطريق».

٣. في «ج، د» و «الحجري»: «بطريق».

٤. في «ج»: «بطريق».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «رتبة من الكلام يأتيه» بدل «رتبة من الكلام ثانية».

ولهذا الموضع مثال في الأصول صحيح<sup>١</sup>، وهو أننا قد<sup>٢</sup> نستدل على وجود الفاعل القديم - جلت عظمته<sup>٣</sup> - تارة بكونه قادراً، وتارة بكونه عالماً؛ لأن الطريقتين<sup>٤</sup> جميعاً مشتركتان<sup>٥</sup> فيما يقتضي كونه موجوداً، ونحن نعلم أننا لا نعلمه عالماً إلا بعد أن نعلمه قادراً، ومنزلة كونه عالماً في الرتبة تالية لكونه قادراً.

وليس يصح أن يُقدَح في الاستدلال على وجوده بكونه عالماً بأن يُقال: إذا كنتم لا تعلمونه عالماً إلا بعد أن تعلموه<sup>٦</sup> قادراً، وكان كونه قادراً يدل بنفسه على وجوده، فلا فائدة في<sup>٧</sup> الاستدلال بكونه عالماً.

لأن الذي يبطل به هذا<sup>٨</sup> القدح هو ما ذكرناه في جواب السؤال، أو قريب منه.

### [عدم لزوم أن يكون الأمراء والحكام أكثر ثواباً]

فإن قال: فيجب على ما أصلتموه<sup>٩</sup> أن يكون الأمراء والحكام والقضاة وجميع خلفاء الإمام منصوباً عليهم بمثل طريقتكم<sup>١٠</sup>؛ لأنهم إذا كانوا رؤساء في كثير من أمور الدين - وإن لم يكونوا رؤساء في جميعه، على حسب ما تدعونه وتُفرقون

١. في «د» والحجري: - «صحيح».

٢. في «د» والمطبوع والحجري: - «قد».

٣. في «د» والمطبوع والحجري: «جلت قدرته».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «الطريقتين».

٥. في المطبوع: «تشتركان». وفي «ج، ص، ط، ف» والحجري: «مشتركان».

٦. في «ف، ط»: «أن تعلمونه». وفي «د» والحجري: - «عالماً إلا بعد أن تعلموه».

٧. في «ط، ف» والمطبوع والحجري: «من».

٨. في «ج، ص، ف»: - «هذا».

٩. في «ص»: «أقبلتموه».

١٠. في «ج، ط، ف»: «طريقكم».

به بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْأَثْمَةِ ١ - فَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا أَكْثَرَ ثَوَاباً مِنْ رَعَايَاهُمْ، وَيَجِبُ النَّصُّ عَلَيْهِمْ؛ لِذَلِكَ.

قِيلَ لَهُ: الَّذِي يَجِبُ فِيمَنْ ذَكَرْتَ مِنَ الْأَمْرَاءِ وَالْحُكَّامِ أَنْ يَكُونُوا أَفْضَلَ مِنْ رَعِيَّتِهِمْ فِيمَا كَانُوا رُؤَسَاءَ فِيهِ، وَمَا كَانُوا رُؤَسَاءَ فِيهِ ٢ مِنْ جُمْلَةِ الَّذِينَ لَا بُدَّ ٣ مِنْ أَنْ يَكُونُوا أَفْضَلَ ظَاهِراً مِنْ رَعِيَّتِهِمْ فِيهِ، وَكَثْرَةُ الثَّوَابِ لَيْسَ يَدُلُّ عَلَيْهِ ٥ الْفَضْلُ فِي الظَّاهِرِ، وَلَمَّا ٦ كَانَتْ عَصَمَتُهُمْ غَيْرَ وَاجِبَةٍ - بِمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِنَا ٧ - لَمْ يَجِبْ أَنْ يَكُونُوا أَكْثَرَ ثَوَاباً؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا وَجِبَ فِي الْأَثْمَةِ مِنْ حَيْثُ عَلِمَ أَنَّ بَوَاطِنَهُمْ كظواهرهم، وَاسْتِنَادُهُ ٨ إِلَى الْعَصْمَةِ الَّتِي لَا تَجِبُ فِي الْأَمْرَاءِ.

### [بيان الطريق لمعرفة أفضلية الأمراء والحكام]

فَإِنْ قَالَ: فَكَيْفَ السَّبِيلُ لِلإِمَامِ الَّذِي يَخْتَارُ الْأَمْرَاءَ وَالْحُكَّامَ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُمْ أَفْضَلُ مِنْ رَعَايَاهُمْ فِي ظَاهِرِ الْعِبَادَاتِ، وَفِي الْعِلْمِ بِسَائِرِ مَا كَانُوا رُؤَسَاءَ فِيهِ؟ فَإِنَّهُ مَتَى لَمْ يُثَبِّتُوا أَنَّ لِلْأَثْمَةِ إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ سَبِيلاً يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِالِاخْتِيَارِ، وَجِبَ النَّصُّ فِيهِمْ كَوُجُوبِهِ فِي الْأَثْمَةِ.

قِيلَ لَهُ ٩: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي الظَّاهِرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِبَادَاتِ يُمَكِّنُ الْعِلْمَ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «بين الأئمة وبينهم» بدل «بينهم وبين الأئمة».

٢. في «د»: «فيه رؤساء» بدل «رؤساء فيه».

٣. في المطبوع: «فلا بد».

٤. في «د» والمطبوع: - «من».

٥. في المطبوع: «على».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «وإذا».

٧. تقدّم في ج ١، ص ٥٠٥.

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «والاستناد».

٩. في «د» والمطبوع والحجري: - «له».



به من غير نصّ واردٍ من جهة الله تعالى على عيّنِه؛ لأنّا نعلّم من أحدنا أنّه أفضل أهل زمانه في بلده<sup>١</sup> عبادة، وأحسنهم ظاهراً، وأظهرهم زهداً، حتّى أنا نُشيرُ إليه بعيّنه، و نُميّزه من غيره. وإنّما المُستحيل أن يُعلّم باطنه واستحقاقه للثواب على أفعاله، فأما ما يرجعُ إلى الظاهر فلا شكّ في أنّه معلومٌ لمن هو أدوّن مرتبة في المعرفة من الإمام.

فأما الأفضل<sup>٢</sup> في العلوم وما يجري مجراها، فجارٍ مجرى ما ذكرناه في أنّه معلومٌ أيضاً بالاستنباط والاختبار<sup>٣</sup>؛ لأنّا نعلّم حال من هو أفضل أهل بلدنا في العلم بالفقه والنحو واللغة وما جرى مجرى ما ذكرناه من العلوم، وربما اتّضح ذلك حتّى لا يشكّل على أحدٍ، وربما التبس؛ وفي الجملة<sup>٤</sup> فحال المتقدمين في ضروب الفضل والعلوم معروفة عند من خالطهم وجاورهم، و تميّزهم ممن لا يُدانيهم في فضلهم وعلومهم ظاهراً. وربما عرّفنا<sup>٥</sup> أيضاً من طريق الخبر حال الأفضل في فنّ من العلم<sup>٦</sup> وإن نأى بلده عن بلدنا حتّى لا نشكّ في فضله و<sup>٧</sup> تميّزه من غيره و تقدّمه لأهل بلده.

وإذا كان<sup>٨</sup> طريق المعرفة بدوي الفضل على هذا الحدّ من الوضوح، فأی حاجة

١. في «د» والمطبوع: «أفضل أهل بلده» بدل «أفضل أهل زمانه في بلده».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما الفضل».

٣. هكذا في «د، ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «والاختبار».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «في الجملة» بدل «و في الجملة».

٥. في «ص»: «أعرّفنا».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «من العلوم».

٧. في «ج، ص، ف»: «فضله و».

٨. في «ج، ص، ف»: «+ من».

بالإمام<sup>١</sup> في اختيار الأمراء والحكام إلى نص من قبل الله تعالى وهو المعصوم الموفق في كل<sup>٢</sup> ما يأتي و يذر؟

فإن قال: إذا أوجبتم الإمامة لمن كان أفضل في الشيء الذي كان إماماً فيه من رعيته، و ضربتم لإبطال ما خالف ذلك الأمثال التي تقدمت، فهذا دخول في مذهب من قال في الإمامة بالاستحقاق الذي أنكرتموه.<sup>٣</sup>

قيل له: أمّا الإمامة إذا أريد بها التكليف وإلزام الإمام القيام بالأمور التي يقوم بها الأئمة فليست مستحقة؛ لأن المشاق والكلف لا يجوز أن يكون<sup>٤</sup> ثواباً ولا جارية مجرى الثواب. والقول في الإمامة على هذا الوجه كالقول في الرسالة وأنها غير مستحقة.

٤٧/٢

و إن أشير بالإمامة إلى الحال التي يحصل عليها الإمام بعد ثبوت رئاسته وإمامته، وتكفله<sup>٥</sup> بالقيام بما أسند إليه، وإلى ما يجب له من التعظيم والتبجيل، فذلك مستحق، ولا بد أن يكون أفضل فيه من رعيته؛ لما ذكرناه. والإمامة من هذا الوجه تجري مجرى النبوة إذا أشير بها إلى ما يستحقه النبي صلى الله عليه وآله من الرفعة والتبجيل في أن ذلك لا يكون إلا مستحقاً.

١. في «ص»: «من الإمام».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «في جميع».

٣. تقدم إنكار المصنف رحمه الله لكون الإمامة مستحقة في ص ٢٠٠.

٤. في «د» والحجري: - «أمّا».

٥. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «أن تكون».

٦. هكذا في «ج، ف»، وفي سائر النسخ والمطبوع: «وتكلفه». وتكفل بالشيء: ألزمه نفسه

وتحمل به. يقال: تكفل بالدين: التزم به. راجع: المغرب، ج ٢، ص ٢٢٧؛ النهاية، ج ٤، ص ١٩٢ (كفل).

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «بما».

وهذه<sup>١</sup> الطريقة التي سلكناها في الدلالة على أن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته أقوى ما يعتمد في هذا الباب، وإن كان لأصحابنا - رضوان الله عليهم - طرق معروفة إلا أن جميعها معترضة، وأكثرها يلزم<sup>٢</sup> عليه أن يكون الأمراء وجميع خلفاء الإمام أفضل من رعيته على الحد الذي يوجبونه في الإمام. ولولا أن كتابنا هذا موضوع للنقض على المخالف - دون الاعتراض على الموافق - لأوردنا جملة<sup>٣</sup> من الطرق المسلوكة فيما ذكرناه، وأشرنا إلى جهة الاعتراض عليها. ولعلنا أن نفرد للكلام في أن الإمام يجب أن يكون أكثر ثواباً من رعيته موضعاً نستوفيه إن شاء الله تعالى<sup>٤</sup>، فلنا في تلخيص الدلالة على هذا الموضع نظراً<sup>٥</sup>.

### [الدليل الثاني]

ويمكن أن يعتمد في الاستدلال على أن الإمام أكثر ثواباً من رعيته على أن يقال: قد ثبت أن الإمام حجة في الشرع بالأدلة المتقدمة، ومن كان حجة فيما يجب قبوله منه والانتهاء إلى أمره فيه، فالواجب أن يجنب<sup>٦</sup> كل ما يكون معه المكلفون من القبول منه أنفر، ويكون على الأحوال التي يكونون عندها إليه أسكن<sup>٧</sup>. وقد علمنا أن المكلفين لا يكونون - إذا جوزوا في إمامهم أن يكون<sup>٨</sup> كل واحد

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فهذه».

٢. في «ج، ص، ف»: «و أكثر ما يلزم».

٣. هكذا في «ج، ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «جُملاً».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «نستوفيه فيه» بدل «نستوفيه إن شاء الله تعالى».

٥. راجع: الذخيرة، ص ٤٣٤.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يجنب».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «أسكن إليه» بدل «إليه أسكن».

٨. في «ص»: «أن يكونوا».

مِنْهُمْ أَكْثَرَ ثَوَاباً عِنْدَ اللَّهِ مِنْهُ، وَأَعْلَى رُتْبَةً، وَأَرْفَعَ مَنَزَلَةً - فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى السُّكُونِ وَالتَّنْفِيرِ، عَلَى مَا يَكُونُونَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُجَوِّزُوا ذَلِكَ، وَقَطَّعُوا عَلَى أَنَّهُ أَكْثَرُهُمْ ثَوَاباً وَأَوَّلَاهُمْ بِكُلِّ تَعْظِيمٍ وَتَجْجِيلٍ.

٤٨/٢

وَلَيْسَ نَعْنِي<sup>١</sup> بِالتَّنْفِيرِ<sup>٢</sup> هَاهُنَا مَا يَمْنَعُ مِنْ قَبُولِ الْقَوْلِ وَلَا يَصِحُّ مَعَهُ امْتِنَالُ الْأَمْرِ؛ فَيُعْتَرِضُ عَلَيْنَا بَمَنْ امْتَنَلْ وَانْقَادَ مَعَ تَجْوِيزِهِ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ أَنْقَصَ ثَوَاباً. وَالَّذِي أَرَدْنَاهُ أَنْ حَالَهُمْ فِي السُّكُونِ وَالْقُرْبِ إِلَى قَبُولِ الْقَوْلِ لَا يَكُونُ كَحَالِهِمْ إِذَا لَمْ يُجَوِّزُوا ذَلِكَ، وَأَكْثَرُ مَا يَجِبُ فِيمَا يَقْضَى<sup>٣</sup> عَلَيْهِ بِالتَّنْفِيرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمُ الصَّارِفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ<sup>٤</sup> أَنْ يَقَعَ الْفِعْلُ مَعَ ثُبُوتِ بَعْضِ الصَّوَارِفِ إِذَا غَلَبَتِ الدَّوَاعِي وَقَوِيَّتْ، وَلَا يَخْرُجُ - مَعَ هَذَا - الصَّارِفُ عَنْ حُكْمِهِ.

وَقَدْ مُثِّلَ مَا ذَكَرْنَاهُ بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ؛ مِنْ أَنَّ قُطُوبَ<sup>٥</sup> مَنْ اسْتَدْعَى<sup>٦</sup> قَوْمًا إِلَى دَعْوَتِهِ، وَغُبُوسَهُ، لَهُمَا<sup>٧</sup> حُكْمُ الصَّارِفِ عَنْ حُضُورِ دَعْوَتِهِ، كَمَا أَنَّ لِلْبَشْرِ<sup>٨</sup> حُكْمَ الدَّاعِي<sup>٩</sup>، وَمَعَ هَذَا فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَقَعَ الْحُضُورُ مِمَّنْ دُعِيَ مَعَ ثُبُوتِ مَا قَرَّرْنَاهُ<sup>١٠</sup> مِنْ

١. فِي «ج، د»: «وَلَيْسَ بِعَنْي».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «بِالتَّنْفِيرِ».

٣. فِي «د»: «فِيمَا يَقْضَى».

٤. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَيْسَ يُمْنَعُ».

٥. يُقَالُ: قُطِبَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، أَيُ جُمِعَ بَيْنَهُمَا، فَهُوَ رَجُلٌ قُطُوبٌ، أَيُ عَابِسٌ. رَاجِعُ الصَّحَاحِ، ج ١، ص ٢٠٤ (قُطِبَ).

٦. فِي «ج»: «مَنْ اسْتَدْعَى».

٧. فِي «ص»: «لَهُمَا».

٨. فِي «ج، ط، ف»: «لِلْبَشْرِ».

٩. فِي «د»: «الدَّوَاعِي».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَا قَدَّرْنَاهُ».

العُبُوس، و لا يَخْرُجُ بِوُقُوعِ الحُضُورِ عِنْدَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ حُكْمُ الصَّارِفِ.  
و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي اسْتَأْنَفْتُمُوهَا<sup>١</sup> لَيْسَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى مُجَرَّدِ  
العقل؛ لأنكم عُولِّمْتُمْ فِيهَا عَلَى كَوْنِ الإِمَامِ حُجَّةً فِي الشَّرَائِعِ، وَالعقلُ يُجَوِّزُ ارْتِفَاعَ  
التَّعَبُّدِ بِجَمِيعِهَا، وَكَلَامُنَا مَعَكُمْ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَقْتَضِي مِنْ طَرِيقِ العقلِ كَوْنَ الإِمَامِ  
أَكْثَرَ ثَوَاباً.

لأنَّ الأَمْرَ وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا قَالَهُ - مِنْ بِنَاءِ دَلَالَتِنَا عَلَى الْعِبَادَةِ بِالشَّرَائِعِ، وَتَجْوِيزِنَا  
فِي الْأَصْلِ أَنْ لَا نَقَعَ<sup>٢</sup> الْعِبَادَةُ بِهَا - فَلَمْ نَضَعْ<sup>٣</sup> الدَّلَالَهَ إِلَّا فِي مَوْضِعِهَا؛ لِأَنَّ قَصْدَنَا  
بِهَا كَانَ إِلَى أَنَّ العقلَ يَدُلُّ - بَعْدَ الْعِبَادَةِ بِالشَّرَائِعِ - عَلَى أَنَّ الإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا  
الْأَفْضَلُ؛ بِالْإِعْتِبَارِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ فِي أَنَّهُ أَفْضَلُ - مَعَ أَنَّهُ مُؤَدِّ لِلشَّرْعِ -  
إِلَى السَّمْعِ.

فَصَارَ كَلَامُنَا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ مُتَنَاوِلًا لِخِلَافِ<sup>٤</sup> جَمِيعِ مَنْ فَارَقَ مَذْهَبَنَا مِمَّنْ قَالَ  
بِإِمَامَةِ الْفَاضِلِ وَ الْمَفْضُولِ مَعاً؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ بِإِمَامَةِ الْمَفْضُولِ لَا شُبْهَةَ فِي تَنَاوُلِ  
الْكَلَامِ لَهُ، وَ مَنْ قَالَ بِأَنَّ<sup>٥</sup> الإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْأَفْضَلُ، إِنَّمَا رَجَعَ<sup>٦</sup> فِي قَوْلِهِ إِلَى  
الْإِجْمَاعِ وَفِعْلِ الصَّحَابَةِ وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ، وَ لَمْ يَذْهَبْ قَطُّ إِلَى أَنَّ فِيمَا يَقُومُ  
بِهِ الإِمَامُ مَا يَقْتَضِي<sup>٧</sup> كَوْنَهُ أَفْضَلُ، فَتَنَاوَلْ<sup>٨</sup> كَلَامُنَا لَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَ صَاحِبُ

٤٩/٢

١. فِي «ج، ط، ف»: «قَدِ اسْتَأْنَفْتُمُوهَا».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْحَجَرِي: «لَا يَقَع».

٣. فِي «د، ص»: «فَلَمْ يَضَعْ».

٤. فِي «ص، ط»: «بِخِلَاف».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «إِنَّ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يَرْجِع».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِي: «يَقْتَضِي» بَدَلَ «مَا يَقْتَضِي».

٨. فِي «ج، ف»: «فِي تَنَاوُلِ».

الكتاب، حَيْثُ قَسَمَ فِي الْفَصْلِ الَّذِي حَكَيْنَاهُ عَنْهُ<sup>١</sup> الْكَلَامَ - وَ هَلْ يَزِدُّ خُصُومَهُ<sup>٢</sup> الدَّلَالَةَ عَلَى كَوْنِ الْإِمَامِ أَفْضَلَ إِلَى السَّمْعِ أَوْ الْعَقْلِ<sup>٣</sup> - لَمْ يَعْزِ إِلَّا مَا بَيَّنَّاهُ مِنَ السَّمْعِ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَى الْإِجْمَاعِ وَ فِعْلِ الصَّحَابَةِ.

و لَوْ قِيلَ لَنَا مَعَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الَّتِي أَوْضَحْنَاهَا: مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْإِمَامَةِ وَ صِفَاتِ الْإِمَامِ الْعَقْلِيَّةِ - الَّتِي يَدُلُّ الْعَقْلُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَنْفَكُ مِنْهَا - كَوْنُهُ أَفْضَلَ، بِمَعْنَى أَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا؟ لَمْ نَعْتَمِدْ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ.

[شمول الدليل المعتمد على أفضلية الإمام للرسول أيضاً]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالُوا: لِأَنَّهُ يَحُلُّ مَحَلَّ الرَّسُولِ؛ فَإِذَا هُ وَجَبَ<sup>٦</sup> فِيهِ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْأَفْضَلُ، فَكَذَلِكَ<sup>٧</sup> الْقَوْلُ فِي الْإِمَامِ.

قِيلَ لَهُمْ: وَ مِنْ أَيْنَ أَنَّ<sup>٨</sup> ذَلِكَ وَاجِبٌ فِي الرَّسُولِ عَقْلًا فَتَقَيَسُوا<sup>٩</sup> عَلَيْهِ الْإِمَامَ؟ وَ مِنْ قَوْلِنَا: إِنْ الرَّسُولُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْضُولًا أَوْ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا لغيرِهِ فِي الْفَضْلِ، وَ إِنَّمَا يُرْجَعُ<sup>١٠</sup> إِلَى السَّمْعِ فِي أَنَّهُ يَكُونَ أَفْضَلَ

١. تقدّم في ص ٢٧١.

٢. في المطبوع و الحجري: «و هل تردّ خصومه».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «و العقل».

٤. في «د، ص»: «لم يعتمد».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و إذا».

٦. في «ج»: «أوجب».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «و كذلك».

٨. في المطبوع و الحجري: - «أَنَّ».

٩. في «ج، ص، ف»: «فتقيسون». و في المغني: «لتقيسوا».

١٠. في «ط» و المغني: «نرجع».

بَعْدَ أَنْ يَصِيرَ رَسُولًا، وَلَوْ لَا السَّمْعُ كُنَّا نَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ هُوَ الْأَفْضَلُ  
وَأَنْ يَكُونَ فِي أُمَّتِهِ مَنْ يُسَاوِيهِ فِي ذَلِكَ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حَالِ  
الْإِمَامِ<sup>١</sup> مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَيْضًا.<sup>٢</sup>

يُقَالُ لَهُ<sup>٣</sup>: قَدْ ذَكَرْنَا الطَّرِيقَةَ الْمُعْتَمَدَةَ فِي كَوْنِ الْإِمَامِ أَفْضَلَ مِنْ رَعِيَّتِهِ<sup>٤</sup>، وَهِيَ  
مُتَنَاوِلَةٌ لِلرَّسُولِ أَيْضًا<sup>٥</sup>، وَدَالَّةٌ عَلَى وَجوبِ كَوْنِهِ أَفْضَلَ مِنْ أُمَّتِهِ فِي جَمِيعِ مَا كَانَ  
إِمَامًا لَهُمْ فِيهِ، وَلَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى حَمْلِ الْإِمَامِ عَلَى الرَّسُولِ مَعَ كَوْنِ الدَّلَالَةِ عَلَى  
وَجوبِ الْفَضْلِ يَجْمَعُهُمَا.

وَإِنْ كُنْتُ قَدْ ارْتَكَبْتُ فِي كَلَامِكَ هَذَا مَا كَانَ يَحِيدُ عَنْه سَلَفُكَ، وَيَمْتَنِعُونَ مِنْ  
إِطْلَاقِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا أَلَزَمَهُمْ أَصْحَابُنَا - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - تَجْوِيزَ كَوْنِ الرَّسُولِ  
مَفْضُولًا قِيَاسًا عَلَى الْإِمَامِ تَعَاطَوْا الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَسَلَكُوا فِي ذَلِكَ طَرُقًا مَشْهُورَةً،  
وَمَا عَلِمْنَا أَحَدًا مِنْهُمْ يَقْبَلُ الْإِلْزَامَ وَسَوَى بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْإِمَامِ.

وَلَمْ نَذْكُرْ هَذَا وَنُبَّةً<sup>٦</sup> عَلَيْهِ<sup>٧</sup> عَلَى سَبِيلِ الْإِقْتِصَارِ عَلَيْهِ فِي الْحُجَّةِ، بَلْ حُجَّتُنَا  
هِيَ الْمُتَقَدِّمَةُ، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا أَنْ تُبَيَّنَ مُفَارَقَةُ هَذَا الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ لِمَا كَانَ يَظْهَرُ مِنْ  
مَذْهَبِ سَلَفِ خُصُومِنَا.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «هذه حالة الإمام».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٠٩.

٣. في «ص»: «فيقال له».

٤. تقدمت في ص ٢٧٢.

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «أيضاً».

٦. في المطبوع والحجري: «ونبته». وفي «د»: «ونفيه».

٧. في «ط» والمطبوع والحجري: - «عليه».

## قال صاحب الكتاب:

و بعدُ، فلو ثبت في الرسول ما قالوه لم يجب في الإمام؛ لأن الذي  
أوجب ذلك<sup>١</sup> فيه<sup>٢</sup> [هو]<sup>٣</sup> كونه حجة فيما يؤديه، فلا بد من<sup>٤</sup> أن تكون<sup>٥</sup>  
منزلته في الفضل عالية؛ حتى لا يقع الثفور عن القبول عنه<sup>٦</sup> و يقع  
السكون إلى ذلك، و ليس كذلك حال الإمام؛ فلماذا سويتهم بينه و بين  
الرسول؟ بل ما أنكرتم أن يكون بالأمر أشبه؟ لأنه إنما يقوم بالأحكام  
التي يقوم بها الأمير و العامل<sup>٧</sup> و الحاكم....<sup>٨</sup>

يقال له<sup>٩</sup>: بأمثال هذا الفرق<sup>١٠</sup> الذي ذكرته كان يفرق شيوخك بين الإمام  
و الرسول، و قد بينا كون الإمام حجة فيما يؤديه من الشرائع، و أنه إذا كان  
مؤدياً لها و جب أن يكون أفضل من رعيته؛ ليقع السكون إلى قبول قوله و يرتفع  
الثفور، و أن حاله في باب الأداء مفارقة لحال جميع خلفائه<sup>١١</sup>؛ فإن<sup>١٢</sup> كانت علتك

١. في المغني: - «ذلك».

٢. أي في الرسول.

٣. ما بين المعقوفين من المغني.

٤. في «د» و الحجري: - «من».

٥. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «أن يكون».

٦. في المغني: «منه».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و العالم».

٨. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٠. و من قوله: «و يقع السكون إلى ذلك...» إلى هنا سقط

من المغني، و كم في المغني من سقط لو رجع محققوه إلى الشافعي لتلافوه.

٩. في «ص»: «فيقال له».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «القول».

١١. تقدم هذا الدليل في ص ٢٨١.

١٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «و إن».



في الرسول صحيحةً ففي الإمام مثلها.

٥١/٢

هذا إذا عملنا على نصرة دليل<sup>١</sup> من<sup>٢</sup> حمل الإمام على الرسول في باب الفضل، فأما إذا لم نفعل ذلك فالدلالة التي ذكرناها أولاً تتناول الأمرين، وتغني عن تكلف غيرها.

[بطلان كون الأمة حافظة للشرع، مع تجويز الاتفاق على الخطأ عليها]

قال صاحب الكتاب:

فإن قالوا: إذا لم يجز عندكم على الأمة المعصية والخطأ فيما اتفقت عليه؛ لأنها تؤدّي عن الرسول وتقوم بحفظ الشرع، فالإمام بذلك أولى؛ لأنه يقوم بما كان يقوم به هو عليه السلام.

قيل لهم: إننا لم نعلم صحة الإجماع عقلاً، فيكون<sup>٥</sup> لك بذلك التعلّق؛ بل لا يمتنع من جهة العقل أن يتفقوا<sup>٦</sup> على خطأ، وإنما رجعنا<sup>٧</sup> في ذلك إلى السمع، فقل بمثله في الإمام<sup>٨</sup>.

يقال له<sup>٩</sup>: من طريف الأمور وبديعها تجويزك على الأمة - مع أنها مؤدّية للشرع وحافظة له - الاتفاق على الخطأ!!! واعتذارك بأن ذلك يجوز عليها عقلاً لا سمعاً!!

١. في «د» والمطبوع والحجري: «كلام».

٢. في «ج، ص، ف»: «+ كان».

٣. هكذا في «د». وفي «ج، ص، ط، ف»: «فإذا» بدل «فأما إذا». وفي المطبوع والحجري: «فإننا إذا».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «- هو».

٥. في «ج»: «كيف يكون».

٦. في «د»: «أن تتفقوا».

٧. في «د»: «رخصنا».

٨. لم نعر على هذه العبارة في المغني، والظاهر أنها سقطت منه.

٩. في «ص»: «فيقال له».

وَكَيْفَ<sup>١</sup> يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ<sup>٢</sup> الْأُْمَّةُ - مع كَوْنِهَا<sup>٣</sup> مُؤَدِيَةً عَنِ الرِّسُولِ وَحَافِظَةً لِّشَرْعِهِ -<sup>٤</sup>  
 بهذه الصِّفَةِ الَّتِي أَجْرَتْهَا<sup>٥</sup> عَلَيْهَا؟ أَمْ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكِلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهَا آدَاءَ الشَّرْعِ،  
 مع جَوَازِ تَضْيِيعِهِ وَإِهْمَالِهِ مِنْهَا؟ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَا أَجَزْتَهُ وَبَيْنَ أَنْ يَكِلَ اللَّهُ تَعَالَى  
 فِي الْأَصْلِ الْآدَاءَ عَنْهُ - جَلَّ اسْمُهُ - إِلَى مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا جَازَ عَلَى الْأُْمَّةِ؟ وَأَيُّ عِلَّةٍ  
 يُمَكِّنُ أَنْ يَذْكُرَ<sup>٦</sup> فِي عَصْمَةِ النَّبِيِّ<sup>٧</sup> لِأَجْلِ كَوْنِهِ مُؤَدِيًا لِلشَّرْعِ إِلَيْنَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْقَلَ<sup>٨</sup>  
 إِلَى الْأُْمَّةِ إِذَا كَانَتْ مُؤَدِيَةً لِلشَّرْعِ؟ وَهَلْ مُسْتَقْبَلُ هَذَا الْأَمْرِ<sup>٩</sup> إِلَّا كَمُسْتَدْبَرِهِ؟ وَلَيْسَ  
 يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْفَسَادِ.

وَلَا يَجْرِي الْحَوَالَةُ فِي الْأَمَانِ مِنْ خَطَا الْأُْمَّةِ<sup>١٠</sup> - مع كَوْنِهَا مُؤَدِيَةً لِلشَّرْعِ - عَلَى  
 السَّمْعِ مَجْرَى الْحَوَالَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَى السَّمْعِ فِي كَوْنِ الرِّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١١</sup> أَفْضَلَ  
 مِنْ أَمْتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى مَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ وَيَسْتَبِيهِ، وَالثَّانِي لَا شُبْهَةَ فِيمَا  
 يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَجْوِيزٍ مِثْلٍ مَا جَازَ عَلَى الْأُْمَّةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

٥٢/٢

وَهَذَا الْمَوْضِعُ مِنْ كَلَامِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّكَ لَمْ تَعْنِ بِالرَّجُوعِ إِلَى السَّمْعِ إِلَّا

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فكيف».
٢. فِي «د» وَالحجري: «أَنْ يَكُونَ».
٣. هَكَذَا فِي «د»، وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمطبوع: - «مع كونها».
٤. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمطبوع: + «و هي».
٥. فِي «ج، ص»: «أَجْرَتْهَا».
٦. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَالحجري. وَفِي المطبوع: «أَنْ تَذْكُرَ».
٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الرَّسُولُ».
٨. هَكَذَا فِي النُّسخِ، وَفِي الحجري وَالمطبوع: «أَنْ تَنْقَلَ».
٩. فِي «ج، ص، ف»: - «الْأَمْر».
١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَنْ الْخَطَأُ عَلَى الْأُْمَّةِ».
١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «عَلَيْهِ السَّلَام».

ما فُسِّرناه فيما سَلَفَ<sup>١</sup> من كلامنا من الرجوع إلى الإجماع أو ما يجري مجراه من الأمور السَّمْعِيَّةِ، و لَمْ تُردِّ بِذِكْرِ السَّمْعِ الرجوع إليه فيما يَقُومُ به الإمامُ و يَتَوَلَّاهُ؛ لأنَّكَ لو أَرَدْتَ ذَلِكَ لَقُلْتَ في جوابِ السؤالِ: «إِنْ كَوَّنَ الإمامُ مُؤَدِّياً عن الرسولِ و قائماً بما كَانَ يَقُومُ به لَيْسَ بمعلومٍ عقلاً عندكم، و العقلُ يَجُوزُ على مَذْهَبِكُمْ وجودَ إمامٍ<sup>٢</sup> غَيْرِ مُؤَدِّ لَشَرْعٍ<sup>٣</sup>، و لا نَاقِلٍ عن رسولٍ<sup>٤</sup>، و كلامنا إِنَّمَا هو في العقلِ». فلَمَّا لَمْ تَقُلْ ذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّ مُرَادَكَ بِالسَّمْعِ ما فُسِّرناه، و صَحَّ احتِجَاجُنَا عَلَيْكَ بالطريقة التي تَعَلَّقْنَا فيها بِكَوْنِ الإمامِ حُجَّةً في الشرائعِ و مُؤَدِّياً لها؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَبْنِيَّةٍ عَلَى السَّمْعِ الَّذِي عَيْنَتَهُ<sup>٥</sup> و مَنَعَتْ مِنْ الرجوعِ إليه.

[عدم دلالة تولية بعض الصحابة على بعض، على جواز تولية المفضول على الفاضل]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و قد ثَبَّتَ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِيُّ<sup>٦</sup> عَمْرٍو بَنِ الْعَاصِ و خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ و عُمَرَ و غَيْرِهِمَا مِنَ الْفَضَلَاءِ<sup>٧</sup>؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ<sup>٨</sup> مِثْلِهِ فِي الْإِمَامِ؟<sup>٩</sup>

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٨٤.

٢. فِي «د، ص، ط، ف»: «ووجود الإمام».

٣. فِي «ج، ص»: «لِلشَّرْع».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَنِ الرَّسُولِ».

٥. فِي «د» و الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: «عَيْنَتَهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «قَدْ وَلَّى».

٧. السِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ، ج ٢، ص ٦٢٣ - ٦٢٤؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٣، ص ١١٨٦، الرَّقْم ١٩٣١.

٨. فِي «د» و الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: «مِنْ».

٩. لَمْ نَعْثِرْ عَلَى هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي الْمَغْنِيِّ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّهَا سَقَطَتْ مِنْهُ. انْظُرْ: الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْم

الْأَوَّلُ)، ص ٢٢٥ وَ ٣٤٣ وَ ٣٤٩.

يُقَالُ له<sup>١</sup>: قد تَقَدَّمَ في كَلَامِنَا أَنَّ وِلَايَةَ المَفْضُولِ عَلَى الفَاضِلِ فِي غَيْرِ مَا كَانَ  
 الفَاضِلُ فَاضِلًا فِيهِ لَا يَمْتَنِعُ.<sup>٢</sup> وَلَوْ ثَبَّتَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَا كَانَا أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو بْنِ  
 العَاصِ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ - فِي حَالٍ وَلَا يَتِيهَمَا عَلَيْهِمَا - فِي الدِّينِ وَكَثْرَةِ الثَّوَابِ، لَمْ  
 يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُؤَلِّيَا<sup>٣</sup> عَلَيْهِمَا فِي إِمْرَةِ الْحَرْبِ وَسِيَاسَةِ الْجَيْشِ؛ فَلَيْسَ<sup>٤</sup>  
 بِمُنْكَرٍ أَنْ يَكُونَ عَمْرٌو وَخَالِدٌ أَفْضَلَ مِنْهُمَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، بَلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ  
 أَحْوَالِهِمَا؛ فَإِنَّ شَجَاعَةَ خَالِدٍ وَتَقَدُّمَهُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَرْبِ<sup>٥</sup> وَتَدْبِيرِهَا مِمَّا لَا إِشْكَالَ  
 فِيهِ، وَذَهَاءَ عَمْرٍو وَلَطِيفَ<sup>٦</sup> حِيلَتِهِ وَخَفَاءَ مَكِيدَتِهِ<sup>٧</sup> أَيْضًا مَعْرُوفٌ.

٥٣/٢

وَقَدْ أَجَابَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ هَذَا الْكَلَامِ بِأَنْ قَالَ: لَيْسَ يُنْكَرُ<sup>٨</sup> أَنْ يَكُونَ عَمْرٌو  
 وَخَالِدٌ فِي تِلْكَ الْحَالِ الَّتِي وُلِّيَا فِيهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَا أَفْضَلَ مِنْهُمَا فِيمَا يَرْجَعُ  
 إِلَى الدِّينِ. وَلَيْسَ يَمْنَعُ مِنْ هَذَا مَانِعٌ.

و<sup>٩</sup> هَذَا جَوَابٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَقْوَى فِي النَّفْسِ، وَابْعَدَ مِنَ الشُّغْبِ<sup>١٠</sup>.

١. فِي «ص»: «فَيَقَالُ لَهُ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٢٧٢.

٣. فِي «ج، ص، ف»: «أَنْ يُوَلِّيَهُمَا».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَلَيْسَ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْحُرُوبِ».

٦. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «وَلَطِيفٌ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَكَائِدُهُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَيْسَ بِمُنْكَرٍ».

٩. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ: - «هَذَا مَانِعٌ وَ».

١٠. الشُّغْبُ - بِسُكُونِ الْغَيْنِ -: تَهْيِيجُ الشَّرِّ وَالْفِتْنَةُ وَالْخِصَامُ. النِّهَايَةُ، ج ٢، ص ٤٨٢ (شُغْب).

## [الدليل الرابع]

### [عصمة الإمام]

قال صاحبُ الكتابِ:

شبهةٌ أخرى لهم:

و زُبَّانًا سَلَكَوا قَرِيباً مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فيَقُولُونَ: لَا يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ أَنْ يُجْعَلَ الْإِمَامُ مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَافِراً مُنَافِقاً جَاهِلاً بِاللَّهِ تَعَالَى مُلْحِداً زَنديقاً إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَ مَتَى جَوَّزْتُمْ أَنْ يَكُونَ اخْتِيَارُهُ إِلَى الْأُمَّةِ وَ هُمْ لَا يَعْلَمُونَ بَاطِنَهُ أَذَى إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، فَلَا بُدَّ فِي إِثْبَاتِهِ مِنْ نَصٍّ مِنْ قَبْلِ مَنْ يَعْرِفُ الْبَاطِنَ<sup>١</sup>.

قال:

و هذا كَالأَوَّلِ فِي أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، كَمَا لَا يَجِبُ مِثْلُهُ فِي الْأُمَرَاءِ وَ الْعُمَّالِ وَ الْحُكَّامِ. وَ إِنَّمَا نَقُولُ فِي الرَّسُولِ: «إِنَّهُ مَأْمُونُ الْبَاطِنِ» لِكَوْنِهِ حُجَّةً فِيمَا يُوَدِّعُهُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي بَابِ النُّبُوتِ<sup>٢</sup>.

---

١. في «ج، ص، ط، ف»: «من قبل الله تعالى الذي يعرف الباطن».

٢. هذه الشبهة أيضاً ساقطة من المغني. و راجع: المغني، ج ١٥، ص ٧ و ما بعده، حيث يشتمل هذا الجزء على النبوات و المعجزات.

يُقَالُ له: هذا الاستدلال الذي حَكَيْتَهُ عَنَّا هو الاستدلالُ بالعصمةِ بَعَيْنِهِ، وَإِنَّمَا غَيَّرَتِ الآنَ العبارةَ، والمعنى واحدٌ؛ لأنَّ الذي يُؤْمِنُ مِنْ كَوْنِ الإمامِ في باطنِهِ عَلَى الصِّفَاتِ التي ذَكَرْتَهَا هو العصمةُ، فمَتَى تَبَيَّنَتْ<sup>١</sup> فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَأْمُوناً مِنْهُ جَمِيعُ مَا ذَكَرْتَهُ، وَإِنَّمَا تَجَوَّزُ<sup>٢</sup> هَذِهِ الْأُمُورَ عَلَيْهِ مَعَ فَقْدِ الْعَصْمَةِ، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِي دَلِيلِ الْعَصْمَةِ مُسْتَقْصَى.<sup>٣</sup>

٥٤/٢

فَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْأَمْرَاءِ وَالْحُكَّامِ فِي سَلَامَةِ الْبَوَاطِنِ<sup>٤</sup> فَقَدْ مَضَى أَيْضاً؛<sup>٥</sup> حَيْثُ فَرَّقْنَا بَيْنَهُمْ فِي وَجوبِ الْعَصْمَةِ.

### [جواز إثبات سلامة باطن الرسول و الإمام بدليلين منفصلين]

فَأَمَّا اعْتِصَامُكَ فِي سَلَامَةِ بَاطِنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِكَوْنِهِ حُجَّةً فِيمَا يُوَدِّيهِ غَيْرُ نَافِعٍ، وَلَا وَاقِعٍ مَوْقِعِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَتَّبَعَ<sup>٦</sup> سَلَامَةُ بَاطِنِ الرَّسُولِ<sup>٧</sup> بِكَوْنِهِ حُجَّةً فِيمَا يُوَدِّيهِ، وَتَتَّبَعَ<sup>٨</sup> سَلَامَةُ بَاطِنِ الْإِمَامِ بِغَيْرِ هَذِهِ الْعِلَّةِ، وَإِنَّمَا يَصِحُّ<sup>٩</sup> كَلَامُكَ لَوْ تَبَيَّنَ - مَعَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي سَلَامَةِ بَاطِنِ الرَّسُولِ مَا ذَكَرْتَهُ - أَنَّ لَا عِلَّةَ تَقْتَضِي

١. في «ص، ف» و المطبوع و الحجري: «ثبت».

٢. في «د» و الحجري: «يجوز».

٣. تقدّم في صدر هذا الجزء من الكتاب.

٤. في «د»: «الباطن».

٥. تقدّم في ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

٦. في «د، ط»: «عليه السلام».

٧. في «ج، د، ف» و الحجري: «أن يثبت».

٨. في «ج، ف»: «سلامة الباطن للرسول عليه السلام».

٩. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «و يثبت».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «صح».

سَلَامَةً بَاطِنٍ أَحَدٍ غَيْرِهَا. وَلَمْ تَوْرَدْ<sup>١</sup> كَلَامَكَ مَوْرِدَ الْإِنْفَصَالِ وَعَلَى<sup>٢</sup> سَبِيلِ الْفَرْقِ بَيْنَ الرُّسُولِ وَالْإِمَامِ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُلْزَمْ هَاهُنَا حَمَلَ الْإِمَامِ عَلَى الرُّسُولِ، بَلْ أَوْرَدْتَهُ عَلَى سَبِيلِ الطَّعْنِ فِي قَوْلٍ مَنْ ادَّعَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَلِيمَ الْبَاطِنِ. وَلَيْسَ يَطْعَنُ<sup>٣</sup> فِي هَذَا الْمَذْهَبِ ذِكْرُكَ عِلَّةَ عَصْمَةِ الرُّسُولِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ تَكُونَ<sup>٤</sup> عِلَّتُكَ صَحِيحَةً، وَمَذْهَبٌ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَلِيمَ الْبَاطِنِ، صَحِيحاً لِعِلَّةٍ أُخْرَى.

### [بيان سبب لزوم سلامة باطن الإمام]

قال صاحب الكتاب:

و بَعْدُ، فَلَوْ وَجَبَ أَنْ يُقَطَعَ<sup>٥</sup> عَلَى ذَلِكَ، لَكَانَ إِنَّمَا يَجِبُ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى الْأُمُورِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا؛ لَكِي لَا يُخْطِئَ فِيهَا وَلَا يَغْلَطُ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَأَنَّهُ إِنْ<sup>٦</sup> أَخْطَأَ فِي ذَلِكَ لَمْ يَوْجِبْ فُسَاداً، وَلَئِنْ ذَلِكَ لَوْ وَجَبَ لَوْجَبَ<sup>٧</sup> مِثْلُهُ فِي الْأَمِيرِ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُمُ التَّعَلُّقُ بِأَنَّهُ أَوْسَعُ عَمَلًا؛ لِأَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ بِذَلِكَ. وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَمِيرَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ قَدْ يَكُونُ أَوْسَعُ عَمَلًا بِأَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مَقْهُورًا مَغْلُوبًا دُونَهُ.<sup>٨</sup>

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تَوَهَّمْتَ مِنْ أَنَّ سَلَامَةَ بَاطِنِ الْإِمَامِ لَوْ وَجَبَتْ لَكَانَتْ<sup>٩</sup>

١. في «د»: «و لم يورد».

٢. في المطبوع والحجري: «أو على».

٣. في المطبوع والحجري: «و ليس بطعن».

٤. في «ج، د، ص، ط، ف»: «أن يكون».

٥. في «ج، ص، ف»: «أن نقطع».

٦. في «ص»: «و إن».

٧. في «ج، ص، ف» و المطبوع: «وجب» بدل «لوجب».

٨. هذا الإيراد ساقط أيضاً من المغني.

٩. في «ج، ص، ف»: «لكان».

إِنَّمَا تَجِبُ لِكَيِّ لَا يُخْطِئُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا، بَلِ الَّذِي لَهُ<sup>١</sup> وَجَبَتْ سَلَامَةُ  
 بَاطِنِهِ كَوْنُهُ مَعْصُومًا، وَإِنَّمَا وَجَبَ كَوْنُهُ مَعْصُومًا لِبَعْضِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدِلَّةِ<sup>٢</sup>.  
 فَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمِيرِ وَالْإِمَامِ بِسَعَةِ الْعَمَلِ<sup>٣</sup> فَمِمَّا لَا نَعْتَمِدُهُ وَلَا نَرْتَضِيهِ.  
 عَلَى أَنَّكَ<sup>٤</sup> قَدْ ظَنَنْتَ فِي «سَعَةِ الْعَمَلِ» خِلَافَ الْمُرَادِ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ  
 بِالْعَمَلِ وَسَعَتِهِ وَضَيْقِهِ الْأَمَّاكُنَ الَّتِي لِصَاحِبِ الْعَمَلِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَيُدَبِّرَ<sup>٥</sup>  
 أَهْلَهَا، وَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يَحُولَ بَيْنَ صَاحِبِ الْعَمَلِ وَعَمَلِهِ حَوَائِلُ تَقْطَعُهُ عَنِ  
 التَّصَرُّفِ، وَلَا يَخْرُجَ بِذَلِكَ الْعَمَلُ<sup>٦</sup> مِنْ<sup>٧</sup> أَنْ يَكُونَ عَمَلًا لَهُ؛ فَالْإِمَامُ وَإِنْ جَازَ أَنْ  
 يَحُولَ بَعْضُ الظَّالِمِينَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كَثِيرٍ مِنْ أَعْمَالِهِ وَيَقْطَعُوهُ<sup>٨</sup> عَنْ تَدْبِيرِ أَهْلِهَا  
 وَسِيَاسَتِهِمْ، فَلَيْسَ يُخْرَجُ فِعْلُهُمْ تِلْكَ الْأَعْمَالِ مِنْ أَنْ يَكُونَ<sup>٩</sup> أَعْمَالًا لَهُ؛ مِنْ حَيْثُ  
 كَانَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا وَتَدْبِيرُ أَهْلِهَا.

### قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

فَإِنْ قَالُوا: إِذَا<sup>١٠</sup> جَوَّزْنَا عَلَيْهِ الْغُلْطَ لَمْ يَصِحَّ أَنْ تَلْزَمَ<sup>١١</sup> طَاعَتُهُ وَالتَّأْسِي

١. فِي «ج، ص»: «بِهِ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ١٣٥ وَمَا بَعْدَهَا.

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَمَلُهُ».

٤. فِي «ج»: «عَلَى أَنْ مَا». وَفِي «ص»: «عَلَى مَا».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ: «أَوْ يَدَبِّرَ».

٦. فِي «ص»: - «الْعَمَلِ».

٧. فِي «ج»: «عَنْ».

٨. فِي «ج، ف»: «وَيَقْطَعُونَهُ». وَفِي «ص»: «وَيَقْطَعُونَ».

٩. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَالحَجَرِيِّ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «أَنْ تَكُونَ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ: «إِنْ».

١١. فِي «د، ف» وَالحَجَرِيِّ: «أَنْ يَلْزَمَ». وَفِي «ج، ص»: «لِزُومٍ» بِدَلِّ «أَنْ تَلْزَمَ».



به؛ لأن طاعة العاصي تكون خطأً، وكذلك<sup>١</sup> التأسي بالعاصي.

قيل لهم: أَوَ لَيْسَ<sup>٢</sup> كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا يَوْجِبُ طَاعَتَهُ وَالتَّاسِي بِهِ؟ أَفَيَجِبُ مِنْ ذَلِكَ الْقَطْعُ عَلَى بَاطِنِهِ، وَادْعَاءُ كَوْنِهِ فَاضِلًا لَا يَجُوزُ أَنْ يُغَيَّرَ وَيُبَدَّلَ؟ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ، فَيَلْزَمُهُمْ مِثْلُهُ فِي الْإِمَامِ. وَقد بَيَّنَّا أَنَّ طَاعَتَهُ فِيمَا يُعْلَمُ قُبْحُهُ لَا تَجِبُ<sup>٣</sup>، وَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ. وَ بَيَّنَّا أَنَّ وَجُوبَ التَّاسِي بِهِ لَا يَمْتَنِعُ وَإِنْ كَانَ عَاصِيًا<sup>٤</sup>.

يُقَالُ لَهُ: قد مضى الفرق بين الإمام وبين خلفائه - من الأمراء والعَمَالِ وَ الْحُكَّامِ - فِي مَعْنَى الْاِقْتِدَاءِ وَ التَّاسِي، وَ بَيَّنَّا أَنَّ الَّذِي يَجِبُ لِلْأُتَمَّةِ مِنَ الْاِقْتِدَاءِ الْمَخْصُوصِ لَا يَجِبُ لِأَحَدٍ مِنْ رَعِيَّتِهِمْ<sup>٥</sup>، فَلَيْسَ يَلْزَمُ مَا أوردته من عصمتهم قياساً على عصمة الأئمة.

فَأَمَّا التَّاسِي بِالْعَاصِي مَعَ كَوْنِ الْمُتَّاسِي مُطِيعاً أَوْ غَيْرَ عَاصٍ: فَإِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ التَّاسِي لَا يَصِحُّ إِلَّا مَعَ وَقُوعِ فِعْلِ الْمُتَّاسِي عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْمُتَّاسِي بِهِ، وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ مِنْ اِعْتِبَارِ وُجُوهِ الْأَفْعَالِ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ الْمُطِيعُ مُتَّاسِيًا بِالْعَاصِي.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فكذلك».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «أفليس».

٣. في الحجري: «لا يجب».

٤. في المطبوع والحجري: «وقد بينا».

٥. هذا الإيراد ساقط أيضاً من المغني. راجع: المغني، ج ١٥، ص ٢٨٧.

٦. في «د» و المطبوع والحجري: - «بين».

٧. تقدّم في ج ١، ص ٥٠٥.

٨. في «ج»: «فإذا».

وما لا يزال بقوله<sup>١</sup> مَنْ نَصَرَ هَذَا الْمَذْهَبَ مِنْ «أَنَّ الْمُصْطَحِّينَ فِي طَرِيقٍ وَاحِدٍ قَدْ<sup>٢</sup> يَكُونُ أَحَدُهُمَا مُتَأَسِّياً بِصَاحِبِهِ فِي سُلُوكِهِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَاهِباً إِلَى الْبَيْعَةِ<sup>٣</sup> وَالْآخَرُ مُتَوَجِّهاً فِي<sup>٤</sup> طَاعَةٍ أَوْ مُبَاحٍ»، وَقَوْلُهُمْ: «إِنَّ زَيْداً قَدْ يَتَأَسَّى بِعَمْرٍو، وَإِنْ كَانَ<sup>٥</sup> أَحَدُهُمَا أَكِلًا مِنْ حِلٍّ وَالْآخَرُ أَكِلًا مِنْ حَرَامٍ».

غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي التَّأْسِي إِذَا كَانَ بِالْوَجْهِ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْأَفْعَالُ، لَمْ يَكُنِ الْأَكْلُ مِنْ حِلٍّ مُتَأَسِّياً بِأَكْلِ الْحَرَامِ، وَلَا السَّاعِي فِي طَاعَةٍ مُتَأَسِّياً بِالسَّاعِي إِلَى الْبَيْعَةِ<sup>٦</sup>.

وَلَوْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ<sup>٧</sup> صَحِيحاً، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ فِعْلٍ وَافِقَ ظَاهِرُهُ فِعْلاً<sup>٨</sup> آخَرَ، وَاقِعاً مِنْ فَاعِلِهِ عَلَى جِهَةِ التَّأْسِي بِالْفَاعِلِ الْآخَرِ، وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْأَخِذُ مِنْ غَيْرِهِ مَالاً عَلَى جِهَةِ الْغَضَبِ أَوْ الْقَرَضِ مُتَأَسِّياً بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَتَى أَخَذَ مِثْلَ مَبْلَغِ ذَلِكَ الْمَالِ مِنْهُ عَلَى جِهَةِ الزَّكَاةِ أَوْ الْعُشْرِ<sup>٩</sup>؛ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ عِنْدَ مَنْ نَحْنُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ بظَاهِرِ الْفِعْلِ، وَقَدْ اتَّفَقَ ظَاهِرُ الْفِعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي بَابِ اخْتِذِ الْمَالِ، فَيَجِبُ أَنْ يَتَبَيَّنَ فِيهِ مَعْنَى التَّأْسِي. وَهَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِي بَطْلَانِهِ.

١. في المطبوع والحجري: «وما لا يزال نقوله».

٢. في «د» و المطبوع والحجري: - «قد».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى البغي». و البيعة - بالكسر -: كنيسة النصارى، و قيل: كنيسة اليهود، و الجمع: بَيْعٌ. لسان العرب، ج ٨، ص ٢٦ (بيع).

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى».

٥. في «د» و المطبوع والحجري: «وكان» بدل «وإن كان».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى البغي».

٧. في «د»: «ما ذكره».

٨. في «د» و المطبوع والحجري: «فعل».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و العشر».

## [الدليل الخامس]

### [أن الإمامة من أركان الدين]

قال صاحبُ الكتابِ - بعد أن ذكرَ طريقتين في وجوبِ النَّصِّ: إحداهما تعودُ إلى معنى بعض ما تقدّم، وأحال في الكلامِ عَلَيْها على ما مضى من كلامه<sup>١</sup>؛ والأخرى<sup>٢</sup> متعلّقة بالاختيارِ والكلامِ في صفةِ الْمُختارينَ و عَدَدِهِمْ، وأخَرِ الكلامَ فيها إلى بابِ الكلامِ في الاختيارِ :-

شُبْهَةٌ أُخْرَى لَهُمْ<sup>٣</sup>:

قالوا: إنّ الإمامةَ من أركانِ الدِّينِ، فإذا لم يَجْزِ في أركانِ الدِّينِ أن يَبْتَدَأَ إِلَّا بِنَصٍّ - كالصلاةِ والزكاةِ والصيامِ وما شاكلها - وَجَبَ مِثْلُهُ في الإمامِ. وَرُبَّمَا قَوَّوْا ذَلِكَ بِأَنَّ وَجْهَ الصَّلاحِ فِيهِ يَعْْمُ الْكُلُّ، كما أَنَّ التَّعَبُّدَ بِالصَّلَاةِ يَعْْمُهُمْ<sup>٤</sup>.

١. لقد سقطت هذه الطريقة من متن المغني المطبوع.

٢. في «ج»: + «و هي». وفي «ص، ف»: + «هي».

٣. في «ص»: «شبهة لهم أخرى».

٤. في «ص»: «الإمام».

٥. هذه العبارة ساقطة أيضاً من المغني.

قال:

واعلم أنه كان لا يمتنع عندنا في الصلاة والزكاة والصيام أن يكون طريق التعبد بها الاجتهاد، وإنما نمنع<sup>١</sup> الآن<sup>٢</sup> ذلك لأن السمع بذلك وَرَدَ، فيجب مثله في الإمام؛ لأن كلامنا في مجوز العقل، لا في واجب السمع [و الثابت فيه].<sup>٣</sup>

### [تقرير المصنف للدليل الخامس]

يُقال له: هذه الطريقة التي حكيتها ليس يصح الاعتماد عليها إلا بعد أن تُبين علة الجمع بين الإمامة وما ذكرته من الأركان، وإذا حَقَّقَتِ الْعِلَّةُ الْجَامِعَةَ بَيْنَ الْأُمَرَاءِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى ذِكْرِ بَعْضِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صِفَاتِ الْإِمَامِ - إِمَّا كَوْنُهُ مَعْصُومًا، أَوْ فَاضِلًا، أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ - مِمَّا لَا مَجَالَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ؛<sup>٤</sup> لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا أَحَلَّنَا ثُبُوتَ الْأَرْكَانِ الْمَذْكُورَةِ بِالْاجْتِهَادِ هِيَ قِيَامُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ جِهَةً وَجُوبَهَا مَا يَعُودُ بِهَا عَلَيْنَا مِنَ الصَّلَاحِ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْمُقْبَحَاتِ، وَأَنَّ اخْتِيَارَ مَا هَذِهِ صِفَتُهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَفْعَالِ لَا سَبِيلَ إِلَيْهِ؛ فَإِذَا حَمَلْنَا اخْتِيَارَ الْإِمَامِ فِي الْفَسَادِ عَلَى اخْتِيَارِ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ احْتِجْنَا إِلَى أَنْ تُبَيَّنَ فِي الْإِمَامِ صِفَةً لَا يُمَكِّنُ<sup>٥</sup> فِيهَا الْاجْتِهَادُ، وَصِفَاتُهُ الَّتِي هَذِهِ

٥٨/٢

١. في «ص، ط، ف»: «نمتنع».

٢. في «ج، ص، ف»: «من» بدل «الآن».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٠. وما بين المعقوفين من المصدر.

٤. في «ج، ص»: «فإذا».

٥. في المطبوع: «فيه للاجتهاد» بدل «للاجتهاد فيه».

٦. في المطبوع: «لا يكون».

سبيلها<sup>١</sup> قد تقدّم الكلام فيها.<sup>٢</sup>

فأما قولك في الصلاة والصيام: «إن الاجتهاد فيهما<sup>٣</sup> لا يمتنع أن يجب عقلاً»، فهذا إنما<sup>٤</sup> بنيته على مذهبك في جواز الاجتهاد وصحته، وقد تقدّم طرف مما يبطل ذلك. ومن ارتكب في الصلاة وما أشبهها ما ارتكبه، صار الكلام عليه في الإمامة وهذه الأركان واحداً، وبطل أن يحمل<sup>٥</sup> أحد الأمرين على الآخر، فال<sup>٦</sup> الأمر معه إلى الموافقة على أن الصلاة والإمامة تختصان<sup>٧</sup> بصفتين لا مجال للاجتهاد فيهما<sup>٨</sup>.

[بيان الفرق بين الصلاة والإمام في باب الاختيار والنص]

قال صاحب الكتاب:

وبعد، فإن الصلاة إنما وقع النص منه عليه السلام على صفتها، ولذلك يجوز في كل صلاة معينة أن تكون واقعة على وجه الغلط ولا يجوز ذلك في الصفة والشرط؛ فكأنه عليه السلام بين صفتها وشروطها، ثم ألزم المكلف اختيارها على الوجه الذي يحصل معه إصابة صفتها وشروطها<sup>٩</sup>.

١. مثل العصمة، والعلم بجميع الأحكام، وكثرة الثواب.

٢. تقدّم في ص ٢٠٩-٢١٣، و ٢٧٥-٢٧٦.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فيها».

٤. في «د» والمطبوع والحجري: «هو».

٥. في «ج، ص»: «فبطل حمل» بدل «وبطل أن يحمل».

٦. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و آل».

٧. في «د»: «مختصان».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «ليس للاجتهاد فيهما مجال».

٩. في «ص، ف»: «و شرطها».

و كذلك نقول في الإمام؛ لأنه لا يمتنع منه عليه السلام أن يبين صفته و شرطه<sup>١</sup>، ثم يلزم المكلف على وجه يصيب الصفة و الشرط؛ فإن كانت الصفة و الشرط حاصلين في جماعة اختير الواحد منهم، كما أن صفة الصلاة و شروطها إذا صحتا في أفعال فهو مُحَيَّر فيها.  
فقد بان بما قدّمناه أننا لو جعلنا الصلاة أصلاً لما نقول<sup>٢</sup> في الإمامة<sup>٣</sup> لكان أقرب ممّا ذكرناه<sup>٤</sup>.

يقال له: إنّما جاز ما ذكرته في الصلاة من حيث أمكن المكلف أن يصيب صفتها و شروطها و يميز صحيحها من فاسدها من جملة أفعاله، و الإمام لا يمكن مثل ذلك فيه؛ لأن من صفاته ما لا يمكن أن يستدرّك بالاجتهاد و الاختيار<sup>٥</sup>، و لا سبيل للمكلف إلى تميزه<sup>٦</sup>.

٥٩/٢

و لو كانت جميع صفات الإمام كصفات الصلاة في إمكان إصابتها من جهة الاختيار، لجوّزنا اختيار الإمام على الوجه الذي قرّرت<sup>٧</sup> في اختيار الصلاة، و مدار الكلام على هذا الموضع<sup>٨</sup>.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «و شرطه».

٢. في المغني: «نقول».

٣. في «ج، ص»: «في الإمام».

٤. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «لكانت».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٠.

٦. في «ف، ط»: «و بالاختيار».

٧. في المطبوع و الحجري: «في».

٨. في «ص» و المطبوع و الحجري: «تميزه».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «جميع الصفات للإمام».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «قدّرت».

١١. في «ص»: «هذه المواضع».

فإن أمكن الخصوم أن يثبتوا<sup>١</sup> أنه لا صفة للإمام إلا و للمكلفين سبيل إلى إصابتها و تمييز المختص بها، فقد صحّ مذهبهم في جواز الاختيار، و بطل مذهبنا في وجوب النّص. و التشاغل بعد أن يثبت<sup>٢</sup> لهم ما ذكرناه<sup>٣</sup> بغيره لا معنى له؛ فإنه إذن لا ينفعنا بعد ثبوت هذا الموضع لهم شيء في باب وجوب النّص و لا يضّرهم. و إن لم يثبت لهم هذا، و كان الثابت ما نذهب إليه من اختصاص الإمام بصفات<sup>٤</sup> لا سبيل إلى العلم بها إلا من جهة النّص<sup>٥</sup>، فقد وجب النّص و بطل الاختيار، و صار كل ما يتكلفه الخصوم - بعد صحّة ما ذكرناه - لا ينفعهم في إبطال وجوب النّص و لا يضّرنا في إثباته.

على أن الصلاة لا يمكن فيها إلا النّص على الصفة، دون العين؛ لأنها فعل المكلف، و لها أمثال في مقدوره، فلا يتميز له<sup>٦</sup> صحيحها من فاسدها إلا بالصفة و الشرط، و الإمام يمكن النّص على عينه على وجه يتميز به من غيره؛ فليس يجب أن يكون حكم الإمام حكم الصلاة، بل الواجب أن تكون<sup>٧</sup> الصلاة مشبهة للإنقياد للإمام و الاقتداء به في هذا الوجه؛ من حيث رجّع كل ذلك إلى أفعالنا، فكما نجز في الصلاة النّص على صفتها و شروطها، و نجعل<sup>٨</sup> اختيار ما له تلك

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «أن يثبتوا».

٢. في «ج، ط»: «أن ثبت».

٣. في المطبوع: «ما ذكرناه».

٤. في «ج»: «بصفة».

٥. في «د» و الحجري: «+ عنه».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «- له».

٧. في النسخ و الحجري: «أن يكون».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و يجعل».

الصفة إلى المكلف؛ فكَذَلِكَ نُجِيزُ أَنْ يُنْصَّ لِلْمَكْلُوفِ عَلَى صِفَةٍ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْإِنْقِيَادِ لِلإِمَامِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِ، وَ يُفَوَّضُ<sup>١</sup> اخْتِيَارُ مَا لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ إِلَى اجْتِهَادِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: النَّصُّ فِي الإِمَامِ وَإِنْ أَمَكَّنَ عَلَى سَبِيلِ التَّعْيِينِ<sup>٢</sup> وَلَمْ يُمَكِّنْ فِي الصَّلَاةِ، فَمَا الْمَانِعُ مِنْ جَوَازِ النَّصِّ عَلَى صِفَةِ الإِمَامِ دُونَ عَيْنِهِ كَمَا جَازَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ فِي الإِمَامِ النَّصُّ عَلَى الْعَيْنِ وَلَمْ يُمَكِّنْ فِي الصَّلَاةِ؟

قُلْنَا: إِنَّمَا أَرَدْنَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٣</sup> أَنْ نُبَيِّنَ اخْتِلَافَ حُكْمِ الصَّلَاةِ وَالإِمَامِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَنَّ الَّذِي أَوْجَبَ النَّصَّ عَلَى الصِّفَةِ دُونَ الْعَيْنِ فِي الصَّلَاةِ غَيْرُ حَاصِلٍ فِي الإِمَامِ. وَ الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ<sup>٤</sup> فِي الإِمَامِ مَا جَوَّزْنَاهُ فِي الصَّلَاةِ - وَإِنْ كَانَ مُمَكِّنًا خِلَافَهُ فِي الإِمَامِ - مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ؛ مِنْ اخْتِصَاصِ الإِمَامِ بِصِفَاتٍ وَشُرُوطٍ لَا تَتَّمِيزُ لِلْمَكْلُوفِ، وَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا بِالْإِجْتِهَادِ.

عَلَى أَنَّ الَّذِي ذَكَرْتَهُ يَقْتَضِي دَخُولَ الْإِخْتِيَارِ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ وَالْأَحْكَامِ عَلَى التَّوَلُّيْلِ الَّذِي تَأَوَّلْتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْعِبَادَاتِ إِلَّا وَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّلَاةِ فِي تَنَاوُلِ النَّصِّ لَصِفَتِهِ<sup>٥</sup> دُونَ عَيْنِهِ، وَتَفْوِيضِ اخْتِيَارِ مَا لَهُ تِلْكَ الصِّفَةُ إِلَى اجْتِهَادِ الْمَكْلُوفِ؛ وَ هَذَا يُوَدِّي إِلَى بُطْلَانِ قَوْلِ جَمِيعِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَ الْفُقَهَاءِ: إِنَّ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةَ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ<sup>٦</sup> مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ، وَ آخَرُ مَوْكُولٌ إِلَى الْإِجْتِهَادِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا صَحَّتِ الْقِسْمَةُ الَّتِي حَكَيْتُمُوهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ فِي الْأَحْكَامِ مَا وَقَعَ

١. فِي «د»: «و نَفَوَّضَ».

٢. فِي «د»: «التَّعْيِينَ».

٣. فِي «ج»: «بِمَا ذَكَرْنَا».

٤. فِي «ص، ط، ف»: «أَنْ يَجُوزَ». وَ فِي «ج»: «أَنْ نَجُوزَ».

٥. فِي «ص»: «بِصِفَتِهِ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «قِسْم».



النَّصُّ عَلَى صِفَتِهِ وَشَرْطِهِ<sup>١</sup> كَالصَّلَاةِ فُجِعِلَ مِنْ بَابِ النَّصِّ، وَفِيهَا مَا لَمْ يَحْصُلْ نَصٌّ عَلَى صِفَتِهِ فُجِعِلَ مِنْ بَابِ الْاجْتِهَادِ.

قُلْنَا لَكَ: هَذَا خِلَافٌ<sup>٢</sup> أَصْلِكَ فِي الْاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الْاجْتِهَادِ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةِ مَا وَقَعَ النَّصُّ عَلَى صِفَتِهِ مِنْ صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ مِنْ<sup>٣</sup> مَذْهَبِكَ أَنَّ الصِّفَةَ الَّتِي إِذَا تَعَلَّقَ ظَنُّ الْمُجْتَهِدِ بِهَا لَزِمَ الْحُكْمُ، قَدْ تَنَاوَلَهَا النَّصُّ، فَكَأَنَّ الْمَكْلَفَ قَدْ قِيلَ لَهُ: إِذَا ظَنَنْتَ شَبَهَ بَعْضِ<sup>٤</sup> الْفُرُوعِ بَعْضِ الْأُصُولِ فَقَدْ لَزِمَكَ الْحُكْمُ، وَهَذَا نَصٌّ عَلَى صِفَةٍ مَا يَلْزَمُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ، كَمَا كَانَ مَا أوردته نَصًّا عَلَى صِفَةٍ مَا يَلْزَمُهُ<sup>٥</sup> مِنْ صَلَاةٍ وَغَيْرِهَا، فَيَجِبُ عَلَى مُوجِبِ قَوْلِكَ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ مَنْصُوصًا عَلَيْهَا عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّهَا مَنْصُوصٌ عَلَى صِفَاتِهَا، أَوْ تَكُونَ<sup>٦</sup> بِأَسْرِهَا مِنْ بَابِ الْاخْتِيَارِ عَلَى تَأْوِيلِ أَنَّ الْمَكْلَفَ مَأْمُورٌ بِاخْتِيَارِ مَا لَهُ الصِّفَةُ الَّتِي تَنَاوَلَهَا النَّصُّ مِنْ جُمْلَةِ أَفْعَالِهِ، وَيَبْطُلُ انْقِسَامُهَا عَلَى قِسْمَيْنِ!!

[بيان الفرق بين الإمامة والكفارات في باب النص]

قال صاحبُ الكتاب:

وَبَعْدُ، فَقَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ نَصَّ عَلَى الْأَحْكَامِ عَلَى وَجْهِ مُخْتَلِفَةٍ بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ: فِيهَا مَا عَيْنُهُ، وَفِيهَا مَا خَيْرَ الْمَكْلَفِ<sup>٧</sup>

١. في «ص»: «و شروطه».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «يخالف».

٣. في «ج»: «من».

٤. في «ج، ص، ف»: «بعض».

٥. سقط من قوله: «من الأحكام كما كان...» إلى هنا من «ج، ص، ف».

٦. في الحجري: «أو يكون».

٧. في «د» و المغني: «المكلف».

فيه<sup>١</sup> كالكفارات، وفيها ما فَوَّضَهُ إِلَى الاجتهادِ كالتفقات، و قَبِمَ الْمُتْلَفَاتِ، وَ جَزَاءِ الصَّيْدِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؛ وَ كُلُّ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الدِّينِ؛ فَمَا الَّذِي يَمْنَعُ فِي الْإِمَامَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُهَا الْإِخْتِيَارَ<sup>٢</sup> كَالْكَفَّارَاتِ، أَوْ الْإِجْتِهَادَ كَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَ التَّوَجُّهُ إِلَى الْكَعْبَةِ [عِنْدَ الْغَيْبَةِ عَنْهَا] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؟...<sup>٣</sup>

يُقَالُ لَهُ<sup>٤</sup>: لَيْسَ يَمْتَنِعُ<sup>٥</sup> فِي الْإِمَامَةِ عَقْلًا أَنْ يَجْرِيَ النَّصُّ عَلَيْهَا مَجْرَى النَّصِّ عَلَى الْكَفَّارَاتِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمَّا تَنَاوَلَ الْكَفَّارَاتِ الثَّلَاثَ عَلَى سَبِيلِ التَّخْيِيرِ<sup>٦</sup> عَلِمْنَا أَنَّ صَلَاحَنَا مُتَعَلِّقٌ بِالْجَمِيعِ، وَ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا صِفَةً الْوُجُوبِ، وَ أَنَا مُخَيَّرُونَ بَيْنَ الثَّلَاثِ؛ فَمَتَى فَعَلْنَا إِحْدَاهُنَّ سَقَطَ عَنَّا مَا وَرَاءَهَا<sup>٧</sup>.

وَ مِثْلُ هَذَا جَائِزٌ فِي الْإِمَامَةِ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُنَصَّ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا عَلَى إِمَامَةِ نَفْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ؛ بَأَن يُبَيِّنَ وَجُوبَ طَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَ مَا يَحْصُلُ لَنَا مِنَ اللَّطْفِ فِي الدِّينِ وَ الْمَصْلَحَةِ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ<sup>٨</sup> وَ الْإِنْقِيَادِ لَهُ، وَ يُخَيِّرُنَا فِي الْإِقْتِدَاءِ<sup>٩</sup> بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ؛ فَمَتَى اقْتَدَيْنَا بِأَحَدِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ سَقَطَ عَنَّا الْإِنْقِيَادُ لِغَيْرِهِ وَ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ.

٦٢/٢

١. في «ج، ص، ف»: - «فيه».

٢. هكذا في «د» و الحجري و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «طريقها الاجتهاد و الاختيار».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٠ - ١١١. و ما بين المعقوفين من المصدر.

٤. في «ص»: «فيقال له».

٥. في «ص، ط، ف»: «ليس يمنع».

٦. مثل كفارة من أفطر يوماً من شهر رمضان عمداً، أو خالف عهداً.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ما وراء ذلك». و في المطبوع و الحجري: «وراءها» بدل «ما وراءها».

٨. في المطبوع و الحجري: - «به».

٩. في «ص»: «بالإقتداء».

وَلَيْسَ لَكَ<sup>١</sup> أَنْ تَقُولَ: إِنَّمَا أُلْزِمْتُ أَنْ يَكُونَ طَرِيقُ الْإِمَامَةِ الْاِخْتِيَارَ بِمَعْنَى أَنْ يُكَلَّفَ<sup>٢</sup> اخْتِيَارَ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِذَا أَرَدْتَهُ لَيْسَ بِمُشْبِهٍ لِأَمْرِ الْكُفَّارَاتِ.  
لَأَنَّا لَمْ نُكَلَّفْ اخْتِيَارَ<sup>٣</sup> مَا هُوَ مُصْلِحَةٌ لَنَا مِنْ عَرْضِ الْأَفْعَالِ لِيَكُونَ كُفَّارَةً، بَلْ نَصَّ لَنَا عَلَى أَعْمَالٍ ثَلَاثَةٍ بِأَعْيَانِهَا، وَأَعْلَمْنَا أَنَّ<sup>٤</sup> الْمَصْلَحَةَ فِيهَا، وَخَيْرُنَا بَيْنَ فِعْلِ كُلِّ وَاحِدٍ<sup>٥</sup> وَالْآخَرَيْنِ<sup>٦</sup>. فَمِقْيَاسُ ذَلِكَ أَنْ يُنَصَّ لَنَا عَلَى أُمَمَةٍ وَنُخَيَّرَ<sup>٧</sup> بَيْنَ اتِّبَاعِ كُلِّ وَاحِدٍ وَاتِّبَاعِ الْآخَرَيْنِ، لِأَنْ نُكَلَّفَ<sup>٨</sup> اخْتِيَارَ الْإِمَامِ فِي الْأَصْلِ. وَإِنَّمَا أُلْزِمْتُ دُخُولَ الْاِخْتِيَارِ وَالتَّخْيِيرِ فِي الْإِمَامَةِ<sup>٩</sup> قِيَاسًا عَلَى الْكُفَّارَاتِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا أُلْزِمْتُهُ مُطَابِقًا لَهَا.

وَأَمَّا<sup>١٠</sup> الْاجْتِهَادُ فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ وَجِهَةِ الْكَعْبَةِ، فَإِنَّمَا سَاعَ مِنْ حَيْثُ امْكَنَ الْمَكَلَّفُ وَجُودَ طَرِيقِهِ وَكَانَتْ<sup>١١</sup> عَلَيْهِ أُمَارَاتٌ لَانْحَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْإِمَامَ يَخْتَصُّ بِصِفَاتٍ لَا سَبِيلَ إِلَى إِصَابَتِهَا مِنْ جِهَةِ الْاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَهَ عَلَيْهَا وَلَا أُمَارَةً؛ فَفَارَقَ حُكْمُ الْإِمَامَةِ جَمِيعَ مَا ذَكَرْتَهُ.

١. في المطبوع والحجري: «و ليس كذلك».

٢. هكذا في «د، ط». وفي «ص»: «أَنْ تُكَلَّفَ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنْ تُكَلَّفَ».

٣. في حاشية «ج»: «+» الإمام.

٤. في «د»: «أَنَّ».

٥. في «د، ط» والحجري: «واحدة».

٦. في «د، ص، ط»: «والأخرى».

٧. في «ط، ف»: «يُخَيَّرَ».

٨. في «ج، ط، ف»: «لَا أَنْ يُكَلَّفَ».

٩. في «ج، ص، ف»: «في الإمام».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «فأما».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «إِنْ كَانَتْ».

## [إلزام صاحب المغني القول بوجوب النض على الإمام]

قال صاحبُ الكتاب:

وَإِنَّمَا أُتِيَ الْقَوْمُ فِي<sup>١</sup> ادِّعَاءِ النَّصِّ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ مِنَ الْوُجُوهِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا؛ وَهِيَ زَعْمُهُمْ أَنَّ الْإِمَامَ حُجَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الزَّمَانِ كَالرَّسُولِ [أَوْ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قِيَمًا يَحْفَظُ الدِّينَ الَّذِي شَرَعَهُ الرَّسُولُ]<sup>٢</sup> وَأَنَّهُ<sup>٣</sup> يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا فِيمَا فُوضَ إِلَيْهِ، فَتَسَلَّقُوا<sup>٤</sup> بِذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ أَوْ مُعَيَّنًا بِالْمُعْجِزِ. وَنَحْنُ لَا نُخَالِفُ فِي ذَلِكَ لَوْ كَانَتْ<sup>٥</sup> صِفَةُ الْإِمَامِ مَا ذَكَرُوهُ، وَإِنَّمَا يَقَعُ الْكَلَامُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فِي صِفَةِ الْإِمَامِ وَفِيمَا جُعِلَ إِلَيْهِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا<sup>٦</sup> مِنْ قَبْلُ أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي الْإِمَامِ<sup>٧</sup>: «إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ خَالِقَ الْأَنَامِ»<sup>٨</sup> لَكُنَّا نُوَافِقُهُ فِي أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْعِبَادَةَ، وَيَخْرُجُ الْكَلَامُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ عَنِ الْإِمَامَةِ<sup>٩</sup>....<sup>١٠</sup>

٦٣/٢

١. في «ج، ص»: «بشيء من» بدل «في».

٢. ما بين المعقوفين من المغني.

٣. في المغني: «أو أنه».

٤. في المغني: «فيتسلَّقوا». وَتَسَلَّقَ الْجِدَارَ وَنَحْوَهُ، وَعَلَيْهِ: صَعِدَ عَلَيْهِ. رَاجِع: الْمُحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، ج ٦، ص ٢٣٦؛ لسان العرب، ج ١٠، ص ١٦٣ (سلق).

٥. في المطبوع: «لو كان».

٦. في المغني: «و قد قلّمنا».

٧. في «ص»: «الإمامة».

٨. في «د، ص»: «خالف الإمام». وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «خالق الإمام». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُوَافِقُ «ج، ط، ف» وَ الْمَغْنِي.

٩. في المغني: «عن الإمام».

١٠. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١١.

يُقال له<sup>١</sup>: قد اعترفت بأن الإمام لو وجب له من الصفات ما ذهبنا إليه، وكان قيماً بما نذهب إلى أنه القيم به<sup>٢</sup> والمتولي له، لوجبت<sup>٣</sup> إبانته<sup>٤</sup> بالنص أو بالمعجز<sup>٥</sup>، وبطل اختياره.

وقد دللنا بحمد الله فيما تقدم على صحة ما نذهب إليه في صفاته وما يقوم به بما لا شبهة فيه ولا اعتراض عليه، فقد وجب بإقرارك النص على الإمام أو إبانته بالمعجز، وبطل اختياره.

ولهذا قلنا قبيل<sup>٦</sup> هذا الفصل: إن التشاغل في وجوب النص أو إبطاله يجب أن يكون بالكلام في صفات الإمام، وهل في جملتها ما لا يستدرك إلا من جهة النص أم لا؟<sup>٧</sup>

على أنا نقول لك: إنما أتيت<sup>٨</sup> وأتي من ذهب<sup>٩</sup> إلى مذهبك - في دفع النص والقول بالاختيار - من جهة اعتقادكم أن الإمام يجري مجرى الوكيل والوصي والشاهد، وأن أتباعه والافتداء به غير واجبين، وأن الذي يجب من الاقتداء به ما يجب في إمام الصلاة ومن جرى مجراه، فتسلقتم بإنزاله هذه المنزلة إلى تصحيح

١. في «ص»: «فيقال له».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٣. في «ج»: «وجب». وفي «ص»: «وجبت». وفي «ف، ط»: «أوجبت».

٤. في «ج، ص»: «إمامته».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أو المعجز».

٦. في «د، ص»: «قبل».

٧. تقدم في ص ٣٠١.

٨. في «ج، ص»: «أتيت».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «يذهب».

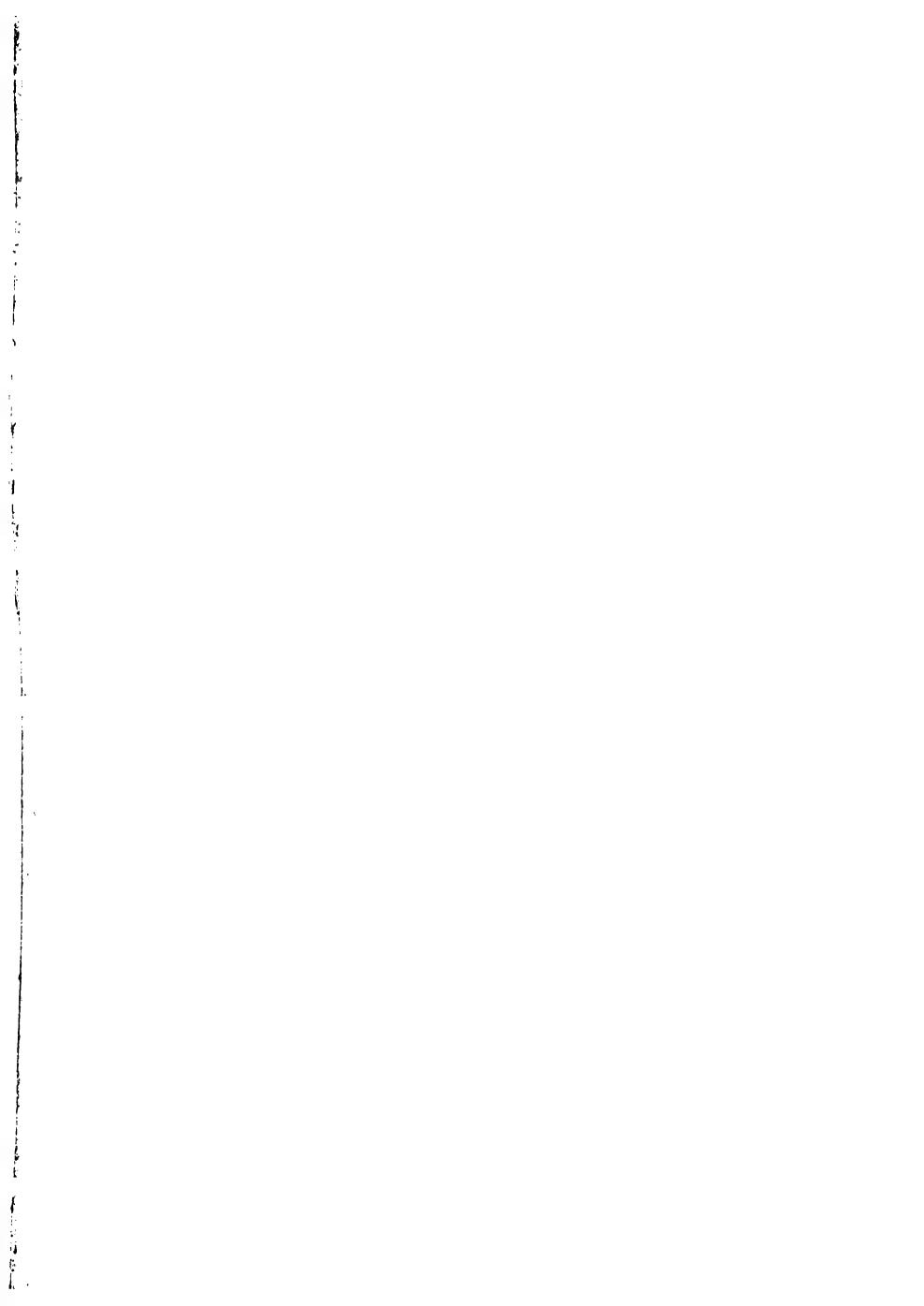
اختياره وإبطال وجوب النص عليه، ونحن لا نُنكرُ مذهبكم فيه لو صحَّ أنه يجري مجرى مَنْ ذُكرتموه؛ كما أنَّ قائلًا لو قال في الإمام: إنه كالأجير أو العبد<sup>١</sup>، لَكُنَّا نوافقه في أنَّ قوله لو صحَّ في صفته لم يجب علينا شيءٌ من تعظيمه و تجيله، ولجاز أن يكون اختياره مردوداً إلى الجهال من الأمة، فضلاً عن العلماء.

١. في «ج، ص»: «و العبد».

[٦]

فصل في إبطال ما دَفَعَ به ثُبُوتَ النَّصِّ

وورود السَّمْعِ به





### [الكلام في النصّ وأقسامه]

الذي نذهبُ إليه أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصَّ عَلَى أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ بالإمامةِ بَعْدَهُ، وَدَلَّ عَلَى وَجوبِ فَرَضِ طَاعَتِهِ وَلُزومِهَا لِكُلِّ مَكْلَفٍ. وَيَنْقَسِمُ النَّصُّ عِنْدَنَا فِي الْأَصْلِ إِلَى قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْقَوْلُ، وَالْآخَرُ إِلَى الْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ.

فَأَمَّا النَّصُّ بِالْفِعْلِ وَالْقَوْلِ: فَهُوَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَفْعَالُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَقْوَالُهُ الْمُبَيِّنَةُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ، الدَّالَّةُ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالْإِجْلَالِ وَالِاخْتِصَاصِ بِمَا لَمْ يَكُنْ حَاصِلًا لِغَيْرِهِ؛ كَمُؤَاخَاةِ لَهُ<sup>١</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> بِنَفْسِهِ<sup>٣</sup>، وَإِنكاحِهِ سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ابْنَتَهُ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَأَنَّهُ لَمْ يُؤَلَّ عَلَيْهِ أَحَدًا مِنْ الصَّحَابَةِ<sup>٤</sup>، وَلا نَذَبَهُ لِأَمْرٍ أَوْ بَعَثَهُ فِي جَيْشٍ إِلَّا كَانَ هُوَ الْوَالِيَّ عَلَيْهِ الْمَقْدَمَ<sup>٥</sup> فِيهِ،

---

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: - «لَهُ».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِي: «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٣. فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل، ج ٢، ص ٦١٧، ح ١٠٥٥؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٦، ح ٣٧٢٠؛ المستدرک علی الصحيحین، ج ٣، ص ١٥-١٦، ح ٤٢٨٨ و ٤٢٨٩؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١٨٦؛ الطرائف، ج ١، ص ٦٣، ح ٦٢؛ كشف الغمة، ج ١، ص ٣٢٦؛ نهج الحق، ص ٢١٨.

٤. فِي «ف»: «مِنْ أَصْحَابِهِ».

٥. فِي «ج، ص، ف»: «الْمَقْدَم».

وَأَنَّهُ لَمْ يَنْقِمَ عَلَيْهِ مَعَ ١ طَوِيلِ الصُّحْبَةِ وَتَرَاحِي الْمُدَّةِ شَيْئًا، وَلَا أَنْكَرَ مِنْهُ فِعْلًا، وَلَا اسْتَبْطَأَهُ فِي صَغِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ وَلَا كَبِيرٍ، مَعَ كَثْرَةِ مَا تَوَجَّهَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ ٢ إِلَى جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ مِنَ الْعَتَبِ ٣، إِمَّا تَصْرِيحًا أَوْ تَلْوِيحًا.

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِيهِ ٤: «عَلَيَّ مِنْي، وَأَنَا مِنْهُ» ٥، وَ«عَلَيَّ مَعَ الْحَقِّ، وَ الْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ» ٦، وَ«اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ؛ يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّائِرِ» ٧ ٨ إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لَا يُخَالِفُ فِيهَا وَلِيٌّ وَلَا عَدُوٌّ، وَذِكْرُ جَمِيعِهَا يَطُولُ.

وَإِنَّمَا شَهِدَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالُ بِاسْتِحْقَاقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِمَامَةَ، وَنَبَّهَتْ عَلَى أَنَّهُ أَوْلَى بِمَقَامِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهَا إِذَا ٩ ذَكَتْ عَلَى الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ١٠

١. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «مِنْ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ»، وَكَذَا فِي مَا بَعْدَ.

٣. فِي «د»: «مِنْ الْعَيْبِ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِيهِ».

٥. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٤، ص ١٦٤ - ١٦٥، ح ١٧٥٤٠ و ١٧٥٤٥ و ١٧٥٤٦ و ١٧٥٤٧؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٤٤، ح ١١٩؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦٣٦، ح ٣٧١٩؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٤، ص ١٦، ح ٣٥١١ و ٣٥١٣.

٦. تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٤٢، ص ٤٤٩، الرِّقْمُ ٤٩٣٣؛ فَرَانْدُ السَّمْطِينِ، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٤٠؛ مَجْمَعُ الرِّوَايَاتِ، ج ٧، ص ٤٧٦، ح ١٢٠٣١؛ الْخِصَالُ، ج ٢، ص ٤٩٦، ح ٥؛ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٥٤٨، الْمَجْلِسُ ٢٠، ح ٤/١١٦٨؛ جَامِعُ الْأَخْبَارِ، ص ١٣.

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّائِرِ».

٨. الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٦٥٥، الْمَجْلِسُ ٩٤، ح ٣؛ الْخِصَالُ، ج ٢، ص ٥٥٥، ح ٣١؛ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٢٥٣، الْمَجْلِسُ ٩، ح ٤٤/٤٥٢؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦٣٦، ح ٣٧٢١؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٧٣٠، وَج ٧، ص ٨٢، ح ٦٤٣٧، وَج ١٠، ص ٢٨٢، ح ١٠٦٦٧.

٩. فِي «ج، ط، ف»: «إِذَا».

١٠. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «عَلَى التَّعْظِيمِ» بَدَلَ «عَلَى الْفَضْلِ الْعَظِيمِ».

و الاختصاص الشديد، فقد <sup>١</sup>كشفت عن قوّة الأسباب إلى أشرف الولايات: لأنّ من كان أبهر<sup>٢</sup> فضلاً، وأعلى في الدين مكاناً، فهو أولى بالتقديم، وأقرب وسيلة إلى التعظيم؛ ولأنّ العادة فيمن يرشح<sup>٣</sup> لشريف الولايات و يؤهل<sup>٤</sup> لعظيمها أن يصنّع به و يثبت عليه ببعض ما قصصناه.

و قد قال قوم من أصحابنا: إنّ دلالة الفعل رُبّما كانت أكّد من دلالة القول، وأبعد من الشبهة؛ لأنّ القول يدخله<sup>٥</sup> المجاز، و يحتمل ضرباً من التأويلات لا يحتملها الفعل.

٦٧/٢

و أمّا النصّ بالقول دون الفعل: فينقسم<sup>٧</sup> إلى قسمين:

أحدهما: ما علم سامعوه من الرسول صلى الله عليه و آله مراده منه بإضطرارٍ، و إن كنّا الآن نعلم ثبوته<sup>٨</sup> و المراد منه<sup>٩</sup> استدلالاً؛ و هو النصّ الذي في ظاهره و لفظه التصريح<sup>١٠</sup> بالإمامة و الخلافة، و يسميه أصحابنا «النصّ الجليّ» كقوله عليه السلام: «سَلِّمُوا عَلَيَّ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>١١</sup>، و «هذا خليفتي فيكم من

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و قد».

٢. في «د»: «أبهم».

٣. في «د»: «توشح».

٤. في «د»: «و تؤهل».

٥. في المطبوع: «يدخله»، و هو سهو.

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «فأما».

٧. في المطبوع: «ينقسم».

٨. في «ج، ص، ط»: «و إن كان الآن يُعلم ثبوته».

٩. في «د»: «به».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «الصريح».

١١. الكافي، ج ٢، ص ٢٠، ح ٧٦٦/١ (ج ١، ص ٢٩٢، ح ١، ط. الإسلامية)؛ تفسير القمي، ج ١،

بعدي، فاسمَعُوا له واطيعُوا»<sup>١</sup>.

وَالْقِسْمُ الْآخَرُ: لَا تَقْطَعُ<sup>٢</sup> عَلَى أَنْ سَامِعِيهِ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٣</sup> عَلِمُوا النَّصَّ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ اضْطِرَّاراً، وَلَا يَمْتَنِعُ عِنْدَنَا أَنْ يَكُونُوا عَلِمُوهُ<sup>٤</sup> اسْتِدْلَالاً مِنْ حَيْثُ اعْتِبَارِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ، وَمَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ<sup>٥</sup> أَوْ لَا يَحْسُنُ. فَأَمَّا نَحْنُ فَلَا نَعْلَمُ ثُبُوتَهُ وَالْمُرَادُ بِهِ إِلَّا اسْتِدْلَالاً، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup>: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي»<sup>٧</sup>، وَ«مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيٌّ مَوْلَاهُ»<sup>٨</sup>. وَهَذَا الضَرْبُ مِنَ النَّصِّ هُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ أَصْحَابُنَا «النَّصَّ الْخَفِيَّ».

«ص ٣٨٩؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٦٤؛ الإرشاد، ج ١، ص ٤٨؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ٢٣٤؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٣٠٧.

١. الأُمَلِي للطوسي، ص ٥٨٣، المجلس ٢٤، ح ١١/١٢٠٦؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٣٢٢؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٥.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و الضرب الآخر: لا يقطع».

٣. في «د، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «بالاضطرار».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «علموا».

٦. في المطبوع والحجري: «به».

٧. في «د، ط»: «عليه السلام».

٨. في «ج، د، ص، ف»: «إلا أنه لا نبي بعدي».

٩. الكافي، ج ١٥، ص ٢٦٢، ح ١٤٨٩٥/٨٠ (ج ٨، ص ١٠٧، ح ٨٠، ط. الإسلامية)؛ الأُمَلِي للصدوق، ص ٤٦، المجلس ١١، ح ٤، و ص ٩٦، المجلس ٢١، ح ١، و ص ١٧٤، المجلس ٣٢، ح ٧؛ الخصال، ج ١، ص ٣١١، ح ٨٧، و ج ٢، ص ٥٥٤، ح ٣١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٠٢، ح ٤١٥٤؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص ١٨٧٠، ح ٣٠/٢٤٠٤ و ٣١/٢٤٠٤ و ٣٢/٢٤٠٤؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٢، ح ١١٥، و ص ٤٥، ح ١٢١.

١٠. الكافي، ج ٢، ص ٨، ح ٧٥٩/١، و ص ٢٤، ح ٧٦٨/٣، و ج ٧، ص ٦٠١، ح ٦٥٩٠/٣ (ج ١، ص ٢٨٦، ح ١، و ص ٢٩٤، ح ٣، و ج ٤، ص ١٤٩، ح ٣، ط. الإسلامية)؛ كتاب من لا يحضره

ثُمَّ النَّصُّ بِالْقَوْلِ يَنْقَسِمُ قِسْمَةً أُخْرَى إِلَى ضَرَبَيْنِ:

فَضْرَبٌ مِنْهُ تَفَرَّدَ بِنَقْلِهِ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ مَنْ لَمْ يَفْطَنْ بِمَا عَلَيْهِ فِيهِ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ قَدْ رَوَى شَيْئاً مِنْهُ، وَهُوَ النَّصُّ الْمَوْسُومُ بـ «الْجَلِيّ». وَالضَّرْبُ الْآخَرُ رَوَاهُ الشَّيْعِيُّ وَالنَّاصِبِيُّ وَتَلَقَّاهُ جَمِيعُ الْأُمَّةِ بِالْقَبُولِ<sup>٢</sup> عَلَى اخْتِلَافِهَا، وَلَمْ يَدْفَعْهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ يُحْفَلُ بِدَفْعِهِ أَوْ<sup>٣</sup> يُعَدُّ مِثْلَهُ خِلَافاً، وَإِنْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ وَتَبَايَنُوا فِي اعْتِقَادِ الْمُرَادِ بِهِ<sup>٤</sup>، وَهُوَ النَّصُّ الْمَوْسُومُ بـ «الْخَفِيّ» الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ثَانِياً.

﴿ الفقيه، ج ١، ص ٢٢٩، ذيل ح ٦٨٦، و ج ٢، ص ٥٥٩، ح ٣١٤٤؛ تهذيب الأحكام، ج ٣، ص ١٤٤، ح ٣١٧، و ص ٢٦٣، ح ٧٤٦؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢١؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٣، ح ٣٧١٣؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ١٧٩، ح ٣٠٤٩، و ج ٤، ص ١٦، ح ٣٥١٤. و ص ١٧٣، ح ٤٠٥٢.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «لما».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و تلقاه بالقبول جميع الأمة».

٣. في المطبوع والحجري: - «أو».

٤. في «ج»: «منه».

### [الكلام في النصّ الجليّ، و الطريق إلى إثبات تواتره]

و نحنُ الآنَ نَشْرَعُ في الدّلالةِ عَلَى النّصّ الجليّ؛ لأنّه الذي تفرّد أصحابنا به<sup>١</sup>،  
و كلامُ صاحبِ الكتابِ في هذا الفصلِ كأنّه مقصودٌ عليه.

فأمّا النّصوصُ الباقيةُ فسيجيءُ الكلامُ في تأويلها و إبطالِ ما جرحَ المخالفونُ  
فيها فيما بعدُ بعونِ اللَّهِ تَعَالَى.<sup>٢</sup>

و الطريقُ إلى تصحيحِ النّصّ الذي ذكرناه: أن نبيّنَ صفةَ الجماعةِ التي إذا  
أخبرتْ كانتْ صادقةً، و الشروطُ التي معها يَكُونُ<sup>٣</sup> خبرُها دلالةً، و موصلاً<sup>٤</sup> إلى  
العِلْمِ بالمُخْبَرِ، ثُمَّ نبيّنُ أن تلكَ الصفاتِ و الشروطَ حاصلةٌ في نقلِ الشيعةِ للنّصّ  
على أميرِ المؤمنينَ عليه السّلامُ.

### [شروط الخبر المتواتر]

أمّا شروطُ الجماعةِ التي إذا أخبرتْ أمكنَ أن يُعْلَمَ صحّةُ مُخْبَرِها فتلاثةٌ:  
[١]. أحدها: أن يَنْتَهِيَ في الكثرةِ إلى حَدٍّ لا يَصِحُّ معه أن يَتَّفَقَ الكَذِبُ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «بنقله».

٢. يأتي البحث عن نصّ الغدير و المنزل و غيرهما في نهاية هذا الجزء و بداية الجزء التالي.

٣. في الحجري: «تكون».

٤. في «ج»: «دالاً».

٥. في «د»: «و موصولاً».

عن <sup>١</sup>المُخْبِرِ الواحدِ فيها <sup>٢</sup>.

[٢.] و الشرطُ الآخرُ: أن يُعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَجْمَعْهَا عَلَى الكَذِبِ جَامِعٌ؛ مِنْ تَوَاطُرٍ أَوْ <sup>٣</sup> ما يَقُومُ مَقَامَهُ.

[٣.] و الآخرُ: أن يَكُونَ اللَّبْسُ و الشُّبْهَةُ زَائِلَيْنِ عَمَّا خَبَّرَتْ عَنْهُ.

٦٩/٢ هذا إذا كَانَ الكلامُ فِي الجماعةِ الْمُخْبِرَةِ عَنِ الْمُخْبِرِ بلا واسطَةٍ، فَإِنْ كَانَتْ مُخْبِرَةً عَنْ غَيْرِهَا وَجَبَ اعتِبارُ هذهِ الشُّرُوطِ فِيمَنْ خَبَّرَتْ عَنْهُ حَتَّى يُعْلَمَ <sup>٥</sup> أَنَّ الجماعةَ الَّتِي خَبَّرَتْ عَنْهَا هذهِ الجماعةُ صَفَتْها فِيمَا ذَكَرْنَاهُ صِفَةً هذهِ الجماعةِ، وَ بِهِ نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَوَسَّطْ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ جماعةٌ لَمْ تَكْمُلْ لَهَا هذهِ الشُّرُوطُ.

[تأثير الشروط المذكورة في العلم بصحة الخبر]

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَيَّنَّا تَأْثِيرَ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا فِي الْعِلْمِ بِصَحَّةِ الْخَبَرِ، وَ أَنَّ فَقْدَهَا أَوْ فَقْدَ بَعْضِهَا مُخِلٌّ بِالْعِلْمِ بِصَحَّتِهِ، وَ وَجُودُهَا مُحْصِلٌ لَطَرِيقِ <sup>٦</sup> الْعِلْمِ، ثُمَّ بَيَّنَّا كَيْفَ السَّبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِحُصُولِهَا؟ وَ مَا الطَّرِيقُ إِلَيْهِ؟  
قِيلَ لَهُ: أَمَّا تَأْثِيرُ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ فَبَيَّنْ:

[١.] لِأَنَّ الجماعةَ إِذَا لَمْ تَبْلُغِ الْحَدَّ الَّذِي يَسْتَحِيلُ عَلَيْهَا عِنْدَ بُلُوغِهِ الكَذِبُ عَنْ

١. هكذا في «د»، ص، ف. و في سائر النسخ و المطبوع: «على».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «منها».

٣. في «ط، ف» و المطبوع و الحجري: «و».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و الشرط الثالث».

٥. في «ص»: «حَتَّى تَعْلَمَ».

٦. في «ص»: «بطريق».

المُخْبِرِ المخصوصِ اتِّفَاقاً، لَمْ نَأْمَنْ<sup>١</sup> مِنْ<sup>٢</sup> وَقُوعِ الكَذِبِ مِنْهَا عَلَى هَذَا الوجهِ، كما أَنَّ الواحدَ وَ الْإِثْنَيْنِ إِذَا أُخْبِرَا<sup>٣</sup> عَنْ أَمْرٍ، لَمْ نَأْمَنْ<sup>٤</sup> فِي خَبَرِهِمَا أَنْ يَكُونَ كَذِباً؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اتِّفَاقِ الكَذِبِ غَيْرَ مَأْمُونٍ مِنْهُمَا<sup>٥</sup>.

[٢]. وَ كَذَلِكَ مَتَى لَمْ نَعْلَمْ<sup>٦</sup> أَنَّهَا لَمْ تَتَوَاطَأْ<sup>٧</sup>، أَوْ حَصَلَ<sup>٨</sup> مِنْهَا<sup>٩</sup> مَا يَقُومُ مَقَامَ التَّوَاطُؤِ، جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ الكَذِبُ وَقَعَ مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ التَّوَاطُؤِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ التَّوَاطُؤَ يَجُوزُ عَلَى الْجَمَاعَةِ مَا يَسْتَحِيلُ لَوَاحِدٍ.

[٣]. وَ الشُّبْهَةُ وَ وَقُوعُ اللَّبْسِ أَيْضاً مِمَّا يَجْمَعُ عَلَى الكَذِبِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى جَوَازِ الكَذِبِ عَلَى الْخَلْقِ الْعَظِيمِ مِنَ الْمُبْطِلِينَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ دِيَانَاتِهِمْ وَ مَذَاهِبِهِمُ الَّتِي اعْتَقَدُوهَا بِالشُّبْهَاتِ، أَوْ بِمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِنَ التَّقْلِيدِ؟ وَ إِنَّمَا جَازَ أَنْ يُخْبِرُوا<sup>١٠</sup> - مَعَ كَثَرَتِهِمْ - بِالكَذِبِ عَلَى سَبِيلِ الشُّبْهَةِ وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَوَاطُؤٌ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ تُخَيِّلُ<sup>١١</sup> لَهُمْ كَوْنَ الْخَبَرِ<sup>١٢</sup> صِدْقاً<sup>١٣</sup> وَ الْمَذْهَبَ حَقّاً.

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَمْ يَأْمَنْ».

٢. فِي «د»: - «مَنْ».

٣. فِي «ج»: «إِذَا أُخْبِرْنَا».

٤. فِي «ص، ف»: «لَمْ يَأْمَنْ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِيهِمَا».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَمْ يَعْلَمْ».

٧. فِي «ص، ف»: «لَمْ يَتَوَاطَأْ».

٨. فِي «د»: «وَ حَصَلَ».

٩. هَكَذَا فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْحَجَرِي: «مِنْهَا». وَ فِي «د» وَ الْمُطْبُوع: «فِيهَا».

١٠. فِي «ص»: + «عَنْهُ».

١١. فِي «د، ص»: «تَحِيلٌ».

١٢. فِي «ص»: «الْمُخْبِر».

١٣. فِي «د» وَ الْمُطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «صَادِقاً».



٧٠/٢

فكما أنهم إذا عَلِمُوهُ صِدْقاً جاز أن يُخْبِرُوا عنه مع الكثرة مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ، وَكَانَ عِلْمُهُمْ بِأَنَّهُ صِدْقٌ يَدْعُوهُمْ إِلَى الْخَبَرِ وَ يَقُومُ مَقَامَ السَّبَبِ الْجَامِعِ، فَكَذَلِكَ إِذَا اعْتَقَدُوا فِيْمَا لَيْسَ بِهِذِهِ الصِّفَةِ أَنَّهُ عَلَيْهِا؛ لِأَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِيْمَا يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى هُوَ بِالْاِعْتِقَادِ، لَا بِمَا عَلَيْهِ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ، وَ لِهَذَا يَجُوزُ أَنْ يُخْتَارَ الْكَذِبُ عَلَى الصِّدْقِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَنَافِعِ وَ دَفْعِ الْمَضَارِّ مَتَى اِعْتُقِدَ فِي الْكَذِبِ أَنَّهُ صِدْقٌ.

و لَا فَرْقَ فِيْمَا شَرَطْنَاهُ<sup>١</sup> مِنْ اِرْتِفَاعِ اللَّبْسِ وَ الشُّبْهَةِ، بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ مُشَاهِداً أَوْ غَيْرَ مُشَاهِدٍ؛ لِأَنَّ الشُّبْهَةَ كَمَا يَصِحُّ دُخُولُهَا فِيْمَا لَيْسَ بِمُشَاهِدٍ<sup>٢</sup> كَالْدَيَّانَاتِ وَ مَا أَشْبَهَهَا، فَقَدْ يَصِحُّ دُخُولُهَا فِي الْمُشَاهِدِ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ. وَ لِهَذَا يُبْطَلُ<sup>٣</sup> نَقْلُ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى صَلْبَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ نَقُولُ: إِنْ نَقَلْنَاهُمْ لَوْ ائْتَصَلَ بِالْمُخْبِرِ عَنْهُ - مَعَ اسْتِيفَاءِ جَمِيعِ أُسْلَافِهِمْ لِلشُّرُوطِ الْحَاصِلَةِ فِي هَؤُلَاءِ الْأَخْلَافِ مِنَ الْكَثَرَةِ وَ غَيْرِهَا - لَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهُمْ بَاطِلاً مِنْ جِهَةِ الشُّبْهَةِ وَ وَقُوعِ الْاِلْتِبَاسِ.

لِأَنَّ الْمَصْلُوبَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَغَيَّرَ<sup>٤</sup> حَلِيَّتُهُ، وَ تُنَكَّرَ<sup>٥</sup> صَوْرَتُهُ، فَلَا يَعْرِفُهُ كَثِيرٌ مِمَّنْ كَانَ يَعْرِفُهُ، وَ بَعْدَهُ عَنِ النَّاطِلِينَ مُعَيَّنٌ أَيْضاً عَلَى دُخُولِ الشُّبْهَةِ.

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِيْمَا شَرَطْنَاهُ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي غَيْرِ الْمُشَاهِدِ» بَدَلِ «فِيْمَا لَيْسَ بِمُشَاهِدٍ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: «يُبْطَلُ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي صَلْبِ عَيْسَى»، وَ فِي التَّلْخِصِ: «فِي صَلْبِ الْمَسِيحِ» بَدَلِ «صَلْبِ الْمَسِيحِ».

٥. فِي التَّلْخِصِ: «أَنْ تَتَغَيَّرَ».

٦. فِي «د، ط» وَ الْحَجَرِي: «وَ يَنْكُرُ».

و لأن اليهود الذين ادَّعوا قتلَه لم يَكُنْ لهم به معرفةٌ مُستَحَكِّمةٌ؛ لأنَّه<sup>٢</sup> لم يَكُنْ مُخَالِطاً لَهُمْ ولا مُكَاسِراً<sup>٣</sup>، و من هذه صورته لا يَمْتَنِعُ أن<sup>٤</sup> يَشْتَبِهَهُ بغيره.  
 و قد قيل: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ<sup>٦</sup> ألقى شَبَهَ الْمَسِيحِ على غيره،<sup>٧</sup> و أن ذلك ممَّا يَجُوزُ على عَهْدِ الْأَنْبِيَاءِ، و إن كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ فِي أَحْوَالٍ أُخَرَ.  
 و كُلُّ هذه الوجوه تَرْجِعُ إِلَى الشُّبُهَةِ و اللَّبْسِ، فلذلك ذَكَرناها، و إن كَانَتْ كَالخارجَةِ عن مَقْصِدِنَا، فلا بُدَّ من اشتراطِ ارتفاعِ الشُّبُهَةِ في الْمُخْبِرِ عنه، مُشَاهِداً كَانَ أو غَيْرَ مُشَاهِدٍ.

### [اشتراط توفّر شروط التواتر في الجماعات المتوسطة]

و إِنَّمَا شَرَطْنَا فِي الْجَمَاعَاتِ الْمُتَوَسِّطَةِ بَيْنَ<sup>٨</sup> الْمُخْبِرِ عنه مِثْلَ ما شَرَطْنَاهُ فِي الْجَمَاعَةِ الَّتِي تَلِينَا؛ لِأَنَّا مَتَى لَمْ نَعْلَمْ ذَلِكَ، جَوَّزْنَا كَوْنَ الْجَمَاعَةِ الْمُخْبِرَةِ لَنَا صَادِقَةً عَمَّنْ خَبَرَتْ<sup>١٠</sup> عنه و إن كَانَ الْخَبَرُ فِي الْأَصْلِ باطلاً؛ فَلَيْسَ<sup>١١</sup> يَصِحُّ أن يُعْلَمَ كَوْنُ

٧١/٢

١. في التلخيص: «لم تكن».

٢. في «ج، ص، ط»: «و لأنَّه».

٣. في «ج، د، ص، ط» و الحجري: «و لا مكابراً». و في التلخيص: «و لا مكاثراً». و المُكَاسِرُ من الجِرَانِ: الْقَرِيبُ مِنْكَ، الَّذِي كَسَّرَ بَيْتَهُ إِلَى كَسْرِ بَيْتِكَ. يُقَالُ: فَلَانٌ مُكَاسِرِي، أَي جَارِي. راجع: تهذيب اللغة، ج ١٠، ص ٣١؛ المحيط في اللغة، ج ٦، ص ١٨١؛ الصحاح، ج ٢، ص ٨٠٦ (كسر).

٤. في «ص»: - «لا يمتنع أن».

٥. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «الحال فيه».

٦. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «تعالى».

٧. تاريخ الطبري، ج ١، ٤٣٤ - ٤٣٥؛ البداية و النهاية، ج ٢، ص ١١٠.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «عن».

٩. في «ص»: - «لم».

١٠. في التلخيص: «أخبرت».

١١. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و ليس».

الخبر في الأصل صدقاً و المُخْبِر عنه عَلَى الْحَدِّ الذي تَنَازَلَهُ الْخَبْرُ إِلَّا بَأَن تَحْصُلَ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ فِي طَبَقَاتِ الْمُخْبِرِينَ.

و مِنْ هَاهُنَا لَمْ نَلْتَفِتْ<sup>٢</sup> إِلَى أَخْبَارِ الْيَهُودِ عَنْ تَأْيِيدِ<sup>٣</sup> الشَّرْعِ، وَأَخْبَارِهِمْ وَأَخْبَارِ النَّصَارَى عَنْ صَلْبِ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ نَقْلُهُمْ يَنْتَهِي إِلَى عَدَدٍ قَلِيلٍ لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَنَ فِيهِ<sup>٤</sup> التَّوَاطُّؤُ وَ غَيْرُهُ.

و إِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّ تَكَامُلَ الشُّرُوطِ الَّتِي وَصَفْنَا مُقْتَضِي كَوْنِ الْخَبْرِ صِدْقاً؛ مِنْ حَيْثُ خَبَرُ الْجَمَاعَةِ الْمَوْصُوفَةِ لِمَا لَمْ يَخْلُ<sup>٥</sup> مِنْ أَنْ يَكُونَ صِدْقاً أَوْ كَذِباً، وَ كَانَ وَقُوعُهُ كَذِباً لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ إِمَّا اتِّفَاقاً<sup>٦</sup> أَوْ لَتَوَاطُّؤٍ أَوْ لَشُبْهَةٍ، وَ قَدْ عَلِمْنَا ارْتِفَاعَ كُلِّ ذَلِكَ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ صِدْقاً؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَهُ كَذِباً يَقْتَضِي الْإِجْمَاعَ<sup>٧</sup> عَلَيْهِ، وَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَحَدِ الْأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا، كَمَا تَقُولُونَ<sup>٨</sup> فِي الصِّدْقِ<sup>٩</sup>؛ لِأَنَّا سَنَبِّينُ عَنْ بُطْلَانِ تَسَاوِي الصِّدْقِ وَ الْكَذِبِ فِي هَذَا الْوَجْهِ<sup>١٠</sup>.

١. في «ج، د، ص، ف» و الحجري: «يُحْصَل».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «لَا يَلْتَفِت».

٣. في «د، ص، ط» و التلخيص: «تَأْيِيد».

٤. في «د»: «لَا يُؤْمَنُ فِيهِ»، وَ فِي التلخيص: «لَا يُؤْمَنُ مِنْهُمْ» بدل «لَا يَصِحُّ أَنْ يُؤْمَنَ فِيهِ».

٥. في «ج، ص»: «لَمْ تَخْل».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «لَا بُدَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ اتِّفَاقاً».

٧. هَكَذَا فِي «د، ص» وَ التلخيص. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «الْإِجْمَاع».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «ذَكَرْتُمُوهَا يَقُولُونَ».

٩. وَ فِي التلخيص: «كَمَا أَنَّ الصِّدْقَ يَقْتَضِي ذَلِكَ» بدل «و لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَحَدِ الْأَقْسَامِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا كَمَا يَقُولُونَ فِي الصِّدْقِ».

١٠. يَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ، عِنْدَ قَوْلِهِ: «و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِذَا جَاز...».

## [الطريق إلى العلم بحصول شروط التواتر في الجماعة المخبرة]

و أما الطريق إلى العلم بحصول هذه الشروط في الجماعة فواضح؛ لأنه متعلق بالعادات، ولا شيء أجلنى مما استند إليها.

[١]. أما اتفاق الكذب عن المخبر الواحد، فكل من عرف العادات يعلم ضرورة أنه لا يقع<sup>١</sup> من الجماعة، وأن حال الجماعة فيه مخالفة لحال الواحد والاثنتين. ولهذا يجوز أن يخبر أحد من حضر الجامع يوم الجمعة بـ «أن الإمام سها، فتكس<sup>٢</sup> على رأسه من المنبر» وهو كاذب، ولا يجوز أن يخبر جميع من حضر الجامع بذلك إلا لتواطؤ أو ما يقوم مقامه.

و قد مثل المتكلمون<sup>٣</sup> امتناع وقوع الكذب منهم إذا لم يكن تواطؤ بامتناع وقوع تصرف مخصوص، ولباس معين، وأكل شيء واحد، ونظم قصيدة بعينها منهم، من غير أن يكون لهم<sup>٤</sup> سبب جامع.

و مثله أيضاً بما هو معلوم من استحالة أن يخبر الواحد أو الجماعة<sup>٥</sup> عن الأمور الكثيرة، فيقع خبرهم بالاتفاق صدقاً من غير علم تقدم، و بما نعلمه<sup>٦</sup> أيضاً من استحالة وقوع الكتابة المنتظمة<sup>٧</sup> أو الصنعة المحكمة من الجماعة وهي جاهلة بما وقع منها على سبيل الاتفاق، وإن كان كل واحد منها يجوز أن يقع منه كتابة الحرف و الحرفين.

و كل الذي ذكره صحيح. و ليس منزلة العلم باستحالة وقوع الكذب اتفاقاً من

٧٢/٢

١. في التلخيص: + «ذلك».

٢. في «ج، ص، ف»: «فكس».

٣. في «ص»: + «من».

٤. في «ص»: «بهم».

٥. في «ص» و الحجري: «والجماعة».

٦. هكذا في «ج، د، ف» و الحجري. و في «ص»: «نعلم». و في سائر النسخ و المطبوع: «يعلمه».

٧. في التلخيص: «الكتابة الكثيرة».

الجماعة الكثيرة من غير تواطؤ بأدوّن رتبة وأخفى عند العقلاء من جميع ما ذكر؛ بل منزلة هذه العلوم أجمع عند من خبر العادات واحدة، وإنما يحمل بعضها على بعض على سبيل الكشف والإيضاح، وإلا فالكل على حد واحد.

وليس يخرج العلم الذي ذكرناه من حيز الضرورة وقوعه عند ضرب من الاختبار<sup>١</sup> للعادة؛ لأنه غير ممتنع في العلوم الضرورية أن تقع<sup>٢</sup> عند تقدم اختبار<sup>٣</sup> أو غيره؛ كالعلم بالصنائع و وقوعه عند<sup>٤</sup> مزاولتها، والحفظ الواقع عند الدرس.

وليس لأحد أن يقول: إذا جاز أن يخبر الجماعة الكثيرة بالصدق من غير تواطؤ، فالأ جاز أن يخبر<sup>٦</sup> الجماعة الكثيرة<sup>٧</sup> بالكذب على هذا الوجه؟ وأي فرق بين الأمرين؟

لأن مفارقة الصدق للكذب في هذا الباب معلومة؛ من جهة أن الصدق يجري في العادة مجرى ما حصل فيه سبب جامع، و علم الجماعة بكونه صدقاً داع إليه و جامع عليه، و ليس كذلك الكذب؛ لأن الكذب لا بد في فعله من أمر زائد و سبب جامع.

ولصحة ما ذكرناه ما استحال في العادة أن يخبر أهل بلد كبير بوقوع حادثة

١. في «د، ص، ط»: «الاختبار».

٢. في «ج، د، ص، ط، ف» و التلخيص: «أن يقع».

٣. في «د، ص، ط»: «اختبار».

٤. في «ص»: - «وقوعه عند».

٥. في المطبوع: «و من».

٦. في «ج»: «يخبرنا».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: - «الجماعة الكثيرة».

عظيمة و هم كاذبون من غير تَواطؤٍ أو ما يقوم مقامه<sup>١</sup>، و جاز أن يُخبروا<sup>٢</sup> بذلك و هم صادقون مع ارتفاع التواطؤ.

٧٣/٢

[٢]. فأما ما به يُعلم ارتفاع التواطؤ عن الجماعة، فهو أن التواطؤ إما أن يكون واقعاً بالملاقاة و المُشافهة، أو بالمُكاتبة و المُراسلة. و رُبَّما تَكَرَّرَت هذه الأمور فيه بِمَجْرَى العادة، بَلْ الغالب تَكَرُّرها<sup>٣</sup>؛ لأنَّ الجماعات الكثيرة العَدَد لا يَسْتَقِرُّ بَيْنَهَا<sup>٤</sup> ما يُعْمَلُ عليه و يُجْمَعُ<sup>٥</sup> عَلَى الإخبار به من أَوَّلِ وَهْلَةٍ و بِأيسر سبب.

و ما هذه حاله لا بُدَّ أن يَظْهَرَ ظُهوراً يَشْتَرِكُ<sup>٦</sup> كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ اختلاطٌ بِالْقَوْمِ فِي المَعْرِفَةِ<sup>٧</sup> به؛ حَتَّى يَجِبَ عِنْدَ عَدَمِ ظُهورِهِ الْقَطْعُ عَلَى انْتِفَائِهِ<sup>٨</sup>. و ظُهورُ ما يَقَعُ من تَواطؤِ الجماعةِ واجبٌ فِي الجماعةِ القليلةِ العَدَدِ أيضاً، حَتَّى إِنْ مَنْ خَالَطَهَا عَلَى قِلَّةِ عَدَدِهَا لا بُدَّ أن يَقِفَ عَلَى ذَلِكَ إِنْ وَقَعَ مِنْهَا. و إِذَا وَجَبَ ظُهورُ ما ذَكَرناه فِيمَنْ قَلَّ عَدَدُهُ مِنَ الجماعاتِ<sup>٩</sup>، فهو فِي العَدَدِ الكَثِيرِ أَوْجِبُ.

عَلَى أَنَّ الجماعةَ رُبَّما بَلَغَتْ فِي الكَثَرَةِ مَبْلَغاً يَسْتَحِيلُ مَعَهُ<sup>١٠</sup> عَلَيْهَا التَواطؤُ

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «و هم كاذبون مع تَواطؤ و ما يقوم مقامه».

٢. فِي المطبوع: «أن يُخبر».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «تَكَرَّرَ».

٤. فِي «ص، ط، ف»: «لا يَسْتَقِرُّ».

٥. فِي «ص، ط»: «مِنْهَا». و فِي التلخيص: «نَيْتُهَا عَلَى».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «و يُجْتَمَعُ». و فِي التلخيص: «لا يَسْتَقِرُّ نَيْتُهَا عَلَى ما تَعْمَلُ عَلَيْهِ و تَجْتَمَعُ».

٧. فِي «ط، ف»: «يَشْرِكُ». ٨. فِي التلخيص: «بِالمَعْرِفَةِ».

٩. هكذا فِي «د» و التلخيص. و فِي سائر النسخ و المطبوع: «حَتَّى يُوَدِّي عِنْدَ عَدَمِ ظُهورِهِ إِلَى وَجوبِ الْقَطْعِ عَلَى انْتِفَائِهِ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِيمَنْ عَدَدُهُ مِنَ الجماعاتِ قَلِيلٌ».

١١. فِي «د»: «مَعَهَا».

جُمْلَةً، وَ يُقَطَّعُ<sup>١</sup> عَلَى تَعَذُّرِهِ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَ بَعْدَادَ بِأَسْرِهِمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَاطِنُوا  
 جَمِيعَ<sup>٢</sup> أَهْلِ خُرَاسَانَ؛ لَا بِاجْتِمَاعِ<sup>٣</sup> وَ مُشَافَهَةِ، وَ لَا بِمُكَاتَبَةٍ وَ مُرَاسَلَةٍ.  
 وَ أَمَّا الْأَسْبَابُ الْجَامِعَةُ عَلَى الْأَفْعَالِ الْقَائِمَةُ مَقَامَ التَّوَاطُّ كَتَخْوِيفِ السُّلْطَانِ  
 وَ إِرْهَابِهِ، فَلَا بُدَّ أَيْضاً مِنْ ظُهُورِهَا وَ وَقُوفِ النَّاسِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَجْمَعُ  
 الْجَمَاعَةُ عَلَى الْأَمْرِ الْوَاحِدِ مِنْ خَوْفِ السُّلْطَانِ إِلَّا مَا ظَهَرَ لَهُمْ ظُهُوراً شَدِيداً. وَ مَا  
 بَلَغَ فِي<sup>٤</sup> الظُّهُورِ هَذَا الْمَبْلَغَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفاً، فَمَتَى لَمْ تَكُنِ<sup>٥</sup> الْمَعْرِفَةُ بِهِ  
 حَاصِلَةً وَ جَبَّ الْقَطْعُ عَلَى ارْتِفَاعِهِ.

[٣]. فَأَمَّا مَا يُعْلَمُ بِهِ زَوَالُ<sup>٦</sup> الشُّبْهَةِ وَ اللَّبْسِ عَمَّا خَبِرَتْ عَنْهُ الْجَمَاعَةُ، فَهُوَ أَنَّ  
 الشُّبْهَةَ إِنَّمَا تَدْخُلُ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمَذَاهِبِ وَ الْإِعْتِقَادَاتِ، وَ تَخْرُجُ<sup>٧</sup> عَنْ بَابِ مَا  
 يُعْلَمُ ضَرُورَةً<sup>٨</sup>؛ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَإِذَا كَانَ خَبَرُ الْجَمَاعَةِ عَنْ أَمْرِ  
 مَعْلُومٍ بِالْمُشَاهَدَةِ ضَرُورَةً خَرَجَ عَنْ هَذَا الْبَابِ.

وَ قَدْ تَدْخُلُ الشُّبْهَةُ<sup>٩</sup> وَ يَقَعُ الْإِلْتِبَاسُ أَيْضاً فِي الْأَشْيَاءِ<sup>١٠</sup> الْمُدْرَكَةِ<sup>١١</sup> عَلَى بَعْضِ

١. هكذا في «د، ط» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و نقطع».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: - «جميع».

٣. في «ص»: «لا بإجماع».

٤. في المطبوع: «من».

٥. في النسخ و الحجري: «لم يكن». و ما أثبتناه من المطبوع و التلخيص.

٦. في المطبوع و الحجري: «ارتفاع».

٧. في «ص، ط»: - «و تخرج». و في «ج، د، ف» و الحجري و المطبوع: «و يخرج». و ما أثبتناه  
 من التلخيص.

٨. في «ص، ط»: «صدوره».

٩. في «د»: «بالشبهة».

١٠. في «ج، ص»: «في الأشياء».

١١. في «د»: «المذكورة».

الوجود؛ لأنَّ المُشَاهِدَ<sup>١</sup> للشيء من بُعدٍ رُبَّمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ حَتَّى يَعْتَقِدَ فِيهِ خِلَافَ الْحَقِّ، كَمَا يُصِيبُ مَنْ شَاهَدَ السَّرَابَ فَاعْتَقَدَ<sup>٢</sup> أَنَّهُ مَاءٌ. وَكَذَلِكَ قَدْ يُسْمَعُ الْكَلَامُ مِنْ بُعْدٍ فَيَشْتَبِهُ عَلَى السَّامِعِ.

إِلَّا أَنَا نَفَرَّقُ بَيْنَ أَحْوَالِ الْمُدْرَكَاتِ، وَنُمَيِّزُ بَيْنَ مَا يَصِحُّ اعْتِرَاضُ<sup>٣</sup> الشُّبْهَةِ فِيهِ وَمَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْتَرِضَهُ شُبْهَةٌ؛ فَمَتَى كَانَ الْخَبَرُ مُتَنَاوِلًا لِحَالٍ لَا تَدْخُلُ<sup>٤</sup> الشُّبْهَةُ فِي مِثْلِهَا، وَتَكَامَلَتْ شُرُوطُهُ<sup>٥</sup> الْبَاقِيَةُ، قَطَعْنَا عَلَى صَحَّتِهِ.

### [الطريق إلى العلم بحصول شروط التواتر في جميع الطبقات]

فَأَمَّا حُصُولُ الشَّرَاطِطِ<sup>٦</sup> الْمَذْكُورَةِ فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ، فَيُعْلَمُ<sup>٧</sup> بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْعَادَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا جَارِيَةٌ بِأَنَّ الْأَقْوَالَ الَّتِي تَظْهَرُ وَتَنْتَشِرُ<sup>٨</sup> بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ<sup>٩</sup> كَذَلِكَ لَا بُدَّ أَنْ يُعْرَفَ<sup>١٠</sup> ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا، حَتَّى يُعْلَمَ الزَّمَانُ الَّذِي ابْتَدَأَتْ فِيهِ بَعِينُهُ، وَالرِّجَالُ الَّذِينَ ابْتَدَعُوهَا<sup>١١</sup> وَتَوَلَّوْا إِظْهَارَهَا.

١. في «ص»: «المشاهدة».

٢. في «د، ف» و المطبوع و الحجري: «و اعتقد».

٣. في «ص، ط»: «اعراض».

٤. في «د، ف»: «لا يدخل».

٥. في المطبوع و الحجري: «شروطها».

٦. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «الشروط».

٧. في «ج»: «فتعلم». و في «ص، ط، ف»: «فنعلم».

٨. هكذا في «د، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و تنتشر».

٩. في «ج، د، ص، ط، ف»: «لم يكن».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «أن تعرف».

١١. في التلخيص: «أبدعوها».



و حُكْمُ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَقْوَى فُرُوعُهَا<sup>١</sup> وَ يَرْجِعُ نَقْلُهَا إِلَى آحَادٍ أَوْ جَمَاعَةٍ قَلِيلَةٍ الْعَدَدِ هَذَا الْحُكْمُ، وَ لَا بُدَّ فَيَمَنُ كَانَتْ لَهُ خِلْطَةٌ بِأَهْلِ الْأَخْبَارِ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِحَالَتِي ضَعْفِهَا وَ قُوَّتِهَا.

بِهَذَا جَرَتْ الْعَادَاتُ<sup>٢</sup> فِي الْمَذَاهِبِ وَ الْأَقْوَالِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مَفْقُودَةً، وَ الْقَوِيَّةُ بَعْدَ الضَّعْفِ، كَمَا عَلِمْنَاهُ مِنْ حَالِ الْخَوَارِجِ<sup>٣</sup> وَ الْجَهْمِيَّةِ<sup>٤</sup> وَ النَّجَّارِيَّةِ<sup>٥</sup>

١. فِي «د»: «وَقُوعُهَا». وَ فِي التَّلْخِصِ: «تَقْوَى فُرُوعُهَا».

٢. فِي «ص»: «الْعَادَةُ».

٣. الْخَوَارِجُ: كُلٌّ مِنْ خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ الْحَقِّ الَّذِي اتَّفَقَتِ الْجَمَاعَةُ عَلَيْهِ، سِوَاهُ كَانَ الْخُرُوجُ فِي أَيَّامِ الصَّحَابَةِ، أَوْ كَانَ بَعْدَهُمْ. وَ أَظْهَرَ مُصَادِقَهُمْ خَوَارِجُ صَفَيْنَ وَ النَّهْرَوَانِ. وَ فَرَقَهُمْ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: الْمَحْكَمَةُ الْأُولَى، وَ هُمُ الَّذِينَ خَرَجُوا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ جَرَى أَمْرُ الْحَكَمِينَ، وَ اجْتَمَعُوا بِحُرُورٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْكُوفَةِ بِرِثَاسَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْكُوَاءِ، وَ حَرَقَوْصَ بْنَ زُهَيْرِ الْبَجَلِيِّ الْمَعْرُوفِ بِذِي الثَّدْيَةِ وَ غَيْرِهِمَا. وَ مِنْهَا: الْأَزَارِقَةُ، وَ هُمُ أَصْحَابُ أَبِي رَاشِدٍ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ. وَ مِنْهَا: النَّجْدَاتُ الْعَازِرِيَّةُ، وَ هُمُ أَصْحَابُ نَجْدَةِ بْنِ عَامِرِ الْحَنْفِيِّ. وَ مِنْهَا: الْعِجَادَةُ، وَ هُمُ أَصْحَابُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَجْرَدٍ. وَ مِنْهَا: الْإِبَاضِيَّةُ، وَ هُمُ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبَاضٍ... وَ غَيْرُهَا، وَ لِكُلِّ مِنْ هَذِهِ الْفِرَقِ شُعْبٌ وَ آرَاءُ كَثِيرَةٌ. رَاجِعْ: الْمَلَلُ وَ النَحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١، ص ١٣١ - ١٣٢؛ الْفَرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ٥٤ - ٥٦؛ مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ٨٦ وَ مَا بَعْدَهَا.

٤. الْجَهْمِيَّةُ: أَصْحَابُ جَهْمِ بْنِ سَفْوَانَ السَّمَرْقَنْدِيِّ، وَ هُوَ مِنْ الْجَبَرِيَّةِ الْخَالِصَةِ. ظَهَرَتْ بِدْعَتُهُ بِتَرْمَذٍ وَ قَتْلَهُ مُسْلِمُ بْنُ أَحْوَزٍ الْمَازَنِيُّ بِمَرُوفٍ فِي آخِرِ مَلِكِ بَنِي أُمَيَّةَ سَنَةِ ١٢٨ هـ. وَ أَفَاقَ الْمَعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ وَ زَادَ عَلَيْهِمْ بِأَشْيَاءَ: زَعَمَ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ تَعَالَى فَقَطْ وَ أَنَّ الْكُفْرَ هُوَ الْجَهْلُ بِهِ فَقَطْ، وَ أَنَّ الْإِيمَانَ غَيْرُ قَابِلٍ لِلتَّبْعِيضِ، فَإِيمَانُ الْأَنْبِيَاءِ وَ إِيمَانُ غَيْرِهِمْ سِوَاهُ فِي الْمَرْتَبَةِ، وَ أَنَّ الْجَنَّةَ وَ النَّارَ تَبِيدَانِ وَ تَفْنِيَانِ، وَ أَنَّ الْأَفْعَالَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَ الْإِنْسَانُ مُجْبُورٌ عَلَى أَفْعَالِهِ، وَ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ آرَائِهِ. الْمَلَلُ وَ النَحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١، ص ٩٧، الرَّقْمُ ١؛ الْفَرَقُ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ١٩٩.

٥. النَّجَّارِيَّةُ: أَصْحَابُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّجَّارِ الرَّازِيِّ (م ٢٢٠ هـ) رَأْسُ الْفِرْقَةِ النَّجَّارِيَّةِ مِنَ الْمَجْبِرَةِ. كَانَ حَانِكًا، وَ قِيلَ: يَعْمَلُ الْمَوَازِينَ. وَ هُوَ مِنْ مُتَكَلِّمِي الْمَجْبِرَةِ. وَ لَهُ مَعَ النِّظَامِ مَطَارِحَاتُ وَ مَنَاطِرَاتُ مُسَجَّلَةٌ فِي كِتَابِ الْكَلَامِ. وَ أَفَاقَ أَهْلَ السَّنَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْقَضَاءِ وَ الْقَدَرِ،

وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ مِمَّنْ أَحَدَثَ مَقَالَةً لَمْ تَتَقَدَّمْ<sup>١</sup>، حَتَّى فَرَّقَ أَهْلُ الْأَخْبَارِ بِأَسْرِهِمْ بَيْنَ زَمَانِ حَدُوثِ أَقْوَالِهِمْ وَ الزَّمَانِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ أَقْوَالُهُمْ مَفْقُودَةً، وَ بَيْنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَظَاهَرَتْ فِيهِ مَذَاهِبُهُمْ وَ انْتَشَرَتْ فِي الْجَمَاعَاتِ وَ الْأَحْوَالِ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا مَقْصُورَةً عَلَى الْعَدَدِ الْقَلِيلِ.

و هذا في بابِهِ يَجْرِي فِي وَجُوبِ الظُّهُورِ مَجْرَى مَا نَوْجِبُهُ<sup>٢</sup> مِنْ ظُهُورِ التَّوَاتُؤِ مَتَى وَقَعَ مِنَ الْجَمَاعَاتِ.

و قد قِيلَ: إِنَّ أَحَدًا مَا يُعْلَمُ بِهِ اسْتِيفَاءُ الْجَمَاعَاتِ<sup>٣</sup> الْمَتَوَسِّطَةِ فِي النُّقْلِ لِلشُّرُوطِ أَنْ تَنْقُلَ<sup>٤</sup> إِلَيْنَا الْجَمَاعَةُ الَّتِي تَلِينَا أَنَّهَا أَخَذَتْ الْخَبَرَ الْمَخْصُوصَ عَنْ جَمَاعَةٍ لَهَا<sup>٥</sup> مِثْلَ صِفَتِهَا، وَ أَنَّ تِلْكَ الْجَمَاعَةَ أَخْبَرَتْهَا<sup>٦</sup> بِأَنَّهَا أَخَذَتْ أَيْضًا الْخَبَرَ عَنْ جَمَاعَةٍ هَذِهِ صِفَتُهَا، حَتَّى يَتَّصِلَ النُّقْلُ بِالْمُخْبِرِ عَنْهُ.

« و اكتساب العباد، والوعد والوعيد، وإمامة أبي بكر، ووافق المعتزلة في نفي الصفات، وخلق القرآن، ونفي الرؤية. و امتاز بآراء، منها: تفصيله في مسألة خلق القرآن بين ما إذا قرئ فهو عرض، وإذا كتب فهم جسم. ومنها: تعريفه الإيمان بالتصديق، و أن من ارتكب الكبيرة ومات عليها عوقب على ذلك ولكنه يجب أن يخرج من النار امتيازاً له عن الكفار الخالدين في النار. له كتب كثيرة، منها: البذل في الكلام، والمخلوق، وإثبات الرسل، والإرجاء، والقضاء والقدر، والثواب والعقاب، وغير ذلك. الفرق بين الفرق، ص ١٩٥ - ١٩٧؛ مقالات الإسلاميين، ص ١٣٥؛ الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٠٠، الرقم ١٠٠.

١. في «ج، د، ص، ط، ف»: «لم يتقدم».

٢. في التلخيص: «ما يوجب».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «الجماعة».

٤. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «أن ينقل». و في التلخيص: «أن تقول» بدل «أن ينقل إلينا».

٥. في «ص، ف» + «في».

٦. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «أخبرتهم».

وهذا وجه؛ لأن العلم بحال الجماعة<sup>١</sup> في امتناع التواطؤ والإتفاق على الكذب فيها<sup>٢</sup> ضروري، يحصل لكل من خالطهم واختبر العادة في أمثالهم. وإذا كان العلم بحالهم ضرورياً - وخبرت الجماعة التي تليها عن تلك الحال، وقد عرفنا ثبوت الشروط فيهم - وجب أن تكون صادقة، وجرى خبرها عن حال الجماعة - التي نقلت عنها في أنه لا يكون إلا صدقاً - مجرى نفس الخبر الذي ثلثته<sup>٣</sup> عن الجماعة؛ فكما لا يجوز أن تكون كاذبة في أنها ثلثت<sup>٤</sup> ذلك عن غيرها وسمعه<sup>٥</sup> منه، فكذلك<sup>٦</sup> لا يجوز أن تكون كاذبة فيما خبرت به من صفته؛ لأن الأمرين جميعاً يرجعان إلى الضرورة، وليس مما يصح أن تعترض<sup>٧</sup> فيه الشبهة.

وهذا يبطل قول من اعترض هذا الوجه، بأن قال: لعلمهم غالطون فيما خبروا به من صفة الجماعة، ومتوهمون<sup>٨</sup> ما لا أصل له.

ويبطل أيضاً قوله: كيف السبيل إلى العلم بتساوي الجماعات في العدد، وهو أمر غير منضبط ولا منحصر؟ ومن أي وجه يعلم الجماعة التي تليها<sup>٩</sup> مساواة من نقلت عنه لها في الكثرة والعدد؟

١. في المطبوع: «لها مثل صفتها وأن تلك الجماعة»، وهي سهو.

٢. في «ف» و حاشية «ج»: «منها».

٣. في «د»: «نقلته».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «عن».

٥. في «ج، ص»: «نقلت».

٦. في «ج، ص، ط»: «و سمعت».

٧. في «د»: «كذلك».

٨. في «ج، ص، ط، ف» والحجري: «يعترض».

٩. في «ج»: «و يتوهمون».

١٠. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «تليها».

لأنَّا لَمْ نَعْتَمِدْ عَلَى مَا ظَنَّهُ مِنْ تَسَاوِي الْعَدَدِ وَالْكَثَرَةِ، وَإِنَّمَا اعْتَبَرْنَا أَنْ تُخْبِرَ الْجَمَاعَةُ بِأَنْ لِمَنْ نَقَلَتْ عَنْهُ مِثْلُ صِفَتِهَا فِي اسْتِحَالَةِ التَّوَاتُؤِ وَالِاتِّفَاقِ عَلَى الْكَذِبِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ<sup>١</sup>، وَلَا اعْتِبَارَ مَعَهُ بِزِيَادَةِ الْعَدَدِ وَلَا بِنَقْصَانِهِ<sup>٢</sup>.

### [ثبوتُ شروطِ التواتر في نقل الشيعة للنص الجلي]

فَإِنْ قَالَ<sup>٣</sup>: دُلُّوا عَلَى ثُبُوتِ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْتُمُوهَا فَيَمَنْ نَقَلَ النَّصَّ مِنَ الشَّيْعَةِ كَمَا وَعَدْتُمْ<sup>٤</sup>.

قِيلَ لَهُ<sup>٥</sup>: لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ<sup>٦</sup> الشَّيْعَةَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ<sup>٧</sup> قَدْ بَلَغُوا مِنَ الْكَثَرَةِ وَالْإِنْتِشَارِ وَالتَّفَرُّقِ فِي الْبُلْدَانِ إِلَى حَدٍّ مَعْلُومٍ ضَرُورَةٌ<sup>٨</sup> أَنَّهُ لَا يَبْلُغُهُ مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّوَاتُؤُ وَالِاتِّفَاقُ عَلَى الْكَذِبِ عَنِ الْمُخْبِرِ الْوَاحِدِ، وَانْتِفَاءُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَاتِ الشَّيْعَةِ<sup>٩</sup> فِي وَقْتِنَا، بَلْ عَنْ بَعْضِ طَوَائِفِهِمْ مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ يَشْكُ فِيهِ عَاقِلٌ خَالَطَهُمْ وَكَانَ عَارِفًا بِالْعَادَاتِ.

عَلَى أَنَّ التَّوَاتُؤَ لَوْ وَقَعَ مِنْهُمْ بِمُرَاسَلَةٍ أَوْ بِمُكَاتَبَةٍ<sup>١٠</sup> أَوْ عَلَى وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ لَمْ

١. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً.

٢. فِي «ج، ص، ط، ف» وَالتَّلْخِصِ: «وَلَا نَقْصَانَهُ».

٣. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَإِنْ قَالُوا».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «كَمَا زَعَمْتُمْ».

٥. تَقَدَّمَ هَذَا الْوَعْدُ فِي ص ٣١٦.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «قِيلَ لَهُمْ».

٧. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «بِأَنَّ». وَفِي «ص»: «مَنْ أَنَّ».

٨. فِي التَّلْخِصِ: «الْأَوْقَاتُ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بِالضَّرُورَةِ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَنِ الْجَمَاعَاتِ مِنَ الشَّيْعَةِ».

١١. فِي «ج، ط، ف» وَالتَّلْخِصِ: «أَوْ مَكَاتَبَةٍ».

يَكُنُّ بُدُّ مِنْ ظُهُورِهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةً بِظُهُورِ ذَلِكَ إِذَا وَقَعَ مِنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي لَا تَبْلُغُ فِي الظُّهُورِ وَالتَّفَرُّقِ مَبْلَغَ الشَّيْعَةِ، لَا سِيَّمَا مَعَ تَتَبُّعِ مَخَالِفِهِمُ الشَّدِيدِ لَهُمْ<sup>١</sup> وَتَطَلُّبِ عَثَرَاتِهِمْ.

وَكَذَلِكَ مَا يَجْمَعُ عَلَى الْفِعْلِ أَوْ الْقَوْلِ - مِنْ إِكْرَاهِ السُّلْطَانِ وَتَخْوِيفِهِ - وَلَوْ كَانَ اتَّفَقَ لَهُمْ لَوَجَبَ ظُهُورُهُ<sup>٢</sup> عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ، وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ بَارْتِفَاعِ إِكْرَاهِ السُّلْطَانِ<sup>٣</sup> وَحَمَلِهِ عَلَى النَّصِّ مَعْلُومًا<sup>٤</sup> لَجَمِيعِ الْعُقَلَاءِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ أَحْوَالِ السَّلَاطِينِ - الَّذِينَ نَفَذَ أَمْرُهُمْ وَنَهْيُهُمْ، وَتَمَكَّنُوا مِنْ بُلُوغِ مُرَادِهِمْ، وَكَانُوا بِحَيْثُ يَحْمِلُ تَخْوِيفُهُمْ عَلَى الْأَخْبَارِ، وَيُلْجئُ إِلَيْهَا - دَفْعُ النَّصِّ وَبُلُوغُ الْغَايَةِ فِي قَصْدِ<sup>٥</sup> مُعْتَقِدِهِ وَرَاوِيهِ؛ فَأَسْبَابُ الْخَوْفِ وَالْحَمَلِ قَدْ حَصَلَتْ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْعُدُولِ عَنْ نَقْلِ النَّصِّ، لَا فِي نَقْلِهِ.

وَفِي حُصُولِ الْعِلْمِ بِتَعَدُّرِ<sup>٦</sup> الْإِشَارَةِ إِلَى زَمَنِ بَعَيْنِهِ وَقَعَ التَّوَاتُؤُ فِيهِ<sup>٧</sup> عَلَى النَّصِّ - وَوَجوبَ ظُهُورِهِ لَوْ كَانَ - واقِعًا - دَلَالَةً عَلَى بُطْلَانِهِ.

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ صِفَةُ الشَّيْعَةِ، وَوَجَدْنَاهُمْ يَذْكُرُونَ أَنَّهُمْ وَجَدُوا أَسْلَافَهُمْ - وَهُمْ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ عَلَى مِثْلِ صِفَتِهِمْ - يَنْقُلُونَ عَنْ أَسْلَافِهِمْ، وَهَذِهِ صِفَتُهُمْ إِلَى أَنْ يَتَّصِلَ

١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «الشديد مذاهبيهم».

٢. هكذا في «د، ط» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولو».

٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن آخره».

٤. في «د»: «بإكراه السلطان» بدل «بارتفاع إكراه السلطان».

٥. في التلخيص: «حاصلًا».

٦. في «ص، ط»: «فضل». وفي «ف»: «نقد».

٧. هكذا في النسخ والحجري والتلخيص. وفي المطبوع: «بتعدد»، وهو سهو.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «وقع فيه التواتؤ».

النقل بالنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ نَصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ بَعْدَهُ، وَاسْتَخْلَفَهُ عَلَى أُمَّتِهِ بِالْفَاظِ مَخْصُوصَةٍ تَقْلُوبًا؛ مِنْهَا:

قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١</sup>: «سَلِّمُوا عَلَيَّ بِأَمْرِ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>٢</sup>.

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٣</sup> - مُشِيرًا إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٤</sup> وَآخِذًا بِيَدِهِ -: «هَذَا خَلِيفَتِي فِيكُمْ مِنْ بَعْدِي، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»<sup>٥</sup>.

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup> فِي يَوْمِ الدَّارِ، وَقَدْ جَمَعَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَتَكَلَّمَ بِكَلَامٍ مشهورٍ، قَالَ فِي آخِرِهِ: «أَيْكُمْ يُبَايَعُنِي - أَوْ يُؤَاوِرُنِي، عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ<sup>٧</sup> - يَكُنْ<sup>٨</sup> أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي؟» فَلَمْ يَقُمْ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحَدٌ<sup>٩</sup> مِنَ الْجَمَاعَةِ سِوَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١٠</sup>.

٧٨/٢

١. في المطبوع والحجري: «عليه السلام».

٢. تقدّم تخريجه في ص ٣١٣.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». وفي «د»: «صلوات الله عليه». وفي التلخيص: «عليه وآله السلام».

٤. في «د، ص، ط، ف» والمطبوع والحجري: - «عليه السلام». وفي التلخيص: «صلوات الله عليه».

٥. تقدّم تخريجه في ص ٣١٤.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٧. في «ط، ف»: «الروايات». وفي التلخيص: «الروايتان». وفي «ج، ص»: «من الروايات».

٨. في «د» والحجري: «أن يكون».

٩. في «د»: - «عليه السلام أحد». وفي التلخيص: - «أحد».

١٠. مسند أحمد، ج ١، ص ١٥٩، ح ١٣٧١؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٥، ص ١٢٥، ح ٨٤٥١؛ تهذيب الآثار للطبري، ص ٦٢، ح ١٢٧؛ كثر العمال، ج ١٣، ص ١١٤، ح ٣٦٣٧١، و ص ١٣٣، ح ٣٦٤١٩؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ٢٥، و ج ٣، ص ٤٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٨٩، مع اختلاف يسير.

فَلَيْسَ يَخْلَوْنَ فِيْمَا نَقْلُوهُ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونُوا كَاذِبِينَ أَوْ صَادِقِينَ.<sup>١</sup> فَإِنْ كَانُوا كَاذِبِينَ فِيْمَا نَقْلُوهُ<sup>٢</sup> - وَ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْكَذِبَ لَا يُفْعَلُ إِلَّا لَغَرَضٍ زَانِدٍ، وَ أَنَّهُ لَا يَجْرِي مَجْرَى الصُّدْقِ، وَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْأَقْسَامِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا؛ وَ هِيَ التَّوَاتُؤُ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُ، أَوْ الشُّبْهَةُ<sup>٣</sup>، أَوْ الْإِتْفَاقُ - فَيَجِبُ إِذَا عَلِمْنَا انْتِفَاءَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ عَنْ خَبَرِهِمْ أَنْ نَقْطَعَ<sup>٤</sup> عَلَى صِدْقِهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَا مَنَزِلَةَ فِي الْخَبَرِ بَيْنَ الصُّدْقِ وَ الْكَذِبِ.

وَ قَدْ بَيَّنَّا اسْتِحَالَةَ التَّوَاتُؤِ وَ مَا قَامَ مَقَامَهُ فِيهِمْ، وَ بَيَّنَّا أَيْضاً اسْتِحَالَةَ وَقُوعِ الْخَبَرِ مِنْهُمْ اتِّفَاقاً، وَ هَذَا مِمَّا لَا يَكَادُ يَسْتَنِبُهُ عَلَى عَاقِلٍ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ حَالِهِمْ ضَرُورَةُ عِنْدَ اخْتِبَارِهَا، وَ إِنَّمَا الْمُسْتَنَبَةُ غَيْرُهُ مِمَّا سَنُوضِّحُهُ.

فَأَمَّا الشُّبْهَةُ وَ الْإِتْبَاسُ فَمَعْلُومٌ أَيْضاً ارْتِفَاعُهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُخْبِرُوا عَنْ أَمْرٍ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى النَّظَرِ وَ الْاسْتِدْلَالِ فَيَصِحَّ دُخُولُ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ، بَلْ خَبَرُوا عَنْ أَمْرٍ مُدْرِكٍ يُعْلَمُ ضَرُورَةُ. وَ لَيْسَ يَصِحُّ<sup>٥</sup> أَيْضاً الْإِتْبَاسُ بِغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ عَارِفُونَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعْرِفَةً تُزِيلُ الشَّكَّ وَ تُحِيلُ أَنْ يَكُونُوا<sup>٧</sup> اعْتَقَدُوا فِي الْقَائِلِ أَوْ الْمَقُولِ فِيهِ<sup>٨</sup> خِلَافَ الْحَقِّ، وَ لَمْ يَكُنِ الْقَوْلُ

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «صادقين أو كاذبين».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: و التلخيص: - «فيما نقلوه».

٣. في التلخيص: «والشبهة».

٤. في «ط، ف» و المطبوع و الحجري: «أن يقطع».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فمعلوم أيضاً أن هذين مرتفعان».

٦. في «ص»: «ليس بصحيح».

٧. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و أمير المؤمنين».

٨. في المطبوع و الحجري: «أن يكون».

٩. في «د»: «و المقول فيه».

المسموع من بُعد فيَجوزُ أن يتوهَّموا فيه خلاف ما هو عليه. فإذا كانت جميع أسباب الشبهة واللبس ومطائهما مرتفعة، لم يكن لتجوير الاشتباه وجه.

### [ثبوت شروط التواتر في جميع طبقات الشيعة]

ولم يبقَ إلا أن يدلَّ<sup>٢</sup> على حصول ما شرطناه<sup>٣</sup> في أسلاف الشيعة كحصوله في أخلافهم. ويُعلم ذلك بالوجهين اللذين قدَّمناهما:<sup>٥</sup>

أحدهما: أن خبر النص لو كان ينتهي في أصله إلى فرقة قليلة العدد، أو آحادٍ ولدوه وأحدثوا الاحتجاج به بعد أن لم يكن معروفاً ونشروه في الجماعات، لوجب بمقتضى العادة أن يظهر ظهوراً لا يمكن دفعه<sup>٦</sup>، ويشترك كل من كانت له معرفة بالأخبار والاختلاط بأهلها في العلم به، وكان الزمان الذي ظهر فيه النص - بعد أن لم يكن ظاهراً - معروفاً، والرجال الذين أبدعوا<sup>٧</sup> دعواه - بعد أن لم يدعوها<sup>٨</sup> - معلومين بأعيانهم، مُشاراً<sup>٩</sup> إليهم بأسمائهم، على الوجه الذي وجب<sup>١٠</sup> في الفرق<sup>١١</sup> الناشئة والمذاهب الحادثة التي قدَّما

٧٩/٢

١. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «وإذا».

٢. في المطبوع والحجري: «أن ندل».

٣. في «ج، ص، ط»: «ما شرحناه».

٤. في التلخيص: «ونعلم».

٥. تقدماً في ص ٣٢٦ - ٣٢٩.

٦. في «ط» والتلخيص: «رفعه».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ادعوا».

٨. في «ج، ص، ط»: «يدعوا».

٩. في التلخيص: «مشار».

١٠. هكذا في «د، ط» والحجري والتلخيص. وفي «ج، ص، ف»: «وجب».

١١. في «ج، ص، ط»: «في الفرقة».



ذكرها.<sup>١</sup> وفي ارتفاع العلم بشيء مما ذكرناه في نقل الشيعة للنص - وتعدر إشارة من حمل نفسه من مخالفيها على ادعاء ذلك عليهم إلى زمان بعينه و رجال بأسمائهم، و اقتصارهم على التنظيمي<sup>٢</sup> و التوهّم - دلالة على سلامة نقلهم من الاختلال.

و هذا الذي قضينا به في نقل الشيعة أوجب منه في نقل سائر الفرق؛ لأنه لم ثمن<sup>٣</sup> فرقة، و لا بلبي أهل مذهب بما بليت به الشيعة من التبّع و القصد و ظهور كلمة أهل الخلاف، حتّى أنا لا نكاد نعرف<sup>٤</sup> زماناً تقدّم سلّم في الشيعة من الخمول<sup>٥</sup> و لزوم التقيّة، و لا حالاً عريت فيها من قصد السلطان و عصبيته و ميله و انحرافه. هذا، إلى كثرة ما جرى بينها و بين خصومها؛ من الخوض<sup>٦</sup> في النص على مرّ الدهر، و اجتهاد<sup>٧</sup> جماعة مخالفيها<sup>٨</sup> في الطعن عليه و التلم له و تطلب ما يدحضه<sup>٩</sup>. و بعض هذه الأمور يكشف<sup>١٠</sup> السرائر و يظهر<sup>١١</sup> الضمائر، و لا يلبث<sup>١٢</sup>

١. تقدّم في ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

٢. في «ج، ص» و التلخيص: «على الظن».

٣. في التلخيص: «لم تلق». و لم ثمن، أي لم يثبت. و منيت بكذا و كذا: ابتليت به. لسان العرب، ج ١٥، ص ٢٩٢ (منى).

٤. في «ج، ص»: «أنه» بدل «أنا». و في «د، ص»: «لا يكاد» بدل «لا نكاد». و في «ص، ف»: «تعرف» بدل «نعرف».

٥. في التلخيص: «من الخوف».

٦. في «د» و الحجري: «من الخصوص».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و اجتماع».

٨. في التلخيص: «مخالفينا».

٩. يدحضه، أي يبطله. الصحاح، ج ٣، ص ١٠٧٦ (دحض).

١٠. في «د» و التلخيص: «تكشف».

١١. في التلخيص: «و تظهر».

١٢. هكذا في «ص، ط» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا يثبت».

معها ضَعُفُ الخبرِ أَنْ يَظْهَرَ، وَ زَمَانُ خُدُوثِهِ أَنْ يُعْرَفَ، حَتَّى لَا يَشْكُ فِيهِ اِثْنَانِ، وَلَا يَمْتَرِي<sup>١</sup> لِسَانَانِ. وَ لَيْسَ مَا وَقَعَ مِنْ ذَوِي الْعِزِّ وَ التَّمَكُّنِ وَ قُوَّةِ السُّلْطَانِ وَ كَثَرَةِ الْأَعْوَانِ - مِمَّا<sup>٢</sup> حَكَمْنَا بِظُهُورِ أَمْثَالِهِ فِي الْعَادَةِ - يَخْفَى وَ يَنْكُتُمْ، فَكَيْفَ بِمَا يَقَعُ مِنْ فِرْقَةٍ مَغْمُورَةٍ مَقْهُورَةٍ قَدْ<sup>٣</sup> تَظَافَرَ عَلَيْهَا الْمَفْتَرِقُونَ<sup>٤</sup>، وَ اصْطَلَحَ فِي قَصْدِهَا الْمُخْتَلِفُونَ؟! وَ مَنْ تَأَمَّلَ صُورَةَ الشَّيْعَةِ بَعَيْنٍ مُنْصِفٍ عَلِمَ صَحَّةَ قَوْلِنَا.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَا وَ جَدْنَا مَنْ يَلِينَا<sup>٥</sup> مِنْهُمْ - وَ الشُّرُوطُ الَّتِي اعْتَبَرْنَاهَا حَاصِلَةً بِغَيْرِ شَكٍّ فِيهِمْ - يَذْكُرُونَ أَنَّهُمْ تَلَقَّوْا خَبَرَ النَّصِّ<sup>٦</sup> عَمَّنْ صَفَتْهُ فِي امْتِنَاعِ التَّوَاطُؤِ وَ الْإِتْفَاقِ كَصَفَتِهِمْ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونُوا صَادِقِينَ؛ لِأَنَّ تَجْوِيزَ الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ فِي صِفَةِ مَنْ أَخَذُوا الْخَبَرَ عَنْهُ كَتَجْوِيزِهِ فِي سَمَاعِ الْخَبَرِ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً يَعُودَانِ إِلَى عِلْمِ الْضَرُورَةِ.<sup>٨</sup>

وَ إِذَا<sup>٩</sup> ثَبَّتَ<sup>١٠</sup> الْجُمْلَةُ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فَقَدْ وَضَحَ كَوْنُ خَبَرِ النَّصِّ صِدْقاً، وَ وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ وَ الْعَمَلُ عَلَيْهِ.

١. فِي التَّلْخِصِ: «وَلَا يَمْتَرِي فِيهِ». وَ الْمَرْيَةُ: الشَّكُّ، وَ الْامْتِرَاءُ فِي الشَّيْءِ: الشَّكُّ فِيهِ، وَ كَذَلِكَ التَّمَارِي. الصَّحَاحُ، ج ٦، ص ٢٤٩١ (مرا).

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِيمَا».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «وَقَدْ».

٤. فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «الْمَغْفَرُونَ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «الْمَتَرَفُونَ». وَ فِي حَاشِيَةِ الْحَجَرِي: «الْمَقْتَرِفُونَ».

٥. فِي التَّلْخِصِ: «بَيْنَا».

٦. هَكَذَا فِي «د» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «يَذْكُرُونَ أَنَّهُمْ تَلَقَّوْا خَبَرَ النَّصِّ وَ تَلَقَّوْهُ».

٧. فِي التَّلْخِصِ: «سَمَاعُ نَفْسِ الْخَبَرِ».

٨. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٢٩.

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَإِذَا».

١٠. فِي «ج، ص» وَ الْحَجَرِي: «ثَبَّتَ».

## [الكلام في حصول العلم بالنص]

[عدم لزوم عموم العلم بالنص المتواتر]

فإن قالوا: لو كان النص حَقًّا، وَنَقْلُكُمْ لَهُ مَتَّصِلًا، وَوُقُوعُهُ فِي الْأَصْلِ ظَاهِرًا، لَوَجِبَ أَنْ يَقَعَ الْعِلْمُ بِهِ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ، عَلَى حَدِّ وَقُوعِهِ بِنَصِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى أَنَّ الْكَعْبَةَ قِبْلَةٌ، وَ عَلَى صِيَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَ مَا أَشْبَهَهُمَا<sup>١</sup> مِنْ أَرْكَانِ الْعِبَادَاتِ<sup>٢</sup> الظاهرة. وَ يَجْرِي فِي وَجوبِ حُصُولِ الْعِلْمِ بِهِ مَجْرَى تَأْمِيرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ<sup>٣</sup> وَ خَالِدَ بْنَ

١. فِي «ج، ص، ط» وَ التلخيص: «و ما أشبهها».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «العبادة».

٣. زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ بْنُ شَرَاهِيلَ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى بْنِ زَيْدِ بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ الْكَلْبِيِّ، اخْتُطِفَ صَغِيرًا فِي غَارَةِ لَخِيلِ بْنِ الْقَيْنِ بْنِ جَسْرٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأُتِيَ بِهِ إِلَى سَوْقِ عَكَازٍ لِبَيْعِهِ، فَاشْتَرَاهُ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ لَعَمَّتَهُ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، فَلَمَّا تَزَوَّجَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَهَبَتْهُ لَهُ فَعَاشَ فِي كَنَفِهِ مَدَّةَ حَيَاتِهِ. شَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَامَةَ غَزَوَاتِهِ. جَعَلَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْإِمَارَةَ فِي غَزْوَةِ مُوتَةَ - أَوَّلِ الثَّلَاثَةِ أَوْ ثَانِيهَا، عَلَى اخْتِلَافِ الْمُؤَرِّخِينَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - فَقَاتَلَ حَتَّى اسْتَشْهِدَ، سَنَةَ ٨ مِنْ الْهَجْرَةِ بَعْدَ مَضِيِّ ٥٥ سَنَةً مِنْ عَمَرِهِ. خَلَّفَ أَوْلَادًا مِنْ عِدَّةِ زَوْجَاتٍ، أَكْبَرَهُمْ سَنًا أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَهُوَ الَّذِي أَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى جَيْشِ الْمُسْلِمِينَ لِلْكُرَةِ عَلَى مُوتَةَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تَوَفَّى فِيهِ، وَكَانَ لَهُ مِنَ الْعُمُرِ يَوْمُنَدَ عَشْرُونَ

الوليد<sup>١</sup>، إلى غير مَن ذكرناه<sup>٢</sup> من وُلاتِه وقُضائِه.

وفي عِلْمنا بالفرقِ بَيْنَ النَّصِّ وَبَيْنَ هذهِ الأمورِ في بابِ العِلْمِ، دليلٌ على الفرقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا في صحّةِ النَّقْلِ وسلامَتِه.

قيلَ لهم: لَيْسَ يَجِبُ إذا كانَ النَّصُّ حَقًّا والمُخْبِرُ عنه صادقاً والخبرُ به<sup>٣</sup> مُتَوَاتِراً أن يَجْزِيَ مَجْزَى كُلِّ ما كانَ بهذهِ الصِّفَةِ في عُمومِ العِلْمِ به وارتفاعِ الشُّكِّ فيه؛ لأنَّا وإن كُنَّا عالِمينَ بِمُساواةِ النَّصِّ<sup>٥</sup> لِمَا<sup>٦</sup> ذَكَرْتَهُ<sup>٧</sup> في الصِّحَّةِ وسلامةِ النَّقْلِ، فَقَدْ عِلْمنا أيضاً أنَ النَّصَّ قد اتَّفَقَ فيه ما لم يَتَّفَقْ في سائرِ ما قَصَصْتَهُ<sup>٨</sup>؛ لأنَّ النَّصَّ على الكعبةِ وإيجابِ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَتَأْمِيرِ فُلانٍ وَفُلانٍ مِمَّا لَمْ يَدْعُ أَحَدًا في

٨١/٢

عاماً. معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٣٢١، الرقم ١٠٠٤؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٥٤٢، الرقم ٨٤٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٩، ص ٣٤٢، الرقم ٢٣٣٣.

١. خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي، من الصحابة، أسلم في السنة السابعة من الهجرة. بعثه النبي صلى الله عليه وآله إلى مؤتة، ولما قُتل القوادم الثلاثة اختاره الناس بتحييل منه أن يحمل اللواء ليزحف بجيش المسلمين إلى المدينة. وأمره النبي على قبائل «أسلم» وغيرها في فتح مكة، وكان يرسله النبي صلى الله عليه وآله قائداً في كثير من الغزوات. أرسله إلى بني جذيمة من بني المصطلق ليأخذ صدقاتهم، فنكل بهم وبنسائهم وأطفالهم، فبلغ النبي ذلك، فغضب عليه وقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما فعل خالد». ثم بعث إليهم أمير المؤمنين عليه السلام، فأمن روعهم، وأغدق عليهم بخلقه الإسلامي الرفيع. أخذ عليه قتله لمالك بن نويرة، والبناء بزوجه في نفس الليلة. مات في حمص ودُفن فيها. راجع: الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٢٧، الرقم ٦٠٣؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٦، ص ٢١٦، الرقم ١٩٢٢.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى غير ذلك».

٣. في «ج، ص» والتلخيص: «والمخبر به».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «فيه».

٥. في المطبوع: «النظر». وما أثبتناه مطابق للنسخ والحجري والتلخيص.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «ما» بدل «لما».

٧. في التلخيص: «لما ذكرناه».

٨. في التلخيص: «ما نصّوه».

ماضٍ ولا مُستَقْبَلٍ دَاعٍ إِلَى كِتْمَانِهِ<sup>١</sup>، وَلَا انْعَقَدَتْ رِئَاسَةٌ عَلَى إِبْطَالِهِ، وَلَا قَوْلٌ رَاوِيهِ<sup>٢</sup> فِي أَصْلِهِ أَوْ فَرَعِهِ بِالتَّكْذِيبِ، أَوْ لُقْيٍ بِالتَّبْدِيعِ<sup>٣</sup>، بَلْ سَلَّمَ لَهُ جَمِيعُ النَّاسِ، عَالَمُهُمْ وَجَاهِلُهُمْ، مَلِيَّهُمْ وَذِمِّيَّهُمْ<sup>٤</sup>، فَانْصَحَ لَذَلِكَ طَرِيقَ الْعِلْمِ بِهِ، وَارْتَفَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِيهِ<sup>٥</sup>.

وَلَيْسَ هَذِهِ<sup>٦</sup> حَالُ النَّصِّ، فَإِنْ جَمِيعَ مَا عُدَّ نَاهِ اتَّفَقَ فِيهِ وَعَرَضَ<sup>٧</sup> فِي أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ<sup>٨</sup>، وَفِي اتِّفَاقٍ بَعْضُهُ مَا يَقْتَضِي الرِّبَّ وَتَطَرُّقَ الشُّبْهَةِ<sup>٩</sup>، وَيَمْنَعُ مِنْ مِساوَاةٍ مَا اجْتَمَعَ<sup>١٠</sup> عَلَى تَسْلِيمِهِ وَتَصْدِيقِ رَاوِيهِ مِمَّا تَقَدَّمَ.

وَمِمَّا يَبِينُ أَنَّ حُصُولَ الْيَقِينِ بِمَا ذَكَرَهُ السَّائِلُ وَارْتِفَاعَ الشُّكُوكِ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لِأَجْلِ صِحَّتِهِ فِي نَفْسِهِ - أَوْ ظُهُورِهِ فِي أَصْلِهِ، أَوْ عُمُومِ فَرَضِهِ، أَوْ لُزُومِ الْحُجَّةِ بِهِ، عَلَى مَا يَظُنُّهُ خُصُومُنَا - أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجَبَ حُصُولُ الْيَقِينِ وَزَوَالُ الشُّبْهَةِ فِي كُلِّ مَا جَرَى مَجْرَاهُ فِي وَقُوعِ النَّصِّ عَلَيْهِ<sup>١١</sup>، وَلُزُومِ الْحُجَّةِ بِهِ، وَعُمُومِ فَرَضِهِ وَظُهُورِهِ. وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ وَاجِبًا لَكَانَ عَلِمْنَا بِكَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ وَصِفَاتِ الْحَجِّ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مِمَّا لَمْ يَدْعُ أَحَدًا مَاضِيًا وَلَا مُسْتَقْبَلًا إِلَى كِتْمَانِهِ دَاعٍ».

٢. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «رَاوٍ لَهُ».

٣. «التَّبْدِيعُ» مُصْدَرٌ «بَدَعَ»، أَيِ أَحْدَثَ بَدْعَةً فِي الدِّينِ. رَاجِعٌ: الْقَامُوسُ الْمُحِيطُ، ج ٣، ص ٥ (بَدَعَ).

٤. يَقْصِدُ بِالْمَلِيِّ: الْكَافِرَ الْأَصْلِيَّ الْحَرْبِيَّ، وَبِالذِّمِّيِّ: أَهْلَ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ.

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَارْتَفَعَ كُلُّ شَيْءٍ يَشْكُ لَهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «هَذَا».

٧. فِي «ص، ط»: «وَأَتَّفَقَ فِيهِ عَرَضٌ» بِدَلِّ «اتَّفَقَ فِيهِ وَعَرَضٌ».

٨. فِي التَّلْخِيسِ: «وَعُورِضُ أَصْلِهِ وَفُرْعُهُ».

٩. فِي «د»: «وَالظَّنُّ وَالشُّبْهَةُ» بِدَلِّ «وَتَطَرُّقُ الشُّبْهَةِ».

١٠. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «مَا أَجْمَعَ».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي وَقُوعِهِ وَالنَّصِّ عَلَيْهِ» بِدَلِّ «فِي وَقُوعِ النَّصِّ عَلَيْهِ».

و حدود الزكاة - إلى غير ما ذكرناه من العبادات الشرعية<sup>١</sup> المنصوص على أحكامها - على حد علمنا بوقوع النص في الجملة على وجوبها، وعلى حد علمنا بسائر ما تعدد من أحوال النبي صلى الله عليه وآله الظاهرة، كتأثيره أمراءه، وحجته، وهجرته، وغزواته المشهورة.

فلما<sup>٢</sup> كان العلم بسائر هذه الأمور عاماً لا طريق للشك عليه ولا مجال للشبهة فيه، والعلم بحدود العبادات التي ذكرناها وكيفية أحكامها خاصاً قد تنازع أهل العلم وتجادبوه<sup>٣</sup> - واعتقدت كل فرقة فيه مذهباً يخالف مذهب الأخرى، وكل من<sup>٤</sup> تمسك في ذلك بطريقة<sup>٥</sup> يرى أن الحجة هدته إليها، وأن الشبهة صرفت مخالفته<sup>٦</sup> عنها - بطل أن يكون ما اشترك في وقوع النص أو عموم الغرض<sup>٧</sup> أو لزوم الحجة به<sup>٨</sup> يجب اشتراكه في حصول العلم وزوال الشك، وثبت أن الاعتبار الذي اعتبرناه هو الواجب.

٨٢/٢

وليس يمكن أحداً أن يدفع وقوع النص على شروط جميع ما ذكرناه من العبادات وكيفياتها؛ لأنه لا سبيل إلى امتثالها إلا بعد بيان أحكامها وكيفية فعلها،

١. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: - «الشرعية».

٢. في «ج»: «ولما».

٣. في المطبوع والحجري: «وتجادبوه». وفي «ص»: «وتجادلوه». وما أثبتناه مطابق للنسخ «ج، د، ط، ف» والتلخيص.

٤. في «ص»: - «من».

٥. في «ج، ص»: «بطريقة».

٦. في «ص، ط، ف»: «مخالفته». وفي «د»: «مخالفة».

٧. في التلخيص: «عموم الغرض».

٨. في «ج، ص، ط، ف» والحجري والتلخيص: - «به».

فما يوجب بيان فرضها و وجوبها على الجملة يوجب بيان أحكامها؛ لأن ارتفاع أحد البيانيين محلّ بالامثال، ولأن كثيراً من أحكام ما عدّدناه لا طريق للاجتهاد فيه، بل المرجع في العلم به إلى النصوص.

ولا يمكنه أن يقول: إن بيان أحكام هذه العبادات وقع في الأصل مختلفاً، فنقل على اختلافه، ولم يقع العلم بطريقة واحدة فيه كما وقع بما ذكرنا متقدماً.

لأن هذا لا يمكن أن يقال في جميع ما اختلف فيه، وإنما يذكر في الأذان؛ فإن<sup>٢</sup> أذان مؤذنيه عليه السلام وقع مختلفاً<sup>٣</sup>، وإن ذكر في غيره فلا بد أن يكون ممّا طريقه التخيير، أو ممّا يسوغ فيه اختلاف العمل. وكل ذلك غير دافع<sup>٥</sup> للكلام؛ لأن هذه الأحكام إن كان بيانها وقع في الأصل<sup>٦</sup> على وجه<sup>٧</sup> واحد، فالاعتراض بها لازم للقوم ظاهر الزوم. وإن كان وقع مختلفاً لإباحة أو تخيير أو غيرهما، فليس هذا - أولاً<sup>٨</sup> - في كل ما عارضنا به، ويكفي أن يكون في جملة<sup>٩</sup> «حكم واحد يخالف ما ذكره» في أن معارضتنا تكون متوجهة.

ثم لو سلمنا وقوع الجميع مختلفاً لكان الكلام أيضاً لازماً؛ لأننا نقول: كان يجب

١. في «ج، ص، ف»: «بما ذكرناه».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «وإن».

٣. في فصول الأذان خلاف كثير بين المذاهب، وللمزيد راجع: الخلاف، ج ١، ص ٨٣؛ المحلى لابن حزم، ج ٣، ص ١٤٩ - ١٦٣؛ عمدة القاري، ج ٢، ص ٦٢٥.

٤. في «ص»: «بما».

٥. في «ص، ط، ف»: «غير واقع».

٦. في «د»: «إن كان ثباتها في الأصل وقع» بدل «إن كان بيانها وقع في الأصل».

٧. في التلخيص: «على حد».

٨. في «ص» و التلخيص: «أولى».

٩. في «ج»: «في جملة».

أَنْ يُعْلَمَ وَقَوْعُهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ، كَمَا عَلِمْنَا سَائِرَ مَا ذُكِرَ<sup>١</sup> مِمَّا وَقَعَ مُتَّفِقًا؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ «بَيْنَ أَنْ يُظْهَرَ بَيَانُ الْحُكْمِ وَيَكْرَرَهُ<sup>٢</sup> مُتَّفِقًا، وَبَيْنَ أَنْ يُظْهَرَهُ وَيَكْرَرَهُ<sup>٣</sup> مُخْتَلِفًا» فِي أَنَّ الْعِلْمَ بِحَالِهِ فِي الْإِخْتِلَافِ وَالِاتِّفَاقِ يَجِبُ حُصُولُهُ. وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ نَكُونَ عَالِمِينَ «بَوُقُوعِ الْأَذَانِ مَثْنًى وَوُقُوعِهِ مُفْرَدًا<sup>٤</sup>، وَبَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَطَعَ السَّارِقَ مِنْ مَوَاضِعَ مُخْتَلِفَةٍ، إِلَى جَمِيعِ مَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ وَكَانَ مَرْجِعُهُ إِلَى النَّصِّ» عَلَى حَدِّ عِلْمِنَا بِوُجُوبِ الْأَذَانِ فِي الْجُمْلَةِ وَنَصِّهِ عَلَى الْكَعْبَةِ وَصِيَامِ الشَّهْرِ الْمَعْيَنِ. وَفِي عَدَمِ الْعِلْمِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ وَدُخُولِ الشُّبْهَةِ فِيهِ وَحُصُولِهِ فِي الْآخِرِ وَانْتِفَائِهَا عَنْهُ دَلَالَةٌ عَلَى صَحَّةِ قَوْلِنَا.

وَلَوْ سَلَّمْنَا لَهُمْ مَا لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَهُ عِنْدَ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ - مِنْ أَنَّ الْأَحْكَامَ الَّتِي أَشْرَمَ إِلَيْهَا وَوَقَعَ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِيهَا، لَمْ يَكُنْ مِنَ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصٌّ فِيهَا وَلَا<sup>٥</sup> تَوْقِيفٌ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا وَكَّلَ فِيهَا أُمَّتَهُ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ وَالِاجْتِهَادِ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا فَسَادَهُ بِمَا تَقَدَّمَ - لَكَانَ مَعْنَى كَلَامِنَا هَذَا<sup>٦</sup> أَيْضًا مُبْطِلًا لَهُ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَحْكَامِ مَا عَلِمْنَا حُدُوثَهُ عَلَى عَهْدِ الرُّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنَّهُ قَدْ كَانَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ<sup>٧</sup> فِعْلٌ مَخْصُوصٌ، كَعِلْمِنَا بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَانَ يَتَطَهَّرُ

١. فِي التَّلْخِصِ: «مَا ذَكَرُوهُ».

٢. فِي «ج، ص، ط» وَحَاشِيَةِ الْحَجَرِيِّ: «وَيَكُونُ».

٣. فِي «ج، ص، ط»: «وَيَكُونُ».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «فَرَادَى»، وَالْمُرَادُ وَقُوعَ فُصُولِهِ.

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِيُّ: - «لَا».

٦. فِي «ج، ص، ط»: «هُنَا».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «النَّبِيِّ».

٨. فِي «ج، ص، ط»: - «عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ».



في كثير من الأوقات بين أصحابه في السفر والحضر و يُصَلِّي بهم بحيث يُشاهدونه، و يؤذُن له<sup>١</sup> في اليوم والليلة<sup>٢</sup> خمس دَفَعَاتِ أذاناً ظاهراً، و قد قطع عليه السلام بعض السُّراق. فَهَبَ أَنْ لِلْإِجْتِهَادِ مَجَالاً في تفصيل أحكام العبادات و حُدُودِهَا، ما بَالُنَا لَا نَعْلَمُ صِفَةً فَعَلَهُ عليه السلام لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ صَلَاةٍ وَ طَهَارَةٍ<sup>٣</sup> وَ أَذَانٍ وَ قَطْعٍ؟ وَ كَيْفَ ذَهَبَتْ<sup>٤</sup> الْأُمَّةُ عَنْ نَقْلِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِهِ إِنْ كَانَتْ لَمْ تَنْقُلْهُ؟ أَوْ كَيْفَ ذَهَبَتْ عَنْ عِلْمِهِ إِنْ كَانَ يُقَالُ؟ وَ أَلَا جَرَى عَلِمْنَا بِصِفَةِ طَهَارَتِهِ وَ صَلَاتِهِ وَ مَا عَدَدْنَاهُ مِنْ أَفْعَالِهِ مَجْرَى عِلْمِنَا بِنَصِّهِ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى الصَّلَاةِ وَ الطُّهُورِ وَ كَذَا وَ كَذَا؟<sup>٥</sup>!

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنْ مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ وَ رُوي عنه، لَا اخْتِلَافَ فِي ثُبُوتِ الرِّوَايَةِ بِهِ، وَ إِنَّمَا ذَهَبَ الْمُخْتَلِفُونَ - مع اعترافهم بِصِفَةِ فَعَلِهِ - إِلَى جَوَازِ خِلَافٍ مَا فَعَلَهُ، لِتَأْوِيلِ آيَاتٍ أَوْ لَطُرُقٍ<sup>٦</sup> مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عَنْدهُمْ أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ حَظَرَ أَنْ يُفْعَلَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَاتِ خِلَافُ مَا<sup>٧</sup> فَعَلَهُ كَمَا صَحَّ<sup>٨</sup> عَنْدهُمْ صِفَةً مَا فَعَلَهُ مِنْهَا، وَ لِأَنَّ وَقُوعَ الْعِلْمِ بِفَعْلِهِ<sup>٩</sup>

١. في «ج، ط، ف» و التلخيص: «لهم». و في «ص»: «بهم».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و في الليلة».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «من طهارة و صلاة».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «قد ذهبت».

٥. في التلخيص: «و غيرهما» بدل «و كذا و كذا».

٦. في «د»: «عليه السلام».

٧. في «ج»: «و تطرَّق».

٨. في «ج، د، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٩. في «د» و التلخيص: - «ما».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «كما يصح».

١١. في «د» و التلخيص: «وقوع فعله».

على بعض الصفات إنما يدلُّ على صوابِ اتِّباعه في تلك الصفة، ولا يمتنع<sup>١</sup> من قيام دلالةٍ أخرى على جواز إيقاعه على وجهٍ آخر. والذي وردت به الرواية<sup>٢</sup> في طهارته غَسْلُ الرَّجْلَيْنِ لَا مَسْحَهُمَا، وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ لَا بَعْضِهِ، وفي القطع أنه قَطَعَ السَّارِقَ مِنَ الرَّسْغِ<sup>٣</sup>، وَلَيْسَ يُخَالَفُ في هذا عنه عليه السلام مَنْ خَالَفَ في جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الرَّجْلَيْنِ وَبَعْضِ الرَّأْسِ، وَقَطَعَ السَّارِقَ مِنَ الْأَصَابِعِ أَوْ الْمَنْكِبِ<sup>٤</sup>، من الوجه الذي ذكرناه.

لأنَّ هذا من قائله نهايةُ المُكابرة؛ لأنَّا نَعْلَمُ ضرورةً أنَّ مَنْ خَالَفَ في مَسْحِ جَمِيعِ الرَّأْسِ مِنَ الشَّيْعَةِ - وفي غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ بَدَلًا مِنْ مَسْحِهِمَا، وَخَالَفَ مِنْهُمْ<sup>٥</sup> في قَطْعِ السَّارِقِ وَمِنْ الْخَوَارِجِ - لَا يُصَحِّحُ الروايةَ عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

٨٥/٢

١. في «د»: «ولا يمتنع».

٢. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «الروايات».

٣. الرَّسْغُ - بالضمِّ وبضمتين -: مفصل ما بين الساعد والكف. القاموس المحيط، ج ٣، ص ١٤١ (رسغ).

٤. الْمَنْكِبُ: مجمع عظم العضد والكتف. كتاب العين، ج ٥، ص ٣٨٥ (نكب).

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «في المسح لجميع».

٦. منهم أي من الإمامية، فإنهم يرون أنَّ قطع السارق من أصول الأصابع وترك له الإبهام والكف: لأنَّ اسم اليد يقع على جملة هذا العضو إلى المنكب ويقع أيضاً إلى المرفق وإلى الزند وإلى الكف، فيجعل كل ذلك غاية؛ قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: (٢): ٧٩]، ومعلوم أنَّ الكتابة بالأصابع، وقال تعالى في قصة يوسف: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْتُهُ وَقَطَّعْتُ أَيْدِيَهُنَّ﴾ [يوسف: (١٢): ٣١] والمراد: عقرن أكفهن، فحملوا اليد على أدنى ما تناولته هذه اللفظة، وهو أصول الأصابع عملاً بما ورد في ذلك عن أئمتهم عليهم السلام. والقطع بهذه الصورة أولى بالحكمة وأرق بالمقطوع؛ لأنَّه إذا قطع من الزند فاته من المنافع أكثر ممَّا يفوته إذا قطع من الأشاجع. أمَّا غير الإمامية فيذهبون إلى قطع يد السارق من الرسغ، والخوارج يذهبون إلى قطعها من الكتف باعتبار وقوع اسم اليد عليها. راجع: المغني لابن قدامة، ج ١٠، ص ٢٦١؛ المجموع شرح المهذب، ج ٢٠، ص ٩٧.

بِخِلَافِ مَذْهَبِهِ، وَ لَا يُسَلَّمُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَهَبَ هُوَ - دُونَ مُخَالَفِهِ - إِلَيْهِ<sup>١</sup>.

وَ كَيْفَ يَتَوَهَّمُ هَذَا عَاقِلٌ وَ هُوَ يَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْعَةَ تُبَدِّعُ مَنْ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ<sup>٢</sup> أَوْ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَ تَقُولُ: إِنَّ غَسَلَ الرَّجْلَيْنِ لَا يُجْزِئُ عَنْ مَسْحِهِمَا، وَ لَا صَلَاةَ لِمَنْ اسْتَعْمَلَ الْغَسْلَ بَدَلًا مِنَ الْمَسْحِ، وَ كَذَلِكَ لَا صَلَاةَ لِمَنْ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ مُعْتَقِداً أَنَّ الْفَرَضَ لَا يَتِمُّ<sup>٣</sup> إِلَّا بِهِ. وَ عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَسْتَعْمِلْ قَطُّ فِي رِجْلَيْهِ إِلَّا الْمَسْحَ دُونَ الْغَسْلِ، وَ لَا قَطَعَ السَّارِقُ إِلَّا مِنْ حَيْثُ يَقْتَضِي مَذْهَبُهُمْ قَطْعَهُ. وَ بَعْدُ، فَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ الرِّوَايَةُ بِذَلِكَ ظَاهِرَةً عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُسْتَفِيضَةً مَعَ خِلَافِ الشَّيْعَةِ فِيهَا وَ تَدْيِيهِمْ بِبُطْلَانِهَا، جَازَ أَنْ يَكُونَ النَّصُّ<sup>٤</sup> صَحِيحاً

١. في «ج، ص، ط، ف»: «الذي ذهب هو إليه، دون مخالفه».

٢. قال الشيخ قدس سره في التهذيب (ج ١، ص ٦٠): «قد استدلل أصحابنا بالآية على أن المسح في الرأس و الرجلين ببعضها؛ لأنهم قالوا: قد ثبت أن الباء لها مراتب في دخولها في الكلام، فتارة تدخل للزيادة و الإلصاق، و تارة تدخل للتبويض. و لا يجوز حملها على الزيادة و الإلصاق إلا لضرورة؛ لأن حقيقة موضع الكلام للفائدة خاصة إذا صدر من حكيم عالم، و بها يتميز من كلام الساهي و النائم و الهادي، و لأن الباء إنما تدخل للإلصاق في الموضع الذي لا يتعدى الفعل إلى المفعول بنفسه مثل قولهم: «مرت بزيد» و «ذهب بعمر» فالمرور و الذهاب لا يتعديان بأنفسهما، فدخلت الباء ليُوصَلَ الفعلين إلى المفعولين، فأما إذا كان الفعل ممّا يتعدى بنفسه، و لا يفترق في تعديته إلى الباء، و وجدناهم أدخلوا الباء عليه، علمنا أنهم أدخلوها لوجود فائدة لم تكن، و هي التبويض، و قوله تعالى: ﴿وَاسْتَسْخُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ ممّا يتعدى الفعل بنفسه. ألا ترى أنه لو قال: «امسحوا رؤوسكم» كان الكلام مستقلاً بنفسه مفيداً، فوجب أن يكون لدخولها في هذا الموضع فائدة مجددة حسب ما ذكرناه، و ليس هو إلا التبويض؛ لأننا متى حملناها على ما ذهب إليه الخصوم من الإلصاق و الزيادة كان دخولها و خروجها على حد سواء، و هذا عبث لا يجوز على الله تعالى».

٣. هكذا في «د، ص» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «له».

٤. أي النص الجلي على إمامة أمير المؤمنين علي عليه السلام.

و الخبر به حَقًّا مع خِلَافٍ مَن خَالَفَ فيه، و أَيُّ شَيْءٍ قِيلَ في خِلَافِ الشَّيْعَةِ - مِن قَدَفٍ لَهُم بِالْمَكَابِرَةِ، و دَفَعِ الْمَعْلُومِ، أو دَخُولِ الشُّبْهَةِ - أَمْكَنَ أَنْ يَقُولَ الشَّيْعَةُ مِثْلَهُ لِمُخَالَفِهِمْ فِي النَّصِّ، وَ كَانَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا أَيْضًا - إِذَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الرِّوَايَةَ بِخِلَافٍ<sup>١</sup> مَذْهَبِكُمْ فِي الْمَسْحِ وَ غَيْرِهِ، وَ لَكِنَّكُمْ ذَهَبْتُمْ عَنْ عِلْمِ ذَلِكَ بِالشُّبْهَةِ -: كَيْفَ أَمْكَنَ أَنْ تَدْخُلَ الشُّبْهَةُ عَلَيْنَا فِي هَذَا<sup>٢</sup> وَ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْعِلْمِ بِالْوُضُوءِ عَلَى الْجُمْلَةِ؟ وَ أَلَا عَلِمْنَا صِفَةَ وَضُوئِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مَوْضِعَ قَطْعِهِ لِلْسَّارِقِ<sup>٣</sup> كَمَا عَلِمْنَا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَوْضَأً وَ قَطَعَ؟ وَ إِنْ جَازَ أَنْ يَخْتَلِفَ هَذَانِ الْعِلْمَانِ، جَازَ أَنْ يُخَالَفَ الْعِلْمُ بِالنَّصِّ سَائِرَهُ مَا ذُكِرَ مِنْ تَأْمِيرِ الْأُمَرَاءِ، وَ النَّصِّ عَلَى الْكَعْبَةِ، وَ غَيْرِهِمَا.

و لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ النَّصَّ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ إِنْ كَانَ وَاقِعًا عَلَى أَحْكَامٍ مَا ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَ تَفْصِيلِ حُدُودِهَا، فَلَمْ يَقَعْ ذَلِكَ مِنْهُ ظَاهِرًا بِخُضْرَةِ جَمِيعِ أَصْحَابِهِ، بَلْ اخْتَصَّ بِمَعْرِفَةِ بَيَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ آحَادًا وَ جَمَاعَاتٍ قَلِيلَةً، وَ لَيْسَ هَذَا مَذْهَبَكُمْ فِي النَّصِّ؛ لِأَنَّكُمْ تَدْعُونَ ظُهُورَهُ لَجَمِيعِ الْأُمَّةِ.

لَأَنَّا نَعْلَمُ وَجُوبَ حُدُودِ الْعِبَادَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَ شُرُوطِهَا عَلَيْنَا، وَ لُزُومَ الْعَمَلِ لَنَا<sup>٤</sup> بِهَا عَلَى حَدِّ لُزُومِهَا وَ وَجُوبِهَا عَلَى مَنْ شَهِدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٥</sup>، فَلَا بُدَّ أَنْ

١. في «ج»: «خلاف».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «في ذلك».

٣. في المطبوع والحجري: «السارق».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «قد علمنا».

٥. هكذا في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «و سائر».

٦. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: - «لنا».

٧. في «د»: «عليه السلام».

يَقَعُ بَيَانُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١</sup> لَهَا فِي الْأَصْلِ عَلَى حَدِّ يَنْقَطِعُ بِهِ عُذْرُ الْحَاضِرِينَ<sup>٢</sup>  
وَالْغَائِبِينَ وَمَنْ شَهِدَ عَصْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٣</sup> وَمَنْ لَمْ يَلْحَقْ بِعَصْرِهِ مِمَّنْ يَأْتِي  
مِنْ بَعْدُ؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ عَامٌّ فِي كُلِّ هَؤُلَاءِ. وَلَمْ نَوْجِبْ<sup>٤</sup> وَقُوعَ بَيَانِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَا  
ذَكَرْنَاهُ بِخَضْرَاءِ جَمِيعِ الْأُمَّةِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ، بَلِ الَّذِي نَوْجِبُهُ<sup>٥</sup> أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِ<sup>٦</sup> تَقَوْمٍ<sup>٧</sup>  
بِهِ الْحُجَّةُ وَيَنْقَطِعَ الْعُذْرُ، وَ قَدْ يَقَعُ كَذَلِكَ وَإِنْ اخْتَصَّ بِحُضُورِهِ<sup>٨</sup> بَعْضُ الْأُمَّةِ.  
وَإِذَا كَانَ ظُهُورُهُ عَلَى وَجْهِ الْحُجَّةِ وَاجِبًا فَقَدْ سَاوَى مَا نَقُولُهُ فِي النَّصِّ؛ لِأَنَّا لَا  
نَذْهَبُ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّصَّ  
الَّذِي نُسَمِّيهِ «الْجَلِّيَّ» - الَّذِي عَلِمَ حَاضِرُوهُ مُرَادَهُ مِنْهُ بِاضْطِرَارٍ<sup>٩</sup> - بِخَضْرَاءِ جَمِيعِ  
الْأُمَّةِ؛ بَلِ نَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ وَقَعَ بِمَشْهَدٍ مِمَّنْ تَقُومُ<sup>١٠</sup> الْحُجَّةُ بِنَقْلِهِ. فَإِنْ لَمْ يَجِبْ عِنْدَ  
الْمُخَالَفِ حُصُولُ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةٍ مَا عَدَدْنَاهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ عَلَى حَدِّ حُصُولِهِ بِوُجُوبِهَا  
وَلُزُومِ الْعِبَادَةِ بِهَا - مِنْ جِهَةٍ أَنْ بَيَانَ كَيْفِيَّتِهَا لَمْ يَقَعْ بِخَضْرَاءِ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ - فَكَذَلِكَ  
لَا يَجِبُ وَقُوعُ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ عَلَى حَدِّ وَقُوعِهِ بِإِيجَابِ الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ<sup>١١</sup> وَالنَّصِّ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «عَلَيْهِ السَّلَام».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْعُذْرُ لِلْحَاضِرِينَ».

٣. فِي «ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٤. فِي «ص، ط»: «وَلَمْ يَوْجِبْ».

٥. فِي «ص، ط»: «يَوْجِبُهُ».

٦. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «مَنْ» بَدَلُ «وَجْهِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «يَقُومُ».

٨. هَكَذَا فِي «ج، ص، ط، ف» وَالتَّلْخِيسُ. وَفِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِي: «بِخَضْرَاءِ».

٩. فِي التَّلْخِيسِ: «ضُرُورَةٌ».

١٠. فِي النِّسْخِ وَالْحَجَرِي: «يَقُومُ». وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقَ لِلْمَطْبُوعِ وَالتَّلْخِيسِ.

١١. فِي «ج»: - «فِي الْجُمْلَةِ».

على الكعبة؛ لأنَّ النَّصَّ لَمْ يَقَعْ بِحَضْرَةِ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ، وَإِنْ كَانَ واقِعاً بِحَضْرَةِ مَنْ تَقُومُ<sup>١</sup> الْحُجَّةُ بِهِ<sup>٢</sup> مِنْ جَمَاعَتِهِمْ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ النَّصَّ يُخَالِفُ أَحْكَامَ الْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّ فَرْضَهُ عَامٌّ لِكُلِّ مَكْلَفٍ، وَفُرُوضُ الْعِبَادَاتِ يَدْخُلُهَا الْإِخْتِصَاصُ؛ لِأَنَّهَا بِأَسْرِهَا تَسْقُطُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَعِنْدَ ضُرُوبٍ مِنَ الْأَعْذَارِ، وَإِنَّمَا أَلْزَمْنَاكُمْ عُمُومَ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ وَارْتِفَاعِ الشُّبْهَةِ عَنْهُ وَحُصُولِهِ عَلَى حَدِّ الضَّرُورَةِ لِعُمُومِ فَرْضِهِ، فَمُعَارَضَتُكُمْ بِمَا<sup>٣</sup> ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ أَحْكَامِ الْعِبَادَاتِ غَيْرُ لَازِمَةٍ.

لِأَنَّ خُصُوصَ مَا ذُكِرَ مِنَ الْعِبَادَاتِ وَسُقُوطُهُ<sup>٤</sup> فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ بِالْعُذْرِ غَيْرُ مَدْفُوعٍ، إِلَّا أَنَّهُ عَامٌّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّ لِلصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ مِنَ الْعُمُومِ مَا لَيْسَ لِلزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ، فَلَيْسَ<sup>٥</sup> فِيهَا إِلَّا مَا يَدْخُلُهُ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ بِحَسَبِ الْإِضَافَاتِ. وَالْعِلْمُ بِالنَّصِّ قَدْ يَدْخُلُهُ الْخُصُوصُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْقُطُ<sup>٦</sup> مَعَ فَقْدِ الْعَقْلِ<sup>٧</sup> أَوْ نُقْصَانِهِ عَنِ الْحَدِّ الَّذِي يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى مَعْرِفَتِهِ.

وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْهُ الْخُصُوصُ جُمْلَةً وَخَالَفَ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ لَكَانَ كَلَامُنَا مُتَوَجِّهاً أَيْضاً؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَعُمَّ الْعِلْمُ بِحُدُودِ الصَّلَاةِ وَالطَّهَارَةِ - وَمَا أَشْبَهَهُمَا مِنَ الْعِبَادَاتِ - وَكَيْفِيَّتَهُمَا جَمِيعَ مَنْ عَمَّهُ فَرَضُهُمَا وَلَزِمَهُ<sup>٨</sup> الْعَمَلُ

١. فِي النسخ وَ الْحَجَرِي: «يَقُومُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِلْمَطْبُوعِ وَ التَّلْخِصِ.

٢. فِي «ص»: «بِهِ الْحُجَّةُ» بِدَلِّ «الْحُجَّةُ بِهِ».

٣. فِي «ص، ط»: «لِذَا».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «أَوْ سَقُوطُهُ».

٥. فِي «ف» وَ التَّلْخِصِ: «وَلَيْسَ».

٦. فِي «د»: «سَقُطَ».

٧. فِي «ص، ط»: «النَّقْلُ».

٨. فِي التَّلْخِصِ: «فَلَزِمَهُ».

بهما<sup>١</sup>، حتّى يَشْتَرِكَ جميعٌ مَن وَجَبَتْ عَلَيْهِ الطهارةُ والصلاةُ في العلمِ بما وَقَعَ مِنْ بيانِ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٢</sup> فيهما و صفةِ فَعَلِهِ لهما<sup>٣</sup>، كما اشْتَرَكُوا في العلمِ عَلَى الجُمْلَةِ بوجوبِهما، و قد عَلِمْنَا خِلَافَ هذا.

على أَنَّ الْعِلْمَ بوجوبِ الطهارةِ والصلاةِ قد عَمَّ مَنْ لَزِمَتْهُ هذه الْعِبَادَاتُ وَمَنْ لَمْ تَلْزَمْهُ؛ لِأَنَّ مَنْ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضُ الطهارةِ أَوْ فَرَضُ الصلاةِ لَضَرْبٍ مِنَ الْعُذْرِ<sup>٤</sup> فَإِنَّهُ يَعْلَمُ وَجوبَ هَاتَيْنِ الْعِبَادَتَيْنِ عَلَيْهِ<sup>٥</sup> مِنْ دِينِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup> عَلَى حَدِّ عِلْمِهِ بِسَائِرِ الْأُمُورِ الظاهرةِ، وَلَمْ يُخْرِجْهُ سَقُوطُ فَرَضِهما<sup>٧</sup> عَنْهُ عَنْ عُمُومِ عِلْمِهما<sup>٨</sup> لَهُ، وَهَذَا يَوْجِبُ أَنَّ عُمُومَ الْعِلْمِ غَيْرُ تَابِعٍ لِعُمُومِ الْفَرَضِ، وَبُيْطِلُ اعْتِبَارُ مَنْ اعْتَبَرَ فِي هَذَا الْبَابِ عُمُومَ الْفَرَضِ وَفَرَّقَ بَيْنَ النَّصِّ وَبَيْنَ الْعِبَادَاتِ<sup>٩</sup> بِذَلِكَ، وَ يُحَقِّقُ<sup>١٠</sup> مَعَارَضَتَنَا<sup>١١</sup>؛ لِأَنَّا نَقُولُ حِينَئِذٍ: إِذَا كَانَ الْعِلْمُ بِعُمُومِ فَرَضِ الطهارةِ وَالصلاةِ وَ مَا أَشَبَّهُهُمَا عَامًّا لِكُلِّ مَنْ لَزِمَتْهُ فَعِلُهُمَا وَمَنْ لَمْ يَلْزَمْهُ، فَالْأَعَمُّ الْعِلْمُ

٨٨/٢

١. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «وكيفيتهما» بدل «وكيفيتهما»، و «فرضها» بدل «فرضهما»، و «بها» بدل «بهما».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». ٣. في «ص»: «بهما».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «للعذر» بدل «لضرب من العذر».

٥. في المطبوع و الحجري: «لأنه».

٦. في «د»: - «عليه».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٨. في «د، ص، ط»: «فرضها».

٩. في «د، ط، ف»: «علمها».

١٠. في «د»: - «بين».

١١. في «ج، ص»: «العبادة».

١٢. في «د، ص، ط، ف»: «و تحقّق».

١٣. في «د»: «معارضتنا».

بصفات<sup>١</sup> هذه العبادات أيضاً وأحكامها من لزمته و من لم تَلْزَمه؟  
فإن قيل: إنما عمَّ العلمُ بوجوبِ هذه<sup>٢</sup> العباداتِ التي ذَكَرْتُمُوهَا لِمَنْ سَقَطَ  
عنه فِعْلُهَا بِالْعُذْرِ و من لم يَسْقُطْ عنه؛ مِنْ جِهَةٍ أَنْ<sup>٣</sup> مَنْ سَقَطَ عنه فَرَضُ العملِ  
بها لم يَسْقُطْ عنه فَرَضُ العلمِ، و عُذْرُهُ فِي الإِخْلَالِ بِالْعَمَلِ لَا يَكُونُ عُذْرًا فِي  
الإِخْلَالِ بِالْعِلْمِ.

قُلْنَا: فَقَدْ لَحِقَ<sup>٤</sup> إِذْنُ الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْعِبَادَاتِ وَأَحْكَامِهَا فِي الْعُمُومِ بِالنَّصِّ عَلَى  
الإِمَامِ، وَ بَطَلَ فَرَقُهُمْ بَيْنَ الْعِلْمِ بِهَا وَ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالإِمَامِ بِالْخُصُوصِ وَ الْعُمُومِ<sup>٥</sup>.  
و نَحْنُ لَمْ نُعَارِضْ إِلَّا بِوَجُوبِ الْعِلْمِ لَا بِوَجُوبِ الْعَمَلِ؛ فَإِذَا<sup>٦</sup> وَقَعَ الْإِعْتِرَافُ بِأَنَّ الْعِلْمَ  
بِالْعِبَادَاتِ عَامٌّ - وَ إِنْ سَقَطَ الْعَمَلُ بِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ - صَحَّ حَمْلُ النَّصِّ عَلَيْهَا.  
فَإِنْ قِيلَ: نَرَاكُمْ تَذْكُرُونَ - فِيمَا يَمْنَعُ مِنْ وَقْعِ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ عَلَى حَدِّ وَقْعِهِ  
بِالْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي أَلْزَمْنَاكُمْ وَجُوبَ مُسَاوَاتِهِ لَهَا لَوْ كَانَ حَقًّا - أَسْبَابًا مَبْنِيَّةً عَلَى  
مَذْهَبِكُمْ فِي النَّصِّ، كَقَوْلِكُمْ: «إِنَّ النَّصَّ عَدَلَ عَنْهُ الْجُمْهُورُ، وَ لُقِيَ رَاوِيهِ بِالتَّكْذِيبِ  
وَ رُمِيَ بِالتَّضْلِيلِ<sup>٧</sup>، وَ انْعَقَدَتِ الرِّئَاسَاتُ عَلَى بَطْلَانِهِ» إِلَى سَائِرِ مَا قَدَّمْتُمُوهُ فِي  
صَدْرِ كَلَامِكُمْ<sup>٨</sup>، وَ هَذَا غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَكُمْ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَابِعِ لِصَحَّةِ النَّصِّ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ

٨٩/٢

١. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «بوجوب».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: - «هذه».

٣. في المطبوع و الحجري: «أنه».

٤. هكذا في «ج، د، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «قد لحق».

٥. في «ص»: - «و العموم».

٦. في «د» و التلخيص: «و إذا».

٧. في «ص»: «بالتقليل».

٨. تقدم في ص ٣٣٨ - ٣٣٩.



تَجْعَلُوهُ<sup>١</sup> عُدْرًا في ارتفاع العلم به؟

قُلْنَا: قد غَلِطْتَ عَلَيْنَا غَلَطًا ظاهراً؛ لأنَّا لَمْ نَذْكُرْ في جُمْلَةِ جَوَابِنَا - مِنْ الْأَسْبَابِ المَانِعَةِ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ وَ زَوَالِ الرَّيْبِ فِيهِ - إِلَّا مَا هُوَ مَعْلُومٌ مُسَلَّمٌ<sup>٢</sup>، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي كَوْنِهِ سَبَباً<sup>٣</sup> مَانِعاً مِنَ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ وَ مُخِلّاً بِوُقُوعِ الْعِلْمِ بِهِ عَلَى الْحَدِّ الْمَذْكُورِ، أَوْ<sup>٤</sup> فِي وَقُوعِهِ عَلَى جِهَةِ الصَّوَابِ وَ الْوَجُوبِ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْعَمَلَ بَعْدَ الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٥</sup> وَقَعَ مِنْ أَكْثَرِ الْأُمَمِ بِخِلَافِ النَّصِّ، وَ الرِّئَاسَةِ الْمُتَعَقِّدَةِ لِمَنْ انْعَقَدَتْ لَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى رَدِّ النَّصِّ وَ إِبْطَالِهِ، وَ أَنَّ مَنْ ادَّعَاهُ وَ أَظْهَرَ التَّدْيِينَ بِهِ فِي مُسْتَقْبَلِ الْأَحْوَالِ عِنْدَ التَّمَكُّنِ مِنْ إِظْهَارِهِ، كَانَ مُكَذِّباً مُهْجَئاً<sup>٦</sup>، يُصَدِّقُهُ وَاحِدٌ وَ يُكْذِّبُهُ أَلْفٌ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّفِقْ - مُنْذُ وَقَعَ<sup>٧</sup> النَّصُّ وَ إِلَى<sup>٨</sup> زَمَانِنَا هَذَا - وَاقِدٌ وَاحِدٌ سَلَّمَتِهِ الْأُمَّةُ فِيهِ، أَوْ أَمْسَكَتْ عَنْ تَكْذِيبِ رَاوِيهِ، أَوْ كَانَ الْمُسَلَّمُ أَوْ الْمُتَمَسِّكُ<sup>٩</sup> أَكْثَرَ مِنَ الْمُكَذِّبِ الْمُنَازِعِ<sup>١٠</sup>. وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّفِقْ فِيمَا عَوْرَضْنَا بِهِ - مِنَ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ عَلَى الْكَعْبَةِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا - شَيْءٌ<sup>١١</sup> مِمَّا ذَكَرْنَاهُ<sup>١٢</sup>، بَلْ

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «أن يجعلوه».

٢. في المطبوع و الحجري: «و مسلم».

٣. في «ص، ط»: «شيئاً».

٤. في «ج، ص، ط»: «لا» بدل «أو».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٦. تهجين الأمر: تقييحه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢١٧ (هجن).

٧. في «ج، د، ص، ط»: «وقوع».

٨. هكذا في «د، ط، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع «إلى» بدون الواو.

٩. في «ج، ص، ط»: «التماسك».

١٠. في التلخيص: «و المنازع».

١١. في المطبوع و الحجري: «بشيء».

١٢. في التلخيص: «من ذلك» بدل «مما ذكرناه».

الحاصل فيه عكس هذه الأمور و أضدادها، من التسليم والإجماع<sup>١</sup> و التصديق و وقوع العمل في الأصل و الفرع<sup>٢</sup>.

و ليس يمكن أحداً أن يدفع شيئاً مما عدّدناه، أو يُشير إلى خلاف فيه؛ لأنّ وقوع العمل بخلاف النص لا يُنكره أحدٌ من مخالفي الشيعة، و لا أحدٌ ممن اختلط بأهل الأخبار من الخارجين عن الملة.

و مخالفو الشيعة يزيدون في ذلك عليهم و يقولون: «إنّ العمل بخلاف النص وقع من جميع الأمة، و إنهم ما فعلوا من العمل بخلافه إلّا الواجب الذي لهم أن يفعلوه»<sup>٣</sup> و هذا زيادة على قول الشيعة: «إنّ الأكثر عمل بخلافه» و إنّما اقتصرت الشيعة على ذكر الأكثر لما صحّ عندها<sup>٤</sup> من اعتقاد جماعة من القوم صحّة النص و العمل عليه باطناً.

و المخالف للشيعة أيضاً يعترف<sup>٥</sup> بأنّ من ادّعى النصّ و أظهر القول به في جميع الأزمان، كان مكذباً مرمياً بالبدعة و خلاف الجماعة<sup>٦</sup>، و إن كان يقول: «إنّ التهجين له و التكذيب واقع موقعه» فكأنه لا خلاف في حصول ما ذكرناه، و إنّما يرجع الخلاف إلى وقوعه صواباً و واجباً، أو على جهة الخطأ و القبيح. و ليس لهم أن يقولوا: إنّ الذي قرّرتموه<sup>٧</sup> من عمل الأمة بخلاف النصّ

٩٠/٢

١. في «ط، ف» و التلخيص: «و الاجتماع».

٢. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «في الأصول و الفروع».

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «و».

٤. في «ج، ص، ط، ف» - «عندنا».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «معترف».

٦. في «ج، ص، ط، ف» - «بخلاف».

٧. في «ج، ص، ط» - «قدّرتموه».

و إظهارهم ما يَتَقَضِي إبطاله دالٌّ على عَدَمِ النَّصِّ؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَقًّا لَمَا جازَ أَنْ تَعْمَلَ<sup>١</sup> الْأُمَّةُ بِخِلَافِهِ.

لأنّ هذا عُدُولٌ عن السؤالِ الذي أجبنا عنه، وإنّما وَقَعَ الجوابُ عن قولهم: لو كان النَّصُّ حَقًّا لَسَاوَى<sup>٢</sup> الْعِلْمُ بِهِ الْعِلْمَ بِالنَّصِّ عَلَى الْكَعْبَةِ وما أَشْبَهَهَا. وإذ قد بَيَّنَّا<sup>٣</sup> الْفَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، و ما يَمْنَعُ مِنْ تَسَاوِي الْعِلْمَيْنِ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَنْ يَعْدِلُوا إِلَى سِوَالٍ آخَرَ لَمْ يَتَضَمَّنْ ما سألوا عنه معناه<sup>٤</sup>. و سيأتي الجوابُ عن هذه الشُّبْهَةِ و ما ماثَلها فيما بَعْدُ عِنْدَ التَّقْضِ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ، بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

ثُمَّ يُقَالُ لِلْقَوْمِ: ما بِالْ عِلْمِ بَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَنْصُ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ، وَ كَذِبِ مَنْ ادَّعَى ذَلِكَ غَيْرَ حَاصِلٍ عَلَى حَدِّ حُصُولِ الْعِلْمِ بَأَنَّهُ لَمْ يَنْصُ بِالْإِمَامَةِ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ أَوْ الْمُغِيرَةَ<sup>٥</sup> بْنِ شُعْبَةَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْصُ عَلَى قِبَلَةٍ تُخَالِفُ جِهَةَ الْكَعْبَةِ، وَ صَوْمِ شَهْرِ آخَرَ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ؟ وَ ما بِالْ عِلْمِ بِنَفْيِ النَّصِّ الَّذِي ادَّعَتْهُ الشَّيْعَةُ لَمْ يَعْمَ جَمِيعٌ مَنْ عَمَّهُ الْعِلْمُ بِنَفْيِ الْأُمُورِ الَّتِي عَدَدْنَاهَا، وَ عِنْدَكُمْ أَنَّ انْتِفَاءَ النَّصِّ عَنِ الْجَمِيعِ بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ؟

وَ إِذَا<sup>٦</sup> جازَ أَنْ يَنْتَفِي النَّصُّ عَنْ أَمْرَيْنِ - فَيَعْلَمُ انْتِفَاءَهُ عَنْ أَحَدِهِمَا قَوْمٌ دُونَ قَوْمٍ

١. في «د» و الحجري: «أن يعمل».

٢. في «ص»: «يساوي».

٣. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و إذا بيّنا».

٤. هكذا في «ج، د، ص، ط، ف». و في المطبوع و الحجري و التلخيص: «ما سألوا عنه و لا معناه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و المغيرة».

٦. في «ج، ط»: «- شهر».

٧. في «ج»: «إذا».

و على حَدِّ دُونَ حَدٍّ، و لَا يَعْمُ<sup>١</sup> الْعِلْمُ بَانْتِفَاءِ<sup>٢</sup> جَمِيعٍ مِّنْ عَمِّهِ الْعِلْمُ بَانْتِفَاءِ الْآخِرِ -  
جَارَ أَيْضاً<sup>٣</sup> أَنْ يَقَعَ النَّصُّ عَلَى أَمْرَيْنِ، فَيَعْمُ الْعِلْمُ بِأَحَدِهِمَا و لَا يَعْمُ الْعِلْمُ بِالْآخَرِ،  
و يَقَعَ الْعِلْمُ بِأَحَدِهِمَا عَلَى وَجْهِ لَا يَقَعَ الْعِلْمُ بِالْآخَرِ عَلَيْهِ.

و إِذَا جَعَلْتُمْ كَوْنَ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُخَالِفاً لِلْعِلْمِ بِمَا  
ذَكَرْتُمُوهُ مِنَ النُّصُوصِ دليلاً عَلَى بُطْلَانِهِ، و قُلْتُمْ: «لَوْ كَانَ حَقّاً لَسَاوَى<sup>٤</sup> الْعِلْمُ بِهِ  
سَائِرَهُ مَا وَقَعَ النَّصُّ عَلَيْهِ» فَانْفَصَلُوا مِمَّنْ جَعَلَ كَوْنَ مَا يُدْعَى مِنَ الْعِلْمِ بَانْتِفَاءً  
النَّصِّ مُخَالِفاً لِلْعِلْمِ بَانْتِفَاءً مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي عَلِمْنَا انْتِفَاءَهَا - كَالنَّصِّ  
عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ و عَلَى خِلَافِ الْكَعْبَةِ - دليلاً عَلَى صَحَّةِ النَّصِّ و قَالَ: لَوْ كَانَ بَاطِلاً  
لَسَاوَى<sup>٥</sup> الْعِلْمُ بِبُطْلَانِهِ الْعِلْمُ بِبُطْلَانِ<sup>٦</sup> سَائِرِ مَا انْتَفَى النَّصُّ عَنْهُ.

فَإِنْ قَالُوا: لَيْسَ يَجِبُ، و إِنْ كَانَ النَّصُّ الَّذِي تَدْعِيهِ<sup>٧</sup> الشَّيْعَةُ مُسْتَفْتِياً، أَنْ يَعْلَمَ  
انْتِفَاءَهُ كُلُّ مَنْ عَلِمَ انْتِفَاءَ غَيْرِهِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ هَذَا غَيْرُ وَاجِبٍ فِيمَا لَمْ يَكُنْ،  
و إِنْ كَانَ وَاجِباً فِيمَا كَانَ و وَقَعَ مِنَ النُّصُوصِ.

قُلْنَا لَهُمْ: انْفَصَلُوا مِمَّنْ عَكَّسَ الْقَضِيَّةَ<sup>٨</sup> و قَالَ: لَيْسَ يَجِبُ، إِذَا كَانَ النَّصُّ

١. في «د» و المطبوع و الحجري و التلخيص: «و لا يعلم».

٢. في «ج، ص، ف»: «بانتفاء».

٣. في «د»: - «أيضاً».

٤. في «ص»: «يساوي».

٥. في «ج، ط» و التلخيص: «بسائر» بدل «به سائر».

٦. في «ج، ص»: «يساوي».

٧. في «ط» و المطبوع و الحجري: «ببطلان» بدل «ببطلانه العلم ببطلان».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «يدعيه».

٩. في «د»: «القصة».

الذي تَدَّعِيهِ<sup>١</sup> الشيعةُ حَقًّا، أَنْ يَعْلَمَهُ كُلُّ مَنْ<sup>٢</sup> عَلِمَ النَّصَّ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ عَلَى حَدِّ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَجِبُ فِي كُلِّ مَا كَانَ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا فِيمَا لَمْ يَكُنْ.

فَإِنْ قَالُوا: فَنَحْنُ<sup>٣</sup> نَقُولُ: إِنَّ<sup>٤</sup> الْعِلْمَ بَانْتِفَاءِ النَّصِّ الَّذِي تَدَّعَوْنَهُ<sup>٥</sup> كَالْعِلْمِ بَانْتِفَاءِ النَّصِّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ بِالْإِمَامَةِ وَ سَائِرِ مَا عَدَّدْتُمُوهُ، وَ حَالَ مَنْ ادَّعَى أَحَدَهُمَا كَحَالِ مَنْ ادَّعَى الْآخَرَ.

قِيلَ لَهُمْ: إِذَا بَلَّغْتُمْ إِلَى<sup>٦</sup> هَذَا الْحَدِّ بَلَّغْنَا مَعَكُمْ إِلَى مِثْلِهِ، وَ قُلْنَا لَكُمْ: إِنَّ الْعِلْمَ بِثُبُوتِ النَّصِّ الَّذِي نَذْهَبُ إِلَيْهِ فِي حُصُولِ الْيَقِينِ بِهِ وَ زَوَالِ الشُّكُوكِ عَنْهُ وَ بَهْتِ مَنْ دَفَعَهُ، كَالْعِلْمِ بِالنَّصِّ عَلَى الْكَعْبَةِ وَ تَأْمِيرِ زَيْدٍ وَ خَالِدٍ. وَ حَالَ مَنْ ادَّعَى خِلَافَهُ أَوْ دَفَعَهُ، كَحَالِ مَنْ ادَّعَى خِلَافَ النَّصِّ عَلَى الْكَعْبَةِ، أَوْ دَفَعَ النَّصَّ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ يُقَالُ هَذَا فِيمَا يُخَالِفُ فِيهِ أَمْثَالُنَا؟

قِيلَ لَهُمْ: وَ كَيْفَ يَصِحُّ مَا قُلْتُمُوهُ فِيمَا يُخَالِفُ فِيهِ أَمْثَالُنَا؟ وَ فِينَا الْكَثْرَةُ الَّتِي لَا يَصِحُّ عَلَيْهَا دَفْعُ مِثْلِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ<sup>٧</sup>، مَعَ عِلْمِكُمْ بِتَدْيِينِ أَكْثَرِنَا بِمَذْهَبِهِ ضَرُورَةً وَ تَقَرُّبِهِ<sup>٨</sup> بِاعْتِقَادِهِ إِلَى رَبِّهِ جَلَّ وَ عَزَّ<sup>٩</sup>.

١. هكذا في التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «يدَّعيه».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «أحد» بدل «من».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «نحن».

٤. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: - «إِنَّ».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «يدَّعونَه».

٦. في «ج، ص»: - «إِلَى».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «ما ذكرتم».

٨. في المطبوع: «و تقرَّباً».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «عزَّ و جَلَّ».

و هذه الْمُعَارَضَةُ لَا مَخْلَصَ مِنْهَا لِلْقَوْمِ الدَّافِعِينَ لِلنَّصِّ وَ الْمُعْتَمِدِينَ عَلَى مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ.

[عدم لزوم حصول العلم الضروري بالنص المتواتر لكل من سمعه]

و رُبَّمَا سَأَلُوا فَقَالُوا: لَوْ كَانَ الْخَبَرُ مُتَوَاتِرًا بِالنَّصِّ لَوَقَعَ الْعِلْمُ الْضَرُورِيُّ بِهِ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَهُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ إِذَا وَرَدَ مِنْ كَثَرَةٍ لَهَا<sup>١</sup> الشُّرُوطُ الَّتِي تَدْعُونَهَا فَلَا بُدَّ مِنْ وَقْعِ الْعِلْمِ الْضَرُورِيِّ عِنْدَهُ.

و الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الْمُتَقَدِّمِ<sup>٢</sup> الَّذِي شَرَحْنَاهُ وَ أَحْكَمْنَاهُ هُوَ جَوَابٌ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا مُتَشَابِهٌ، وَ إِنْ كَانَ يُحْتَاجُ عِنْدَ ذِكْرِ الْضَرُورَةِ<sup>٣</sup> عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّفْصِيلِ وَ نَوْعٍ مِنَ الْكَلَامِ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَ نَحْنُ نَسْتَوْفِيهِ عِنْدَ التَّقْضِ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ؛ فَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ<sup>٤</sup>.

و يُجِيبُ أَيْضًا عَنْ جَمِيعِ مَا يَسْأَلُونَ<sup>٥</sup> عَنْهُ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: «لَوْ كَانَ النَّصُّ حَقًّا لَمَا كَتَمَتْهُ الْأُمَّةُ وَ أَظْهَرَتْ خِلَافَهُ، وَ لَطَالَبَ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ نَازَعَ الْقَوْمَ فِيهِ، وَ لَمَا دَخَلَ فِي الشُّورَى، وَ لَا فَعَلَ كَذَا وَ كَذَا»<sup>٦</sup>،<sup>٧</sup> وَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ: «أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ ادِّعَائِكُمْ لِلنَّصِّ<sup>٨</sup>.....

١. فِي «ص»: «فِي كَثَرَةٍ بِهَا» بَدَل «مِنْ كَثَرَةٍ لَهَا».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٣٧.

٣. فِي «ج، ص، ف»: «الْضَرُورِي».

٤. يَأْتِي فِي الصَّفْحَةِ الْقَادِمَةِ وَ مَا بَعْدَهَا.

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَمَّا يَسْأَلُونَ» بَدَل «عَنْ جَمِيعِ مَا يَسْأَلُونَ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «وَ كَذَا».

٧. سَوْفَ يَأْتِي فِي ص ٤٤٩ - ٤٥٢، وَ ٤٦٠ - ٤٦٢.

٨. فِي «ص، ط، ف»: «النَّصُّ».

و دَعَوَى الْبَكْرِيَّةَ وَالْعَبَّاسِيَّةَ<sup>١</sup> لِلنَّصِّ<sup>٢</sup> عَلَى صَاحِبَيْهِمَا<sup>٣</sup>؟<sup>٤</sup> إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ شُبُهِهِمْ؛ فَقَدْ ذَكَرَ صَاحِبُ الْكِتَابِ مِنْهَا طَرَفًا نَحْنُ<sup>٥</sup> نُجِيبُ عَنْهُ عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَيْهِ، وَنَسْتَوْفِي ذِكْرَ مَا أَخْلَفَ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ قُوَّةٍ.

وَإِذَا<sup>٦</sup> قَدْ انْتَهَى مَا أَرَدْنَا تَقْدِيمَهُ مِنَ «الْكَلَامِ فِي النَّصِّ»، فَنَحْنُ نَعُودُ إِلَى حِكَايَةِ كَلَامِ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي الْفَصْلِ، وَالتَّقْضِ عَلَيْهِ:

[في بيان حصول العلم الضروري بالنصّ الجليّ أو عدم حصوله]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي النَّصِّ، وَ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنْقَسِمَ إِلَيْهِ قَوْلُ مُدَّعِيهِ مِنْ ضَرُورَةٍ أَوْ اكْتِسَابٍ :-

و الَّذِي<sup>٧</sup> يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ النَّصِّ عَلَى وَجْهِ يُعْلَمُ مُرَادُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ بِاضْطِرَارٍ: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ ثَابِتًا لَكَانَ كُلُّ مَنْ عَلِمَ صَحَّةَ نُبُوتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَصِحُّ أَنْ يَشُكَّ فِيهِ.

يَبِينُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْعِلْمُ بِوُجُوبِ الصَّلَاةِ وَ صَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ<sup>٨</sup> وَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ضَرُورِيًّا عَلَى الْحَدِّ<sup>٩</sup> الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، لَمْ يَجْزُ أَنْ

١. الْبَكْرِيَّةُ: الْقَائِلُونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ نَصَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِالْإِشَارَةِ، وَ الْعَبَّاسِيَّةُ:

الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلَهُ نَصَّ عَلَى عَمِّهِ الْعَبَّاسِ كَذَلِكَ، وَ قَدْ انْقَرَضَتْ هَاتَانِ الْفِرْقَتَانِ.

٢. فِي «ج»، ص، ط، ف: «النَّصَّ».

٣. فِي «ج»، د، ف: «صَاحِبَيْهِمَا». وَ فِي «ص»، ط: «صَاحِبَيْهَا».

٤. يَأْتِي فِي ص ٣٨٣ - ٣٨٤، وَ ٤٠٥.

٥. فِي «ج»: - «نَحْنُ».

٦. فِي «د»: «وَ إِذَا».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَالَّذِي».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: + «وَ حَجَّ الْبَيْتِ».

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: «الْخَيْر»، وَ هُوَ تَصْحِيفٌ.

يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ يَعْلَمُ بُتُوتَهُ، حَتَّى إِنَّا نَجْعَلُ إِظْهَارَ الشُّكِّ فِي ذَلِكَ أَوْ شَيْءٍ مِنْهُ دَلَالَةً الْكُفْرِ وَتَكْذِيبَ الرِّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup>، [على ما بَيَّنَّاهُ مِنْ قَبْلُ]<sup>٤</sup>.  
وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ نَعْلَمَ هَذَا النَّصَّ وَلَا نَشْكُ فِيهِ،  
وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَهْلِ الْقِبْلَةِ؛ بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَشْكُ فِي ذَلِكَ مَنْ يَعْتَقِدُ  
صَحَّةَ بُتُوتِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ<sup>٧</sup> فِي<sup>٨</sup> الْإِعْتِقَادِ<sup>٩</sup> وَإِنْ كَانَ  
امْتِنَاعُهُ فِي الْعِلْمِ أَقْوَى.

وَبُطْلَانُ ذَلِكَ بَيِّنُ فُسَادِ هَذَا الْقَوْلِ.

وَلَا يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَدَّعُوا عَلَيْنَا أَنَّا نَعْرِفُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّا نَعْرِفُ<sup>١٠</sup> بِاضْطِرَارٍ خِلَافَ  
ذَلِكَ مِنْ أَنْفُسِنَا، بَلْ يَعْلَمُونَ مِنْ حَالِنَا أَنَّا نَعْتَقِدُ خِلَافَ ذَلِكَ. وَلَا تَهْ قَدْ  
تَبَيَّنَ أَنَّ الْجَمْعَ الْعَظِيمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْحَدُوا مَا يَعْلَمُونَ أَوْ يُظْهِرُوا خِلَافَهُ،  
وَقَدْ بَيَّنَّا صَحَّةَ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فِي بَابِ الْمَعَارِفِ...<sup>١١</sup>

٩٤/٢

١. في المغني: - «إظهار».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: + «في».

٣. في المطبوع: «صلى الله عليه وآله وسلم».

٤. ما بين المعقوفين من المغني.

٥. في «د»: «أن يعلم».

٦. في المغني: «وأن لا نشك». وفي «د، ص، ط»: «ولا يشك».

٧. في المغني: «يُمْتَنَع». وفي «ج، ص، ط، ف»: «يُمْنَع».

٨. في «ج، ص، ف»: «من».

٩. الاعتقاد في اصطلاح المتكلمين أعم من العلم، فالعلم هو ما اقتضى سكون النفس، والاعتقاد قد يكون علماً بشروط مذكورة في محلها، وقد يكون تقليداً أو تبخيلاً أو جهلاً. راجع: الحدود، ص ٨٨ - ٩٠.

١٠. في «ج، ص»: «نعلم».

١١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٣ - ١١٤. وباب المعارف في الجزء الثاني عشر من المغني.



يُقَالُ له: قد بَيَّنَّا في صَدْرِ كَلَامِنَا ما نَذْهَبُ إليه في النَّصِّ<sup>١</sup>، وَ ذَكَرْنَا أَنَّ طَرِيقَ الْعِلْمِ به وَ بِالْمُرَادِ مِنْهُ<sup>٢</sup> لِمَنْ<sup>٣</sup> لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ هُوَ الْإِسْتِدْلَالُ دُونَ الْاضْطِرَارِّ، وَ إِنْ كَانَ مَنْ سَمِعَهُ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُضْطَرًّا إِلَى مُرَادِهِ<sup>٤</sup>، وَ لَيْسَ نَقْطَعُ<sup>٥</sup> فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ عَلَى حُصُولِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّا نَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِإِجَابِ الصَّلَاةِ وَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ وَ سَائِرِ مَا ذَكَرْتَهُ وَ بِالْبُلْدَانِ أَيْضًا وَاقِعًا عَنْ ضَرْبٍ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ قَرِيبٍ، وَ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِينَا، وَ إِنْ كُنَّا<sup>٦</sup> لَا نَشْكُ فِي مُفَارَقَةِ «الْعِلْمِ بِهَذِهِ الْأُمُورِ فِي طَرِيقِهِ<sup>٧</sup>، وَ امْتِنَاعِ دُخُولِ الشُّكُوكِ<sup>٨</sup> وَ الشُّبُهَاتِ فِيهِ» لِغَيْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ بِمُخْبَرِ الْأَخْبَارِ الَّتِي لَا يَجْرِي<sup>٩</sup> مَجْرَاهُ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ اعْتِرَاضِ الشُّبُهَةِ وَ دُخُولِ الشَّكِّ فِي بَعْضِ الْعُلُومِ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَ لَنَا فِي هَذَا الْبَابِ - يَعْنِي<sup>١١</sup> فِي<sup>١٢</sup> هَلِ الْعِلْمُ بِالْبُلْدَانِ وَ مَا أَشْبَهَهَا ضَرُورِيٌّ

١. يعني النص الجلي.

٢. في «د» و المطبوع: «معه».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «بمن».

٤. تقدّم في ص ٣١٣ - ٣١٤.

٥. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د، ط» و المطبوع و الحجري: «يقطع».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «كان».

٧. كذا، و العبارة فيها غموض.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فيه».

٩. في «ص»: «بمجرد».

١٠. في التلخيص: «لا تجري».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «أعني».

١٢. في «ج»: «+ أنه».

أم لا؟ - نظر<sup>١</sup>. فأما العلم بالنص فلا نَظَرَ لنا في<sup>٢</sup> أن العلم به الآن من طريق الاستدلال والإكتساب.

على أننا لو تخطينا الخلاف في هذا الموضع<sup>٣</sup>، و سلمنا لك أن العلم بالبلدان و ما مائلها ضروري<sup>٤</sup>، لأمكن أن نقول لك: بم<sup>٥</sup> تدفع<sup>٦</sup> أن يكون إيجاب الصلاة و الصوم و ما ذكرته من العبادات إنما علمه كل من علم صحته ثبوته عليه السلام اضطراراً - و لم يصح أن يقع شك فيه؛ من قبل أن أحداً لم يعترضه بتكذيب و رد في وقت من الأوقات - و أن يكون خبر النص مما يصح أن يعلم المراد منه باضطرار لو<sup>٧</sup> سلم من تكذيب الجماعات به و سبقهم إلى الاعتقادات الباطلة فيه، فلما لم يسلم<sup>٨</sup> من ذلك لم يقع العلم به ضرورة كما وقع بسائر ما عدده؟

٩٥/٢

و ليس يمكنك أن تحيل هذا الإلزام أو تستبعده؛ لأن العلم الضروري عند خبر المخبرين إذا كان عندك من فعل الله تعالى و متعلقاً بالعادة، جاز أن يجري<sup>٩</sup> العادة فيه بأن يفعلها إذا لم يقع تكذيب من الجماعات به و سبق إلى اعتقاد فسادها، و متى

١. ذهب معتزلة البصرة إلى أن العلم بالبلدان و الوقائع و الحوادث الكبار علم ضروري من فعل الله تعالى بالعادة، و ذهب معتزلة بغداد إلى أنه علم مكتسب و مستدل عليه، فيما توقف المصنف رحمه الله في هذه المسألة و لم يجزم بأنه علم ضروري أو مكتسب، و قام بمناقشة أدلة كلا الفريقين من المعتزلة و رد عليها. راجع: الذخيرة، ص ٣٤٥ و ما بعدها.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «فيه».

٣. في «ص»: «المواضع».

٤. فإن صاحب المغني من معتزلة البصرة و يرى رأيها.

٥. في «ج، ص»: «يلم».

٦. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «ندفع».

٧. في «ص، ط» و التلخيص: «ولو». و في «ج»: «فلو».

٨. في «ص»: «لم يسلمه».

٩. في «ط، ف» و التلخيص: «أن تجري».

وَقَعَ ذَلِكَ لَمْ يَفْعَلْهُ كَمَا جَازَ أَنْ يَفْعَلَهُ عِنْدَ خَيْرِ عَدَدٍ دُونَ عَدَدٍ، وَ عِنْدَ خَيْرِ الْمُضْطَرِّينَ إِلَى مَا أُخْبِرُوا عَنْهُ دُونَ الْمُسْتَدِلِّينَ.

وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَوْ كَانَ الْمُعْتَبَرُ فِي وَجُودِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِمُخْبِرٍ<sup>٢</sup> الْأَخْبَارِ وَ ارْتِفَاعِهِ بِالتَّكْذِيبِ، لَوَجَبَ أَنْ لَا يَقَعَ عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنْ مُخْبِرٍ<sup>٣</sup> الْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّ السُّمِّيَّةَ<sup>٤</sup> تُكَذِّبُ بِالْجَمِيعِ.

لَأَنَّا نَقُولُ لَكَ: إِنَّمَا يُوَثِّرُ تَكْذِيبُ مَنْ عُلِمَ وَجُودُهُ وَ عُرِفَ تَكْذِيبُهُ مِنَ الْعُقَلَاءِ، وَ نَحْنُ لَمْ نَرِ سُمِّيًّا قَطُّ، وَ إِنَّمَا نَسْمَعُ بِذِكْرِهِمْ خَبْرًا.

وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ فِي ارْتِفَاعِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِتَكْذِيبِ الْوَاحِدِ وَ الْإِثْنَيْنِ، بَلْ يَرُدُّ الْجَمَاعَاتِ وَ تَكْذِيبُهَا.

وَ هَذَا إِذَا كَانَ الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ جَوَزْنَا مَا ذَكَرْنَاهُ فِيهِ وَ لَمْ يُسْتَنْكَرْ<sup>٥</sup>.

وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَوْ كَانَ التَّصْدِيقُ شَرْطًا فِي صَحَّةِ وَقُوعِ الْعِلْمِ لَمْ يَخْلُ التَّصْدِيقُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَنْ مَعْرِفَةٍ، أَوْ عَنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ؛ فَإِنْ كَانَ عَنْهَا لَمْ تَخْلُ<sup>٦</sup> الْمَعْرِفَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ<sup>٧</sup> إِذَنْ لَمْ تَحْصُلْ<sup>٨</sup> عَنْ مُشَاهَدَةٍ وَاقِعَةٍ<sup>٩</sup> بِهَذَا

١. في «ج، ص، ط»: «وجوب».

٢. في «ص، ط»: «لمخبر».

٣. في التلخيص: «مخبرات».

٤. السُّمِّيَّة - بضم السين وفتح الميم -: فرقة من عبدة الأصنام تقول بالناسخ، و تنكر وقوع العلم بالأخبار. (الصحاح، ج ٥، ص ٢١٣٨ (سمن)).

٥. في التلخيص: «و لم يُستبعد».

٦. في «د، ص، ف» و التلخيص: «لم يخل».

٧. في «ط، ف»: «أن يكون».

٨. في «ج، د، ص، ط، ف»: «لم يحصل».

٩. في التلخيص: «واقعة».

الخبر<sup>١</sup> أو بغيره<sup>٢</sup> مما يجري<sup>٣</sup> مجراه. فإن كانت حاصلة عن<sup>٤</sup> هذا الخبر أو عما<sup>٥</sup> جرى مجراه فقد صحَّ أن نعلم<sup>٦</sup> صحة الخبر وإن لم يقع تصديق متقدِّم، وإذا جازَ هذا فيهم جازَ في غيرهم واستغني عن تقدُّم التصديق.

لأننا نقولُ لك: إننا لم نلزمك كَوْن التصديق شرطاً في وقوع العلم<sup>٧</sup>، وإنما ألزَمناك أن يكونَ<sup>٨</sup> تكذيب الجماعة بالخبر مانعاً من حصول العلم الضروري، وارتفاع هذا التكذيب مُصححاً لوجوده؛ فتشاعُلك بالتصديق لا معنى له.

فأما نفيك عن نفسك وأصحابك العلم بالنصِّ فصحيح، وليس ذلك مما يدعيه عليك عاقل فتفسده.

فإن قلت: إنما كلامي على من أوجب العلم الضروري بالنصِّ لكل من سمعه، وادَّعى على الجميع الإضطرارَ إلى صحته، ولم يثبت مانعاً من العلم به. قلنا لك: فكلامك إذن على مذهب لا يذهب إليه عاقل؛ فإننا<sup>٩</sup> لا نعرف أحداً هذا قوله.

١. في المطبوع والحجري: «و» بدل «أو».

٢. في «د»: «لغيره».

٣. في «ص، ط، ف»: «جرى».

٤. في التلخيص: «في».

٥. في التلخيص: «مما».

٦. في «د» والتلخيص: «أن يعلم». وفي «ص»: «أن تعلم».

٧. هكذا في «د، ط» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الضروري».

٨. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ: «التكذيب أعني». وفي المطبوع والحجري: «التكذيب عن».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «فإننا».

قال صاحب الكتاب - بعد كلام يتضمّن الردّ على من ادّعى عليه  
و<sup>١</sup> على أصحابه العلم الضروري بالنص، لا حاجة بنا إلى ذكره؛ لأنّا لا ندّعي ذلك  
عليهم :-

و متى قالوا: «يُعتبر<sup>٢</sup> ذلك لأنّ التواتر لا يضطرّ عندنا، وإنّا نعلم<sup>٣</sup> به  
الشيء من جهة الاكتساب»، فقد نقضوا نفس الأصل الذي تكلمنا  
عليه؛ لأنّا إنّا نريد إبطال قول من يدّعي الإضرار في ذلك، و لأنّا قد  
بيّنا من قبل أن الصحيح في التواتر أنه يقتضي العلم الضروري، و أنه  
ليس بطريق إلى الاستدلال<sup>٥</sup>، و أوضحنا القول في ذلك.<sup>٦</sup>

يقال له: قد مضى ما نقوله في العلم بالنص، و أنه واقع الآن من جهة الاستدلال،  
لا من جهة الإضرار.<sup>٧</sup>

و قولك: «إنّ كلامي على من قال بالإضرار» إن أردت به من يدّعي الإضرار  
على الكلّ و لا يشير إلى مانع يمنع منه، فقد قلنا: إنّ هذا ليس بمذهب لعاقلي في  
النص. و إن أردت أنه ممّا يعلم باضرار و إن جاز ثبوت مانع منه، فقد تكلمنا على  
هذا الوجه، و ألزمتك ما لا انفصال لك عنه.<sup>٨</sup>

١. في «ج، ص، ط، ف»: «أو».

٢. في المغني: «نعتبر». و في «ج، ص، ط، ف»: «بعد».

٣. في المغني: «نعلم».

٤. في المغني: «أن».

٥. في المغني: «للاستدلال».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٥.

٧. تقدّم في ص ٣١٣ - ٣١٤، و ٣٥٩.

٨. تقدّم قبل قليل.

## [نفي حصول العلم الضروري من التواتر دائماً]

فأما قولك أنك قد بينت أن التواتر يوجب العلم الضروري، فما وجدناك بينت ذلك بشيء في الموضع<sup>١</sup> الذي أشرت إليه من كتابك، ولم نرك قد عوّلت<sup>٢</sup> إلا على أن خبر الجماعة إذا انتهى إلى حدٍّ يمكن معه أن يستدل<sup>٣</sup> على صدقهم، فلا بد من وقوع العلم الضروري عند خبرهم. وهذه دعوى منك لا برهان عليها.

ولنا أن نقول لك: هذا من أين قلته؟ وما أنكرت<sup>٤</sup> من أن يجري الله تعالى<sup>٥</sup> العادة بأن يفعل العلم الضروري عند خبر الجماعة إذا انتهوا إلى عدد معلوم، و يكون من لم يبلغ عددهم من الجماعات لا يقع العلم الضروري عند خبرهم وإن أمكن الاستدلال به على صدقهم؟ أو ليس قد حكيت عن أبي هاشم في كتابك هذا أنه قال في بعض المواضع: «لا يمتنع أن يستدل بخبر الجماعة على صدقهم وإن لم يقع العلم الضروري بخبرهم؛ بأن لا يكونوا بلغوا المبلغ الذي أجرى الله تعالى العادة بأن يفعل عنده العلم الضروري؟» ولو لم يقل ما حكيت أبو هاشم<sup>٦</sup> أيضاً<sup>٧</sup> لكان القياس يقتضيه.

## [عدم معذورية المنكرين للنص]

قال صاحب الكتاب:

فإن قيل: إنا ندعي هذا الجنس من الإضرار لمن فُتس عن الأخبار

١. في «د، ص» والمطبوع: «المواضع». ٢. في «ج، د، ص، ط»: - «قد».

٣. في «د» والمطبوع والحجري: «إذا انتهى إلى أحد يمكن أن يستدل معه».

٤. في حاشية «ج»: «و من أين أنكرت بدل «و ما أنكرت».

٥. في «د» والمطبوع والحجري: - «تعالى».

٦. في «ج، ص»: «عن أبي هاشم».

٧. في «ط، ف»: - «أيضاً».

و أزالَ عن قَلْبِهِ الشُّبْهَةَ و لَمْ يَسْبِقْ إِلَى اعتقادٍ فاسدٍ. فَأَمَّا مَنْ حَصَلَ فِيهِ  
بَعْضُ هَذِهِ الْوُجُوهِ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ الْضُرُورَةُ، وَ لَذَلِكَ يَحْصُلُ الْإِضْطِرَّارُ  
لِطَوَائِفِ الشَّيْعَةِ وَ لَا يَحْصُلُ لِلْمُخَالِفِينَ.

٩٨/٢

قِيلَ لَهُمْ<sup>٢</sup>: إِذَا كَانَ ذَلِكَ<sup>٣</sup> هُوَ الْحُجَّةَ وَ قَدْ أَقَرَرْتُمْ أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ  
لِلْمُخَالِفِينَ<sup>٤</sup>، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونُوا فِي أَوْسَعِ الْعُذْرِ فِي مُخَالَفَتِكُمْ، وَ أَنْ لَا  
يَلْحَقَهُمُ الذَّمُّ بِذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّمَا نَذَمُّهُمْ مِنْ حَيْثُ اعْتَقَدُوا إِمَامَةَ غَيْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ بِشُبْهَةٍ<sup>٥</sup>.

قِيلَ لَهُمْ: فَيَجِبُ أَنْ لَا يَلْحَقَ مَنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ وَ تَوَقَّفَ<sup>٦</sup> الذَّمُّ، وَ يَكُونَ<sup>٧</sup>  
مَعْذُوراً فِي ذَلِكَ<sup>٨</sup>، وَ ذَلِكَ يَنْقُضُ أَصْلَهُمْ فِي الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَهَا  
مِنْ أَعْظَمِ أَرْكَانِ الدِّينِ، وَ أَصْلاً لِسَائِرِ الشَّرَائِعِ، [فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ لَا  
يَعْلَمَهَا مَنْ خَالَفَهُمْ مَعَ عِلْمِهِ بِفُرُوعِ الدِّينِ الَّتِي هِيَ الصَّلَاةُ وَ الصِّيَامُ  
وَ غَيْرُ ذَلِكَ؟]<sup>٩</sup>

١. هكذا في المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «لم يحصل».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «قيل له».

٣. في «ج»: - «ذلك».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري و المغني: «للمخالف».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري و المغني: «لشبهة».

٦. في المغني: «و توقف»، و هو غلط.

٧. في المغني: «و أن يكون».

٨. في «د» و المغني: - «في ذلك».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٥. و ما بين المعقوفين من المصدر.

يُقَالُ له<sup>١</sup>: قد بَيَّنَّا أَنَا لَا نَدَّعِي عِلْمَ الضَّرُورَةِ<sup>٢</sup> فِي النَّصِّ<sup>٣</sup>، لَا لِأَنْفُسِنَا وَلَا عَلَى مُخَالِفِينَا، وَمَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِنَا صَرَّحَ بِادِّعَاءِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّا نَكَلِّمُكَ عَلَى مَا يَلْزَمُكَ<sup>٤</sup>، دُونَ مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ وَنَعْتَقِذُهُ حَقًّا:

أَمَّا ادِّعَاؤُكَ «أَنْ يَكُونَ الْمُخَالِفُ لَنَا فِي أَوْسَعِ الْعُذْرِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّصَّ ضَرْورَةً» فَبَاطِلٌ لَا يَدْخُلُ فِي مِثْلِهِ شُبْهَةٌ عَلَى مِثْلِكَ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَلْزَمْنَاكَ أَنْ يَرْتَفَعَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ عَنْهُمْ بِالنَّصِّ عَلَى وَجْهِ كَانُوا فِيهِ هُمْ الْمَانِعِينَ لِأَنْفُسِهِمْ<sup>٥</sup> مِنْهُ، وَهُمْ مَعَ كَوْنِهِمْ مَانِعِينَ مِنْ وَقُوعِهِ مُتِمِّكُونَ مِنْ إِزَالَةِ الْمَانِعِ<sup>٦</sup>، وَ الْخُرُوجِ عَمَّا ارْتَفَعَ مِنَ أَجْلِهِ الْعِلْمُ<sup>٧</sup> بِالنَّصِّ؛ مِنَ الشُّبْهَةِ أَوْ السَّبْقِ إِلَى الْإِعْتِقَادِ، وَ لَوْ شَاؤُوا لَفَارَقُوا ذَلِكَ فَوَقَعَ لَهُمُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ؛ فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونُوا مَعْذُورِينَ؟

و هل إقامة العذر لهم و هذه حالهم إلا إقامة العذر لمن نظر في الدليل، و قد سبق إلى اعتقاد فاسد؛ إما بتقليد أو شبهة<sup>٨</sup>، فامتنع عليه لذلك حصول العلم من جهة الدليل؟

فلما كان من هذه حاله غير معذور - وإن كان لا يصح حصول العلم له<sup>٩</sup> من

١. في «ص»: «فيقال له».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «العلم الضروري».

٣. تقدّم في ص ٣١٤، و ٣٥٩.

٤. في «ط، ف»: «يلزمك».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أنفسهم».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «المنع».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «العلم الضروري».

٨. في «ج، ص»: «بشبهة».

٩. في «ص»: «به».



جهة الدليل مع الشبهة<sup>١</sup> و الاعتقاد الذي قَدَرناه - مِنْ حَيْثُ كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنْ إِزَالَةِ مَا مَنَعَ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ بِالنَّظَرِ فِي الدَّلِيلِ وَ مُفَارَقَتِهِ، فَكَذَلِكَ حَالُ مَنْ لَمْ يَقَعْ لَهُ الْعِلْمُ بِالنَّصِّ مِنَ الْمُخَالِفِينَ.

و يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الذَّمُّ لَاحِقًا لَهُمْ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ وَ هُوَ أَنََّّهُمْ - وَ إِنْ كَانُوا كَالْمَانِعِي أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ - قَادَرُونَ<sup>٢</sup> عَلَى إِصَابَةِ الْعِلْمِ الِاسْتِدْلَالِيِّ، بِأَنْ يَنْظُرُوا فِي أَحْوَالِ الْجَمَاعَةِ الْمُخْبِرَةِ بِالنَّصِّ، وَ يَسْتَدِلُّوا عَلَى كَوْنِهِمْ صَادِقِينَ. وَ إِذَا كَانَ هَذَا طَرِيقًا إِلَى الْعِلْمِ وَ هُمْ مُتَمَكِّنُونَ<sup>٣</sup> مِنْهُ، ضَاقَ عُذْرُهُمْ وَ تَوَجَّهَ الذَّمُّ إِلَيْهِمْ. وَ لَيْسَ يُجْعَلُ ذَمُّهُمْ مِنْ حَيْثُ اعْتَقَدُوا إِمَامَةَ غَيْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالشُّبْهَةِ، حَسَبَ مَا سَأَلَتْ عَنْهُ نَفْسُكَ. وَ إِنْ كَانَ مَا ذَكَرْتَهُ وَجْهًا يَلْحَقُ الذَّمُّ مِنْ أَجْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَمًّا مُسْتَحَقًّا مِنْ جِهَةِ الْإِخْلَالِ بِالنَّصِّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ لَوْ تَوَقَّفُوا وَ شَكَّوْا<sup>٤</sup> وَ لَمْ يَعْتَقِدُوا إِمَامَةَ الْغَيْرِ أَنْ لَا يَلْحَقَهُمُ الذَّمُّ، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَاحِقٌ لَهُمْ مِنَ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ قَدَّمْنَاهُمَا، وَ هُوَ أَيْضًا لَاحِقٌ لَهُمْ مِنْ حَيْثُ اعْتَقَدُوا الْبَاطِلَ فِي إِمَامَةِ مَنْ لَيْسَ بِإِمَامٍ.

[اشتراط العلم الضروري بعدم سبق إلى الاعتقاد و عدم الشبهة]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

عَلَى أَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ تَوَجَّبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُجَوِّزُوا فِي سَائِرِ مَا يُعْلَمُ<sup>٥</sup> مِنْ دِينِهِ<sup>٦</sup>

١. فِي «ج، ص»: «و الشبهة».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «قادرين».

٣. فِي «ج، ص، ف»: «يتمكنون».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «أَوْ شَكَّوْا».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «مَا نَعْلَم».

٦. فِي «د» وَ الْحَجَرِي: «تَدِينُهُ». وَ الضَّمِيرُ فِي «دِينِهِ» لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

عليه السلام ضرورة أن يختص<sup>١</sup> به قوم دون قوم وإن اشترك الكل في معرفة نبوته، وبطلان ذلك يبين فسادَه.

ولا يجوز أن يمتنع مثل هذا الإضرار لأجل الشبهة؛ لأن العلم الضروري يزِيلُ الشبهة، ولأن الشبهة إنما تصح<sup>٢</sup> في طرق<sup>٣</sup> الأدلة، وهذا العلم يقع من غير دليل ونظر.

ولا يؤثر في ذلك أيضاً السبق إلى الاعتقاد، بل يجب أن يزول الاعتقاد به<sup>٤</sup> كما نقوله في سائر الضروريات.

وإنما تجوز<sup>٥</sup> الشبهة في الضروريات على جهة الجملة؛ بأن يشتبه على العالم التفصيل، كما نقوله<sup>٦</sup> في الذي يعرف<sup>٧</sup> قُبْحَ الظلم باضرار أنه قد يشتبه عليه ما هو غير ظلم ويعتقده ظلماً<sup>٨</sup> [كالخوارج وغيرهم؛ لأن الشبهة تناولت التفصيل، والضروري تناول الجملة]<sup>٩</sup>.

يقال له<sup>١٠</sup>: قد كان يجوز أن يشتبه سائر ما ذكرته من المعلوم من دينه عليه

١. في المغني: «لم يختص» بدل «أن يختص».

٢. في المغني: «ولأن النسخ إنما يصح».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» والمغني. وفي «د» والمطبوع والحجري: «في طريق».

٤. في «ج، ص، ط، ف» - «به».

٥. هكذا في «ط، ف» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يجوز».

٦. هكذا في «ج، ص» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تقوله».

٧. في المغني: «فمن يعلم» بدل «في الذي يعرف».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «ما هو ظلم فيعتقد حسناً». وفي المغني: «ما هو ظلم بعينه فيعتقد عدلاً».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٥ - ١١٦. وما بين المعقوفين من المصدر.

١٠. في «ص»: «فيقال له».

السلام مع العلم بنبوته - و يختص بالعلم<sup>١</sup> به قوم دون قوم - لو جرى فيه ما جرى في النص من السبق إلى الاعتقاد أو الشبهة.

فأما قولك: «العلم الضروري<sup>٢</sup> يُزيل الشبهة»، فلا شك في أنه يُزيلها إذا وقع، فمن أين أنه لا بد أن يحصل حتى يُزيلها؟ وقد جعلنا ارتفاعها شرطاً، و حصولها كالمانع، و ردّدناه إلى العادة.

و لم نقل: إن الشبهة تقع في الضرورة، فتقول لنا: إنها تختص الأدلة<sup>٣</sup>، بل لا يمتنع أن يسبق قوم بشبهة أو تقليد إلى اعتقاد بطلان ما يردّ به الخبر، فلا يقع به العلم الضروري إذا كنّا قد فرضنا أن ارتفاع التكذيب به و اعتقاد بطلانه شرط في صحّة وقوعه.

و قولك: «يجب أن يزول الاعتقاد به» كالأول في أنه لو وقع لزال به، و الذي ألزمتك أن لا يقع إذا كانت الحال هذه.

[جواز اختصاص العلم الضروري مع عموم التكليف]

قال صاحب الكتاب:

و على هذا الوجه يجوز أن يشتبه على أحدنا نبوة نبينا عليه السلام، فلا يكون عالماً بصحة هذه الأمور، فأما مع علمه بصحة نبوته فغير جائز فيما يُعلم من دينه باضطرار<sup>٥</sup>.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «العلم».

٢. في «ج، د، ص، ط، ف»: - «الضروري».

٣. في حاشية «ج»: «بالأدلة».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «صلّى الله عليه و آله».

٥. في المغني: «فغير جائز أن يشتبه عليه ما يُعلم من دينه باضطرار».

يَبِينُ ذَلِكَ: أَنَّ كُلَّ مَا هَذِهِ <sup>١</sup>حَالُهُ مِنَ الشَّرْعِ فَالتَكْلِيفُ فِيهِ عَامٌّ لِلْكُلِّ؛  
 فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَحْصُلَ <sup>٢</sup>الْعِلْمُ بِذَلِكَ لِبَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ؟ خَاصَّةً وَمَنْ  
 يَسْلُكُ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ يَجْعَلُ الْإِمَامَ حُجَّةً فِي الزَّمَانِ كَالرَّسُولِ، وَيَقُولُ: مَنْ  
 لَمْ يَعْرِفْ إِمَامَهُ فَهُوَ كَافِرٌ، وَيُرْوَى <sup>٣</sup>أَنَّ «مَنْ مَاتَ وَلَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ  
 مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً»؛ <sup>٤</sup>فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَحْصُلَ <sup>٥</sup>الضَّرُورَةُ لِلْكُلِّ، أَوْ أَنْ يُقَالَ: مَنْ لَمْ  
 يَحْصُلْ عَارِفًا بِذَلِكَ <sup>٦</sup>فَلَيْسَ بِمُكَلَّفٍ أَصْلًا، أَوْ لَيْسَ <sup>٧</sup>بِمُكَلَّفٍ لِلإِمَامَةِ  
 وَمَعْدُورٌ فِيهَا، <sup>٨</sup>كَمَا يَقُولُهُ <sup>٩</sup>أَهْلُ الْمَعَارِفِ فِي سَائِرِ الدِّيَانَاتِ.  
 وَلَوْ جَازَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا أَنَّ طَائِفَتَهُمْ تَعْرِفُ ذَلِكَ دُونَ مَنْ خَالَفَهُمْ، لَجَازَ

١. في «د» والمطبوع والحجري: «هذا».

٢. في المغني: «أَنْ يَجْعَلَ».

٣. في المغني: «وَرَوَى».

٤. في «ص» والمغني: «وَلَمْ يَعْرِفْ». وفي «ج، ط، ف»: «وَهُوَ لَا يَعْرِفْ».

٥. الكافي، ج ٢، ص ٢٦٤ - ٢٦٥، ح ٩٨٠/٣ - ٩٧٨/١ (ج ١، ص ٣٧٦ - ٣٧٧، ح ١ - ٣، ط. الإسلامية)؛ قرب الإسناد، ص ٣٥١؛ المحاسن، ج ١، ص ٩٢، ح ٤٦، و ص ١٥٤، ح ٧٨؛ بصائر الدرجات، ج ١، ص ٢٥٩، ح ٥؛ كفاية الأثر، ص ٢٩٦؛ الغيبة للنعمان، ص ١٢٩، ح ٦؛ ثواب الأعمال، ص ٢٥٥؛ عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٥٨، ح ٢١٤؛ كمال الدين، ج ٢، ص ٤١٢، ح ١٠ و ١١، و ص ٤١٣، ح ١٥؛ مسند أحمد، ج ٢، ص ٨٣؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٢١٨ - ٢١٩؛ حلية الأولياء، ج ٣، ص ٢٢٤؛ سنن البيهقي، ج ٨، ص ١٥٦؛ تفسير ابن كثير، ج ١، ص ٥١٧؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٢٠٠، مع اختلاف في الألفاظ.

٦. هكذا في «ط» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنْ يَحْصُلَ».

٧. في المغني: «وَأَنْ يُقَالَ: إِنْ لَمْ تَحْصُلْ غَيْرَ عَارِفٍ بِذَلِكَ».

٨. في المطبوع والحجري: «وَلَيْسَ».

٩. في المغني: «وَأَنَّهُ مَعْدُورٌ فِيهِ».

١٠. في «ج، ص، ف» والمغني: «يَقُولُ».

مِثْلُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَرْكَانِ الدِّينِ، وَ لَجَازَ لِلْيَهُودِ أَنْ يَقُولُوا: «أَنْتُمْ تَعْرِفُونَ<sup>١</sup> أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٢</sup>، وَ أَنَّ ذَلِكَ دِينُهُ، دُونَنَا» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نَظَائِرِهِ.

و قد<sup>٣</sup> بَيَّنَّا أَنَّ طَرِيقَةَ الْإِضْطِرَارِ لَا تَخْتَصُّ<sup>٤</sup> مَعَ الْمُخَالَطَةِ إِذَا كُنَّا نَسْمَعُ مِنْ الْأَخْبَارِ كَمَا<sup>٥</sup> يَسْمَعُونَ وَ نَخْتَلِطُ بِهِمْ، فَكَيْفَ يَقَعُ الْعِلْمُ بِمَا ذَكَرُوهُ لَهُمْ دُونَنَا؟<sup>٦</sup>

يُقَالُ لَهُ: أَمَّا دَعَاكَ أَنَّ الْإِشْتِبَاهَ فِيمَا يُعْلَمُ مِنْ دِينِهِ لَا يَجُوزُ مَعَ الْعِلْمِ بِالنَّبُوءَةِ، فَهِيَ الدَّعْوَى الْمُتَقَدِّمَةُ، وَ قَدْ مَضَى مَا يَلْزَمُكَ عَلَيْهَا<sup>٧</sup>، وَ دَلَّلْنَا عَلَى جَوَازِ اشْتِبَاهِ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتَهُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ بِأَنْ يَعْرِضَ فِيهِ بَعْضٌ مَا عَرَضَ فِي النَّصِّ.

فَأَمَّا تَعْجُوبُكَ مِنَ اخْتِصَاصِ الْعِلْمِ مَعَ كَوْنِ التَّكْلِيفِ عَامًّا فَغَيْرُ وَاقِعٍ مَوْقَعَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ لَا يَعْمَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ الْكُلَّ وَ إِنْ كَانَ التَّكْلِيفُ عَامًّا لَهُمْ<sup>٨</sup>، مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ شُرُوطُ وَقُوعِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ. وَ إِذَا جَازَ<sup>٩</sup> أَنْ يَكُونَ فِي الْكُلِّ مَنْ أَخْرَجَ نَفْسَهُ مِنْ شَرْطِ حُصُولِ الْعِلْمِ لَهُ، لَمْ يَجِبْ أَنْ يَعْلَمَ ضَرُورَةً، وَ لَا وَجِبَ<sup>١٠</sup> أَنْ

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «تَعْرِفُونَ».

٢. فِي «ج، ط»: «عَلَيْهِ السَّلَام». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَقَدْ».

٤. فِي «ج، د، ص، ط، ف»: «لَا يَخْتَصُّ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «مَا».

٦. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١١٦ - ١١٧.

٧. تَقَدَّمَ فِي الْمَقْطَعِ السَّابِقِ.

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَهُمْ عَامًّا».

٩. فِي «ج، ص، ط»: «وَ إِنْ جَازَ».

١٠. فِي «ص»: «وَ لَا يُوجِبُ».

يَكُونُ مَعْذُوراً وَلَا خَارِجاً عَنْ تَكْلِيفِ الْعِلْمِ<sup>١</sup> بِالْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ.<sup>٢</sup>

فَأَمَّا الْمُعَارَضَةُ بِالْيَهُودِ فِي دَفْعِهِمُ الْعِلْمَ<sup>٣</sup> بِنَفْيِ النَّبُوءَةِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ: فَنَحْنُ نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا نَعْلَمُهُ<sup>٤</sup>، وَهُمْ مُعْتَرِفُونَ لَنَا بِالْعِلْمِ بِهِ، وَإِنْ كَانُوا يُخَالِفُونَ فِي كَوْنِ الْخَبَرِ بِهِ<sup>٥</sup> صِدْقاً وَمَا عَلِمَ مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْهُ حَقّاً، وَيُجْرُونَ مَا يَعْلَمُونَهُ مِنْ<sup>٦</sup> نَفْيِ النَّبُوءَةِ بَعْدَهُ مَجْرئاً مَا يَعْلَمُونَهُ مِنْ شَرَائِعِهِ<sup>٧</sup> الظَّاهِرَةِ وَمَا دَعَا إِلَيْهِ وَأَوْجَبَهُ فِي أَنَّ الْعِلْمَ بِجَمِيعِ ذَلِكَ حَاصِلٌ، وَإِنْ كَانَ كَوْنُ مَا أَوْجَبَهُ وَاجِباً<sup>٨</sup> فِي الْحَقِيقَةِ وَمَا نَفَاهُ مُنْتَفِياً<sup>٩</sup> فِيهِ الْخِلَافُ وَالنِّزَاعُ. وَلَوْ سَبَقَتْ الْيَهُودُ فِي نَفْيِ النَّبُوءَةِ إِلَى الرَّدِّ وَالتَّكْذِيبِ لَجَازَأَنْ لَا يَعْلَمُوهُ. فَإِنْ<sup>١٠</sup> قَدَّرْتُ حَالاً لَهُمْ<sup>١١</sup> أُخْرَى غَيْرَ الَّتِي نَعْلَمُهُمْ عَلَيْهَا، فَمَا أَلْزَمْتَنَا تَجْوِيزَهُ عَلَيْهِمْ نَحْنُ نُجَوِّزُهُ إِذَا اخْتَلَفَتِ الْحَالُ، وَإِنْ أَشَرْتُ إِلَى حَالِهِمْ هَذِهِ<sup>١٢</sup> فَلَيْسَتْ عَلَيَّ مَا ذَكَرْتُ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يُكْذِبُونَ بِنَفْيِ النَّبُوءَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ.

١. في «ص»: + «الضروري».

٢. تقدماً في ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

٣. في «ص»: + «الضروري».

٤. في «ص»: «ما نعلم».

٥. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٦. في «د»: «في».

٧. في «د، ف»: «شرائطه».

٨. في «ص، ط»: - «واجباً».

٩. في «ج، ص، ف»: «متبعاً».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «وإن».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: - «لهم».

١٢. في «ج»: «هذا».

و قَوْلُكَ: «إِنَّ طَرِيقَةَ الْأَخْبَارِ لَا تَخْتَصُّ»<sup>١</sup> هِيَ الدَّعْوَى الَّتِي وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهَا، فَلِمَ زَعَمْتَ أَنَّهُ لَا شَرَطَ إِلَّا الْمُخَالَطَةُ؟ وَلِمَ دَفَعْتَ أَنْ يَكُونَ شَرْطُنَا أَيْضاً لَا بُدَّ مِنْ قِيَامِهِ؟

[عدم سقوط التكليف و العذر مع ارتفاع العلم الضروري بالنص]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

و بَعْدُ، فَإِنْ لَمْ يَقَعْ لَنَا الْعِلْمُ مَعَ وَقُوعِهِ لَهُمْ، لَمْ يَخُلْ حَالُنَا مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ لَا نُكَلِّفَ فِي الْإِمَامَةِ شَيْئاً، أَوْ نُكَلِّفَ.

فَإِنْ لَمْ نُكَلِّفْ فَلَا وَجْهَ لِلْمُنَاطَرَةِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ لَيْسَ ذَلِكَ بِقَوْلٍ لِأَحَدٍ. وَ إِنْ كُلُّنَا ذَلِكَ - وَ غَيْرُ جَائِزٍ أَنْ نُكَلِّفَ مَا قَدْ تَعَدَّرَ طَرِيقُهُ عَلَيْنَا -

فَيَجِبُ أَنْ نَكُونَ مُصِيبِينَ<sup>٢</sup> فِيمَا نَعْتَقِدُهُ فِي الْإِمَامَةِ إِذَا بَيَّنَّا الطَّرِيقَ فِيهِ. وَ هَذَا خُرُوجٌ مِنْ<sup>٣</sup> الْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ يَوْجِبُ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْإِمَامَةِ فِي الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلِفَةِ.

فَإِنْ قَالُوا: إِنَّ ثُبُوتَ الْإِمَامَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ إِنْ كَانَ طَرِيقُهُ الْإِضْطِرَارَ، فَفِيهِ طُرُقٌ سِوَاهُ تَدُلُّ عَلَى صَحَّتِهِ، فَمَنْ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ طَرِيقَةُ الضَّرُورَةِ فَهُوَ مَحْجُوجٌ بِمَا عَدَاهَا.

قِيلَ لَهُمْ: الْكَلَامُ<sup>٤</sup> عَلَى مَنْ يَزْعُمُ<sup>٥</sup> أَنَّ هَذَا طَرِيقُهُ وَ حَكَمَ بِذَلِكَ فِيهِ،

١. كَذَا، وَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي عِبَارَةِ الْمَغْنِيِّ: «أَنَّ طَرِيقَةَ الْإِضْطِرَارِ لَا تَخْتَصُّ».

٢. فِي «ص» وَ حَاشِيَةِ «ج»: «مُضْلِينَ».

٣. هَكَذَا فِي «ج»، ص، ط، ف، وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «عَنْ».

٤. هَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَحْصُلْ».

٥. هَكَذَا فِي «د». وَ فِي الْمَغْنِيِّ: «إِنَّمَا كَانَ الْكَلَامُ» وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «إِذَا الْكَلَامُ».

٦. فِي «ج»، ص، ط: «زَعَمَ».

وَقَدْ بَانَ فَسَادُهُ، وَنَحْنُ نَتَكَلَّمُ<sup>٢</sup> مِنْ بَعْدِ عَلَى سَائِرِ الطَّرِيقِ<sup>٣</sup>.

يُقَالُ لَهُ: قَدْ أَعْلَمْنَاكَ<sup>٤</sup> أَنَّ التَّكْلِيفَ لَا يَجِبُ سُقُوطُهُ وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ مُرْتَفِعًا عَنْ بَعْضِ<sup>٥</sup> الْمَكْلُوفِينَ؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ قَائِمَةٌ وَاضِحَةٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ أَشَرْنَا إِلَيْهِمَا<sup>٦</sup>.

وَقَوْلُكَ: «كَلَامِي عَلَى مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ هَذَا طَرِيقُهُ» غَيْرُ لَازِمٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الطَّرِيقَةَ فِي النَّصِّ هِيَ الضَّرُورَةُ دُونَ الْإِكْتِسَابِ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمُخَالَفُ عِنْدَهُ مَعْذُورًا مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُتِمِّكُنٌ مِنْ إِزَالَةِ مَا مَنَعَ مِنْ حُصُولِ الْعِلْمِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تَقُولَ<sup>٧</sup>: «كَلَامِي عَلَى مَنْ<sup>٨</sup> نَفَى الْعِلْمَ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ وَأَثْبَتَهُ<sup>٩</sup> ضَرُورِيًّا، وَقَضَى بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ بِشُبْهَةٍ<sup>١٠</sup> أَوْ غَيْرِهَا غَيْرُ مُتِمِّكِنٍ مِنْ مُفَارَقَةِ مَا ارْتَفَعَ لِأَجْلِهِ<sup>١١</sup> الْعِلْمُ» فَهَذَا مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبَ عَاقِلٍ مِنْ مُخَالَفِكَ فِتْوَاهُ كَلَامَكَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّهُمْ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ مُخَالَفَهُمْ فِي الْإِمَامَةِ

١. هكذا في «د» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فقد».

٢. في المغني: «و لم نتكلم» بدل «و نحن نتكلم».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٧.

٤. في «ص»: «فيقال له: قد علمناك».

٥. في «د»: - «بعض».

٦. تقدما في ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

٧. في «ط، ف»: «أن يقول».

٨. في «ص»: - «من».

٩. في المطبوع والحجري: «و أثبت».

١٠. في «د» والمطبوع والحجري: «لشبهة».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «من أجله».



«مكلف» مع التجويز عليه خلاف الحق<sup>١</sup>، و ليس منهم من يقول<sup>٢</sup> بتكليف ما لا يطاق فيذهبون إلى ما ظننته.

و إن لم يكن كلامك هذا على مذهب متقرر، و إنما هو بحسب ما توجه<sup>٣</sup> القسمة، فقد كان يجب أن لا تطب فيه هذا الإطناب و تردده<sup>٤</sup> هذا الترداد<sup>٥</sup>، و تجعل العناية بالرد على مخالفيك<sup>٦</sup> و على<sup>٧</sup> المذهب المستقر له<sup>٨</sup>، دون ما لا يصح أن يذهب<sup>٩</sup> إليه.

[جواز اختصاص العلم الضروري ببعض الأمة، و إن كان مصلحة لسائر الأمة]

قال صاحب الكتاب:

و بعد، فإن هذه الطريقة<sup>١٠</sup> إن كانت مصلحة لبعض الأمة حتى إنَّ الصلاح أن يعلم<sup>١١</sup> الإمامة من هذا الوجه، فذلك سائر الأمة؛ لأنه لا خلاف أن مصالح الأمة في مثل ذلك لا تختلف<sup>١٢</sup> كما لا تختلف<sup>١٣</sup> في

١. في «د»: «مع الخلاف للحق» بدل «مع التجويز عليه خلاف الحق».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و ليس هم ممن يقول».

٣. في «د»: «ما يوجه».

٤. في «ج، ص»: «و تردد».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «التردد».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «مخالفيك».

٧. في «ج، ف» و المطبوع و الحجري: «على» بدون الواو.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «لهم».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يذهبوا».

١٠. أي طريقة إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بالاضطرار.

١١. في المغني: «أن نعلم».

١٢. هكذا في المطبوع و المغني. و في النسخ: «لا يختلف».

١٣. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «لا يختلف».

الشرائع؛ لأنَّ طريق إثبات الشرع قد يكون كالشرع في أنه قد يختصّ<sup>١</sup> الصلاح بوجه منه دون وجه<sup>٢</sup>.

يقال له<sup>٣</sup>: العلم الضروري وإن كان مصلحةً لسائر الأمة، فغير مُمتنع أن يكون مصلحةً بشرط أن لا يسبق المكلف إلى اعتقاد بطلانه، كما لا يمتنع عندك<sup>٤</sup> في كون العلم مصلحةً أن يتعلّق بشرط وجود عددٍ مخصوصٍ على صفاتٍ مخصوصة. فمتى خلا المكلفون من الاعتقاد الذي ذكرناه وسمعوا الخبر، فعَل فيهم العلم الضروري وإن<sup>٥</sup> كان مصلحةً لهم، ومتى لم يخلوا من ذلك لم يفعل فيهم، ولم يخرج من كونه مصلحةً لهم إذا فعلوا ما هم قادرون عليه من مُفارقة الاعتقاد.

و يجري هذا مجرى<sup>٦</sup> ما تعلّمه<sup>٧</sup> من كون الصلاة مصلحةً للمحدث والمتوضي معاً وإن كان المحدث غير حاصلٍ على شرطها من الطهارة، ولا يخرج من أن يكون<sup>٨</sup> مصلحةً له<sup>٩</sup> من حيث لم يحصل شرطها؛ لأنه قادرٌ على إزالة الحدث وفعل الطهارة التي هي الشرط<sup>١٠</sup>.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «في كونه يختصّ» بدل «في أنه قد يختصّ».

٢. المعني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٧. وفيه: «قد يختصّ موجه فيه بغير وجه» بدل «قد يختصّ الصلاح بوجه منه دون وجه».

٣. في «ص»: «فيقال له».

٤. في «ج، ط، ف»: «كما لم يمتنع عندهم».

٥. كذا، ولعلّ الصحيح زيادة: «إن».

٦. هكذا في «د، ص». وفي سائر النسخ والمطبوع: «المجري».

٧. في «ص»: «ما تعلم».

٨. هكذا في النسخ والحجري. وفي المطبوع: «ولا تخرج من أن تكون».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «له».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «هي شرطها».

على أن المصالح قد<sup>١</sup> ترتّب<sup>٢</sup> و تدخلها<sup>٣</sup> الأبدال<sup>٤</sup> على بعض الوجوه؛ ألا ترى أن من لم يمتّه الصلاة<sup>٥</sup> وكان واجداً من الماء قدر كفايته للطهارة، كان<sup>٦</sup> من مصلحته أن يصلي متوضئاً، فلو أنه أراق الماء<sup>٧</sup> و ضيَّعه حتى صار في حكم الفاقِد للماء المتعذر عليه وجوده، لم يكن مصلحته أداء الصلاة على الوجه الأول، بل قام التيمُّم في فرضه و مصلحته مقام الوضوء، و صارت صلاته متيمِّماً هي المصلحة. فلو كان من فقد العلم الضروري بالنّص لا يمكنه تلافي ما منع من حصول العلم الضروري<sup>٨</sup> له<sup>٩</sup>، لجاز أن يتنقل<sup>١٠</sup> مصلحته إلى العلم الاستدلالي، و لا يكون معذوراً في الإخلال بالعلم، بل مطالباً به من هذا الوجه، و ملوماً على اقتراح ما حصل كالمانع من العلم الضروري على الحد الذي ذكرناه في المضيع لِماء الطهارة.

[بيان شرط حصول العلم الضروري بالنّص و عدم معذورية مخالفه]

قال صاحب الكتاب:

فإن قيل: إن هذا الإضرار واجب في الأصل؛ لأنه عليه السلام نصّ

١. في «ط، ف» - «قد».

٢. في «ج، د، ص» - «يترتب».

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «و يدخلها».

٤. الأبدال جمع بدل، أي العوض.

٥. في «ص، ط، ف» - «لزمه».

٦. في «ج، ص، ط، ف» - «فإن».

٧. في «ج، ص، ط، ف» - «الماء».

٨. هكذا في «ج». و في سائر النسخ و المطبوع - «الضروري».

٩. في المطبوع و الحجري: «به».

١٠. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «تتنقل».

على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام<sup>١</sup> على هذا الوجه، فاضطرَّ به الخلق إلى المعرفة بإمامته، ثمَّ بعدَ<sup>٢</sup> ذلك تغيَّرَ النَّقْلُ لأغراضٍ مختلفةٍ للنَّاقِلِينَ و لتعصُّبٍ دَخَلَ<sup>٣</sup> في قُلُوبِ الْمُخَالِفِينَ، واستمرَّ هذا النَّقْلُ لطائفتنا فحصلَ لنا العِلْمُ باضطرارٍ، و لم يَسْتَمِرَّ في طائفتكم لما ذكرناه فضَعَفَ قَلْبُكُمْ؛<sup>٤</sup> فلذلك عَلِمْنَاهُ<sup>٥</sup> مِن هذا الوجه، دونكم.

قيل له: إن كانت<sup>٦</sup> الحُجَّةُ بهذه الطريقة تقومُ، فلايَّةَ عِلَّةٍ لَمْ يُنْقَلْ<sup>٧</sup> إلينا يَجِبُ أَنْ نَكُونَ معذورين<sup>٨</sup>؛ لأنَّ اختلافَ العِلَلِ في زوالِ الحُجَّةِ لا يَمْنَعُ مِن وجوبِ ما ذكرناه مِن زوالِ التكليفِ و حُصولِ العُدْرِ.

و بعدُ، فإنَّ مَنْ خالفهم يُخالِطُهُمْ و يَسْمَعُ مِنْهُمْ<sup>٩</sup> أخبارَهُمْ، فكيفَ يَصِحُّ أَنْ لَا تَقُومَ<sup>١٠</sup> الحُجَّةُ بهذا النَّقْلِ عَلَيْهِمْ؟ و كيفَ يَصِحُّ أَنْ تَقُومَ<sup>١١</sup> الحُجَّةُ بذلكَ على مَنْ يَدْخُلُ في مذهبيهم و يَنْقَطِعُ إلى طائفتهم<sup>١٢</sup> و يَبْلُغَ مَبْلَغَ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «نص على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «من بعد».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «+ في الدين».

٤. في المغني: «نقله».

٥. في «د»: «علمنا».

٦. في المطبوع و الحجري: «إن كان».

٧. في المطبوع و الحجري: «لم تنقل».

٨. في المغني: «إن كانت الحجة بهذه الطريقة تقوم و لا علة لم تنقل إلينا، فنحن معذورون».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «- منهم».

١٠. في «ط، ف» و الحجري: «أن لا يقوم».

١١. في النسخ و الحجري: «أن يقوم». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و المغني.

١٢. في المغني: «إلى طاعتهم».

التكليف من أولادهم، ولا تقوم<sup>١</sup> على مخالفيهم؟  
 ولا فرق بين من تعلّق بذلك في الإمامة، وبين من تعلّق من اليهود  
 بمثله في نقل المعجزات والتّخذي إلى غير ذلك.<sup>٢</sup>  
 يُقال له<sup>٣</sup>: الصحيح في جواب هذا السؤال أن يُقال<sup>٤</sup>: إن الاضطراب حصل في  
 الأصل، ثمّ تغيّر النّقل واختصّ بقوم، فصار طريق العلم به الاستدلال.  
 وإذا أوردت<sup>٥</sup> السؤال على ما رتبته لا على ما قرّرناه، فلا بدّ أن يُقال فيه: فحصل  
 لنا العلم باضطراب<sup>٦</sup> لما خلّونا من اعتقاد بطلان مخبر الخبر، ولم يحصل لكم ذلك  
 لمفازتكم لنا في هذه الصفة.  
 وإنّما أوجبنا هذه الزيادة لأنّه محالّ أن يجبّ العلم الضروريّ للشيعة بنقل  
 أسلافهم ولا يجبّ لمخالفهم مع المخالطة والسماع<sup>٧</sup> وحصول سائر الشرائط.  
 وليس يجبّ أن لا يقع العلم الضروريّ للأخلاف إلا بنقل أسلافهم، دون نقل  
 مخالفهم؛ بل يجبّ أن يقع عند الخبر الذي عند مثله يجبّ العلم؛ سواء كان الناقل  
 مخالفاً أو موافقاً<sup>٨</sup>.  
 فأما العذر: فقد بيّنا ارتفاعه عن مخالفينا؛ لأنّ الخبر وإن لم ينقله أسلافهم

١. هكذا في المغني. وفي النسخ والمطبوع: «ولا يقوم».

٢. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٧ - ١١٨.

٣. في «ص»: «فيقال له».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «الصحيح في هذا السؤال أن يقال لك».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «أردت».

٦. في «د» والمطبوع والحجري: «يحصل لنا العلم بالاضطراب».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و السمع».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «سواء كنّا على خلاف الناقل أو موافقته».

فَقَدْ نَقَلَهُ أَسْلَافُنَا، فَالْحُجَّةُ<sup>١</sup> قَائِمَةٌ بِهِ عَلَى الْكُلِّ، وَلَوْ<sup>٢</sup> لَمْ يَسْبِقِ الْمُخَالِفُونَ إِلَى  
الِاعْتِقَادِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ بِالشُّبْهَةِ أَوْ غَيْرِهَا لَحَصَلَ<sup>٣</sup> لَهُمُ الْعِلْمُ كَحُصُولِهِ لغيرِهِمْ، وَإِذَا  
فَعَلُوا ذَلِكَ فَالتَّكْلِيفُ غَيْرُ سَاقِطٍ عَنْهُمْ؛ لِمَا تَقَدَّمَ<sup>٤</sup>.

فَأَمَّا قَوْلُكَ: «كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ لَا تَقُومَ<sup>٥</sup> الْحُجَّةُ عَلَيْنَا وَتَقُومَ<sup>٦</sup> عَلَى مَنْ يَدْخُلُ<sup>٧</sup> فِي  
مَذْهَبِهِمْ وَيَنْقَطِعُ إِلَى طَائِفَتِهِمْ وَيَبْلُغُ<sup>٨</sup> مَبْلَغَ التَّكْلِيفِ مِنْ أَوْلَادِهِمْ؟».

فَإِنْ أَرَدْتَ بِالْحُجَّةِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ<sup>٩</sup>، فَإِنَّمَا لَمْ يَحْصُلْ لِمُخَالِفِي<sup>١٠</sup> الشَّيْعَةِ عَلَى  
حَدِّ حُصُولِهِ لَهُمْ؛ لِلْوَجْهِ الَّذِي تَقَدَّمَ وَتَكَرَّرَ. عَلَى أَنَّهُ<sup>١١</sup> لَيْسَ كُلُّ<sup>١٢</sup> مَنْ نَشَأَ مِنْ  
أَوْلَادِهِمْ يَحْصُلُ لَهُ هَذَا الْعِلْمُ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا سَبَقَ إِلَى الْإِعْتِقَادِ الَّذِي سَبَقَ إِلَيْهِ الْمُخَالِفُ،  
فَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ الْعِلْمُ وَلِحَقِّ بِالْمُخَالِفِينَ فِي الْجَهْلِ.

وَإِنْ<sup>١٣</sup> أَرَدْتَ بِالْحُجَّةِ مَا يَلْزَمُ مِنَ التَّكْلِيفِ، فَالْحُجَّةُ قَائِمَةٌ عَلَى الْكُلِّ مِنْ غَيْرِ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَالْحُجَّةُ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَلَوْ».

٣. فِي «ص»: «يَحْصُلُ». وَفِي «ط»: «لِيَحْصُلُ».

٤. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

٥. فِي النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ: «لَا يَقُومُ».

٦. فِي «د» وَالْحَجَرِيِّ: «وَيَقُومُ».

٧. فِي «د»: «تَدْخُلُ».

٨. هَكَذَا فِي النُّسخِ وَالْحَجَرِيِّ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «وَتَبْلُغُ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٩. فِي «د»: «الضَّرُورِيَّ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لِمُخَالِفِ».

١١. هَكَذَا فِي «د». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَى أَنْ».

١٢. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «كُلُّ».

١٣. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «فَإِنْ».

اختصاص، و يلزم المخالف الفاقد للعلم من مفارقة ما يمنع<sup>١</sup> منه مثل ما يلزم غيره. فقولك على هذا الوجه: «كيف جاز أن تقوم<sup>٢</sup> الحجة على هؤلاء دون هؤلاء؟» غلط بين.

فأما تعلق اليهود بمثل ما ذكرنا<sup>٣</sup> في نقل المعجزات و التحدي: فغير مشبه لمسألتنا؛ لأننا لا ندعي على اليهود في المعجزات - التي هي سوى القرآن - الإضطرار، وإنما حجتنا عليهم فيها طريقة الاستدلال.

فأما التحدي الذي ثبت<sup>٤</sup> و تعلق<sup>٥</sup> الحجة به: فاليهود لا تنكره<sup>٦</sup> و لا أحد من العقلاء ممن سمع الأخبار، وإنما ينكرون أن يكون النبي<sup>٧</sup> صلى الله عليه و آله تحدى بالقرآن العرب<sup>٨</sup> - على معنى تقريره لهم مشافهة بالعجز عنه - و قصد محافلتهم و مجالستهم للاحتجاج به عليهم<sup>٩</sup>، إلى غير ذلك من التفصيل الذي وردت بأكثره الروايات و<sup>١٠</sup> الأخبار. و هذا مما يمكن أن يكونوا غير مضطرين إليه، و خلافهم فيه غير مؤثر؛ لأنه ثبت<sup>١١</sup> بالدليل، و لو لم يكن إلى إثباته بالدليل

١. في «ج، ص، ط، ف»: «ما منع».

٢. في النسخ و الحجري: «أن يقوم». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و المغني.

٣. في «ط»: «ما ذكرناه».

٤. في «ج، ص»: «بيته».

٥. هكذا في «ج». و في سائر النسخ و المطبوع: «و تعلق».

٦. في «د»: «لا ينكره».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «النبي».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «للرب».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «عليهم به» بدل «به عليهم».

١٠. في «د»: «الروايات و».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «يثبت».

على التفصيل سَبِيلَ لَكَانَ ما هو معلومٌ ضرورةً لكلِّ أحدٍ - مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وآلِهِ<sup>١</sup> جَعَلَ الْقُرْآنَ عِلْمًا عَلَى نُبُوَّتِهِ، وَحُجَّةً فِي صِدْقِهِ<sup>٢</sup>، وَوَارِدًا عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ  
الْمَلَائِكَةِ رُسُلِ رَبِّهِ تَعَالَى - كَافِيًا فِي الْحُجَّةِ. وَمَنْ دَفَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ  
عُرِفَتْ صَوْرَتُهُ، وَظَهَرَتْ مُكَابَرَتُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي<sup>٣</sup> الْمُتَكَلِّمِينَ مَنْ اسْتَعْمَلَ مَعَهُمْ فِي  
الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ التَّحْدِي بِالْقُرْآنِ عِنْدَ هَذِهِ الْمُدَافَعَةِ ضَرْبًا مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ هُوَ  
مَذْكُورٌ فِي الْكُتُبِ.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٢. في «ص»: «تصديقه».

٣. في المطبوع والحجري: «من».



## [الكلام في النصّ على إمامة أبي بكر]

قال صاحبُ الكتاب:

على أنّ في شيوخنا من عارضهم في ذلك بإمامة أبي بكرٍ و قال<sup>١</sup>:  
جَوَّزُوا صَحَّةَ مَا قَالَتْهُ الْبَكْرِيَّةُ مِنَ النَّصِّ الْقَاطِعِ فِيهَا، وَإِنْ كُنْتُمْ لَا  
تَعْلَمُونَ<sup>٢</sup> لِبَعْضِ هَذِهِ الْوُجُوهِ.

و متى قالوا في هذه الطائفة<sup>٣</sup> أنّها طائفة<sup>٤</sup> قليلة [فلا يجوز ذلك فيها]<sup>٥</sup>،  
قِيلَ لَهُمْ فِي طَائِفَتِهِمْ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ شُيُوخَنَا<sup>٦</sup> ادَّعَوْا - بَلْ بَيَّنَّا - أَنَّ مَنْ  
ادَّعَى النَّصَّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ<sup>٧</sup> عَدَدُهُمْ عَدَدٌ<sup>٨</sup> قَلِيلٌ، وَإِنَّمَا تَجَاسَرَ  
عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الرَّوَنْدِي<sup>٩</sup> وَأَبُو عَيْسَى الْوَرَّاقُ<sup>١٠</sup>، وَقَبْلَهُمْ هِشَامُ بْنُ

١. في «ص»: «و قالوا».

٢. أي البكرية.

٣. في «ج، د، ص، ط، ف»: «طائفة».

٤. في «ج، د، ص، ط، ف»: «طائفة».

٥. ما بين المعقوفين من المغني.

٦. في «ج، د، ص، ط، ف»: «شيوخهم».

٧. أي الوجه الجلي، فإن هذا الإشكال موجّه إلى النصّ الجلي. (راجع: الذخيرة، ص ٤٦٤).

٨. في «ج، د، ص، ط، ف»: «عدد».

٩. هو أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، وقد تقدّم ذكره في المجلد الأول.

١٠. هو أبو عيسى محمد بن هارون الوراق، من متكلمي الإمامية، له كتب، و توفي سنة ٢٤٧هـ.

و قد تقدّم ذكره في المجلد الأول.

الحَكَم<sup>١</sup> - عَلَى اخْتِلَافِ الرَوَايَةِ عَنْهُ فِيهِ -<sup>٢</sup>؛ فَمَنْ<sup>٣</sup> يَدَّعِي<sup>٤</sup> النَّصَّ مِنْ طَائِفَتِهِمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ دُونَ مَنْ يَدَّعِي النَّصَّ مِنَ الْبَكْرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ. وَلَا يُمَكِّنُهُمُ الْفَصْلُ بَيْنَ طَرِيقَتِهِمْ وَطَرِيقَةِ الْبَكْرِيَّةِ؛ لِأَنَّ<sup>٥</sup> لِسَلَفِهِمْ خَلْفًا كَثِيرًا<sup>٦</sup> وَطَائِفَةً عَظِيمَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حَالُ الْبَكْرِيَّةِ. لِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا تَقَعُ<sup>٧</sup> عَلَى أَصْلِ النُّقْلِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ بِمَنْ<sup>٨</sup> تَقَدَّمَ دُونَ مَنْ تَأَخَّرَ، فَكَثُرَتْهُمْ كَقَلَّتِهِمْ فِي ذَلِكَ.<sup>٩</sup>

[الوجه الدالّ على فساد النص على أبي بكر]

يَقَالُ لَهُ: <sup>١٠</sup>الذي يدُلُّ على فساد النص على أبي بكر - وبُعْدِ الْمُعَارَضَةِ لِمُدَّعِيهِ - وَجْهٌ:

[الوجه الأول]

مِنْهَا: أَنَا نَجِدُ هَذَا الْمَذْهَبَ حَاصِلًا فِي جَمَاعَةٍ لَا تَثْبُتُ بِمِثْلِهِمْ <sup>١١</sup>الْحُجَّةُ وَلَا

١. هو أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني، من أجلة تلامذة الإمام الصادق عليه السلام، وقد تقدّم ذكره في المجلد الأول.

٢. الضمير في «عنه» لهشام، وفي «فيه» للنص. ٣. في المغني: «مَنْ».

٤. هكذا في «د، ط» والمغني. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فمن أين يدعي».

٥. هكذا في النسخ والمغني، وفي المطبوع والحجري: «بأن».

٦. في المغني: «لأن سلفهم خلق كثير».

٧. في «ج، ص، ط، ف» والحجري: «يقع».

٨. هكذا في «ج، ص، ط». وفي المغني: «مَنْ». وفي سائر النسخ والمطبوع: «لَمَنْ».

٩. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٨. وفيه: «دون من تأخر منهم، فليس بينهما فرق في ذلك».

١٠. في «ص»: «يقال له».

١١. هكذا في التلخيص. وفي المطبوع: «لا تثبت بهم». وفي النسخ والحجري: «لا يثبت بمثلهم».

يَنْقَطِعُ الْعُدْرُ، وَإِنَّمَا حَكَى الْمُتَكَلِّمُونَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ فِي جُمْلَةِ الْمَقَالَاتِ، وَأَضَافُوهَا فِي الْأَصْلِ إِلَى جَمَاعَةٍ قَلِيلَةٍ الْعَدَدِ، مَعْلُومٍ حَدُوثُهَا وَكَيْفِيَّةُ ابْتِدَاعِهَا لِمَقَالَتِهَا، كَمَا حَكَوا فِي جُمْلَةِ الْمَقَالَاتِ قَوْلَ الشُّذَّاذِ وَالْأَغْفَالِ<sup>١</sup> مِنْ ذَوِي النَّحْلِ الْمُبْتَدِعَةِ، وَالْمَقَالَاتِ الْمَعْلُومِ سَبْقُ الْإِجْمَاعِ إِلَى خِلَافِهَا.

ثُمَّ إِنَّا لَا نَجِدُ فِي وَقْتِنَا هَذَا مِمَّنْ لَقِينَاهُ أَوْ أَخْبَرَنَا<sup>٢</sup> عَنْهُ مِنْهُمْ إِلَّا الْوَاحِدَ وَالِاثْنَيْنِ، وَلَعَلَّ أَحَدَنَا يَمْضِي عَلَيْهِ عُمْرُهُ كُلُّهُ<sup>٣</sup> لَا يَعْرِفُ فِيهِ بَكْرِيًّا بَعَيْنَهُ. وَلَوْ كَانَ إِلَى إِحْصَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذِهِ الْمَقَالَةِ - فِي الْعِرَاقِ كُلِّهِ، وَمَا وَالَاهُ وَجَاوَزَهُ مِنَ الْبُلْدَانِ - سَبِيلٌ لَمَا بَلَغَ عَدَّتُهُمْ خَمْسِينَ إِنْسَانًا، وَلَيْسَ يُمَكِّنُ فِيمَا كَانَ طَرِيقُهُ الْوُجُودَ إِلَّا الْإِشَارَةُ وَالتَّنْبِيهُ<sup>٤</sup>.

فَالْإِعْتِرَاضُ بِمَنْ وَصَفْنَا حَالَهُ، وَادِّعَاءُ مُسَاوَاتِهِ لِلشَّيْعَةِ - مَعَ تَفَرُّقِهَا فِي الْبِلَادِ، وَهَاسِتَارِهَا فِي الْأَفَاقِ؛ فَإِنَّهُ<sup>٥</sup> لَا يَخْلُو كُلُّ بَلَدٍ<sup>٦</sup>، بَلْ كُلُّ قَرْيَةٍ<sup>٧</sup>، بَلْ كُلُّ مَحَلَّةٍ، مِنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْهُمْ. هَذَا: إِلَى مَا نَعْلَمُهُ<sup>٨</sup> مِنْ غَلَبَتِهِمْ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ كُؤُرِ<sup>٩</sup> الْبِلَادِ؛ حَتَّى إِنْ مُخَالَفَهُمْ<sup>١٠</sup> فِي تِلْكَ الْمَوَاطِنِ يَكُونُ<sup>١١</sup> شَاذًا مَغْمُورًا،

١. الأغفال: ذوو الغفلة.

٢. في «د»: «ممن لقينا أو أخذنا».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «كله».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «والتبيين».

٥. هكذا في «د» والحجري. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مع».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «والتلخيص: «وأنه».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «من أحد منهم».

٨. في المطبوع والحجري: - «بل كل قرية».

٩. في «ج، ط»: «ما نعلمهم».

١٠. «كؤور» جمع «كؤرة»: المدينة والصُّقْع. الصحاح، ج ٢، ص ٨١٠ (كور).

١١. في «د، ص» والحجري: «مخالفيهم».

١٢. في الحجري: «يكونون».

و إلى<sup>١</sup> ما نَعَلَّمُهُ<sup>٢</sup> من كَثْرَةِ الْعُلَمَاءِ فِيهِمْ<sup>٣</sup> و المتكَلِّمِينَ و الفُقَهَاءِ و الرُّوَاةِ، و مَنْ صَنَّفَ الْكُتُبَ، و لَقِيَ الرَّجَالَ، و نَاطَرَ الْخُصُومَ، و اسْتَفْتَى فِي الْأَحْكَامِ - فِي نِهَائِهِ الْبُعْدِ، و الْمُعَوَّلَ عَلَيْهِ عَلَى<sup>٤</sup> غَايَةِ الظُّلْمِ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ تُضَعَّفُوا هَذِهِ الْمَقَالَةَ، و أَصْحَابُ الْحَدِيثِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ دَاخِلُونَ فِيهَا؟!

لأنَّ هَذَا الْقَوْلَ غَفْلَةٌ مِنْ قَائِلِهِ، و تَكْثِيرُهُ فِي الْمَذْهَبِ بِمَنْ<sup>٦</sup> هُوَ خَارِجٌ عَنْ جُمْلَتِهِ؛ لأنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ كُلَّهُمْ يُنْكِرُونَ النَّصَّ عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٧</sup>، وَ يُشْتَبِهُونَ إِمَامَةَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ وَ إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ<sup>٨</sup>، وَ لَيْسَ يَذْهَبُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ إِلَى النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مَنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ<sup>٩</sup>، وَ إِنَّمَا يَذْهَبُ إِلَى النَّصِّ مِنْ حَيْثُ ارْتَضَاهُ مَذْهَباً يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنْ<sup>١٠</sup> جُمْلَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَ يَلْحَقُ<sup>١١</sup> بِأَهْلِ الْمَقَالَةِ<sup>١٢</sup> الْمَخْصُوصَةِ الَّتِي أَخْبَرْنَا عَنْ

١١٠/٢

١. في «د، ط» و المطبوع: «إلى» بدون الواو.

٢. في «ج، ص»: «ما نعلم».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «منهم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «و تكثر».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «المذاهب لمن» بدل «المذهب بمن».

٧. في «ج، د، ص، ط، ف»: «عليه السلام». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و الحجري و التلخيص.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «و الإجماع» بدل «و إجماع المسلمين».

٩. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «صاحب الحديث».

١٠. في المطبوع و الحجري: «عن».

١١. في «ج، ص، ف»: «و لحق». و في التلخيص: «و لحقوا».

١٢. أي مقالة البكرية.

شُدُوذِهَا وَ قَلَّةِ عَدَدِهَا<sup>١</sup>؛ فَالتَّكْثِيرُ<sup>٢</sup> بِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ<sup>٣</sup> لَا وَجْهَ لَهُ.

### [الوجه الثاني]

و منها: أنَّ الذي ترويه<sup>٤</sup> هذه الفرقة و تَحْتَجُّ به للنصّ على أبي بكرٍ ليس في صريحه و لا فحواه<sup>٥</sup> نصّ على إمامته؛ هذا.

على أنَّ طريقه كُلُّه الآحادُ. و لو سلّمَ لِرَاوِيهِ<sup>٦</sup> و لم يُنَازَع في صحّته، كما أمكنَ المعتمدُ عَلَيْهِ أن يُبَيَّنَ فيه وَجْهًا للنصّ بالإمامة<sup>٧</sup>؛ و ذلك مِثْلُ تَعَلُّقِهِم بِالصَّلَاةِ و تَقْدِيمِهِ فِيهَا، و بما يَرَوُونَ مِنْ قَوْلِهِ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرُ»<sup>٨</sup>.

١. أي: و قَلَّةِ عَدَدِ الْقَائِلِينَ بِهَا.

٢. في التلخيص: «فالتكثير».

٣. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «بأهل الحديث».

٤. في «ص، ط، ف»: «يروي».

٥. في «ط» و الحجري: «و لا في فحواه».

٦. في «د»: «الرواية» بدل «لراويه».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «في الإمامة» بدل «بالإمامة». و لم ترد كلمة «لنصّ» في «ج، ص».

٨. المعجم الأوسط، ج ٤، ص ١٤٠، ح ٣٨١٦؛ مسند الحميدي، ج ١، ص ٢١٤، ح ٤٤٩؛

مسند الشاميين، ج ٢، ص ٥٧، ح ٩١٣؛ حلية الأولياء، ج ٩، ص ١٠٩؛ تاريخ مدينة دمشق،

ج ٤١، ص ٤٢٢، الرقم ٤٨٨٣؛ و ج ٤٤، ص ٢٢٧، الرقم ٥٢٠٦؛ تاريخ الخلفاء، ص ٢٢.

و حديث الاقتداء لم يصحّحه العلماء من السّنة و الشيعة؛ قال ابن حزم في الفصل في الملل

و الأهواء و النحل (ج ٤، ص ١٠٨): «لو أنّنا نستجيز التدليس و الأمر الذي لو ظفر به خصومنا

طاروا به فرحاً أو أبلسوا أسفاً لاحتججنا بما روي: «اقتدوا باللذين بعدي أبي بكر و عمر».

و لكنّه لم يصحّ و يعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصحّ». و قال الذهبي في ميزان الاعتدال

(ج ١، ص ١٠٥) في أحمد بن صليح عن ذي النون المصري عن مالك عن نافع عن ابن

عمر بحديث «اقتدوا...»؛ «و هذا غلط، و أحمد لا يعتمد عليه». و رواه في (ج ٣، ص ٦١٠)

من طريق محمّد بن عبد الله بن عمر بن القاسم عن مالك عن نافع عن ابن عمر، و قال:

و «إِنَّ الْخِلَافَةَ بَعْدِي ثَلَاثُونَ»<sup>١</sup>. وقد ذَكَرَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَبُطْلَانُ دَلَالَتِهَا عَلَى نَصِّ بِإِمَامَةٍ.

١١١/٢

فَشَتَّانَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ وَقَوْلِ الشَّيْعَةِ؛ لِأَنَّ الشَّيْعَةَ تَدَّعِي نَصًّا<sup>٢</sup> صَرِيحًا لَا مَجَالَ لِلتَّأْوِيلِ عَلَيْهِ، وَمَا تَدَّعِيهِ مِنَ النُّصُوصِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تَدْخُلَ الشُّبْهَةُ<sup>٣</sup> فِي تَأْوِيلِهَا؛ قَدْ هَبَّوْا كَيْفِيَّةَ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّصِّ، وَبُطْلَانُ مَا قَدَحَ بِهِ خُصُومُهُمْ فِيهَا؛ وَسَنَذَكُرُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهِ. وَكُلُّ هَذَا غَيْرُ مُوجُودٍ فِي الْبَكْرِيَّةِ<sup>٤</sup>.

«العمري - يعني محمد بن عبد الله المذكور - يحدث عن مالك بالأباطيل». وقال في (ج ١، ص ١٤٢) في ترجمة أحمد بن محمد بن غالب الباهلي: «ومن مصائبه: حدثنا محمد بن عبد الله العمري عن مالك عن نافع عن ابن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اقتدوا... الحديث» فهذا ملصق بذلك، وقال أبو بكر النقاش: وهو واه». ومثله في ميزان الاعتدال، ج ١، ص ١٨٨.

١. صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٢، ذيل حديث ١٨٢١؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٨٩، ح ١٣٦، و ج ٧، ص ٨٣، ح ٦٤٤٣. وهذا الخبر يردّه الواقع؛ لأنه لو صحَّ أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله قاله فاللزام أَنَّ الثلاثين سنة لا تزيد ولا تنقص حتّى يكون هذا الخبر كسائر الأخبار المعدودة من أعلام النبوة؛ لأنَّ سَنِي الْخِلَافَةِ مِنْ يَوْمِ بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى اسْتِشْهَادِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِينَ سَنَةً شَهْرًا، وَإِذَا ضُمَّتْ إِلَيْهَا أَيَّامُ الْإِمَامِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَ الصَّلْحِ فَإِنَّهَا تَكُونُ أَزِيدُ، وَوُجُودُ الزِّيَادَةِ كَوُجُودِ النِّقْصَانِ فِي إِخْرَاجِ الْخَبَرِ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَدَقًا. مِضَافًا إِلَى أَنَّهُ يَخَالِفُ الْخَبَرَ الصَّحِيحَ الْمُرَوِّى فِي الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا فِي حَصْرِ الْخِلَافَةِ فِي اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ هَذَا الْخَبَرَ مُرَوِّى عَنْ سَفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَإِنَّهُ مُوقُوفٌ عَلَيْهِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ حُجَّةً.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «النص».

٣. في المطبوع والحجري: «شبهة».

٤. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن تدخل الشبهة فيها وفي تأويلها».

٥. في التلخيص: «فقد».

٦. أي فيما تدعيه من النص.

## [الوجه الثالث]

ومنها: ظهور أقوالٍ و أفعالٍ - مِمَّنْ ادَّعَوْا النصَّ عليه<sup>١</sup> و من غيره - يُنافي النصَّ و يُبطلُ<sup>٢</sup> قولٌ مُدَّعيه؛ مثلاً احتجاج أبي بكرٍ على الأنصارِ لَمَّا نازَعَتْ في الأمرِ و رامت جَرَّهُ إليها، بقوله عليه السلام<sup>٣</sup>: «الأئمةُ مِن قُرَيْشٍ» و عدوله عن ذكرِ النصِّ، و قد عَلِمنا أنَّ النصَّ عليه<sup>٤</sup> لو كانَ حَقًّا - كما تدَّعيه البكريةُ - لَمَّا جازَ من أبي بكرٍ مع فِطْنَتِهِ و معرفتِهِ بمَوَاقِعِ الحُجَّةِ أن لا يَحْتَجَّ به، و يُذَكِّرُ الأنصارَ سَماعَهُ إن كانوا سَهَوَا عنه أو نَسَوْهُ<sup>٥</sup> أو أَظْهَرُوا تَناسِيَهُ، أو يُفِيدَهُمْ<sup>٦</sup> إِيَّاه إن كانوا لَمْ يَسْمَعُوا به - و إن كانَ ذلكَ بَعِيداً - كما أفادَهُمْ حَصَرَ «الأئمةُ مِن قُرَيْشٍ» و هُم لَمْ يَسْمَعُوهُ<sup>٧</sup> إلا مِن جَهِتِهِ<sup>٨</sup>، فَيَقْبَلُهُ مَن يَقْبَلُهُ<sup>٩</sup> مِنْهُمْ حُسْنَ ظَنٍّ به.

و نحنُ نَعْلَمُ أنَّ الاحتجاجَ بالنصِّ في ذلكَ المَقامِ أولَى و أحرى<sup>١١</sup>؛ لأنَّ الاحتجاجَ به يَتَضَمَّنُ<sup>١٢</sup> حَظْرَ ما رامتَ الأنصارُ في الحالِ؛ لأنَّ المنصوصَ عليه إذا<sup>١٣</sup>

١. في المطبوع: «ظهور أفعال و أقوال من ادَّعى النصَّ عليه».

٢. في المطبوع: «تنافي النصّ و تبطل».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «عليه السلام». و في التلخيص: «صلى الله عليه و آله».

٤. في «ج، ص، ط، ف» و «الحجري»: - «عليه».

٥. في «ص»: «أن لو كانوا».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «و أنسوه». و في التلخيص: «و نسوه».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «و يفيدهم».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «و هم لا يسمعون». و في التلخيص: «و لا يسمعون».

٩. الضمير في «جهته» لأبي بكر.

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «فيقبله من يتقبله».

١١. في «ط، ف»: «و أجدى».

١٢. في «ج، ص»: «تضمّن».

١٣. في المطبوع: «إن».

كَانَ أبا بَكْرٍ لَمْ يَعْزُزْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْصَارِ<sup>١</sup> فِي تِلْكَ الْحَالِ الْإِمَامَةُ<sup>٢</sup>، وَ يَتَضَمَّنُ أَيْضاً تَخْصِيصَ الْإِمَامَةِ فَيَمُنُ<sup>٣</sup> خَصَّهُ الرَّسُولُ بِهَا.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ الْحُجَّةَ بِالْخَبَرِ الَّذِي احْتَجَّ بِهِ أَبُو بَكْرٍ أَثْبَتَ؛ مِنْ جِهَةِ أَنْ فِيهِ إِخْرَاجاً لِكُلِّ مَنْ عَدَا قُرَيْشاً مِنَ الْإِمَامَةِ، وَ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي ذِكْرِ النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ.

لأنَّه وإن كان كذلك، ففي الاحتجاج بغير النص<sup>٤</sup> إخلال بتعيين<sup>٥</sup> موضع الإمامة الذي عيّنه الرسول<sup>٦</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٧</sup>، وَ أَوْجَبَ عَلَى مَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِاسْتِحْقَاقِهِ<sup>٨</sup> الْقِيَامَ بِهِ وَ الذَّبَّ عَنْهُ؛ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَجِبَ ادِّعَاؤُهُ وَ إِمْرَاؤُهُ عَلَى سَمْعِ الْحَاضِرِينَ. وَ إِذَا<sup>٩</sup> لَمْ يَسْغِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِالْخَبَرِ الَّذِي رَوَاهُ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنَ الْإِخْلَالِ، وَ لَمْ يَسْغِ أَيْضاً الْاِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ النَّصِّ لِمَا ذَكَرُوهُ وَ سَلَّمْنَاهُ تَبَرُّعاً، فَالْوَاجِبُ أَنْ يَجْمَعَ<sup>١١</sup> بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِي الْاِحْتِجَاجِ؛ لِيَكُونَ أَخْذاً<sup>١٢</sup> لِلْحُجَّةِ بِأَطْرَافِهَا، وَ مُزِيلاً لِلشُّبْهَةِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَيْهِ.

١. في «ج، ص»: «من الأخبار».

٢. في التلخيص: «دعوى الإمامة».

٣. في التلخيص: «بمن».

٤. في «ج، ص»: «بغيره».

٥. في «د، ص»: «بتعيين».

٦. في المطبوع و الحجري: «رسول الله».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٨. في «د، ف» و المطبوع و الحجري: «باستحقاق».

٩. في المطبوع: «وإن».

١٠. هكذا في «ج، ص، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و».

١١. في «د» و المطبوع و الحجري: «الجمع» بدل «أن يجمع».

١٢. في التلخيص: «أخذاً».



[علة عدم احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بالنص]

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: مِثْلُ هَذَا لَا زَمَ لَكُمْ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 مَعَ أَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ لَمْ يَحْضُرِ السَّقِيفَةَ، وَلَا احْتَجَّ بِالنَّصِّ عَلَيْهِ عَلَى مَنْ  
 رَامَ دَفْعَهُ عَنْهُ<sup>١</sup> فِي ذَلِكَ الْمَوْطِنِ<sup>٢</sup>، وَلَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَوَاطِنِ كَالشُّورَى وَغَيْرِهَا.  
 لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ قَوْلِنَا وَقَوْلِهِمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ظَاهِرٌ<sup>٣</sup> وَاضِحٌ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّ  
 أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلًا لَمْ يَحْضُرِ السَّقِيفَةَ، وَلَا اجْتَمَعَ مَعَ الْقَوْمِ، وَلَا جَرَى  
 بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ فِي الْإِمَامَةِ خِصَامٌ وَلَا حِجَاجٌ<sup>٤</sup>، وَأَبُو بَكْرٍ حَضَرَ وَخَاصَمَ وَنَازَعَ  
 وَاحْتَجَّ وَاسْتَشْهَدَ.

و عُدُّرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِذَا قِيلَ: فَمَا بَالُهُ لَمْ يَحْضُرْهُ وَ يُحَاجَّ<sup>٥</sup> الْقَوْمَ  
 وَ يُنَازِعُهُمْ<sup>٦</sup>؟ - ظَاهِرٌ لَانْحَاقٍ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَأَى مِنْ إِقْدَامِ الْقَوْمِ عَلَى الْأَمْرِ  
 وَاطْرَاحِهِمْ لِلْعَهْدِ<sup>٨</sup> فِيهِ وَ عَزَمِهِمْ عَلَى الْاسْتِبْدَادِ بِهِ - مَعَ الْبِدَارِ مِنْهُمْ إِلَيْهِ وَ الْإِنْتِهَازِ<sup>٩</sup>  
 لَهُ - مَا آيَسَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْحُجَّةِ، وَ قَوَّى فِي نَفْسِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup>

١١٣/٢

١. في المطبوع والحجري والتلخيص: - «عنه».

٢. في «د»: «المواطن».

٣. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: - «ظاهر».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «حجاج ولا خصام».

٥. في «ج، ص»: «إذا قيل له: لِمَ لَمْ يَحْضُرْهُ».

٦. في «ج، ف»: «و تحاج».

٧. في «ج، ص، ف»: «و تنازعهم».

٨. في التلخيص: - «لأنح».

٩. في «ج، ص» وحاشية «ف»: «للعمل». وفي «ط»: «العمل».

١٠. في «د»: «والإنتهاز».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

مَا تَعْقِبُهُ<sup>١</sup> الْمُحَاجَّةُ لَهُمْ مِنَ الضَّرَرِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا.

هذا، إِلَى مَا كَانَ مُتَشَاغِلًا بِهِ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَفْرُغْ مِنْ بَعْضِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ تَجْهِيزِهِ وَنَقْلِهِ إِلَى حُفْرَتِهِ حَتَّى انْتَصَلَ بِهِ تَمَامُ الْأَمْرِ، وَوُقُوعُ الْعَقْدِ، وَانْتِظَامُ أَمْرِ<sup>٢</sup> الْبَيْعَةِ.

وَلَيْسَ هَذَا وَلَا بَعْضُهُ فِي أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْغَلْهُ عَنِ الْحُضُورِ وَالمَنَازَعَةِ شَاغِلٌ، وَلَا حَالٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاِحْتِجَاجِ حَائِلٌ، وَلَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوْمِ تَقِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي حَيِّزِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ لَهُمُ الْقِدَمُ<sup>٣</sup> وَالتَّقْدُمُ وَفِيهِمُ الْأَعْلَامُ، ثُمَّ انْحَازَهُ إِلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ، فَكُلُّ<sup>٤</sup> أَسْبَابِ الْخَوْفِ وَالاِحْتِشَامِ<sup>٥</sup> عَنْهُ زَائِلَةٌ؛ لَا سِيَّمَا وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مُخَالِفِينَ: أَنَّ الْقَوْمَ الْحَاضِرِينَ بِالسَّقِيفَةِ<sup>٦</sup> إِنَّمَا حَضَرُوا لِلْبَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ وَالكَشْفِ عَمَّنْ يَسْتَحِقُّ الْإِمَامَةَ<sup>٧</sup> لِيَعْقِدُوهَا لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ حُضُورُهُمْ لِمَا تَدَّعِيهِ<sup>٨</sup> الشَّيْعَةُ مِنَ إِزَالَةِ الْأَمْرِ عَنْ مُسْتَحِقِّهِ<sup>٩</sup>، وَالْعُدُولِ بِهِ عَنْ وَجْهِهِ.

١. فِي «د» وَالحَجَرِي: «مَا يَعْقِبُهُ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَمْر».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الَّذِينَ كَانَتْ لَهُمُ الْقَدَمَةُ». وَفِي الْحَجَرِي: «الْقَدِيمَةُ» بِدَلِّ «الْقَدَم».

٤. فِي «د» وَالتَّلْخِص: «- الْقَدَمُ وَ».

٥. فِي «ج، ص»: «الْجَأ».

٦. فِي «د» وَالمَطْبُوع وَالحَجَرِي: «وَكُلُّ».

٧. الْجَشْمَةُ: الْاِنْقِبَاضُ مِنْ أَخِيكَ فِي الْمَطْعَمِ وَطَلَبِ الْحَاجَةِ، اسْمٌ مِنَ الْاِحْتِشَامِ؛ يُقَالُ: احْتَشَمْتُ وَاحْتَشَمْتُ مِنْهُ: إِذَا انْقَبَضَ مِنْهُ وَاسْتَحْيَا. الْمَغْرِب، ج ١، ص ٢٠٤ (حَشَم).

٨. فِي «ج، ص، ط، ف» وَالتَّلْخِص: «لِلْسَقِيفَةِ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْأَمْر».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف» وَالتَّلْخِص: «يَدَّعِيهِ».

١١. فِي الْمَطْبُوع وَالحَجَرِي: «مُسْتَحِقِّهِ».

فأَيُّ عَذْرٍ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ مَنْ<sup>٢</sup> حاله - في الإنصافِ و طلبِ الحقِّ - هذه<sup>٣</sup> بعهدِ الرسولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٤</sup> وَ نَصَّه عليه؟! وَ هذا أَوْضَحُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى زِيَادَةٍ فِي كَشْفِهِ. فَأَمَّا الْمَانِعُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْإِحْتِجَاجِ بِالنَّصِّ فِي الشُّرُوعِ فَهُوَ الْمَانِعُ الْأَوَّلُ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ<sup>٥</sup> فِي تِلْكَ الْحَالِ قَدْ أَزْدَادَ شِدَّةً وَ اسْتِحْكَامًا؛ لِأَنَّ مَنْ حَضَرَ الشُّرُوعَ مِنَ الْقَوْمِ<sup>٦</sup> كَانَ مُعْتَقِدًا لِإِمَامَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَ بُطْلَانِ النَّصِّ عَلَى غَيْرِهِمَا، وَ أَنَّ حُضُورَهُمْ إِنَّمَا كَانَ لِلْعَقْدِ<sup>٧</sup> مِنْ جِهَةِ الْإِخْتِيَارِ؛ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُحْتَجَّ عَلَى مِثْلِ هَؤُلَاءِ بِالنَّصِّ الَّذِي لَا شُبْهَةَ فِي<sup>٨</sup> أَنَّ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ تَظْلِيمٌ لِلْمُتَقَدِّمِينَ، وَ تَضْلِيلٌ لِكُلِّ مَنْ دَانَ بِإِمَامَتِهِمَا<sup>٩</sup> وَ امْتَثَلَ حَدُودَهُمَا. وَ لَيْسَ بِنَا حَاجَةً إِلَى ذِكْرِ مَا كَانَ عَلَيْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ لظهوره.

[أقوال للشيخين دالة على بطلان النص على أبي بكر]

وَمَا يَذَلُّ مِنْ أَقْوَالِهِ<sup>١٠</sup> عَلَى بُطْلَانِ النَّصِّ عَلَيْهِ:

[١.] قَوْلُهُ مُشِيرًا إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ وَ عُمَرَ فِي يَوْمِ السَّقِيفَةِ: «بَايَعُوا أَيُّ الرَّجُلَيْنِ<sup>١١</sup>

شَتْمٌ»<sup>١٢</sup>.

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَأَيُّ».

٢. فِي حَاشِيَةِ الْحَجَرِيِّ: - «مَنْ».

٣. فِي «ج»: «هَذَا».

٤. فِي «ج، ص، ط»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِيُّ: - «كَانَ».

٦. فِي «ص»: - «مِنَ الْقَوْمِ».

٧. فِي «د»: «إِنَّمَا هُوَ الْعَقْدُ» وَ فِي التَّلْخِصِ: «إِنَّمَا هُوَ لِلْعَقْدِ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِيهِ».

٩. كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «بِإِقَامَتِهِمَا».

١٠. أَيُّ أَبُو بَكْرٍ.

١١. فِي «د»: «أَيُّ الرَّجُلِ».

١٢. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٣، ص ١٣٤١، ح ٣٤٦٧، وَ ج ٦، ص ٢٥٠٣، ح ٦٤٤٢؛ الْمَصْنُفُ لِعَبْدِ

الرِّزَّاقِ، ج ٥، ص ٤٣٩، ح ٩٧٥٨؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٣، ص ٢٠٩، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

و لَيْسَ هَذَا قَوْلَ مَنْ لَزِمَهُ فَرْضُ الْإِمَامَةِ وَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَرَضَ  
بِهَذَا الْقَوْلِ عَقْدَ رَسُولِ اللَّهِ<sup>١</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِلْحَلِّ وَ أَمْرَهُ لِلرَّدِّ. وَ لَيْسَ يَجُوزُ  
هَذَا عِنْدَ مُخَالَفَتِنَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ جُمْلَةً، وَ لَا عِنْدَنَا فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ وَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ.

[٢]. وَ قَوْلُهُ فِي خِلَافَتِهِ<sup>٢</sup> لَجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ<sup>٣</sup>: «أَقِيلُونِي، أَقِيلُونِي<sup>٤</sup>». وَ لَيْسَ  
يَجُوزُ أَنْ يَسْتَقِيلَ الْأَمْرَ مَنْ لَمْ يَعْقِدْهُ<sup>٥</sup> لَهُ وَ لَا تَوَلَّاهُ مِنْ جِهَتِهِ.

[٣]. وَ قَوْلُهُ عِنْدَ وَفَاتِهِ: «وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَ آلِهِ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ فِيمَنْ هُوَ؟ فَكُنَّا لَا تُنَازِعُهُ أَهْلَهُ»<sup>٦</sup>. وَ هَذَا قَوْلٌ صَرِيحٌ فِي  
إِبْطَالِ النَّصِّ عَلَيْهِ.

وَ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى ذَلِكَ:

[١]. قَوْلُ عُمَرَ: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً<sup>٧</sup> وَ قَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ شَرَّهَا، فَمَنْ عَادَ

١١٥/٢

إِلَى مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ»<sup>٨</sup>.....

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «الرَّسُول» بِدَل «رَسُولُ اللَّهِ».

٢. فِي «د» وَ التَّلْخِص: - «فِي خِلَافَتِهِ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «النَّاس».

٤. فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: - «أَقِيلُونِي» الثَّانِيَةِ.

٥. الْمَعْجَمُ الْأَوْسَط، ج ٨، ص ٢٦٧، ح ٨٥٩٧؛ كَنْزُ الْعَمَالِ، ج ٥، ص ٦٣١، ح ١٤١١٢؛ الْإِمَامَةُ  
وَ السِّيَاسَةُ، ج ١، ص ٣١؛ تَذَكُّرَةُ الْخَوَاصِّ، ص ٦٥، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي وَ التَّلْخِص: «لَمْ يَعْقِدْهُ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَنْتَنِي».

٨. الْإِمَامَةُ وَ السِّيَاسَةُ، ج ١، ص ٣٧؛ تَارِيخُ الْيَعْقُوبِيِّ، ج ٢، ص ١٣٧؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٣، ص ٤٣١؛  
مَرْوَجُ الذَّهَبِ، ج ٢، ص ٣٠٢، مَعَ اخْتِلَافٍ.

٩. فِي «ص»: «فِتْنَةٌ».

١٠. صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ٨، ص ٢٥، بَابُ رَجْمِ الْحَبْلِيِّ مِنَ الزُّنَا؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٥٥؛ تَارِيخُ

و لَيْسَ يَصِحُّ أَنْ يَوْصَفَ مَا عَقَدَهُ<sup>٢</sup> الرُّسُولُ وَ عَهْدَ فِيهِ بِأَنَّهُ فَلْتَةٌ<sup>٣</sup>.

[٢.] و قولُ عُمَرُ أَيْضاً لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ: «إِنْ أُسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي» يَعْنِي أَبُو بَكْرٍ «و إِنْ أَتْرُكُ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي»<sup>٤</sup> يَعْنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

و مِثْلُ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَهُ عُمَرُ وَ هُوَ يَعْلَمُ بِحَالِ النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَ لَوْ قَالَهُ بِحَضْرَةِ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا جَازَ أَنْ يُمَسِّكُوا عَنْ رَدِّهِ لَوْ كَانَ النَّصُّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ حَقًّا<sup>٥</sup>.

[٣.] و قوله لأبي عُبَيْدَةَ: «أُمِدُّ يَدَكَ أَبِيْعَكَ» حَتَّى قَالَ لَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ: «مَا لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَةً<sup>٧</sup> غَيْرُهَا»<sup>٨</sup>؛ لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ لَوْ كَانَ حَقًّا لَكَانَ عُمَرُ بِهِ أَعْلَمَ، وَ لَوْ

«الطبري، ج ٣، ص ٢٠٠؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٥٨؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٨٤، و ج ٥، ص ٥٠٠؛ سيرة ابن هشام، ج ٤، ص ٢٣٨؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ١٣٥؛ الرياض النضرة، ج ١، ص ١٧٥؛ البدء و التاريخ، ج ٥، ص ١٩٠؛ الإمامة و السياسة، ج ١، ص ١٤، مع اختلاف يسير. ١. في «ص»: «بصحيح».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «ما قد عقده». و في التلخيص: «ما عقد».

٣. في «ص»: «فتنة».

٤. مسند أحمد، ج ١، ص ٤٦، ح ٣٢٢؛ صحيح البخاري، ج ٦، ص ٢٦٣٨، ح ٦٧٩٢؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٤٥٤، ح ١٨٢٣، مع اختلاف يسير.

٥. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: - «على أبي بكر».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري من قوله «و قول عمر أيضاً لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ» إِلَى هُنَا، وَ قَعْبَ قَوْلِهِ الْآتِي: «فِي الْجَوَابِ أَوَّلِي وَ أَشْبَهَ بِالْحَالِ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقٌ لِلتَّلْخِيصِ وَ «ج، ص، ط، ف».

٧. أَرَادَ بِالْفَهَةِ السَّقَطَةَ وَ الْجَهْلَةَ. يَقَالُ: فَهَ الرَّجُلُ يَفْهَهُ فَهَاهُ وَ فَهَةً: إِذَا جَاءَتْ مِنْهُ سَقَطَةٌ مِنَ الْعِي وَ غَيْرِهِ. النِّهَايَةِ، ج ٣، ص ٤٨٢ (فهه).

٨. مسند أحمد، ج ١، ص ٣٥؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٧٩؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٩؛ النِّهَايَةِ لابن الأثير، ج ٣، ص ٤٨٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٥، مع اختلاف يسير. فِي الْمَصَادِرِ.

عَلِمَهُ لَمْ يَجُزْ مِنْهُ أَنْ يَدْعَوْ غَيْرَهُ إِلَى الْعَمَلِ بِخِلَافِهِ، وَلَا حَسَنَ مِنْ أَبِي عُبَيْدَةَ أَيْضاً مَا رُوِيَ عَنْهُ<sup>١</sup> مِنَ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ: «مَا لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَةً غَيْرُهَا؛ أَتَقُولُ<sup>٢</sup> هَذَا وَ أَبُو بَكْرٍ حَاضِرٌ؟!» عَلَى سَبِيلِ التَّفْضِيلِ لِأَبِي بَكْرٍ وَ التَّقْدِيمِ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَ ذِكْرِ النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ - لَوْ كَانَ حَقّاً - فِي الْجَوَابِ أَوَّلَى وَ أَشْبَهَ بِالْحَالِ.

### [الوجه الرابع]

و منها: أَنَّهُ لَوْ كَانَ النَّصُّ عَلَيْهِ حَقّاً لَوَجَبَ أَنْ يَقَعَ الْعِلْمُ بِهِ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ عَلَى حَدِّ وَ قَوْعِهِ بِمَا كَانَ مِنْهُ مِنَ النَّصِّ عَلَى عُمَرَ، وَ بِمَا<sup>٣</sup> وَقَعَ مِنْ نَصِّ عُمَرَ عَلَى أَصْحَابِ الشُّرَى، إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ. وَ فِي عِلْمِنَا بِمَفَارِقَةِ مَا يُدْعَى مِنَ النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ لِمَا عَدَدْنَاهُ<sup>٤</sup> دَلِيلَ عَلَى انْتِفَائِهِ.

وَ إِنَّمَا أَوْجَبْنَا وَقَعَ الْعِلْمُ بِهِ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي نَعْتَنَاهُ<sup>٥</sup> مِنْ حَيْثُ كَانَتْ جَمِيعُ الْأَسْبَابِ - الْمَوْجِبَةِ لَخَفَاءِ مَا تَدْعِيهِ<sup>٦</sup> الشَّيْعَةُ مِنَ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَنْهُ مُرْتَفَعٌ<sup>٧</sup>، وَ جَمِيعُ مَا يَقْتَضِي الظُّهُورَ<sup>٨</sup> وَ ارْتِفَاعَ الشُّكِّ وَ الشُّبُهَاتِ فِيهِ حَاصِلاً؛ لِأَنَّ الرِّئَاسَةَ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٩</sup> لَهُ انْعَقَدَتْ، وَ فِيهِ حَصَلَتْ، وَ لَمْ

١١٦/٢

١. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ: - «عَنْهُ».

٢. فِي «ج، ط»: «تَقُولُ»، وَ فِي «ص، ف»: «يَقُولُ» بَدَلَ «أَقُولُ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «وَ كَمَا».

٤. فِي «د»: «مَا ذَكَرْنَاهُ» بَدَلَ «لِمَا عَدَدْنَاهُ».

٥. فِي «ج، ص، ط»: «بَيِّنَاهُ».

٦. فِي «ج، ص، ف»: «يَدْعِيهِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مُرْتَفِعاً».

٨. فِي «ص»: - «وَ».

٩. فِي «د، ص» وَ التَّلْخِصِ: «حَاصِلٌ».

١٠. فِي «ط، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

يَكُنْ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ إِمَامَتِهِ مِنْ أَحَدٍ خِلَافٌ عَلَيْهِ<sup>١</sup> وَلَا رَغْبَةٌ عَنْهُ، ثُمَّ اسْتَمَرَّتْ وَلَايَتُهُ عَلَى هَذَا الْحَدِّ، وَتَلَاها<sup>٢</sup> مِنَ الْوَلَايَاتِ مَا كَانَتْ كَالْمَبْنِيَّةِ<sup>٣</sup> عَلَيْهَا وَالْمَشِيدَةِ لَهَا، فَلَا سَبَبَ يَمْتَضِي خَفَاءَ النَّصِّ عَلَيْهِ وَانكِتَامَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ارْتَفَعَتْ - فِيمَا يَقْتَضِي الْكُتْمَانُ - أَسْبَابُ الْخَوْفِ وَدَوَاعِي الرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ وَقَامَتْ دَوَاعِي الْإِظْهَارِ وَالْإِشَاعَةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الظُّهْرِ.

وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَدَّعِي النَّصَّ - لَوْ كَانَتْ لَهُ حَقِيقَةٌ - أَبُو بَكْرٍ نَفْسُهُ فِي طَوْلِ وَلَايَتِهِ وَفِي حَالِ الْعَقْدِ لِنَفْسِهِ<sup>٤</sup>، وَيَقُولُ لِمَنْ قَصَدَ إِلَى أَنْ<sup>٥</sup> يَعْقِدَ<sup>٦</sup> الْإِمَامَةَ لَهُ وَيُوجِبَهَا مِنْ طَرِيقِ الْإِخْتِيَارِ: لَا حَاجَةَ بِي إِلَيَّ اخْتِيَارِكُمْ<sup>٧</sup> إِيَّايَ إِمَاماً وَقَدْ اخْتَارَنِي رَسُولُ اللَّهِ<sup>٨</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَكُمْ<sup>٩</sup>، وَرَضِيَنِي لِلتَّقَدُّمِ عَلَيْكُمْ. وَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُمَسِكَ - مَعَ سَلَامَةِ الْحَالِ، وَزَوَالِ كُلِّ سَبَبٍ لِلْخَوْفِ وَالتَّقْيَةِ - عَمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَفِي إِمْسَاكِهِ عَنْ ذَلِكَ تَضْيِيعٌ لِمَا لَزِمَهُ، وَإِغْفَالٌ لِنَبِيهِ الْقَوْمِ عَلَى مَوْضِعِ النَّصِّ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup>، وَأَقْلُّ الْأَحْوَالِ أَنْ يَكُونَ الْإِمْسَاكُ مُوهِمًا لِرِثْقِ النَّصِّ

١. في المطبوع والحجري: - «عليه».

٢. في «ط» و التلخيص: «تلتها». وفي «ج، ص، ف»: «يلها».

٣. في حاشية الحجري: «كالمرتبّة».

٤. في «د»: «بنفسه».

٥. في التلخيص: - «قصد إلى أن».

٦. في «د» و التلخيص: «يعتقد».

٧. في المطبوع والحجري: - «بي». وفي التلخيص: «لا حاجة لي إلى اختيارك».

٨. في «ط، ف» و التلخيص: «الرسول».

٩. في «ص» و التلخيص: - «لكم».

١٠. في «ج»: «على موضع في النصّ عليه». وفي «ص، ف»: «على موضع الخلاف في النصّ عليه».

و موقعاً للشبهة<sup>٩</sup>!

و كَيْفَ يَجُوزُ أَيْضاً إِذَا لَمْ يَدَّعِ ذَلِكَ هُوَ<sup>٢</sup> لِنَفْسِهِ أَنْ لَا يَدَّعِيَهُ لَهُ أَحَدٌ فِي طَوْلٍ<sup>٣</sup> أَيَّامِهِ وَأَيَّامِ عُمَرُ الْتِي تَجْرِي مَجْرَى أَيَّامِهِ<sup>٤</sup> وَلَا يَذْكُرُهُ ذَاكِرٌ؟ وَنَحْنُ نَعْلَمُ يَقِيناً أَنَّ الرُّؤَسَاءَ وَذَوِي السُّلْطَانِ وَالْمَالِكِينَ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالرَّفْعِ وَالْوَضْعِ يُتَقَرَّبُ إِلَيْهِمْ فِي الْأَكْثَرِ بِمَا يَتَقَضَى تَعْظِيمَهُمْ وَتَجْلِيلَهُمْ وَإِنْ كَانَ بَاطِلاً، تُصْنَعُ فِيهِمْ<sup>٥</sup> الْأَخْبَارُ، وَتَوْضَعُ<sup>٦</sup> لَهُمُ الْمَدَائِحُ. وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ مُسْتَقَرَّةً، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا بِفَضِيلَةِ تَجْرِي<sup>٧</sup> مَجْرَى النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ، فَلَا يَذْكُرُونَهَا وَيُشِيدُونَ<sup>٨</sup> بِهَا، وَلَا تَقِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَلَا مَانَعَ لَهُمْ؟! وَهَذَا أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يَخْفَى.

١١٧/٢

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّكُمْ جَعَلْتُمْ حَصُولَ الْأَمْرِ فِي أَبِي بَكْرٍ وَاجْتِمَاعَ<sup>٩</sup> النَّاسِ عَلَيْهِ سَبَباً لظهورِ النَّصِّ، وَهُوَ بِالضَّدِّ مِمَّا ذَكَرْتُمُوهُ<sup>١٠</sup>؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ انْعَقَدَ<sup>١١</sup> لَهُ فَإِنَّمَا انْعَقَدَ بِالْإِخْتِيَارِ لَا بِالنَّصِّ، فَكَيْفَ يَكُونُ حَصُولُ ضَدِّ الشَّيْءِ سَبَباً لظهورِهِ؟

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و وقوع الشبهة» بدل «و موقعاً للشبهة».

٢. في «د» و التلخيص: - «هو».

٣. في التلخيص: - «طول».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «إمامة أبي بكر» بدل «أَيَّامِهِ».

٥. في «ج»: «تصنع لهم». و في «ص»: «يضع لهم». و في المطبوع: «توضع فيهم».

٦. في «د، ص» و المطبوع و الحجري: «و يوضع».

٧. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «تفضيله الذي يجري» بدل «بفضيلة تجري».

٨. هكذا في «ج، د، ص، ف» و التلخيص. و في «ط» و المطبوع و الحجري: «و يشدون».

٩. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «و إجماع».

١٠. في التلخيص: «و هذا بالضد لما ذكرتموه».

١١. في «د، ص، ط»: «العقد».



وذلك<sup>١</sup> أن الأمر وإن كان جارياً على ما ذكره هذا المعترض، ففيه أوضح دلالة على بطلان النص؛ لأن وقوع العقد له<sup>٢</sup> من جهة الاختيار، و<sup>٣</sup> لو كان هناك نص عليه لم يجوز أن يقع من تلك الجهة؛ لأنه إذا كان القوم الذين عقّدوا له لم يرغبوا عنه، ولا عدّلوا إلى غيره، ولا همّت نفس أحدهم بجرّ الأمر إليها والاستبداد به، فلا بدّ من امتثالهم النصّ لو كانت له حقيقة، والعمل عليه دون غيره، اللهم إلا أن يكون القوم إنما كان قصدهم خلاف الرسول صلى الله عليه وآله و آله مجرداً؛ لأنهم غير متهمين بقصد المنصوص عليه، وقد عقّدوا له واجتمعوا معه و ناضلوا من خالفه حتى استوسق<sup>٦</sup> الأمر له<sup>٧</sup> وانتظم، فلم يبق<sup>٨</sup> في عدولهم عن ذكر النصّ و امتثاله<sup>٩</sup> - مع ارتفاع التهمة عنهم فيما يرجع<sup>١٠</sup> إلى المنصوص عليه - إلا أن يكونوا قصّدوا إلى<sup>١١</sup> خلاف الرسول صلى الله عليه وآله الذي وقع النصّ منه. وليس القوم عند مخالفتنا ولا عندنا بهذه الصفة.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «وذاك».

٢. في «ج، ص»: «تأثير». وفي حاشية «ج»: «+ ناش».

٣. هكذا في «ج، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و الحجري: «و».

٤. في «ج، ص»: «لو كان».

٥. في «ج، د، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٦. استوسق لك الأمر: إذا أمكنك. تهذيب اللغة، ج ٩، ص ١٨٧ (وسق).

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «له الأمر».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «و لم يبق».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و إمساكه».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «رجع».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى».

## [الوجه الخامس]

ومنها: اتَّفَقَ الْكُلُّ عَلَى ارْتِفَاعِ الْعَصْمَةِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَإِذْ كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ مِنْ<sup>١</sup> أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا<sup>٢</sup>، وَجَبَ نَفْيُ الْإِمَامَةِ عَمَّنْ عَلِمْنَا انْتِفَاءَ الْعَصْمَةِ عَنْهُ، وَوَجَبَ عَلَيْنَا الْقَضَاءُ بِبَطْلَانِ النَّصِّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّصَّ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عَلَى مَنْ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا.

١١٨/٢

ثُمَّ يُقَالُ لِمَنْ عَارَضَنَا بِالْبَكْرِيَّةِ وَادَّعَى أَنَّ تَقْلَهُمْ مَسَاوٍ لِقُلْنَا: بَأَيِّ شَيْءٍ تَنْفَصِلُ مِمَّنْ عَارَضَكَ وَجَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ - فِيمَا تَدَّعِيهِ مِنْ نَقْلِ مُعْجَزَاتِ<sup>٣</sup> الرَّسُولِ وَأَعْلَامِهِ وَبَيِّنَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - بِنَقْلِ الْحَلَاخِيَّةِ<sup>٤</sup> وَالْبَنَانِيَّةِ<sup>٥</sup> - أَصْحَابِ بَنَانٍ - وَالْخَطَّابِيَّةِ<sup>٦</sup>

١. في «د» والمطبوع والحجري: - «من».

٢. تقدّم في ص ١٣٥ وما بعدها.

٣. في «ج، ص، ط، ف»: + «التي ظهرت على يد».

٤. «الحَلَاخِيَّةُ»: أصحاب الحسين بن منصور الحلاج. وقد اختلف في بلده، ف قيل من خراسان، و قيل من الرّي. صاحب الجنيد وأبا الحسين النوري وعمرو المكي والفوطي وغيرهم. كان قليل الأكل، كثير الصلاة، يتظاهر بالتشيع والصوفيّة، وله آراء خاصّة فاسدة كادعاء حلول الله فيه. وكثر الخلاف حوله لاختلاف سلوكه. ردّه أكثر المشايخ ونفوه. له كتب كثيرة تناهز الخمسين بأسماء عجبية، مثل «طاسين الأزل» و «الظلّ الممدود» و «قرآن القرآن» وغير ذلك، وأغلبها في التصوف والزهد. قتل ببغداد بباب الطاق في ذي القعدة من سنة ٣٠٦ هـ. الفهرست لابن النديم، ص ٢٦٩؛ طبقات الصوفيّة للسلمي، ص ٢٣٦، الرقم ٥٣؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ١١٢، الرقم ٤٢٣٢.

٥. «الْبَنَانِيَّةُ»: أصحاب بنان بن سمعان التميمي الذي ادّعى إلهيّة أمير المؤمنين عليه السلام والأئمّة من ولده، وإليه تُنسب الطائفة البنانيّة أو البانيّة. قال: إن أمير المؤمنين عليه السلام إله وحلّ فيه جزء إلهي اتّحد بناسوته. التعريفات للجرجاني، ص ٢١؛ اللباب في تهذيب الأنساب، ص ١٩٥؛ الوافي بالوفيات، ج ١٠، ص ٣٢٧، الرقم ٤٨٣٨.

٦. «الْخَطَّابِيَّةُ»: أصحاب أبي الخطّاب محمد بن أبي زينب الأسدي الأجدع مولى بني أسد، وهو الذي عزا نفسه إلى أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام فلمّا وقف الصادق على

- أصحاب أبي الخطاب - و نقل المانوية<sup>١</sup> و المجوس لما يدَّعونه<sup>٢</sup> من معجزات أصحابهم، و جعل كل شيء تدَّعيه في تميز<sup>٣</sup> نقل المسلمين حاصلاً في نقل هذه الفرق؟ و هذا مما لا يمكنك الانفصال عنه و الإشارة إلى فرقي معقول فيه إلا بما يمكن الشيعة أن تتفصل به و تجعله فرقاً بين نقلها و نقل البكرية<sup>٥</sup>. و من شك في ذلك فليتعاطه<sup>٦</sup> ليعلم صحة<sup>٧</sup> قولنا.

### [عدم مساواة البكرية للإمامية من حيث العدد]

فأما قول صاحب الكتاب: «و متى قالوا في هذه الطائفة - يعني البكرية -: إنها

﴿ غلوه الباطل في حقه تبرأ منه و لعنه. فلما اعتزل ادعى الإمامة لنفسه. زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة. و لما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبحة الكوفة. و افرقت الخطائية بعده فرقاً؛ منها «المعمرية»، زعموا أن الإمامة انتقلت من أبي الخطاب إلى رجل اسمه «معمر»، و لهم آراء و مسائل تافهة. و منها: «البزيرية» أصحاب بزيع. و منها: «العجلية» أصحاب عمير بن بيان العجلي، إلى غير ذلك. مقالات الإسلاميين، ص ١٠؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢١٠؛ التعريفات للجرجاني، ص ٤٤.

١. «المانوية»: أصحاب ماني بن فاتك الذي ظهر في زمان سابور بن أردشير، و قتله بهرام بن هرمز بن سابور، و ذلك بعد عيسى بن مريم عليه السلام. أحدث ديناً بين المجوسية و النصرانية. و كان يقول بنبوة عيسى عليه السلام و لا يقول بنبوة موسى عليه السلام. زعم أن العالم مصنوع مركب من أصلين قديمين، أحدهما نور، و الآخر ظلمة، و أنهما أزلان لم يزالا و لن يزالا. الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٩٠، الرقم ١؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٤٣.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «تدَّعيه».

٣. في التلخيص: «تمييز».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «ما».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فرقاً بينها و بين البكرية في النقل». و في التلخيص: «فرقاً بين نقلها و بين نقل البكرية».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فليتعاظه». و في التلخيص: «فليتعاظ».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «صدق».

قَلِيلَةً، قِيلَ لَهُمْ فِي طَائِفَتِهِمْ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّهُ شُبِّوْخَنَا قَالُوا كَيْتَ وَ كَيْتَ<sup>١</sup>.  
 فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ مَنْ يَدَّعِي النَّصَّ مِنَ الْبَكْرِيَّةِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَهَّمَ عَاقِلٌ مُسَاوَاتِهِمْ فِي  
 هَذِهِ الْأَزْمَانِ لِفِرْقَةٍ مِنْ فِرْقِ الْإِمَامِيَّةِ، بَلْ لِأَهْلِ مَحَلَّةٍ مِنْهُمْ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ  
 حَالَهُمْ كَحَالِهِمْ. وَ مَنْ دَعَّاهُ الْضَرُورَةُ إِلَى أَنْ يُسَوِّيَ<sup>٢</sup> بَيْنَ مَنْ يَدَّعِي النَّصَّ عَلَى أَمِيرِ  
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ بَيْنَ مَنْ يَدَّعِيهِ لِأَبِي بَكْرٍ<sup>٣</sup> فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ كَانَتْ صَوْرَتُهُ  
 مَعْرُوفَةً؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَدَّعِي فِي أَصْلِ نَقْلِ الشَّيْعَةِ الشُّذُودَ وَالْقِلَّةَ وَ مُسَاوَاةَ الْبَكْرِيَّةِ  
 فِي ذَلِكَ. وَ هَذَا إِذَا ادَّعَى كَأَنَّ أَقْرَبَ مِنَ الْأَوَّلِ.  
 وَ قَدْ بَيَّنَّا فِيمَا سَلَفَ أَنَّ أَوَّلَ الشَّيْعَةِ فِي نَقْلِ النَّصِّ كَأَخْرَجَهُمْ<sup>٤</sup>، بِمَا لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَى  
 تَكَرَّارِهِ<sup>٥</sup>.

### [إبطال دعوى أَنَّ النَّصَّ الْجَلْبِيَّ ابْتَدَعَهُ أَشْخَاصٌ مَعْرُوفُونَ]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ أَوَّلَ مَنْ تَجَاسَرَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الرَّوَندِيِّ، وَ أَبُو عَيْسَى، وَ هِشَامُ بْنُ  
 الْحَكَمِ»، فَمَا قَدْ مَنَاهُ يُبْطِلُهُ.  
 عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَا ادَّعَاهُ حَقًّا لَوَجِبَ أَنْ يَقَعَ لَنَا الْعِلْمُ وَ لِكُلِّ<sup>٦</sup> مَنْ سَمِعَ الْأَخْبَارَ

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٨. وَ قَدْ جَاءَ فِي الْمَغْنِيِّ: «... لِأَنَّهُ شُبِّوْخَنَا ادَّعَوْا بَلْ يَبْنُوْا  
 أَنَّ مَنْ ادَّعَى النَّصَّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَدَدُهُمْ قَلِيلٌ» وَ قَدْ اخْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ الْعِبَارَةَ؛ لِأَنَّهُ  
 نَقَلَهَا قَبْلَ هَذَا فِي ص ٣٨٣.

٢. فِي «ف»: «سَوَّى».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَلَى أَبِي بَكْرٍ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ أَخْرَجَهُمْ سِوَاءَ» بَدَلَ «كَأَخْرَجَهُمْ».

٥. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٣٤ - ٣٣٦.

٦. فِي التَّلْخِيصِ: «مَا ذَكَرَ صَحِيحاً».

٧. فِي «د» وَ التَّلْخِيصِ: «أَنْ يَقَعَ الْعِلْمُ لِكُلِّ».

و<sup>١</sup> خالط أهلها - من ملئ و ذمّي و شيعي و ناصبي - بأن ادعاء النص لم يتقدّم زمن هؤلاء المذكورين، و أنه لم يعرف قبلهم، كما علم<sup>٢</sup> كل من سمع الأخبار أن قول الخوارج لم يتقدّم<sup>٣</sup> زمان حدوثهم، و كذلك قول الجهمية و النجارية، إلى سائر الفرق التي نُسأت و أحدثت أقوالاً لم يسبق إليها. و في علمنا باختلاف الأمرين في باب العلم و أن من خالفنا لا يحيل فيما يدّعيه - من كون النص مُبتدأ في زمان من ذكره - إلا على التنظي و التوهّم و الأشبه و الأليق دليل على بطلان دعوى القوم. فإن ارتكب منهم مُرتكب أنه يعلم حدوث النص في زمن من ذكره كما يعلم ما ذكرناه لم يجد فرقاً بينه و بين الشيعة إذا ادّعت أنها تعلم أن النص مُتقدّم لزمان ابن الراوندي و هشام كما تعلم<sup>٤</sup> أن القول بالعدل و المنزلة بين المنزلتين مُتقدّم لزمان النظام و أبي الهذيل، و أن من ادّعى كون النص موقوفاً على زمن<sup>٥</sup> ابن الراوندي عندها<sup>٦</sup> بمنزلة من ادّعى كون القول بالعدل و الوعيد موقوفاً على زمن النظام.

و بعد، فمن ارتكب ما حكيناه في<sup>٨</sup> نفسه و ادّعا<sup>٩</sup> عليها، لا يُمكنه أن يدّعيه

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «إذا» بدل «و».

٢. في التلخيص: «عرف».

٣. في التلخيص: «أن أقوال الخوارج لم تتقدّم».

٤. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «تعلم».

٥. هكذا في «د». و في «ج، ص، ط، ف»: «يعلم». و في المطبوع و الحجري: «نعلم».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: - «زمن».

٧. في التلخيص: «أو هشام عندنا» بدل «عندها». و في «د»: «و عندها». و في المطبوع

و الحجري: «و عندنا».

٨. في «د»: «من».

٩. في المطبوع: + «علينا».

على سائر الناس<sup>١</sup> السامعين للأخبار والمُخَالِطِينَ لأهلها. وإذا كُنَّا لَا نَجِدُ غَيْرَهُ يَعْلَمُ مَا ادَّعَى عِلْمَهُ، وَجَبَ أَنْ نَقْطَعَ عَلَى بُطْلَانِ دَعَاؤِهِ؛ لِأَنَّ مَا يَوْجِبُ تَسَاوِي النَّاسِ فِي الْعِلْمِ بِسَائِرِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ وَحُدُوثِ الْمَذَاهِبِ الْحَادِثَةِ يَقْتَضِي تَسَاوِيَهُمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ إِنْ كَانَ صَحِيحاً.

وَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ مَقْصُوراً عَلَى مَنْ صَنَّفَ الْكَلَامَ فِي نُصْرَتِهِ وَجَمَعَ الْحِجَاخَ فِي تَشْيِيدِهِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ الْقَوْلُ مَعْرُوفاً ظَاهِراً فِيمَنْ لَا يَعْرِفُ الْحِجَاخَ وَالنَّظَرَ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى تَصْنِيفِ الْكِتَابِ.

وإذا صَحَّ هَذَا بَطَلَتِ الشُّبْهَةُ فِي كَوْنِ النَّصِّ مُبْتَدَأً مِنْ جِهَةِ هِشَامٍ<sup>٢</sup> أَوْ مِنْ جِهَةِ ابْنِ الرَّوَنْدِيِّ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُخَالِفِينَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجِدُوا لِلشَّيْعَةِ كَلاماً مَجْموعاً فِي نُصْرَةِ النَّصِّ وَتَهْذِيبِ طُرُقِ الْحِجَاخِ فِيهِ مُتَقَدِّماً لَزَمَنِ<sup>٣</sup> مَنْ أَشَارُوا إِلَيْهِ، وَذَلِكَ لَوْ صَحَّ - عَلَى مَا فِيهِ<sup>٤</sup> - لَمْ يَكُنْ<sup>٥</sup> فِيهِ شُبْهَةٌ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ أَنَّ التَّصْنِيفَ وَالْجَمْعَ لَا يَكُونَانِ دَلَالَةً عَلَى ابْتِدَاءِ الْقَوْلِ فِيهِ<sup>٦</sup> مِنَ الْمَصْنُوفِ.

١. في «ج، ص، ط، ف» - «الناس».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «هشام بن الحكم».

٣. في «د» والمطبوع والحجري: «لزمان».

٤. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «به».

٥. في التلخيص: «لم تكن».

٦. في «د»: - «فيه».

## [الكلام في النصّ على إمامة العباس]

قال صاحبُ الكتاب:

و بعدُ، فلو<sup>١</sup> جازَ حصولُ النصّ على هذه الطريقة، و يختصّ بمعرفته قومٌ دونَ قومٍ على بعضِ الوجوه، ليجوزنّ ادّعاء النصّ على العباس وغيره، و إن<sup>٢</sup> اختصّ بمعرفته قومٌ دونَ قومٍ<sup>٣</sup> ثمّ انقطعَ النقل؛ لأنّه إن جازَ انقطاعُ النقل فيما يُعمّ تكليفه عن بعضٍ دونَ بعضٍ جازَ انقطاعه عن جميعِ المكلفين كذلك؛ لأنّ ما أوجبَ إزاحةَ العلّة في كلّهم يوجبُ إزاحةَ العلّة في بعضهم.<sup>٥</sup>

يُقالُ له<sup>٦</sup>: إنّ المعارضة بما يدّعى من النصّ على العباس أبعدُ عن<sup>٧</sup> الصوابِ من المعارضةِ بالنصّ على أبي بكرٍ.

## [الوجه الدالّة على فساد النصّ على العباس]

والذي يبيّنُ بطلانَ هذه المقالة - و الفرقَ بينها و بينَ ما يذهبُ<sup>٨</sup> إليه الشيعةُ في النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام - وجوه:

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن».

٢. في المغني: - «إن».

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «ارتفاع».

٤. في المغني: - «دون قوم».

٥. في «ص»: «فيقال له».

٦. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٩.

٧. في «ج»: «ما ذهب». و في «ف»: «تذهب».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «من».

## [الوجه الأول]

منها: أَنَا لَا نَسْمَعُ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَّا حِكَايَةً، وَ مَا شَاهَدْنَا قَطُّ وَلَا شَاهِدَ مَنْ أَخْبَرَنَا مِمَّنْ لَقِينَاهُ قَوْمًا يَدِينُونَ بِهَا. وَ الْحَالُ فِي شُدُوزِ أَهْلِهَا أَظْهَرُ مِنَ الْحَالِ فِي شُدُوزِ الْبَكْرِيَّةِ؛ فَإِنَّ الْبَكْرِيَّةَ - وَ إِنْ كُنَّا لَمْ نَلَقَ مِنْهُمْ إِلَّا أَحَادًا<sup>١</sup> لَا تَقُومُ<sup>٢</sup> الْحُجَّةُ بِمِثْلِهِمْ - فَقَدْ وَجَدُوا عَلَى حَالٍ وَ عُرِفَ فِي جُمْلَةِ النَّاسِ مَنْ يَذْهَبُ إِلَى الْمَقَالَةِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُمْ. وَ لَيْسَ هَذَا فِي الْعَبَّاسِيَّةِ، وَ لَوْلَا أَنَّ الْجَا حِظَ صَنَّفَ كِتَابًا حَكَى فِيهِ مَقَالَتَهُمْ<sup>٣</sup> وَ أَوْرَدَ فِيهِ ضَرْبًا مِنَ الْحِجَاجِ نَسَبَهُ<sup>٤</sup> إِلَيْهِمْ، لَمَا عُرِفَتْ<sup>٥</sup> لَهُمْ شُبْهَةٌ وَ لَا طَرِيقَةٌ تُعْتَمَدُ<sup>٦</sup> فِي نَصْرَةِ قَوْلِهِمْ. وَ الظَّاهِرُ أَنَّ قَوْمًا مِمَّنْ أَرَادَ التَّسَلُّقَ<sup>٧</sup> وَ التَّوَصُّلَ<sup>٨</sup> إِلَى مَنَافِعِ الدُّنْيَا تَقَرَّبَ<sup>٩</sup> إِلَى بَعْضِ خُلَفَاءِ وَلَدِ الْعَبَّاسِ بِذِكْرِ هَذَا الْمَذْهَبِ وَ إِظْهَارِ اعْتِقَادِهِ<sup>١٠</sup>، ثُمَّ انْقَرَضَ أَهْلُهُ، وَ انْقَطَعَ نِظَامُ الْقَائِلِينَ بِهِ؛ لِانْقِطَاعِ الْأَسْبَابِ وَ الدَّوَاعِي لَهُمْ إِلَى إِظْهَارِهِ. وَ مَنْ جَعَلَ مَا يُحْكِي مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ الضَّعِيفَةَ الشَّاذَّةَ مُعَارَضَةً لِقَوْلِ الشَّيْعَةِ فِي النَّصِّ، فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْغَايَةِ فِي الْبَهْتِ<sup>١١</sup> وَ الْمُكَابَرَةِ.

١. فِي «د» وَ الْحَجَرِي: «أَحَدًا». ٢. فِي «د، ف» وَ الْحَجَرِي: «لَا يَقُوم».

٣. فِي رِسَالَةِ سَمَّاهَا «الْعَبَّاسِيَّة»، وَ هِيَ مِنْ كُتُبِ الْجَا حِظِ فِي الْإِمَامَةِ، بِعَنْوَانِ «إِمَامَةِ وَلَدِ الْعَبَّاسِ» أَوْ «الْعَبَّاسِيَّةِ فِي تَأْيِيدِ الشَّيْعَةِ الرَّائِدِيَّةِ وَ أَنْصَارِ بَنِي الْعَبَّاسِ» وَ قَدْ أَلْفَهُ إِرْضَاءً لِلْعَبَّاسِيِّينَ، مَعَ أَنَّ مِزْمُونَهُ لَا يَنْسَجِمُ مَعَ عَقَائِدِهِ الْخَاصَّةِ. أَلْ نَوْبِخْت، ص ١١١، الرِّقْم ١١.

٤. هَكَذَا فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِص. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «وَ نَسَبَهُ».

٥. فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «عَرَفَ».

٦. هَكَذَا فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِص. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «يَعْتَمَد».

٧. فِي «د» وَ حَاشِيَةِ «ج»: «التَّشَوُّق».

٨. فِي التَّلْخِص: «وَ التَّوَسُّل».

٩. فِي «د، ص»: «بَقَرَب».

١٠. فِي التَّلْخِص: «فَذَكَرَ هَذَا الْمَذْهَبَ وَ أَظْهَرَ اعْتِقَادَهُ».

١١. بَهْتُ الرَّجُلِ: قَالَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْعَلْهُ. كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٤، ص ٣٦؛ لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ١٢ (بَهْت).



## [الوجه الثاني]

ومنها: أن الذي يُحكى عن<sup>١</sup> هذه الفرقة التي أخبرنا<sup>٢</sup> عن شذوذها وانقراضها مخالف أيضاً لما تدين به الشيعة من النص؛ لأنهم يعولون فيما يدعونونه من النص على صاحبهم<sup>٣</sup> - رحمه الله عليه<sup>٤</sup> - على أخبارٍ آحادٍ ليس في شيء منها تصريح بنص ولا تعريض به<sup>٥</sup>، ولا دلالة عليه من فحوى ولا ظاهر؛ وإنما يعتمدون على أن العم وإرث، وأنه يستحق وراثته المقام كما يستحق وراثته المال، وعلى ما روي من قوله عليه السلام: «رُدُّوا عَلَيَّ أَبِي»<sup>٦</sup> وما أشبه هذا من الأخبار التي إذا سلم نقلها، وصحت الرواية المتضمنة لها، لم يكن فيها دلالة على النص ولا أمارة.

ولا اعتبار بمن يحمل نفسه من مخالفينا على أن يحكي عنهم القول بالنص الجلي الذي يوجب العلم ويزيل الريب كما تقول<sup>٨</sup> الشيعة؛ لأن هذا القول من<sup>٩</sup> قائله لا يُغني عنه شيئاً، مع<sup>١٠</sup> العلم بما حكى من مقالة هذه الفرقة و سطير في<sup>١١</sup> احتجاجها واستدلالها. ولو لم يرجع في ذلك إلا إلى ما صنّفه الجاحظ لهم، لكان

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «من».

٢. في «د»: «خبرنا».

٣. يعني العباس.

٤. في «ج، ص، ط، ف»: - «رحمة الله عليه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «به».

٦. أي العباس بن عبد المطلب.

٧. المصنف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٥٣٢، ح ٤؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٥٢٧، ح ٣٠١٩٥.

٨. ج ١٤، ص ٥٨٤، ح ٣٩٦٥٥.

٩. في «د، ط، ف» و الحجري: «يقول».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «عن».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

١٢. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «من». و في التلخيص: «و ما نظم» بدل «و سطر».

فيه أكبر<sup>١</sup> حجة وأوضح دلالة. وما<sup>٢</sup> وجدناه - مع توغله وشدة توصله إلى نصرة هذه المقالة<sup>٣</sup> - أقدم على أن يدعي على الرسول صلى الله عليه وآله نصاً صريحاً بالإمامة، بل الذي اعتمده هو ما قدّمنا ذكره وما يجري مجراه:

مثل قول العباس رضي الله عنه<sup>٤</sup> - وقد خطب رسول الله صلى الله عليه وآله خطبته المشهورة في الفتح<sup>٥</sup> وانتهى<sup>٦</sup> إلى قوله: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَامٌ حَرَّمَهَا اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا<sup>٧</sup>، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا» -: «إِلَّا الْإِذْخِرُ<sup>٨</sup> يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَأُطْرَقَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرُ»<sup>٩</sup>.

ومثل ما روي من تشفيعه عليه السلام له<sup>١٠</sup> في مجاشع بن مسعود السلمي<sup>١١</sup>

١. في «د، ص»: «أكثر».

٢. في «ج، ص، ف»: «فما».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «هذا المذهب».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: - «رضي الله عنه».

٥. وذلك في شهر رمضان سنة ٨ من الهجرة.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «فانتهى».

٧. الخلى: الرطب من الحشيش. المصباح المنير، ص ١٨١؛ لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٤٣ (خلا).

٨. الإذخر: حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب. النهاية، ج ١، ص ٣٣؛ المصباح المنير، ص ٢٠٧ (ذخر).

٩. صحيح البخاري، ج ١، ص ٤٥٢، ح ١٢٨٤، ج ٢، ص ٦٥١، ح ١٧٣٦ و ١٧٣٧، و ص ٧٣٦،

ح ١٩٨٤، و ج ٤، ص ١٥٦٧، ح ٤٠٥٩؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٨٦، ح ٤٤٥٠/١٣٥٣؛ سنن النسائي، ج ٥، ص ٢١١، ح ٢٨٩٢، مع اختلاف يسير.

١٠. في المطبوع والحجري والتلخيص: - «له».

١١. مجاشع بن مسعود بن ثعلبة بن وهب السلمي. من بني يربوع بن سمال بن عوف بن امرئ القيس. صحابي. استخلفه المغيرة بن شعبة على البصرة في خلافة عمر. روى عنه أبو عثمان النهدي، وكليب بن شهاب، وعبد الملك بن عمير. وقتل يوم الجمل بالبصرة مع عائشة قبل القتال الأكبر. ودفن بداره في بني سدوس بالبصرة. الاستيعاب، ج ٤، ص ١٤٥٧، الرقم ٢٥١٥؛ أسد الغابة، ج ٤، ص ٢٨٤، الرقم ٤٦٦٢؛ الإصابة، ج ٥، ص ٥٦٩، الرقم ٧٧٣٧.

و قد التمس البيعة على الهجرة بعد أن قال عليه السلام: «لا هجرة بعد الفتح» فأجابته عليه السلام إلى ذلك.<sup>١</sup>

ومثل ادعائه سبقه الناس إلى الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله عند وفاته، وتعلقه بحديث الميزاب<sup>٢</sup> وحديث اللدود.<sup>٣</sup>

إلى غير ما ذكرناه مما هو مسطور في كتابه<sup>٤</sup>، ومن تصفحه علم أن جميع ما اعتمده لا يخرج عما حكّمنا فيه بخلوّه من الإشارة إلى النص أو الدلالة عليه.<sup>٥</sup>

١. صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٠٢٥، ح ٢٦٣١، و ص ١٠٤٠، ح ٢٦٧٠، و ص ١١١٩، ح ٣٦٨٦، و ج ٤، ص ١٥٦٧، ح ٤٠٥٧؛ صحيح مسلم، ج ٢، ص ٩٨٦، ح ١٣٥٣، و ج ٣، ص ١٤٨٦ - ١٤٨٧، ح ١٨٦٢ و ١٨٦٣؛ الجامع الصحيح، ج ٤، ص ١٤٨، ح ١٥٩٠.

٢. إجمال خبر الميزاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما أمر بسد الأبواب الشارعة إلى المسجد عدا باب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام طلب العباس من رسول الله صلى الله عليه وآله أن تبقى بابه شارعة كما بقيت باب أمير المؤمنين، فقال صلى الله عليه وآله: «ليس إلى ذلك سبيل»، فقال: فميزاب أتشرف به، فترك له الميزاب، وقال صلى الله عليه وآله: «إن الله قد شرف عمي بهذا الميزاب»، فلمّا كان في أيام عمر سعدت جارية على السطح تغسل ثوباً للعبّاس - وكان العباس يومئذ مريضاً - فجرت الغسالة إلى المسجد، فلمّا نظر عمر إلى ذلك غضب وأمر غلامه أن يصعد و يقلع الميزاب، فلمّا علم العباس ذلك شكاه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، وكان عمر قد حلف أن لا يعاد و هدد من يعيده، فأقبل أمير المؤمنين ومعه قبر مولاه وأمره أن يعيده، و هدد من يقلعه و حلف على ذلك، فلمّا جاء عمر إلى المسجد وجد الميزاب مكانه، فسأل: من أعاده؟ قيل: علي. ونقل إليه كلامه فقال: لا يغضب أحد أبا الحسن، ونحن نكفر عن اليمين. بحار الأنوار، ج ٣، ص ٣٦٢ - ٣٦٥؛ أنساب الأشراف، ج ٤، ص ١٢؛ الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ١٤؛ المنقذ، ص ٤١، مع اختلاف.

٣. مسند أحمد، ج ٦، ص ٥٣، ح ٢٤٣٠٨، و ص ١١٨، ح ٢٤٩١٤؛ صحيح البخاري، ج ٥، ص ٢١٥٩، ح ٥٣٨٢، و ج ٦، ص ٢٥٢٧، ح ٦٥٠١؛ الفائق في غريب الحديث، ج ٣، ص ١٩٨؛ النهاية، ج ٤، ص ٢٤٥؛ لسان العرب، ج ٣، ص ٣٩٠ (للد).

٤. المراد بكتابه رسالته «العبّاسية».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «إلى نص أو دلالة عليه».

و قد عَلِمْنَا عَادَةَ الْجَا حِظِّ فِيمَا يَنْصُرُهُ مِنَ الْمَذَاهِبِ أَنَّهُ لَا يَدْعُ غَثًّا وَلَا سَمِينًا، وَلَا يَغْفُلُ عَنْ إِيْرَادِ ضَعِيفٍ وَلَا قَوِيٍّ، حَتَّى إِنَّهُ رُبَّمَا خَرَجَ إِلَى ادْعَاءٍ مَا لَا يُعْرَفُ، وَ دَفَعَ مَا يُعْرَفُ؛ فَلَوْ كَانَ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى مَذْهَبِ الْعَبَّاسِيَّةِ خَيْرٌ يَنْقُلُونَهُ يَتَضَمَّنُ نَصًّا صَرِيحًا عَلَى صَاحِبِهِمْ، لَمَا جَازَ أَنْ يَعدِلَ عَنْ ذِكْرِهِ، مَعَ تَعَلُّقِهِ بِمَا حَكَيْنَا بَعْضَهُ وَ اعْتِمَادِهِ عَلَى أَخْبَارِ آحَادٍ أَكْثَرُهَا لَا يُعْرَفُ.

### [الوجه الثالث]

و منها: قَوْلُ الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أُمِدُّ يَدَكَ أَبَايَعَكَ حَتَّى يَقُولَ النَّاسُ: عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بَايَعَ ابْنَ عَمِّهِ، فَلَا يَخْتَلِفُ عَلَيْكَ اثْنَانِ»<sup>٢</sup>.

١٢٤/٢

و هذا القولُ منه - و الحالُ حالُ سَلَامَةٍ لَا تَقِيَّةَ فِيهَا<sup>٣</sup>، وَ لَا خَوْفَ وَ لَا إِكْرَاهٍ - دَلَالَةٌ<sup>٤</sup> وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ.

### [الوجه الرابع]

و منها: مَا قَدَّمَاهُ فِي فَسَادِ النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ<sup>٥</sup>، وَ هُوَ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا دَلَّتِ الْعُقُولُ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا وَ جَبَّ نَفْيُ النَّصِّ عَمَّنْ عَلِمْنَاهُ غَيْرَ مَعْصُومٍ، وَ قَدْ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «فأَنَّهُ».

٢. الفصول المختارة، ص ٢٤٩؛ المناقب لابن شهر آشوب، ج ١، ص ٢٦٢؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٨٣، ح ١١٨٠؛ الأحكام السلطانية، ص ٧ و ٨؛ الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٤؛ مروج الذهب، ج ٣، ص ٢٣٦، مع اختلاف يسير.

٣. في «ج، ص، ف»: «فيه».

٤. في «ج، ص»: «دلالته».

٥. تقدم في ص ٤٠٠.

أَجْمَعَتِ<sup>١</sup> الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْعَبَّاسَ لَمْ يَكُنْ مَعْصُومًا، فَوَجِبَ نَفْيُ النَّصِّ عَلَيْهِ.

### [الوجه الخامس]

و منها: أَنَّ الْإِمَامَ - عَلَى مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ قَبْلُ<sup>٢</sup> - يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِجَمِيعِ الدِّينِ، ذَقِيقِهِ وَ جَلِيلِهِ، حَتَّى لَا يَشِدَّ عَنْهُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَ قَدْ أَطَبَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْعَبَّاسَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. وَ زَادَ جَمِيعُ مَخَالِفِي الشَّيْعَةِ - مِنَ الْمُعْتَزَلَةِ وَ غَيْرِهِمْ - عَلَى هَذَا، حَتَّى ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُحِيطًا مِنَ الْعُلُومِ بِالْقَدْرِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ عِنْدَهُمْ، وَ هُوَ التَّوَسُّطُ فِي عُلُومِ الدِّينِ وَ مُسَاوَاةُ أَهْلِ الاجْتِهَادِ وَ الْفَتْوَى فِيهَا.

وَ يَكْفِي فِي بَطْلَانِ النَّصِّ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِالْكُلِّ وَ مُضْطَلِعًا بِجَمِيعِ. فَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «لَيَجُوزَنَّ ادِّعَاءُ النَّصِّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَ يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ قَوْمٌ ثُمَّ يَنْقَطِعَ النُّقْلُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ جَازَ انْقِطَاعُهُ عَنِ الْبَعْضِ جَازَ انْقِطَاعُهُ<sup>٣</sup> عَنِ الْكُلِّ». فَطَرِيفٌ؛ لِأَنَّ انْقِطَاعَ النُّقْلِ عَنِ الْكُلِّ يُسْقِطُ الْحُجَّةَ وَ يَرْفَعُ الطَّرِيقَ إِلَى الْعِلْمِ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ انْقِطَاعُهُ عَنِ الْبَعْضِ. وَ النَّصُّ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ<sup>٤</sup>، وَ إِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ جَمِيعُ الْأُمَّةِ، فَقَدْ نَقَلَهُ عِنْدَنَا مَنْ يَقُومُ الْحُجَّةُ بِنَقْلِهِ.

عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ إِذَا ظَهَرَ ثُمَّ انْقَطَعَ، فَبِانْقِطَاعِهِ يَصِيرُ<sup>٥</sup> الْإِجْمَاعُ مَنَعِدًا عَلَى خِلَافِهِ،

١. في التلخيص: «اجتمعت».

٢. تقدّم في ص ٢٢٩ وما بعدها.

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: - «عن البعض جاز انقطاعه».

٤. في المطبوع: + «عنه».

٥. في «د»: «يعتقده». و في «ص»: «تعتقده».

٦. في «د، ط»: «ما يصير». و في المطبوع و الحجري: «مما يصير».

و يَقْتَضِي ذَلِكَ اطِّراحَهُ جُمْلَةً<sup>١</sup>، وَإِذَا كَانَ الْقَوْلُ ظَاهِرًا فِي بَعْضِ فِرَقِ الْأُمَّةِ دُونَ بَعْضٍ لَمْ يَكُنْ هَذَا حُكْمَهُ.

فَأَمَّا إِزَاحَةُ الْعِلَّةِ فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ حُكْمَ الْجَمِيعِ فِيهَا وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلِ النَّصُّ إِلَّا فِرْقَةً مِنْ فِرَقِ الْأُمَّةِ دُونَ الْبَاقِينَ.

١. في حاشية «ج»: «اطِّراح جملته».

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «فإذا».

## [الكلام في موقف الصحابة من النص]

قال صاحبُ الكتاب:

على أن ما جرت عليه أحوالُ الصحابة يَمْنَعُ مِنْ ادّعاءِ هذا النصِّ في الأصل؛ لأنه لو كان صحيحاً لكانَ إنَّما يجوزُ أن يَخْتَلَفَ حالُ النقلِ<sup>١</sup> فيه - إن جازَ ذلكَ<sup>٢</sup> - في عصرِ التابعينَ أو بعدَ ذلكَ، فأما في عصرِ الصحابةِ فغيرُ جائزٍ ذلكَ، و كانَ<sup>٣</sup> يَجِبُ أن يَكُونَ معلوماً لجميعِهِمْ. ولو كانَ كذلكَ لكانتِ الأمورُ التي جرت في الإمامة لا تجري على الحدِّ الذي جرت عليه، بل كانَ يَجِبُ أن يَكُونوا مُضْطَرِّينَ إلى معرفةِ إمامةِ أميرِ المؤمنينَ كاضطرارِهِمْ إلى أنَّ صلاةَ الظُّهرِ واجبةٌ، و صَوْمُ شَهْرِ رَمَضانَ واجبٌ، و حَجُّ البَيْتِ واجبٌ. ولو كانَ كذلكَ ما<sup>٤</sup> صَحَّ ما قد ثَبَتَ عنهم مِنْ مواقفِ الإمامةِ و المنازعةِ فيها، إلى غيرِ ذلكَ. و هذا

---

١. في التلخيص: «النص».

٢. في المغني: «وإن كان ذلك» بدل «فيه إن جاز ذلك».

٣. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «فكان».

٤. في المغني: «فلو».

٥. في المغني: «فلو».

٦. في المغني: «لما».

في أَنَا نَعْلَمُ بَطْلَانَهُ باضْطَرَارٍ بِمَنْزِلَةٍ مَا نَعْلَمُهُ<sup>١</sup> مِنْ أَنْفُسِنَا؛ لَأَنَّا كَمَا نَعْلَمُ  
أَنَا لَا نَعْلَمُ<sup>٢</sup> فِي الْإِمَامَةِ مَا ادَّعَوْهُ باضْطَرَارٍ<sup>٣</sup> وَنَعْتَقِدُ خِلَافَهُ، نَعْلَمُ ذَلِكَ  
مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ خِلَافَ ذَلِكَ، وَ لَا يُمَكِّنُ بَعْدَ  
ذَلِكَ إِلَّا نِسْبَةُ جَمِيعِهِمْ إِلَى الْإِرْتِدَادِ وَ النِّفَاقِ، وَ أَنَّهُمْ لَذَلِكَ صَحَّحَ أَنْ  
يُخَالِفُوا.

وَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحِلُّ الْكَلَامُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقُ الشُّبْهِ<sup>٤</sup> الْقَادِحَةِ<sup>٥</sup> فِي النُّبُوتِ،  
وَ إِنَّمَا أَلْفَاهُ الْمَلَا حِدَةُ<sup>٦</sup> الَّذِينَ طَرِيقَتُهُمْ<sup>٧</sup> مَعْرُوفَةٌ؛ لِأَنَّ اخْتِصَاصَ الرَّسُولِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَكَابِرِ<sup>٨</sup> الصَّحَابَةِ، وَ مَنْ يُدَّعَى لَهُمُ الْإِمَامَةُ، وَ مَا تَوَاتَرَ مِنْ  
تَعْظِيمِهِ لَهُمْ وَ إِكْرَامِهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، يَقَارِبُ مَا تَوَاتَرَ مِنْ<sup>٩</sup> الْخَبَرِ فِي أَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ غَيْرِهِ.

فَمَنْ يَجُوزُ فِيهِمُ الشَّرْكُ وَ التَّفَاقُ فَإِنَّمَا طَعَنَ عَلَى الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.  
وَ إِذَا تَعَلَّقُوا فِي مِثْلِ<sup>١٠</sup> ذَلِكَ بِالتَّقْيَةِ صَارَ<sup>١١</sup> الْكَلَامُ فِيهِ أَعْظَمَ مِمَّا تَقَدَّمَ؛

١. فِي «ص»: «مَا نَعْلَمُ».

٢. فِي «ص» وَ التَّلْخِصِ: - «أَنَا لَا نَعْلَمُ».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «بِاضْطَرَارِهِمْ».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «الشُّبْهَةُ». وَ فِي «ج، ص»: «الشَّيْبَةُ».

٥. فِي الْمَغْنِيِّ: «الْقَادِمَةُ».

٦. فِي «ص، ط، ف» وَ التَّلْخِصِ وَ الْمَغْنِيِّ: «الْمُلْحَدَةُ».

٧. فِي «د»: «طَرِيقَتُهُمْ».

٨. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَأَكَابِرُ».

٩. فِي الْمَغْنِيِّ: - «مَنْ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «مِثْلُ».

١١. فِي الْمَغْنِيِّ: «كَانَ».



١٢٦/٢

لأنّ تجويزَ التقيّةِ على الرسولِ عليه السلامُ يشكُّكُ<sup>١</sup> فيما يؤدّيه عن الله تعالى<sup>٢</sup>، ونحن<sup>٣</sup> لا نجوّزُ عليه التقيّةَ في ذلك<sup>٤</sup>، و لو جوّزنا<sup>٥</sup> لكنّا إنّما نجوّزُ عندَ الأماراتِ الظاهرة، و عند الإكراه<sup>٦</sup>، فأما مع سلامة الحال فغيرُ جائزٍ ذلك<sup>٧</sup>.

[بيان سبب إنكار بعض الصحابة النص على أمير المؤمنين (عليه السلام)]

[الوجه الأول]

يُقالُ له<sup>٨</sup>: الذي يذهب<sup>٩</sup> إليه أصحابنا هو<sup>١٠</sup> الذي أشارَ إليه أبو جعفر بن قبة رحمه الله في كتابه المعروف بـ «الإنصاف»:

أنّ الناسَ بعدَ رسولِ الله صَلَّى الله عليه و آله لم يَكُونُوا بأُسْرِهِمْ دافِعِينَ<sup>١١</sup> للنص<sup>١٢</sup> و عالمين<sup>١٣</sup> بخلافه مع عليهم الضروريّ به، و إنّما

١. هكذا في «د» و التلخيص و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «يشكل».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «عزّ و جل».

٣. في «ج، ط» و التلخيص: «فنحن». و في «ص»: «فيمن». و في «ف»: «مما».

٤. في المغني: «ممن لا يجوز عليه الشبه في ذلك» بدل «و نحن لا نجوّز عليه التقيّة في ذلك».

٥. في المغني: «و لو جوّزوا». و في التلخيص: «فلو جوّزنا».

٦. في المغني: «و عند الدلالة».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٩ - ١٢٠.

٨. في «ص»: «فيقال له».

٩. في «ط، ف»: «تذهب».

١٠. هكذا في التلخيص. و في النسخ و المطبوع: «و هو».

١١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص، و في «د» و المطبوع: «دافعين بأُسْرِهِمْ».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «النص».

١٣. في المطبوع و الحجري: «و عالمين».

بَادَرَ قَوْمٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ<sup>١</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى  
 طَلَبِ الْإِمَامَةِ، وَاخْتَلَفَتْ كَلِمَةُ<sup>٢</sup> رُؤَسَائِهِمْ بَيْنَهُمْ.  
 وَاتَّصَلَتْ حَالُهُمْ بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَصَدُوا السَّقِيفَةَ عَامِلِينَ<sup>٣</sup>  
 عَلَى إِزَالَةِ الْأَمْرِ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ وَالِاسْتِبْدَادِ بِهِ. وَكَانَ الدَّاعِي لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ  
 وَالْحَامِلُ عَلَيْهِ<sup>٤</sup> رَغِبَتَهُمْ فِي عَاجِلِ الرِّئَاسَةِ، وَالتَّمَكُّنِ مِنَ الْحُلِّ وَالْعَقْدِ.  
 وَانْضَافَ إِلَى هَذَا الدَّاعِي مَا كَانَ فِي نَفْسِ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ مِنَ الْحَسَدِ لِأَمِيرِ  
 الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْعَدَاوَةِ لَهُ؛ لِقَتْلِ مَنْ قَتَلَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَقَارِبِهِمْ،  
 وَلِتَقْدِيمِهِ وَاخْتِصَاصِهِ بِالْفَضَائِلِ الْبَاهِرَةِ، وَالْمَنَاقِبِ الظَّاهِرَةِ<sup>٥</sup>، الَّتِي لَمْ  
 يَخْلُ مَنْ اخْتَصَّ بَعْضُهَا مِنْ حَسَدٍ وَغِبْطَةٍ<sup>٦</sup> وَقَصْدٍ بَعْدَاوَةٍ، وَانْسَهُمْ -  
 بِتَمَامِ مَا حَاوَلُوهُ بَعْضَ الْأَنْسِ - تَشَاغُلُ بَنِي هَاشِمٍ بِمُصِيبَتِهِمْ،  
 وَعُكُوفِهِمْ عَلَى تَجْهِيزِ نَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٧</sup>، فَحَضَرُوا السَّقِيفَةَ،  
 وَنَازَعُوا فِي الْأَمْرِ، وَقَوَّوْا عَلَى الْأَنْصَارِ، وَجَرَى<sup>٨</sup> مَا هُوَ مَذْكُورٌ.  
 فَلَمَّا رَأَى النَّاسُ فِعْلَهُمْ - وَهُمْ مِنْ<sup>٩</sup> وَجْهِ الصَّحَابَةِ مَمَّنْ<sup>١٠</sup> يَحْسُنُ الظَّنُّ

١٣٧/٢

١. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «الرسول».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «واختلفت كلام».

٣. في المطبوع والحجري: «عالمين».

٤. هكذا في التلخيص. وفي «ج، ص، ط، ف»: «والحامل لهم عليه». وفي «د» والمطبوع

والحجري: «غلبة» بدل «والحامل عليه».

٥. في «د» والمطبوع والحجري: «بالفضائل الظاهرة والمناقب الباهرة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «وغبطة».

٧. في «د» والمطبوع والحجري: «عليه السلام».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «بينهم».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «ومن». وفي التلخيص: «وممن».

بِمِثْلِهِ وَ تَدْخُلُ<sup>١</sup> الشُّبْهَةُ بِفِعْلِهِ - تَوْهَمَ أَكْثَرُهُمْ<sup>٢</sup> أَنَّهُمْ لَمْ يَتَلَبَّسُوا بِالْأَمْرِ  
و لَا أَقْدَمُوا فِيهِ عَلَى مَا أَقْدَمُوا عَلَيْهِ إِلَّا بَعْذَرٍ يَسُوْغُ لَهُمْ ذَلِكَ وَ يَجُوْزُهُ،  
فَدَخَلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّبْهَةُ، وَ اسْتَحْكَمَتْ فِي<sup>٣</sup> نَفْسِهِمْ، وَ لَمْ يُنْعِمُوا النَّظَرَ  
فِي حَلِّهَا، فَمَالُوا مَيْلَهُمْ، وَ سَلَّمُوا لَهُمْ.

و بَقِيَ الْعَارِفُونَ بِالْحَقِّ وَ الثَّابِتُونَ عَلَيْهِ غَيْرَ مَتَمَكِّنِينَ مِنْ إِظْهَارِ مَا فِي  
نَفْسِهِمْ، فَتَكَلَّمُوا بَعْضُهُمْ<sup>٤</sup>، وَ وَقَعَ مِنْهُمْ<sup>٥</sup> مِنَ النَّزَاعِ مَا قَدْ أَتَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ<sup>٦</sup>، ثُمَّ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و يدخل».

٢. في المطبوع و الحجري: «+ لا».

٣. في «د»: «- في».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «بعض».

٥. في «ط، ف» و التلخيص: «منه».

٦. في الاحتجاج للطبرسي عن أبان بن تغلب، قال: قلت لأبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: جعلت فداك، هل كان أحد في أصحاب رسول الله أنكر على أبي بكر فعله و جلوسه مجلس رسول الله صلى الله عليه و آله؟ قال: «نعم، كان الذي أنكر على أبي بكر اثني عشر رجلاً؛ من المهاجرين: خالد بن سعيد بن العاص - و كان من بني أمية -، و سلمان الفارسي، و أبو ذر الغفاري، و المقداد بن الأسود، و عمار بن ياسر، و بريدة الأسلمي. و من الأنصار: أبو الهيثم بن التيهان، و سهل و عثمان ابنا حنيف، و خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، و أبي بن كعب، و أبو أيوب الأنصاري» إلى قوله: «فسار القوم حتى أهدقوا منبر رسول الله - و كان يوم الجمعة - فلما صعد أبو بكر المنبر فأول من تكلم خالد بن سعيد بن العاص، ثم باقي المهاجرين، ثم بعدهم الأنصار. فقام إليه خالد بن سعيد بن العاص، و قال: اتق الله يا أبا بكر، فقد علمت أن رسول الله قال - و نحن مُحْتَوِشُوهُ يوم بني قريظة حين فتح الله له و قد قتل علي بن أبي طالب يومئذ عدة من صناديد رجالهم و أولي البأس و النجدة منهم -: «يا معاشر المهاجرين و الأنصار، إني موصيكم بوصية فاحفظوها، و مودعكم أمراً فاحفظوه، ألا إن علي بن أبي طالب أميركم بعدي و خليفتي فيكم، بذلك أوصاني ربي، ألا و إنكم إن لم تحفظوا فيه وصيتي و توازروه و تنصروه اختلفتم في أحكامكم، و اضطرب عليكم أمر دينكم، و وليكم

عادوا<sup>١</sup> عند الضرورة إلى الكفّ والإمساك وإظهار التسليم مع إبطان<sup>٢</sup> الاعتقاد للحق. ولم يكن في وسع هؤلاء<sup>٣</sup> إلا نقل ما علموه وسمعوه<sup>٤</sup> من النص إلى أخلافهم ومن يأمنونه على نفوسهم، فنقلوه، وتواتر الخبر<sup>٥</sup> به عنهم.

### [الوجه الثاني]

و قد ذكر أبو جعفر رحمه الله<sup>٦</sup>:

أَنَّ وَجَهَ دُخُولِ الشُّبْهَةِ عَلَى الْقَوْمِ<sup>٧</sup>: أَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا الرِّوَايَةَ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٨</sup> فِي قَوْلِهِ: «الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ» ظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ إِبَاحَةٌ لِلِاخْتِيَارِ<sup>٩</sup>، وَأَنَّ الْأَخْذَ بِهَذَا الْقَوْلِ الْعَامِّ أَوْلَى مِنَ الْأَخْذِ بِالْقَوْلِ الْخَاصِّ الْمَسْمُوعِ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ وَغَيْرِهِ.

«شاركهم؛ ألا وإن أهل بيتي هم الوارثون لأمري، والعالمون لأمر أمتي من بعدي؛ اللهم ومن أساء خلافتي في أهل بيتي فأحرمه الجنة التي عرضها كعرض السماء والأرض». (الاحتجاج، ج ١، ص ٧٥-٧٦). وهكذا تستعرض الرواية احتجاج الباقرين بهذا وشبهه من تذكير لأبي بكر بالروايات التي سمعوها من النبي صلى الله عليه وآله في حق أمير المؤمنين عليه السلام الدالة بالنص والمضمون على أحقيته بالخلافة، دون غيره.

١. في «د، ص» والتلخيص: «عاد». وفي «ج، ط، ف»: «حاد».

٢. في «ج، ص»: «إبطال».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «+ القوم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «ما سمعوه وعلموه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و تواتر به الخبر».

٦. يعني ابن قبة.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليهم» بدل «على القوم».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٩. في «د» والمطبوع والحجري: «الاختيار».

و قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

إِنَّ النَّصَّ يَنْقَسِمُ عَلَى<sup>١</sup> قِسْمَيْنِ: نَصٌّ وَقَعَ بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ<sup>٢</sup>  
قَلِيلَةٍ الْعَدَدِ، وَ النَّصُّ الْآخَرُ وَقَعَ بِحَضْرَةِ الْخَلْقِ الْكَثِيرِ.  
فَأَمَّا النَّصُّ الَّذِي وَقَعَ بِحَضْرَةِ الْجَمَاعَةِ الْقَلِيلَةِ الْعَدَدِ، فَيُمْكِنُ كِتْمَانُهُ،  
و يَجُوزُ نِسْيَانُهُ.

وَأَمَّا النَّصُّ الَّذِي وَقَعَ بِحَضْرَةِ الْعَدَدِ الْكَثِيرِ، فَإِنَّمَا كَانَ يَوْمَ الْغَدِيرِ،  
و كُلُّهُمْ كَانُوا ذَاكِرِينَ لِكَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ ذَهَبُوا عَنْهُ بِتَأْوِيلٍ  
فَاسِدٍ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّبُهَةُ تَوَهَّمُوا أَنَّ لَذَلِكَ الْكَلَامَ ضَرْباً مِنْ  
التَّأْوِيلِ يَجُوزُ مَعَهُ لِلرُّؤَسَاءِ - إِذَا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ وَ اخْتَلَفَتِ الْكَلِمَةُ - أَنْ  
يَخْتَارُوا إِمَاماً.

هَذِهِ أَلْفَاظُهُ<sup>٣</sup> بَعَيْنُهَا، وَ إِن كُنَّا فِي صَدْرِ كَلَامِنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ تَوَخَّيْنَا<sup>٤</sup> إِيرَادَ مَعْنَى  
كَلَامِهِ وَ كَثِيرٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ، وَ لَمْ نَأْتِ بِالْجَمِيعِ عَلَى وَجْهِهِ.

### [تَجْوِيزُ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ النَّصِّ الْجَلِيِّ وَ نَصِّ الْغَدِيرِ فِي كَثْرَةِ السَّامِعِينَ]

و هَذِهِ طَرِيقَةٌ حَسَنَةٌ، غَيْرَ أَنَّهُ يُمْكِنُ - مَعَ هَذَا التَّقْسِيمِ لِأَحْوَالِ الصَّحَابَةِ وَ التَّنْزِيلِ -  
أَنْ لَا يَفَرَّقَ<sup>٥</sup> بَيْنَ «النَّصِّ الْجَلِيِّ» وَ «النَّصِّ الْوَاقِعِ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ» فِي الْوُقُوعِ<sup>٦</sup>

١. فِي «ج، ص، ط، ف» - «عَلَى».

٢. فِي «د» وَ التَّلْخِصِ: «بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «بِحَضْرَةِ الصَّحَابَةِ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «هَذِهِ أَلْفَاظُ أَبِي جَعْفَرِ بْنِ قِيَّة».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ إِن كُنَّا قَدْ تَوَخَّيْنَا فِي صَدْرِ كَلَامِنَا فِي هَذَا الْفَصْلِ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَنْ لَا نَفَرِّقَ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف» - «فِي الْوُقُوعِ».

بَحْضَرَةَ الْأَكْثَرِ، وَيُسَوَّى<sup>١</sup> بَيْنَ النَّصِّينِ فِي كَثْرَةِ<sup>٢</sup> السَّامِعِينَ بِهِ<sup>٣</sup> وَالشَّاهِدِينَ لَهُ<sup>٤</sup>؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَسْمَعَ النَّصِّ الْجَلِيِّ سَائِرَ مَنْ أَسْمَعَهُ خَيْرٌ يَوْمَ الْغَدِيرِ؛ غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، وَاخْتَلَفَتِ الْكَلِمَةُ، وَوَقَعَ مِمَّنْ حَضَرَ السَّقِيفَةَ<sup>٥</sup> مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مَا وَقَعَ لِلْعَلَلِ وَالْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْنَا بَعْضَهَا، وَرَأَى النَّاسُ صَنِيعَهُمْ، اعْتَقَدَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ<sup>٦</sup> - مَعَ الْعِلْمِ بِالنَّصِّينِ وَالذِّكْرِ لِهَما - أَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ رَامُوا<sup>٧</sup> الْأَمْرَ وَعَقَدُوهُ لِأَحَدِهِمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَاصُّ إِلَيْهِمْ وَقَوْلٍ مِنْهُ تَأَخَّرَ عَمَّا عَلِمُوهُ مِنَ النَّصِّ، وَكَانَ كَالنَّاسِخِ لَهُ. وَذَهَبَ عَلَيْهِمْ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ عَهْدٌ يُنَافِي النَّصَّ الظَّاهِرَ الَّذِي عَرَفُوهُ لَمَا جَازَ أَنْ يَكُونَ خَاصًّا، وَأَنَّ النَّسْخَ فِي مِثْلِهِ لَا يَقَعُ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْبَدَاءِ<sup>٨</sup>، إِلَى غَيْرِ هَذَا مِنَ الْوُجُوهِ الْمُبْطِلَةِ لِهَذِهِ الشُّبْهَةِ.

١٢٩/٢

وَلَيْسَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا لَا يَسْتَبِيهُ عَلَى مَنْ لَمْ يُنْعِمِ النَّظَرَ فِيهِ، بَلْ مَعْلُومٌ اشْتِبَاهُهُ، وَأَنَّ الْحَقَّ فِيهِ<sup>٩</sup> لَا يَوْصَلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِثَاقِبِ<sup>١٠</sup> النَّظَرِ الصَّحِيحِ.

١. في التلخيص: «و نسوي».

٢. في المطبوع والحجري: «و كثرة» بدل «في كثرة».

٣. هكذا في «د» والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «له». وفي «ج، ص، ط، ف»: - «به».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: - «له».

٥. في المطبوع والحجري: - «و وقع مِمَّنْ حضر السقيفة»، وهو سهو.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «اعتقدوا أو كثير منهم».

٧. في «د» والمطبوع والحجري: «ركبوا». و رامه، أي طلبه؛ من الرّؤم، وهو الطلب. راجع:

الصحاح، ج ٥، ص ١٩٣٨ (روم).

٨. أي البداء المستلزم للجهل، فهو باطل.

٩. في المطبوع والحجري: + «بل».

١٠. في التلخيص: «بتعاقب».

وإذا جاز أن يدخل<sup>١</sup> على القوم الشبهة، حتى يعتقدوا أن القول العام - الذي هو أن «الأئمة من قریش» - أولى بأن يعمل عليه من القول الخاص الواقع في يوم الغدير مع عليهم بالمراد من خبر يوم الغدير؛ لأنهم لا بد أن يكونوا قد علموا المراد به، إن لم يكن ضرورة فمن طريق الدليل؛ إذ كانوا من أهل اللغة وممن<sup>٢</sup> لا يجوز أن يشتبه عليه<sup>٣</sup> ما يرجع إليها ويبنى<sup>٤</sup> في<sup>٥</sup> دلالة عليها؛ فدخل الشبهة عليهم فيما ذكرناه وعلى الوجه الذي بيناه أجوز وأقرب<sup>٦</sup>.

فكان حال القوم ينقسم في هذا الوجه أيضاً إلى الأقسام الثلاثة المتقدمة<sup>٧</sup>؛ فيكون بعضهم قصد إلى الكتمان والخلاف مع العلم وزوال الشبهة للأغراض التي ذكرناها، وبعض آخر<sup>٨</sup> دخلت عليه الشبهة من الجهة التي تقدمت، وبعض آخر أقام على الحق مبطيناً<sup>٩</sup> له ونقل ما علمه من النص على الوجه الذي تمكن من نقله<sup>١٠</sup> عليه.

### [جواز العدول عن نقل النص الجلي للشبهة]

وليس لأحد أن يقول: لو كان ما قدرتموه صحيحاً لوجب أن ينقل الذين دخلت عليهم الشبهة<sup>١١</sup> بفعل الأكبر النص، ولا يعدلوا عن ذكره جملة؛ لأن الشبهة

١. في التلخيص: «أن تدخل».

٢. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومن».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و من لا يجوز عليهم أن يشتبه عليهم».

٤. في «ط» والتلخيص: «وبيني».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «- في».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أقرب وأجوز».

٧. في كلام ابن قبة المتقدم.

٨. في «د» والمطبوع والحجري: «آخر».

٩. في «ج، ف»: «مبطلاً».

١٠. في المطبوع والحجري: «من النقل».

١١. في المطبوع: «جملة».

المانعة لهم من العمل بموجبه غير مقتضية للعدول عن نقله، كما أنهم عندكم لما اشتبه عليهم المراد بخبر يوم الغدير وما جرى مجراه - حتى اعتقدوا بالشبهة أنه غير مقتضى للنص - لم يوجب<sup>١</sup> ذلك عدولهم عن نقله وروايته.

لأنه غير ممتنع أن يعدلوا عن نقله بالشبهة كما عدلوا عن العمل به و عملوا بخلافه بالشبهة؛ لأنهم إذا كانوا قد اعتقدوا أن القوم الذين أحسنوا الظن بهم لم يقع منهم ما وقع إلا بعهد إليهم، أو شرط، أو ما جرى مجرى العهد والشرط يسوغ ما فعلوه؛ فقد بطل عندهم حكم الخبر، و صار مما لا فائدة في نقله. و خبر الغدير مفارق للنص الجلي؛ لأنه إذا اشتبه عليهم إيجابه للنص فغير مشتبه إيجابه للفضيلة، فيكون نقلهم له لمكان فائدته<sup>٢</sup>.

١٣٠/٢

على أنهم إذا وجدوا القوم الذين بفعلهم قويت الشبهة و وقع الاغترار، قد أضربوا عن<sup>٣</sup> ذكر هذا النص والتلفظ به، و تناسوه، و وجدوا من عداهم من أهل الحق قد أخفوه للتقية، و عدلوا عن التظاهر بنقله و ذكره، و لم يجدوا هذا في خبر الغدير و ما مثله، فقد صار هذا شبهة أخرى في العدول عن نقل النص الجلي<sup>٤</sup> دون الواقع في يوم الغدير، و يجوز أن يعتقدوا عندها أن ذكره غير جائز كما أن العمل به غير جائز<sup>٥</sup>، و أنه جار مجرى ما نسخ حكمه و لفظه من الكتاب. و أي الطريقين - اللذين سلكناهما في حال القوم<sup>٦</sup> دخول الشبهة على

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «عليهم».

٢. في التلخيص: «فائدة».

٣. في التلخيص: - «عن».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و ذكره».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: - «كما أن العمل به غير جائز».

٦. في التلخيص: «في بدل «و»».



بعضهم في النصّين<sup>١</sup> معاً أو في أحدهما - صحّ وثبتّ، فقد سقط به ما الزمناه صاحب الكتاب<sup>٢</sup>، وقصد التشنيع به علينا من نسبة<sup>٣</sup> جميعهم إلى الارتداد والنفاق و عناد الرسول صلى الله عليه وآله<sup>٤</sup>.

### [بيان الوجه في عدم نقل أهل الملل النصّ الجليّ]

فإن قيل: إن كان<sup>٥</sup> الأمر في كتمان أهل الملة للنصّ على ما ذكرتم، فألاً نقله اليهود والنصارى ومن جرى مجراهم من طوائف أهل الخلاف للملة؟ وقد علمنا أنّ جميع الدواعي - الموجبة للأغراض التي ذكرتموها في أهل الملة - عنهم مرتفعة، وأنهم قد نقلوا من أحوال الرسول صلى الله عليه وآله<sup>٦</sup> الظاهرة - كتأثيره<sup>٧</sup> الأمراء، ونصّه على الأحكام<sup>٨</sup>، وحروبه<sup>٩</sup> للأعداء<sup>١٠</sup>، إلى غير ذلك - ما<sup>١١</sup> حال النصّ عندكم في الظهور كحال<sup>١٢</sup>، والداعي<sup>١٣</sup> إلى نقله لهم داعٍ إلى نقل النصّ.

١. يعني بالنصّين النصّ الجليّ ونصّ الغدير، وقد أوضحهما في المتن.

٢. في التلخيص: «صحّ وثبت ما به يسقط ما ألزمناه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «وقصد التشنيع علينا به من نسب».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». وفي التلخيص: «عليه وآله السلام».

٥. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذا كان».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام». وفي التلخيص: «عليه وآله السلام».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «كتأثير».

٨. في «ص، ط، ف»: «ونصبه على الحكّام».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «وخروجه».

١٠. في «د»: «الأعداء».

١١. في «ج»: «مما».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «كحاله في الظهور». وفي التلخيص: «في ظهوره كحاله».

١٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و الدواعي».

مع أن للنص مزية ظاهرة عندهم؛ لأنهم إذا نقلوه مع ما جرى من الناس<sup>١</sup> من العمل بخلافه، كانت<sup>٢</sup> فيه لهم حجة على أهل الإسلام واضحة، ومعية<sup>٣</sup> ظاهرة؛ من حيث خالفوا فيه عهد نبيهم، وأقدموا على أطراح أمره.

١٣١/٢

و ليس يجوز أن يمتنعوا من نقل النص الجلي<sup>٤</sup> للخوف من المتأمرين في تلك الأحوال؛ لأنه<sup>٥</sup> لو كان خوفهم من النقل يمنعهم منه و يقطع نظامه، لكان يجب أن يمتنعوا من نقل مذاهبهم و دياناتهم المخالفة لرأي المسلمين و مذاهب أئمتهم، و يعدلوا عن نقل سائر ما يكرهه<sup>٦</sup> المسلمون منهم، من الخلاف لهم، و التكذيب للرسول صلى الله عليه و آله<sup>٧</sup>، إلى سائر ما تمحلوه<sup>٨</sup> من الطعون، كالهجاء و السب و ما هو أضعف منهما. فكما<sup>٩</sup> أن<sup>١٠</sup> لم يمنع الخوف من جميع ما عدناه، و جب أن لا يمنع من نقل النص لو كانت<sup>١١</sup> له حقيقة.

قلنا: لو نقل من ذكرته من مخالفي الإسلام النص لكانوا إنما ينقلونه

١. في «ج، ص»: «للناس».

٢. في «ج، ص، ط»: «فكانت».

٣. معية: موضع عار، و هو السبة و التوبيخ.

٤. في «د»: - «الجلي».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «لأنهم».

٦. في «د»: «ما يذكره».

٧. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام». و في التلخيص: «عليه و آله السلام».

٨. في «ج، ص»: «ما عجلوه». و تمحلوه، أي احتالوا في توجيهه.

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «لما».

١٠. في التلخيص: - «أن».

١١. في «ج»: «لو كان».

للوّجه الذي له يَنْقُلُونَ<sup>١</sup> الحَوَادِثَ العَجِيبَةَ و الأمورَ البَدِيعَةَ الظَاهِرَةَ، و معلومٌ - فيما كَانَ سَبَبُ نَقْلِهِ مِثْلَ هذا - أَنَّ الخَوْفَ اليَسِيرَ يَمْنَعُ منه، و يَمْتَضِي العدُولَ عنه. و لَيْسَ يَحْمِلُ نَفْسَهُ عَاقِلٌ<sup>٢</sup> عَلَى تَحْمِيلِ الضَّرَرِ و الخِطَارِ<sup>٣</sup> بالنَفْسِ فيما جَرَى هذا المَجْرَى.

و رُبَّمَا كَانَ الخَوْفُ الشَّدِيدُ سَبَبًا لَانْقِطَاعِ نَقْلِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الدِيَانَاتِ - فَضْلًا عَمَّا<sup>٤</sup> لَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا - و لَا يَتَعَقَّدُ الْمُعْرِضُ عَنْ نَقْلِهِ أَنَّهُ قَدْ ضَيَّعَ بِاعْرَاضِهِ فَرَضًا، أَوْ أَهْمَلَ<sup>٥</sup> وَاجِبًا.

و إِذَا<sup>٦</sup> كَانَ فِي نَقْلِ النِّصِّ و إِشَاعَتِهِ<sup>٧</sup> و تَدَاوُلِهِ شَهَادَةٌ عَلَى أُمَّةٍ الْقَوْمِ بِالْإِنْسِلَاخِ عَنْ الدِّينِ، و المَخَالَفَةِ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٨</sup>، و عَلَى كُلِّ تَابِعٍ لَهُمْ و مُقْتَدٍ بِهِمْ، فَمِنْ تَعَرُّضِ الْيَهُودِ وَ أَهْلِ الذِّمَّةِ لَهُ<sup>٩</sup> فَسَخَّ لِذِمَّتِهِمْ، و نَقَضَ لِعَهْدِهِمْ<sup>١٠</sup>. و لَيْسَ يَنْشِطُ هَؤُلَاءِ مَعَ بَقَاءِ عُقُولِهِمْ أَنْ يَسْفِكُوا دِمَاءَهُمْ وَ يُبَيِّحُوا حَرِيمَتَهُمْ بِمَا لَا يُجْدِي عَلَيْهِمْ نَفْعًا، و لَيْسَ فِي تَعْيِيرِ الْمُسْلِمِينَ بِخِلَافِهِمْ لِنَبِيِّهِمْ

١. هكذا في «د» و الحجري و التلخيص. و في «ج، ص، ط، ف»: - «له». و في المطبوع: «لم ينقلوا» بدل «له ينقلون».

٢. هكذا في النسخ و التلخيص. و في المطبوع و الحجري: «عامل».

٣. الخطار بالنفس: المخاطرة بها، بأن يعرضها لما فيه هلاكها. راجع: كتاب العين، ج ٤، ص ٢١٤ (خطر).

٤. هكذا في «ط» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «على ما».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «و أهمل».

٦. في «ج، ص»: «و إن».

٧. هكذا في النسخ و الحجري و التلخيص. و في المطبوع: «و إشاعاته».

٨. في «ج، د»: «عليه السلام». و في التلخيص: «عليه و آلِه السلام».

٩. في المطبوع و الحجري: «لهم».

١٠. في «ج، ص»: «لهدنتهم».

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١</sup> مِنَ النِّفْعِ لَهُمْ مَا يَفِي بِبَعْضِ الضَّرَرِ الْمَتَخَوِّفِ<sup>٢</sup> مِنْ جِهَتِهِمْ. وَلَا يُشَبِّهُ هَذَا مَا يَنْقُلُونَهُ مِنْ دِيَانَاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ وَطُعُونِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُمْ عَلَيْهِ انْعَقَدَتْ، وَلَمْ تَجْرِ<sup>٣</sup> عَادَةُ أَحَدٍ مِنْ وُلَاةِ أُمُورِ<sup>٤</sup> الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ يَحْظَرَ عَلَى أَهْلِ الذَّمِّ إِظْهَارَ مَذَاهِبِهِمْ وَإِنْ كَرِهَهَا. وَقَدْ كَانَتْ<sup>٥</sup> عَادَتُهُمْ<sup>٦</sup> جَارِيَةً بِأَنْ لَا يَقْرَءُوا أَحَدًا مِنْهُمْ عَلَى غَضٍّ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ طَعْنٍ عَلَى مُؤْمِنٍ بِتَظْلِيمٍ أَوْ تَكْفِيرٍ خَارِجٍ عَمَّا يَقْتَضِيهِ دِينُهُمْ وَاسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ ذِمَّتُهُمْ، فَكَيْفَ لَهُمْ<sup>٧</sup> إِذَا تَجَاوَزُوا إِلَى الطَّعْنِ عَلَى الْخُلَفَاءِ وَتَظْلِيمِ الْأُمَرَاءِ؟! وَلِأَنَّ الْخَوْفَ لَوْ كَانَ عَلَيْهِمْ - فِيمَا يَنْقُلُونَهُ مِنْ مَذَاهِبِهِمْ وَدِيَانَاتِهِمْ وَفِي نَقْلِ النَّصِّ - وَاحِدًا، وَلَمْ يَفْتَرِقِ الْأُمَرَاءُ مِنْ حَيْثُ ذَكَّرْنَا، لَوَجَبَ الْعُدُولُ عَنْ ذِكْرِ النَّصِّ دُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ؛ لِأَنَّ لِدَاعِي الدِّينِ<sup>٨</sup> مِنَ الْقُوَّةِ مَا لَيْسَ لغيرِهِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُتَحَمَّلَ فِيهِ مَا لَا يُتَحَمَّلُ فِي غَيْرِهِ.

### [جواز اجتماع العلم بالنص، والمنازعة في الإمامة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «بَلْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونُوا مُضْطَرِّينَ إِلَى مَعْرِفَةِ النَّصِّ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ<sup>٩</sup>

١. فِي «ج، ص، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَالْمَتَخَوِّفِ». وَفِي التَّلْخِصِ: «الْمَخَوْفِ».

٣. فِي «د، ط» وَالْحَجَرِيِّ: «وَلَمْ يَجْرَ».

٤. فِي التَّلْخِصِ: «أُمَرَاءُ». وَفِي «ج، ص، ط، ف»: - «أُمُور».

٥. فِي «د»: «وَإِنْ كَانَ».

٦. فِي «د» وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «عَادَاتُهُمْ».

٧. فِي التَّلْخِصِ: «بِهِمْ».

٨. فِي «د»: «لِلدَّاعِي إِلَى الدِّينِ».

٩. فِي التَّلْخِصِ وَالْمَغْنِيِّ: - «ذَلِكَ».

كذلك لما صَحَّ ما قد ثَبَّتَ عنهم من مَوَاقِفِ الإمامة<sup>١</sup>.

فهذا إِنَّمَا يُقَالُ فيما يَتَنافى ولا يَصِحُّ ثُبُوتُهُ عَلَى الاجتماعِ، وقد كَانَ يَجِبُ أَنْ يَبَيَّنَ مِنْ أَيِّ وَجْهِ يَجِبُ إِذَا كَانُوا يَعْلَمُونَ النَّصَّ أَنْ لَا يَقِفُوا فِي أَمْرِ الإمامةِ تِلْكَ المَوَاقِفَ؟ وقد بَيَّنَّا أَنَّ جَمِيعَهُمْ لَمْ يَدْفَعِ الضرورةَ فِي النَّصِّ، ولا عَمِلَ بِخِلَافِهِ عَلَى جِهَةِ التَّعَمُّدِ، وَأَنَّهُمْ يَنْقَسِمُونَ إِلَى ١ الأقسامِ الثلاثةِ التي ذَكَرناها.<sup>٢</sup>

وإذا كَانَ الَّذِي أَجْزَأنا<sup>٣</sup> عَلَيْهِ تَعَمُّدُ الكِتْمَانِ لِلنَّصِّ مع العِلْمِ بِهِ وَتَعَمُّدُ العملِ بِخِلَافِهِ<sup>٤</sup> جماعةٌ قَلِيلَةٌ العَدَدِ، فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ النَّصَّ لَوْ كَانَ حَقًّا لَمْ يَجْرِ مِنَ القَوْمِ<sup>٥</sup> ما جَرَى؟

وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَا يَجُوزُ عَلَى الجماعةِ القليلةِ أَنْ تَعْمَلَ بِخِلَافِ ما تَعْلَمُهُ وَتَدْفَعُ ما تَعْرِفُهُ لِبَعْضِ الأغراضِ القويَّةِ.

و هذا مِمَّا إِذَا قِيلَ عُرِفَتْ صورةُ قائلِهِ؛ فَإِنَّ خُصُومَنَا لَا يَمْنَعُونَ ما ذَكَرناه فِي الجماعةِ القليلةِ، وَإِنْ مَنَعُوهُ فِي الجماعةِ<sup>٦</sup> الكثيرةِ التي تَبْلُغُ إِلَى حَدِّ مَخْصُوصٍ وَتَخْتَصُّ<sup>٧</sup> بِصِفَاتٍ مَعْيَنَةٍ. وَكُلُّ<sup>٨</sup> مَنْ لَمْ تَثْبُتْ<sup>٩</sup> عَصَمَتُهُ، أَوْ ما يَجْري مَجْرى

١. في التلخيص: - «إلى».

٢. تقدّم ذكرها في ص ٤١٥ - ٤٢١.

٣. في «ف» والتلخيص: «أحلنا».

٤. في التلخيص: «و تعمد الخلاف له».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «من القول».

٦. في التلخيص: «في الجماعة».

٧. في «ف، ط»: «و يختص».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «فكل».

٩. في «د» و المطبوع و الحجري: «لم يثبت».

عصمته - من دلالة تؤمن<sup>١</sup> من وقوع مثل<sup>٢</sup> ما ذكرناه منه - فهو جائز عليه، ولا مانع يَقتضي امتناعه منه.

وقد جرت العادات - التي لا يتمكّن أحدٌ من دفعها - بعمل الجماعات بخلاف ما تعلّمه<sup>٣</sup> لبعض الأغراض، وكيّمان ما تعرفه<sup>٤</sup> لمثل ذلك.

وقد نطق الكتاب<sup>٥</sup> بمثله؛ قال الله تعالى<sup>٦</sup> مُخْبِرًا عن أهل الكتاب: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>٧</sup>، وقال جلّ ذكره: ﴿وَ جَحَدُوا بِهَا وَ اسْتَيْقَنَتَهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَ عُلوًّا﴾<sup>٨</sup>.

وقد علّمنا من جهة القرآن أيضاً والأخبار ما وقع من ضلال قوم موسى عليه السلام عند دعاء السامريّ لهم إلى عبادة العجل، وكثرة من اغترّبه ومال إلى قوله، مع قرب عهدهم بنبيهم عليه السلام، وكثرة ما تكرّر على أسماعهم من بيناته<sup>٩</sup> وحججه التي يقتضي جميعها توقّي الشبهة بنفي التشبيه<sup>١٠</sup> عن ربّه تعالى.

١. هكذا في التلخيص. وفي النسخ والمطبوع: «يؤمن».

٢. في «ج، ص، ط» - «مثل».

٣. هكذا في «ج، د، ص، ف» والتلخيص. وفي «ط»: «يعلمه». وفي المطبوع والحجري: «نعلمه».

٤. هكذا في «د» والتلخيص. وفي «ج، ف»: «تعلمه». وفي «ط»: «يعلمه». وفي «ص»: «تعلم». وفي المطبوع والحجري: «نعرفه».

٥. في التلخيص: «القرآن».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «سبحانه وتعالى».

٧. البقرة (٢): ١٤٦.

٨. النمل (٢٧): ١٤. وفي «ط، ف»: «فَأَنظُرْ كَيْفَ كَانَ غَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ».

٩. في «د» والمطبوع والحجري: «من بيانه».

١٠. في «د» والتلخيص: «التي يقتضي جميعها نفي التشبيه». وفي «ج، ص، ط، ف»: «و نفي» بدل «بنفي».

و لَعَلَّ مَنْ ضَلَّ بِعِبَادَةِ الْعِجْلِ مِنْ قَوْمِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ كَانُوا فِي الْمَدِينَةِ لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَإِذَا جَازَ الضَّلَالُ وَالْعُدُولُ عَنِ الْمَعْلُومِ عَلَى أُمَّةٍ<sup>٢</sup> مِنَ الْأُمَمِ فَهُوَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ جُمْلَةٍ أُمَّةٍ أَجَوَزُ.

و الذي يَقُولُهُ الْمُخَالِفُونَ عِنْدَ احْتِجَاجِنَا بِقِصَّةِ السَّامِرِيِّ - مِنْ أَنَّ ضَلَالَ قَوْمِ مُوسَى بِعِبَادَةِ الْعِجْلِ<sup>٣</sup> إِنَّمَا كَانَ لِلشُّبْهَةِ، لَا عَلَى طَرِيقِ التَّعَمُّدِ وَالْعِنَادِ، وَقَوْلَكُمْ فِي النَّصِّ يُخَالِفُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا لَهُمْ عِنْدَكُمْ، فَعَدَّلُوا عَنْهُ وَعَمِلُوا بِخِلَافِهِ - غَيْرُ صَحِيحٍ.

لَأَنَّ الْقَوْمَ الَّذِينَ ضَلُّوا بِالسَّامِرِيِّ قَدْ كَانُوا مِنْ أُمَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ قَدْ سَمِعَ حُجْجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ، وَعَرَفَ شَرْعَهُ وَدِينَهُ وَمَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ. وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ دِينِ مُوسَى<sup>٥</sup> لَهُمْ<sup>٦</sup> نَفْيُ التَّشْبِيهِ عَنْ خَالِقِهِ<sup>٧</sup>، وَأَنَّهُ دَعَاهُمْ إِلَى عِبَادَةِ مَنْ لَا يُشَبِّهُ الْأَجْسَامَ وَلَا يَحُلُّهَا<sup>٨</sup>. وَإِذَا كَانُوا عَارِفِينَ بِهَذَا مِنْ دِينِهِ ضَرُورَةً، فَلَيْسَ تَدْخُلُ عَلَيْهِمْ شُبْهَةٌ فِيهِ، إِلَّا مِنْ حَيْثُ شَكَّوْا فِي ثُبُوتِهِ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ مَا دَعَاهُمْ إِلَيْهِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَلَمْ يَكُنْ الْقَوْمُ الَّذِينَ ضَلُّوا بِالسَّامِرِيِّ مِمَّنْ أَظْهَرَ الشَّكَّ فِي ثُبُوتِهِ

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «الرسول».

٢. في المطبوع و الحجري: «أنه»، و هو سهو.

٣. في «د» و المطبوع و الحجري: «لعبادة».

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: - «قد».

٥. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «من دينه».

٦. في التلخيص: - «لهم».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عن خالقهم».

٨. أي لا يحل فيها.

موسى عليه السلام والخروج عن دينه، بل الظاهر عنهم أنهم كانوا مع عبادتهم له متمسكين بشريعته، ولهذا قال لهم السامري: «هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى»<sup>١</sup> مُشِيرًا إِلَى الْعِجْلِ، فَلَمْ يَبْقَ - مع ضلالهم بالعجل و عبادتهم له - إلا العمل بخلاف المعلوم لبعض الأغراض.

[نماذج من مخالفة سلوك بعض الصحابة للنصوص الدالة على فضل أمير المؤمنين (ع)]

على أن قوله: «كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَجْرِيَ مِنْهُمْ فِي الْإِمَامَةِ مَا جَرَى» إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى<sup>٢</sup> حُسْنِ الظَّنِّ بِالْقَوْمِ، وَ لَيْسَ لِحُسْنِ الظَّنِّ مَجَالٌ حَيْثُ يَقَعُ الْعِلْمُ. وَإِذَا كُنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى صَحَّةِ النَّصِّ بِأَدَلَّةٍ تَقْتَضِي الْعِلْمَ، فَلَا مَعْنَى لِدَفْعِهَا بِمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى حُسْنِ الظَّنِّ.

على أن جميع ما يَقْتَضِي حُسْنَ الظَّنِّ بِالْقَوْمِ - الدافعين للنص والقائمين مقام المنصوص عليه عليه السلام - مِنَ الصُّحْبَةِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ ظُهُورِ الْفَضْلِ قَدْ حَصَلَ لِغَيْرِهِمْ أَوْ أَكْثَرُهُ، وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ نَافِيًا عَنْهُ الضَّلَالُ، وَ الْعَمَلُ بِخِلَافِ الْحَقِّ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ؛

أَلَا تَرَى أَنَّ طَلْحَةَ وَ الزُّبَيْرَ - مَعَ صُحْبَتِهِمَا، وَ كَثْرَةِ فَضْلِهِمَا فِي الظَّاهِرِ، وَ مَقَامَاتِهِمَا فِي الدِّينِ - قَدْ بَايَعَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَائِعِينَ غَيْرَ مُكْرَهَيْنِ، ثُمَّ عَادَا نَاكِثِينَ لِبَيْعَتِهِ، مُجْلِبِينَ<sup>٣</sup> عَلَيْهِ، ضَارِبِينَ لَوَجْهِهِ وَ وَجُوهُ أَنْصَارِهِ

١٣٥/٢

١. طه (٢٠): ٨٨.

٢. في «د» و المطبوع و الحجري: «عليه».

٣. يقال: أجلبوا عليه: إذا تجمعوا و تألبوا. و أجلب عليه: إذا صاح به و استحثه. النهاية، ج ١، ص



بالسَّيْفِ، ثُمَّ حَمَلَهُمَا خَطَوْهُمَا الْقَبِيحُ عَلَى أَنْ نَسَبَا إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْمُشَارَكَةِ فِي دَمِ عُثْمَانَ مَا هُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ، وَهُمَا مُنْعَمَانِ<sup>١</sup> فِيهِ<sup>٢</sup>!

و هذه عائشة<sup>٣</sup> - وقد جمعت إلى الصُّحْبَةِ الإختصاصَ و الإلتصاقَ بالرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٤</sup> وَ سَمَاعَ الْوَحْيِ النَّازِلِ فِي بَيْتِهَا وَ الْمُتَكَرِّرَ عَلَى سَمْعِهَا - قد

١. في المطبوع و الحجري: «مُسَبَّان».

٢. يشهد لذلك جوابه عليه السلام لابن عباس - و قد حمل إليه رسالة من عثمان و هو محصور يسأله فيها الخروج إلى ماله بَيْنِئِمْ -: «يا ابن عباس، ما يريد عثمان إلا أن يجعلني جملأ ناضحاً بالغرب، أقبل و أدبر، بعث إلي أن أخرج، ثم بعث إلي أن أقدم، ثم هو الآن يبعث إلي أن أخرج؛ و الله لقد دفعت عنه حتّى خشيت أن أكون أنمأ» (شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٢٩٦). و أخرج البلاذري من طريق أبي خلدة أنه سمع علياً عليه السلام يقول - و هو يخطب - فذكر عثمان فقال: «و الله الذي لا إله إلا هو ما قتلته، و لا مألأت على قتله، و لا ساءني» (أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٩٢). و روى المدائني في كتاب الجمل، قال: لمّا قتل عثمان كانت عائشة بمكة، و بلغ قتله إليها و هي بشراف، فلم تشكّ في أن طلحة هو صاحب الأمر، و قالت: بُعداً لنعتل و سحقاً، إيه ذا الإصبع، إيه أبا شبل! إيه يا بن عمّ، لكأنّي أنظر إلى إصبعه و هو يبايع له، حتّوا الإبل و ددعوها. قال: و قد كان طلحة حين قتل عثمان أخذ مفاتيح بيت المال، و أخذ نجاناً كانت لعثمان في داره، ثم فسد أمره فدفعها إلى علي بن أبي طالب. (شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ٢١٥).

و عن ابن أبي الحديد: كان طلحة من أشدّ الناس تحريضاً عليه (أي عثمان)، و كان الزبير دونه في ذلك، و روى الناس الذين صنّفوا في واقعة الدار أن طلحة كان يوم قتل عثمان مقنعاً بثوب قد استتر به عن أعين الناس يرمي الدار بالسهم، و روى أيضاً أنه لمّا امتنع على الذين حصروه الدخول من باب الدار حملهم طلحة إلى دار لبعض الأنصار، فأصعدهم إلى سطحها و تسوّروا منها على عثمان داره فقتلوه. (شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٥).

و روى البلاذري أنه كان الزبير و طلحة قد استوليا على الأمر، و منع طلحة عثمان من أن يدخل عليه الماء العذب، فأرسل عليّ إلى طلحة - و هو في أرض له على ميل من المدينة - أن دع هذا الرجل فليشرب من مائه و من بثره - يعني بثر رومة - و لا تقتلوه من العطش. أنساب الأشراف، ج ٥، ص ٥٨٢.

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «و».

٤. في «ج، ص، ط، ف» - «عليه السلام».

وَقَعَ مِنْهَا مِنْ حَرْبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَعَ عِلْمِهَا بِفَضْلِهِ، وَكَثْرَةِ سَوَائِقِهِ، وَرَوَايَتِهَا فِيهِ مَا يَزِيدُ عَلَى كُلِّ تَعْظِيمٍ وَتَبْجِيلٍ - مَا شَارَكَتَ فِيهِ طَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَزَادَتْ عَلَيْهِمَا.<sup>١</sup>

وَهَذَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ<sup>٢</sup> يَمْتَنِعَانِ مِنْ بَيْعَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ انْتِفَاءِ كُلِّ عُدْرٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَامَ لَهُمَا<sup>٣</sup>.

١. فِي حِينَ أَنْهَا تَرَوِي عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَأْنِيهِهَا فِي ذَلِكَ؛ قَالَ ابْنُ قَتِيبَةَ فِي حَدِيثِ قِصَّةِ الْجَمَلِ: فَلَمَّا انْتَهَوْا إِلَى مَاءِ الْحَوَابِ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ - وَمَعَهُمْ عَائِشَةُ - نَبَحَهَا كِلَابُ الْحَوَابِ، فَقَالَتْ لِمُحَمَّدَ بْنِ طَلْحَةَ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مَاءُ الْحَوَابِ، فَقَالَتْ: مَا أَرَانِي إِلَّا رَاجِعَةً. قَالَ: وَلِمَ؟ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِنِسَائِهِ: «كَأَنِّي بِإِحْدَاكُنَّ قَدْ نَبَحَهَا كِلَابُ الْحَوَابِ، وَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونِي أَنْتِ يَا حَمِيرَاءُ». فَقَالَ لَهَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ: تَقْدَمِي رَحِمَكَ اللَّهُ، وَدَعِي هَذَا الْقَوْلَ. وَاتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، فَحَلَفَ لَهَا بِاللَّهِ لَقَدْ خَلَفْتَهُ أَوَّلَ اللَّيْلِ. وَاتَّاهَا بَيْتَةُ زُورٍ مِنَ الْأَعْرَابِ، فَشْهَدُوا بِذَلِكَ، فَزَعَمُوا أَنَّهَا أَوَّلُ شَهَادَةِ زُورٍ فِي الْإِسْلَامِ. (الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٨٢). وَبِهَذَا الْمَضْمُونِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَوَادِّ أُخْرَى. رَاجِعْ: تَارِيخَ الطَّبْرِيِّ، ج ٤، ص ٤٥٧؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٢١٠؛ الْأَنْسَابُ لِلِسَمْعَانِيِّ، ج ٤، ص ٢٩٨ - ٢٩٩؛ مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ، ج ٢، ص ٣١٤؛ تَارِيخُ ابْنِ خَلْدُونٍ، ج ٢، ص ٦٠٨ - ٦٠٩؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٦، ص ٢٢٥؛ تَذَكُّرَةُ الْخَوَاصِّ، ص ٦٨.

٢. مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْأَوْسِيِّ الْحَارِثِيِّ، يَكْنَى أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ. شَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا وَالمَشَاهِدَ كُلَّهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَّا تَبُوكَ. ائْتَمَعَ مِنْ بَيْعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَاعْتَزَلَ فِي حُرُوبِهِ. تَوَفَّى بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ٤٣ وَقِيلَ: ٤٦هـ. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٣٣٨، الرِّقْمُ ٩٦؛ مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ، ج ١، ص ١٦٥، الرِّقْمُ ١١؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٥٥، ص ٢٥٠، الرِّقْمُ ٦٩٩٦؛ الْاِسْتِيعَابُ، ج ٣، ص ١٣٧٧، الرِّقْمُ ٢٣٤٤؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٤، ص ٣٣٦، الرِّقْمُ ٤٧٦١.

٣. قَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ: وَبَايَعَهُ الْمُسْلِمُونَ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو، وَأَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَكَعْبَ بْنَ مَالِكٍ، وَحَسَّانَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ. إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ أَتَى بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَقَالَ لَهُ: «بَايِعْ»، فَقَالَ: يَا أَبَا الْحَسَنِ، خَلْنِي، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ غَيْرِي بِاِبْتِغَاكِ، فَوَاللَّهِ لَا يَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِي أَمْرٌ تَكْرَهُهُ أَبَدًا. فَقَالَ: «صَدَقَ، خَلُّوا سَبِيلَهُ». ثُمَّ

و هذا معاويةٌ و عمرو بن العاص - مع صُحْبَتَيْهِمَا أَيْضاً - قد جَرَى مِنْهُمَا مِنْ حَرْبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ و إظهارِ عَدَاوَتِهِ و لَعْنِهِ فِي قُنُوتِ الصَّلَوَاتِ، مَا شَهْرَتُهُ<sup>١</sup> تُعْنِي عَنْ ذِكْرِهِ<sup>٢</sup>، وَ هُمْ يَسْمَعُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَقُولُ: «حَرِّكَ يَا عَلِيُّ حَرْبِي، وَ سَلِّمْكَ سِلْمِي»<sup>٣</sup>، وَ قَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهِ، وَ عَادِ مَنْ عَادَاهِ، وَ انْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَ اخْذَلْ مَنْ خَذَلَهُ»<sup>٤</sup>، وَ قَوْلُهُ: «عَلِيٌّ مَعَ الْحَقِّ، وَ الْحَقُّ مَعَ عَلِيٍّ؛ يَدُورُ حَيْثُمَا دَارَ»<sup>٥</sup>، إِلَى<sup>٦</sup> غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٧</sup> مِنَ الْأَقْوَالِ وَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى نِهَايَةِ الْإِعْظَامِ وَ الْإِكْرَامِ، وَ غَايَةِ الْفَضْلِ وَ التَّقَدُّمِ، وَ أَقْلُ أَحْوَالِهَا أَنْ تَقْتَضِيَ

﴿بَعَثَ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ مُسْلِمَةَ، فَلَمَّا أَتَاهُ قَالَ لَهُ: «بَايَعُ»، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَمَرَنِي إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ وَ صَارُوا هَكَذَا - وَ شَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ - أَنْ أَخْرَجَ بِسِيفِي فَأَضْرِبَ بِهِ عُرْضَ أَحَدٍ، فَإِذَا تَقَطَّعَ أَتَيْتُ مَنْزِلِي، فَكُنْتُ فِيهِ لَا أَبْرَحُهُ حَتَّى تَأْتِيَنِي بِدِ خَاطِبَةٍ، أَوْ مَنِيَّةٍ قَاضِيَةٍ. فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَانْطَلِقْ إِذَنْ، فَكُنْ كَمَا أَمَرْتُ بِهِ». شَرَحَ نَهْجَ الْبَلَاغَةِ، ج ٤، ص ٩.

١. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «و مَا شَهْرَتُهُ».

٢. فِي «ج» ص، ط، ف: «مَا يَغْنِي شَهْرَتُهُ عَنْ رِوَايَتِهِ».

٣. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٢، ص ٤٤٢، ح ٩٦٩٦؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦٩٩، ح ٣٨٧٠؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٣، ص ١٦١، ح ٤٧١٣ وَ ٤٧١٤؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٣، ص ٤٠، ح ٢٦٢٠ وَ ٢٦٢١، وَ ج ٥، ص ١٨٤، ح ٥٠٣١، مَعَ اخْتِلَافٍ.

٤. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ١، ص ١١٨ - ١١٩، ح ٩٥٠ وَ ٩٦١ وَ ٩٦٤، وَ ص ١٥٢، ح ١٣١٠؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٤٣، ح ١١٦؛ الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٣، ص ١١٨، ح ٤٥٧٦، وَ ص ١٢٦، ح ٤٦٠١؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ، ج ٢، ص ٣٥٧، ح ٢٥٠٥، وَ ج ٣، ص ١٨٠، ح ٣٠٥٢، وَ ج ٤، ص ١٦، ح ٣٥١٤، وَ ص ١٧٣، ح ٤٠٥٣؛ الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٧، ص ٤٩٩، ح ٢٨ وَ ٢٩.

٥. الْخِصَالُ، ج ٢، ص ٤٩٦، ح ٥؛ الْأَمَالِيُّ لِلطُّوسِيِّ، ص ٥٤٨، الْمَجْلِسُ ٢٠، ح ٤/١١٦٨؛ جَامِعُ الْأَخْبَارِ، ص ١٣؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٤٢، ص ٤٤٩، الرِّقْمُ ٤٩٣٣؛ فَرَاغِدُ السَّمُطِينِ، ج ١، ص ١٧٧، ح ١٤٠؛ مَجْمَعُ الزَّوَالِدِ، ج ٧، ص ٤٧٦، ح ١٢٠٣١. وَ مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْمُسْتَدْرَكِ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ، ج ٣، ص ١٣٤، ح ٤٦٢٨؛ الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ، ج ٥، ص ١٣٥، ح ٤٨٨٠.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «و إِلَى».

٧. فِي «ج» ص، ت: «مَا ذَكَرْنَاهُ».

الْمَنْعَ مِنْ حَرْبِهِ وَلَعْنِهِ، وَمَظَاهِرَتِهِ بِالْعَدَاوَةِ.

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيمَنْ ذَكَرْنَاهُ مِمَّنْ ضَلَّ عَنْ الْحَقِّ وَعَدَلَ عَنْ سَنَنِهِ<sup>١</sup> إِلَّا مَنْ كَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ وَظَاهِرٌ فَضْلٍ، إِنْ لَمْ يُسَاوِ فِيهِ الْقَوْمَ - الَّذِينَ يُشَارُ إِلَيْهِمْ بِدَفْعِ النَّصِّ وَالتَّوَاتُؤِ عَلَى إِزَالَتِهِ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ - فَهُوَ مُقَارِبٌ لَهُ. وَلَيْسَ فَرَقٌ<sup>٢</sup> مَا بَيْنَ الْفَضْلَيْنِ مِمَّا<sup>٣</sup> يَتَقَضَى أَنْ يَجُوزَ عَلَى هَؤُلَاءِ مِنَ الضَّلَالِ وَالْعِنَادِ مَا لَا يَجُوزُ عَلَى أَوْلَئِكَ.

[نفي دخول الشبهة على الصحابة المخالفين لأمر المؤمنين ﷺ]

وَلَيْسَ لِلْمُخَالَفِ أَنْ يَقُولَ: إِنْ جَمِيعَ مَنْ ذَكَرْتُمْ<sup>٤</sup> مِمَّنْ حَارَبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَعَدَ عَنْ بَيْعَتِهِ إِنَّمَا تَمَّ<sup>٥</sup> الْخَطَأُ عَلَيْهِ<sup>٦</sup> بِالشُّبْهَةِ، دُونَ التَّعَمُّدِ. لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَائِلِهِ يَدُلُّ عَلَى غَفْلَةٍ شَدِيدَةٍ وَقِلَّةِ عِلْمٍ بِحَالِ الْقَوْمِ الَّذِينَ وَقَعَ مِنْهُمْ مَا عَدَدْنَاهُ.

وَأَيُّ شُبْهَةٍ يَصِحُّ أَنْ تَدْخُلَ<sup>٧</sup> عَلَى طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ - مَعَ بَيْعَتِهِمَا لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ طَوْعاً وَإِثَاراً، وَعِلْمُهُمَا بِاخْتِصَاصِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالسَّوَابِقِ وَالْعُلُومِ بِمَا يَزِيدُ عَلَى مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْأَنِمَةُ أَوْضَاعاً مُضَاعَفَةً - حَتَّى يَنْكُثَا بَيْعَتَهُ، وَيَضْرِبَا وَجْهَهُ بِالسَّيْفِ، وَيُسْفِكَ<sup>٨</sup> مِنْ دِمَائِ الْمُسْلِمِينَ بِسَبَبِهِمَا مَا سُفِكَ؟!]

١. في «ج، ص»: «سَنَتُهُ».

٢. في التلخيص: «وليس يعرف». وفي «ج»: «وليس صَرَفَ».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «مَا».

٤. في «ج، ص، ف» والتلخيص: «ما ذكرتم».

٥. في «ج، ص، ط» والحجري: «تَمَّ».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه الخطأ».

٧. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «أن يدخل».

٨. في التلخيص: «فيسفك».

و هذه حال عائشة في امتناع دخول شبهة عليها في قتاله و خلع طاعته و مطالبته بما قد عُلِمَتْ و عُلِمَ كُلُّ أَحَدٍ بِرَأْيِهِ مِنْهُ<sup>١</sup>.

و أيُّ عُدْرِ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ و ابْنِ مَسْلَمَةَ في الإمتناع عن بيعته، و قد بايعا مَنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ فَضْلِهِ و عِلْمِهِ و دِينِهِ و زُهْدِهِ ما ظَهَرَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟! هذا، و قد شاهدنا الناس قد اجتمعوا عليه و رَضُوا بِإِمَامَتِهِ كما اجتمعوا على الثلاثة المتقدمين؛ فلم يَبْقَ للشُّبْهَةِ طريقٌ.

١٣٧/٢

و كَيْفَ يَشْتَبِهُ عَلَى مُعَاوِيَةَ و عَمْرٍو و أَشْيَاعِهِمَا أَمْرٌ حَرَبِهِ و لَعْنِهِ، و هُمَا يَعْلَمَانِ ضَرُورَةَ - و كُلُّ مُسْلِمٍ - مِنْ دِينِ الرَّسُولِ<sup>٢</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ<sup>٣</sup> مَا يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ فِيهِ، مع ما عُلِمَ مِنْ ثُبُوتِ إِمَامَتِهِ و رِضَا الْمُسْلِمِينَ بِهِ<sup>٤</sup>!

و إن جازَ أَنْ تَدْخُلَ الشُّبْهَةُ عَلَى مَنْ ذَكَرْنَاهُ - مع أَنَّا لَا نَعْرِفُ لِدُخُولِهَا وَجْهًا - فَلْيَجُوزْ<sup>٥</sup> أَنْ تَدْخُلَ الشُّبْهَةُ<sup>٦</sup> عَلَى جَمِيعِ مَنْ عَمِلَ بِخِلَافِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ و عَقَدَ الْأَمْرَ لغيرِهِ و عَدَلَ عَنْ ذِكْرِ النَّصِّ و نَقَلَهُ، حَتَّى يَكُونَ جَمِيعٌ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا بِالشُّبْهَةِ. و هذا ما<sup>٧</sup> لَا فَصْلَ فِيهِ و لَا مَحِيصَ عَنْهُ. و قد كُنَّا ذَكَرْنَا فِيما مَضَى مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يِعَارِضَ بِهِ هَاهُنَا<sup>٨</sup>؛

١. في التلخيص: «براءته منه». و في «د» و المطبوع و الحجري: «منه براءته».

٢. هكذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: «من دين المسلمين و الرسول».

٣. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٤. في «د»: «و ليَجُوزْ».

٥. في «د» و الحجري: «أَنْ يَدْخُلَ».

٦. في «ج، ص، ف»: - «الشبهة».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «مما».

٨. تقدم في ج ١، ص ١٣٠ - ١٣١.

حَيْثُ قُلْنَا لصاحبِ الكتاب: إِذَا جازَ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ بَيَّنَّ صِفَاتِ الْإِمَامِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا أَنْ يَكُونَ مِنْ قَرَيْشٍ، وَصِفَاتِ الْعَاقِدِينَ لِلْإِمَامَةِ، ثُمَّ حَضَرَ الْأَنْصَارُ مَعَ ذَلِكَ طَالِبِينَ لِلأَمْرِ<sup>١</sup> وَمَنَازِعِينَ فِيهِ، فَأَلَّا جازَ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَنْ طَلَبَ الْأَمْرَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ أَنْ يَطْلُبُوهُ مَعَ عِلْمِهِمْ بِالنَّصِّ؛ لِلوَجْهِ الَّذِي لَهُ طَلَبَتْ الْأُمَرُ<sup>٢</sup> الْأَنْصَارُ؟

وَبَيَّنَّا<sup>٣</sup> أَنَّهُ إِنْ قَالَ: إِنَّ الْأَنْصَارَ لَمْ تَسْمَعْ<sup>٤</sup> النَّصَّ<sup>٥</sup> عَلَى صِفَاتِ الْإِمَامِ وَصِفَاتِ الْعَاقِدِينَ<sup>٦</sup>، مَعَ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ وَمَنْ قَدْ خُوِطِبَ بِإِمَامَةِ الْإِمَامِ. قِيلَ لَهُ: فَأَجِزْ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ النَّصُّ لَمْ يَسْمَعْهُ الْقَوْمُ الَّذِينَ اسْتَبَدُّوا بِالْخِلَافَةِ<sup>٧</sup> وَتَمَالَوْا<sup>٨</sup> عَلَى جَرِّهَا إِلَيْهِمْ<sup>٩</sup>.

وَقَدْ أَشْبَعْنَا هَذِهِ الْمَعَارِضَ فِيمَا مَضَى، وَيُمْكِنُ<sup>١٠</sup> أَنْ يُذَكَّرَ<sup>١١</sup> فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مُقَابِلَةً لِكَلَامِهِ الْمَبْنِيِّ عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِالْقَوْمِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: «لَوْ كَانَ مَا يَقُولُونَهُ<sup>١٢</sup> فِي النَّصِّ حَقّاً لَمَا فَعَلُوا كَذَا وَكَذَا».

١. في «ج، ص، ط، ف»: «الأمر» بدل «للأمر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: - «الأمر».

٣. تقدّم في ج ١، ص ٣٦٥ - ٣٦٩.

٤. في «د، ص» والحجري: «لم يسمع».

٥. في التلخيص: «بالنص».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: + «له».

٧. في «د» والمطبوع والحجري: «بالخلاف».

٨. في التلخيص: «تمالوا».

٩. في «د» والتلخيص: «إلى جهتهم».

١٠. هكذا في «د» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَنُتِمَكَّنَ».

١١. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنْ نَذَكَّرَ».

١٢. في «ج، ص، ف»: «ما تقولونه».

فَيُقَالُ لَهُ: «وَأَلَوْ كَانَ مَا تَدَّعِيهِ مِنَ النَّصِّ عَلَى صِفَاتِ الْإِمَامِ وَالْعَاقِدِينَ حَقًّا لَمَا جَرَى مِنَ الْأَنْصَارِ مَا جَرَى مِنَ الْمَنَازَعَةِ.

[عدم جواز القطع على بواطن الصحابة]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهَذَا<sup>٢</sup> فِي أَنَّا نَعْلَمُ بُطْلَانَهُ بِاضْطِرَارٍ بِمَنْزِلَةِ مَا نَعْلَمُهُ مِنْ أَنْفُسِنَا؛ لِأَنَّا كَمَا نَعْلَمُ أَنَّا لَا نَعْلَمُ فِي الْإِمَامَةِ مَا ادَّعَوْهُ بِاضْطِرَارٍ وَنَعْتَقِدُ خِلَافَهُ، نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ».

فَطَرِيقُ: لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى الْعِلْمِ بِمَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ الْقَوْمُ بَاطِنًا فِي النَّصِّ، وَ أَكْثَرُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ حَالُهُمْ كَوْنُهُمْ مُظْهِرِينَ لِإِعْتِقَادِ خِلَافِهِ، وَ مَا سِوَى<sup>٣</sup> ذَلِكَ غَيْرُ مَعْلُومٍ. وَ لَوْ كَانَ مَا ذَكَرَهُ مَعْلُومًا بِاضْطِرَارٍ لَهُ وَ لِأَصْحَابِهِ، لَوَجَبَ أَنْ تَعْلَمَهُ<sup>٤</sup> الشَّيْعَةُ كَعِلْمِهِمْ؛ لِأَنَّهُ<sup>٥</sup> لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَدَّعَى فِيهِ طَرِيقٌ يَخْتَصُّ. وَ لَا فَصْلَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى ذَلِكَ مِنَ الْمَخَالِفِينَ وَ بَيْنَ مَنْ ادَّعَى مِنَ الشَّيْعَةِ أَنَّهُ يَعْلَمُ ضَرُورَةً أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ النَّصَّ وَ يَعْلَمُونَهُ، وَ إِنْ كَانُوا عَامِلِينَ فِي الظَّاهِرِ بِخِلَافِهِ.

وَ لَيْسَ يُشَبِّهُ مَا يَعْلَمُهُ<sup>٦</sup> الْإِنْسَانُ مِنْ نَفْسِهِ مَا يَعْلَمُهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِدُ نَفْسَهُ مَعْتَقِدًا لِلشَّيْءِ ضَرُورَةً، ثُمَّ يَفْصِلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعْتَقِدًا لِبَعْضِ الْمَذَاهِبِ وَ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ، وَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ غَيْرَهُ مَعْتَقِدٌ لِبَعْضِ الْمَذَاهِبِ إِلَّا

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «و».

٢. أَيْ عِلْمُ الصَّحَابَةِ بِالنَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ إِنكَارِهِمْ لَهُ.

٣. فِي «د، ص»: «و سِوَى».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ يَعْلَمَهُ». وَ فِي التَّلْخِصِ: «أَنْ يَعْلَمَ».

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «بِأَنَّهُ».

٦. فِي «ج، ص»: «مَا يَعْلَمُ».

على شُرُوطٍ، بأنَّ<sup>١</sup> يَظْهَرُ الْقَوْلُ بِالْمَذْهَبِ<sup>٢</sup> مِنْهُ فِي أَحْوَالٍ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا دَاعِيَ يَدْعُو إِلَى إِظْهَارِهِ إِلَّا الْإِعْتِقَادُ وَالتَّدْيُنُ، وَيُقَطَّعُ<sup>٣</sup> عَلَى انْتِفَاءِ كُلِّ أَمْرٍ يُمَكِّنُ<sup>٤</sup> صَرْفَ الْإِظْهَارِ إِلَيْهِ، وَهَذَا مِمَّا لَهُ خَصَائِصُ وَشَرَائِطُ تَدُلُّ<sup>٥</sup> عَلَيْهَا الْأَحْوَالُ وَمَشَاهِدُهَا<sup>٦</sup>، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى الْعِلْمُ بِاعْتِقَادٍ غَائِبٍ لَا سَبِيلَ فِيهِ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا أَظْهَرَهُ مِنَ الْإِعْتِقَادِ لِأَسْبَابٍ وَأَعْرَاضٍ كَثِيرَةٍ لَيْسَتْ لِلتَّدْيُنِ.

عَلَى أَنَّ الْمَعْلُومَ مِنْ مَذْهَبٍ مُخَالَفِينَا أَنَّهُمْ لَا يَقْطَعُونَ عَلَى بَوَاطِنِ الصَّحَابَةِ إِلَّا فِيمَنْ عَلِمُوا بِالْدَّلِيلِ مُوَافَقَةً بَاطِنُهُ لظَاهِرِهِ، وَأَنَّهُمْ<sup>٧</sup> يَجُوزُونَ أَنْ يَكُونُوا مُبْطِنِينَ بِخِلَافِ<sup>٨</sup> مَا هُمْ لَهُ<sup>٩</sup> مُظْهِرُونَ؛ فَكَيْفَ يُدْعَى الْعِلْمُ بِاعْتِقَادِهِمْ فِي النَّصِّ وَالْقَطْعِ عَلَى بَاطِنِهِمْ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَأَحْوَالُهُمْ فِي الْكُلِّ مُتَسَاوِيَةٌ؟ وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ إِظْهَارَهُمْ لَا عِتْقَادَ<sup>١٠</sup> خِلَافِ النَّصِّ كإِظْهَارِهِمْ جَمِيعَ دِيَانَتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ، بَلْ إِظْهَارُهُمْ لِمَا عَدَا الْإِعْتِقَادَ فِي النَّصِّ آكَدٌ وَأَظْهَرُ؛ فَتَجْوِزُ مُخَالَفَةُ بَاطِنِهِمْ لظَاهِرِهِمْ فِي أَحَدِ الْأُمْرَيْنِ كَتَجْوِيزِهِ فِي الْآخَرِ<sup>١١</sup>.

١٣٩/٢

١. هكذا في «ط، ف» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و بأن».

٢. في «ج، ص»: «بالمذاهب».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و نقطع».

٤. في التلخيص: «يحتمل».

٥. في النسخ و الحجري: «يدل»، و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

٦. هكذا في «د». و في التلخيص: «و مشاهداتها». و في سائر النسخ و المطبوع: «و مشاهدتها».

٧. في التلخيص: «فإنهم».

٨. في «د» و المطبوع و الحجري: «لخلاف».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: - «له».

١٠. في التلخيص: «لاعتقادهم». و في «ج، ص، ط، ف»: «اعتقاد».

١١. في المطبوع و الحجري: «الأخرى».



على أن المُدَّعي للعلم بباطن الصحابة في هذا الوجه لا يجدُ فصلاً بينه وبين من ادَّعى من الحشوية<sup>١</sup> وأصحاب الحديث العلم<sup>٢</sup> بباطن من بقي من<sup>٣</sup> الصحابة والتابعين إلى عصر معاوية في اعتقاد إمامته<sup>٤</sup> وتصويبه و الرضا بأحكامه بعد موت الحسن بن علي عليهما السلام؛ فإنه لم يوجد في تلك الأحوال إلا مظهره<sup>٥</sup> لما ذكرناه، و يقول مثل قول صاحب الكتاب: إني<sup>٦</sup> كما أعلم من نفسي اعتقاد إمامة معاوية وتصويبه في أحكامه، فهكذا أنا مضطر إلى أن جماعة المسلمين وجوه الصحابة والتابعين في الأحوال التي أشرنا إليها كانوا معتقدين لمثل<sup>٧</sup> ذلك. وليس يجد صاحب الكتاب مهرباً من هذه المعارضة<sup>٨</sup>، ولا يتعلّق بشيء يجعله فصلاً إلا و يمكننا أن نقابله بمثله فيما ادَّعاه.

١. «الحشوية»: هم المشبهة والمجسمة وأهل الظاهر الذين لا يسلكون سبيل التأويل للمتشابه من القرآن. وسميت الحشوية حشوية، لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أي يدخلونها فيها وليست منها. وقالت الحشوية وأبو بكر الأصم ومن قال بقولهم: إن علياً وطلحة والزبير لم يكونوا مصيبين في حربهم، وإن المصيبين هم الذين قعدوا عنهم، وإنهم يتولونهم جميعاً ويتبرؤون من حربهم ويردون أمرهم إلى الله تعالى. الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٩٨؛ الحور العين، ص ٢٠٤؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٢٦٤.

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «و بين من ادَّعى العلم من الحشوية وأصحاب الحديث».

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «من بقي من».

٤. في المطبوع: «و التابعين في عفة معاوية واعتقاد إمامته». و ما أثبتناه مطابق لنسخة «د» والتلخيص وبعض النسخ. والضمير في «إمامته» راجع إلى معاوية.

٥. كذا في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «مظهر».

٦. كذا في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «إني».

٧. في «ص»: «بمثل».

٨. لقد أورد المصنف رحمه الله هذه المعارضة على القاضي؛ لأن القاضي لم يكن يؤمن بإمامة معاوية.

### [عدم دلالة التعظيم والإكرام على السلامة في جميع الأحوال]

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِإِكْرَامِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِلْقَوْمِ وَتَعْظِيمِهِ لَهُمْ وَأَنَّ الْخَبَرَ  
بِذَلِكَ مُتَوَاتِرٌ: فَمِمَّا لَا يُؤْتَرُ فِيمَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا رَوِيَ مِنَ التَّعْظِيمِ وَالْإِكْرَامِ<sup>١</sup>  
- إِذَا صَحَّ - فَلَيْسَ يَقْتَضِي أَكْثَرَ مِنْ حُسْنِ الظَّاهِرِ وَسَلَامَتِهِ فِي الْحَالِ، فَأَمَّا أَنْ يَنْفِي  
مَا يَقَعُ مِنْهُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مِنْ قَبِيحٍ فَغَيْرُ مَتَوَهَّمٍ. وَإِذَا كَانَ دَفْعُ النَّصِّ وَالْعَمَلُ  
بِخِلَافِهِ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَدْحُهُ فِي حَيَاتِهِ  
لَهُمْ وَإِكْرَامُهُ يُنَافِيهِ وَيَمْنَعُ مِنْهُ؟

فَإِنْ قَالَ: إِنَّمَا عَيِّنْتُ أَنَّ الْإِكْرَامَ وَالْمَدْحَ وَالْإِعْظَامَ<sup>٢</sup> يَمْنَعُ مِنْ وَقُوعِ النَّفَاقِ فِي  
تِلْكَ الْحَالِ.

قِيلَ لَهُ: لَيْسَ يَجِبُ بِمَا<sup>٣</sup> وَقَعَ مِنْهُمْ مِنْ دَفْعِ النَّصِّ أَنْ يَكُونُوا فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٤</sup> عَلَى نِفَاقٍ؛ لِأَنَّ فِيمَنْ يَقْطَعُ عَلَى أَنْ دَفَعَ النَّصَّ كُفْرٌ مِنْ فَاعِلِهِ  
مَنْ لَا يَمْنَعُ مِنْ وَقُوعِهِ بَعْدَ الْإِيمَانِ الْوَاقِعِ عَلَى جِهَةِ الْإِخْلَاصِ، فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى  
«الْمُوَافَاةِ»<sup>٥</sup> فَإِنَّهُ يَحْتَاجُ فِي مَنَعِ وَقُوعِ الْإِيمَانِ مُتَقَدِّمًا، إِلَى أَنْ يُثَبِّتَ لَهُ كَوْنُ دَفْعِ  
النَّصِّ كُفْرًا، وَأَنَّهُ يُخْرِجُ عَنْ مَنَزِلَةِ الْفِسْقِ وَيُلْحِقُ بِمَنَزِلَةِ الْكُفْرِ، ثُمَّ يُثَبِّتُ أَنَّ فَاعِلَهُ<sup>٦</sup>  
فَارَقَ الدُّنْيَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يُثَبِّتْ لَهُ ذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى مَذْهَبِهِ تَقَدُّمُ الْإِيمَانِ.

١٤٠/٢

١. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «من تعظيم وإكرام».

٢. في التلخيص: «أَنَّ الْإِكْرَامَ وَالْإِعْظَامَ وَالْمَدْحَ».

٣. في «ج، ص، ط»: «مِمَّا».

٤. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٥. الموافاة: هي النظرية القائلة بأن الإيمان لا يتعقبه الكفر، وأن المؤمن لا بد أن يوافي بإيمانه،  
وَأَنَّ مَنْ عَلِمْنَا مَوْتَهُ عَلَى كُفْرِهِ قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ طَرْفَةَ عَيْنٍ، وَأَنَّ الَّذِي كَانَ يُظْهِرُهُ مِنْ  
الطَّاعَاتِ إِنَّمَا هُوَ نِفَاقٌ. الذخيرة، ص ٥٢١؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ١، ص ٣٣٦.

٦. أي الفاعل لدفع النص.

على أنه غير ممتنع عقلاً أن يكون الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١</sup> غير عالم ببواطن أصحابه<sup>٢</sup> و سرائرهم من خير و شرٍّ<sup>٣</sup>، فيكون مدحه لهم<sup>٤</sup> على الظاهر. وإذا انقطع العذر بالسمع الوارد - بأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٥</sup> كان يعرف ببواطن بعضهم - أمكن أن يقال: إنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup> علم بذلك في حال لم يكن منه بعدها مدح و لا تعظيم لمن علم سوء باطنه؛ فإن الحال بعينها غير مقطوع عليها و يمكن أن يكون<sup>٧</sup> قبل وفاته عليه السلام<sup>٨</sup> بزمان يسير.

و قد قيل: إنه غير ممتنع أن يمدح النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَنْ عِلْمٌ خُبِتْ باطنه إذا كان مُظهرًا للحق و الدين، كما أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٩</sup> مع علمه بالمنافقين و تمييزه<sup>١٠</sup> لهم من جملة أصحابه قد كان يجري عليهم أحكام المؤمنين<sup>١١</sup>، و لا يخالف بينهم في شيء منها، إلا فيما نطق به الكتاب<sup>١٢</sup> من ترك الصلاة على أحدهم عند<sup>١٣</sup> موته و القيام على قبره. و إجراء أحكام

١. في «ج، ص، ف»: «عليه السلام».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «الصحابه».

٣. في «د» و التلخيص: - «من خير و شر».

٤. في التلخيص: «إياهم».

٥. في جميع النسخ و التلخيص: «عليه السلام».

٦. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «عليه السلام».

٧. كذا في «د» و التلخيص. و في سائر النسخ و المطبوع و الحجري: «و يمكن أن يقال: إن ذلك بدل «و يمكن أن يكون».

٨. في «ج، ص، ف»: - «عليه السلام».

٩. في النسخ و التلخيص: «عليه السلام».

١٠. في «ط» و التلخيص: «و تميزه».

١١. في «ج، ص، ط، ف»: «المؤمن».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «نطق الكتاب به».

١٣. في المطبوع و الحجري: «عنه»، و هو سهو.

المؤمنين<sup>١</sup> عليهم ودعائهم في جملتهم ضُربَ من المدح والتعظيم<sup>٢</sup>؛ فلئن<sup>٣</sup> جازَ هذا جازَ الأول.

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْمُنَافِقِينَ بِأَعْيَانِهِمْ»؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ يَشْهَدُ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٤</sup> قَدْ كَانَ يَعْرِفُهُمْ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ»<sup>٥</sup> وَلَيْسَ يَصِحُّ<sup>٦</sup> أَنْ تَتَوَجَّهَ<sup>٧</sup> إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٨</sup> هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِيهِمْ إِلَّا مَعَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّمْيِيزِ<sup>٩</sup>. وَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ<sup>١٠</sup>: «وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسَيَمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ»<sup>١١</sup>. وَفِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١٢</sup> كَانَ يَعْرِفُهُمْ. وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ وَاضِحٌ لِمَنْ تَدَبَّرَهُ<sup>١٣</sup>.

١٤١/٢

١. في «ج، ص، ط، ف»: «المؤمن».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «من التعظيم والمدح».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فإن». وفي التلخيص: «وإذا».

٤. في النسخ والتلخيص: «عليه السلام».

٥. التوبة (٩): ٨٤.

٦. في المطبوع والحجري: «وليس بصحيح».

٧. في «ج، د، ص، ط، ف»: «أن يتوجه».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٩. في «ج، ص، ف»: «والتمييز».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «و قال سبحانه».

١١. محمد (٤٧): ٣٠.

١٢. في «ج، د، ص، ط» والتلخيص: «عليه السلام».

١٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص. وفي «د» والمطبوع والحجري: «لمن يتدبره».

## [الكلام في كتمان النص، و مناقشة ما نقله القاضي]

[عن أبي هاشم الجبائي حول ذلك]

قال صاحبُ الكتاب:

فإن قيل<sup>١</sup>: إنَّ طريقَ الإمامةِ و إن كانَ ما ذكرناه، فإنَّ النقلَ انقطعَ  
للكتمان<sup>٢</sup>؛ لأنَّ نجوؤَ على الخلقِ العظيمِ أن يَكْتُمُوا.  
قيلَ له: قد بيَّنا أنَّ الحُجَّةَ لا تقومُ إلَّا مِن هذا الوجهِ، و المصلحةُ للأمةِ أن  
لا تَعْلَمَ الإمامةَ إلَّا مِن هذا الوجهِ، فلا بُدَّ لأمرٍ يَرَجِعُ إلى<sup>٣</sup> حكمةِ  
المكلفِ<sup>٤</sup> مِن أن يَمْنَعَ<sup>٥</sup> ممَّا يَقْطَعُ هذا النقلَ<sup>٦</sup>. و لو<sup>٧</sup> جازَ<sup>٨</sup> الكتمانُ  
بالعادةِ على ما ذكرتموه لوجبَ أن يُقْطَعَ<sup>٩</sup> فيما هذه<sup>١٠</sup> حاله أنه لم يَقَعْ،

---

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «فإن قالوا». و في المغني: «فإن قال».

٢. في المطبوع و الحجري: «بالكتمان».

٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «إليه».

٤. في المغني: «و لا بدَّ أن يرجع الأمر إلى حكمة المكلف».

٥. في المغني: «أن يمنع».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يمنع ممَّا نقطع على انقطاع هذا النقل».

٧. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع و الحجري: «فلو».

٨. في المغني: «كان».

٩. في المغني: «أن نقطع».

١٠. في «د» و المطبوع و الحجري: «هذا».

فَكَيْفَ وَ الْكِتْمَانُ فِي ذَلِكَ لَا يَصِحُّ كَمَا لَا يَصِحُّ فِي سَائِرِ الْأُمُورِ  
الظاهرة!

و بَعْدُ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنْ صَحَّ أَوْجَبَ كَوْنَنَا مَعْذُورِينَ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ، بَلْ  
يُوجِبُ أَنَّ الْحُجَّةَ كَمَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْنَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِمْ.<sup>١</sup>

[جواز انقطاع نقل النص من قبل بعض الأمة]

يُقَالُ لَهُ ٢: قَدْ بَيَّنْتَ السُّؤَالَ عَلَى مَا لَا يُسَالُ<sup>٣</sup> عَنْهُ؛ لِأَنَّكَ إِنْ أَشَرْتَ بِانْقِطَاعِ النُّقْلِ  
مِنْ أَجْلِ الْكِتْمَانِ إِلَى انْقِطَاعِهِ مِنْ جَمِيعِ الْأُمَّةِ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِي طَائِفَةٍ مِنْ  
١٤٢/٢ طَوَائِفِهَا، فَهَذَا<sup>٤</sup> مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّا لَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ عَلَيْنَا مِثْلُهُ وَ نَحْنُ نُحَاجُّ  
خُصُومَنَا بِنُقْلِنَا لِلنَّصِّ، وَ نُلْزِمُهُمْ أَنْ يَتَأَمَّلُوهُ وَ يَسْتَدِلُّوْا عَلَى صِحَّتِهِ لِيَعْلَمُوا مِنْ  
النَّصِّ مَا عَلِمْنَاهُ؟

وَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ نُقْلَ بَعْضُ الْأُمَّةِ انْقِطَعَ مِنْ أَجْلِ كِتْمَانِ أَسْلَافِهِمْ وَ عُذُولِهِمْ  
عَنِ الْقَاءِ النَّصِّ إِلَيْهِمْ، فَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا أَرَدْتَ هَذَا أَنْ تَمْنَعَ<sup>٥</sup> حِكْمَةَ الْمَكْلُفِ  
مِنْ انْقِطَاعِ النُّقْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ النُّقْلِ<sup>٦</sup> لَمْ تَبْطُلِ<sup>٧</sup> الْحُجَّةُ  
بِهِ عَلَى جَمَاعَةِ الْمَكْلُفِينَ، وَ إِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تَمْنَعَ الْحِكْمَةَ<sup>٨</sup> مِنْ انْقِطَاعِ النُّقْلِ عَلَى

١. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢٠.

٢. في «ص»: «فيقال له».

٣. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما لم تسأل».

٤. في «ج، ص، ف»: «وهذا».

٥. في النسخ والحجري: «أن يمنع». وما أثبتناه من المطبوع.

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «من الانقطاع».

٧. في «د»: «لم يتصل».

٨. في «ص» والحجري: «أن يمتنع الحكم».

الوجه الأول الذي تزول<sup>١</sup> معه الحجة.

و أما<sup>٢</sup> كتمان الأمور الظاهرة: فلو اتفق في أصولها ما اتفق في النص، و طمع طامعون في تمام كتمانها و اندفان<sup>٣</sup> خبرها لبعض الدواعي - كما جرى في النص -، لكانت الحال واحدة.

فأما<sup>٤</sup> قيام العذر للمخالف<sup>٥</sup> و سقوط الحجة عنه في باب النص فقد<sup>٦</sup> تقدم بطلانه<sup>٧</sup>، و بينا أن الحجة به قائمة على الجميع، وأنه لا عذر لمن جهله.

قال صاحب الكتاب:

و قد ذكر شيخنا أبو هاشم في بطلان هذه الطريقة جملة حسنة نحن نوردها بلفظه أو بقریب من لفظه؛ قال: «إِنَّ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ إِنَّمَا ادَّعَى النَّصَّ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي تَعَلَّقُوا بِهَا مِمَّا طَرِيقُهُ طَرِيقُ النَّظَرِ، وَ يَدْخُلُ<sup>٨</sup> فِي مِثْلِهِ الشُّبْهَةُ<sup>٩</sup>، وَ حَدَّثَ بَعْدَهُمْ قَوْمٌ لَمْ يَكُنْ<sup>١٠</sup> مِنْهُمْ فِي<sup>١١</sup> هَذَا الْقَوْلِ تَدْبِيرٌ<sup>١٢</sup>،

١. في «د، ط» و الحجري: «يزول».

٢. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فأما».

٣. انفعال من الدفن.

٤. هكذا في «د، ط». و في سائر النسخ و المطبوع: «فإن».

٥. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «قيام الحجة و العذر للمخالف».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «قد».

٧. تقدم في ص ٣٦٦ - ٣٦٧.

٨. هكذا في النسخ و الحجري و المغني. و في المطبوع: «و تدخل».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «شبهة».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «لما يكن».

١١. في المغني: «و حدث بعدهم قوم لم يلزمهم».

١٢. في المغني: «بدين». و في «ج، ص، ط، ف»: «تدبر».

و إِنَّمَا كَانَ قَصْدُهُمُ الْمَغَالِبَةَ، وَ رَأَوْا أَنَّ تَعَلُّقَهُمْ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ لَا يُفْنِغُ، فَادَّعَوْا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَخَذَ<sup>١</sup> بِيَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> وَ قَالَ لَهُ: «أَنْتَ الْإِمَامُ<sup>٣</sup> بَعْدِي»<sup>٤</sup>، وَ ادَّعَوْا أَنَّهُ<sup>٥</sup> نَقَلَ ذَلِكَ جَمْعٌ عَنْ جَمْعٍ قَدْ حَصَلَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٦</sup>، وَ أَنَّهُ قَدْ وَجِدَ فِي ذَلِكَ النِّقْلِ شَرْطَ التَّوَاتُرِ<sup>٧</sup>، حَتَّى ادَّعَوْا عَلَى مُخَالَفَتِهِمْ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ<sup>٨</sup> صَحَّةَ قَوْلِهِمْ بِاضْطِرَارٍ، فَطَرَّقُوا<sup>٩</sup> بِهَذَا لِمُخَالَفَتِهِمْ<sup>١٠</sup> الْمَعَارِضَةَ بِأُمُورٍ<sup>١١</sup> لَا أَصْلَ لَهَا، مِثْلُ أَنْ يَدَّعَوْا<sup>١٢</sup> التَّوَاتُرَ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١٣</sup> أَخَذَ بِيَدِ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ<sup>١٤</sup>: «هَذَا إِمَامُكُمْ بَعْدِي» إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَ خَرَجَ الْكَلَامُ بَيْنَهُمْ وَ بَيْنَ مُخَالَفَتِهِمْ<sup>١٥</sup> عَنِ الْمَوْضُوعَاتِ، وَ خَرَجُوا جَمِيعاً - أَعْنِي هُمْ

١٤٣/٢

١. في المطبوع: «فادَّعَوْا عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ أَنَّهُ أَخَذَ».
٢. في «ج، ص» و المغني: - «عليه السلام».
٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: + «مِنْ».
٤. الْأَمَالِيُّ لِلصَّدُوقِ، ص ٤٦، الْمَجْلِسُ ١١، ح ٤؛ رَوْضَةُ الْوَاعِظِينَ، ج ١، ص ٢٣٩، ح ٩/٢١٧؛ كَمَالُ الدِّينِ، ج ١، ص ٢٦١؛ الْاِحْتِجَاجُ، ج ١، ص ٦٩ و ١١٤؛ نِظْمُ دُرَرِ السَّمْطِينَ، ص ١٨٢.
٥. في «ط، ف» و المغني: «أَنَّ».
٦. هكذا في المغني. و في جميع النسخ و المطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ».
٧. في «د» و المغني: - «وَ أَنَّهُ قَدْ وَجِدَ فِي ذَلِكَ النِّقْلِ شَرْطَ التَّوَاتُرِ».
٨. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «عَلَى مُخَالَفَتِهِمْ أَنَّهُ يَعْلَمُ».
٩. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع و الحجري: «وَ طَرَّقُوا».
١٠. في «ج، ص، ط، ف» و المغني: «لِمُخَالَفَتِهِمْ».
١١. في «ج، ص، ط، ف»: «بِالْأُمُورِ الَّتِي».
١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ ادَّعَوْا».
١٣. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و المغني. و في «د» و المطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ».
١٤. في «ج، ص، ط، ف»: «وَ قَالَ». و في المغني: «فَقَالَ لَهُ».
١٥. في المغني: «مُخَالَفَتِهِمْ».



و مخالفينهم<sup>١</sup> - إلى الكلام عن الموضوعات<sup>٢</sup> التي تتكلّم<sup>٣</sup> على مثلها،  
إلى أن ادّعى تكذيب البعض للبعض<sup>٤</sup>.

يقال له<sup>٥</sup>: قد دلّلنا على إثبات سلف الشيعة رحمهم الله في النصّ الجليّ<sup>٦</sup>،  
وأبطلنا قول من رماهم بابتداعه و قرب إحداثه<sup>٧</sup>، و بيّنا أن طريق العلم بالمراد  
من هذا النصّ الجليّ أيضاً لمن غاب عن زمان الرسول صلى الله عليه وآله<sup>٨</sup>  
الإستدلال، دون الإضطرار، وكذلك الطريق إلى إثبات النصّ نفسه<sup>٩</sup>.

### [نفي حصول الاضطرار من النصّ الجليّ]

فأمّا اللفظ الذي حكّيته من قوله صلى الله عليه وآله<sup>١٠</sup>: «أنت الإمام بعدي»  
فحكّمه عندنا حكم سائر الألفاظ المنقولة في أنّا نستدلّ على إثباتها و على المراد  
بها. و لسنّا نعلم إلى من يؤمى<sup>١١</sup> منّا بادّعاء الإضطرار على مخالفه إلى صحّة قوله؟  
فما نعرف أحداً من أصحابنا المتقدّمين و المتأخّرين رحمهم الله<sup>١٢</sup> ادّعى ذلك.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «و مخالفوهم».

٢. لم ترد في «د» و المغني قوله: «و خرجوا جميعاً» إلى قوله: «الموضوعات». و في «ج، ص، ط، ف»: «الموصوفات» بدل «الموضوعات».

٣. في «د»: «يتكلّم».

٤. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢٠ - ١٢١. و الظاهر أنّ كلّ ما تقدّم كان من كلام أبي هاشم.

٥. في «ص»: «فيقال له».

٦. تقدّم في ص ٣٣٤.

٧. تقدّم في ص ٤٠٢.

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه السلام».

٩. تقدّم في ص ٣١٣ و ٣٥٩.

١٠. في النسخ: «عليه السلام».

١١. في «ج، ص»: «و لسنّا نعلم أنّ من يرمي».

١٢. في «ج»: «رحمة الله عليهم أجمعين».

و هذا ابنُ الراوندي<sup>١</sup> - وهو الذي تَدْعُونَ أَنَّ النَّصَّ مِنْ جِهَتِهِ ابْتَدَأَ، وَ أَنَّهُ لَمْ يُسَبِّحْ إِلَى ادِّعَائِهِ - لَمْ يَسْلُكْ فِي كِتَابِهِ عِنْدَ نُصْرَةِ الْقَوْلِ بِالنَّصِّ إِلَّا طَرِيقَةَ الدَّلِيلِ دُونَ الضَّرُورَةِ، وَ لَا ادَّعَى عَلَى مُخَالَفِيهِ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ صَحَّةَ قَوْلِهِ<sup>٢</sup> بِاضْطِرَارٍ.

### [بيان الفرق بين دعوى الشيعة و البكرية للنص]

فَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحِكَايَةِ عَنْ صَاحِبِهِ أَبِي هَاشِمٍ: «إِنَّهُمْ طَرَّقُوا لِمُخَالَفِيهِمُ الْمَعَارِضَةَ بِكَذَا» فَذَلِكَ اعْتِرَافٌ مِنْهُ بِإِيرَادِ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ عَلَى طَرِيقِ الْمَقَابَلَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا<sup>٣</sup> حَقِيقَةٌ فِي نَفْسِهَا. وَ مِنْ هَاهُنَا قُلْنَا: إِنَّ الَّذِي تَدَّعِيهِ<sup>٤</sup> الْبَكْرِيَّةُ مِنَ النَّصِّ عَلَى صَاحِبِهِمْ يَخَالِفُ مَا تَذْهَبُ<sup>٥</sup> إِلَيْهِ الشَّيْعَةُ، وَ إِنَّ مَنْ حَمَلَ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَ الدَّعْوِيَيْنِ فَقَدْ كَابَرَ، وَ كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يِعَارِضَ مَا يَذْهَبُ<sup>٦</sup> إِلَيْهِ فِرْقَةٌ مَعْلُومٌ كَثْرَةُ<sup>٧</sup> عَدِيدِهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ وَ مَا وَالَاهَا بَغَيْرِ خِلَافٍ بِقَوْلٍ لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ وَ لَا ادَّعَاهُ عَاقِلٌ؟ يَعْتَرِفُ الْمُعَارِضُ بِذَلِكَ فِيهِ، وَ يَعْتَذِرُ<sup>٨</sup> بِإِيرَادِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَعَارِضَةِ. وَ لئن جَازَ هَذَا لِيَجُوزَ لِبَعْضِ مُخَالَفِي الْإِسْلَامِ أَنْ يَقُولَ: قَدْ صَحَّ عِنْدِي أَنَّ جَمِيعَ مَا يَدَّعِيهِ الْمُسْلِمُونَ مِنْ مُعْجَزَاتِ نَبِيِّهِمْ<sup>٩</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَا أَصْلَ لَهُ،

١. هو أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي، و قد تكرر ذكره.

٢. في «د»: «قولنا».

٣. في «ج، ص»: «له».

٤. في «د» و الحجري: «يدَّعيه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «ما يذهب».

٦. هكذا في النسخ و الحجري. و في المطبوع: «ما تذهب».

٧. في «د»: «كثيرة».

٨. في «ج، ص، ف»: «و يعتذر».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «من المعجزات لنبيهم».

و إنما هو شيء مؤلّد مصنوع. ولا فرق بين دعواهم<sup>١</sup> و بين دعوى من أثبت من مخالفينهم نبياً في تلك الأحوال، و روى عنه من المعجزات و الآيات أكثر مما رَوَّه و أبهر<sup>٢</sup>، و ادّعى أيضاً عليهم أن قرآنهم قد عورض بما يجري في الفصاحة مجراه أو يزيد عليه. و يقول<sup>٣</sup>: إن هذا هو الذي طرّفوه على نفوسهم لمخالفينهم حيث ادّعوا ما لا أصل له، فقولوا بمثله.

فإن قيل: كيف يعارض نقل المسلمين للمعجزات - و هو مسموع معلوم - بأمر غير معلوم، و لا ذهب إليه أحد من مخالفين الإسلام؟  
 قيل له: و<sup>٤</sup> كيف يعارض نقل الشيعة - و هو أيضاً معلوم مسموع يتدبّر به الخلق الكثير - بدعوى تُضاف إلى البكريّة، لم يعتقدها بكريّ قطّ و لا عاقل؟

قال صاحب الكتاب:

ثم قال - يعني أبا هاشم -: الذي يدلّ على بطلان هذه الدعوى أن هذا الأمر لو كان صحيحاً لم يخل<sup>٥</sup> من أن يكون القول منه عليه السلام كان بحضرة جميع الأئمّة<sup>٦</sup>، أو نفر يسير.  
 فإن كان بحضرة نفر يسير كتموه أو نقله من لم تقم الحجة به، فليس علينا أن نعلم<sup>٧</sup> ذلك.

١. أي دعوى المسلمين.

٢. في «د»: «و أبهى».

٣. في «ج، ص»: «و نقول». و في «ط»: «و نقول».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و».

٥. في المغني: «لا يخلو».

٦. في «د» و المطبوع و الحجري: «لم يخل القول منه عليه السلام من أن يكون بحضرة جميع الأئمّة».

٧. في المطبوع و الحجري: «أن يعلم».

و إن كَانَ بِحُضْرَةِ<sup>١</sup> جَمْعٍ عَظِيمٍ<sup>٢</sup> تَوَاطَؤُوا عَلَى كِتْمَانِهِ، فَسَبِيلُهُمْ سَبِيلُ مَنْ وَصَفْنَا حَالَهُ.

عَلَى أَنَّ كِتْمَانَ ذَلِكَ عَلَى جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَجْتَمِعُ<sup>٣</sup> عَلَى كِتْمَانٍ مَا يَجِبُ إِظْهَارُهُ كَمَا لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خَطَا. وَعَلَى الْجَمْعِ الْعَظِيمِ لَا يَصِحُّ - فِيمَا طَرِيقُهُ الْإِضْطِرَارُ مِنْ جِهَةِ الْعَادَةِ - كِتْمَانُ مَا هَذِهِ حَالُهُ. وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَكْتُمُوا<sup>٤</sup> وَلَمْ يَتَوَاطَؤُوا عَلَى تَرْكِ إِظْهَارِهِ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ الْخِلَافُ بَعْدَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى يَقُولَ الْأَنْصَارُ: «مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ» مَعَ مَعْرِفَتِهِمْ بِهَذَا النَّصِّ الظَّاهِرِ؟

و كَيْفَ كَانَ<sup>٥</sup> يَجُوزُ أَنْ يُسَمَّوْا أَبَا بَكْرٍ مُدَّةَ حَيَاتِهِ «خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ» وَ<sup>٦</sup> لَا يَدْفَعُ ذَلِكَ دَافِعٌ؟

و كَيْفَ نُقِلَ عَنِ الْحُسَيْنِ<sup>٧</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ لَهُ<sup>٨</sup>: «إِنْزِلْ عَنِ مَنبَرِ أَبِي»،<sup>٩</sup> وَ نُقِلَ مَا كَانَ مِنْ

١. في المطبوع: - «و إن كَانَ بِحُضْرَةِ»، وَ هُوَ سَهْوٌ. وَ مِنْ قَوْلِهِ: «جَمِيعُ الْأُمَّةِ أَوْ نَفَرٌ يَسِيرُ» إِلَى هُنَا سَقَطَ مِنَ الْمَعْنَى.

٢. في المعنى: «جَمْعٌ كَثِيرٌ».

٣. في المعنى: «لَا تَجْمَعُ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «كِتْمَانٌ مَا هَذَا سَبِيلُهُ. فَإِنْ كَانُوا لَمْ يَكْتُمُوهُ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «كَانَ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «و».

٧. فِي الْمَعْنَى: «عَنِ الْحَسَنِ».

٨. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: - «لَهُ».

٩. الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ١، ص ٣٠٠، الرِّقْم ٢٥٦، وَ ص ٣٩٤، الرِّقْم ٨؛ تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ١، ص ١٥٢، الرِّقْم ٣؛ تَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ١٤، ص ١٧٥ - ١٧٦، الرِّقْم ١٥٦٦؛ تَذَكُّرَةُ الْخَوَاصِّ،

فاطمة عليها السلام في أمرٍ فذلك<sup>١</sup>، و ما كان من أمير المؤمنين عليه السلام و الزبير من التأخر عن البيعة أياً ما<sup>٢</sup>، و ما كان من تأخر خالد بن سعيد<sup>٣</sup> عن البيعة مُدَّةً، و ما كان من أبي سفيان و قوله لأُمير المؤمنين عليه السلام: «أَرْضَيْتُمْ يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ أَنْ يَلِيَ عَلَيْكُمْ تَيْمٌ؟ أَمَدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ، فَلَا مَلَأْتُهَا عَلَى أَبِي فَصِيلٍ<sup>٤</sup> خَيْلاً وَ رَجُلًا<sup>٥</sup>؟»

﴿ص ٢١١؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦١٦، ح ١٤٠٨٤ و ١٤٠٨٥، و ج ١٣، ص ٦٥٤، ح ٣٧٦٦٤ و ٣٧٦٦٥؛ الأمل للطوسي، ص ٧٠٣، ح ١٥٠٤؛ كشف الغمّة، ج ٢، ص ٤٢؛ بحار الأنوار، ج ٣، ص ٥١، ح ٢.﴾

١. مسند أحمد، ج ١، ص ٤، ح ٩، و ص ٦، ح ٢٥، و ص ٩، ح ٥٥، و ص ١٠، ح ٥٨؛ صحيح البخاري، ج ٣، ص ١١٢٦، ح ٢٩٢٦، و ج ٤، ص ١٤٨١، ح ٣٨١٠، و ص ١٥٤٩، ح ٣٩٩٨، و ج ٦، ص ٢٤٧٤، ح ٦٣٤٦؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٨٠، ح ٥٢/١٧٥٩، و ٥٣/١٧٥٩، و ٥٤/١٧٥٩؛ سنن أبي داود، ج ٢، ص ١٥٧ - ١٥٨، ح ٢٩٦٨ و ٢٩٦٩؛ الجامع الصحيح، ج ٦، ص ٣٣٥، ح ١٧٠٦؛ المعجم الأوسط، ج ٤، ص ١٠٤، ح ٣٧١٨.

٢. في «د» + «أمر».

٣. في «ج، ص، ط، ف» - «أياً ما».

٤. خالد بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس، يكنى أبا سعيد، أسلم قديماً. هاجر إلى أرض الحبشة مع امرأته الخزاعية و ولد بها ابنه سعيد بن خالد و ابنته أم خالد. شهد مع النبي صلى الله عليه و آله فتح مكة و حنيناً و الطائف و تبوك، و بعثه رسول الله صلى الله عليه و آله عاملاً على صدقات اليمن، فتوفي النبي صلى الله عليه و آله و هو عليها. ثم استعمل أبو بكر خالداً على جيش من جيوش المسلمين حين بعثهم إلى الشام فقتل بمرج الصفر في عهد أبي بكر. الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٧٠، الرقم ٣٦٠؛ الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٢٠، الرقم ٥٩٩؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٥٧٤، الرقم ١٣٦٥.

٥. في المغني: «أبي فصل».

٦. أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٥٨؛ إمتاع الأسماع، ج ٢، ص ١٠٠؛ الفتوح، ج ٢، ص ٥٥٩؛ الكامل لابن الأثير، ج ٢، ص ٣٢٥ - ٣٢٦، مع اختلاف يسير.

و كَيْفَ رُوِيَ<sup>١</sup> عن العباس: «أُمَدُّ يَدِكَ أَبَايَعَكَ وَ أَجِئْ بِهَذَا الشَّيْخِ مِنْ قُرَيْشٍ - يَعْنِي أَبَا سُفْيَانَ - فَإِذَا قِيلَ: إِنَّ عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ بَايَعَ<sup>٢</sup> ابْنَ عَمِّهِ لَمْ يُخَالَفْ<sup>٣</sup> عَلَيْنَا أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ، وَ النَّاسُ تَبِعُوا لِقُرَيْشٍ؟»  
فَكَيْفَ<sup>٤</sup> رُوِيَ كُلُّ ذَلِكَ وَ لَمْ يُرَوْ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ قَالَ فِي تِلْكَ الْمَجَامِعِ وَ الْمَقَامَاتِ: أَيْنَ الْمَذْهَبُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَ هُوَ الْإِمَامُ الَّذِي أَقَامَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>٥</sup> بِالْأَمْسِ<sup>٦</sup> وَ نَصَّ عَلَيْهِ وَ أَشَارَ إِلَيْهِ؟! وَ مَا كَانَ حَاجَةً الْعَبَّاسِ وَ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى مَا تَكَلَّمَا بِهِ<sup>٧</sup>.

#### [بيان الاحتمال الصحيح من بين الاحتمالات الموجودة في نقل النص]

يُقَالُ لَهُ<sup>٨</sup>: قَدْ أَخْلَ أَبُو هَاشِمٍ - فِيمَا حَكَيْتَ عَنْهُ مِنَ الْأَقْسَامِ - بِالْقِسْمِ الصَّحِيحِ الَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَفْسَدَ أَنْ يَكُونَ النَّصُّ وَقَعَ بِحَضْرَةِ نَفَرٍ يَسِيرُ فَكَتَمُوهُ، وَ أَفْسَدَ أَنْ يَكُونَ بِمَحْضَرٍ مِنْ جَمْعٍ كَثِيرٍ فَكَتَمُوهُ أَيْضاً وَ لَمْ يَنْقُلْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَ أَفْسَدَ أَنْ يَكُونُوا لَمْ يَكْتُمُوهُ جُمْلَةً وَ لَا تَوَاطَوْا عَلَى تَرْكِ إِظْهَارِهِ، وَ بَقِيَ الْقِسْمُ<sup>٩</sup> الصَّحِيحُ؛ وَ هُوَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ كَتَمَهُ وَ بَعْضُهُمْ نَقَلَهُ<sup>١٠</sup>.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «يُروى».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «قد بايع».

٣. في المغني: «لم يختلف». و في «د» و المطبوع و الحجري: «لن يخالف».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «و كيف».

٥. هكذا في المغني. و في النسخ و المطبوع: «و آله».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «بالأمر».

٧. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢١ - ١٢٢.

٨. في «ص»: «فيقال له».

٩. في المطبوع: «- القسم».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «بعض كتبه و بعض نقله».

[عدم ورود ما ذكره أبو هاشم - حول كتمان النص - على مختار المصنف]

فَأَمَّا فِيهِ الْكِتْمَانُ عَنْ جَمَاعَةِ الْأُمَّةِ وَ عَنِ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ فِيمَا طَرِيقُهُ الْإِضْطِرَازُ: فَمِمَّا<sup>١</sup> لَا نَحْتَاجُ إِلَى مُضَايَقَتِهِ فِيهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَنَا يَتِمُّ مِنْ دُونِهِ؛ مِنْ حَيْثُ لَمْ نَجْعَلِ<sup>٢</sup> الْأُمَّةَ بِأَسْرِهَا كَاتِمَةً لِلنَّصِّ، وَ الْجَمَاعَةَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي كَتَمَتَهُ قَدْ جَعَلْنَا أَكْثَرَهَا كَاتِمًا بِالشُّبْهَةِ، وَ بَعْضَهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعَمُّدِ وَ مَعَ الْعِلْمِ وَ الْيَقِينِ؛ إِمَّا بِمَوَاطِئَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا.<sup>٣</sup> وَ لَيْسَ هَذَا بِمُسْتَنْكَرٍ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ وَ أَصْحَابِهِ؛ يَعْنِي أَنَّ يَكْتُمَ الْجَمَاعَةَ الْكَثِيرَةَ لِلشُّبْهَةِ<sup>٤</sup>، وَ أَنَّ يَكْتُمَ النَّفْرَ الْقَلِيلَ بِالْمَوَاطِئَةِ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَ إِنْ كَانُوا لَمْ يَكْتُمُوهُ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ كَذَا وَ يَجْرِيَ كَذَا؟»، فَلَيْسَ يُحْتَاجُ فِي إِبْطَالِ أَنَّهُمْ لَمْ يَكْتُمُوا النَّصَّ - عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ - إِلَى شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكْتُمُوهُ أَكْثَرُهُمْ إِمَّا لِشُبْهَةٍ أَوْ عَنْ عِلْمٍ لَوْجَبَ أَنْ يَقَعَ الْعَمَلُ مِنَ الْكُلِّ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَ لَكَانَ الْعِلْمُ بِهِ كَالْعِلْمِ بِسَائِرِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لَمْ يَجُزْ فِيهَا كِتْمَانُ؛ فَالْتَّغْلُغُ<sup>٥</sup> فِي إِبْطَالِ هَذَا الْوَجْهِ إِلَى سَائِرِ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعَبَثِ.

وَ إِذَا كَانَ إِنَّمَا أوردَ جَمِيعَ مَا عُدَّهِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَ الْأَقْوَالِ<sup>٦</sup> رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ: «إِنْ أَحَدًا لَمْ يَكْتُمِ النَّصَّ وَ لَا عَدَلَ عَنْ نَقْلِهِ<sup>٧</sup> وَ إِظْهَارِهِ» وَ كُنَّا<sup>٨</sup> لَا نَذْهَبُ إِلَى ذَلِكَ؛

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «فيما».

٢. في «د، ص، ط، ف»: «لم يجعل».

٣. تقدّم ذلك في ص ٤١٥ - ٤١٩.

٤. في «د»: «يعني أن الجماعة الكثيرة يكتم للشبهة».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و التغلغل».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «من الأقوال و الأفعال».

٧. في «ج، ص، ف»: «عن تعلّمه». و في «ط»: «عن تعليمه».

٨. هكذا في «د». و في سائر النسخ و المطبوع: «فكنّا».

فَلَيْسَ يَلْزَمُنَا الْكَلَامُ عَلَى مَا أَوْزَدَهُ وَبَيَّانُ الْوَجْهِ فِيهِ.

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: كَيْفَ يَجُوزُ إِذَا كَانُوا قَدْ كَتَمُوا - عَلَى مَا تَذَهَبُونَ إِلَيْهِ - أَنْ يَنْقُلُوا سَائِرَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَالدَّاعِي إِلَى كِتْمَانِ الْجَمِيعِ وَاحِدٌ.

و هَذَا إِذَا قِيلَ فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ فِي نَقْلِ النَّصِّ شَهَادَةً عَلَى مَنْ عَمِلَ بِخِلَافِهِ بِالضَّلَالِ وَالْخِلَافِ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَلَيْسَ فِي نَقْلِ مَا جَرَى مِنْ الْمَنَازَعَاتِ وَالْخِلَافِ فِي الْعَقْدِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ نَقَلَ مِنْ مَخَالِفِنَا كَلَامًا أَوْ خِلَافًا جَرَى، نَقَلَ انْقِطَاعَهُ وَحُصُولَ الرِّضَا بَعْدَهُ<sup>١</sup> وَالتَّسْلِيمَ؛ فَلَيْسَ فِي نَقْلِ شَيْءٍ

١٤٨/٢

مِمَّا ذَكَرْنَا فِي النَّصِّ، فَكَيْفَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الدَّاعِي إِلَى كِتْمَانِ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا وَاحِدًا؟! وَأَمَّا تَسْمِيَةُ أَبِي بَكْرٍ بـ «خَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ»، وَقَوْلُ الْأَنْصَارِ: «مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ» فَهُوَ مُطَابِقٌ لِكِتْمَانِ النَّصِّ، وَلَا حَاجَةَ<sup>٢</sup> بِنَا إِلَى تَأْوِيلِهِ وَتَخْرِيجِ وَجْهِهِ، وَإِنَّمَا أَوْزَدَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّصَّ لَمْ يَكْتُمَهُ أَحَدٌ مِنَ الْأُمَّةِ.

فَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ قَوْلِهِ لِأَبِي بَكْرٍ: «انْزِلْ عَنْ مَنَبَرِ أَبِي» فَلَيْسَ يَنْقُلُهُ مِنْ مَخَالِفِنَا مَنْ يَنْقُلُ<sup>٣</sup> تَأَخَّرَ مَنْ تَأَخَّرَ عَنِ الْبَيْعَةِ، وَكَلَامٌ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهَا؛ فَأَكْثَرُهُمْ<sup>٤</sup> بَلَّ جَمِيعُهُمْ يَكْذِبُ بِهِ وَيَقُولُ: إِنَّهُ مِمَّا صَنَعَتْهُ<sup>٥</sup> الشَّيْعَةُ.

وَإِنْ رَجَعَ مَخَالِفُونَا إِلَى مَا وَرَدَ مَوْرِدَ هَذَا الْخَبَرِ وَنُقِلَ كَتْفُهُ، وَجَدُوا شَيْئًا كَثِيرًا مِمَّا ادَّعَوْا فَقْدَهُ؛ مِنْ تَظْلُمِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالتَّظْلُمِ لَهُ<sup>٦</sup>:

١. في التلخيص: «به» بدل «بعده».

٢. في التلخيص: «فلا حاجة».

٣. في «ج، ص، ف» والتلخيص: «+» و «أما».

٤. هكذا في «ج، ص، ف» والتلخيص. وفي سائر النسخ والمطبوع والحجري: «وأكثرهم».

٥. في المطبوع والحجري: «صنعه».

٦. في التلخيص: - «والتظلم له».



كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّهُمْ ظَلَمُونِي حَقِّي وَمَنْعُونِي إِرْثِي»<sup>١</sup>.

و قوله عليه السلام في رواية أخرى: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ؛ فَإِنَّهُمْ ظَلَمُونِي الْحَجَرَ وَالْمَدَرَ»<sup>٢</sup>.

و قوله عليه السلام: «لَمْ أَزَلْ مَظْلُوماً مُنْذُ قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ»<sup>٣</sup>. إلى غير ما ذكرناه من الروايات عنه عليه السلام و عن شيعته و خاصته رحمهم الله التي ذُكِرَ جميعها يطول، و هي موجودة في الكتب<sup>٤</sup>.

١. الجمل، ص ١٢٣. و مع اختلاف في نهج البلاغة، ص ٢٤٦، الخطبة ١٧٢، و ص ٣٣٦، الخطبة ٢١٧.

٢. المناقب لابن شهر آشوب، ج ٢، ص ١١٥؛ بحار الأنوار، ج ٤١، ص ٥١.

٣. الجمل، ص ١٢٣ و ١٧١؛ الأمالي للطوسي، ص ٧٢٦، المجلس ٤٤، ح ١/١٥٢٦؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٥٠.

٤. ما أكثر الروايات عن الفريقين في تظلم أمير المؤمنين عليه السلام بعد غضب حقه، و حسبنا من ذلك خطبته الشفقية المشهورة، و قوله عليه السلام في بعض خطبه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَ مَنْ أَعَانَهُمْ، فَإِنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوا رَحِمِي، وَ أَكْفَوْا إِنَائِي، وَ أَجْمَعُوا عَلَى مَنَازَعَتِي حَقًّا كُنْتُ أَوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِي، ثُمَّ قَالُوا: أَلَا إِنَّ فِي الْحَقِّ أَنْ تَأْخُذَهُ، وَ فِي الْحَقِّ أَنْ تَمْنَعَهُ، فَاصْبِرْ مَغْمُوماً أَوْ مَتَّاسِفاً، فَنَظَرْتُ فَإِذَا الْيَسُّ لِي رَافِداً وَ لَا ذَاباً وَ لَا مُسَاعِدَ إِلَّا أَهْلَ بَيْتِي، فَضَنَنْتُ بِهِمْ عَنِ الْمَنِيَةِ، فَأَغْضَيْتُ عَلَى الْقَدَى، وَ جَرَعْتُ رِيقِي عَلَى الشَّجَا، وَ صَبَرْتُ مِنْ كَظَمِ الْغَيْظِ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْعَلَمِ، وَ أَلَمَ لِلْقَلْبِ مِنْ وَخْزِ الشُّفَارِ». (نهج البلاغة، ص ٣٣٦، الخطبة ٢١٧).

و قال ابن قتيبة في حديثه عن بيعة أبي بكر: ثُمَّ قَامَ عُمَرُ، فَمَشَى مَعَهُ جَمَاعَةٌ حَتَّى أَتَوْا بَابَ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَدَقُّوا الْبَابَ، فَلَمَّا سَمِعَتْ أَصْوَاتَهُمْ نَادَتْ بِأَعْلَى صَوْتِهَا: «يَا أَبَتُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَاذَا لَقِينَا بِعَدِكَ مِنْ ابْنِ الْخَطَّابِ وَ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ» فَلَمَّا سَمِعَ الْقَوْمَ صَوْتَهَا وَ بَكَاءَهَا انصرفوا باكين، وَ كَادَتْ قُلُوبُهُمْ تَنْصَدِعُ وَ أَكْبَادُهُمْ تَنْفَطِرُ، وَ بَقِيَ عُمَرُ مَعَهُ قَوْمٌ، فَأَخْرَجُوا عَلِيًّا، فَمَضَوْا بِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالُوا لَهُ: يَا بَعِ، فَقَالَ: «إِنْ أَنَا لَمْ أَفْعَلْ فَمَهْ؟». قَالُوا: إِذَنْ وَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، نَضْرِبُ عُنُقَكَ. قَالَ: «إِذَنْ تَقْتُلُونَ عَبْدَ اللَّهِ وَ أَخَا رَسُولَهُ». قَالَ عُمَرُ: أَمَا عَبْدَ اللَّهِ فَنَعَمْ، وَ أَمَا

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ، وَإِنَّمَا يَنْفَرِدُ بِإِدْعَائِهَا الشَّيْعَةُ. لَأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْخَبَرَ عَنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَجْرِي مَجْرَاهَا، وَكَانَ غَرَضُنَا إِسْقَاطُ قَوْلِهِمْ: كَيْفَ ثَقُلَ كَذَا وَلَمْ يُنْقَلْ كَذَا؟

١٤٩/٢

وَلَيْسَ لَهُمْ أَيْضاً أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ أَجْمَعَ مَا رَوَيْتُمُوهُ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنِّصِّ، وَقد يُمكنُ أَنْ يَكُونَ تَظَلُّمُهُ مَصْرُوفاً إِلَى مَا كَانَ يَعتَقِدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْأَمْرِ وَأَوْلَى بِالتَّقدُّمِ<sup>٢</sup> فِيهِ، وَقد كَانَ يَعتَقِدُ أَيْضاً فِيهِ ذَلِكَ جَمَاعَةً<sup>٣</sup>.

لأنَّ ظَاهِرَ الْأَقْوَالِ الْمَرْوِيَةِ يَقْتَضِي خِلَافَ هَذَا التَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ لَا يُطْلَقُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ - لَا سِيَّما مِثْلَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - إِلَّا فِي غَضَبِ الْحَقُوقِ الْوَاجِبَةِ، فَإِذَا انْضَافَ إِلَى ذَلِكَ التَّصْرِيحُ بِذِكْرِ مَنَعَ الْإِرْثِ وَالْحَقُّ عَلَى جِهَةِ الْإِسْتِعْدَاءِ، لَمْ يَبْقَ شُبْهَةٌ فِي فَسَادِ تَأْوِيلِ الْمَخَالِفِ.

### [عدم دلالة البيعة على بطلان النص]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا الْوَجْهُ فِي قَوْلِ الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَدُّ يَدَكَ أَبَايَعُكَ»؟ أَوْ لَيْسَ هَذَا ظَاهِرَ الْقَوْلِ يَقْتَضِي بَطْلَانَ النِّصِّ؟ لِأَنَّ

«أَخُو رَسُولِهِ فَلَا - وَأَبُو بَكْرٍ سَاكِنٌ لَا يَتَكَلَّمُ - فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَلَا تَأْمُرُ فِيهِ بِأَمْرِكَ؟ فَقَالَ: لَا أَكْرَهُهُ عَلَى شَيْءٍ مَا كَانَتْ فَاطِمَةُ إِلَى جَنْبِهِ. فَلَحِقَ عَلِيٌّ بِقَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يَصِيحُ وَيَبْكِي وَيُنَادِي: «قَالَ ابْنُ أُمٍّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي» [الأعراف (٧): ١٥٠].

الإمامة والسياسة، ج ١، ص ١٤.

١. فِي «د» وَالمَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: - «إِنَّ».

٢. فِي «ج»، ص، ط، ف: «بِالتَّقدِيمِ».

٣. فِي «ج»، ص، ط، ف: «يَعتَقِدُ ذَلِكَ أَيْضاً جَمَاعَةً». وَفِي التَّلْخِصِ: «يَعتَقِدُ أَيْضاً فِيهِ جَمَاعَةٌ ذَلِكَ».

٤. فِي المَطْبُوعِ وَالحَجَرِيِّ: - «هَذَا».

المنصوص عليه لا يحتاج إلى البيعة.

قيل: عن هذا جوابان:

أحدهما: أن العباس رحمه الله لما بلغه فعل أهل السقيفة و قصدهم الأمر من جهة الاختيار، أراد أن يحتج عليهم بمثل حججهم، فسأل أمير المؤمنين عليه السلام بسط يده للبيعة ليبياعه، فيكون أخذاً للحجة من جميع جهاتها، ومضيعة<sup>١</sup> لغذيرهم فيما صنعوه؛ من حيث كانت حالهم لا تعدو<sup>٢</sup> أمرين: إما أن يرجعوا إلى الحق و يسلموا الأمر إلى من عقده له الرسول<sup>٣</sup> صلى الله عليه و آله، فيكون الأولى والأوجب. أو يتمسكوا بالاختيار و يحتجوا به، فيكون ما فعله العباس رضي الله عنه من البيعة في مقابلته.

و الجواب الآخر: أن البيعة لا تنافي النص، و لا تدل على بطلانه؛ لأنه غير ممتنع<sup>٤</sup> أن تقع البيعة مع تقدّم النص، و يكون الغرض في إيقاعها القيام بالنصرة و الذب عن الأمر، و دفع من نازع فيه.

و لو كان الأمر على ما ظنّوه من دلالة البيعة على صحة الاختيار، لوجب أن يكون<sup>٦</sup> مبايعة النبي صلى الله عليه و آله الأنصار<sup>٧</sup> ليلة العقبة<sup>٨</sup> و مبايعة المهاجرين

١. في «ج، ص، ف»: «و مضيعة».

٢. في «د»: «لا يعدو».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «رسول الله».

٤. في «ج»: «لا يمتنع».

٥. في «ط، ف» و الحجري: «أن يقع».

٦. في التلخيص: «أن تكون».

٧. كذا، و الأنسب: «مبايعة الأنصار النبي» أو «مبايعة النبي من قبل الأنصار».

٨. و يقصد العقبة الأولى في طريق مكة بعد جهر النبي صلى الله عليه و آله بالنبوّة، و افاء

و الأنصارِ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ عِنْدَ الشَّجَرَةِ<sup>١</sup> دَلَالَةً عَلَى ثُبُوتِ ثُبُوتِهِ وَ فَرَضِ طَاعَتِهِ مِنْ جِهَةِ الْإِخْتِيَارِ، وَ لَسَاغٌ لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: مَا الْحَاجَةُ إِلَى الْبَيْعَةِ مَعَ تَقَدُّمِ النُّبُوَّةِ وَ وَجُوبِ فَرَضِ الطَّاعَةِ؟ وَ لَوَجَّبَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ نَصُّ أَبِي بَكْرٍ عَلَى عَمَرٍ بِالْخِلَافَةِ يُغْنِيهِ عَنِ الْبَيْعَةِ؛ وَ قَدْ رَأَيْنَاهُ - مَعَ نَصِّ أَبِي بَكْرٍ عَلَيْهِ<sup>٢</sup> - حَمَلَ النَّاسَ عَلَى بَيْعَتِهِ

« من الأنصار اثنا عشر رجلاً، فبايعوه ببيعة النساء أي من غير قتال، وذلك قبل أن تفرض الحرب عليهم، وكان في طليعتهم عبادة بن الصامت الأنصاري، قال: كنت فيمن حضر العقبة الأولى، وكنا اثني عشر رجلاً، فبايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله علىبيعة النساء - وذلك قبل أن تفرض الحرب - على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق، ولا نزني، ولا نقتل أولادنا، ولا نأتي ببهتان نفترقه بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيه في معروف، فإن توفيتهم فلكم الجنة، وإن غشيتهم من ذلك شيئاً فأمركم إلى الله عز وجل، إن شاء عذب وإن شاء غفر. ثم تلاحت القبائل للبيعة على ذلك كبنو النجار، وبنو زريق، وبنو عوف، وبنو سالم، وبنو سلمة، وبنو سواد، والأوس، وبنو عمرو، وبعد أن تمت البيعة بعث النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله مصعب بن عمير، وأمره أن يقرئهم القرآن، ويعلمهم الإسلام ويفقههم في الدين، فكان يسمى «المقرئ بالمدينة: مصعب» وكان منزله على أسعد بن زرارة بن عدس. السيرة النبوية، ص ٤٣٠ - ٤٣٤؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٢٣٩ - ٢٤١؛ البداية والنهاية، ج ٣، ص ١٥٠ - ١٥٣.

١. وذلك أواخر سنة ٦ من الهجرة؛ فعن ابن هشام في سيرته: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث عثمان بن عفان رسولاً إلى قريش في مكة يخبرهم أنه لم يأت للحرب وإنما جاء لتعظيم حرمة البيت. فقالوا لعثمان حين فرغ من رسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم: إن شئت أن تطوف بالبيت... واحتبسته قريش عندها. قال ابن إسحاق: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - حين بلغه أن عثمان قد قتل - : «لا نبرح حتى نناجز القوم» فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم إلى البيعة، فكانتبيعة الرضوان تحت الشجرة، فكان الناس يقولون: بايعهم رسول الله على الموت، وكان جابر بن عبد الله يقول: إن رسول الله لم يبايعنا على الموت، ولكن بايعنا على أن لا نفرق فبايع رسول الله الناس، ولم يتخلف عنه أحد من المسلمين ممن حضرها. السيرة النبوية، ج ٢، ص ٣١٥ - ٣١٦؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٦٣١ - ٦٣٤؛ البداية والنهاية، ج ٤، ص ١٦٧ - ١٦٨.

٢. في «ج، ص، ط، ف» - «عليه».

و دَعَاهُمْ إِلَيْهَا فَبَايَعُوهُ، وَلَمْ يَمْنَعْ تَقْدُّمُ النَّصِّ مِنْ الْبَيْعَةِ.  
فَسَقَطَ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا تَوَهَّمُوهُ.

[بيان الوجه في عدم الاحتجاج بالنص]

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَيْفَ رُوي كُلُّ ذَلِكَ، وَلَمْ يُرَوْ عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ قَالَ فِي تِلْكَ الْمَجَامِعِ: أَيْنَ الْمَذْهَبُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ الْإِمَامُ الَّذِي أَقَامَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْأَمْسِ وَنَصَّ عَلَيْهِ؟».

فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُرَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، وَالسَّبَبُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي تِلْكَ الْمَجَامِعِ أَمْثَالُ هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ الْقَوْمَ الْحَاضِرِينَ لِلسَّقِيْفَةِ قَصَدُوا فِي الْأَمْرِ طَرِيقَ التَّغْلِبِ وَالْإِسْتِبْدَادِ؛ لِأَنَّهُمْ تَفَرَّدُوا بِتَدْبِيرِهِ مِنْ غَيْرِ مَشَاوَرَةٍ لِبَنِي هَاشِمٍ وَخَاصَتِهِمْ وَالْمَنْضَمِّينَ<sup>٢</sup> إِلَيْهِمْ فِيهِ<sup>٣</sup>، وَلا مَطَالَعَةَ لِوَاحِدٍ<sup>٤</sup> مِنْهُمْ بِهِ.

و لَمَّا ظَهَرَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَى<sup>٥</sup> الْأَنْصَارِ بِمِيلٍ مِنْ مَالِ إِلَيْهِمْ مِنْ جُمْلَتِهِمْ بِادْرَ أَحَدِهِمْ، فَصَفَّقَ عَلَى يَدِ أَبِي بَكْرٍ بِالْبَيْعَةِ، وَقَالُوا: بَايَعَهُ الْمُسْلِمُونَ، وَاجْتَمَعَ عَلَيْهِ الْأَنْصَارُ وَالْمُهَاجِرُونَ، وَحُمِلَ النَّاسُ عَلَى الْمَبَايَعَةِ حَمَلًا، وَأُخِذُوا بِهَا أَخْذًا؛ حَتَّى وُطِئَ<sup>٦</sup> سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ، وَوُجِئَ عُتُقُ عَمَّارٍ، وَكُسِرَ سَيْفُ الزُّبَيْرِ، وَرُوِّسَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَنْ كَانَ فِي جِهَتِهِ بِالْذُّعَاءِ إِلَى الْبَيْعَةِ مُرَاسَلَةً مَنْ يَرَى أَنَّ

١. في «ج، ص»: «عن».

٢. في «د» و «الحجري»: «و المتضَمِّين».

٣. في «ج، ص»: «فيه».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «واحد».

٥. في «ج، ص»: «في».

٦. هكذا في «ج، ص، ف» و حاشية «ط». و في سائر النسخ و المطبوع: «و وطئ».

الْبَيْعَةُ قَدْ لَزِمَتْهُ، وَأَنَّ التَّأَخَّرَ عَنْهَا خَلَعٌ لِلطَّاعَةِ وَخِلَافٌ عَلَى الْجَمَاعَةِ، وَضَمُّوا إِلَى ذَلِكَ ضَرْباً مِنَ التَّوَعُّدِ وَالتَّهْدِيدِ. وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ قَدْ ذَكَرَهُ الرُّوَاةُ وَشَرَحُوهُ، فَأَيُّ كَلَامٍ يَبْقَى لِمَتَكَلَّمٍ؟ وَأَيُّ حُجَّةٍ تَبْتُثُّ لِمُحْتَجٍّ؟

و فِي بَعْضِ مَا جَرَى عُدْرٌ وَاضِحٌ وَمَانِعٌ ظَاهِرٌ لِمَنْ أَمْسَكَ عَنْ مَوَاقِفَةٍ<sup>١</sup> أَوْ إِبْرَادِ حُجَّةٍ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ حِكَايَةً عَنْ أَبِي هَاشِمٍ:

و كَيْفَ جَازَ أَنْ يَقُولَ لَهُ الْعَبَّاسُ وَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>٢</sup> عَلِيلٌ:

«سَلِّهِ<sup>٣</sup> عَنْ هَذَا الْأَمْرِ؛ فَإِنْ كَانَ لَنَا بَيِّنَةٌ، وَإِنْ كَانَ لَغَيْرِنَا وَصَى<sup>٤</sup> بِنَا» مَعَ

هَذَا الْبَيَانِ الْمَتَقَدِّمُ؟

و كَيْفَ سَاعَ لَا بِي بَكْرٍ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عُمَرَ؟

و كَيْفَ جَرَى الْأَمْرُ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ؟

و كَيْفَ لَمْ يَبَيِّنْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرَ نَفْسِهِ عَلَى رَعْمِهِمُ لِلتَّقِيَّةِ،

مَعَ أَنَّ غَيْرَهُ قَدْ أَظْهَرَ كِرَاهِيَةً<sup>٥</sup> مَا فَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، حَتَّى إِنَّ طَلْحَةَ قَالَ لَهُ فِي

عَهْدِهِ إِلَى عُمَرَ: «وَلَيْتَ عَلَيْنَا فُظًّا غَلِيظًا»؟

و كَيْفَ رَضِيَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَكُونَ فِي الشُّورَى، مَعَ مَا

تَرَدَّدَ<sup>٦</sup> فِيهِ مِنَ الْقَوْلِ حَالاً بَعْدَ حَالٍ؟

١. هكذا في «ط، ف». وفي حاشية «ج»: «مدافعة». وفي «د، ص» و المطبوع و الحجري: «موافقة».

٢. هكذا في المغني. و في جميع النسخ و المطبوع: «و آله».

٣. في المغني: «نسأله».

٤. في المغني: «أوصى».

٥. في «ف» و المطبوع و الحجري: «كراهية».

٦. في المغني: «ترون».

و كَيْفَ جازَ أَنْ لَا يُنْكِرَ عَلَى عُمَرَ قَوْلَهُ: «إِنْ وَلَيْتَ مِنْ أُمُورِ النَّاسِ<sup>١</sup> شَيْئاً فَلَا تَحِيلُ بَنِي هاشِمٍ عَلَى رِقَابِ النَّاسِ؟» وَهَلَّا قَالَ لَهُ: أَنَا إِمَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَ قَدْ عَرَفْتُ النَّصَّ عَلَيَّ وَ الْإِشَارَةَ إِلَيَّ، وَ لَيْسَتْ بِي حَاجَةٌ إِلَى أَنْ أُؤَلَّى<sup>٢</sup>؟

و كَيْفَ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا النَّصَّ الظَّاهِرَ فَيَعُدُّهُ<sup>٣</sup> فِي مَنَاقِبِهِ حِينَ صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ، وَ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُعَدُّ مَنَاقِبَهُ فِي الْمَحَافِلِ وَ الْمَشَاهِدِ فِي أَيَّامٍ مُعَاوِيَةَ وَ قَبْلَهُ؟

و كَيْفَ صَحَّ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يُعَاضِدَهُ<sup>٤</sup> أَبَا بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ عُثْمَانَ وَ يَنْتَهِي إِلَى آرائِهِمْ<sup>٥</sup> فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَ غَيْرِهَا، عَلَى مَا تُقَلُّ؟

و كُلُّ ذَلِكَ يُدُلُّ مِنْ حَالِ الصَّحَابَةِ عَلَى بُطْلَانِ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَى النَّصِّ<sup>٦</sup>، كَمَا دَلَّتْ أَحْوَالُهَا وَ أَحْوَالُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُقِمِ الْعَبَّاسُ إِمَاماً؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى نَفْيِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْجَارِيَةِ<sup>٧</sup> هَذَا الْمَجْرَى لَيْسَ حَصُولُ الرِّوَايَةِ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ، وَ إِنَّمَا يَكُونُ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ أَشْيَاءَ كَانَتْ لَا تَكُونُ لَوْ كَانَ هَذَا النَّصُّ صَحِيحاً، أَوْ فَقَدْ أَشْيَاءَ

١. في المطبوع والحجري: «من أمر الناس». وفي المغني: «من أمر المسلمين».

٢. في «د»: «ولى».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فيعدّ به». وفي المغني: «فيعدّ به». وفي التلخيص: «بعده».

٤. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «حيث». وفي المغني: «حتى».

٥. في المغني: «يعاقد».

٦. في «د» والمغني: «رأيهم».

٧. في «د»: «على بطلان هذا النص». وفي المغني: «على بطلان هذا القول».

٨. في المغني: «يجري».

كَانَتْ تَكُونُ لَوْ كَانَ هَذَا النَّصُّ صَحِيحاً، فَلَمَّا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُنْصُ بِالْإِمَامَةِ عَلَى رَجُلٍ مَعِينٍ عَلَى رُؤُوسِ  
الْأَشْهَادِ وَيُظْهَرُ ذَلِكَ عِنْدَ الْجَمْعِ الْعَظِيمِ، فَلَا يَدَّعِي لَهُ ذَلِكَ<sup>٢</sup> مُدَّعٍ وَلَا  
يَدَّعِيهِ هُوَ لِنَفْسِهِ، وَتَجْرِي<sup>٣</sup> أَحْوَالُهُ عَلَى مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ حَالِ أَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ سَائِرِ الصَّاحِبَةِ؛ فَقَدْ صَارَ كُلُّ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى  
أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يُقْعَمْ إِمَامًا.

وَالَّذِي حُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - مِنْ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَخْلَفَ أَبَا  
بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ، فَكَانَ اسْتَخْلَافًا لَهُ عَلَى الْأُمَّةِ<sup>٤</sup> - أَقْوَى فِي الشُّبْهَةِ مِمَّا  
يَدَّعِيهِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِاسْتَخْلَافِهِ إِيَّاهُ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ مِنْ  
أَجْلِ الشَّرِيعَةِ، وَجَعَلَ الْإِمَامَةَ مِثْلَهَا، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ أَجْمَعٌ مَا  
يُدُلُّ عَلَى النَّصِّ عِنْدَنَا.<sup>٥</sup>

[جواب ما ذكره أبو هاشم من شواهد لأجل إبطال النص]

يُقَالُ لَهُ<sup>٦</sup>: أَمَّا سُؤَالُ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ<sup>٧</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنْ بَيَانِ  
الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ، فَهُوَ خَبَرٌ وَاحِدٌ غَيْرُ مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ، وَمَذْهَبُنَا فِي أَخْبَارِ الْآحَادِ - الَّتِي

١٥٣/٢

١. فِي الْمَغْنِيِّ: «فَكَمَا».

٢. فِي «د» وَالْمَغْنِيِّ: «ذَلِكَ لَهُ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف» وَالْحَجَرِيُّ: «وَيَجْرِي».

٤. قَوْلُهُ: «فِي الصَّلَاةِ فَكَانَ اسْتَخْلَافًا لَهُ عَلَى الْأُمَّةِ» سَاقِطٌ مِنْ «د» وَالْمَغْنِيِّ.

٥. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٢٢ - ١٢٣.

٦. فِي «ص»: «فَيُقَالُ لَهُ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لِلنَّبِيِّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: - «النَّبِيِّ».



لا تكون متضمنة<sup>١</sup> لما يعترض على الأدلة و الأخبار المتواترة المقطوع عليها - معروف، فكيف بما يعترض ما ذكرناه من أخبار الأحاد؟ فمن جعل هذا الخبر المروي عن العباس دافعاً لما تذهب<sup>٢</sup> إليه الشيعة من النص - الذي قد دللنا على صحته و بينا استفاضة الرواية به - فقد أبعد.

على أن الخبر - إذا سلمناه و صحت الرواية به - غير دافع للنص، و لا مناف له؛ لأن سؤاله رحمه الله يحتمل أن يكون عن حصول الأمر لهم و ثبوته<sup>٣</sup> في أيديهم، لا عن استحقاقه و وجوبه.

و<sup>٤</sup> يجري ذلك مجرى رجل نحل بعض أقاربه نحلاً، و أفردّه بعتية بعد وفاته، ثم حضرته الوفاة، فقد يجوز لصاحب النحلة أن يقول له: أ ترى ما نحلتنه<sup>٥</sup> و أفردتني به يحصل<sup>٦</sup> لي من بعدك، و يصير إلى يدي، أم يُحال بيني و بينه، و يمنع من وصوله إلي و رثتيك؟

و لا يكون هذا السؤال دليلاً على شكّه في الاستحقاق، بل يكون دالاً<sup>٧</sup> على شكّه في حصول الشيء الموهوب له و مصيره<sup>٨</sup> إلى قبضته<sup>٩</sup>.

١. في «ص» و التلخيص: «منضمة».

٢. في «د» و الحجري و التلخيص: «يذهب».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و عن ثبوته».

٤. في المطبوع و الحجري: - «و».

٥. في التلخيص: «أنحلتنه».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «أحصل».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «دليلاً».

٨. في المطبوع و الحجري: - «و مصيره».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «قبضه».

والذي يُبين عن<sup>١</sup> صحّة تأويلنا و بطلان ما توهّموه: قول النبي صَلَّى اللهُ عليه و آله في جوابِ العباسِ على ما وردت به الرواية: «إنكم المقهورون» و في رواية أخرى: «إنكم المظلومون»<sup>٢</sup>.

فأما قوله: «وكيف ساع لأبي بكرٍ أن يستخلف عمر؟» فطريف؛ لأن الذي سوَّغ<sup>٣</sup> له ذلك هو الذي سوَّغ له الانتصاب في الأمر، فأى حجة تلزمتنا باستخلافه عمر؟ وإنما يكون استخلافه حجةً علينا لو سلّمنا كونه مصيباً في سائر أفعاله و أن الخطأ و الزلل لا يدخلان<sup>٤</sup> في شيء منها. و هذا ممّا لا نسلّمه.

اللهم إلا أن يقال: لو كان استخلافه لعمر منكرًا لأنكره المسلمون، و لما اجتمع عليه الأنصار و المهاجرون.

و هذا إذا قيل هو<sup>٥</sup> غير ما اعتمده أبو هاشم؛ لأنه لم يتعلّق إلا باستخلاف أبي بكرٍ لعمر من غير ذكر إجماع<sup>٦</sup> أو اختلاف<sup>٧</sup>، و على ذلك تكلمنا، و منه عجبتنا. و إذا تعلّق بالإجماع<sup>٨</sup> و وجوب الإنكار، فالكلام عليه ما تقدّم و ما سيّجيء في مواضعه.

١٥٤/٢

١. في المطبوع و التلخيص: - «عن».

٢. الأمالي للمفيد، ص ٣٥١، المجلس ٤٢، ح ٢؛ الأمالي للطوسي، ص ١٢٢، المجلس ٥، ح ٣٦٩١٨؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ١٥٩. و مع اختلاف في مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٣٩، ح ٢٦٩١٨؛ الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٢١٨، الرقم ٤٢٢٥؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٥١، الرقم ١١٢٠.

٣. في «ج»، ص، ط، ف: «يسوّغ».

٤. في «د»: «و الخلل».

٥. في «ج»، ص، ط، ف: «لا يدخل».

٦. في الحجري: «فهو». و في «ج»، ص، ف: «و هو».

٧. في «د»: «الإجماع».

٨. في المطبوع: «و اختلاف».

٩. في المطبوع و الحجري: - «و».

فَأَمَّا مَا جَرَى الْأَمْرُ<sup>٢</sup> عَلَيْهِ فِي بَيْعَةِ أَبِي بَكْرٍ: فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي بَطْلَانُ النَّصِّ، وَلَا يَدْفَعُ صَحَّتَهُ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا - بِاقتصاص<sup>٣</sup> الحال و تصويرها، و ما جَرَى فِيهَا مِنَ الْمِبَادَرَةِ و تركِ المشاورة لِبَنِي هَاشِمٍ و مَنْ كَانَ فِي جُمْلَتِهِمْ - مَا هُوَ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى ثُبُوتِ النَّصِّ أَوَّلَى و أَحْرَى.

و لَيْسَ يَجْرِي بَيَانُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمْرَ نَفْسِهِ و تصرُّيحه بِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ مَجْرَى قَوْلِ طَلْحَةَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَا تَقُولُ لِرَبِّكَ إِذَا وَلَّيْتَ عَلَيْنَا فُظًّا غَلِيظًا؟»؛ لِأَنَّ طَلْحَةَ بِالْقَوْلِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ لَيْسَ بِقَادِحٍ فِي إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَ لَا فِي دِينِهِ، وَ لَا فِي شَيْءٍ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَإِنَّمَا أَخْرَجَ قَوْلُهُ مَخْرَجَ الْإِسْتِزَادَةِ<sup>٤</sup> و الشُّكُوكِ، وَ شَتَّانَ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ وَ بَيْنَ مُوَافَقَتِهِ عَلَى تَعْدِيهِ فِي الْإِمَامَةِ<sup>٥</sup> عَهْدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ انْتِصَابِهِ الْمَنْصِبَ الَّذِي غَيْرُهُ أَحَقُّ بِهِ؛ فَكَيْفَ يُجْعَلُ مَا جَرَى مِنْ طَلْحَةَ - مَعَ كَوْنِهِ بِالْصِفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا - مَسْوُغًا لِلْمُوَافَقَةِ عَلَى النَّصِّ، وَ فِي الْمُوَافَقَةِ عَلَيْهِ مَا هُوَ مَعْلُومٌ؟ عَلَى أَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَرْضَ مِنْ طَلْحَةَ بِقَوْلِهِ، مَعَ أَنَّهُ لَا مَطْعَنَ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ بِهِ<sup>٦</sup>، وَ لَمَّا سَمِعَ قَوْلَهُ قَالَ: «أَجْلِسُونِي، أَجْلِسُونِي»؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُسْتَلْقِيًا، ثُمَّ قَالَ: «بِاللَّهِ تَخَوَّفُونَنِي؟»<sup>٧</sup> أَقُولُ: يَا رَبِّ، وَلَيْتَ عَلَيْهِمْ خَيْرَ أَهْلِكَ<sup>٨</sup>. فَمَنْ أَرْعَجَهُ قَوْلُ طَلْحَةَ

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَأَمَّا». ٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «الْأَمْر».

٣. فِي «ج، ص»: «بِاخْتِصَاصٍ».

٤. هَكَذَا فِي «ج، ص» وَ التَّلْخِصِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْإِسْتِزَادَةُ». وَ اسْتِزَادَ فُلَانٌ فَلَانًا: إِذَا عَتَبَ عَلَيْهِ فِي أَمْرٍ لَمْ يَرْضَهُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٦، ص ١٢٣ (زَيْد).

٥. فِي «ص»: + «عَلَى».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «بِهِ».

٧. فِي «ج، ص، ط»: «تَخَوَّفُونَنِي». وَ فِي التَّلْخِصِ: «تَخَوَّفَنِي».

٨. الْمُصَنَّفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٧، ص ٤٨٥، ح ٤٦؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ١٤٩؛ الْإِمَامَةُ

وَحَرَكَه حَتَّى أَظْهَرَ الْغَضَبَ مِنْهُ وَالْإِمْتَاعُضَ - وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ جَرَتْ عَادَةُ الرِّعْيَةِ بِأَنْ يَسْتَعْمِلُوهُ مَعَ رُؤَسَائِهِمْ وَأُمَرَائِهِمْ - كَيْفَ يَكُونُ حَالُهُ لَوْ قِيلَ لَهُ: «لَسْتَ بِإِمَامٍ، وَالْإِمَامُ غَيْرُكَ، وَأَنْتَ مُخَالِفٌ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيمَا صَنَعْتَهُ وَتَوَلَّيْتَهُ»؟

### [بيان وجوه دخول أمير المؤمنين (عليه السلام) في الشورى]

فَأَمَّا دُخُولُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الشُّورَى: فَقَدْ ذَكَرَ أَصْحَابُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِيهِ وَجُوهًا:

[١]. أَحَدُهَا: أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا دَخَلَهَا<sup>١</sup> لِيَتِمَّ كُنْ<sup>٢</sup> مِنْ إِرَادِ النَّصُوصِ عَلَيْهِ، وَالْإِحْتِجَاجُ بِفَضَائِلِهِ وَسَوَابِقِهِ، وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْأَمْرِ وَأَوْلَى. وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَدْخُلْهَا لَمْ يَجْزُ مِنْهُ أَنْ يَتَدَيَّ بِالْإِحْتِجَاجِ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَقَامُ احْتِجَاجٍ وَبَحْثٍ<sup>٣</sup>، فَجَعَلَ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ دُخُولَهَا ذَرِيعَةً إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى الْحَقِّ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ عَلَى مَا وَرَدَتْ بِهِ الرِّوَايَةُ؛ فَإِنَّهَا وَرَدَتْ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَدَّدَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ جَمِيعَ فَضَائِلِهِ وَمَنَاقِبِهِ أَوْ أَكْثَرَهَا<sup>٥</sup>.

١٥٥/٢

«وَالسِّيَاسَةُ، ج ١، ص ٣٧؛ الْمُتَنَزُّمُ، ج ٤، ص ١٢٦؛ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ١٠، ص ٨٨ - ٨٩؛ أَسَدُ الْغَابَةِ، ج ٣، ص ٦٦٥.

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «دَخَلَ فِيهَا».

٢. فِي «ص»: «+ فِيهَا».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْإِحْتِجَاجُ وَالْبَحْثُ».

٤. فِي «ج، ص»: «فِيَجْعَلُ».

٥. فِي «د» وَالْمَطْبُوعُ وَالْحَجَرِيُّ: «دُخُولُهُ».

٦. هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالتَّلْخِصِ. وَفِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «أَوْ ذَكَرَ بِهَا» بَدَلَ «أَوْ أَكْثَرَهَا».

٧. قَالَ أَبُو الطَّفِيلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ: كُنْتُ عَلَى الْبَابِ يَوْمَ الشُّورَى مَعَ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْبَيْتِ وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لَهُمْ: «لَا تُحْتَجَّنَ عَلَيْكُمْ بِمَا لَا يَسْتَطِيعُ عَرِيضَتُكُمْ وَلَا أَجْمَعِيكُمْ تَغْيِيرَ ذَلِكَ؛ أَنْشُدْكُمْ

«اللَّهُ أَيُّهَا النَّفَرُ جَمِيعاً، أَفِيكُمْ أَحَدٌ وَخَدَ اللَّهُ قَبْلِي؟» قالوا: لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ لَهُ أَخٌ مِثْلُ جَعْفَرِ الطَّيَّارِ فِي الْجَنَّةِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ؟» قالوا: اللهم لا، قال: «أَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ لَهُ عَمٌّ كَعَمِّي حَمْزَةُ أَسَدِ اللَّهِ وَ أَسَدُ رَسُولِهِ سَيِّدِ الشَّهَدَاءِ غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ لَهُ زَوْجَةٌ مِثْلُ زَوْجَتِي فَاطِمَةَ بِنْتِ مُحَمَّدٍ سَيِّدَةِ نِسَاءِ أَهْلِ الْجَنَّةِ غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ لَهُ سَبْطَانٌ مِثْلُ سَبْطِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ سَيِّدَيِ شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ نَاجَى رَسُولَ اللَّهِ عَشْرَ مَرَّاتٍ، قَدَّمَ بَيْنَ يَدَيِ نَجْوَاهُ صَدَقَةَ قَبْلِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيْكَ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَ عَادَ مِنْ عَادَاهُ، وَ انْصَرَّ مِنْ نَصْرِهِ؛ لِيُبْلِغَ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ، غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: اللَّهُمَّ إِنِّي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ وَ إِلَيَّ، وَ أَشَدَّهُمْ لَكَ حُبّاً وَ لِي حُبّاً، يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّيْرِ، فَاتَاهُ وَ أَكَلَ مَعَهُ غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: لِأَعْطِينَ الرَّايَةَ غَداً رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَ رَسُولَهُ وَ يُحِبُّهُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ، لَا يَرْجِعُ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَى يَدِهِ - إِذْ رَجَعَ غَيْرِي مِنْهُزِماً - غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ لَوْ فِدَا بَنِي وَلِيْعَةَ: لَتُؤْمِنُنَّ أَوْ لِأُبْعَثَنَّ إِلَيْكُمْ رَجُلًا نَفْسُهُ كَنَفْسِي، وَ طَاعَتُهُ كَطَاعَتِي، وَ مَعْصِيَتُهُ كَمَعْصِيَتِي، يَقْتُلُكُمْ بِالسَّيْفِ غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ: كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يُحِبُّنِي وَ يَبْغِضُ هَذَا، غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ بِاللَّهِ هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ سَلَّمَ عَلَيْهِ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَةَ آلَافٍ مَلَكٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، مِنْهُمْ جِبْرِئِيلُ وَ مِيكَائِيلُ وَ إِسْرَافِيلُ، حَيْثُ جَنَّتْ بِالْمَاءِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ مِنَ الْقَلْبِ، غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ لَهُ جِبْرِئِيلُ: هَذِهِ الْمَوَاسَاةُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: إِنَّهُ مَتَّى وَ أَنَا مِنْهُ، وَ قَالَ جِبْرِئِيلُ: وَ أَنَا مِنْكُمْ، غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ نُوْدِيَ مِنَ السَّمَاءِ: لَا سَيْفٌ إِلَّا ذُو الْفَقَارِ، وَ لَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ، غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ: تَقَاتَلِ النَّاكِثِينَ وَ الْفَاسِقِينَ وَ الْمَارِقِينَ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ، غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ قَاتَلَتْ عَلَى تَنْزِيلِ الْقُرْآنِ، وَ تَقَاتَلَتْ عَلَى تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ رَدَّتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ فِي وَقْتِهَا غَيْرِي؟» قالوا: اللهم لا، قال: «فَأَنْشُدْكُمْ اللَّهَ، هَلْ كَانَ فِيكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يَأْخُذَ

[٢]. ومنها: أنه عليه السلام جَوَّزَ أَنْ يَسْلَمَ الْقَوْمَ الْأَمْرَ لَهُ<sup>١</sup>، وَيُذْعِنُوا - لِمَا يورِدُهُ مِنَ الْحُجَجِ عَلَيْهِمْ - بِحَقِّهِ، فَجَعَلَ الدُّخُولَ فِي الشُّورَى تَوْصِيلاً إِلَى حَقِّهِ<sup>٢</sup> وَ سَبِيلاً إِلَى التَّمَكُّنِ<sup>٣</sup> مِنَ الْأَمْرِ وَالْقِيَامِ فِيهِ بِحُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى حَقِّهِ وَ يَتَسَبَّبَ إِلَيْهِ بِكُلِّ أَمْرٍ لَا يَكُونُ قَبِيحاً.

«براءة من أبي بكر، فقال أبو بكر: يا رسول الله، أنزل في شيء؟ فقال: إنه لا يؤذي عني إلا علي، غيري؟»، قالوا: اللهم لا، قال: «فأنشدكم الله، هل فيكم أحد قال له رسول الله: لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا كافر، غيري؟»، قالوا: اللهم لا، قال: «فأنشدكم الله، أ تعلمون أنه تعالى أمر بسد أبوابكم وفتح بابي، فقلتم في ذلك، فقال رسول الله: ما أنا سددت أبوابكم، ولا فتحت بابي، بل الله سد أبوابكم وفتح بابي؟»، قالوا: اللهم نعم، قال: «فأنشدكم الله، أ تعلمون أنه صلى الله عليه وآله ناجاني يوم الطائف دون الناس، فأطال ذلك، فقلتم: ناجاه دوننا، فقال: ما أنا انتجيت، بل الله انتجاه»، فقالوا: اللهم نعم. قال: «فأنشدكم الله، أ تعلمون أن رسول الله قال: الحق مع علي وعلي مع الحق، يدور الحق مع علي كيفما دار؟»، قالوا: اللهم نعم. قال: «فأنشدكم الله، أ تعلمون أن رسول الله قال: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض؟»، قالوا: اللهم نعم. قال: «فأنشدكم الله، هل فيكم أحد قال له رسول الله حين هرب من المشركين: من يفديني بنفسه؟ ففداه بنفسه واضطجع في مضجعه، غيري؟»، قالوا: اللهم لا. قال: «فأنشدكم الله، هل فيكم أحد بارز عمرو بن عبدود العامري - حيث دعاكم إلى البراز - غيري؟»، قالوا: اللهم لا. قال: «فأنشدكم الله، هل فيكم أحد أنزل الله فيه آية التطهير حيث قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ غيري؟»، قالوا: اللهم لا. قال: «فأنشدكم الله، هل فيكم أحد قال له رسول الله: أنت سيد العرب غيري؟»، قالوا: اللهم لا. قال: «فأنشدكم الله، هل فيكم أحد قال له رسول الله: ما سألت الله شيئاً إلا سألت لك مثله، غيري؟»، قالوا: اللهم لا.

و هذا الحديث يسمي حديث المناشدة. المناقب للخوارزمي، ص ٣٠١؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١٠٩٨، الرقم ١٨٥٥؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣١٤؛ ينابيع المودة، ج ١، ص ٣٤٣ و ٣٤٤.

١. في «ج، ص، ط، ف»: «إليه».

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «إلى مستحقه».

٣. في المطبوع: «التمكين».

[٣]. ومنها: أن السبب في دُخوله عليه السلام كان التقية والاستصلاح؛ لأنه عليه السلام لما دُعي<sup>١</sup> إلى<sup>٢</sup> الدخول في الشورى أشفق من أن يمتنع فيتسبب منه الإمتناع إلى المظاهرة والمكاشفة، وإلى أن تأخره عن الدخول<sup>٣</sup> في الشورى إنما كان لاعتقاده أنه صاحب الأمر دون من ضُم إليه، فحملَه على الدخول ما حملَه في الابتداء على إظهار الرضا والتسليم.

فأما المانع له من أن يقول لعمر - عند قوله: «إن وليت من أمور المسلمين شيئاً فلا تحمِلْ بني هاشم على رقاب الناس» -: «أنا إمام المسلمين، وقد عرفت النص عليّ» حسب ما ألزَمناه أبو هاشم، فهو المانع الأول الذي منعه من أن يقول مثل ذلك لأبي بكر طول أيامه، ولعمر في ابتداء ولايته، ثم مدة أيامه.

و الحال عند مصير الأمر إليه - وفي زمان حربه معاوية وغيره: في استمرار المانع - كالحال فيما تقدّم؛ لأنّ جلّ أصحابه<sup>٤</sup> و جمهورهم كانوا معتقدين إمامته بالإختيار، ومن الوجه الذي اعتقدوا منه<sup>٥</sup> إمامة الثلاثة المتقدمين عليه، و كانوا يُنكرون الخلاف لستّهم و العدول عن طريقتهم في أكثر الأمر، حتّى إنهم كانوا يطالبون في كثير من الأحوال بأنّ يُحمّلوا على سيرة الشيخين، فكيف يُقابل هؤلاء - و حالهم هذه - بما يقتضي تظليم القوم و القَدْخ في أحوالهم؟ و هل المُلزم<sup>٦</sup> لذلك إلّا مُتَعَتُّ مُجَازِفٌ؟

١. في «ج، ص»: «ادعى».

٢. في «د» و الحجري: «في».

٣. في المطبوع: «و إلى أن تأخر من الدخول».

٤. في «ج، ص»: «جلّ الصحابة».

٥. في التلخيص: «بالاختيار من الوجوه الذي اعتقدوا منها».

٦. في «ص، ف»: «الملتزم».

و لَيْسَ مَا ذَكَرْنَاهُ مَانِعاً مِنْ ذِكْرِ مَنَاقِبِهِ وَ فَضَائِلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِهِ أَحَدٌ يُنْكِرُ فَضْلَهُ<sup>١</sup>، وَ لَا يَسْتَبِدُّعُ مَنَقِبَهُ لَهُ.

فَأَمَّا تَعَلُّقُهُ بِالْمَعَاذِدِ وَ الْإِتِّهَاءِ إِلَى رَأْيِ الْقَوْمِ: فَمَا نَعْرِفُ مَعَاذِدَهُ وَقَعَتْ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُشَارُ إِلَيْهَا تَقْتَضِي مَا يَدَّعِيهِ الْمُخَالِفُونَ، وَ الظَّاهِرُ الْمَعْلُومُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَتَوَلَّ لَهُمْ وَلا يَةً قَطُّ، وَ لَا شَارَكَهُمْ فِي وَلا يَتِهِمْ عَلَى جِهَةٍ<sup>٢</sup> الْمَعَاوَنَةِ. وَ أَكْثَرُ مَا وَقَعَ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِمَّا يَجْعَلُهُ الْمُخَالِفُونَ شُبْهَةً<sup>٣</sup> - دَفَعَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ<sup>٤</sup>.

و لَيْسَ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ وَ لَا شُبْهَةٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا ذَبَّ عَنِ نَفْسِهِ وَ أَهْلِهِ وَ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَ هَذَا يَجْرِي عِنْدَهُ مَجْرَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَتِهِ مَعَ التَّمَكُّنِ. وَ لَوْ كَانَ قَصْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا فَعَلَهُ الْمَعَاذِدَ وَ الْمَعَاوَنَةَ<sup>٥</sup> لَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَنْفَذَ فِي بُعُوثِهِمْ، وَ يَخْرِجَ فِي جُيُوشِهِمْ، وَ يَحْمِي عَنْ سَائِرِ بُلْدَانِهِمْ عَلَى سَبِيلِ الْمَعَاذِدِ<sup>٦</sup>. فَإِذَا<sup>٧</sup> لَمْ

١٥٧/٢

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَضَائِلُهُ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَلَى وَجْهِ».

٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: «حُجَّةٌ».

٤. وَ ذَلِكَ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمَّا هَاجَمَ الْمُرْتَدُّونَ الْمَدِينَةَ، وَ إِلَى هَذَا أَشَارَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَوْلِهِ: «فَلَمَّا مَضَى عَلَيْهِ السَّلَامُ تَنَازَعَ الْمُسْلِمُونَ الْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ... فَأَمْسَكَتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ، يَدْعُونَ إِلَى مُحَقِّقِ دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ وَ أَهْلَهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثُلُماً أَوْ هُدُماً تَكُونُ الْمَصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وَلا يَتِكُمْ الَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلِيلٍ...». نَهْجُ الْبَلَاغَةِ، ص ٤٥١، الْكِتَابُ ٦٢؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٣، ص ٢٤٤ وَ مَا بَعْدَهَا؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ١٧، ص ١٥٢ وَ مَا بَعْدَهَا.

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْمَعَاوَنَةُ وَ الْمَعَاذِدُ».

٦. فِي «ج، ص»: «- عَلَى سَبِيلِ الْمَعَاذِدِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ التَّلْخِيسُ: «وَ إِذَا».



نَجِدْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَعَلَ ذَلِكَ، عَلِمْنَا أَنَّ الْوَجْهَ فِي حَرَبِهِ عَنِ الْمَدِينَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ.  
 فَأَمَّا تَنْبِيْهُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ<sup>١</sup> عَلَى الْأَحْكَامِ فِيمَا كَانُوا يَسْتَفْتَوْنَهُ فِيهِ: فَلَا شُبْهَةَ  
 أَيْضاً<sup>٢</sup> فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَأْخُودَ عَلَيْهِ أَنْ يُقْتِيَ بِالْحَقِّ عَلَى كُلِّ وَجْهِ<sup>٣</sup> وَلِكُلِّ أَحَدٍ، وَ يَنْبَهُ  
 عَلَيْهِ مَعَ<sup>٤</sup> التَّمَكُّنِ، فَلَمْ يَكُنْ يَسْعُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يُشَاهِدَ حُكْمًا لِلَّهِ<sup>٥</sup> تَعَالَى قَدْ  
 عُذِلَ بِهِ عَنِ الْحَقِّ، يَتِمَكَّنُ مِنْ تَغْيِيرِهِ وَالْكَلامِ فِيهِ، فَلَا يَذْكُرُ مَا عِنْدَهُ فِي أَمْرِهِ.  
 وَقَوْلُهُ: «وَيَنْتَهِي إِلَى آرَائِهِمْ<sup>٦</sup> فِي إِقَامَةِ الْحُدُودِ وَغَيْرِهَا» عَجِيبٌ؛ لِأَنَّا مَا نَعْرِفُ<sup>٧</sup>  
 نَحْنُ وَلَا أَحَدٌ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَجَعَ إِلَى رَأْيِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ، بَلِ الْمَعْلُومُ  
 الظَّاهِرُ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَيَسْتَفْتَوْنَهُ فِي الْمُعْضَلَاتِ، وَيَقُولُ عُمَرُ: «لَا عِشْتُ  
 لِمُعْضَلَةٍ لَا يَكُونُ لَهَا أَبُو حَسَنٍ»<sup>٨</sup>.

فَأَمَّا إِقَامَةُ الْحُدُودِ: فَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدًّا عَلَى أَحَدٍ بِإِذْنِهِمْ وَمِنْ قَبْلِهِمْ، وَإِنَّمَا

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «لَهُمْ».

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «أَيْضاً».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «كُلِّ حَالٍ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عِنْدَ».

٥. فِي «ج، ص، ط»: «حُكْمُ اللَّهِ».

٦. فِي التَّلْخِصِ وَالْمَغْنِيِّ: «رَأْيِهِمْ».

٧. فِي «ج»: «لَا نَعْرِفُ».

٨. تَجَدُّ هَذَا التَّعْبِيرُ أَوْ «لَوْلَا عَلَيَّ لِهَلْكَ عَمْرٌ» أَوْ «اللَّهُمَّ لَا تَبْقِيْ لِمُعْضَلَةٍ لَيْسَ لَهَا ابْنُ أَبِي طَالِبٍ» أَوْ مَا  
 هُوَ قَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ فِي عَامَّةِ كُتُبِ السَّنَةِ فِي مَنَاسِبَاتٍ كَثِيرَةٍ. رَاجِعْ: الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٢، ص ٢٥٨؛  
 فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ج ٢، ص ٨٠٣؛ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ، ج ٢، ص ٩٩ - ١٠٠؛ تَارِيخُ  
 مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٢٥، ص ٣٦٩، الرِّقْمُ ٣٠٤٧، وَ ج ٤٢، ص ٤٠٦، الرِّقْمُ ٤٩٣٣؛ الْإِسْتِيعَابُ، ج ٣،  
 ص ١١٠٣، الرِّقْمُ ١٨٥٥؛ الْمَنَاقِبُ لِلْخَوَارِزْمِيِّ، ص ٨١، ج ٦٥؛ كَفَايَةُ الطَّالِبِ، ص ٢٢٧ وَ ٣٣٤؛ يَنْابِيعُ  
 الْمَوْدَةِ، ج ١، ص ٢٢٧؛ ذَخَائِرُ الْعُقْبَى، ج ١، ص ٣٩٥؛ الرِّيَاضُ النَّصْرَةِ، ج ٣، ص ١٦١؛ فِرَاقُ  
 السَّمْطَيْنِ، ج ١، ص ٣٤٤؛ تَذَكُّرَةُ الْخَوَاصِّ، ص ١٣٤ وَ ١٣٧؛ الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، ج ٧، ص ٣٥.

أَقَامَ الْحَدَّ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ عِنْدَ امْتِنَاعِ عُثْمَانَ مِنْ إِقَامَتِهِ عَلَيْهِ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يَضِيعُ لِلَّهِ حَدٌّ وَأَنَا حَاضِرٌ»<sup>١</sup> فَكَيْفَ يُجْعَلُ إِقَامَتُهُ لِلْحَدِّ ذَلِيلًا عَلَى الْمُسَاعَدَةِ وَالْمُؤَاوَرَةِ؟

فَأَمَّا مَا ذَلَّ عَلَى نَفْيِ النَّصِّ عَلَى الْعَبَّاسِ<sup>٢</sup>: فَلَيْسَ هُوَ مَا ظَنَّهُ مِنْ اعْتِبَارِ أَحْوَالِ الصَّحَابَةِ وَأَفْعَالِهَا، لَكِنَّهُ مَا قَدَّمْنَاهُ وَشَرَحْنَاهُ<sup>٣</sup>، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ جَمِيعَ مَا تَوَهَّمُ أَنَّ فِي ثُبُوتِهِ أَوْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءَ النَّصِّ بَاطِلٌ، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا اعْتَقَدَ مُنَافَاةً لِلنَّصِّ مِنَ الْأَفْعَالِ وَالْأَحْوَالِ<sup>٤</sup> غَيْرُ مُنَافٍ لَهُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَّ بِالْإِمَامَةِ عَلَى رَجُلٍ مَعَيَّنٍ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، فَلَا يَدَّعِي لَهُ ذَلِكَ مُدَّعٍ، وَلَا يَدَّعِيَهُ هُوَ لِنَفْسِهِ» لَا يُشْبِهُهُ<sup>٥</sup> حَالُ النَّصِّ؛ لِأَنَّ النَّصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ ادَّعَتْهُ لَهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ وَادَّعَاهُ<sup>٦</sup> هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِنَفْسِهِ، وَلَوْ لَمْ يَدَّعِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ لَمَّا عَلِمْنَاهُ، وَلَا كَانَ لَنَا سَبِيلٌ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نَفْيَ الْإِدَّاعِ عَلَى سَبِيلِ الْإِظْهَارِ وَالْإِعْلَانِ، فَإِذَا<sup>٧</sup> أَرَادَ ذَلِكَ فَقَدْ بَيَّنَّا مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ مِنْهُ مَا فِيهِ كَفَايَةٌ.

- 
١. لم نعثر على مصادره بهذا اللفظ، ولكنه منقول بلفظ آخر، وهو «والله لا يعطّل لله حدّ وأنا في الإسلام». الأحكام ليعبي بن الحسين، ج ٢، ص ٢٦٨.
  ٢. في المطبوع والحجري: - «على العباس».
  ٣. تقدّم في ص ٤٠٥ وما بعدها.
  ٤. في «ج، ص، ط، ف»: «من الأحوال والأفعال». وفي المطبوع: «من الأفعال والأقوال».
  ٥. في المطبوع والحجري: «ولا يشبهه».
  ٦. في «د» والمطبوع والحجري: «و ادعى».
  ٧. في «د، ف» والمطبوع والحجري: «و إذا».

[في بيان عدم دلالة صلاة أبي بكر على إمامته]

فأما ما استقواه من شبهة البكرية في استخراجهم من تقديم أبي بكر للصلاة النص عليه: فمعلوم وجهه والباعث على ادعائه. وبإزاء ذلك أن ما تدعيه<sup>١</sup> البكرية من النص بخبر الصلاة عندنا من أضعف الشبه وأرگها، حتى إنه ليتغلب على ظن أكثرنا<sup>٢</sup> استحالة اعتقاد النص بهذه الطريقة<sup>٣</sup> على أحد من المحصلين، و ينسب إظهارها ممن تعلق بها إلى الغفلة و قلة التحصيل، أو اعتماد المدافعة و المقابلة من غير أن يكون الاعتقاد مطابقاً للقول.

و قد بين أصحابنا رحمهم الله في غير موضع الكلام على خبر<sup>٤</sup> الصلاة المنسوبة إلى أبي بكر، و دلوا على<sup>٥</sup> أنه لا نسبة بين الصلاة و الإمامة؛ و جملة ما أوردوه أن خبر الصلاة أولاً خبر واحد<sup>٦</sup>.

ثم إن الأمر بها و الإذن فيها وارد من جهة عائشة، و ليس بمُنكر أن يكون الإذن صدر من جهتها، لا من جهة الرسول صلى الله عليه و آله<sup>٧</sup>. و قد دل أصحابنا على ذلك بشيئين:

١. في «ج، ط، ف»: «ما يدعيه».

٢. في المطبوع و الحجري: «أكثرها».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «بهذا الطريق».

٤. في التلخيص: - «خبر».

٥. في التلخيص: «بأن يبتوا» بدل «و دلوا على».

٦. في التلخيص: + «و لا يرجع في مثل هذه المسألة إلى خبر واحد».

٧. في تاريخ الطبري في حوادث سنة ١١ هـ. عن ابن عباس: قال رسول الله: «ابعتوا إلى علي، فادعوه»، فقالت عائشة: لو بعثت إلى أبي بكر، و قالت حفصة: لو بعثت إلى عمر. تاريخ الطبري،

أَحَدُهُمَا: قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - عَلَى مَا أَتَتْ<sup>١</sup> بِهِ الرَّوَايَةُ - لَمَّا عَرَفَ تَقَدُّمَ أَبِي بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ وَ سَمِعَ قِرَاءَتَهُ فِي الْمِحْرَابِ: «إِنِّكُنَّ كَصُورِ حِبَابٍ<sup>٢</sup> يَوْسُفَ»<sup>٣</sup>.

و [ثَانِيًا:]<sup>٤</sup> بِخُرُوجِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَتَحَامِلًا مِنَ الضَّعْفِ، مَعْتَمِدًا عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ - إِلَى الْمَسْجِدِ<sup>٥</sup>، وَ عَزَلَهُ لِأَبِي بَكْرٍ عَنِ الْمَقَامِ وَ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِ<sup>٦</sup> بِنَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ<sup>٧</sup>.  
و هَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ الْإِذْنَ<sup>٨</sup> فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَتَعَدَّ عَائِشَةَ إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٩</sup>.

و قَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُخَالِفِينَ: إِنَّ السَّبَبَ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «إِنِّكُنَّ كَصُورِ حِبَابٍ يَوْسُفَ» أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَمَّا أُؤْذِنَ بِالصَّلَاةِ قَالَ: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ

١. فِي التَّلْخِصِ: «جَاءَ».

٢. فِي «د» وَ التَّلْخِصِ: «لِصُورِ حِبَابٍ». وَ هَكَذَا أَيْضًا فِي الْمَوْضِعِينَ الْآتِينَ.

٣. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٤، ص ٤١٢، ح ١٩٧١٥؛ وَ ج ٥، ص ٣٦١، ح ٢٣١١٠؛ صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، ج ١، ص ٢٤٠، ح ٦٤٦ وَ ٦٤٧، وَ ص ٢٤١، ح ٦٥٠، وَ ص ٢٥١، ح ٦٨٠ وَ ٦٨١؛ صَحِيحُ مُسْلِمٍ، ج ١، ص ٣١١، ح ٩٤١٨ وَ ٩٥٤١٨، وَ ص ٣١٦، ح ١٠١/٤٢٠؛ سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٢٣٢، وَ ص ٣٩٠، ح ١٢٣٤؛ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، ج ٥، ص ٦١٣، ح ٣٦٧٢؛ سَنَنِ النَّسَائِيِّ، ج ٢، ص ٩٩، ح ٨٣٣.

٤. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفِينَ أَضْفَأَهُ مِنَ التَّلْخِصِ.

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ - «إِلَى الْمَسْجِدِ».

٦. فِي التَّلْخِصِ: «بِإِقَامَةِ».

٧. فِي التَّلْخِصِ: «وَ تَقَدَّمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ بِنَفْسِهِ» بَدَلُ «وَ إِقَامَةُ الصَّلَاةِ وَ تَقَدَّمَهُ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ».

٩. فِي التَّلْخِصِ: «أَنَّ الْأَمْرَ».

١٠. فِي «ج، ص، ط، ف»: «عَلَيْهِ السَّلَامُ» فِي الْمَوَارِدِ الثَّلَاثَةِ، وَ كَذَا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْآتِيَةِ.

لِيُصَلِّيَ<sup>١</sup> بالناس». فقالت له عائشة: «إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ<sup>٢</sup> حَزِينٌ<sup>٣</sup> لَا يَحْتَمِلُ قَلْبُهُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَكَ فِي الصَّلَاةِ، وَلَكِنْ تَأْمُرُ عُمَرَ أَنْ يُصَلِّيَ بالناس». فقال عليه السلامُ عند ذلك: «إِنْ كُنَّ كَصُورِجَاتِ يَوْسُفَ<sup>٤</sup>».

و هذا ليس بشيء؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه و آله لا يجوزُ أن يكونَ أمثاله إلا وَفَقاً لأغراضه، و قد عَلِمْنَا أَنَّ صُورِجَاتِ يَوْسُفَ لَمْ يَكُنْ مِنْهُنَّ خِلَافٌ عَلَى يَوْسُفَ، و لا مَرَاجَعَةٌ لَهُ فِي شَيْءٍ أَمَرَهُنَّ بِهِ، و إِنَّمَا افْتَتِنَ بِأَسْرِهِنَّ بِحُسْنِهِ، و أَرَادَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ<sup>٦</sup> مِنْهُ<sup>٧</sup> مِثْلَ مَا أَرَادَتْهُ صَاحِبَتُهَا؛ فَأَشْبَهَتْ حَالَهُنَّ حَالَ عَائِشَةَ فِي تَقْدِيمِهَا أَبَاهَا لِلصَّلَاةِ طَلَباً<sup>٨</sup> لِلتَّجَمُّلِ<sup>٩</sup> و التَّشْرِيفِ بِمَقَامِ الرِّسُولِ<sup>١٠</sup> صَلَّى اللهُ عليه و آله، و لِمَا يَعُودُ بِذَلِكَ عَلَيْهَا و عَلَى أَبِيهَا مِنَ الْفَخْرِ و جَمِيلِ الذِّكْرِ.

و لا مَعْتَبَرٌ بِمَنْ<sup>١١</sup> حَمَلَ نَفْسَهُ مِنَ الْمُخَالِفِينَ عَلَى أَنْ يَدَّعِي أَنَّ الرِّسُولَ صَلَّى اللهُ عليه و آله لَمَّا خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَمْ يَعِزِلْ أَبَا بَكْرٍ عَنِ الصَّلَاةِ و أَقَرَّهُ فِي مَقَامِهِ. لَأَنَّ هَذَا مِنْ قَائِلِهِ غَلَطٌ فُظِيحٌ؛ مِنْ حَيْثُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه

١. في التلخيص: «ليصل».

٢. في «د»: «أسيف». و الأسيف: السريع البكاء و الحزن. كتاب العين، ج ٧، ص ٣١١ (أسف).

٣. في «ج، ص، ط، ف»: - «حزين».

٤. نفس المصادر السابقة.

٥. في التلخيص: «ووفقاً».

٦. في «ج، ص، ط»: - «منهن».

٧. في التلخيص: - «منه».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: - «طلباً».

٩. في التلخيص: «للتجمل» بدل «طلباً للتجمل».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «رسول الله».

١١. في التلخيص: «لمن».

و آله - و هو الإمامُ المتَّبِعُ في سائرِ الدِّينِ - متَّبِعاً مأموماً في حالٍ من الأحوالِ .  
و كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلهُ غَيْرُهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَ قَدْ ذَلَّتِ  
الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ فِيهَا إِلَّا الْأَفْضَلُ عَلَى التَّرْتِيبِ وَ التَّنْزِيلِ الْمَعْرُوفِ ؟<sup>٢</sup>  
و مِمَّا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَاهُمْ هَذِهِ<sup>٣</sup> : أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ لَمْ يَعْزَلْهُ عِنْدَ خُرُوجِهِ  
عَنِ الصَّلَاةِ لَمَا كَانَ لِمَاءٍ وَرَدَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ - فِي أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَ آلهُ لَمَّا صَلَّى بِالنَّاسِ ابْتَدَأَ مِنَ الْقُرْآنِ<sup>٥</sup> مِنْ حَيْثُ ابْتَدَأَ أَبُو بَكْرٍ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ  
انْتَهَى - مَعْنَى .

عَلَى أَنَّا لَا نَعْلَمُ<sup>٦</sup> - لَوْ تَجَاوَزْنَا عَنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ - وَجْهًا يَكُونُ مِنْهُ خَبَرُ الصَّلَاةِ  
شُبْهَةً فِي النَّصِّ ، مَعَ تَسْلِيمِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلهُ أَمَرَ بِهَا<sup>٧</sup> أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ  
وَلَايَةً مَخْصُوصَةً فِي حَالٍ مَخْصُوصٍ<sup>٨</sup> لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْإِمَامَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ تَشْتَمِلُ  
عَلَى وَلايَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ جُمْلَتِهَا الصَّلَاةُ ، ثُمَّ هِيَ مُسْتَمِرَّةٌ فِي الْأَوْقَاتِ كُلِّهَا ؛ فَأَيُّ نِسْبَةٍ  
مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ ؟

١ . في «ج، ص، ط، ف» : «على النبي» .

٢ . الكافي، ج ٦، ص ٣٣٠، ح ٥٢٦/٥ (ج ٣، ص ٣٧٦، ح ٥، ط . الإسلامية)؛ تهذيب الأحكام،  
ج ٣، ص ٣١ - ٣٢، ح ١١٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣١٣، ح ٩٨٠؛ سنن أبي داود، ج ١،  
ص ٢١٤، ح ٥٨٢؛ صحيح مسلم، ج ١، ص ٤٦٥، ح ٢٩١/٦٧٣؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ١١٨،  
ح ١٧١٠٤، و ص ١٢١، ح ١٧١٣٣ .

٣ . في «ج، ص، ط، ف» : «بطلان هذه الدعوى» .

٤ . في التلخيص: «فيما» .

٥ . في «ج» : «بالقرآن» .

٦ . في «د» و التلخيص: «ما نعلم» . و في المطبوع و الحجري: «نعلم» بدل «لا نعلم» .

٧ . في المطبوع و الحجري: «أمرها» بدل «أمر بها» .

٨ . في «ج، ص، ف» : «في حالة مخصوصة» . و في «ط» و التلخيص: - «في حال مخصوص» .

على أنه لو كانت ولاية الصلاة دالة على النص، لم تحل<sup>٢</sup> من أن تكون دالة<sup>٣</sup> من حيث كانت تقديماً في الصلاة، أو من حيث اختصت - مع أنها تقديم فيها<sup>٤</sup> - بحال المريض.

فإن دلت من الوجه الأول وجب أن يكون جميع من قدمه الرسول صلى الله عليه وآله في طول حياته للصلاة إماماً للمسلمين، وقد علمنا أن الرسول صلى الله عليه وآله قد ولي الصلاة جماعة لا يجب شيء من هذا فيهم.

وإن دلت من الوجه الثاني، فالمرض لا تأثير له في إيجاب الإمامة. ولو دلّ تقديمه في الصلاة في حال المرض على الإمامة، لدلّ على مثله التقديم في حال الصحة. ولو كان للمريض تأثير، لوجب أن يكون تأميره أسامة بن زيد و تأكيده أمره في حال المرض - مع أن ولايته تشتمل على الصلاة وغير الصلاة<sup>٥</sup> - موجباً له الإمامة؛<sup>٦</sup> لأنه لا خلاف في أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقول إلى أن فاضت نفسه الكريمة صلى الله عليه وآله: «نَقُذُوا جَيْشَ أُسَامَةَ»<sup>٧</sup> و يكرّر ذلك و يردّده. فإن قيل: لم تدل الصلاة على الإمامة من الوجهين اللذين أفسدتموها<sup>٨</sup>، لكن من

١. في «ج، ص، ف» والتلخيص: - «ولاية».

٢. هكذا في «ج». و في سائر النسخ والمطبوع: «لم يخل».

٣. في التلخيص: «من أن يكون ذلك».

٤. في «ج، ص، ف»: - «فيها».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و غيرها».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «موجباً للإمامة».

٧. المعجم الكبير، ج ٣، ص ١٣٠، ح ٢٨٩١؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٥٧٦، ح ٣٠٢٦٦، و ص ٥٨١، ح ٣٠٢٧٠؛ أنساب الأشراف، ج ١، ص ٣٨٤؛ البدء و التاريخ، ج ٥، ص ٥٩ و ١٥٢؛ تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ١٩؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١١٣؛ الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٥٠، الرقم ٣٥٧.

٨. في التلخيص: «أخذتموها».

حَيْثُ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مُؤْتَمًّا بِأَبِي بَكْرٍ فِي الصَّلَاةِ وَ مُصَلِّيًا خَلْفَهُ.  
 قُلْنَا: قَدْ مَضَى مَا يَبْطُلُ هَذَا الظَّنُّ<sup>١</sup>، فَكَيْفَ يُجْعَلُ مَا هُوَ مُسْتَحِيلٌ فِي نَفْسِهِ حُجَّةً؟  
 عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٢</sup> عِنْدَ مُخَالَفَتِنَا قَدْ صَلَّى خَلْفَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
 بْنِ عَوْفٍ<sup>٣</sup>، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُوجِبًا لَهُ الْإِمَامَةَ، وَخَبَرُ صَلَاةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ  
 أَثْبَتٌ عِنْدَهُمْ وَأَظْهَرُ فِيهِمْ مِنْ خَبَرِ<sup>٤</sup> صَلَاتِهِ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ مِنْهُمْ يَعْتَرِفُ  
 بِعَزْلِهِ عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَ خُرُوجِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَرَضَ لَا تَأْثِيرَ لَهُ؛ فَلَيْسَ  
 لَهُمْ أَنْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ صَلَاتِهِ خَلْفَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَبَيْنَهَا خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ بِذِكْرِ الْمَرَضِ<sup>٥</sup>.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي الْحِكَايَةِ<sup>٦</sup> عَنْ أَبِي هَاشِمٍ:

وَمِمَّا يَبَيِّنُ بُطْلَانَ قَوْلِهِمْ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقْدَمَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ<sup>٧</sup> الْبَصْرَةِ  
 لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِهِمُ التَّوَاتُؤُ فَيُخْبَرُوا<sup>٨</sup> عَنْ أَسْعَارِ الْأَمْتِعَةِ وَلَا يُخْبَرُوا  
 بِدُخُولِ الْقَرَامِطَةِ؛ فَإِذَا<sup>٩</sup> وَجَدْنَاهُمْ لَمْ يُخْبَرُوا بِذَلِكَ مَعَ إِخْبَارِهِمْ  
 بِالْأَسْعَارِ وَأَشْبَاهِهَا، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَرَامِطَةَ لَمْ تَدْخُلِ الْبَصْرَةَ، أَوْ لَمْ  
 يَقِفُوا عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ. وَلَوْ جَازَ أَنْ لَا يُخْبَرُوا بِالْعَظِيمِ، وَيُخْبَرُوا

١٦٢/٢

١. تَقَدَّمَ أَنْفَاءً فِي ص ٤٧٣ - ٤٧٦.

٢. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٣. مُسْنَدُ أَحْمَد، ج ٤، ص ٢٤٧، ح ١٨١٨٢؛ الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ٩٥، الرِّقْم ٣٨؛ أَنْسَابُ  
 الْأَشْرَافِ، ج ١٠، ص ٣٣.

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «خَبَر».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لِلْمَرَضِ» بِدَلِّ «بِذِكْرِ الْمَرَضِ».

٦. فِي «ج، ف»: «حِكَايَةُ» بِدَلِّ «فِي الْحِكَايَةِ». وَفِي «ص»: - «فِي الْحِكَايَةِ».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: - «مِنْ». وَفِي جَمِيعِ النُّسخ: - «أَهْل».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَيُخْبَرُونَ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَإِذَا». وَفِي الْمَغْنِيِّ: «فَإِنْ».



بما هو دونه، لَجَازَ أَنْ يَقَعَ فِي الْجَامِعِ حَرْبٌ<sup>١</sup> وَقَتْلٌ وَ يَجِئُنَا مِنْهُمْ قَوْمٌ لَا يُخْبِرُونَ بِذَلِكَ، وَإِذَا<sup>٢</sup> كَانَ مِثْلَ ذَلِكَ بَاطِلًا وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ جَعْلَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٣</sup> عَلِيًّا<sup>٤</sup> إِمَامًا وَإِشَارَتَهُ إِلَيْهِ وَ نَصَّهِ عَلَيْهِ مِنْ أَعْظَمِ مَا تَحْتَاجُ<sup>٥</sup> الْأُمَّةُ إِلَيْهِ وَ<sup>٦</sup> إِلَى مَعْرِفَتِهِ<sup>٧</sup>، فَلَوْ كَانَ قَدْ نَصَّبَهُ لَهُمْ لَمَا جَازَ أَنْ يَتَكَاثَمُوا أَمْرَهُ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ وَ هُمْ يُخْبِرُونَ<sup>٨</sup> بِالكَثِيرِ مِمَّا هُوَ دُونَ ذَلِكَ فِي الْحَاجَةِ<sup>٩</sup>، بَلْ يُخْبِرُونَ بِكَثِيرٍ مِمَّا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَ لَا هُوَ فِي الظُّهُورِ مِثْلُ إِقَامَةِ الْإِمَامَةِ<sup>١٠</sup>. وَ لَوْ تَوَاطَّؤُوا عَلَى ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ عَظِيمَةٌ لَمْ يَخَفَ ذَلِكَ عَلَيْنَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بِأُمُورٍ تَظْهَرُ<sup>١١</sup>، وَ كَيْفَ<sup>١٢</sup> يَجُوزُ أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا عَلَى كَيْتَمَانِ ذَلِكَ<sup>١٣</sup> حَتَّى لَا يَدَّعِيَهُ مُدَّعٍ فِي مَشْهَدٍ وَ لَا مَقَامٍ؟ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَوْ صَحَّ - عَلَى مَا يَدَّعُونَ<sup>١٤</sup> - مَا كَانَتْ الْحُجَّةُ قَائِمَةً عَلَيْنَا،

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «حروب».

٢. فِي الْمَغْنِي: «فَإِذَا».

٣. هَكَذَا فِي الْمَغْنِي. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٤. فِي الْمَغْنِي: - «عَلِيًّا».

٥. فِي النِّسْخِ وَ الْحَجَرِيِّ: «يَحْتَاجُ». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ مُطَابِقًا لِلْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِي.

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «و».

٧. فِي «د» وَ الْمَغْنِي: «الْأُمَّةُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ».

٨. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «مُخْبِرُونَ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: - «فِي الْحَاجَةِ».

١٠. فِي «ص»: «مِثْلُ إِمَامَةِ الْأُمَّةِ».

١١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «بِأَمْرِ يَظْهَرُ».

١٢. فِي الْمَغْنِي: «فَكَيْفَ».

١٣. فِي «ج، ص، ط، ف»: + «مَعَ ظُهُورِهِ».

١٤. هَكَذَا فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْمَغْنِي. وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «يَدَّعُونَهُ».

وإنما ذكرنا ما ذكرناه لنعلم به<sup>١</sup> أنه عليه السلام لم يقم إماماً.<sup>٢</sup>

[ما يستحيل كتمانُه على الجماعة الكثيرة و ما لا يستحيل]

يُقال له: الذي يجب إذا قَدِمَت جماعةٌ من البصرة<sup>٤</sup> لا يجوزُ عليهم التواطؤُ، وأخبرونا عن أسعارِ الأمتعة و لم يُخبروا<sup>٥</sup> بدخولِ القرامطة، و علمنا أنه لا داعيَ لهم إلى كتمانِ دخولِ القرامطة، و لا صارِفَ لهم عن الإخبارِ بحالهم<sup>٦</sup>، أن يُعلمَ بهذا الشرطِ أنهم لم يدخلوها. فأما مع التجويزِ لحصولِ دواعٍ<sup>٨</sup> إلى الكتمانِ و صوارِفَ عن الإظهارِ، فلا يجبُ القطعُ؛ بل لا يمتنعُ أن يُخبروا<sup>٩</sup> بالأسعارِ و بما هو أدوُلُ حالاً<sup>١٠</sup> من الأسعارِ و لا يُخبروا بشأنِ القرامطة.

١٦٣/٢

و كذلك القولُ في الواردينَ علينا من الجامع<sup>١١</sup>؛ ألا ترى أنه لا يمتنعُ أن نعتقد<sup>١٢</sup> هذه الجماعةُ الواردةً من البصرة، لأُمورٍ ظَهَرَت من سلطانِ بغداد، أنه متى عثرَ على مُخبرٍ عن دخولِ القرامطةِ البصرة<sup>١٣</sup> صَرَبَ عنقه و نكَلَّ به، أو

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: - «به».

٢. في المغني: «لم يقمه».

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢٣.

٤. في «ج، ص، ط، ف» - «من البصرة».

٥. في «ج» و التلخيص: «و لم يخبرونا».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «عن دخول».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عن حالهم».

٨. في «ج، ص»: «الداعي». و في «ط، ف»: «الدواعي».

٩. في التلخيص: «أن يخبرونا».

١٠. في «د»: «دون حال».

١١. أي بحسب المثال الذي تقدّم.

١٢. في النسخ و الحجري: «أن يعتقد». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

١٣. في التلخيص: «عن أحوال القرامطة».

يَكُونُ<sup>١</sup> بَيْنَ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ مِنْ تُجَّارِ بَغْدَادَ مَعَامِلَاتٍ وَ مَضَارِبَاتٍ فَيَعْتَقِدُوا<sup>٢</sup> أَنَّهُمْ مَتَى أُنْذَرُوهُمْ<sup>٣</sup> بِدُخُولِ الْقَرَامِطَةِ الْبَصْرَةَ كَانَ ذَلِكَ سَبَباً دَاعِياً لَهُمْ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنْ دَفْعِ تِجَارَاتِهِمْ إِلَيْهِمْ، وَ حَمَلِهَا فِي صُحْبَتِهِمْ إِشْفَاقاً عَلَيْهَا، وَ خَوْفاً مِنْ امْتِدَادِ الْأَيْدِي إِلَيْهَا.

وَ نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ<sup>٤</sup> مَتَى اعْتَقَدُوا أَحَدًا مَا ذَكَرْنَاهُ وَ تَقَرَّرَ فِي نُفُوسِهِمْ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُخْبِرُوا بِدُخُولِ الْقَرَامِطَةِ الْبَصْرَةَ، مَعَ إخبارِهِمْ بِصَغِيرِ الْحوادثِ.

وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّ هَذِهِ الْجَمَاعَةَ الَّتِي ذَكَرْنَا حَالَهَا إِذَا خَافَتْ مِنْ أَنْ تُخْبِرَ بِدُخُولِ الْقَرَامِطَةِ مِنَ السُّلْطَانِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَخَافَ مِنْهَا<sup>٥</sup> قَوْمٌ فَيُمْسِكُوا، وَ يُغْلَبَ آخَرُونَ السَّلَامَةَ فَيُخْبِرُوا<sup>٦</sup>، ثُمَّ لَا يَلْبِثُ أَمْرُهُمْ أَنْ يَظْهَرَ، وَ<sup>٧</sup> حَالُ الْقَرَامِطَةِ فِي دُخُولِهِمُ الْبَصْرَةَ أَنْ يُعْلَمَ.

لَأَنَّ ذَلِكَ إِذَا صَحَّ لَمْ يَكُنْ قَادِحاً فِي قَوْلِنَا وَ لَا مُعْتَرِضاً عَلَى طَرِيقَتِنَا؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ أَوَّلَ رُبَّمَا انْكَتَمَ مَعَهُ الْخَبْرُ مَا دَامَ الْخَوْفُ قَائِماً، لَا سِيَّماً إِذَا لَمْ يَحْمِلِ الْمُخْبِرِينَ عَلَى الْخَبْرِ دَاعٍ مِنْ دَوَاعِي الدِّينِ، أَوْ دَاعٍ يَرْجِعُ إِلَى الدُّنْيَا يَجْرِي فِي

١. في التلخيص: «أو تكون».

٢. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «فيعتقدون».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أخبروهم».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «أنه».

٥. في «ص»: «بصغر».

٦. في «ج، ص، ط»: «فيها».

٧. في التلخيص و بعض النسخ: «أن يخاف منها قوم فيمسك (تلخيص: فتمسك) و يغلب (تلخيص: و يطلب) آخر السلامة فيخبر (تلخيص: فتخبر)».

٨. في المطبوع و الحجري: «أن يظهر» بدل «أن يظهر و».

القوة مجرى داعي الدين. وإذا أخبرَ منهم مخبرٌ لقوة الدواعي<sup>١</sup>، فلا يكون إخباره إلا على أخفى ما يكون من الوجوه وأسرّها<sup>٢</sup>. هذا إذا حمل نفسه على الخطر وركوب الغرر<sup>٣</sup>.

ومثل هذا نعينه في النص؛ لأن الدواعي التي دعت إلى كتمانِه لم تعم جميع الأمة، بل اختص قومٌ بالنقل وآخرون بالكتمان، ومن نقل فإنما وقع نقله لقوة الداعي الديني<sup>٤</sup> على جهة الخفاء والمسائة<sup>٥</sup>.

ونحن نعلم أنه لا يمكن أحداً من مخالفتنا أن يقول: إن السلطان متى خوف من ذكر خبر القرامطة، فإن من نقل<sup>٦</sup> خبرهم مع هذا الخوف الشديد - وحمل نفسه على النقل تغليباً للسلامة، وطمعاً<sup>٧</sup> في النجاة - فإن نقله يقع ظاهراً مكشوفاً، كما يقع نقله لسائر<sup>٨</sup> ما لا خوف فيه من جهة السلطان.

فقد ثبت على كل حال ما أردناه، وبطل ما ادّعه أبو هاشم من استحالة كتمان دخول القرامطة البصرة على الجماعة الكثيرة؛ لأنه إذا سلم أن الكتمان لا يجوز أن يعم جميع الجماعات الواردة، بل لا بُدَّ أن يُخبرَ منهم بما قرّناه مخبرٌ، فليس بواجب أن يقع<sup>٩</sup> الإخبار من هذه الجماعة حتى لا يبقى الكتمان إلا في الطائفة

١. في «ج، ص، ط، ف» والحجري: «لقوة الداعي».

٢. في «ج، ط»: «وأسرّها».

٣. في «ج» والتلخيص: «الضرر».

٤. في التلخيص: «بقوة دواعي الدين».

٥. في حاشية «ج»: «والمسائة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «من ذكر».

٧. في «ج، ص»: «ووظناً».

٨. هكذا في «ج، ط، ف» والتلخيص. وفي «د، ص» والمطبوع والحجري: «بسائر».

٩. هكذا في جميع النسخ والحجري والتلخيص، وفي المطبوع: «أن تقع».

اليسيرة التي يجوزُ عليها التواطؤ، بل العادة تقتضي بعكس هذا؛ لأن الخبر إذا وقع من بعضهم فليس يقع إلا من الأحاد الذين يخالفون الحزم، ويطرحون العقاب، ويغلبون الطمع في النجاة. و الكتمان مع ثبوت الخوف هو الأعم الواجب في الجماعة، وهذا معلوم بالعادة ضرورة.

فإن قيل: ما ذكرتموه يوجب أن تجوزوا<sup>١</sup> دخول القرامطة البصرة على وجه ظاهر لجميع أهلها، وإن انكتم ذلك على أهل بغداد جملة<sup>٢</sup> مع امتداد الزمان، بأن يتفق لجميع الواردين من البصرة من الدواعي إلى الكتمان أمثال ما وصفتهموه.

قلنا: ليس يجب إذا جوزنا أمراً تشهد بجوازه العادة<sup>٣</sup>، ويقضي بصحته التعارف، أن يلزم<sup>٤</sup> ما يستحيل فيهما<sup>٥</sup>؛ لأننا نعلم أن الخوف من السلطان وإن اقتضى حصول الكتمان من الجماعة<sup>٦</sup> والجماعات الواردة، فليس يجوز أن يستمر ذلك في كل جماعة ترد حتى لا يخبر منها نفر وإن قل عددهم مع الخوف على السبيل التي ذكرناها في تغليب السلامة. ثم ذلك إن<sup>٧</sup> جاز وعم الجماعة على بعده، فليس<sup>٨</sup> يصح أن تستمر<sup>٩</sup> أسباب الخوف مع امتداد الزمان، بل لا بد من أن ترتفع<sup>١٠</sup>

١. في «ط، ف» والتلخيص: «أن يجوزوا».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «جملة».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «العادات».

٤. في التلخيص: «أن نلتزم». وفي المطبوع والحجري: «أن نلزم».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فيها».

٦. في «ج»: «أو».

٧. في التلخيص: «إذا». وفي «د» والمطبوع والحجري: «وإن».

٨. في «ج، ص، ط، ف»: «فلن».

٩. في «ج، ط، ف»: «أن يستمر». وفي «د» والمطبوع والحجري: «استمرار» بدل «أن تستمر».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «أن يرتفع».

دواعي الخوف أو تضعف؛ إما بزوال أمر السلطان<sup>١</sup> الذي كان الخوف منه، أو بضعفه.

يبين ما ذكرناه علمنا بأن الناس في أيام السلطان القاهر - الذي تخاف<sup>٢</sup> سطوته، و جرت عادته بالتخويف<sup>٣</sup> من إفشاء أسرارهِ وأخبارهِ، و المبالغة في عقاب من يُقدم على مخالفتِهِ - قد يشكّون كثيراً في أخبار بُعوثهِ و جُيوشهِ و ما يجري عليهم<sup>٤</sup> من هزيمة و قتل و ما أشبههما، و لا يقطعون بإمساك من يرد من الجهة التي ذلك الجيش<sup>٥</sup> فيها - وإن كانوا جماعة - على انتفاء وقوع الهزيمة بالجيش أو ما أشبهها من المكروه، و يجوزون أن يكون إمساك الواردين عن الخبر إنما هو لعلّة الخوف من السلطان - و هذه حال الناس كانت في أيام عضد الدولة<sup>٦</sup> - غير أن

١. في المطبوع و الحجري: «أو لزوال إمرة السلطان».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «يخافون». و في «د» و الحجري: «يخاف».

٣. في التلخيص: «بالتحرز».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «بينهم».

٥. في المطبوع: «تلك الجيوش».

٦. عضد الدولة هو فنا خسرو بن الحسن الملقب ركن الدولة ابن بويه الديلمي، أبو شجاع، تولّى ملك فارس، ثم ملك الموصل و الجزيرة، و هو أوّل من خطب له على المنابر بعد الخليفة. قال الزمخشري في ديبع الأبرار (ج ٣، ص ٤٥٧): وصف رجل عضد الدولة فقال: «وجه فيه ألف عين، و فم فيه ألف لسان، و صدر فيه ألف قلب». كان شديد الهيبة و كان عالماً بالعربية و ينظم الشعر. و من آثاره تجديد حرم أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف، و بنى سوراً حول مدينة الرسول صلى الله عليه و آله، و أنشأ ببغداد البيمارستان العضدي (أي المستشفى العضدي)، و عمّر القناطر و الجسور. توفّي ببغداد سنة ٣٧٢هـ. و حمل إلى النجف الأشرف و دفن فيها، و قبره في جهة باب الطوسي من الصحن الشريف، ولكن طمست معالمه، و ضاع في جملة ما ضاع من آثار عاصمة الدين و موى أمير المؤمنين عليه السلام. و قد ذكر أخبار عضد الدولة كثير من المؤرخين. الكامل لابن الأثير، ج ٨، ص ٣٢٨ و ٤٨٢ و ٥١٦؛ بيمّة الدهر، ج ٢، ص ٢٥٧ - ٢٥٩، الرقم ١١٠؛ وفيات الأعيان، ج ٤، ص ٥٠ - ٥٥، الرقم ٥٣٢.

الأمر لا بُدَّ أَنْ يَنْكَشِفَ عَلَى الْآيَامِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.  
هَذَا إِذَا كَانَ الدَّاعِي إِلَى الْكِتْمَانِ الْخَوْفَ.

١٦٦/٢

فَأَمَّا إِذَا كَانَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِشْفَاقِ بَعْضِ التُّجَّارِ مِنْ أَنْ يُخْبِرُوا بِدُخُولِ الْقَرَامِطَةِ  
فَيَمْتَنِعُ شُرَكَائِهِمْ مِنْ تَسْلِيمِ الْأَمْتَعَةِ إِلَيْهِمْ، فَهُوَ<sup>١</sup> أَبْعَدُ مِنَ الْإِسْتِمْرَارِ؛ لِأَنَّ هَذَا  
الْغَرَضُ وَإِنْ جَوَّزْنَاهُ فِي بَعْضِ الْجَمَاعَاتِ الْوَارِدَةِ فَمُحَالٌّ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا لِكُلِّ  
وَارِدٍ مِنَ الْبَصْرَةِ؛ لِعِلْمِنَا بِأَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَرِدُ لَا تِجَارَةَ لَهُ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ مِمَّنْ لَا  
غَرَضَ لَهُ فِي الْكِتْمَانِ.

عَلَى أَنَّ مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِ دُخُولِ الْقَرَامِطَةِ مِنَ التُّجَّارِ لِلْغَرَضِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ،  
لَا يَجُوزُ أَنْ يَطْمَعَ فِي اسْتِمْرَارِ اسْتِتَارِ دُخُولِهِمْ عَنْ شُرَكَائِهِ<sup>٢</sup> مِنْ أَهْلِ بَغْدَادَ،  
وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ شُرَكَاءَهُمْ مَتَى لَقُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْوَارِدِينَ عَلِمُوا دُخُولَ  
الْقَرَامِطَةِ مِنْ جِهَتِهِمْ، وَإِنَّمَا يَجْعَلُونَ الْكِتْمَانَ لَذَلِكَ وَالْإِعْرَاضَ عَنْ ذِكْرِهِ طَرِيقًا  
لِتَعْجُلِ مَا يَتَسَلَّمُونَهُ<sup>٣</sup> مِنْ جِهَتِهِمْ وَتَحْصِيلِهِ. وَمَتَى وَافَقَهُمْ<sup>٤</sup> الشُّرَكَاءُ بَعْدَ أَنْ يَعْرِفُوا  
مَا كَتَمُوهُ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِمْ، جَازَ أَنْ يُكَذِّبُوا بِذَلِكَ إِنْ تَمَكَّنُوا أَوْ يَقُولُوا: لَعَلَّ  
دُخُولَهُمْ كَانَ بَعْدَ خُرُوجِنَا.

وَهَذِهِ أُمُورٌ تَجُوزُ فِي أَحْوَالٍ وَتَمْتَنِعُ فِي أُخْرَى عَلَى حَسَبِ الْأَطْمَاعِ وَالظُّنُونِ  
وَالدَّوَاعِي. وَمَنْ سَبَرَ الْعَادَاتِ عَلِمَ أَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَتِمُّ وَيَقْصِدُهُ الْجَمَاعَةُ، وَفِي

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَهَذَا».

٢. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «شُرَكَائِهِمْ».

٣. فِي التَّلْخِصِ: «يَتَسَلَّمُونَ». وَفِي «ج، ص، ط، ف»: «يَلْتَمِسُونَهُ».

٤. هَكَذَا فِي «ط، ف» وَالتَّلْخِصِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَافَقَهُمْ».

٥. فِي الْمَطْبُوعِ وَالْحَجَرِيِّ: «وَيَقُولُوا».

أمثاله في الظاهر ما يبعدُ تمامه و قصدُ العقلاء له؛ لما يختص به<sup>١</sup> كل واحد من الأمرين من الأسباب الباعثة والصارفة.

[تناقض كلام القاضي مع ما نقله عن أبي هاشم حول كتمان النض]

ثم يُقال لصاحب الكتاب: أليس قد ذكرت في «باب الأخبار» من كتابك هذا عند الكلام في الكتمان: «أن<sup>٢</sup> الجمع العظيم إذا عرّف أمراً تدعو الدواعي إلى نقل مثله، فغير جائز أن يكتمه ولا يظهّره، إلا بمواطأة، أو شبهة جامعة<sup>٣</sup> على ذلك، أو خيفة، أو رهبة، إلى ما شاكله».

ثم قلت: «و متى لم تحصل هذه الأمور، ولا حصل ما يقوم مقام نقلها وإظهارها، فالكتمان غير جائز عليهم<sup>٤</sup>؟»

وهذا الكلام يناقض ما حكّيته عن أبي هاشم؛ لأنه أطلق أن الجماعة الواردة من البصرة إذا أخبرت عن كذا وأمسكت عن كذا، دلّ إمساكها على أن الذي أمسكت عنه لم يكن، ولم يستثن شيئاً ممّا ذكرته. وقد كان يجب أن يقول على مقتضى كلامك: متى لم يكونوا على كذا وكذا<sup>٥</sup>، حتى يشترط سائر ما عدّدته من الأسباب الموجبة للكتمان. فإن كان ذلك لا يجب أن يشترطه - لأنه مستحيل<sup>٦</sup> أن يكتم هؤلاء دخول القرامطة على وجه من الوجوه، وإنما تُذكر<sup>٧</sup> أسباب الكتمان في

١٦٧/٢

١. في المطبوع والحجري: «أو قصد العقلاء لما يختص به».

٢. في المغني: «فأما».

٣. في المغني: «أو شبهة جامعة لها».

٤. المغني، ج ١٥، ص ٤٠٩. وفيه: «غير جائز عليها».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «و على كذا».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «يستحيل».

٧. هكذا في «ص، ف». وفي سائر النسخ والمطبوع: «نذكر».



مَوَاضِعَ أُخَرَ<sup>١</sup> يَسُوعُ فِيهَا<sup>٢</sup> الْكِتْمَانُ - فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا تُطْلَقَ أَنْتَ جَوَازَ الْكِتْمَانِ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْعَظِيمَةِ إِذَا اتَّفَقَ لَهَا أَحَدُ الْأَسْبَابِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا، وَتَسْتَنِي الْوَارِدِينَ مِنَ الْبَصَرَةِ وَمَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُمْ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكِتْمَانُ عَلَى وَجْهِهِ وَإِنْ جَازَ عَلَى غَيْرِهِمْ لِبَعْضِ تِلْكَ الْأَسْبَابِ.

فَلَا بُدَّ إِذَنْ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا الاعْتِرَافَ بِالْخَطَا فِيمَا أُطْلِقَتْهُ فِي بَابِ الْأَخْبَارِ، أَوْ صَرْفِ الْخَطَا إِلَى كَلَامِ أَبِي هَاشِمٍ الَّذِي اسْتَحْسَنَتْهُ وَحَكَيْتَهُ إِعْجَاباً بِهِ وَاعْتِقَاداً لَهُ.

[ما يجب ظهوره من أسباب الكتمان وما لا يجب]

فَإِنْ قَالَ: أَلَيْسَ قَدْ ذَكَرْتُ فِي بَابِ الْكَلَامِ فِي الْكِتْمَانِ أَنَّ الْجَمْعَ الْعَظِيمَ إِذَا اخْتَصَّ بوجهٍ يَقْتَضِي الْكِتْمَانَ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْوَجْهَ لَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَنْكَشِفَ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ، ثُمَّ يَحْصُلَ النُّقْلُ بِهِ؟

قِيلَ لَهُ: قَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ، وَهُوَ غَيْرُ عَازِرٍ لِأَبِي هَاشِمٍ فِيمَا أُطْلِقَهُ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا مَانِعٍ مِمَّا حَكَمْنَا بِهِ مِنْ غَلَطِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجُوزْ<sup>٣</sup> أَنْ يَكْتُمَ الْوَارِدُونَ مِنَ الْبَصَرَةِ أَمْرَ الْقَرَامِطَةِ لِأَحَدِ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَقْتَضِي الْكِتْمَانَ، ثُمَّ يَوْجِبُ ظُهُورَهَا وَظُهُورَ مَا كَتَمُوهُ فِيمَا بَعْدَ، بَلْ مَنَعَ الْكِتْمَانُ مِنْهُمْ<sup>٤</sup> جُمْلَةً.

فَأَمَّا ظُهُورُ مَا تَكْتُمُهُ الْجَمَاعَةُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ إِذَا كَانَ مِمَّا تَمَسُّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ وَتَدْعُو الدَّوَاعِيَ إِلَى نَقْلِهِ، وَوَقَعَ فِي الْأَصْلِ ظَاهِراً: فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مِمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْعَادَةِ، غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُوجِبٍ لظهور أسباب الكتمان والوقوف عليها

١. في المطبوع والحجري: «في موضع آخر».

٢. في «د» والمطبوع والحجري: «فيه».

٣. في «ج، ص، ط»: «لا يجوز».

٤. هكذا في «د». وفي سائر النسخ والمطبوع: «منه».

بعينها<sup>١</sup> في كُلِّ حال؛ لأنَّ الأسباب الداعية إِلَى الكِتْمَانِ عَلَى صَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يَجِبُ ظُهُورُهُ بِالْعَادَةِ وَالْوُقُوفُ عَلَيْهِ بَعْيْنِهِ، كَمَا يَجِبُ ظُهُورُ نَفْسِ الشَّيْءِ الْمَكْتُومِ إِذَا كَانَ بِالْصِفَةِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ. وَالضَّرْبُ الْآخَرُ: لَا يَجِبُ هَذَا فِيهِ.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْكِتْمَانُ وَقَعَ مِنْ الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ لِتَوَاطُؤِهِ عَلَيْهِ، أَوْ لِإِكْرَاهِهِ مِنْ سُلْطَانٍ قَاهِرٍ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْتَضِي ظُهُورَ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَالْوُقُوفُ عَلَيْهِ بَعْيْنِهِ، وَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَكَادُ يَخْفَى وَيَلْتَبِسُ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ أَسْبَابُ الْكِتْمَانِ أُمُورًا تَخْتَصُّ<sup>٢</sup> الْجَمَاعَاتِ<sup>٣</sup>، وَتَرْجِعُ إِلَى اعْتِقَادَاتِهَا؛ كَالْعَدَاوَةِ وَالْحَسَدِ وَالشُّبْهِ وَاعْتِقَادِ الضَّرَرِ فِي الدِّينِ<sup>٤</sup> أَوِ الدُّنْيَا. فَهَذِهِ الْأَسْبَابُ مَتَى اقْتَضَتْ الْكِتْمَانُ لَمْ يَجِبْ ظُهُورُهَا كَوُجُوبِ ظُهُورِ مَا تَقَدَّمَ، لَا سِيَّمَا إِذَا وَقَعَ الْكِتْمَانُ لِأُمُورٍ مِنْهَا مُخْتَلِفَةٍ، وَلَمْ يَكُنِ الدَّاعِي إِلَيْهِ وَاحِدًا بَعْيْنِهِ، فَإِنَّ الدَّوَاعِيَ إِلَى الْكِتْمَانِ رُبَّمَا اخْتَلَفَتْ فِي جَنْسِهَا وَإِنْ كَانَتْ مُتَّفِقَةً فِي اقْتِضَائِهَا لِلْكِتْمَانِ<sup>٥</sup>؛ فَهِيَ إِذَا كَانَتْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ أَبْعَدُ مِنَ الظُّهُورِ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْخَفَاءِ.

وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ صَحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ بَعْضُ السُّلَاطِينِ أَهْلَ بَلَدٍ عَظِيمٍ كَثِيرِ الْأَهْلِ أَوْ جَمَاعَةً مِنْهُمْ كَثِيرَةً لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا التَّوَاطُّؤُ، فَذَكَرَ بِخَضَرَتِهِمْ رُجُلًا مِنْ بَلَدِهِمْ بِذِكْرِ جَمِيلٍ، وَقَالَ فِيهِ أَقْوَالًا تَقْتَضِي<sup>٦</sup> تَفْضِيلَهُ وَتَعْظِيمَهُ<sup>٧</sup> وَالرَّفْعَ مِنْهُ، لَجَازَ

١. في «ج، ص، ط»: - «بعينها».

٢. هكذا في «ج، ط» والتلخيص. وفي «ص، ف»: «يختص». وفي «د»: «يخص». وفي المطبوع والحجري: «تخص».

٣. في التلخيص: «بالجماعات».

٥. في «ج، ص، ط، ف» والتلخيص: «الكتمان».

٦. في «ج، د، ص، ط، ف»: «يقضي».

٧. في التلخيص: «ثم تعظيمه» بدل «و تعظيمه».

من القوم أن ينصرفوا فيمسيك أكثرهم عن نقل ما جرى وإعادته. و تكون<sup>١</sup> دواعيهم إلى الكتمان مختلفة: فمنهم من دعاه إليه العداوة، وآخرون حملهم عليه الحسد، وبعض<sup>٢</sup> اعتقد أن في نقله ضرراً في الدين أو الدنيا، وبعض آخر دخلت عليه شبهة من غير هذه الوجوه. ولا يجب - وإن ظهر<sup>٣</sup> على ما جرى من بعض الجهات - أن يظهر على الأسباب<sup>٤</sup> الموجبة لكتمان الجماعة له حتى تُعرف بأعيانها ويميز بينها وبين غيرها. ولا يجري وقوع الكتمان على هذا الوجه ولهذه الأسباب مجرى أن يكونوا تواطؤوا عليه و توافقوا على أن يمسكوا عن النقل، أو وقع من سلطان إكراه لهم على الكتمان؛ لأننا نعلم أنه متى وقع لما ذكرناه ثانياً وجب ظهور أسبابه، وإن لم يجب ذلك في الأول.

### [الفرق بين أسباب الكتمان وأسباب الافتعال من حيث الظهور و الخفاء]

فإن قال<sup>٥</sup>: إذا جاز أن يقع الكتمان من الجماعة الكثيرة<sup>٦</sup>، فتخفى أسبابه<sup>٧</sup> على بعض الوجوه، فلم لا يجوز<sup>٨</sup> وقوع الافتعال<sup>٩</sup> للأخبار أيضاً من الجماعة الكثيرة العدد، وتخفى<sup>١٠</sup> أسبابه للعلة التي لها خفيت أسباب الكتمان؟

١. في «ج، د» والتلخيص: «و يكون».

٢. في «ج»: «و بعضهم».

٣. في المطبوع والحجري: «و إن ظهرت».

٤. في التلخيص: «أن تظهر الأسباب».

٥. في التلخيص: «فإن قيل».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «الكثيرة العدد».

٧. في «ج، د، ص، ط، ف»: «فيخفى بدل فتخفى أسبابه».

٨. في «د» و المطبوع والحجري: «لا جاز».

٩. الافتعال: الاختلاق.

١٠. في «ج، د، ص، ف» والحجري: «ويخفى».

وإذا<sup>١</sup> أجزتم الكتمانَ على الجماعاتِ للأسبابِ التي ذُكرتموها، فأجيزوا الإفتعالَ على مثيلهم لمثلِ تلكِ الأسبابِ؛ فإنَّ ما استشهدتم به من العادة لا يفرقُ بينَ الأمرينِ؛ لأنَّ الناسَ كما قد تحمِلُهم العداوةُ والحسدُ على الكتمانِ، فكذلك قد تحمِلُهم المحبةُ وقوَّةُ العصبيَّةِ على الإفتعالِ و تحرُّصِ المحالِ. وهذا يُبطلُ طريقتكم في النصِّ، بل هو مُبطلٌ لِسائرِ الأخبارِ.

قيلَ له: قد بيَّنا أنَّ الكتمانَ<sup>٢</sup> رُبَّما وجَبَ ظهورُ أسبابِهِ ورُبَّما لَمْ يَجِبْ، و فرَّقنا بينَ الأسبابِ التي متى دَعَت إلى الكتمانِ ظَهَرَت و وُقِفَ عليها، و بينَ الأسبابِ التي لا يَجِبُ أن يُظَهَرَ عليها.<sup>٣</sup>

و ليسَ يجري الإفتعالُ هذا المجرى؛ لأنَّه إن أُريدَ به افتعالُ أخبارٍ مُختلفةٍ في اللفظِ و المعنى، أو مُختلفةٍ في الصورة و اللفظِ و إن كانت متَّفِقةً في المعنى، فإنَّا نجوِّزُ أن يدعُو إليه من الأسبابِ ما لا يَجِبُ ظهورُهُ و الوقوفُ عليه بعيْنِهِ حسبَ ما نَقولُهُ في الكتمانِ و أسبابِهِ.

و إن أُريدَ به افتعالُ خبرٍ واحدٍ متَّفِقٍ في صورته و صفته و معناه - حتَّى يَقَعُ من الجماعاتِ الكثيرةِ الخبرُ الذي هذه صفته، و تنكِّمُ أسبابُ افتعالِهِ - فذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ الخبرَ متى كان بالصفةِ التي ذُكرناها، لَمْ يَجْزُ أن يَجْمَعَ الجماعةُ عليه إلَّا التواطؤُ أو حَمَلُ ظاهرٍ من سُلطانٍ، و لَمْ يَصَحَّ أن يجتمعوا عليه للأسبابِ التي ذُكرناها في الكتمانِ.

١. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «فإذا».

٢. هكذا في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص. و في «د» و المطبوع و الحجري: «به».

٣. تقدَّم آنفاً.

٤. في «د» و المطبوع و الحجري: «فإن».

٥. في التلخيص: «أن يجتمع».

ألا ترى أن العداوة والحسد - وجميع ما عددناه من الأسباب المقتضية للكتمان في العادة - لا يصح أن يكون أسباباً تجمع<sup>١</sup> على افتعال خبر بلفظ ومعنى واحد، حتى يصح من الجماعة العظيمة التي تُعادي رجلاً أن تفتعل في ذمّه خبراً متفقاً في لفظه ومعناه، أو تهجوّه بأسرها بقصيدة من الشعر متفقة اللفظ والمعنى من غير تواطؤ. وقد يصح في العادة على هذه الجماعة أن تكتم<sup>٢</sup> ما يظهر<sup>٣</sup> لها من فضل من تعاديه<sup>٤</sup> لهذه الأسباب التي تقدّمت من غير تواطؤ واتفاق<sup>٥</sup>؟ فمن هاهنا أوجبتنا ظهور أسباب الافتعال متى كانت صفة الخبر المفتعل<sup>٦</sup> على ما ذكرناه، ولم نوجب<sup>٧</sup> ظهور أسباب الكتمان.

وليس بمُنكر عندنا أن يحمل الناس المحبة والعصبية على الافتعال، كما قد يحملهم<sup>٨</sup> على الكتمان الحسد والعداوة، غير أن الافتعال الذي تدعو<sup>٩</sup> إليه المحبة لا يجوز أن يكون متفقاً في الصورة<sup>١٠</sup> والمعنى؛ لأن ما دعا إلى معناه لا يجوز أن يكون<sup>١١</sup>

١. في «د، ف» والمطبوع والحجري: «يجمع».

٢. في «ص، ط، ف»: «أن يكتم».

٣. في التلخيص: «ما ظهر».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «له».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «ممن يعاديه».

٦. علامة الاستفهام إنما وضعت لوجود همزة الاستفهام في قوله: «ألا ترى».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «الذي افتعل» بدل «المفتعل».

٨. هكذا في النسخ والتلخيص. وفي المطبوع والحجري: «لم يوجب».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «و ليس يمكنكم أن تقولوا: المحبة والعصبية تحمل الناس على الافتعال كما تحملهم».

١٠. في «د، ص، ط، ف»: «يدعو».

١١. في «د» والمطبوع والحجري: «في الصيغة».

١٢. في «ج، ص، ط، ف»: «لا يكون» بدل «لا يجوز أن يكون».

داعياً إلى إirاده على صورة واحدة.

يَبِينُ ذَلِكَ: أَنَّهُ غَيْرُ مَمْتَنِعٍ<sup>١</sup> أَنْ يَقْصِدَ جَمَاعَةٌ يَوَالُونَ رَجُلًا وَ يَجْتَمِعُونَ عَلَى مَحَبَّتِهِ وَ التَّقَرُّبِ إِلَيْهِ إِلَى افْتِعَالٍ مَدَحٍ فِيهِ، غَيْرَ أَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي جَمَعَهُمْ عَلَى الْمَدَحِ مِنْ جِهَةِ الْافْتِعَالِ لَا يَكُونُ جَامِعًا عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْمَدَحِ مَخْصُوصٍ حَتَّى يُطَبِّقُوا بِأَسْرِهِمْ<sup>٢</sup> مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ عَلَى مَدَحِهِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، أَوْ عَلَى وَصْفِهِ<sup>٣</sup> بِاسْتِخْرَاجِ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ؛ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَتَصَرَّفُوا فِي ضُرُوبِ الْمَدَحِ وَ فُنُونِهَا، فَيُورِدُ كُلُّ وَاحِدٍ أَوْ كُلُّ<sup>٥</sup> نَفَرٍ فَنَاءً مِنَ الْمَدَحِ. فَإِنْ كَانُوا بِجَمَاعَتِهِمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ يُرِيدُ مِنَ الْمَدَحِ وَ يُعْجِبُهُ مِنْ ضُرُوبِهِ نَوْعًا مَخْصُوصًا، جَازَ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى مَدَحِهِ بِضَرْبٍ مَخْصُوصٍ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُمْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ يَجْمَعُهُمْ عَلَى الْفَنِّ<sup>٦</sup> الْوَاحِدِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَعَ هَذَا الْعِلْمِ أَنْ تَتَّفَقَ صُورَةٌ مَا يُوْرِدُونَهُ وَ تَتَمَاثَلُ<sup>٧</sup>؛ لِأَنَّا<sup>٨</sup> إِذَا قَدَّرْنَا أَنَّ الَّذِي افْتَعَلُوهُ لَهُ<sup>٩</sup> وَ عِلِمُوا مِثْلَهُ إِلَيْهِ مِنْ ضُرُوبِ الْمَدَحِ هُوَ الْعِلْمُ بِالْكَلامِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَخَرَّصُوا بِأَسْرِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ أَنَّهُ نَاطِرٌ أَحَدَقَ الْمُتَكَلِّمِينَ<sup>١٠</sup> فِي مَسْأَلَةٍ مِنَ الْكَلَامِ مَخْصُوصَةٍ، وَ يَحْكُوا مَا دَارَ بَيْنَهُمَا بِعِبَارَةٍ مَخْصُوصَةٍ حَتَّى يَنْتَهُوا إِلَى مَوْضِعٍ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَشْهَدُونَ عَلَى

١٧١/٢

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَا يَمْتَنِعُ» بَدَلُ «غَيْرِ مَمْتَنِعٍ».

٢. فِي «ج، ص، ط»: «حَتَّى بِأَسْرِهِمْ يَطَبِّقُوا».

٣. فِي «ج، ص، ط»: «عَلَى مَعْرِفَتِهِ».

٤. فِي «ج، ط، ف»: «+ مِنْ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَكُلُّ».

٦. فِي «ج، ص»: «عَلَى الضَّرْبِ».

٧. فِي «ج، ص، ط، ف» وَ الْحَجَرِي: «أَنْ يَتَّفَقَ» بَدَلُ «أَنْ تَتَّفَقَ»، وَ «يَتَمَاثَلُ» بَدَلُ «تَتَمَاثَلُ».

٨. فِي «ج، ص، ط، ف»: «لَأَنَّهُ».

٩. فِي «ج، ص، ط، ف»: «- لَهُ».

١٠. فِي التَّلْخِصِ: «أَنَّهُ نَاطِرٌ وَاحِدًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ».

المتكلم الحاذق بالانقطاع فيه، و تَقَع<sup>١</sup> هذه الحكاية من الجميع على وجه واحد. وكذلك إذا كانوا يَعْلَمُونَ منه المِيلَ إِلَى الوصفِ بالكَرَمِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَمْدَحُوهُ بِقَصِيدَةٍ وَاحِدَةٍ مَتَّفِقَةِ الْوِزْنِ وَالْقَافِيَةِ وَالْمَعْنَى، وَ يَصِفُوهُ<sup>٢</sup> فِيهَا بِإِعْطَاءِ أَمْوَالٍ مَخْصُوصَةٍ لِأَقْوَامٍ بِأَعْيَانِهِمْ؛ بَلِ الْجَائِزُ أَنْ يَصِفَهُ كُلُّ وَاحِدٍ بِعِلْمِ الْكَلَامِ أَوْ بِالكَرَمِ عَلَى وَجْهِ يَخَالِفُ الْوَجْهَ<sup>٣</sup> الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهِ وَصْفُ صَاحِبِهِ.

و لَيْسَ مِثْلُ هَذَا فِي الْكِتْمَانِ؛ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي تُبْغِضُ رَجُلًا وَ تُعَادِيهِ يَجُوزُ أَنْ تَكْتُمَ الْفَضِيلَةَ الْوَاحِدَةَ مِنْ فَضَائِلِهِ الْوَاقِعَةِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، وَ تَجْمَعَ الْعَدَاوَةُ عَلَى جَدِّهَا وَ الْإِعْرَاضُ عَنْ ذِكْرِهَا، وَ لَا يُحْتَاجُ فِيمَا يَجْمَعُ عَلَى كِتْمَانِ تِلْكَ الْفَضِيلَةِ إِلَى أَكْثَرِ مِنَ الْعَدَاوَةِ.

فَقَدْ بَانَ الْفَرْقُ فِي هَذِهِ الْجِهَةِ بَيْنَ الْكِتْمَانِ وَ الْإِفْتِعَالِ، وَ لَمْ يَلْزَمْنَا إِطْلَالَ طَرِيقَةِ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى النَّصِّ؛ لِأَنَّ الشَّيْعَةَ نَقَلْتَهُ بِالْفَاطِ مَخْصُوصَةٍ وَ صَبَغَ مَتَّفِقَةٍ، وَ أَشَارَتْ<sup>٤</sup> إِلَى أَحْوَالٍ وَقَعَ فِيهَا مَعْيَنَةٌ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونُوا افْتَعَلُوهُ لِلْمِيلِ وَ الْمَحَبَّةِ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ.

و لَوْ كَانَتْ الشَّيْعَةُ نَقَلَتْ مَعْنَى النَّصِّ بِالْفَاطِ مَخْتَلِفَةٍ، وَ عَلَى وَجْهِهِ مَتَابِنَةٌ، لَسَاغَ الطَّعْنُ الَّذِي تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ، وَ احْتَاجَ مِنَ الْجَوَابِ إِلَى غَيْرِ مَا تَقَدَّمَ<sup>٥</sup>. وَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَلَيْسَ الشَّيْعَةُ قَدْ نَقَلَتْ النَّصَّ الْجَلِيَّ بِالْفَاطِ مَخْتَلِفَةٍ؟ فَتَارَةً

١. في النسخ و الحجري: «و يقع». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «و يصفونه».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «مخالف للوجه».

٤. في التلخيص: «و إشارات».

٥. في «ج، ص، ف»: «و لو كانت الشيعة نقلت معنى الذي تضمنه السؤال لاحتاج إلى غير ما تقدم من الجواب».

بلفظ: «هذا خَلِيفَتِي عليكم من بعدي»<sup>١</sup>، و تارةً بلفظ: «هذا إمامكم»<sup>٢</sup>، إلى غير هذه الألفاظ، و هي كثيرةٌ مختلفةٌ.

لأن هذه الألفاظ و ما أشبهها من ألفاظِ النصِّ و إن اختلفت فالكُلُّ ناقلٌ<sup>٣</sup> لها، و كُلُّ لفظٍ منها ينقلُه جميعُ الشيعةِ أو الجماعةِ التي لا يجوزُ عليها التواطؤُ منهم. و لم تُردْ بوقوعِ اللفظِ مختلفاً من الجماعةِ التي تَقْصِدُ إلى<sup>٤</sup> الإفتعالِ<sup>٥</sup> هذا الوجهَ، و إنما أردنا أن كُلَّ واحدٍ منهم إذا لم يواطئ صاحبه لا بُدَّ أن يوردَ الخبرَ مخالفاً لما يورده الآخرُ عليه في لفظه و جهته، حتَّى لا يَتَّفِقَ منهم على اللفظِ المتشابهِ<sup>٦</sup> الصورةِ خمسةً أنفُسٍ، بل رُبُّما لم يَتَّفِقِ اثنانِ. و ليسَ هذه<sup>٧</sup> حالُ المُخبرين عن النصِّ؛ لأنَّا قد بيَّنا أن جميعهم نقلُ الألفاظِ المختلفةِ، و اتَّفَقوا مع كثرتهم على نقلها.

و يَجِبُ أن يُعْلَمَ أن غرضَ المخالفِ في إلزامنا ظهورَ أسبابِ الكتمانِ و معرفتها

١. الأمالي للصدوق، ص ٥٨٤، المجلس ٨٦، ح ١؛ عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ١٣، ح ٣٠؛ كمال الدين، ج ٢، ص ٤٣٥، ح ٢؛ الاحتجاج، ج ٢، ص ٤٥٠؛ تحف العقول، ص ٤٥٩؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٣٣٠، ح ٣٠٦٢؛ المعجم الكبير، ج ١٢، ص ٩٧، ح ١٢٥٩٣؛ السيرة الحلبية، ج ١، ص ٤٠٦، مع اختلاف يسير.

٢. الأمالي للصدوق، ص ٥٤١، المجلس ٨٠، ح ٧؛ الخصال، ج ٢، ص ٤٦٥، ح ٤؛ معاني الأخبار، ص ٣٧٢، ح ١؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٧٨؛ روضة الواعظين، ج ١، ص ٢٢٨.

٣. في التلخيص: «ناقلون».

٤. في «ج»، ص، ط، ف: - «إلى».

٥. في التلخيص: + «على».

٦. في «ج»، ص، ط، ف: «فلا بد».

٧. في «د» و المطبوع و الحجري: «المتشابه».

٨. في «ج»، ص، ط، ف: «هذا».



بَعَيْنِهَا أَنْ نَلْتَزِمَ ذَلِكَ، فَيُوجِبُ عَلَيْنَا أَنْ تَكُونَ<sup>١</sup> الْأَسْبَابُ الْمَوْجِبَةُ لِكَيْتِمَانِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ظَاهِرَةً لِكُلِّ أَحَدٍ، عَلَى وَجْهِ لَا تَدْخُلُ<sup>٢</sup> فِيهِ الشُّبْهَةُ، وَ يَتَطَرَّقُ<sup>٣</sup> بَانْتِفَاءِ ظَهْوِهَا وَ وَقُوفِ النَّاسِ عَلَيْهَا إِلَى نَفْيِ الْكِتْمَانِ الَّذِي تَدَّعِيهِ<sup>٤</sup>. وَ قَدْ مَضَى الْكَلَامُ فِيمَا يَجِبُ مِنْ ظَهْوِ أَسْبَابِ الْكِتْمَانِ وَ مَا لَا يَجِبُ<sup>٥</sup>. وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ لِلْقَوْمِ: مَا الَّذِي تُرِيدُونَ بِالزَّامِكُمْ ظَهْوِ أَسْبَابِ الْكِتْمَانِ؟ أ تُرِيدُونَ أَنْ ظَهْوَهَا وَاجِبٌ عَلَى حَدٍّ لَا يَصِحُّ دُخُولُ الشُّبْهَةِ مَعَهُ عَلَى أَحَدٍ؟ أَمْ تُرِيدُونَ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهَا<sup>٦</sup> دَلِيلٌ مِنَ الْأَدَلَّةِ وَ تُعْرِفَ<sup>٨</sup> مِنْ وَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ وَ إِنْ صَحَّ أَنْ يَشْتَبِهَ الْأَمْرُ فِيهَا عَلَى مَنْ لَمْ يُنْعِمِ النَّظَرَ؟

فَإِنْ أَرَدْتُمْ الْأَوَّلَ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ فِي الْعَادَةِ، وَ ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ<sup>٩</sup>. وَ إِنْ أَرَدْتُمْ الثَّانِي، فَهُوَ غَيْرُ مُنْكَرٍ؛ وَ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عِنْدَنَا عَلَى الْأَسْبَابِ الْمُقْتَضِيَةِ لِكَيْتِمَانِ النَّصِّ، وَ عَرَفَتِ الشَّيْعَةُ مِنْ حَالِ النَّفْرِ<sup>١٠</sup> الَّذِينَ تَوَاطَوْا عَلَى إِزَالَةِ الْأَمْرِ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ، وَ رَوَوْا خَبَرَ الصَّحِيفَةِ الْمَكْتُوبَةِ بَيْنَهُمْ<sup>١١</sup>، وَ مَيَّزُوا بَيْنَ مَنْ دَفَعَ النَّصَّ لِلْحَسَدِ وَ الْعَدَاوَةِ، وَ بَيْنَ مَنْ دَفَعَهُ لِلشُّبْهَةِ وَ حُسْنِ الظَّنِّ بِدَافِعِيهِ<sup>١٢</sup>، حَتَّى إِنَّهُمْ

١. في جميع النسخ و الحجري: «أن يكون». و ما أثبتناه مطابق للمطبوع و التلخيص.

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «لا يدخل». ٣. في المطبوع: «و تتطرق».

٤. هكذا في «د، ف» و التلخيص. و في «ج، ص، ط»: «يدعيه». و في المطبوع و الحجري: «تدعيه».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «فقد». ٦. تقدّم في ص ٤٨٧.

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عليه».

٨. في «ج، ص، ط، ف» و التلخيص: «و يُعرف».

٩. تقدّم في ص ٤٨٧ - ٤٨٩. ١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «- النفير».

١١. إرشاد القلوب، ج ٢، ص ٣٢١ - ٣٤٣؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٨٦ - ١١٤، ح ٣؛ الغدير، ج ١، ص ١٠ و ما بعدها.

١٢. في «د، ص» و الحجري: «بدافعه». و في المطبوع: «بدفعه».

يُشِيرُونَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ. وَهَذَا مَشْهُورٌ مِنْ اعْتِقَادِهِمْ وَمَذْهَبِهِمْ. وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يُطَالِبُوا بِالِدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، فَيَدْلُوا.

فَقَدْ عُرِفَتْ إِذَنْ الْأَسْبَابُ فِي كَيْتَمَانِ النَّصِّ وَذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهَا، وَإِنْ لَمْ يَجِبْ أَنْ يَعْلَمَهَا كُلُّ وَاحِدٍ، وَتَنْتَفِي<sup>١</sup> الشُّبْهَةُ فِيهَا عَنْ كُلِّ نَاطِرٍ، كَمَا يَجِبُ ذَلِكَ فِيمَا ظَهَرَتْ أَسْبَابُهُ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْفَصْلِ الَّذِي كَلَّمْنَا عَلَيْهِ: «فَلَوْ كَانَ قَدْ نَصَبَهُ لَهُمْ لَمَا جَازَ أَنْ يَتَكَتَّمُوا أَمْرَهُ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ»:

فَإِنْ أَشَارَ بِالتَّكَتُّمِ إِلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ قَدْ<sup>٢</sup> نُصِبَ لَهُمْ، فَذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَقَعْ فَيُحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلِهِ وَهَلْ كَانَ لِتَوَاطُؤٍ أَوْ لَغَيْرِهِ<sup>٣</sup>؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ كَمَا كَتَمَ فَرِيقٌ فَقَدْ<sup>٤</sup> نَقَلَ فَرِيقٌ، وَإِنْ لَمْ يُسَاوَوْهُمْ فِي الْكَثْرَةِ.

وَإِنْ أَرَادَ: لَمَا جَازَ أَنْ يَكْتُمَهُ مَنْ وَقَعَ الْكِتْمَانُ مِنْهُ مِنْ جُمْلَةِ الْأُمَّةِ لَغَيْرِ<sup>٥</sup> تَوَاطُؤٍ، فَهَذَا<sup>٦</sup> أَيْضًا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْكِتْمَانَ قَدْ يَقَعُ مِنَ الْجَمَاعَةِ لَغَيْرِ تَوَاطُؤٍ، وَذَكَرْنَا أَسْبَابَهُ - الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا الْعَدَاوَةُ وَالْحَسَدُ وَاعْتِقَادُ الضَّرَرِ فِي الدِّينِ أَوْ الدُّنْيَا، وَالشُّبْهَةُ<sup>٧</sup> - وَضَرَبْنَا أَمْثَالَ تَشْهَدُ بِصَحَّتِهَا الْعَادَةُ<sup>٨</sup>.

١. فِي «ج، د، ط، ف» وَ الْحَجَرِي: «و يَنْتَفِي».

٢. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: - «قَدْ».

٣. فِي «ج، ط، ف»: «لِلتَوَاطُؤِ أَوْ غَيْرِهِ».

٤. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «قَدْ».

٥. فِي «ج»: «مِنْ غَيْرٍ». وَ فِي «ص، ط»: «بَغَيْرٍ».

٦. فِي «د» وَ الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «فَهُوَ».

٧. فِي الْمَطْبُوع وَ الْحَجَرِي: «أَوْ الشُّبْهَةُ».

٨. تَقَدَّمَ فِي ص ٤٨٧.

و مضى أيضاً<sup>١</sup> فيما سلف من كلامنا أنه غير ممتنع أن يكون التواطؤ في كتمان النص وقع من جماعة قليلة<sup>٢</sup>، و اتبعها الباقيون لدواعٍ مختلفة؛ منها حسُّ الظنِّ و دخول الشبهة، و منها كراهة إمرة المنصوص عليه، و إن كانت أسباب الكراهية<sup>٣</sup> أيضاً مختلفة فيهم<sup>٤</sup>.

و كل ذلك يبطل ما ظنَّه<sup>٥</sup> من أن<sup>٦</sup> التواطؤ في الكل أنه لا بد منه.

فأما<sup>٧</sup> قوله: «و هم يخبرون بالكثير ممّا هو<sup>٨</sup> دون ذلك في الحاجة» فالصحيح أنهم لم يخبروا بشيء ممّا أشار إليه لظهوره في أصله أو لمكان الحاجة في الدين إليه؛ بل لأنه لم يدعهم داع إلى كتمانهم<sup>٩</sup>، و لم يعتقدوا أن نقله يعقّبهم ضرراً و لا يحرمهم رئاسة. و قوله: «و لو تواطؤوا على ذلك مع أنهم جماعة عظيمة لم يخف علينا» صحيح، و ليس بطاعين على<sup>١٠</sup> طريقتنا؛ لأننا لم نذهب إلى أن الجميع تواطؤوا على الكتمان، بل خصصنا بالتواطؤ نفرًا منهم، و لا شبهة في أنه لا يجب من ظهور تواطؤ النفر ما يجب من ظهور تواطؤ الجماعة العظيمة؛ و لهذا قال: «و لو تواطؤوا مع أنهم جماعة عظيمة لوجب كذا».

١. في «ج، ص، ط، ف»: - «أيضاً».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: - «قليلة».

٣. في «ج، ط، ف»: «الكراهة».

٤. تقدّم في ص ٤١٥ - ٤١٩.

٥. في «ج، ص، ط»: «ما قلته».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: - «أن».

٧. في المطبوع: «و أمّا».

٨. في «د» و الحجري و المطبوع: - «هو».

٩. في «ج، ص، ط، ف»: «أو لمكان الحاجة إليه في الدين؛ بل لأنه لم يدعهم إلى كتمانهم داع».

١٠. في «ج، ص، ط، ف»: «في».

فأما قوله: «إِنَّ الَّذِي تَدَّعِيهِ لَوْ صَحَّ لَمَا كَانَتْ الْحُجَّةُ قَائِمَةً عَلَيْهِ» فَقَدْ تَقَدَّمَ بُطْلَانُهُ، وَبَيَّنَّا أَنَّ الْحُجَّةَ قَائِمَةٌ مَعَ ثُبُوتِ قَوْلِنَا وَصَحَّتْهُ عَلَى جَمِيعِ مُخَالَفِينَا فِي النَّصِّ<sup>٢</sup>؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ لَهُمْ مَعَ وَقُوعِ الْكِتْمَانِ مِمَّنْ آثَرَهُ سَبِيلٌ<sup>٣</sup> إِلَى إِصَابَةِ الْحَقِّ.

### [بيان الفرق بين كتمان الفرائض والشرائع وكتمان النص]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ حَاكِيًا عَنْ أَبِي هَاشِمٍ:

قَالَ: عَلَى<sup>٤</sup> أَنْ إِقَامَةَ الْإِمَامَةِ عِنْدَهُمْ مِنْ أَعْظَمِ الشَّرَائِعِ، وَمِمَّا لَا تَصِحُّ الشَّرِيعَةُ إِلَّا مَعَهُ؛ لِأَنَّ [عِنْدَهُمْ أَنَّ] بِالْإِمَامِ تَحِجُّ الشَّرَائِعُ<sup>٥</sup> مِنْ حَجِّ وَصَلَاةٍ، وَأَنَّهُ يَقُومُ بِحِفْظِ الدِّينِ عَلَى مَا يَقُولُونَ؛ فَلَوْ جَازَ أَنْ يَكْتُمُوا أَمْرَهُ مَعَ أَنَّ النَّصَّ الَّذِي وَقَعَ طَرِيقُهُ<sup>٦</sup> الْإِضْطِرَّاءُ، لَجَازَ أَنْ يُنْصَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى صَلَاةٍ وَقِيلَةٍ وَشَرِيعَةٍ<sup>٧</sup> وَلَا يُنْقَلُ، وَإِنْ كَانَ النَّصُّ فِي الْأَصْلِ بِالْإِضْطِرَّارِ عَلِمَ.

١٧٥/٢

قَالَ: وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا يُنْقَلَ بَعْضُ الْأَشْيَاءِ وَإِنْ نُقِلَ غَيْرُهُ، إِذَا كَانَ مُتَقَارِبِينَ، أَوْ يَكُونُ الْمُنْقُولُ مِنْهُمَا أَعْظَمَ فِي النَّفْسِ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَشَدَّ. فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَتْرُوكُ نَقْلَهُ هُوَ الْأَعْظَمُ، وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَشَدَّ، فَلَا يَجُوزُ؛

١. فِي «ج»: «الْحُجَّةُ عَلَيْهِ قَائِمَةٌ». وَ فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «الْحُجَّةُ قَائِمَةٌ بِهِ عَلَيْهِ».

٢. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٦٦، وَ ٣٧٤، وَ ٣٨٠.

٣. فِي «ج»، ص، ط، ف: «مَعَ وَقُوعِ هَذَا الْكِتْمَانِ سَبِيلٌ».

٤. هَكَذَا فِي «ج»، ص، ط، وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «عَلَى».

٥. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لَا يَصَحُّ».

٦. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِأَنَّ الْإِمَامَ يَصَحُّ الشَّرَائِعُ».

٧. فِي الْمَغْنِيِّ: «وَ طَرِيقُهُ».

٨. هَكَذَا فِي «د» وَ الْمَغْنِيِّ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ فَرِيضَةٌ».

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ لَا يُنْقَلَ عَنِ الْجَامِعِ خَيْرُ حَرْبٍ وَ فِتْنَةٍ، وَ يُنْقَلَ مَا خَطَبَ بِهِ الْأَمِيرُ<sup>١</sup> وَ قَرَأَ<sup>٢</sup> بِهِ فِي الصَّلَاةِ؟ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَنْقُلُوا خَيْرَ الْحَرْبِ وَ الْفِتْنَةِ، وَ لَا يَنْقُلُوا كَيْفِيَّةَ الْخُطْبَةِ. وَإِذَا كَانَتْ الْإِمَامَةُ مِنْ أَعْظَمِ الْأُمُورِ وَ أَجْلَهَا خَطَرًا عَلَى مَذْهَبِهِمْ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ لَا يُنْقَلَ<sup>٣</sup> وَ يُنْقَلَ مَا هُوَ دُونَهُ، مَعَ أَنَّ سَائِرَ الشَّرَائِعِ مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ؟ وَ ذَلِكَ يُوجِبُ أَنَّ الْأَصْلَ لَا يُنْقَلُ وَ يُكْتَمُ، مَعَ أَنَّ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْفَرَعِ لَا مَحَالَةَ يُنْقَلُ. [قَالَ: وَ لَيْسَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْحَوَادِثِ الْوَاقِعَةِ فِي الْأُمَمِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لِأَنَّ تَطَاوُلَ الْعَهْدِ إِذَا لَمْ يَنْقُلِ الْأَعْظَمُ مِنَ الْأُمُورِ، فَبِأَنْ لَا يَنْقُلَ الْأَخْفَ أُولَى].<sup>٤</sup>

يُقَالُ لَهُ: لَوْ اتَّفَقَ فِي سَائِرِ مَا ذَكَرْتَهُ مَا اتَّفَقَ فِي النَّصِّ مِنَ الْأَسْبَابِ وَ قُوَّةِ الْأَطْمَاعِ وَ الدَّوَاعِي، لَجَازَ الْكِتْمَانُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَجْزَنَاهُ عَلَيْهِ فِي النَّصِّ، غَيْرَ أَنَّهُ<sup>٥</sup> مُسْتَبْعَدٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ؛ لِأَنَّ الْأَعْدَاءَ لَا دَاعِيَ لَهُمْ إِلَى كَيْتْمَانِ فَرَائِضِهِ وَ شَرَائِعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مُؤَثِّرَةً فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِهِمْ - وَ أَهْلُ الْمِلَّةِ أَيْضًا لَيْسَ<sup>٦</sup> مِنْهُمْ مَنْ يَفُوتُهُ بِنَقْلِ الْفَرَائِضِ وَ السُّنَنِ وَ الشَّرَائِعِ أَمَلٌ أَوْ يَسْتَنْزِلُ<sup>٧</sup> بِهِ عَنْ رِثَاسَةِ حَسَبٍ مَا يَقْتَضِيهِ نَقْلُ النَّصِّ فَيَمْنَعُ عَمَلٌ بِخِلَافِهِ. وَ إِذَا انْتَفَتَ دَوَاعِي الْكِتْمَانِ، وَ كَانَتْ دَوَاعِي

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «الْإِمَام».

٢. فِي «ج، ط، ف»: «و قَرَأَتْهُ».

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «لَا تَنْقُل».

٤. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٢٣ - ١٢٤. وَ مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مِنَ الْمَصْدَرِ.

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «غَيْرَ أَنَّ ذَلِكَ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ: «لَيْسَ».

٧. فِي «ج»: «يَتَبَدَّل». وَ فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «لِيَتَنَزَّل».

١٧٦/٢

النقل التي من جُمليتها التدئيُّ باعثةً عليه، لم يَقَعِ الكِتْمَانُ. و معلومٌ أنَّ كِتْمَانَ  
الفرائض و ما أشَبَّهَهَا لَوْ وَقَعَ مِنْ قاصِدٍ إليه لَمَا اشْتَبَهَ أمرُهُ على أَحَدٍ، و لَظَهَرَ  
انسلاخُهُ عن الإسلام، و لَفَاتَهُ بِكِتْمَانٍ ذَلِكَ ما قَصَدَهُ و أجرى<sup>١</sup> إليه بِكِتْمَانٍ غَيْرِهِ،  
و نحنُ نَعْلَمُ أنَّ<sup>٢</sup> العادةَ جاريةً بأنَّ بعضَ الأشياءِ لا يَتِمَكَّنُ مِنْ كِتْمَانِهِ إِلَّا بِإِظْهَارِ  
غَيْرِهِ، حتَّى لو جُمِعَ بَيْنَهُمَا في الكِتْمَانِ لَفَاتَ الغرضُ و ظَهَرَ الأمرُ، و قد قالَ  
بعضُهُم: «إِنِّي لأَصْدُقُ في اليَسِيرِ ممَّا يَصُرُّني؛ لِأَكْذِبَ في الكثيرِ ممَّا يَنْفَعُنِي».

فإن قيل: فيَجِبُ على ما ذَكَرْتُمُوهُ أولاً أنَّ تَشْكُوا في حصولِ أسبابٍ داعيةٍ إلى  
كِتْمَانِ الفرائض، و تجوزُ أن يَكُونَ اتَّفَقَ فيها ما اتَّفَقَ في النصِّ.  
قلنا: قد مضى الفرقُ بَيْنَ الأمرينِ، و دَلَّلْنَا على استحالةِ ثُبوتِ أسبابِ كِتْمَانِ  
النصِّ فيما أَلْزَمْنَاهُ.

و ممَّا يَبْطُلُ هذا الإِعْتَرَاضُ: أَنَا نَعْلَمُ - و كُلُّ عاقلٍ - عِلْماً لا يُخَالِجُنَا فِيهِ شَكٌّ و لا  
يَعَارِضُنَا رَيْبٌ، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يُنْصَ على قِبَلَةٍ و صلاةٍ مُخَالِفَةٍ لِقِبَلَتِنَا  
و صلاتِنَا، و لا يَجُوزُ أن يَعْتَقِدَ عاقلٌ خِلَافَ ما اعتَقَدْنَاهُ، حتَّى إِنَّا نَنْسِبُ مَنْ أَظْهَرَ لَنَا  
خِلَافَ ما ذَكَرْنَاهُ مِنَ الإِعْتِقَادِ إِلَى الإِخْتِلَالِ و نُقْصَانِ الْعَقْلِ أوِ الْمَعَانِدَةِ. فَلَوْ كَانَ  
حُكْمُ النَّصِّ على أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُكْمَ النَّصِّ على صلاةٍ أُخْرَى، لَوَجَبَ  
أن يَكُونَ الْعِلْمُ بَانْتِفَاءِهِ كَالْعِلْمِ بَانْتِفَاءِ النَّصِّ على الصلاةِ التي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، و يَكُونَ  
حَالٌ مَنْ أَظْهَرَ لَنَا اعتِقَادَ أَحَدِ الْأُمَرَاءِ كَحَالِ مَنْ أَظْهَرَ اعتِقَادَ الْآخَرِ. و في الْعِلْمِ  
بِتَبَايُنِ الْأُمَرَاءِ و بَعْدِ ما بَيَّنَّاهُ دَلِيلٌ<sup>٣</sup> على بُطْلَانِ إلْزَامِنَا تَجْوِيزَ وَقُوعِ النَّصِّ على

١. في «ف»: «و أجزأ». و في المطبوع و الحجري: «و جرى».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «بأنَّ».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «فلو كان الحكم بانتفاء النص على أمير المؤمنين عليه السلام كالحكم

فَرَأَيْتُمْ لَمْ تُنْقَلْ<sup>١</sup>؛ قِيَاساً عَلَى مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ فِي النَّصِّ.

عَلَى أَنَّهُ إِذَا قِيلَ لَنَا: جَوَّزُوا أَنْ يَتَّفَقَ فِي كَيْتَمَانٍ مَا عَارَضْنَاكُمْ بِهِ مِنَ الْفَرَائِضِ مَا اتَّفَقَ فِي كَيْتَمَانِ النَّصِّ.

كَانَ جَوَابُنَا أَنْ نَقُولَ: فَكَانَ<sup>٢</sup> يَجِبُ - إِذَا اتَّفَقَ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مَا اتَّفَقَ فِي الْآخَرِ - أَنْ يَنْقَلُ نَاقِلٌ مِنَ جُمْلَةِ الْأُمَمِ النَّصِّ عَلَى هَذِهِ الْفَرَائِضِ الْمُدَّعَاةِ، كَمَا قَدْ نَجِدُ نَاقِلَيْنِ يَنْقُلُونَ النَّصِّ.

وَإِذَا قِيلَ: أَجِيزُوا أَنْ لَا يَنْقَلُ ذَلِكَ أَحَدٌ مَعَ ظَهْوَرِهِ؛ قِيَاساً عَلَى النَّصِّ.

لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعَارِضَةً، وَلَا إِلْزَاماً صَحِيحاً.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَتْرُوكُ نَقْلُهُ هُوَ الْأَعْظَمُ، وَ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَشَدَّ، فَلَا يَجُوزُ»، فَإِنَّمَا يَجِبُ مَا ذَكَرَهُ<sup>٣</sup> إِذَا كَانَتْ الْحَالُ حَالاً سَلَامَةً. فَأَمَّا مَعَ ثُبُوتِ<sup>٤</sup> دَوَاعِي الْكَيْتَمَانِ، وَاعْتِقَادِ الْكَاتِمِينَ<sup>٥</sup> أَنْ فِي نَقْلِ مَا بِالنَّاسِ إِلَيْهِ حَاجَةٌ مِنْ جِهَةِ الدِّينِ - وَهُوَ أَعْظَمُ فِي نَفْسِهِ - ضَرَرّاً عَلَيْهِمْ، وَفِي كَيْتَمَانِهِ نَفْعاً لَهُمْ، فَلَا يَجِبُ مَا قَدَّرَهُ.

وَالْقَوْلُ فِيمَا ضَرَبَ بِهِ الْمَثَلَ كَالْقَوْلِ فِيمَا تَقَدَّمَ<sup>٦</sup>؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْجَامِعِ لَوْ اعْتَقَدُوا أَنَّ

«بِإِنْتِفَاءِ النَّصِّ عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، يَكُونُ حَالُ مَنْ أَظْهَرَ لَنَا اعْتِقَادَ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ كَالْآخَرِ، وَبَعْدَ مَا بَيَّنَّاهُمَا دَلِيلٌ» بِدَلِّ قَوْلِهِ: «فَلَوْ كَانَ حُكْمُ النَّصِّ عَلَى...» إِلَى هُنَا.

١. فِي «ج، د، ص، ط، ف»: «لَمْ يَنْقَلْ».

٢. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: «وَ كَانَ».

٣. فِي «د» وَ الْمَطْبُوعُ وَ الْحَجَرِي: «مَا ذَكَرْنَاهُ».

٤. فِي «ج، ص، ط، ف»: «مَعَ وَجُودِ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «النَّاقِلَيْنِ».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فِي الَّذِي تَقَدَّمَ».

في إخبارهم بالفتنة<sup>١</sup> ضَرَرًا عَظِيمًا يَلْحَقُهُمْ، لَجَازًا أَنْ لَا يُخَيَّرَ أَكْثَرُهُمْ بِحَالِهَا، وَإِنْ أَخْبَرُوا بِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ.

[جواب ما أورده أبو هاشم الجبائي من إشكالات على النص]

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي تَمَامِ الْحِكَايَةِ عَنْ أَبِي هَاشِمٍ:

قَالَ: وَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْإِمَامَةِ وَ غَيْرِهَا بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَنْ تَوَلَّى الْإِمَامَةَ وَ سَلَبَ الْإِمَامَ حَقَّهُ كَانَ يَقْصِدُ إِلَى أَنْ يُعْفَى<sup>٢</sup> عَلَى أَخْبَارِ النَّصِّ، فَلِذَلِكَ ضَعُفَتْ وَ قَلَّتْ.

و ذَلِكَ لِأَنَّ<sup>٣</sup> الْأَمْرَ لَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَكُنَّا نَحْنُ وَ هُمْ شَرَعًا وَاحِدًا، فَكَانَ يَجِبُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنَا أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِمْ، فَكَيْفَ يَصِحُّ وَ الْحَالُ هَذِهِ أَنْ يَدَّعُوا الْعِلْمَ بِهَذَا النَّصِّ؟ وَ إِنْ كَانَ ضَعْفُ ثَقَلِهِ لَمْ يَقْدَحْ فِي مَعْرِفَتِهِمْ، فَكَيْفَ يَقْدَحُ فِي مَعْرِفَتِنَا؟

عَلَى أَنَّهُ إِنْ أَثَّرَ فِي مَعْرِفَتِنَا<sup>٤</sup> فَقَدْ سَقَطَ عَنَّا التَّكْلِيفُ فِيهَا. عَلَى أَنَّا قَدْ بَيَّنَّا بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُنْقُولَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ النَّصُّ الَّذِي أَدَّعَوْهُ.

عَلَى أَنَّ مَنْ عَادَى أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ مَا بُويعَ لَهُ وَ صَارَ إِمَامًا، فَمُعَادَاةٌ لَهُ أَظْهَرُ مِمَّنْ تَقَدَّمَ؛ فَكَيْفَ<sup>٥</sup> ضَعْفُ نَقْلِ النَّصِّ وَ لَمْ

١. في «ج، ص، ط، ف»: «عن الفتنة».

٢. يعفَى: يغطي، و العفاء: التراب، و العفو في الدار: أن يكثر التراب عليها حتى يغطيها. معجم مقاييس اللغة، ج ٤، ص ٥٩ (عفو).

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنَّ».

٤. في المطبوع و الحجري: «في معرفة».

٥. في «د» و المطبوع و الحجري: «وكيف».



يَضَعُفُ نَقْلُ رِضَا النَّاسِ بِهِ وَ جَعَلِهِمْ إِيَّاهُ إِمَاماً؟

قَالَ: وَ هَذِهِ الدَّعْوَى يُعْلَمُ<sup>١</sup> أَنَّهَا وَقَعَتْ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ بِالْأَخْبَارِ الْمَنْقُولَةِ.  
وَقَدْ رُوِيَ عَنِ السَّيِّدِ<sup>٢</sup> أَنَّهُ قَالَ: مَا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَضِيلَةٌ  
إِلَّا وَ لِي فِيهَا قَصِيدَةٌ وَ شِعْرٌ. وَ لَيْسَ فِي أَشْعَارِهِ ادَّعَاءٌ مِثْلُ هَذَا النَّصِّ<sup>٣</sup>،  
وَ إِنَّمَا ذَكَرَ فِيهَا الْأَخْبَارَ الْمَرْوِيَّةَ.  
وَ يُقَالُ: إِنَّ أَوَّلَ مَنْ جَسَرَ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى ابْنُ الرَّائِدِيِّ وَ مَنْ جَرَى  
مَبْجَرَاهُ.

قَالَ: وَ كَيْفَ وَقَعَ نَقْلُ فَضَائِلِهِ وَ مَقَامَاتِهِ الْمَحْمُودَةِ فِي الْحُرُوبِ<sup>٤</sup> وَ غَيْرِ

١. هكذا في «د» و المغني. و في سائر النسخ و المطبوع: «نعلم».

٢. في هامش المغني: «من هذا السيد؟». و قد خفي على الأستاذ المحقق و الدكاترة المشرفين بما فيهم طه حسين الذي طبع جزء الإمامة من المغني بإشرافه: أن المراد بالسيد هو السيد إسماعيل بن محمد الحميري الشاعر المشهور الذي ملأ لقبه هذا كتب الأدب و الشعر و التراجم، و إليك نماذج من ذلك: ففي الأغاني (ج ٧، ص ٢٣٦): «عن عبد الله بن إسحاق الهاشمي: جمعت للسيد ألفين و ثلاثمائة قصيدة». و قال أبو الفرج (ج ٧، ص ٢٥٦): «كان السيد يأتي الأعمش سليمان بن مهران، فيكتب عنه فضائل علي بن أبي طالب». و سمّاه صاحب العقد الفريد بالسيد في أكثر من موضع، منها. (ج ٥، ص ٤٠٤ و ٤٠٦).

و قال ابن المعتز في طبقات الشعراء (ص ٣٢): «كان السيد أصدق يسوق الأحاديث و المناقب و الأخبار في الشعر، لم يترك لعلي بن أبي طالب عليه السلام فضيلة معروفة إلا نقلها». و في رجال الكشي: «إن أبا عبد الله الصادق عليه السلام لقي السيد الحميري، فقال: «سَمَتَكَ أُمَّكَ سَيِّدًا، وَ وَفَّقْتَ فِي ذَلِكَ، وَ أَنْتَ سَيِّدُ الشُّعْرَاءِ»، فقال السيد في هذا المعنى:

و لقد عجبت لقائل لي مرّة  
علامة فهم من الفقهاء

سمّاك قومك سيّداً، صدقوا به  
أنت الموفق سيّد الشعراء

اختيار معرفة الرجال، ص ٢٨٨ - ٢٨٩، ذيل الحديث ٥٠٧.

٣. في المغني: «و ليس في أشعاره أنه ادّعى النص مثل هذا».

٤. هكذا في النسخ و المغني. و في المطبوع و الحجري: «الحروف».

ذلكَ و لَمْ يَنكَأَتْموها، وَ تَكَأَتْموا إِمَامَتَهُ، مَعَ أَنَّ حَالَهَا أَظْهَرَ وَ أَشْهَرُ؟  
وَ كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ وَ قَدْ رَوَوْا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً لَا يُصَحِّحُهَا أَهْلُ النُّقْلِ؛ مِثْلُ  
حَمَلِهِ بَابَ خَيْرٍ وَ كَانَ لَا يُقَالُ إِلَّا أَرْبَعُونَ رَجُلًا فَرَمَى بِهِ أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا،  
إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ؟ فَبِأَن يَرَوْا حَدِيثَ النَّصِّ أَوَّلَى.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ:

وَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنْ كَلَامِهِ<sup>٢</sup> يُمَكِّنُ أَنْ يُتَعَلَّقَ بِهَا فِي إِبْطَالِ النَّصِّ  
الضَّرُورِيُّ<sup>٣</sup>، وَ بكَثِيرٍ مِنْهَا فِي إِبْطَالِ النَّصِّ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا  
[وَ نَحْنُ نُبَيِّنُ بَعْدَ ذَلِكَ الْكُلَّ فِي مَوَاضِعِهِ].<sup>٤</sup>

[بَيَانُ أَنَّ مَعْنَى «ضَعْفُ أَخْبَارِ النَّصِّ» قَلَّةُ نَاقِلِيهَا لَا عَدَمُ حُجَّتِهَا]

يُقَالُ لَهُ: لَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ مَنْ قَالَ: «إِنَّ أَخْبَارَ النَّصِّ ضَعُفَتْ» لِلْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْتَهُ  
أَنَّهَا خَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ<sup>٥</sup> حُجَّةً وَ دَلَالَةً، وَ إِنَّمَا الْمُرَادُ أَنَّ نَاقِلِيهَا قَلٌّ عَدَدُهُمْ،

١. وَ فِي مَسْنَدِ أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - بَعْدَ وَصْفِهِ قَتْلَ أَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَرْحَبَ - : «أَلْقَاهُ مِنْ يَدِهِ - يَعْنِي الْبَابَ - فَلَقَدْ رَأَيْتَنِي فِي نَفَرٍ مِنْ سَبْعَةِ أَنَا  
ثَامَنُهُمْ نَجَّهْتُ عَلَى أَنْ نَقَلَ ذَلِكَ الْبَابَ فَمَا نَقَلْتُهُ». مَسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٦، ص ٨، ح ٢٣٩٠٩؛  
الْمُسْتَفْتَى لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، ج ٧، ص ٥٠٧، ح ٧٦؛ كِتَابُ الْعَمَالِ، ج ١٣، ص ١٣٦، ح ٣٦٤٣١؛ تَارِيخُ  
مَدِينَةِ دِمَشْقَ، ج ٤٢، ص ١١١؛ الرَّقْمُ ٤٩٣٣؛ الرِّيَاضُ النَّضْرَةُ، ج ٣، ص ١٥١؛ الْبَدَايَةُ وَ النِّهَايَةُ، ج ٤،  
ص ١٩٠، وَ ج ٧، ص ٢٢٤؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٢، ص ٤١٢، وَ ج ٣، ص ٦٢٦؛ الْمُسْتَرَشَدُ،  
ص ٣٤٤؛ رَوْضَةُ الْوَاعِظِينَ، ج ١، ص ٢٩٣، ح ٧٦/٢٩٧؛ الْمَنَاقِبُ لِابْنِ شَهْرٍ أَشُوبَ، ج ٢،  
ص ٢٩٥؛ إِرْشَادُ الْقُلُوبِ، ج ٢، ص ٣٨٤.

٢. الضَّمِيرُ فِي «كَلَامِهِ» رَاجِعٌ إِلَى أَبِي هَاشِمٍ.

٣. فِي الْمَغْنِيِّ: «فِي إِبْطَالِ الضَّرُورَاتِ».

٤. الْمَغْنِيُّ، ج ٢٠ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ)، ص ١٢٤ - ١٢٥.

٥. فِي النَّسَخِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَنْ يَكُونَ».

و إن كانت الحُجَّةُ فيهم، و نَقَلُوا عَلَى وَجهِ الْخَفَاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ<sup>١</sup>. وَ لَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ مَا وَقَعَ - مِمَّنْ قَصَدَ إِلَى أَنْ يَعْفَى خَبَرَ النَّصِّ - سَبَباً فِي ضَعْفِ نَقْلِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَسَّرْنَاهُ<sup>٢</sup>: أَنْ يَكُونَ سَبَباً<sup>٣</sup> فِي بُطْلَانِهِ وَ سُقُوطِ الْحُجَّةِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ضَعُفَ مِنْ حَيْثُ اغْتَرَّ قَوْمٌ فَكْتَمُوا<sup>٤</sup>، وَ اشْتَبَهَ عَلَى آخَرِينَ فَعَدَلُوا. وَ لَمْ يَعْمَ هَذَا كُلُّ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّ مَنْ نَفَذَتْ بَصِيرَتُهُ وَ قَوَّيَتْ فِي الدِّينِ عَزِيمَتُهُ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ شُبْهَةٌ وَ لَا اغْتَرَّ بِشَيْءٍ جَرَى، وَ نَقَلَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَمَكَّنَ مِنْهُ.

[بيان أن ضعف نقل النص لا يمنع من حصول العلم به]

و قوله: «فَكَانَ يَجِبُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِنَا أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِمْ» إِنْ أَرَادَ بِهِ السَّمَاعَ لِلخَبَرِ، فَنَحْنُ وَ هُمْ سَوَاءٌ فِيهِ. وَ إِنْ أَرَادَ الْعِلْمَ وَ عُمُومَهُ لِلجَمِيعِ، فَلَا يَجِبُ مَا ظَنَّهُ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا عَلِمْنَاهُ مِنْ حَيْثُ نَظَرْنَا فِي دَلِيلِهِ، وَ سَلَكَنَا الطَّرِيقَ الْمُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ، وَ مُخَالِفُنَا عَدَلَ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ لِلشُّبْهَةِ وَ غَيْرِهَا.

فَضَعُفُ نَقْلِ النَّصِّ لَمْ يَقْدَحْ فِي مَعْرِفَتِنَا؛ مِنْ حَيْثُ نَفَيْنَا عَنْ أَنْفُسِنَا الشُّبْهَةَ<sup>٥</sup>، وَ أَثْبَتْنَا الْحَقَّ مِنْ وَجْهِهِ. وَ الْمُخَالَفُ قَصْرٌ، فَقَدَحَ تَقْصِيرُهُ فِي مَعْرِفَتِهِ. وَ مَنْ خَالَفَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ كَانَتْ الْمِحْنَةُ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُ.

١. فِي «ج، ص، ط، ف»: «تَفَرَّقَتْ».

٢. هَكَذَا فِي «د، ط». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «سَرَدْنَاهُ».

٣. قَوْلُهُ: «فِي ضَعْفِ نَقْلِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَسَّرْنَاهُ أَنْ يَكُونَ سَبَباً» سَقَطَ مِنْ «ج، ص، ف».

٤. فِي «ج»: «+ أُنْهَ».

٥. فِي «ج، ص، ط، ف»: «فَكْتَمُوهُ».

٦. فِي الْمَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «الشُّبْهَةُ».

[عدم سقوط تكليف المخالف بسبب عدم علمه بالنص]

فأما سقوط التكليف عن المخالف فقد مضى ما فيه<sup>١</sup>، وقد قلنا: إن المخالف وإن قدح تقصيره في معرفته وأثر فيها، فله طريق إلى المعرفة، وإنما عدل عنها بالشبهة والتقصير، وهي ممكنة معرضة؛ فليس يجب ما ظنه من سقوط التكليف. وقد مضى أن<sup>٢</sup> الذي اعتبره من أحوال الصحابة لا دلالة فيه على ما اعتقده من بطلان النص<sup>٣</sup>.

[بيان الفرق بين نقل رضا الناس بإمامة أمير المؤمنين ﷺ بعد خلافته وبين نقل النص عليه]

فأما إلزامه أن يضعف نقل رضا الناس به عليه السلام لأجل عداوة من عاداه بعد مَصير الأمر إليه: فالذي<sup>٤</sup> يشبهه أن يكون عني بذلك معاوية ومن كان في حيزه. وكيف يتم لمعاوية كتمان رضا الناس بإمامته عليه السلام والحال في رضاهم مُشاهدة موجودة؟ وإنما يتم الكتمان على بعض الوجوه فيما تقدم وقوعه وتقصي<sup>٥</sup> وجوده.

هذا، مع علمنا بأن جميع من بقي إلى تلك الحال من الصحابة ووجوه التابعين كان مُظهرًا من نفسه الرضا بإمامته عليه السلام والاجتماع عليه، وناقلاً لما انعقدت عليه إمامته عليه السلام في ابتدائها من وقوع الرضا والتسليم من الجماعة؛ فأئتي تأثير<sup>٦</sup> لكتمان ما يجري هذا المجرى؟

١. تقدم في ص ٣٦٦، و ٣٧٤، و ٣٨٠.

٢. في المطبوع والحجري: «إذ».

٣. تقدم في ص ٤٣٠.

٤. في المطبوع والحجري: - «فالذي».

٥. في المطبوع والحجري: «و يقتضي».

٦. في المطبوع: «تأثر».

و لَيْسَ يُشْبِهُ ذَلِكَ حَالَ النَّصِّ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَالِ الَّتِي وَجَبَ أَنْ يَقَعَ<sup>١</sup> فِيهَا الْعَمَلُ بِهِ  
و عَلَيْهِ وَقَعَ بِخِلَافِهِ؛ لِلْأَسْبَابِ<sup>٢</sup> الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَ كَأَنَّ النَّاسَ فِيهِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ:  
مُظْهِرٍ لِلْعَمَلِ بِخِلَافِهِ وَ مُبْطِنٍ مِثْلَ ذَلِكَ، وَ آخَرَ مُظْهِرٍ لِلْعَمَلِ بِخِلَافِهِ وَ مُبْطِنٍ لِلْعَمَلِ  
بِهِ<sup>٣</sup>. فَشَتَّانَ بَيْنَ النَّصِّ وَ مَا اتَّفَقَ فِيهِ، وَ بَيْنَ نَقْلِ الرِّضَا بِإِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ الْحَالِ  
فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ بِالْعَكْسِ مِنْهَا فِي الْآخَرِ.

عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُنْكَرٍ أَنْ يَتِمَّ لِمُعَاوِيَةَ وَ أَشْيَاعِهِ مِنَ التَّلْبِيسِ وَ التَّمْوِيهِ - عَلَى بَعْضِ  
أَغْتَامِ<sup>٤</sup> أَهْلِ الشَّامِ، وَ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ عِنْدَهُ مِنْهُمْ وَ لَا بَصِيرَةَ - فِي كَثِيرٍ مِنْ فَضَائِلِ أَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مَقَامَاتِهِ الْمَحْمُودَةِ وَ رِضَا النَّاسِ بِهِ وَ إِطْبَاقِهِمْ عَلَيْهِ مَا  
يَقْتَضِي الشُّبْهَةَ.

أَلَا تَرَى إِلَى<sup>٥</sup> مَا رُويَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ - وَ قَدْ سُئِلَ عَنْ مُعَادَاتِهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ مُحَارَبَتِهِ لَهُ وَ سَبِّهِمَا<sup>٦</sup> -: «بَلَّغْنِي أَنَّهُ لَا يَصُومُ وَ لَا يُصَلِّي»<sup>٧</sup>، وَ مَا رُويَ  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَخَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ: «حَمَلْتُ يَوْمَ الْجَمَلِ عَلَى رَجُلٍ  
بَرْمُحِي، فَلَمَّا غَشِيْتُهُ قَالَ: أَنَا عَلَى دِينِ عُمَرَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُرِيدُ عَلَيًّا،  
فَأَمْسَكْتُ عَنْهُ»<sup>٨</sup>؟

١. في «ج، ص، ط، ف»: «أَنْ يَقْطَع».

٢. في «ج، ص»: «الْأَسْبَاب».

٣. في «ج، ص، ف»: «بَيْنَ رَجُلَيْنِ: مُظْهِرٍ لِلْعَمَلِ بِخِلَافِهِ، وَ مُبْطِلٍ لِلْعَمَلِ بِهِ».

٤. هَكَذَا فِي «ج، ط، ف». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: «أَغْتَام». وَ «أَغْتَامُ» جَمْعُ  
«أَغْتَمَ» وَ هُوَ الَّذِي لَا يُفْصَحُ شَيْئاً. تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، ج ٨، ص ٩٨؛ الْمَغْرِبُ، ج ٢، ص ٩٨ (غتم).

٥. فِي المَطْبُوعِ وَ الْحَجَرِيِّ: - «إِلَى».

٦. فِي «ج، ص، ط، ف»: «وَ سَبِّهَا».

٧. وَ قَعَةً صَفْنَيْنِ، ص ٣٥٤؛ تَارِيخُ الطَّبَرِيِّ، ج ٥، ص ٤٣؛ الْكَامِلُ لِابْنِ الْأَثِيرِ، ج ٣، ص ٣١٣؛ شَرْحُ  
نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٨، ص ٣٥-٣٦، مَعَ اخْتِلَافٍ.

٨. الْمَعْيَارُ وَ الْمَوَازَنَةُ، ص ١٩؛ الدَّرُّ النُّظْمِي، ص ٣٤، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

غَيْرَ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَجُوزُ وَيَلْتَبِيسُ عَلَى مَنْ شَمَلَتْهُ<sup>١</sup> الْغَفْلَةُ، وَغَمَرَهُ<sup>٢</sup> الْجَهْلُ،  
وَلَيْسَ يُشَبِّهُ فِي جَوَازِ دُخُولِ الشُّبْهَةِ وَتَمَامِ الْحِيلَةِ حَالَ النَّصِّ.

### [النص الجلي في شعر السيد الحميري]

فَأَمَّا تَعْلُقُهُ<sup>٣</sup> بِخُلُوصِ شِعْرِ السَّيِّدِ مِنْ ذِكْرِ النَّصِّ الْجَلِيِّ فَلَا شُبْهَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ أَوَّلًا  
أَحَدٌ مَنْ لَمْ يُضْبَطْ شِعْرُهُ مِنَ الشُّعْرَاءِ، وَلَمْ يُحْصَ دِيَوَانُهُ مِنْهُمْ، وَقَدْ ذَكَرَهُ النَّاسُ  
وَعُدُّوه فِي جُمْلَةٍ مَنْ كَانَتْ هَذِهِ صِفَتُهُ مِنَ الشُّعْرَاءِ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ شِعْرُهُ مُضْبُوطًا،  
فَكَيْفَ يَقْطَعُ عَلَى خُلُوصِهِ مِنْ شَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ؟

١٨٢/٢

عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي كَثِيرٍ مِنْ شِعْرِهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى النَّصِّ  
الْجَلِيِّ وَإِضَافَتِهِ<sup>٥</sup> إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ كَقَوْلِهِ أَنَّهُ جَعَلَهُ أَمِيرًا، وَأَوْجَبَ  
الإِمَامَةَ لَهُ<sup>٦</sup>، وَالْخِلَافَةَ بَعْدَهُ. وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي شِعْرِهِ أَمْثَالُ هَذِهِ الْأَلْفَازِ.<sup>٧</sup>

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ لَيْسَ فِي هَذِهِ الْأَلْفَازِ تَصْرِيحٌ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ، بَلْ مُرَادُ  
السَّيِّدِ بِهَا مَا كَانَ يَتَعَقَّدُهُ مِنْ دَلَالَةِ الْأَخْبَارِ عَلَى النَّصِّ<sup>٨</sup>؛ كَخَبَرِ الْعَدِيرِ وَأَمْثَالِهِ.  
لِأَنَّ هَذَا تَحَكُّمٌ مِنْ قَائِلِهِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ، وَأَقْلُّ أَحْوَالِ الْأَلْفَازِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا أَنْ تَكُونَ  
مَحْتَمِلَةً لِلْكُنْيَاةِ عَنِ النَّصِّ الْجَلِيِّ وَعَنِ النَّصِّ الْخَفِيِّ. وَإِذَا كَانَتْ مُحْتَمِلَةً، لَمْ يَقْطَعْ

١. في «ص، ط، ف»: «قد شملته».

٢. في المطبوع: «و غمره».

٣. في «ج»: «و أمّا تمسكه».

٤. في «د»: «و لم يحصر».

٥. في «ج، ص، ط»: «و الإضافة».

٦. في «ج، ص، ط، ف»: «له الإمامة».

٧. ديوان السيد الحميري، ص ٩٤ و ١٠١ و ١٠٤ و ١٠٦ و ٢٠٩ و ٢١٤ و ٢٢٧.

٨. في المطبوع: + «الجلي». و في «ج، ص، ط، ف»: - «على النص».

على خُلُوّ شعره من النصّ الجَلِّيّ.

و بعدُ، فغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ السَّيِّدُ مُعْتَقِداً لِلنَّصِّ الْخَفِيِّ دُونَ الْجَلِيِّ، عَلَى مَا تَذَهَّبُ إِلَيْهِ الزَّيْدِيَّةُ وَ شَذَّادٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْصوماً وَ يَجُوزُ<sup>١</sup> عَلَيْهِ دُخُولُ الشُّبْهَةِ؛ فَيَكُونُ الْوَجْهَ فِي عُدُولِهِ عَنْ ذِكْرِهِ شَكَّهُ فِيهِ.

و لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يُعْجَبَ مِنْ قَوْلِنَا وَ يُقَالَ: كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَشْكُ السَّيِّدُ فِي النَّصِّ الْجَلِيِّ وَ هُوَ يُضْمَنُ شِعْرَهُ مِنْ<sup>٢</sup> بَدَائِعِ الْأَخْبَارِ وَ صُنُوفِ الدَّعَاوِي لِلْمُعْجَزَاتِ وَ الْآيَاتِ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَرَّ بِهِ مَنْ يَشْكُ<sup>٣</sup> فِي النَّصِّ؟! وَ

لأنَّ الْإِسْتِبْعَادَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ هُوَ الْبَعِيدُ؛ مِنْ قِبَلِ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَدْخُلَ الشُّبْهَةُ فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ، وَ لَا تَدْخُلَ فِي أَمْثَالِهِ، وَ لَا فِيمَا هُوَ أَغْمَضُ مِنْهُ، بِحَسَبِ مَا عَلَيْهِ النَّاضِرُ مِنَ الْأَسْبَابِ وَ الدَّوَاعِي الْمَقْرَبَةِ إِلَى قَبُولِ<sup>٤</sup> الشُّبْهَةِ وَ الْمُبْعَدَةِ مِنْهَا، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَنْ شَكَّ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ فِي النَّصِّ الْجَلِيِّ هُوَ مُصَدِّقٌ بِجَمِيعِ مَا صَدَّقَ بِهِ السَّيِّدُ مِنَ الْفَضَائِلِ وَ الْمُعْجَزَاتِ، وَ<sup>٥</sup> لَمْ يَكُنْ تَصْدِيقُهُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ عَاصِماً لَهُ مِنْ دُخُولِ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِ فِي النَّصِّ الْجَلِيِّ.

فَأَمَّا إِضَافَةُ ادِّعَاءِ النَّصِّ إِلَى ابْنِ الرَّائِزِيِّ وَ مَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ: فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ مُسْتَقْصَى<sup>٦</sup>.

١. في «د» و المطبوع: «تجوز».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «من».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «شك».

٤. في «ج، ص، ط، ف»: «دخول».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «ثم».

٦. تقدّم في ص ٤٠٢ - ٤٠٤.

## [الفرق بين نقل الفضائل و نقل النص من حيث الكتمان و الإظهار]

و أما التعلُّقُ بِنَقْلِ الْفَضَائِلِ الَّتِي مِنْ جُمْلَتِهَا حَمْلُهُ<sup>١</sup> بِأَبِ خَيْبَرَ، وَ الْإِلْزَامُ لَنَا مُسَاوَاتِهَا النَّصِّ<sup>٢</sup> فِي وَجُوبِ الْكِتْمَانِ أَوْ الْإِظْهَارِ<sup>٣</sup>؛ فَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا رُوِيَ مِنَ الْفَضَائِلِ وَ بَيْنَ النَّصِّ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ نَقْلَ الْفَضَائِلِ لَمْ يَكُنْ شَاهِدًا عَلَى الْقَوْمِ بَارْتِكَابِ الْقَبِيحِ، وَ مُخَالَفَةِ الرَّسُولِ، إِلَى غَيْرِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمَعْلُومِ شَهَادَةُ نَقْلِ النَّصِّ بِهَا.

وَ قَدْ قُلْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ: أَنَّ نَقْلَ بَعْضِ الْأَشْيَاءِ رُبَّمَا جُعِلَ ذَرِيعَةً إِلَى كِتْمَانِ غَيْرِهِ، وَ لَوْ لَمْ يَنْقَلِ الْقَوْمُ الْفَضَائِلَ إِلَّا لَيَقُولَ قَائِلٌ: «لَوْ كَانَتْ الْعَدَاوَةُ وَ الْحَسَدُ وَ الْمُنَافَسَةُ<sup>٤</sup> هِيَ الْمَانِعَةُ مِنْ نَقْلِ النَّصِّ لَكَانَتْ مَانِعَةً مِنْ نَقْلِ الْفَضَائِلِ» لَكَانَ وَجْهًا.

## [الفرق بين نقل حديث باب خبير و نقل النص]

فَأَمَّا نَقْلَ حَمَلِ<sup>٥</sup> بِأَبِ خَيْبَرَ - مَعَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْلَهُ إِلَّا أَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَمَى بِهِ أَرْعَيْنِ ذِرَاعًا - فَلَمْ يَنْقَلَهُ أَيْضًا إِلَّا مُخْتَصُونَ<sup>٦</sup> مِنَ النُّقْلَةِ. وَ الدَّلَالَةُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ: «وَ قَدْ رَوَوْا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً لَا يَصَحُّهَا أَهْلُ النُّقْلِ؛ مِثْلُ حَمْلِهِ بِأَبِ خَيْبَرَ». وَ قَدْ نَقَلَ النَّصَّ الَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ أَضْعَافُ عَدَدِ<sup>٧</sup> مَنْ نَقَلَ حَمَلَ بِأَبِ خَيْبَرَ.

١. في «د» و المطبوع و الحجري: «حمل».

٢. في المطبوع و الحجري: «للنص».

٣. في «ج، ص، ط، ف»: «و الإظهار».

٤. في «ج» و المطبوع: «المنافسة».

٥. في «ج، ص، ط، ف»: «حمل».

٦. في حاشية الحجري: «مختصون». و في «ص» و حاشية «د»: «محصور».

٧. في «ج، ص، ط، ف»: «عدد».



وإلزامه هذا يدلُّ على أنه يعتقِدُ أنا نذهبُ إلى أن النصَّ كُتِبَ حتَّى لم ينقله أحدٌ،  
وإلا كيف يصحُّ قوله: «فبأن يرووا النصَّ أولى»؟  
وليس يخلو أن يُريدَ بقوله: «بأن يرووه أولى» من روى حملَ بابِ خيبر، أو  
جميعِ الرِّوَاةِ.

فإن أرادَ الأوَّلَ، فهو يعلمُ أنَّ من ادَّعى الروايةَ من الشيعةِ في حملِ البابِ<sup>١</sup> على  
الشرائطِ المذكورة - التي يزعمُ أنَّ أهلَ النقلِ لا يصحِّحونها - يدَّعي روايةَ النصِّ،  
وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِي النِّقْلِ.

وإن أرادَ الثاني، فليس ذلك فيما ذكره من حملِ بابِ خيبر الذي<sup>٢</sup> استشهدَ  
به و ألزَمَ عليه؛ لأنَّا قد بينَّا أنه لم يُجمع عليه كُلُّ الرِّوَاةِ.

فقد انكشفَ بجملةٍ<sup>٣</sup> كلامنا بطلانُ ما حكاه من شُبُهَةٍ أبي هاشمٍ، ووضَحَ<sup>٤</sup> أنَّ  
جميعَ ما أورده غيرُ طاعنٍ على ضروبِ النصِّ الذي نذهبُ إليه، جليها وخفيها؛  
والمِنَّةُ لِلَّهِ تَعَالَى.

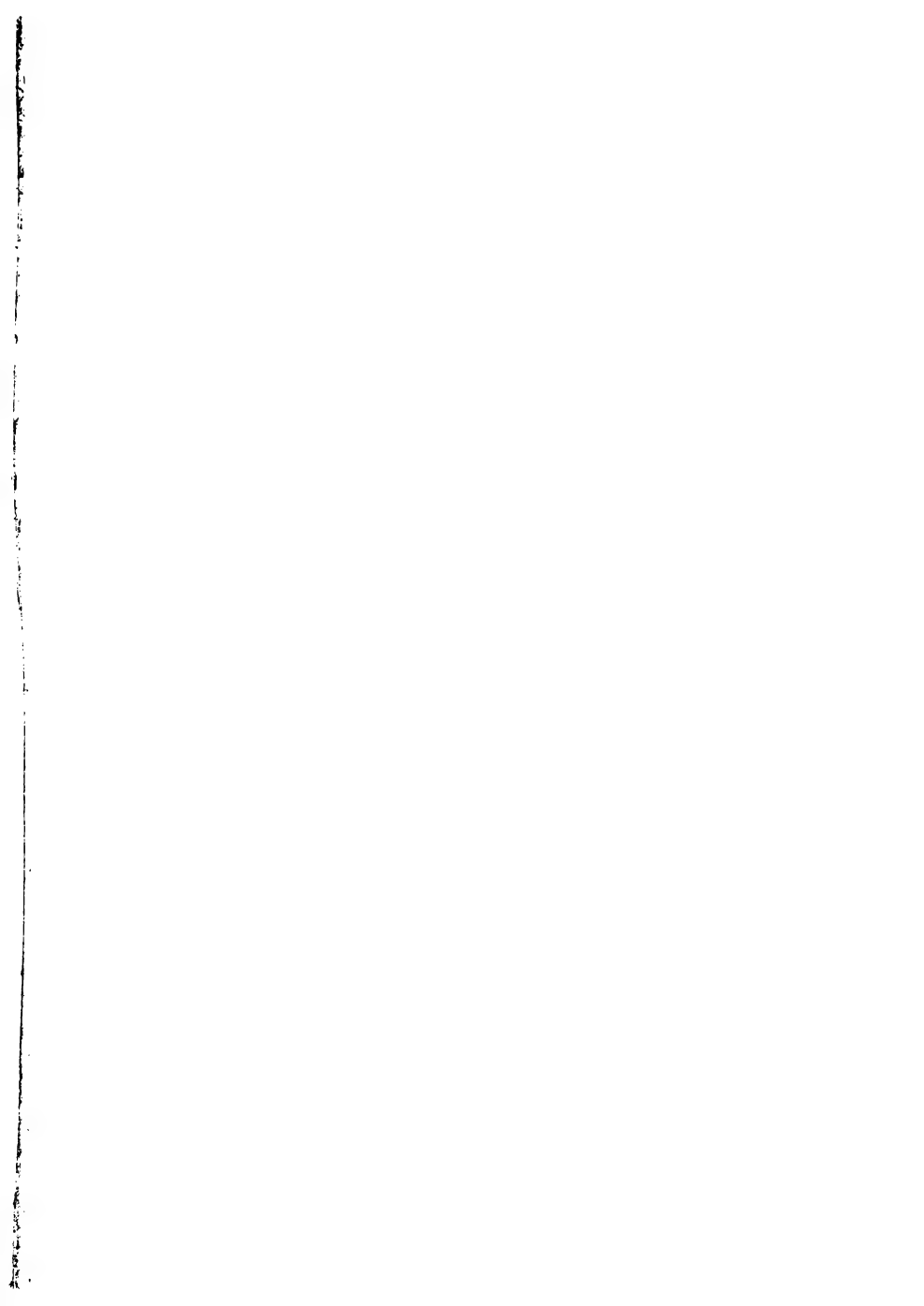
١. في «ج، ص، ط، ف»: «باب خيبر».

٢. في «ج، ص، ط، ف»: «+ قد».

٣. في «ج، ص»: «بجمل».

٤. في «ج، ص، ط»: «شبهة».

٥. في المطبوع والحجري: «و صح».



## فهرس المطالب

- تَمَّة: ٣. فصل في الكلام على اعتراضه على ما حكاه من أدلتنا في ..... ٧
- الكلام في الإجماع ..... ٩
- مناقشة الحجج التي أقامها صاحب الكتاب لإثبات حجّة الإجماع ..... ٩
- الحجّة الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ...﴾ ..... ٩
- عدم التلازم بين النهي عن اتباع غير سبيل المؤمنين، و ..... ١٦
- توجيه معنى الآية بناء على رفض دلالتها على وجوب اتباع سبيل المؤمنين ..... ٢١
- عدم التلازم بين اتباع غير سبيل المؤمنين، و بين الخروج عن سبيلهم ..... ٢٣
- عدم وجوب ثبوت مؤمنين في كل عصر ..... ٢٦
- إبطال دلالة الآية على حجّة إجماع كل عصر ..... ٣٠
- الحجّة الثانية: قوله تعالى: ﴿وَ اتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ ..... ٣٢
- الحجّة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ..... ٣٤
- عدم دلالة الآية على نفي الصغائر عن الشهداء العدول، بناءً على ..... ٤١
- الحجّة الرابعة: خبر: «لا تجتمع أمتي على خطأ» ..... ٤٦

- ٥٠ ..... الحجة الخامسة: خبر: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين...»
- ٥٢ ..... الحجة السادسة: خبر: «مَنْ سرَّه أن يسكن بحبوة الجنة...»
- ٥٤ ..... الحجة السابعة: سيرة الصحابة والتابعين
- ٥٤ ..... نفي أن يكون جميع الصحابة قد اعتمدوا على الإجماع وخبره
- ٥٧ ..... بطلان الفرق الذي ذكره صاحب الكتاب بين أخبار الإجماع وأخبار العبادات
- ٥٩ ..... شدة الحاجة إلى الإجماع - عند المخالفين - وإلى معرفة العبادات
- ٦٢ ..... عدم إخلال انقطاع نقل القرآن بكونه معجزاً
- ٦٣ ..... مناقشة ما استدلَّ به صاحب الكتاب على عمل الصحابة بالإجماع وغيره
- ٦٤ ..... مناقشة المقدمة الأولى: عدم تمسك الصحابة بالإجماع وخبره
- ٦٤ ..... إشارة إلى حدوث العمل بالإجماع وعدم تقدمه
- ٦٥ ..... مناقشة المقدمة الثانية: عدم تمسك الصحابة بالإجماع لأجل الخبر
- ٦٧ ..... إلزام صاحب الكتاب بأن عمل الصحابة بالإجماع كان لأجل
- ٧٠ ..... مناقشة المقدمة الثالثة: جواز خطأ الصحابة في التمسك ببعض
- ٧٥ ..... عدم رواية جميع الصحابة لجميع الأخبار أو أكثرها
- ٨٥ ..... مساواة حال أمتنا لسائر الأمم في قبول الأخبار الصحيحة والباطلة
- ٨٨ ..... بطلان دعوى الاضطراب في معرفة صحة أخبار الإجماع
- ٩٠ ..... عودة إلى حديث «لا تجتمع أمتي على خطأ»
- ٩٠ ..... بيان المصنف حول دلالة الحديث
- ٩٣ ..... تهافت كلام صاحب الكتاب في تأويل ألفاظ الحديث المختلفة
- ٩٥ ..... بيان المرجع في دلالة قوله: «لا تجتمع» على الخبر أو النهي

- ٩٦..... بيان دلالة الحديث على حجية إجماع أهل عصر واحد أو.....
- ٩٩..... الحجة الثامنة: قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ...﴾
- ١٠٠..... تهافت كلام صاحب الكتاب في استدلاله ببعض الآيات على.....
- ١٠٨..... الحجة التاسعة: دلالة حال الأمة على عدم اتفاقهم على خطأ.....
- ١٠٨..... تجويز الخطأ على الأمة لورود شبهة عليها.....
- ١١١..... عدم حفظ الشريعة بواسطة التواتر والقياس.....
- ١١٢..... إشارة إلى كيفية معرفة الإمام.....
- ١١٣..... في بيان الحاجة إلى الإمام، حتّى مع كون الشريعة واصله بالتواتر.....
- ١١٤..... عدم مانعية غلبة الخوارج أو وقوع الغيبة، من حفظ الإمام للشرع.....
- ١١٥..... بيان الفرق بين وجود الإمام الغائب وبين عدمه، و.....
- ١١٧..... في بيان أنّ الاستدلال بالإجماع إنّما يصحّ عند عدم تميّز الإمام.....
- ١٢٣..... الدليل التاسع: في بيان أنّ الحافظ للشرع هو الإمام لا التواتر.....
- ١٢٤..... في بيان اعتبار التواتر وحجّيته.....
- ١٢٧..... في بيان ما يثبت بالتواتر وما لا يثبت.....
- ١٣١..... جواز الاعتماد على التواتر من دون معرفة الإمام.....
- ١٣٤..... الدليل العاشر: لزوم التسلسل عند نفي عصمة الإمام.....
- ١٣٥..... التقرير الأوّل لدليل عصمة الإمام.....
- ١٣٧..... عدم المنافاة بين ثبوت معصوم تكون عصمته بالإمام، وبين القول.....
- ١٣٩..... في بيان استغناء المعصوم عن الإمام.....
- ١٤٠..... شمول التكليف بالمعرفة للمعصومين.....

- ١٤٣..... التقرير الثاني للدليل عصمة الإمام.
- ١٤٥..... تجويز حاجة المعصوم إلى إمام في غير فعل الطاعات و تجنب المقيحات ...
- ١٤٧..... نفي انحصار الحاجة إلى الإمام في أمور أخرى غير كونه لطفاً في.....
- ١٤٨..... بيان الفرق بين الإمام والأمير في الحاجة إلى إمام و عدمها.....
- ١٥٠..... إعادة مختصرة للدليل عصمة الإمام، و بيان أنَّ الإمام.....
- ١٥١..... إثبات عصمة الإمام حتى مع فرض عدم كونه حجةً فيما يؤدّيه.....
- ١٥٣..... جواز مشاركة الإمام لرعيته في بعض الصفات، دون.....
- ١٥٨..... الدليل الحادي عشر: الحاجة إلى الإمام لبيان دلالة الكتاب والسنة.....
- ١٥٩..... اختلاف أدلة الشرع من حيث الدلالة، و بيان الحاجة إلى الإمام.....
- ١٦٣..... بيان الفرق بين بيان الرسول المتواتر و بيان الإمام لمن غاب عنه.....
- ١٦٤..... بيان كيفية المعرفة بمراده تعالى في الكتاب.....
- ١٦٦..... بيان أنَّ الحاجة إلى الإمام ناشئة من وجود الاحتمال في الشرعيّات.....
- ١٦٩..... الدليل الثاني عشر: لزوم عصمة الإمام للزوم الاقتداء به.....
- ١٧٠..... تقرير المصنّف للدليل عصمة الإمام.....
- ١٧١..... بيان معنى الاقتداء.....
- ١٧٢..... بيان أنَّ الإمام حجة في جميع الشرعيّات والعقليّات.....
- ١٧٣..... نقد كلام ابن الراوندي.....
- ١٧٨..... بيان الفرق بين الإمامة وإمامة الصلاة.....
- ١٨٠..... ضرورة وجود مزية بين الإمام ومَن هو دونه.....
- ١٨٤..... الدليل الثالث عشر: في بيان أنَّ الإمام يولّي ولا يولّى، و.....

|     |   |
|-----|---|
| ١٨٥ | تفصيل المصنّف لدليل عصمة الإمام                               |
| ١٩٢ | دلالة كون الإمام مَن يُولَّى، على العصمة                      |
| ١٩٤ | ضرورة وجود مزية بين الإمام والرعية في باب الطاعة              |
| ١٩٦ | ضرورة وجود مزية بين الإمام والأمير في باب الولاية والعصمة     |
| ١٩٧ | كيفية دلالة نصّ الرسول على عصمة الإمام                        |
| ١٩٩ | الدليل الرابع عشر: في بيان أنّ الإمامة مستحقة                 |
| ٢٠٠ | نفي أن تكون الإمامة مستحقة                                    |
| ٢٠١ | ما يدلّ عليه الاستحقاق وما لا يدلّ                            |
| ٢٠٣ | دفاع المصنّف عن القائلين بالاستحقاق من الإمامية               |
| ٢٠٧ | ٤. فصل في الكلام على ما اعتمده في دفع وجوب النصّ من جهة العقل |
| ٢٠٩ | مقدمة في بيان الأدلة على وجوب النصّ عقلاً                     |
| ٢٠٩ | الدليل الأول  |
| ٢١٢ | الدليل الثاني   |
| ٢١٣ | الدليل الثالث   |
| ٢١٥ | بيان الفرق بين الإمام والأمرء وغيرهم المستلزم لوجوب النصّ     |
| ٢١٦ | بيان التسوية بين النبي والإمام في بطلان الاختيار              |
| ٢١٨ | نفي ورود السمع على صحة الاختيار في باب الإمامة                |
| ٢١٨ | مخالفة جماعة من أجلّة السلف في أصل الاختيار                   |
| ٢٢٣ | ٥. فصل في إبطال ما طعن به على ما حكاه من طرقنا في وجوب النصّ  |
| ٢٢٥ | الدليل الأول: كون الإمام حجة وقائماً بمصالح الدين             |

- ٢٢٧ ..... الدليل الثاني: كون الإمام على صفة لا طريق للاجتهاد فيها كالعصمة و.....
- ٢٢٩ ..... الأدلة العقلية على ضرورة كون الإمام عالماً بجميع الأحكام.....
- ٢٢٩ ..... الدليل الأول.....
- ٢٣٢ ..... الدليل الثاني.....
- ٢٣٥ ..... الدليل الثالث.....
- ٢٣٧ ..... قبح الإمامة مع فقد العلم، سواء كان هناك سبيل لتحصيل العلم، أم لا.....
- ٢٤٣ ..... ضرورة كون الرسول عالماً بجميع الأحكام.....
- ٢٤٥ ..... ضرورة علم الإمام بالأحكام، دون بواطن الأمور.....
- ٢٤٨ ..... بيان الفرق بين علم الإمام و علم الأمراء.....
- ٢٥١ ..... نفي أفضلية الإمام على الرسول في العلم.....
- ٢٥٥ ..... الفرق بين ولاية الإمام مع جهله بالأحكام، وبين ولايته مع.....
- ٢٥٦ ..... في بيان أن خطأ الولاية المنصوبين من قبل المعصومين كان عمدياً.....
- ٢٥٩ ..... تأويل ما دلّ بظاهره على جهل أمير المؤمنين عليه السلام ببعض الأحكام.....
- ٢٦٧ ..... لزوم علم الأوصياء والوكلاء بما فُوض إليهم.....
- ٢٦٩ ..... وجه جواز رجوع العاصي إلى العالم في الفتوى، مع تجويز الغلط عليه.....
- ٢٧١ ..... الدليل الثالث: أفضلية الإمام.....
- ٢٧٢ ..... الأدلة على أفضلية الإمام.....
- ٢٧٢ ..... الدليل الأول.....
- ٢٧٤ ..... دلالة العصمة على أفضلية الإمام.....
- ٢٧٥ ..... عدم الاستغناء بدليل العصمة عن دليل كثرة الثواب على.....



- ٢٧٧ ..... عدم لزوم أن يكون الأمراء والحكام أكثر ثواباً
- ٢٧٨ ..... بيان الطريق لمعرفة أفضلية الأمراء والحكام
- ٢٨١ ..... الدليل الثاني
- ٢٨٤ ..... شمول الدليل المعتمد على أفضلية الإمام للرسول أيضاً
- ٢٨٧ ..... بطلان كون الأمة حافظة للشرع، مع تجويز الاتفاق على الخطأ عليها
- ٢٨٩ ..... عدم دلالة تولية بعض الصحابة على بعض، على
- ٢٩١ ..... الدليل الرابع: عصمة الإمام
- ٢٩٢ ..... جواز إثبات سلامة باطن الرسول والإمام بدليين منفصلين
- ٢٩٣ ..... بيان سبب لزوم سلامة باطن الإمام
- ٢٩٧ ..... الدليل الخامس: أن الإمامة من أركان الدين
- ٢٩٨ ..... تقرير المصنف للدليل الخامس
- ٢٩٩ ..... بيان الفرق بين الصلاة والإمام في باب الاختيار والنص
- ٣٠٣ ..... بيان الفرق بين الإمامة والكفارات في باب النص
- ٣٠٦ ..... إلزام صاحب المغني القول بوجوب النص على الإمام
- ٣٠٩ ..... ٦. فصل في إبطال ما دفع به ثبوت النص وورود السمع به
- ٣١١ ..... الكلام في النص وأقسامه
- ٣١٦ ..... الكلام في النص الجلي، والطريق إلى إثبات تواتره
- ٣١٦ ..... شروط الخبر المتواتر
- ٣١٧ ..... تأثير الشروط المذكورة في العلم بصحة الخبر
- ٣٢٠ ..... اشتراط توفر شروط التواتر في الجماعات المتوسطة

- الطريق إلى العلم بحصول شروط التواتر في الجماعة المخبرة..... ٣٢٢
- الطريق إلى العلم بحصول شروط التواتر في جميع الطبقات..... ٣٢٦
- ثبوت شروط التواتر في نقل الشيعة للنص الجلي..... ٣٣٠
- ثبوت شروط التواتر في جميع طبقات الشيعة..... ٣٣٤
- الكلام في حصول العلم بالنص..... ٣٣٧
- عدم لزوم عموم العلم بالنص المتواتر..... ٣٣٧
- عدم لزوم حصول العلم الضروري بالنص المتواتر لكل من سمعه..... ٣٥٦
- في بيان حصول العلم الضروري بالنص الجلي أو عدم حصوله..... ٣٥٧
- نفي حصول العلم الضروري من التواتر دائماً..... ٣٦٤
- عدم معذورية المنكرين للنص..... ٣٦٤
- اشتراط العلم الضروري بعدم سبق إلى الاعتقاد وعدم الشبهة..... ٣٦٧
- جواز اختصاص العلم الضروري مع عموم التكليف..... ٣٦٩
- عدم سقوط التكليف و العذر مع ارتفاع العلم الضروري بالنص..... ٣٧٣
- جواز اختصاص العلم الضروري ببعض الأمة، وإن كان مصلحة لسائر الأمة..... ٣٧٥
- بيان شرط حصول العلم الضروري بالنص وعدم معذورية مخالفه..... ٣٧٧
- الكلام في النص على إمامة أبي بكر..... ٣٨٣
- الوجه الدال على فساد النص على أبي بكر..... ٣٨٤
- الوجه الأول..... ٣٨٤
- الوجه الثاني..... ٣٨٧
- الوجه الثالث..... ٣٨٩

- ٣٩١ ..... علة عدم احتجاج أمير المؤمنين عليه السلام بالنص
- ٣٩٣ ..... أقوال للشيخين دالة على بطلان النص على أبي بكر
- ٣٩٦ ..... الوجه الرابع
- ٤٠٠ ..... الوجه الخامس
- ٤٠١ ..... عدم مساواة البكرية للإمامية من حيث العدد
- ٤٠٢ ..... إبطال دعوى أن النص الجلي ابتدعه أشخاص معروفون
- ٤٠٥ ..... الكلام في النص على إمامة العباس
- ٤٠٥ ..... الوجوه الدالة على فساد النص على العباس
- ٤٠٦ ..... الوجه الأول
- ٤٠٧ ..... الوجه الثاني
- ٤١٠ ..... الوجه الثالث
- ٤١٠ ..... الوجه الرابع
- ٤١١ ..... الوجه الخامس
- ٤١٣ ..... الكلام في موقف الصحابة من النص
- ٤١٥ ..... بيان سبب إنكار بعض الصحابة النص على أمير المؤمنين عليه السلام
- ٤١٥ ..... الوجه الأول
- ٤١٨ ..... الوجه الثاني
- ٤١٩ ..... تجويز التسوية بين النص الجلي ونص الغدير في كثرة السامعين
- ٤٢١ ..... جواز العدول عن نقل النص الجلي للشبهة
- ٤٢٣ ..... بيان الوجه في عدم نقل أهل الملل النص الجلي

- ٤٢٦..... جواز اجتماع العلم بالنص، والمنازعة في الإمامة
- ٤٣٠..... نماذج من مخالفة سلوك بعض الصحابة للنصوص الدالة على...
- ٤٣٤..... نفي دخول الشبهة على الصحابة المخالفين لأمر المؤمنين ﷺ
- ٤٣٧..... عدم جواز القطع على يواطن الصحابة
- ٤٤٠..... عدم دلالة التعظيم والإكرام على السلامة في جميع الأحوال
- ٤٤٣..... الكلام في كتمان النص، ومناقشة ما نقله القاضي عن أبي هاشم.....
- ٤٤٤..... جواز انقطاع نقل النص من قبل بعض الأمة
- ٤٤٧..... نفي حصول الاضطراب من النص الجلي
- ٤٤٨..... بيان الفرق بين دعوى الشيعة والبركة للنص
- ٤٥٢..... بيان الاحتمال الصحيح من بين الاحتمالات الموجودة في نقل النص
- ٤٥٣..... عدم ورود ما ذكره أبو هاشم - حول كتمان النص - على مختار المصنف
- ٤٥٦..... عدم دلالة البيعة على بطلان النص
- ٤٥٩..... بيان الوجه في عدم الاحتجاج بالنص
- ٤٦٢..... جواب ما ذكره أبو هاشم من شواهد لأجل إبطال النص
- ٤٦٦..... بيان وجوه دخول أمير المؤمنين ﷺ في الشورى
- ٤٧٣..... في بيان عدم دلالة صلاة أبي بكر على إمامته
- ٤٨٠..... ما يستحيل كتمانها على الجماعة الكثيرة وما لا يستحيل
- ٤٨٦..... تناقض كلام القاضي مع ما نقله عن أبي هاشم حول كتمان النص
- ٤٨٧..... ما يجب ظهوره من أسباب الكتمان وما لا يجب
- ٤٨٩..... الفرق بين أسباب الكتمان وأسباب الافتعال من حيث الظهور والخفاء

- ٤٩٨ ..... بيان الفرق بين كتمان الفرائض و الشرائع و كتمان النصّ
- ٥٠٢ ..... جواب ما أورده أبو هاشم الجبائيّ من إشكالات على النصّ
- ٥٠٤ ..... بيان أنّ معني «ضَعَف أخبار النصّ» قلة ناقليها لا عدم حجّيتها
- ٥٠٥ ..... بيان أنّ ضعف نقل النصّ لا يمنع من حصول العلم به
- ٥٠٦ ..... عدم سقوط تكليف المخالف بسبب عدم علمه بالنصّ
- ٥٠٦ ..... بيان الفرق بين نقل رضا الناس بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام
- ٥٠٨ ..... النصّ الجليّ في شعر السيّد الحميريّ
- ٥١٠ ..... الفرق بين نقل الفضائل و نقل النصّ من حيث الكتمان و الإظهار
- ٥١٠ ..... الفرق بين نقل حديث باب خبير و نقل النصّ